

كتاب

# حاشية الدسوقي

لمحمد بن عرفة الدسوقي

على مختصر السعد

لسعد الدين التفازاني ت ٧٩٢ هـ

شرح تلخيص مفتاح العلوم

لجلال الدين القزويني

تحقيق

أ.د/عبد الحميد هندوي

الجزء الثالث

المكتبة العصرية

مكتبة - بيروت



**شركة أبناء شريف الأضرعي**  
للطباعة والنشر والتوزيع  
صيدا - بيروت - لبنان

• **الكتاب المقدس**

الخندق العميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• **الكتاب المقدس الجديد**

الخندق العميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• **المطبخ المسيحي**

بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١

تلفاكس: ٧٢٠١٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١

صيدا - لبنان

**الطبعة الأولى**

٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ

Copyright© all rights reserved

جميع الحقوق محفوظة للناشر

لا يجوز نسخ أو تسجيل أو استعمال أي جزء من  
هذا الكتاب سواء كانت تصويرية أم الكترونية  
أم تسجيلية دون إذن خطي من الناشر.

E. Mail

[alassrya@terra.net.lb](mailto:alassrya@terra.net.lb)

[alassrya@cyberia.net.lb](mailto:alassrya@cyberia.net.lb)

موقعنا على الإنترنت

[www.almaktaba-alassrya.com](http://www.almaktaba-alassrya.com)

ISBN 9953-34-744-1



ISBN- 9953-34-744-1



# الفن الثانى علم البيان



## الفن الثاني

### علم البيان

تعريف علم البيان:

قدمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع،  
(وهو علم).....

### الفن الثاني علم البيان

الفن عبارة عن الألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبه على مقدمة إلخ، فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقدير مضاف أى: مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان، وإن جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. (قوله: قدمه على البديع) أى: أتى به مقدمًا عليه لا أنه كان مؤخرًا عنه ثم قدمه، وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان، وحاصله أنه قدم المعاني على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قوله: للاحتياج إليه في نفس البلاغة) الأنسب بما بعده أن يقول: لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وإنما كان علم البيان محتاجًا إليه في نفس البلاغة؛ لأنه يحترز به عن التعقيد المعنوي كما سبق وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة وشرط الشرط شرط، والحاصل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها بواسطة أخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء إلا بهذا العلم، فما قاله بعضهم من أن علم البيان يحتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة لا أنه لا تتم بلاغة كلام بدون أعمال علم البيان، إذ الكلام المركب من الدلالة المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني، إذ لا حاجة إلى علم البيان في الدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشيء؛ لأن المقصود احتياج بلاغة الكلام إلى علم البيان لا إلى أعماله، ولا شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن إلا بعلم البيان (قوله: وتعلق البديع بالتوابع) أى: توابع البلاغة؛

أى: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو أصول وقواعد معلومة.....

وذلك لأن البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة كما يأتي، فلا جرم أنه لا تعلق له بالبلاغة، وإنما يفيد حسنًا عرضيًا للكلام البليغ، وكلام الشارح المذكور يشير إلى أن البديع من توابع البلاغة وهو ما جزم به بعضهم خلافًا لمن قال: إنه من تنمة علم المعاني، ولمن قال: إنه قال من تنمة علم البيان.

(قوله: أى ملكة) هى كيفية راسخة فى النفس حاصلة من كثرة ممارسة قواعد الفن (قوله: يقتدر بها إلخ) الإتيان بهذا نظرًا لشأن الملكة فى ذاتها وإن كان متروكًا فى الملكة الواقعة فى التعريف؛ لئلا يلزم التكرار مع قوله: يعرف به إلخ (قوله: أو أصول وقواعد معلومة) عطف على ملكة إشارة إلى أن المراد بالعلم هنا إما الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة؛ لأن بها يعرف إيراد المعاني بطرق مختلفة فى الوضوح والخفاء وإنما قيد القواعد بالمعلومة؛ لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل وإنما كان المراد بالعلم هنا أحد الأمرين المذكورين؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز إرادة كل منهما، ولا يقال: يلزم على ذلك استعمال المشترك فى التعريف بلا قرينة معينة وذلك لا يجوز؛ لأننا نقول: محل منع استعمال المشترك فى التعريف إذا أريد أحد معنيه أو معانيه فقط، وأما إذا صح أن يراد به كل معنى فإنه يجوز كما هنا فإنه يجوز إرادة كل من الملكة والأصول كما أشار إليه الشارح؛ لأن علة المنع الوقوع فى الحيرة من جهة أنه لا يدرك المعنى المراد من المشترك، وهذا يناقى الغرض من التعريف من البيان والكشف على أن محل منع استعمال المشترك فى التعريف إذا لم يكن بين المعنيين مثلاً استلزام، وأما إذا كان بينهما ذلك فإنه يجوز كما هنا؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر؛ لأن الملكة كيفية راسخة فى النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية والإدراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات، والقاعدة قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد استلزم كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد، فالمقصود حيثئذ بالتعريف الذى يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكأنه لا اشتراك

(يعرف به إيراد المعنى الواحد).....

وحصل المقصود من التعريف؛ لأن المقصود منه حصول البصرة بالمعرف وقد وجد، ثم إن الشارح سوى بين إرادة المعنيين وإن رجع إرادة المعنى الأول في الفن الأول، لكن الأرجح المعنى الثاني؛ لأن الكتاب في بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئى منه فإن قلت: إن العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على الإدراك فلم لم يذكره الشارح؟ قلت: لاحتياج الكلام معه إلى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية إلى تقدير ذلك ولكن الذى اختاره العلامة السيد أن المراد بالعلم هنا الإدراك والتزم التقدير المذكور؛ لأن الإدراك هو المعنى الأصلى للعلم؛ لأنه مصدر واستعمال العلم في المعانى الأخر إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور. قال العلامة عبد الحكيم: العلم حقيقة هو الإدراك، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة إليه في البقاء وهو الملكة كذلك، ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل، والمسائل المعلوم من الدلائل والملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدًا لا علمًا، ولا يصح أن يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن؛ لأن مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات ما لم تحصل الملكة.

(قوله: يعرف به إيراد المعنى الواحد) أى: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم، فاللام للاستغراق العرفى، والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته؛ لأنه إذا لم يراع لا يعرف إيراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفة، وخرج بتقييد المعنى بالواحد إيراد المعانى المتعددة بطرق موزعة على تلك المعانى المختلفة في الوضوح بأن يكون هذا الطريق مثلاً في معناه أوضح من الطريق الآخر في معناه فلا تكون معرفة إيرادها كذلك من علم البيان، واعلم أن الغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحتز المتكلم عن الخطأ في تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية، أو أوضح عند اقتضائه دلالة متوسطة في الوضوح والخفاء، أو متوسطة عند اقتضائه أوضح أو أخفى

أى: المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق) وتراكيب (مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أى: على ذلك المعنى؛.....

(قوله: أى المدلول عليه إلخ) قيد بهذا إشارة إلى أن اعتبار علم البيان إنما هو بعد اعتبار علم المعاني، وأن هذا من ذلك بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن علم المعاني علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة، مثلاً إذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضافاً، فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى، نحو: إن زيداً لمضيف، أو لكثير الرماد، أو لمهزول الفصيل، أو لجبان الكلب، إفادتها لذلك المعنى بدلالة المطابقة كالمثال الأول من وظيفة علم المعاني وإفادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان (قوله: بطرق إلخ) يستفاد منه أنه لا بد في البيان بالنسبة لكل معنى من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه؛ لأن المعنى الواحد الذى نحن بصدد له مسند ومسند إليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز، فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة، واختلاف الطرق في الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها، فتقييد إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة له . ١ هـ. أطول.

(قوله: وتراكيب) عطف تفسير (قوله: مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أى: سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه، فمثال إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح من الكناية أن يقال في وصف زيد مثلاً بالوجود: زيد مهزول الفصيل، وزيد جبان الكلب، وزيد كثير الرماد، فهذه التراكيب تفيد وصفه بالوجود من طريق الكناية؛ لأن هزال الفصيل إنما يكون بإعطاء ابن أمه للمضيفان، وجبن الكلب لإلقاه للواردين عليه من الأضياف بكثرة فلا يعادى أحداً، وكثرة الرماد من كثرة إحراق الحطب للطبخ من أجل كثرة الضيفان، وهذه الطرق مختلفة في الوضوح، فكثرة الرماد أوضحها فيخاطب به عند المناسبة كأن يكون المخاطب لا يفهم بغير ذلك، ومثال

بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح، والواضح خفى بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء.....

إيراده بطرق مختلفة الوضوح من الاستعارة أن يقال في وصفه مثلاً به: رأيت بحراً في الدار في الاستعارة الحقيقية، وطم زيد بإنعامه جميع الأنام في الاستعارة المكنية؛ لأن الطموم وهو الغمر بالماء من أوصاف البحر، فدل ذلك على أنه أضمر تشبيهه بالبحر في النفس وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتي، ولجة زيد تتلاطم بالأمواج؛ لأن اللجة والتلاطم بالأمواج من لوازم البحر، وذلك مما يدل على إضمار تشبيهه به في النفس أيضاً، وأوضح هذه الطرق الأول، وأخفاها الوسط ومثال إيراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه: زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر، وأظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالأول، وأخفاها ما حذف فيه الوجه والأدلة معاً كالآخر فيخاطب بكل من هذه الأوجه الكائنة من هذه الأبواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء.

بقي شيء آخر وهو أن قول المصنف: مختلفة في وضوح الدلالة عليه، فيه إشكال وهو أن الدلالة - كما يأتي - كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء، وأجيب عن ذلك بأجوبة، منها: أن وصف ذلك الكون بمما من وصف الشيء بما لمتعلقه، والمراد وضوح المدلول أو خفاؤه بأن يكون قريباً بحيث يفهم بسرعة أو لا يفهم بسرعة وكأنه قيل: بطرق مختلفة الدلالة الواضح مدلولها أو الخفى مدلولها. ومنها: أن وصف الكون بذلك باعتبار أن ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعة أو بدون سرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ إلى المدلول أو بطؤه.

(قوله: بأن يكون إلخ) يحتمل أن تكون الباء للسببية ويحتمل أنها للتصوير أي: واختلاف تلك الطرق في وضوح الدلالة بسبب كون بعض تلك الطرق أوضح أو مصور بكون بعض تلك الطرق أوضح (قوله: فلا حاجة إلخ) أي: وإذا علمت أن المراد باختلاف الطرق في وضوح الدلالة ما ذكرناه بقولنا: بأن يكون إلخ، تعلم أنه لا حاجة إلى ما قاله الخليل حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف: في وضوح الدلالة عليه، فقال: وخفائها،

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة، واللام في "المعنى الواحد" للاستغراق العرفي،.....

وحاصل ما رد به الشارح عليه أنه لا حاجة لقوله: وخفائها؛ وذلك لأن الاختلاف في الوضوح يقتضى أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح في كل، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي، فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء، وحيث فلا حاجة لذكر الخفاء. على أن إسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الإشارة إلى أن الخفاء الحقيقي - أعني: الخفاء في نفس الأمر وهو الذي يتصرف إليه اللفظ عند الإطلاق - لا بد من انتفائه عن تلك الطرق، وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد، والخفاء الموجود فيها إنما هو بحسب إضافة بعضها إلى بعض فكلها واضحة والتفاوت إنما هو في شدة الوضوح وضعفه.

(قوله: وتقييد) مبتدأ، وقوله: "ليخرج" خبر (قوله: ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد) أى: ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءاً من مسماه، وإلا فالمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلاً؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والإرادة (قوله: إيراد المعنى الواحد) أى: ككرم زيد والحيوان المفترس، وقوله: "بطرق مختلفة" في اللفظ والعبارة أى: مع كونها متماثلة في الوضوح، وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا: زيد كريم وزيد جواد، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر، فمعرفة إيراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان في شيء، وعطف العبارة على اللفظ من عطف المرادف، وحاصل ما ذكره الشارح أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة إيراد المعنى الواحد بتركيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، وذلك بأن يكون اختلافها بالألفاظ مترادفة، إذ التفاوت في الوضوح لا يتصور في الألفاظ المترادفة؛ لأن الدلالة فيها وضعية فإن عرف المخاطب وضعها تماثلت وإلا لم يعرف منها أو من بعضها شيئاً والتوقف في تصور معنى بعضها ليس اختلافاً في الوضوح؛ إذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفة ضرورية أن المخاطب لا يدرك شيئاً حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت (قوله: للاستغراق العرفي)

أى: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا: زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمحرد ذلك عالماً بالبيان، ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضوح والخفاء، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة، وتعيين ما هو المقصود هنا فقال:.....

أى: لا الحقيقى؛ لأن القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني؛ لأنها لا تنتهى ولا يصح جعلها للعهد؛ إذ لا عهد ولا للحنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة إيراد معنى واحد في تراكيب مختلفة في الوضوح عالماً بالبيان، ولا يقال جعلها للاستغراق العرفى يقتضى أن كل من عرف علم البيان يتمكن من إيراد أى معنى أراده بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع أنه ممتنع فيما ليس له لازم بين أوله لازم واحد؛ لأننا نقول: هذا لا يرد إلا إذا أريد باللازم ما يمتنع انفكاكه كما هو مصطلح المناطقة، وسيأتى أن المراد أعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الأعم ممنوع (قوله: أى كل معنى إلخ) فإن قلت: المعانى التى يقصدها المتكلم غير متناهية عرفاً، وكما أن الإحاطة بما لا يتناهى عقلاً محال كذلك الإحاطة بما لا يتناهى عرفاً، فكيف يقدر بعلم البيان على إحاطتها. قلت: لا استحالة في الإحاطة بما لا يتناهى إجمالاً كما في سائر العلوم (قوله: فلو عرف إلخ) تفريع على كون اللام للاستغراق، وقوله: "فلو عرف أحد" أى: ممن ليس له تلك الملكة.

(قوله: بمحرد ذلك) أى: بل لا بد من معرفة إيراد كل معنى لدخول تحت قصده وإرادته (قوله: قابلاً) في نسخة: قابلة للوضوح والخفاء أى: بل منها ما لا يكون إلا واضحاً كالوضعية، ومنها ما يكون قابلاً للوضوح والخفاء وهو العقلية، وقد علمت أن وصف الدلالة بما إما بحسب المدلول أو بحسب سرعة الانتقال من اللفظ وعلمه، فعلى الأول يكون وصف الدلالة بما مجازاً وعلى الثانى يكون وصفها بما حقيقة (قوله: أراد أن يشير إلخ) أراد بالإشارة الذكر أى: أراد أن يذكر تقسيم الدلالة والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل إلى بيان المقصود، فقوله: "وتعيين" عطف على "أن يشير" أو على "تقسيم" عطف مسبب على سبب (قوله: ما هو المقصود هنا) أى: في هذا الفن وهو قوله الآتى: والإيراد المذكور إلخ.

(ودلالة اللفظ) يعنى: دلالاته الوضعية؛ وذلك لأن الدلالة هى كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر،.....

(قوله: ودلالة اللفظ) احترز بإضافة الدلالة إلى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية، سواء كانت عقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه، أو وضعية كدلالة الإشارة على معنى نعم، أو طبيعية كدلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل، والنبات على المطر، فإنها لا تنقسم إلى الأقسام الآتية، ثم إنه لما كان المتبادر من المصنف أن مراده بدلالة اللفظ هنا الدلالة المفهومة من قوله السابق فى وضوح الدلالة وهى اللفظية العقلية دفع الشارح ذلك بقوله: يعنى دلالاته الوضعية، فخرج دلالة اللفظ العقلية كدلالة الكلام على حياة المتكلم، واللفظية الطبيعية كدلالة "أح" على وجع الصدر، فلا ينقسم شيء منهما إلى الأقسام الآتية، وظهر لك من هذا أن فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر الدلالة أولاً بمعنى، ثم ذكرها ثانياً بمعنى آخر، واعترض على الشارح بأن الدلالة اللفظية الوضعية خاصة بالمطابقة فى اصطلاح البيانيين، وحينئذ فيلزم على تقسيمها للأقسام الآتية تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره لكون المقسم أحص من الأقسام، وأجيب بأن المراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع كافياً فيها لكونه سبباً تاماً كما فى المطابقة، أو لا بد معه من انتقال عقلى كما فى التضمنية والالتزامية، وهذا وجه جعل المنطقة الدلالات الثلاث وضعيات، كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله: وذلك) أى: ويبان ذلك أى: بيان تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها هنا.

(قوله: لأن الدلالة) أى: من حيث هى لا بخصوص دلالة اللفظ (قوله: كون الشيء) ليس المراد بالشيء خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين، بل مطلق الأمر الأعم من ذلك كما أنه ليس المراد بالعلم ما قابل الظن وهو الجزم، بسبل مطلق الإدراك والحصول فى الذهن الأعم من ذلك (قوله: بحيث) أى: بحالة والباء للملابسة وإضافة حيث لما بعدها بيانية أى: كون الشيء ملتبساً بحالة هى أنها يلزم إلخ، والضمير فى "به" للشيء على حذف مضاف أى: يلزم من العلم بحاله مثلاً اللفظ الموضوع دال على



والأول: الدال، والثاني: المدلول، ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقد والإشارات والنصب، ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها، أو لا،.....

معناه ودلالته كونه ملتبساً بحالة وهي أن يلزم من العلم بوضعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى، وكذلك تغير العالم فإنه حال على حدوثه ودلالته كونه<sup>(١)</sup> ملتبساً بحالة وهي أن يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحدوثه، وقوله: "يلزم إلخ" أى: سواء كان اللزوم بواسطة أو لا (قوله: والأول) أى: الشيء الأول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وأما الشيء الثاني فهو ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به (قوله: فالدلالة لفظية) أى: وهي ثلاثة أقسام؛ لأنها إما عقلية بالآلا يمكن تغيرها كدلالة اللفظ على وجود لفظه، وإما طبيعية بأن يكون الربط بين اللفظ والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة "أح" على الوجد، فإن طبع اللافتظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجد، وإما وضعية بأن يكون الربط بين اللفظ الدال والمدلول بالوضع كدلالة الأسد على الحيوان المقترس (قوله: وإلا فغير لفظية) أى: وإلا يكسن السدال لفظاً، فالدلالة غير لفظية، وهي ثلاثة أقسام أيضاً؛ لأنها إما عقلية لا يمكن تغيرها كدلالة التغير على الحدوث، وإما طبيعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحمرة على الخنجل والصفرة على الوجمل أى: الخوف، وإما وضعية بأن يكون الربط بين الدال والمدلول بالوضع كدلالة الإشارة المخصوصة مثلاً على معنى "نعم" أو على معنى "لا" (قوله: كدلالة الخطوط والعقد والإشارات والنصب) أمثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية، وأدخل بالكاف أمثلة العقلية والطبيعية الغير اللفظيتين كما تقدم، والمراد بالخطوط الكتابة أو الخطوط الهندسية كالمثلث والمربع، والنصب جمع نصب كحرف جمع غُرْفَة، وهي العلامة المنصوبة على الشيء كالعلامة المنصوبة على محل الطهارة من النحاسة (قوله: إما أن يكون للوضع مدخل فيها) وهي اللفظية الوضعية كدلالة الأسد على الحيوان المقترس، وقوله: "إما أن يكون للوضع مدخل فيها" أى: دخول، بأن كان سبباً تاماً فيها كما في المطابقة أو جزء سبب كما في التضمنية والالتزامية (قوله: أو لا) بأن كانت باقتضاء العقل وهي اللفظية

(١) في النسخة المطبوعة: كون.

فالأولى: هي المقصودة بالنظر هاهنا؛ وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه، وهذه الدلالة.....

العقلية أو باقتضاء الطبع وهي اللفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لافظته ودلالة "أح" على الوجود (قوله: المقصود بالنظر هاهنا) أى: من حيث تقسيمها إلى مطابقة وتضمنية والتزامية - كما يأتى - وهذا لا ينافى أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوجودية؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوجودية كما يأتى فى قول المصنف، والإيراد المذكور لا يتأتى بالوجودية؛ لأن السامع إلخ، ومن هذا تعلم أن المراد بالدلالة السابقة فى التعريف الدلالة العقلية (قوله: وهي) أى: الدلالة اللفظية التى للوضع فيها مدخل (قوله: كون اللفظ إلخ) جنس فى التعريف خرج عنه الدلالة الغير اللفظية بأقسامها الثلاثة، وقوله: "بحيث" أى: ملتبسا بحالة هي أن يفهم منه المعنى أى: المطابقى أو التضمنى أو الالتزامى، وقوله: "عند الإطلاق" أى: إطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها، وقوله: "بالنسبة إلخ" متعلق بـ "يفهم" وخرج به اللفظية العقلية، وكذلك اللفظية الطبيعية فإنهما يحصلان للعالم بوضع اللفظ ولغيره، لعدم توقفهما على العلم بوضعه، ولا يقال: إن توقفهما على العلم بالوضع وإن كان متتفياً عنهما إلا أنهما لا ينافيان؛ إذ كل منهما متحقق سواء وجد العلم بالوضع أو لم يوجد، وحيث فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد؛ لأننا نقول: المتبادر من قول الشارح بالنسبة إلى العالم بوضعه الحصر والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب أن تحمل على المتبادر منها مهما أمكن، فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد، كنا قرر شيخنا العلوى.

(قوله: وهذه الدلالة) أى: اللفظية التى للوضع مدخل فيها إما على تمام إلخ، إن قلت: هذا الكلام يقتضى حصر الدلالة المذكورة فى هذه الأقسام الثلاثة، وفيه نظير؛ لأن دلالة اللفظ الفصحى على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام المذكورة؛ لأن فصاحة المتكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر، وليست جزءاً من الموضوع له، وليست خارجة عنه، بل هي فرد من أفراد الفصاحة التى هي جزء الفصحى الذى هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلة الوضع فيها. قلت: لا مدخلة للوضع

(إما على تمام ما وضع) اللفظ (له) كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الإنسان على الحيوان، أو الناطق (أو على خارج عنه).....

---

فيها؛ لأن المراد بمدخلية الوضع أن يوضع اللفظ لنفس المعنى كما في الدلالة الوضعية، أو لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والمزوم كما في دلالة التضامن والالتزام، واللفظ المذكور لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا لكلمه ولا للمزومه، بل وضع لمركب فصاحة المتكلم ففرد من جزء جزئه، فعروجها من الأقسام لعدم وجود المقسم فيها، والظاهر أنها من قبيل الدلالة العقلية؛ لأنه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم فتكون كدلالة اللفظ على حياة اللافظ.

(قوله: على تمام إلخ) أى: على مجموع ما وضع له، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب، فاندفع ما يقال: الأولى حذف تمام؛ لأنه يخرج دلالة اللفظ على الماهية البسيطة الموضوع هو لها، فإن قلت: هلا حذف قوله: "تمام"، واكتفى بقوله: "إما على ما وضع له" وهو شامل للمعنى البسيط والمركب، قلت: ذكر لفظة "تمام" لأجل حسن مقابلته بالجزء، وقد تبين لك مما قلناه أن "تمام" لا يحتز له، وما قيل من أنه احتز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو: زيد ثلاثي فيه نظر؛ وذلك لأنه على مذهب الشارح من أن دلالة اللفظ على نفسه وضعية وضعا نوعيا ويكتفى بالمغايرة بين الدال والمدلول بالاعتبار، تكون تلك الدلالة مطابقة، فلم يكن "تمام" احترازا عن شيء، وعلى أن تلك الدلالة عقلية - كما اختاره العلامة السيد - كانت بخارجة عن المقسم وهو دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت بخارجة عن المقسم فلا يكون تمام احتراز عنها لعدم دخولها (قوله: ما) أى: المعنى الذى وضع أو معنى وضع، و"اللفظ" نائب فاعل وضع، وجملة "وضع" صفة، أو صلة جرت على غير من هي له، لأن الموصوف بالوضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب إبراز الضمير، ولعل للمصنف ترك الإبراز جريا على المذهب الكسوفي الذى يرى عدم وجوب الإبراز عند أمن اللبس كما هنا (قوله: الناطق) الأولى: والناطق بالعطف (قوله: أو على جزئه) أى: جزء ما وضع له (قوله: على الحيوان) أى: فقط أو الناطق فقط، إذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله: أو على خارج عنه)

كدلالة الإنسان على الضاحك. (وتسمى الأولى) أى: الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى (كل من الأخيرتين) أى: الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي من جهة حكم العقل.....

أى: عن تمام ما وضع له اللفظ (قوله: كدلالة الإنسان على الضاحك) أى: وكدلالة السقف على الحائط (قوله: أى الدلالة على تمام ما وضع له) أى: الدلالة على تمام المعنى الذى وضع اللفظ له (قوله: وضعية) مفعول ثان لتسمى (قوله: لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى) أى: لا جزؤه ولا لازمه، وحيث أنه فالسبب في حصولها عند سماع اللفظ أو تذكره هو معرفة الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر، بخلاف الأخيرتين فإنه انضم فيهما للوضع أمران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم (قوله: وكل من الأخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على أمر عقلي زائد على الوضع.

(قوله: إنما هي من جهة حكم العقل إلخ) هذا الحصر يقتضى أن الوضع لا مدخل له فيهما وليس كذلك إذ هو جزء سبب؛ لأن كلاً من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين: إحداهما وضعية والأخرى عقلية، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه، ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه، والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لذلك المعنى، والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء من الملزوم إلى اللازم بواسطة حكم أنه كلما وجد الكل وجد جزؤه وكلما وجد الملزوم وجد لازمه، فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمناطق، ومن نظر للثانية سماها عقليتين كالبانيين، وأجيب بأن هذا حصر إضافي أى: إنما هي من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزء أو اللازم، فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معاً، وإنما اقتصر على العقل في بيان التسمية؛ لأنه سبب قريب بخلاف الوضع فإنه سبب بعيد وهو غير ملتفت إليه عند أهل هذا الفن، قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى.

بأن حصول الكل، أو الملزوم يستلزم حصول الجزء، أو اللازم. والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار (وتقيد الأولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة).....

وقوله من جهة حكم العقل أى: من جهة هى منشأ حكم العقل المصور بسان..  
إخ سواء تحقق الحكم بالفعل أو لا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله: بأن حصول الكل) أى: وهو المعنى المطابقى، والمراد حصوله فى الذهن أو فى الخارج (قوله: يستلزم حصول الجزء) هذا راجع للكل، وقوله: أو اللازم يرجع إلى الملزوم (قوله: والمنطقيون) أى: أكثرهم وإلا فبعضهم كآثير الدين الأهرى يسمى الأخيرتين عقليتين كاليانين، واختار الآمدى وابن الحاجب أن التضمنية وضعية كالمطابقة وأن الالتزامية عقلية. قال سم: والظاهر أن كلا من الدالتين الأخيرتين سواء قلنا إنها لفظية أو عقلية لا يصدق عليها أنها مجاز، إذ ليس اللفظ مستعملاً فى غير ما وضع له العلاقة مع قرينة (قوله: باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها) أى: سواء كان دخوله قريباً كما فى المطابقة؛ لأنه سبب تام فيها إذ لا سبب لها سوى العلم به أو كان بعيداً كما فى الأخيرتين؛ لأنه جزء سبب فيهما؛ وذلك لأن كل واحدة منهما متوقفة على أمرين، فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من الكل للجزء، والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم، وعلى انتقال العقل من الملزوم للزوم فقد اعتبروا فى تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخلة الوضع (قوله: ويخصون العقلية) أى: سواء كانت لفظية أو لا، وكذا يقال فى الاثنين بعدها (قوله: بما يقابل الوضعية والطبيعية) أى: فتكون الدلالة عندهم ثلاثة أقسام: عقلية كدلالة الدخان على النار، ووضعية كالدلالات الثلاث، وطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجع. فقوله كدلالة الدخان مثال للعقلية، وقوله ويخصون.. إى: بخلاف البيانين فإن العقلية عندهم لا تقابل الوضعية، إذ الوضعية قد تكون عقلية -فتأمل (قوله: وتقيد الأولى) أى: تقيداً إضافياً لا وصفاً فيقال دلالة مطابقة بالإضافة لا دلالة مطابقة بالوصف، وكذا يقال فى التضمن والالتزام

لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له  
(والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له،.....

- كذا نقل الحفيد عن الشارح في حواشى المطول، وذكر العلامة يس: أن المراد بالتقييد ما يشمل تقييد الإضافة كأن يقال: دلالة المطابقة وتقييد الصفة كما يقع في عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقة، ولا ينافى ذلك قول المصنف بالمطابقة؛ لأن المراد بهذه المادة فيشمل نحو المطابقة لا بهذا اللفظ، وفي بعض النسخ وتختص الأولى وهى بمعنى النسخة الأولى؛ لأن تختص من الخصوص لا من الاختصاص، وحينئذ فالمعنى تختص الأولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله: الأولى) أى: وهى الدلالة على تمام ما وضع له اللفظ (قوله: لتطابق اللفظ والمعنى) أى: توافقهما بمعنى أن اللفظ انحصرت دالته على هذا المعنى ولم يزد بالدلالة على غيره، كما أن المعنى انحصرت مدلولته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولاً لغيره (قوله: والثانية) أى: وهى الدلالة على جزء ما وضع له اللفظ (قوله: لكون الجزء) أى: المفهوم من اللفظ وذلك كالحبوان، وقوله في ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الناطق، وحيث كان الجزء في ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند فهمه، وكلام الشارح هذا يشير إلى أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل، ولا شك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد.

يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة وبالقياس إلى جزئه تضمنا فيكون اللفظ مستعملاً في الكل أعنى مجموع الجزأين مثلاً، وأما إذا استعمل اللفظ في الجزء مجازاً كان فهمه منه مطابقة؛ لأنه تمام ما عني به بالوضع الثانوى المجازى، وقال بعضهم: إن التضمن فهم الجزء من اللفظ مطلقاً سواء استعمل اللفظ فيه أو في الكل، واختاره العلامة السيد ضرورة أنك إذا استعملته في الجزء فلعللاقة الجزئية فما زالت الجزئية ملاحظة، واعلم أن هذا الخلاف جار في دلالة الالتزام أيضاً، فقليل أمّا فهم اللازم في ضمن الملزوم، وقيل فهم اللازم مطلقاً، وقد تعلمت ما يترتب على الخلاف، فإن قلت: إن الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمنية والالتزامية وصف اللفظ الدال، فكيف تعرف دلالة

فإن قيل: إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك-مثلا-بين الجرم والشعاع ومجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقة، واعتبر دلالة على الجرم تضمننا، والشعاع التزاما.....

التضمن بفهم الجزء في تضمن الكل أو بفهم الجزء مطلقا، وتعرف الالتزامية بفهم اللازم في ضمن الملزوم أو بفهم اللازم مطلقا، وهذا تعريف للشيء بما يغيره؟ قلت: المراد بالفهم الانفهام، أو هو مصدر المبني للمفعول، فالمراد انفهام الجزء أو اللازم في ضمن الكل أو الملزوم أو انفهامهما مطلقاً أو كون الجزء أو اللازم فهم في ضمن الكل أو الملزوم أو مطلقا، أو يقال: إن الدلالة وإن كانت حالة للفظ لكن لما كان سببها يفهم الجزء في ضمن الكل أو مطلقا أو ينتقل من الملزوم لللازم تسمحوا في التعبير عنهما بما ذكر؛ تنبيهها على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال - فتأمل (قوله: فإن قيل.. إلخ) الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعساريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بأنها غير مانعة؛ وذلك لأنه يستفاد منه أن المطابقة تعرف بأنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له والتضمن دلالة على جزء ما وضع له، والالتزام دلالة على الخارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها أنه فاسد الطرد لدخول فرد من أفراد كل منها في الآخر فقول الشارح، فإن قيل أى: بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما تقدم (قوله: كلفظ الشمس) فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه، إذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم، وأجيب بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعاً - قاله سم.

ومبنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع وهو غير متعين، إذ يصح رجوعه للجزء وعليه فلا إشكال - اهـ.

(قوله: المشترك) أى: اشتراكا لفظيا (قوله: بين الجرم) أى: القرص، وقوله الشعاع أى: الضوء. أى: إن فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع وللقرص الذى هو أحد الجزأين بوضع وللشعاع الذى هو أحد الجزأين ولازم للقرص بوضع.

(قوله: فإذا أطلق) جواب إذا وضمير أطلق راجع للفظ شمس (قوله: والشعاع

التزام) أى: لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع، إذ هو باعتباره جزء لا لازم،

فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له، أو لازمه،.....

بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط فقوله: واعتبر دلالة على الجرم تضمننا أى: باعتبار الوضع للمجموع، وقوله: وعلى الشعاع التزاما أى: باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وإن كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح؛ لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع (قوله: فقد صدق.. إلخ) جواب إذا الثانية، وقوله: صدق أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أى: وإن كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته أى: وإذا صدق على هذا التضمن والالتزام أنه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقة منتقضا منعا لدخول فردين من أفراد التضمنية والالتزامية فيه، وهاتان صورتان (قوله: وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة) عطف على قوله: فإذا أطلق على المجموع (قوله: صدق عليها) أى: على دلالة الشمس على الجرم مطابقة، أو على الشعاع مطابقة (قوله: أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له) أى: نظراً لوضع الشمس للمجموع.

(قوله: أو لازمه) أى: بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده أى: وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم أو الشعاع مطابقة أنها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أو لازمه، فتكون المطابقة داخلة في تعريف كل من التضمن والالتزام، فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيه وهاتان صورتان أيضاً، فجملة ما ذكره الشارح من الصور أربعة وهى: انتقاض المطابقة بكل من التضمن والالتزام، وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقة، وبقي على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه، فكان عليه أن يقول زيادة على ما تقدم: وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجرم وحده فقد صدق عليه أنها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخلاً في تعريف التضمن، وإذا أطلق



وحيث يتنقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين؛ فالجواب:.....

الشمس على الشعاع تضمننا بالنظر لوضع الشمس للمجموع، فقد صدق عليها ألها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فيكون التضمن داخلا في تعريف الالتزام، وهذا تمت الصور الست (قوله: وحيث) أى: وحين إذ صدق ما ذكر على ما ذكره ينتقض.. إلخ، وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفريع، والذي يتفرع على ما ذكره إنما هو انتفاض المطابقة بكل من الآخرين وانتقاض كل من الآخرين بالأولى فقط إلا أن يقال: إنه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقة تضمننا والتماء، فمن أجل ألها تكون تضمننا والتماء ينتقض تعريف كل منهما بالآخرى (قوله: ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أى: الحاصل من التقسيم (قوله: بالآخرين) أى: بالدالتين الآخرين لا بتعريفهما كما قد يتبادر من العبارة. أى: وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضا بما ذكر فيكون غير مانع، وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع أنه ممكن بأن يقال: إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لا يشمل تعريف المطابقة؛ لكونها دلالة اللفظ على جزء معناه باعتبار الوضع للمجموع، وكذا يقال في الباقي، وبجواب عن هذا أيضا باعتبار قيد الحيثية في التعريف، فإن اعتبرت الدلالة على الجرم من حيث الوضع ليه فهي المطابقة لا غير وإن اعتبرت الدلالة عليه من حيث إنه جزء المعنى الموضوع له فهي التضمنية لا غير، وكذا يقال في الباقي. قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي.

(قوله: بالآخرين) بضم الهمزة مفردة أخرى -بضم الهمزة- أنثى آخر -بفتح الخاء- أفعل تفضيل، إذ أصله "آخر" بمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا ومعناه مغاير، وأفعل التفضيل إذا كان بآل طابق موصوفه وهنا الآخرين موصوفه مقدر مؤنث وهو الدالتان، فلذلك طابق فكان مضموم الهمزة مفردة أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء، وأما لو كان الموصوف مذكرا بأن يقدر بالأميرين الآخرين لكانت الهمزة مفتوحة؛ لأن مفردة آخر -بفتح الهمزة- ومثناه آخرين -بفتحها أيضا- ولا يصح أن يكون الآخرين هنا مثنى أخرى -بالضم- بمعنى آخرة -بكسر الخاء-؛ لأنه كذلك بمعنى مقابل الأول فيصير المعنى

أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات، حتى إن المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له، والالتزام الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك، وانسياق الذهن إليه.

---

حينئذ وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاثة بالتأخيرين منها وهو فاسد كما لا يخفى - اهـ - يس.

(قوله: أن قيد الحيثية) الإضافة بيانية (قوله: مأخوذ) أى: معتبر وملاحظ (قوله: الأمور التي تختلف) أى: تتغير وتتباين باعتبار الإضافات أى: النسب، وذلك كالدلالات الثلاث فإنها تختلف بالنسبة والإضافة لكل أو الجزء أو اللزم، فدلالة الشمس على الشعاع يقال لها مطابقة وتضمنية والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو لجزئه أو لازمه، واحترز بقوله: التي تختلف باعتبار الإضافات عن الأمور المختلفة المتباينة لذواتها لأمر لا تجتمع، كالإنسان مع الفرس؛ فإنهما لا يتصادقان لاختصاص الأول بالناطقة المبينة لذاتها للصالهية المختصة بالثاني، فلا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثية في تعاريفها لكفاية تلك المبينات عن رعاية الحيثية في تعاريفها (قوله: حتى إن.. إلخ) حتى تفريعية أى: وحيث كان قيد الحيثية معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات فتعرف المطابقة بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام الموضوع له أى: لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها، وتعرف التضمنية بألها الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له أى: لا من حيث إنه تمام المعنى الموضوع له أو لازمه فلا تدخل المطابقة والالتزامية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية، وتعرف الالتزامية بأنها الدلالة على لازم الموضوع له من حيث إنه لازم لا من حيث إنه تمام الموضوع له أو جزؤه فلا تدخل المطابقة والتضمنية فيها بسبب اعتباره قيد الحيثية.

(قوله: وانسياق الذهن إليه) أى: انقياده واهتدائه إليه، وقوله: كثيرا ما يتركون هذا القيد أى: من التعريف المذكور قصدا أو من التقسيم المشعر بالتعريف. فإن قلت:

(وشرطه) أى: الالتزام (اللزوم الذهني) أى: كون المعنى الخارجى.....

كلام الشارح فى المطول يدل على أنه يجوز ترك بعض القيود من التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز ذلك فى التعريف، بل لا بد فيه من المبالغة فى رعاية القيود وكلامه هنا فى المختصر يخالف ذلك.

قلت: لعل ما ذكره فى المطول بالنظر إلى مطلق القيد وما ذكره فى المختصر بالنظر إلى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله: أى الالتزام) أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير فى شرطه لتذكير لفظ الالتزام وإن كان معناه مؤنثا أى: الدلالة ولا يقال شأن الشرط أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، والأمر هنا ليس كذلك إذ متى تحقق اللزوم الذهني تحققت دلالة الالتزام؛ لأننا نقول لا نسلم ذلك، إذ قد يوجد اللزوم الذهني فى نفسه من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده وجود دلالة الالتزام؛ لأنها لفظية كما مر (قوله: اللزوم الذهني) اعلم أن اللزوم إما ذهني وخارجي كلزوم الزوجية للأربعة، أو ذهني فقط كلزوم البصر للعمى، أو خارجي فقط كلزوم السواد للغراب. والمعتبر فى دلالة الالتزام باتفاق البيانين والمناطق اللزوم الذهني صاحبه لزوم خارجي أو لا، ولذا قال المصنف: وشرطه اللزوم الذهني أى: وأما الخارجى فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انتفائه، بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده غير مضر، والمراد باللزوم الذهني عند البيانين ما يشمل اللزوم غير البين وهو ما لا يكفى فى حزم العقل به تصور اللازم والملزوم، بل يتوقف على وسائط كلزوم كثرة الرماد للكرم وما يشمل اللزوم البين بقسميه أثنى البين بالمعنى الأخص: وهو ما يكفى فى حزم العقل به تصور الملزوم وذلك كلزوم البصر للعمى، والبين بالمعنى الأعم: وهو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والملزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الأمرين كلزوم الزوجية للأربعة أو كان تصور الملزوم وحده كافيا، وأما المناطق فقد اختلفوا فى المراد باللزوم الذهني المعتبر فى دلالة الالتزام فالحققون منهم على أن المراد به خصوص البين بالمعنى الأخص، وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم (قوله: الخارجى)

بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه؛ إما على الفور، أو بعد التأمل في القرائن والأمارات، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن أصلاً؛ أعني: اللزوم اليبين المعبر عند المنطقيين، وإلا لخرج كثير من معاني المجازات، والكنائيات عن أن تكون مدلولات التزامية،

أى: المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئي إلى الكلي لا إلى الخارج بمعنى الواقع ونفس الأمر؛ لأن اللازم قد لا يكون خارجاً بهذا المعنى ويقولنا: من نسبة الجزئي.. إلخ يندفع ما يقال: إن المعنى إذا لم يكن مدلولاً للفظ ولا جزءاً لمدلوله كسان خارجاً عن مدلوله فجعله خارجياً نسبة للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب إليه (قوله: بحيث يلزم) أى: ملتبساً بحالة هي أن يلزم من حصول.. إلخ، فلزوم الضحك للإنسان عبارة عن كون الضحك ملتبساً بحالة هي أن يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له وهو حيوان ناطق في الذهن حصوله فيه (قوله: إما على الفور) أى: فور حصول الملزوم في الذهن وذلك في اللزوم اليبين بقسميه (قوله: أو بعد التأمل في القرائن) أى: الوسائط وذلك في اللزوم الغير اليبين كلزوم كثرة الرماد للكرم ولزوم الحدوث للعالم؛ لأنك إذا تصورت العالم لا يجزم عقلك، ولا يحصل فيه حدوثه إلا بعد التأمل في القرائن كالتغير وعطف الأمارات على القرائن عطف تفسير.

(قوله: وليس المراد باللزوم) أى: الذهني المعبر في دلالة الالتزام عند البيانين عدم انفكاك.. إلخ أى: ليس المراد ذلك فقط، بل المراد ما هو أعم من ذلك (قوله: عدم انفكاك.. إلخ) أى: سواء كفى في جزم العقل باللزوم تصور الملزوم أو توقف على تصور اللازم أيضاً (قوله: أعني) أى: بهذا اللزوم المنفي لإراداته وحده عند البيانين (قوله: اللزوم اليبين) أى: سواء كان بينا بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم خلافاً لمن قصره على الأول؛ لأن اللازم على جعله بينا بالمعنى الأخص وهو ما ذكره الشارح من الخروج-لازم على جعله بينا بالمعنى الأعم، وحينئذ فلا وجه لقصره على ما ذكر (قوله: المعبر) أى: في دلالة الالتزام وهذا نعت للزوم اليبين، وقوله: عند المنطقيين أى: عند بعضهم كما تقدم (قوله: وإلا لخرج.. إلخ) أى: وإلا بأن كان المراد باللزوم المعبر في دلالة الالتزام

ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا. وتقييد اللزوم بالذهني.....

عدم انفكاك.. إلخ يعنى اللزوم البين بقسميه فقط لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن كونها مدلولات التزامية، لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية، وحينئذ فاللازم باطل فكذا ذلك للزوم وثبت المدعى، والمراد بذلك الكثير من معاني المجاز ماعدا الجزء واللازم البين بالمعنى الأخص، والمراد بالكثير من معاني الكناية ما كان مفتقرا إلى مطلق التأمل في القرائن وهي التي لا يحكم بالربط بين طرفيها عقلا بعد تصورهما، ويبان خروج ما ذكر أن الدال إن كان لفظ اللازم، فانفكاك المعاني المجازية والكنايية عنه في غاية الظهور وإن كان لفظ الملزوم مع القرينة فلا انفكاك، ولكن المجموع لم يوضع للمعنى الملزوم الذي لزمه تلك المعاني، بل الموضوع لذلك المعنى الملزوم اللفظ بدون القرينة فلا يكون من دلالة الالتزام؛ لأنه يجب فيها أن يكون الدال على اللازم موضوعا للملزوم ولم يوجد، فإن كان الدال لفظا ملزوم بشرط القرينة فيمكن انفكاك المعاني المجازية والكنايية عن ذلك الملزوم مع القرينة المانعة.

بقي شيء آخر وهو أن كلام الشارح يقتضى دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به هو في شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة، وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى يدعى المجاز والمركبات - اهـ - يس.

وقد يجاب: بأن المراد بقوله عن أن تكون مدلولات التزامية أى: بحسب الوضع الأصلي فلا ينافى ألها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة وإنما قال الشارح كثيرا؛ لأن اللزوم البين المعتبر عند المناطق قد يكون في بعضها (قوله: ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام) وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك كان كل لازم بهذا المعنى لا يتفك عن الملزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح والخفاء؛ لأن كل واحد من اللوازم لا يتفك عن الملزوم بهذا المعنى - اهـ - سم، وقوله أيضا: أى كما لم يتأت الاختلاف المذكور في الدلالة المطابقة، لكن عدم الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام باطل فبطل الملزوم وهو كون المراد باللزوم المعتبر

إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعنى؛ فإنه يدل على البصر التزاما؛  
لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا.....

هنا اللزوم البين، فقوله: ولما تأتى عطف على قوله لخرج.. إلخ، واعتراض على الشارح  
بأننا لا نسلم الشرطية القائلة: لو كان المراد باللزوم المعتر عدم الانفكاك لما تأتى  
الاختلاف فى دلالة الالتزام بالوضوح؛ لأن دلالة اللفظ على لازمه أوضح من دلالاته  
على لازم لازمه؛ لأن الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة اللزوم أولا، ومن  
ملاحظة اللزوم إلى ملاحظة اللازم ثانيا، ومن ملاحظة اللازم إلى ملاحظة لازم اللازم  
ثالثا فبسبب هذه الملاحظة يتأتى الاختلاف المذكور، وأجيب بأن مراد الشارح  
بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من اللزوم إلى  
اللازم فى بعض الصور أطول من زمن الانتقال فى بعض آخر بسبب خفاء القرائن  
ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بأن يوجد انتقالان فأكثر والتفاوت فى دلالة اللفظ  
على لازمه ودلالته على لازم لازمه من قبيل الثانى؛ لأن فى دلالة اللفظ على لازم معناه  
انتقالين، وفى دلالاته على لازم لازمه ثلاثة كما علمت، وهذا التفاوت لا يعتد به  
عندهم، وحينئذ فلا إيراد، واعتراض هذا الجواب بأن الدلالة التضمنية المعتر فيها  
تفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان فإنه ينتقل من اللفظ إلى الكل أولا ومن الكل  
إلى جزئه ثانيا ومن الجزء إلى جزء جزئه ثالثا، ففى دلالة اللفظ على جزء المعنى انتقالان  
وعلى جزء جزئه ثلاثة، وهذا التفاوت معتر عند القوم، والتفرقة بين دلالة الالتزام  
ودلالة التضمن تفرقة من غير فارق فتأمل.

(قوله: إشارة.. إلخ) ولو أطلق اللزوم ولم يقمده بالذهنى لانتفت الإشارة  
المذكورة وصار صادقا باشتراط الخارجى وعدم اشتراطه لصيرورة اللزوم حينئذ مطلقا  
أعم من الذهنى والخارجى (قوله: لا يشترط اللزوم الخارجى) هو كون المعنى الالتزامى  
بحيث متى يحصل المسمى فى الخارج حصل هو فى الخارج، والمراد لا يشترط اللزوم  
الخارجى أى: لا استقلالاً ولا منضمّاً للذهنى (قوله: كالعنى) مثال للنفى (قوله: لأنه  
عدم البصر.. إلخ) أى: فهو عدم مقيد بالإضافة للبصر لا أن البصر جزء من مفهومه حتى

مع التناقى بينهما فى الخارج، ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين؛ بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى.

والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند

المنطقيين بقوله: (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى: ولو كان ذلك اللزوم.....

تكون دلالاته على البصر تضمنية (قوله: مع التناقى) أى: التعاند والتضاد بينهما فى الخارج، فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجى لخرج هذا عن كونه مدلولاً التزامياً مع أن القصد دخوله (قوله: ومن نازع) هو العلامة اسن الحاجب حيث قال فى مختصره الأصولى: ودلالاته الوضعية على كمال معناه مطابقة وعلى جزئه تضمنية وغير الوضعية التزام، وقيل: إن كان اللازم ذهنياً فظاهره حيث قدم الأول أنه لا يشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى (قوله: فكأنه أراد) أى: فأظن أنه أراد؛ إذ من معانى كأن: الظن، وحاصله: أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهنى المنفى اشتراطه فى دلالة الالتزام على القول الأول فى كلامه بخصوص الذهنى البين بالمعنى الأخص، وهذا لا يناقى اشتراط اللزوم الذهنى مطلقاً، ومحصله: أن القول الأول فى كلام ابن الحاجب يقول باعتبار اللزوم الذهنى مطلقاً ولا يشترط بخصوص اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص، والقول الثانى يقول لا بد من اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص، فاللزوم الذهنى لا بد منه بلا نزاع، وإنما الخلاف فى النوع المعتبر منه، وعلى هذا فالقول الأول فى كلام ابن الحاجب هو عين ما قاله المصنف، وعلى كل حال فاللزوم الخارجى غير معتبر - كذا قرر شيخنا العلامة العدوى، ويدل عليه كلام حواشى المطول (قوله: اللزوم البين) أى: بالمعنى الأخص (قوله: والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين) أى: فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين (قوله: ولو لاعتقاد المخاطب) أى: هذا إذا كان اللزوم الذهنى عقلياً بأن كان لا يمكن انفكاكه، بل ولو كان ذلك اللزوم لأجل اعتقاد المخاطب إياه بسبب عرف عام أو غيره، وذلك بأن يفهم المخاطب من اللفظ بواسطة عرف عام أو خاص أن بين معناه وبين معنى آخر لزوماً بحيث صار استحضار أحدهما فى ذهن مستلزمًا لاستحضار الآخر فيه، فهذا كاف فى اللزوم الذهنى، فمثال اللزوم

مما يثبتته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام؛.....

باعتقاد المخاطب بواسطة العرف العام: الأسد مثلاً أهل العرف قاطبة يفهمون من معناه لازماً هو الجراءة والشجاعة، وإن كان لا لزوم عقلاً بين تلك الجثة والجرأة، فإذا قيل هل زيد شجاع؟ فأجبت بقولك: هو أسد. فهم المخاطب منه أنه شجاع، وكما في طنين الأذن إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الطنين مذكور، فيحوز أن يقال لمن يعتقد ذلك: إن لفلان طيننا في إذنه ليفهم منه أنه مذكور، وكما اختلاج العين إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب، فيحوز أن يقال لمن يعتقد ذلك: اختلجت عين فلان؛ ليفهم منه أنه لقي حبيبه، وكما إذا اعتقد إنسان بسبب العرف العام أن من لم يتزوج فهو عنين، فيحوز أن يقال له: فلان غير متزوج؛ ليفهم منه أنه عنين بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطة العرف العام وإن كان اللزوم العقلي منتفياً، وظهر مما قررنا أن إضافة اعتقاد للمخاطب في كلام المصنف مسن إضافة المصدر لفاعله وأن المفعول محذوف وأن المعتر في تحقيق اللزوم ما عند المخاطب من الربط؛ لأن الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب أمراً لازماً عند المتكلم وإلا لربما خلا الخطاب عن الفائدة، ولذا قال المصنف: ولو لاعتقاد المخاطب ولم يقل: ولو لاعتقاد المتكلم (قوله: مما يثبتته اعتقاد المخاطب) اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له، والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله فأولاً يثبت به عقله ثم بعد ذلك يعتقده، فكان الأولى أن يقول: مما يثبتته ذهن المخاطب، وأجيب بأن الاعتقاد في كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أى: مما يثبتته معتقد المخاطب وهو ذهنه، أو يقال: إن المراد بالإثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة اللزوم؛ لأن تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته في الذهن بالوجود الظني أى: يجعله ثابتاً فيه على وجه الظن.

(قوله: بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به؛ لأنه إن أريد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم أو جميع العوام كما هو المتبادر منه فقيه بعد؛ لأنه يبعد اتفاق جميع أهل العلم أو العوام على شيء، وأجيب بأن المراد به ما لم يتعين واضحه كأهل



إذ هو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعنى: العرف الخاص؛ كالشرع، واصطلاحات أرباب الصناعات، وغير ذلك (والإيراد المذكور) أى: إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية) أى: بالدلالات المطابقة

الشرع أو النحاة أو المتكلمين وحينئذ فلا يراد (قوله: إذ هو المفهوم من إطلاق العرف) علة لمحذوف أى: وإنما قيدنا العرف بالعام ولم نجعله شاملا للخاص؛ لأنه المفهوم.. إلخ فالعرف العام كاللزم الذى بين الأسد والجراة كما مر، والعرف الخاص كاللزم الذى بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النحاسة، فإن هذا اللزم عند أهل الشرع خاصة، فإذا قيل: هل ينحس هذا الماء إذا وقع فيه نجاسة ولم تغيره؟ فأجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتين. فهم المخاطب منه - إذا كان من أهل الشرع - عدم قبوله للنحاسة، وكاللزم الذى بين التسلسل والبطلان، فإن هذا اللزم عند أهل الكلام؛ لأنهم يقولون: إن التسلسل يستلزم البطلان، فإذا قلت لإنسان يلزم على كلامك الدور أو التسلسل وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل، وكلزم الرفع للفاعل فإنه خاص بالنحاة، فإذا قال إنسان: جاء زيدا بالنصب، فقلت له: زيد فاعل فهم منه - إذا كان نحويا - أنه مرفوع (قوله: واصطلاحات.. إلخ) عطف على الشرع؛ لأن اصطلاح أرباب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم القدوم للنحار؛ فإنه خاص بالنحارين فيجوز أن يقال: هذا قدوم زيد ليفهم المخاطب أن زيدا نجار، وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطلان للتسلسل، فإن الأول خاص باصطلاح أهل صنعة النحو، والثاني خاص باصطلاح أهل صنعة الكلام (قوله: وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرائن الأحوال كما إذا كان المقام مقام ذم إنسان بالبخل، فإن من لوازم استحضار البخل استحضار الكرم فإذا قلت: إنه كريم. فهم المخاطب بخله وكالتعريض كقولك: أما أنا فلست بزنان وتريد أن مخاطبك زان لقريئة (قوله: أى بالدلالات المطابقة) غير بالجمع؛ لأن الاختلاف فى الوضوح إنما يتأتى فيه، وفسر الوضعية بالمطابقة لئلا يتوهم أن المراد الوضعية بالمعنى الذى جعله مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم، أعنى ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقلية الآتية وهو فاسد، واعلم أن المطابقة يندرج

(لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإلا أى: وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ) (لم يكن كل واحد) من الألفاظ (دالاً عليه).....

فيها دلالة سائر المجازات مرسله كانت أو لا؛ لأنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقة أعم من الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية حيث قال: لا نسلم أن دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقة، إذ المراد بالوضع فى الدلالات الثلاث أعم من الجزئى الشخصى كما فى المفردات والكلية النوعى كما فى المركبات، وإلا لبقيت دلالة المركبات خارجة عن الأقسام، والمجاز موضوع بازاء معناه بالنوع كما تقرر فى موضعه - انتهى.

وإذ قد علمت أن سائر المجازات دلالتها بالمطابقة وأما وضعية فكيف يتأتى قول المصنف تبعاً لغيره من أهل هذا الفن أن الإراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية - اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط؟، أو يقال: إن أهل هذا الفن يمنعون أن دلالة المجاز وضعية، ويدل لهذا كلام السيرامى عند تعريف الدلالة ونصه الوضع المعتبر سواء كان شخصياً أو نوعياً تعيين اللفظ نفسه بلا واسطة قرينة بإزاء المعنى لا تعيينه مطلقاً بإزائه، وصرح بذلك الشارح أيضاً فى التلويح فانتفى الوضع مطلقاً فى المجاز، فدلالته تضمنية أو التزامية نظراً إلى تحقق الفهم ضمناً فتكون عقلية كدلالة المركبات على مدلولها والقياس على النتيجة - اهـ يس.

(قوله: لأن السامع.. إلخ) إنما خصه بالذكر؛ لأنه الذى يعتبر نسبة الخفاء والوضوح إليه غالباً (قوله: إن كان عالماً بوضع الألفاظ) أى: بوضع كل واحد منها (قوله: لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض) أى: بل هى مستوية فى الدلالة عليه ضرورة تساويها فى العلم بالوضع المقتضى لفهم المعنى عند سماع الموضوع، وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف فى دلالتها وضوحاً وخفاءً.

(قوله: أى وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ) أى: بوضع جميعها وهذا صادق بآن لا يعلم شيئاً منها أصلاً، أو يعلم البعض دون البعض (قوله: لم يكن كل واحد دالاً عليه)

لتوقف الفهم على العلم بالوضع-مثلا-إذا قلنا: حده يشبه الورد؛ فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح، أو أخفى؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم.....

أى: وما انتفت دلالة منها على ذلك المعنى لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها (قوله: لتوقف الفهم) أى: فهم المعنى على العلم بالوضع، أورد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى، وهذه الهيئة ثابتة للفظ بعد العلم بوضعه وقبله، ولا تكون متغية على تقدير انتفاء العلم بالوضع، وحيث فلا يلزم من نفى الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفى الدلالة فبطل ما ذكره من التعليل، وأجيب بأن المراد بالدلالة في قول المصنف: وإلا لم يكن كل واحد دالاً عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى، وحيث فالعنى وإلا لم يكن كل واحد من الألفاظ مفهما له، وبطل لهذا قول الشارح الآتى، وإلا لم يتحقق الفهم أى: وإن لم يكن عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات، فقول الشارح هنا لتوقف الفهم أى: المعبر عنه في كلام المصنف هنا بالدلالة، وقوله على العلم بالوضع أى: فيلزم من نفى العلم بالوضع نفى الدلالة؛ لأن المتوقف على الشيء ينتفى بانتفاء المتوقف عليه (قوله: إن كان عالما بوضع المفردات) بأن علم أن الخد موضوع للرجنة والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه بمائل (قوله: والهيئة التركيبية) أى: وعالما هيئته التركيبية وهى إسناد يشبه إلى الخد أى: وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبه الخد للورد بناء على أن هيئته التركيبية موضوعة (قوله: امتنع أن يكون) جواب "إن" و"كلام" اسم "يكون" وجملة "يؤدي" خبرها أى: امتنع أن يوجد كلام مؤدب هذا المعنى بدلالة المطابقة وقوله دلالة منصوب على المصدرية، وقوله أوضح أو أخفى صفة لدلالة أى: أوضح من حده يشبه الورد أو أخفى منه، فقد حذف المفضل عليه (قوله: لأنه... إلخ) علة لقوله امتنع... إلخ (قوله: ما يرادفه) أى: كأن يقال: وجته مماثل الورد (قوله: إن علم الوضع) أى: وضع هذه المرادفات (قوله: فلا تفاوت في الفهم)

وإلا لم يتحقق الفهم.

وإنما قال: لم يكن كل واحد؛ لأن قولنا: هو عالم بوضع الألفاظ معناه: أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار إليه بقوله: وإلا يكون سلبا جزئيا؛ أى: إن لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض، ولقائل أن يقول:.....

أى: بل يكون فهمه من الكلام الثانى كفهمة من الكلام الأول، والمراد بالفهم الدلالة كما مر (قوله: وإلا لم يتحقق الفهم) أى: وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديدة المرادفة للألفاظ الأولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت فى الدلالة وضوحا وخفاء، ومثل ما ذكره الشارح من المثال إذا قلنا: فلان يشبه البحر فى السخاء وبدلنا كل لفظ برديفه، فإن كان مساويا له فى العلم بالوضع لم يختلف الفهم، وإن كان غير مساو لم يتحقق الفهم بخلاف ما إذا دللنا على معنى الكرم مثلا بمستلزمه: كفلان مهزول الفصيل، وجبان الكلب، وكثير الرماد وأنه يجوز أنه يكون استلزام بعض هذه المعانى لمعنى الكرم أوضح من بعض فتختلف الدلالة وضوحا وخفاء كما يأتى فى الدلالة العقلية.

(قوله: وإنما قال لم يكن كل واحد) يعنى مما يدل على السلب الجزئى دون أن يقول لم يكن واحد منها مما يدل على السلب الكلى، وإنما كان الأول سلبا جزئيا؛ لوقوع كل فى حيز النفى المفيد لسلب العموم وهو سلب جزئى، وإنما كان الثانى سلبا كليا؛ لأن واحد نكرة واقعة فى سياق النفى فتعم عموما شموليا فيكون المراد عموم السلب وهو سلب كلى.

(قوله: لأن قولنا) الأولى أن يقول: لأن قوله بضمير الغيبة العائدة على المصنف، إلا أن يقال: إنه لما ذكر عبارة المصنف بالمعنى لم ينسبها له (قوله: معناه أنه عالم بوضع كل لفظ) أى: فيكون إيجابا كليا، وقوله معناه خير أن (قوله: فنقيضه) مبتدأ، و قوله يكون أى: ذلك النقيض، وقوله سلبا جزئيا خير يكون، وجملة يكون خير المبتدأ، وإنما كان نقيضه ما ذكر لما تقرر فى المنطق من أن الإيجاب الكلى إنما يناقضه

لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة، وقرب العهد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر.....

السلب الجزئي لا الكلي، ولذا لم يقل لم يكن أحد منها دالا الذي هو سلب كلي، ثم إن من المعلوم أن السلب الجزئي أعم من السلب الكلي؛ وذلك لتحقيق السلب الجزئي عند انتفاء الحكم عن كل الأفراد الذي هو السلب الكلي وعند انتفائه عن بعض الأفراد، ولذا قال الشارح في بيان معنى قول المصنف وإلا لم يكن كل واحد دالا عليه أى: وإن لم يكن عالما بوضع كل لفظ، فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه، وهذا اللازم أعمى: عدم دلالة كل لفظ عليه صادق بالآ لا يكون للفظ منها دلالة أصلا وصادق بأن يكون لبعض منها دلالة. فقول الشارح: ويحتمل.. إلخ، الأولى أن يقول فيحتمل عدم كون كل واحد منها دالا، ويحتمل إلخ، كما قلنا، واعلم أن ما ذكره الشارح من توجيهه تعبير المصنف بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد إنما يتم على مذهب من يقول: إن المسند إليه المسور بكل إذا أخر عن أداة السلب يفيد سلب العموم، وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخر عن أداة النفي وما في معناها يفيد النفي عن الكل مع بقاء أصل الفعل فلا يتم وهو ظاهر - كذا قرر شيخنا العدوي (قوله: لا نسلم.. إلخ) هذا وارد على قول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض (قوله: بعض الألفاظ المخزونة) مثل ليث وأسد وسبع وغضنفر، وقوله بأدنى التفات: متعلق بـ يحضر (قوله: لكثرة الممارسة) أى: ممارسة استعماله في معناه وهو متعلق بـ يحضر، ففهم المعنى من أسد أو سبع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعة؛ وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين (قوله: وقرب العهد بها) أى: بالألفاظ أى: باستعمالها في معناها أو بالعلم بوضعها، وقوله والموانسة: عطف لازم على ملزوم، وكذا قوله: وقرب العهد بها (قوله: فإنه يحتاج.. إلخ) أى: وحيث قد وجد الوضع والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع فقول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالما

ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة، والسامع عالما بالوضع، وهذا مما نجده من أنفسنا، والجواب: أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع، وبعد تحقق العلم بالوضع، وحصوله بالفعل؛ فالفهم ضروري.....

بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لا يسلم (قوله: ومراجعة أطول) مرادف لما قبله (قوله: أن التوقف) أى: والمراجعة (قوله: من جهة تذكر الوضع) أى: المنسبى أى: وليس التوقف والمراجعة لخفاء الدلالة بعد العلم بالوضع، وحاصله: أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر لنفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنها من حيث إنها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة، وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة، فإن فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع، والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه، ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات.

(قوله: وبعد تحقق.. إلخ) الأوضح وبعد تذكر الوضع المنسبى تعلم المعنى من غير توقف؛ لأن الفرض أنه عالم بالوضع لكنه غفل عنه إلا أن يقال: إنه أراد بالعلم بالوضع تذكره، وقوله وحصوله تفسير لتحقيقه، وأورد على كلام المصنف أيضاً أن التركيب الذى فيه التعقيد اللفظى بسبب تقدم بعض المعمولات على بعض لا يفهم معناه إلا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه، فإذا أبدلت ألفاظه بما يرادفه من غير اشتغال على ذلك التعقيد بأن قدم في أحد التركيبين ما آخر في الآخر وذكر في أحدهما ما حذف في الآخر فقد تصور الوضوح والخفاء في دلالة الألفاظ الوضعية بعد العلم بوضعها من غير طلب تذكر الوضع، وأجيب بأن الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة؛ لأن لها دخلاً في الفهم الوضعى على أن المراد أنه لا يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء في الدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام، وأورد عليه أيضاً اختلاف الحد والمحدود في الدلالة، فإن كلا منهما يدل على الماهية مع العلم بالوضع في الكل وكون الدلالة في الكل مطابقة مع اختلافهما في الدلالة عليها وضوحاً وخفاءً، فإن دلالة الحد أخفى لاحتياجها إلى استخراج الأجزاء وتمييز ألفاظها الدالة عليها تفصيلاً، وأجيب بأن الكلام

(ويتأتى) الإراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الموضوع) أى: مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن، ومراتب لزوم اللزوم للملزوم في الالتزام؛.....

عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى إلا نفس الدلالة والحد والمحدود معناهما مختلف بالإجمال والتفصيل؛ لأن الحد معناه الماهية المفصلة والمحدود معناه الماهية المجملة، وحيث أن الأوضحية باعتبار التفصيل، فرجع الاختلاف في المدلول دون الدلالة، وأورد عليه أيضا أن الوضع لا يشترط فيه القطع، بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف فيتأتى الاختلاف في الوضعية باعتبار ذلك، وأجيب بأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار ظنون المخاطب مما لا ينضبط ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا، فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء، وإنما اختلف في كون ما فهم هل هو ذلك في الوضع أو لا؟ والكلام في تصور المعنى لا في تحقق كون ما تصور منه هو الموضوع له أو لا؟ فتأمل (قوله: ويتأتى بالعقلية) المراد بهما تقدم وهى دلالة التضمن والالتزام قال عهدة.

(قوله: مراتب اللزوم) أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل في التضمن ولزوم اللازم للملزوم في الالتزام، ولهذا لم يقل مراتب اللازم لئلا يكون قاصرا على دلالة الالتزام (قوله: أى مراتب) لزوم الأجزاء للكل كالحیوان والجسم النامى والجسم المطلق والجوهر، فهذه كلها أجزاء للإنسان، لكن بعضها بواسطة فأكثر وبعضها بلا واسطة، فالربط بين المنتقل منه الذى هو الكل وبين المنتقل إليه الذى هو الجزء قد يكون خفيا؛ لوجود الواسطة فتختفى دلالة لفظ المنتقل منه على الجزء المنتقل إليه، وقد يكون الربط المذكور واضحا لعدم الواسطة فتظهر تلك الدلالة.

(قوله: ومراتب لزوم اللوازم) أى: التى هى المدلول الالتزامى لما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم: كالوصف بكثرة الضيفان وبكثرة الرماد والوصف بجبن الكلب والوصف بمزال الفصيل، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفى، فإذا كان الربط بين الملزوم المنتقل منه وبين ذلك اللازم

وهذا في الالتزام ظاهر؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض، وأسرع انتقالا منه إليه لقلّة الوسائط، فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعية لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء، .....

المنتقل إليه خفيا كانت دلالة لفظ المنتقل منه على ذلك المنتقل إليه خفية، وإن كان الربط بينهما واضحا كانت تلك الدلالة واضحة، والسبب في الوضوح في دلالة الالتزام إما كون اللزوم ذهنيا بيّنا تستوى فيه العقول وإما قلة الوسائط مع ضمنية الاستعمال العربي أو مع ضمنية ظهور القرينة جدا حتى كأنها المشهود، وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسائط عند ضمنية كثرة الاستعمال، والسبب في الخفاء فيها كثرة الوسائط المحوجة لمزيد التأمل وذلك لقلّة الاستعمال (قوله: وهذا) أى: اختلاف مراتب اللزوم في الوضوح (قوله: للشيء) أى: الذى هو الملزوم كالكرم (قوله: لوازم متعددة) ككثرة الضيفان وكثرة إحراق الحطب وكثرة الرماد (قوله: بعضها) أى: بعض تلك اللوازم ككثرة الضيفان (قوله: أقرب إليه) أى: إلى ذلك الشيء (قوله: منه) أى: من ذلك الشيء (قوله: إليه) أى: إلى ذلك البعض (قوله: لقلّة الوسائط) أراد بالقلّة: ما يشمل عدم بالنظر للبعض (قوله: فيمكن تأدية الملزوم) أى: المعنى الملزوم كالكرم بالألفاظ... إلخ بأن يقال: زيد كثير الضيفان، أو كثير إحراق الحطب، أو كثير الرماد، ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الحطب للكرم لعدم الوسطة بينهما، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب للكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد للكرم؛ لأن بين الكرم وكثرة إحراق الحطب واسطة وبينه وبين كثرة الرماد واسطتان، وقوله لقلّة الوسائط أى: أو كثرة الاستعمال كالكرم فإن له لوازم: ككثرة الرماد وهزال الفصيل وجبن الكلب فتتمكن تأدية الكرم بالألفاظ الموضوعية لهذه اللوازم بأن يقال: زيد كثير الرماد أو هزيل الفصيل أو جبان الكلب، ولا شك أن هذه اللوازم مختلفة في الدلالة على الكرم من جهة الوضوح والخفاء، إذ ليس الانتقال من هذه اللوازم إلى الكرم مستويا فإن الانتقال من كثرة الرماد إليه أسرعها لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائطه، واعترض على الشارح بأن الكلام في دلالة الالتزام



وكذا يجوز أن يكون للزوم ملزومات لزومها لبعضها أوضح منه للبعض الآخر،  
 فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعية للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء، وأما  
 في التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء، وجزء الجزء من شيء آخر،  
 وهى مؤدية للزوم بلفظ الملزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأدية.. إلخ؟  
 وأجيب بأنه أراد باللازم هنا التابع وبالملزوم للتبوع معتبرا في كل منهما اللازمة فوافق  
 كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم هذا، وذكر  
 بعضهم: أن هذا الكلام من الشارح إشارة إلى مذهب السكاكي في الكناية، فإن الانتقال  
 فيها عنده من اللازم إلى الملزوم بعكس المجاز. (قوله: وكذا يجوز أن يكون للزوم  
 ملزومات.. إلخ) هذا إذا استعمل لفظ الملزوم لينتقل منه إلى اللازم كما في المجاز وكما في  
 الكناية على مذهب المصنف، وقوله: أن يكون للزوم ملزومات كالحرارة، فإن لها  
 ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة، ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات:  
 كالنار أوضح من لزومها للبعض الآخر وهو الشمس والحركة، وقوله فيمكن.. إلخ أى:  
 بأن يقال: زيد أحرقته النار أو الشمس أو في جسمه نار أو شمس أو حركة قوية، ومثل  
 الحرارة -فيما قلنا- الكرم فإنه يصح جعله لازما وملزوماته: كثرة الضيفان وكثرة إحراق  
 الحطب وكثرة الطبخ وكثرة الرماد، ولزوم الكرم لبعض هذه الملزومات وهو كثرة  
 الضيفان أوضح من لزومه للبعض الآخر، فيمكن تأدية ذلك اللازم بالألفاظ الموضوعية  
 لتلك الملزومات بأن يقال: زيد كثير الضيفان أو كثير الرماد أو كثير الطبخ أو كثير  
 إحراق الحطب (قوله: أوضح منه) أى: من اللزوم (قوله: المختلفة وضوحا وخفاء) لا  
 حاجة إلى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجد في بعض النسخ  
 إسقاطها (قوله: وأما في التضمن) أى: وأما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا في التضمن،  
 وجواب أما محذوف أى: فقمر ظاهر ويحتاج للبيان فنقول: لأنه.. إلخ، فظهرت معادلة  
 قوله: وأما في التضمن.. إلخ، لقوله سابقا: وهذا في الالتزام ظاهر (قوله: فلأنه يجوز أن  
 يكون المعنى جزءا من شيء) أى كالجسم مثلا بالنسبة للحيوان فإنه جزء منه (قوله:  
 وجزء الجزء.. إلخ) أى: ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزء الجزء من شيء

فدلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً: دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه، فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ .....

آخر كالجسم فإنه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان (قوله: فدلالة الشيء) هو على حذف مضاف أى: فدلالة دال الشيء أعنى لفظ حيوان وإنما احتجنا لذلك؛ لأن الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله: ذلك المعنى) أى: كالجسم، وقوله: جزء منه أى: من ذلك الشيء كالحیوان، وقوله: على ذلك المعنى أى: كالجسم (قوله: أوضح من دلالة الشيء) أى: كالإنسان، وقوله: الذى ذلك المعنى وهو الجسم، وقوله من جزئه أى: كالحیوان، وفى الكلام حذف والأصل أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى (قوله: دلالة الحيوان على الجسم أوضح) وذلك لأن دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة؛ لأن الجسم جزء من الحيوان؛ لأن حقيقة الحيوان جسم نام حساس متحرك بالإرادة، ودلالة الإنسان على الجسم بواسطة الحيوان؛ لأن الحيوان جزء من الإنسان والجسم جزء من الحيوان، فالجسم بالنسبة إلى الحيوان جزء وإلى الإنسان جزء الجزء، وحيث أن الإنسان يدل على الحيوان ابتداء وعلى الجسم ثانياً، بخلاف الحيوان فإنه يدل ابتداء على الجسم فكانت دلالة عليه أوضح من دلالة الإنسان، فكما أن مراتب لزوم اللوازم للملزوم متفاوتة فى الوضوح كذلك مراتب لزوم الأجزاء للكل متفاوتة فيه (قوله: ودلالة الجدار على التراب أوضح) وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت، فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه؛ لأن دلالة الأول بلا واسطة ودلالة الثانى بواسطة. ومثل بمثالين إشارة إلى أن كون دلالة اللفظ على جزء المعنى أوضح من دلالة على جزء جزئه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله: فإن قلت.. إلخ) هذا وارد على قوله: فدلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه.. إلخ، وحاصله: أن ما ذكره من أن دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك

فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل؛.....

المعنى ممنوع، بل الأمر بالعكس: وهو أن دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذى ذلك المعنى جزء منه عليه - اهـ سم.

فدلالة إنسان على الجسم أوضح من دلالة حيوان عليه عكس ما ذكرتم من أن دلالة حيوان عليه أوضح (قوله: فإن فهم الجزء) أى: من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل أى: وما كان أسبق في الفهم فهو أوضح، وإنما كان فهم الجزء سابقاً على فهم الكل؛ لأن الشخص إذا طلب فهم مدلول اللفظ الذى سمعه وكان كلا وجب فهم أجزائه أولاً، فإذا سمع لفظ الكل - كالإنسان مثلاً - وتوجه عقله إلى فهم المراد منه فهم أولاً الأجزاء الأصلية ومنها الجسمية، ثم ينتقل إلى ما يجمع الجسمية مع غيرها وهو ما تكون الجسمية جزءاً له كالحيوانية، ثم ينتقل إلى ما يجمع تلك الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزءاً له وهو الإنسانية، واعترض على الشارح بأن هذا الدليل مخالف للمدعى من وجهين: الأول: أنه إنما يفيد أن دلالة اللفظ الذى ذلك المعنى جزؤه أوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة الإنسان على الحيوانية فإنها أوضح من دلالاته على الإنسانية، فاللفظ الدال ثانياً في هذا الدليل هو عين الدال أولاً وهذا بخلاف العكس المدعى أوضحته، فإنه قد اعتبر فيه أن اللفظ الدال ثانياً مغاير للدال أولاً. الأمر الثانى: أن المدعى أوضحته الدلالة على جزء الجزء من الدلالة على الجزء والدليل إنما يفيد أوضحية الدلالة على الجزء من الدلالة على الكل، فلو قال الشارح: لأن فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لسلم من هذا الأخير، وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله: بل الأمر بالعكس أى: بعكس ما يفهم لزوماً مما سبق، وتوضيح ذلك: أنه يفهم مما سبق أن دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة شيء آخر على جزءه لوجود الواسطة كدلالة الحيوان على الجسم فإنها أوضح من دلالة الإنسان عليه؛ لعدم الواسطة في الأول ووجودها في الثانى، ويلزم هذا الذى قد فهم أن تكون دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة ذلك الشيء على جزء جزئه كدلالة الإنسان على الحيوان فإنها أوضح من دلالة الإنسان على الجسم؛ لأن كلا منهما دلالة الشيء على

قلت: نعم،.....

جزئه والمساوى للأوضح أوضح، فيقال هذا اللازم لما فهم مما سبق الأمر بعكسه وهو أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضح من دلالة على جزئه؛ لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل، وأجيب عن الثانى بأن فى الكلام حذفاً والأصل لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل أى: وحينئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقاً على فهم الجزء لكونه كلاً بالنسبة إلى جزء الجزء، أو أن مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكل الجزء من كل آخر كالجسم فإنه بالنسبة للإنسان جزء جزئه وبالنسبة للحيوان جزؤه، وكالحيوان فإنه بالنسبة للإنسان جزء وبالنسبة للجسم كل- فتأمل.

(قوله: نعم) أى: الأمر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء جزئه أوضح من دلالة على جزئه كما ذكرتم لما تقرر أن الجزء سابق على الكل فى الوجود، وإلا لبطلت الجزئية، لكن الذى حملنا على ما قلناه سابقاً ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة فى الوجود، فيكون المقصود فى دلالة التضمن انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته على حدة بعد فهم الكل، فالإنسان إذا سمع لفظاً وكان عارفاً بوضعه وفاهما لجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ إجمالاً، ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدة إن كان له جزء، ثم إن كان لذلك الجزء جزء انتقل إليه على حدة وهلم جرا، فيرتكب التدلى فصح ما ذكرناه من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء، وما فى السؤال من أن الأمر بالعكس فهو منظور فيه لجهة أخرى وهى جهة قصد فهم ما يراد من اللفظ فيرتكب فى تلك الجهة الترقى، والحاصل: أنه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهة الترقى فى التركيب بأن يفهم أولاً جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل، وهذا ملحوظ السائل، وأما إذا كان المخاطب فاهماً لجميع أجزاء الموضوع له فيراعى جهة التدلى والتحليل بأن يفهم معنى اللفظ الموضوع له إجمالاً ثم ينتقل لجزئه على حدة لا فى ضمن الكل ثم ينتقل لجزء جزئه على حدة لا فى ضمن الجزء، وهذا ملحوظ ما ذكرناه سابقاً من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على جزء الجزء.

ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل، وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء؛ كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء: أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.

(قوله: ولكن المراد هنا) أى: لكن المراد بالتضمن هنا أى: في مقام بيان تأتى الإراد المذكور بالدلالة العقلية (قوله: انتقال الذهن إلى الجزء) أى: المراد من اللفظ أى: على حدة لا في ضمن الكل أى: وحيث فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره في البيان السابق، وقوله وملاحظته: عطف على انتقال مفسر له، وقوله بعد فهم الكل أى: لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم أولا في ضمن الكل؟ وأى ثمرة لذلك؟؛ لأننا نقول يظهر هذا عند قصد إحضار الجزء على حدة لفرض من الأغراض، فإن فهم الشيء على حدة خلاف فهمه مع الغير (قوله: وكثيرا.. إلخ) أى: على أن كثيرا.. إلخ وهذا جواب بالمنع والأول بالتسليم، وحاصله: أنا لا نسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل، إذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه أصلا، وحيث فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فتم ما ذكره سابقا من البيان - كذا قرر شيخنا العدوى، وفي سم أن قوله وكثيرا.. إلخ: دفع لما يسرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقة دائما (قوله: أن يخطر النوع بالبال) أى: على سبيل الإجمال لا التفصيل، إذ يخطوره بالبال مفصلا بدون عطور الجنس محال - اهـ فترى. وقوله: وكثيرا ما يفهم الكل أى: ما يفهم الشيء الذي يصدق عليه أنه كل في نفسه من غير ملاحظة أنه كل وإلا لزم تقدم معرفة أجزائه عليه (قوله: أن يخطر النوع) أى: كالإنسان، وقوله بالبال أى: بالذهن (قوله: إلى الجنس) أى: الذي هو جزء من النوع كالحیوان، وفي تعبيره أولا بالبال وبالذهن ثانيا تفنن، واعترض هذا الجواب بأنه يلزم عليه أن دلالة التضمن لا تنزم في الألفاظ الموضوعية للمركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات إلى جزء من الأجزاء على حدة لصحة الغفلة عن ذلك الجزء، وقد تصورا على أن التضمن في المركبات لازم للمطابقة، وقد يجاب عن هذا بأن المراد بلزوم التضمن للمطابقة في المركبات

## [أبواب علم البيان]:

(ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخلا كما في

التضمن، أو خارجا كما في الالتزام.....

صلاحية اللزوم بمعنى أنه يمكن اللزوم بالاتفات إلى الأجزاء على حدة، فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقة فهو صالح لأن يدل على جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد، وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يرد الإشكال.

(قوله: ثم اللفظ.. إلخ) كلمة ثم للانتقال من كلام إلى كلام آخر فإن ما سبق كان

في تعريف العلم وما يتعلق به، وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه (قوله: المراد به لازم ما وضع له) أى: لازم المعنى الذى وضع ذلك اللفظ له. فما واقعة على المعنى وضمير وضع المستتر فيه للفظ وليس عائدا على ما، وحينئذ فالجملة صفة أو صلة جرت على غير من هى له فكان الواجب إبراز الضمير على مذهب البصريين والضمير المحرور باللازم راجع لما، وفي كلامه إشارة إلى أنه لا بد في المجاز والكناية من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار كون القرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوع له في المجاز دون الكناية، وفيه إشارة أيضا إلى أن دلالة التضمن في هذا الفن ودلالة الالتزام يتعين أن تكون كل منهما مقصودة من اللفظ، أما في المجاز فيتعين أن يراد باللفظ نفس الجزء أو اللازم فقط بأن توجد القرينة الصارفة عن إرادة المعنى المطابقى وأما في الكناية فيتعين أن يراد باللفظ نفس اللازم أو الجزء، لكن مع صحة إرادة المعنى المطابقى لكون القرينة لا تمنع من إرادته، وأما إذا أطلق لفظ الكل أو الملزوم على معنى كل منهما واتفق أنه فهم من الأول جزؤه ومن الثانى لازمه فليس من الجساز ولا من الكناية المبين على التضمن والالتزام هنا، ولا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد في هذا الفن وإنما يكون كذلك عند المناطقة كما صرح بذلك العلامة يعقوبى (قوله: المراد به لازم ما وضع له) أى: إرادة جارية على قانون اللغة، وإلا فما كل لازم يراد باللفظ، إذ لا يصلح إطلاق لفظ الأب على الابن والعكس - كذا في يس.

(قوله: سواء كان.. إلخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من

وجود المعنى الموضوع له وجوده فيشمل الجزء؛ لأنه لازم للكل وغير الجزء وهو اللازم

(إن قامت قرينة على عدم إرادته) أى: إرادة ما وضع له (لمجاز)،.....

الخارج عن المعنى. (قوله: إن قامت قرينة) أى: دلت (قوله: على عدم إرادته) أى: من ذلك اللفظ (قوله: فمجاز) أى: فيسمى ذلك اللفظ مجازا مرسلا وغير مرسل، وذلك كقولك: رأيت أسداً بيده سيف أو يتكلم؛ فإن قولك يتكلم أو بيده سيف قرينة دالة على أن الأسد لم يرد به ما وضع له وإنما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع، واعترض على المصنف بأن ظاهره أن المجاز مراد به لازم ما وضع له دائماً؛ وذلك لأنه قسم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إلى مجاز وكناية ومعلوم أن القسم أحص من المقسم فيفيد أن المجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له والأمر ليس كذلك؛ لأن المجاز قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك، وبالجمله فكون الواجب في المجاز أن يذكر اسم اللزوم ويراد اللازم لا يصح، إلا في قليل من أقسامه وهو المجاز المرسل الذى علاقته اللزومية ولا يظهر في غيره من الأقسام، وقد يجاب بأن المصنف إنما أفاد أن اللفظ المراد منه لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية، وهذا ليس نصاً في أن كل مجاز يكون المراد منه لازم ما وضع له لجواز أن يكون اللفظ مجازا انتقل فيه من اللازم إلى اللزوم مثلاً ولا ضرر في كون قسم الشيء أعم منه عموماً وجهياً كما اختاره العلامة الشارح، أو يقال: إن المجاز لا بد في جميع أقسامه من العلاقة المصححة للانتقال ومرجع العلاقة اللزوم وإن كان اللزوم قد يذكر في بعض الأوقات علاقة، وإنما كان مرجع العلاقة اللزوم؛ لأن مرجع المجازات لدلالة التضمن والالتزام وكل منهما انتقال من اللزوم إلى اللازم- ألا ترى أن مجازى الاستعارة التحقيقية والمكنية يردان إلى اللازم وإن كان يتكلف، فإن الأسد أريد الرجل الشجاع والمنية في قول القائل: أنشبت المنية أظفارها بفلان أريد بها الأسد ادعاء وليس الرجل الشجاع لازماً للأسد الحقيقى ولا الأسد الادعائى لازماً لمدلول المنية، وإنما يردان إلى اللازم باعتبار مطلق الجراءة في الأول ومطلق اغتيال النفوس في الثانى، ولا شك أن هذا تكلف مخرج للكلام عما تحقق فيه وتقرر من أن كلا من اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف كما يأتى- فتأمل.

والا فكناية) فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى اللزوم إذ لا دلالة للزوم من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إرادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز.....

(قوله: وإلا) أى: وإن لم تقم قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللزوم، وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللزوم، إلا أنها لم تمنع من إرادة الملزوم وهو المعنى الموضوع له، وليس المراد عدم وجود القرينة أصلا وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن الكناية لا بد فيها من قرينة (قوله: فكناية) أى: فذلك اللفظ المراد به اللزوم مع صحة إرادة الملزوم الذى وضع له اللفظ يسمى كناية مأخوذ من كنى عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه؛ لأنه لم يصرح باسم اللزوم مع إرادته وذلك كقولك: زيد طويل النجاح مریدا به طويل القامة فإنه كناية، إذ لا قرينة تمنع من إرادة طول النجاح مع طول القامة.

(قوله: فعند المصنف.. إلخ) أى: وأما عند السكاكى فالانتقال في الكناية من اللزوم إلى الملزوم، والمصنف رأى أن اللزوم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم، إذ لا إشعار للأعم بالأخص، والجواب عن السكاكى أن اللزوم إنما ينتقل عنه لا من حيث إنه لازم بل من حيث إنه ملزوم، وإنما سماه لازما من حيث إنه تابع مستند للغير وإلا فهو ملزوم من جهة المعنى، وبهذا تعلم أن الخلف بينهما لفظى (قوله: الانتقال في المجاز والكناية.. إلخ) أى: والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة من إرادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية (قوله: إذ لا دلالة.. إلخ) على محذوف أى: لا من اللزوم إلى الملزوم كما يقول السكاكى، إذ لا دلالة.. إلخ ووجه نفى دلالة اللزوم على الملزوم ما تقدم من أن اللزوم يجوز أن يكون أعم من الملزوم، والعام لا إشعار له بأخص معين فكيف ينتقل منه إليه؟ (قوله: من حيث إنه لازم) حيثية تقييد أى: وأما دلالة اللزوم على الملزوم فيما إذا كان مساويا فهو من حيث إنه لازم؛ لأنه مع التساوى يكون لازما وملزوما (قوله: إلا أن إرادة الموضوع له جائزة في الكناية) فإن قلت: أى فرق بين الكناية وبين اللفظ الذى أريد به معناه الأصلى مع لازمه تضمنا أو



(وقدم) المجاز (عليها) أى: على الكناية (لأن معناه) أى: المجاز (كجزء معناها) أى: الكناية؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا، والجزء مقدم على الكل طبعاً.....

التزاما فإنه حقيقة قطعاً، والكناية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازاً مع أن كلا منهما على هذا قد أريد به اللازم والملزوم معاً قلت: إن المقصود الأصلي في الحقيقة هو الملزوم واللازم مقصود بالتبعية، والمقصود الأصلي في الكناية هو اللازم والملزوم مقصود تبعاً لقول الشارح: إلا أن إرادة الموضوع له.. إلخ أى: بالتبع لا بالذات، وقرينة الكناية وإن لم تناف الملزوم لكنها ترجح اللازم عليه - كذا أجاب العلامة القاسمي، إذا علمت هذا، فقول الشارح: إلا أن إرادة الموضوع له.. إلخ أى: بالتبع لا بالذات، ومثال الحقيقة التي أريد منها اللازم، والملزوم قولك: فلان وجهه كاليد مثلاً فمدلوله المطابقى شبه وجه فلان باليد في الاستدارة والاستتارة وهو مراد مع إرادة لازمه وهو أنه نهاية في الحسن وليس هذا من الكناية في شيء ولصحة أن يراد في التشبيه المعنى المطابقى وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه على وجه الكمال أو لازمه فقط صبح وجود الخفاء والوضوح فيه مع أنه ليس من الكناية ولا من المجاز، بل من المطابقة اتفاقاً، وهذا مما يقدح في حصر المصنف سابقاً وجود الخفاء والوضوح في دلالتى التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان وأصل للمجاز والكناية دون المطابقة -- فتأمل - اهـ يعقوب.

(قوله: وقدم المجاز عليها) أى: في الوضع أعنى في البحث والتبويب، وهذا جواب عما يقال: إن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح الذى هو مرجع هذا الفن إنما يتأتى بالدلالة العقلية وهى منحصرة هنا في المجاز والكناية فيكون المقصود من الفن منحصرهما فيهما، وحيثئذ فهما مستويان في المقصودية من الفن فلائى شيء قدم المجاز عليها في الوضع وهلا عكس الأمر.

(قوله: يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعاً) أى: وإن كان القصد الأصلي منها إلى اللازم كما مر (قوله: مقدم على الكل طبعاً) لتوقف الكل على الجزء في الوجود بمعنى أنه لا يوجد الكل إلا مع وجود طبيعة الجزء لتركبه من حقيقة الجزء

فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعاء، وإنما قال: كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم، بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم.

(ثم منه) أى: من المجاز (ما يبنى على التشبيه) وهو الاستعارة التى كان

أصلها التشبيه.....

وطبيعته لا لكون الجزء علة تامّة للكل، إذ لو كان كذلك لكان كلّمًا وجد الجزء وجد الكل وهو باطل لجواز أن يوجد الجزء ولا يوجد الكل لصحة كونه أعمّ منه ولما توقف الكل على الجزء من الجهة المذكورة حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم فى نفس الأمر على الكل، وذلك هو معنى التقدم الطبيعى أى: المنسوب للطبيعة والحقيقة لتركّب الكل من طبيعة الجزء وحقيقته (قوله: فيقدم إلخ) أى: فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعاء لأجل محاكاة وموافقة الوضع للطبع (قوله: وإنما قال كجزء معناها) أى: ولم يقل: لأن معناه جزء معناها جزماً (قوله: فإن معنى الكناية) أى: معناها الذى لا بد من إرادته منها فلا منافاة بين ما هنا وبين قوله سابقاً ومعنى الكناية يجوز إلخ (قوله: ليس هو مجموع اللازم والملزوم) أى: على وجه الجزم (قوله: بل هو اللازم مع جواز إلخ) أى: فالجزوم به فيها إنما هو إرادة اللازم، وأما الملزوم فيجوز أن يراد أولاً يراد لا أنه قطعاً، وإنما لم يعتبر وقوع هذا الجائز فى بعض الأحيان حتى يكون معنى المجاز جزء حقيقة من معناها؛ لأن الكناية من حيث هى كناية لا تقتضى إرادتهما فلم يعتبر ما يعرض من وقوع ذلك الجائز.

(قوله: ثم منه ما يبنى على التشبيه) أى: ومنه ما لا يبنى عليه، وهو المجاز

المرسل (قوله: وهو الاستعارة) وجه بنائها على التشبيه أن استعارة اللفظ إنما تكون بعد المبالغة فى التشبيه، وإدخال المشبه فى جنس المشبه به ادعاءً، فإذا قلنا: "رأيت أسداً فى الحمام"، فأولاً شبهنا الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وبالفن فى التشبيه حتى ادّعينا أنه فرد من أفرادها، ثم استعنا له اسمه، فالتشبيه سابق على الاستعارة فهو أصل لها، ثم إنه فى حالة استعارة اللفظ يتناسى التشبيه، ومراد الشارح بالاستعارة التى كان أصلها التشبيه:

(فتعين التعرض له) أى للتشبيه - أيضاً- قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه، ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة، وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصداً برأسه (فانحصر) المقصود من علم البيان.....

التصريحية التحقيقية والمكنى عنها على مذهب الجمهور، بل وكذلك التخييلية على مذهب السكاكى؛ لأن كلا منهما مبنى على التشبيه، والتشبيه أصل له (قوله: فتعين التعرض له) هذا يقتضى أن التعرض للتشبيه لا لذاته، بل لبناء الاستعارة عليه، فيأتى ما سيأتى من جعله مقصداً لذاته؛ لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة؛ لأنه يقتضى أن التعرض له لذاته، وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر، ولغيره من حيث توقفه عليه (قوله: أيضاً) أى: مثل التعرض للمجاز والكناية، وقد اشتمل كلامه على أمرين بيان ذكر التشبيه من أصله فى الفن، وبيان كونه مقدماً فى الذكر على المجاز، وكل منهما مفهوم من قول المتن، ثم منه ما يبنى على التشبيه؛ فإن المبنى يستلزم مبنياً عليه وكونه متقدماً كما هو ظاهر.

(قوله: أقسامه) أى: المجاز (قوله: ولما كان إلخ) هذا جواب عما يقال قضية كون التشبيه يبنى عليه أحد أقسام المجاز ألا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عبد باباً من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز (قوله: لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل إلخ) أى: فجعله باباً تشبيهاً له بالمقصد من حيث كثرة الأبحاث، وإن كان هو مقدمة فى المعنى، ويمكن أن يقال: إنه باب مستقل لذاته؛ لأن الاختلاف فى وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم، فهو من هذا الفن قصداً وإن توقف عليه بعض أبوابه؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن: (قوله: فانحصر المقصود إلخ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالمجاز والكناية وما يشمل المقصود بالتبع كالتشبيه قال العلامة عبد الحكيم: لما كان ضمير "ينحصر" راجعاً لعلم البيان - المحمول على الفن من الكتاب، وكان مشتملاً على أمور سوى

(في الثلاثة) التشبيه، والمجاز، والكناية.

### التشبيه:

أى: هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة (التشبيه) أى:

مطلق التشبيه.....

تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط أبوابه إلى غير ذلك - قال: وينحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية (قوله: في الثلاثة) أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف؛ فإنها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا وليست مجازاً ولا كناية، وقول بعضهم: إنها داخلة في التشبيه وإن أفرداها عنه للاختلاف في حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق، يردده قول المصنف فيما يأتي والمراد بالتشبيه هنا إلخ (قوله: والمجاز) "أل" للعهد الذكري، والمجاز المعهود في الذكر هو المرسل والاستعارة التي تنبئ على التشبيه، والله أعلم.

### التشبيه

(قوله: أى هذا باب التشبيه) أشار الشارح إلى أن الترجمة خير لمبتدأ محذوف على حذف مضاف، وأشار الشارح بقوله: "الاصطلاحي" إلى أن "أل" في التشبيه للعهد الذكري؛ لأنه تقدم له ذكر، والمراد بالتشبيه الاصطلاحي الذي هو أحد أقسام المقصود الثلاثة ما كان خالياً عن الاستعارة والتجريد بأن كان مشتملاً على الطرفين والأداة لفظاً أو تقديرًا (قوله: المبني عليه الاستعارة) الضمير المحرور عائد على "أل"، أى: الذى تبني عليه الاستعارة؛ وذلك لأن استعارة اللفظ إنما تكون بعد المبالغة في التشبيه وإدخال المشبه في جنس المشبه به كما مر، وأعلم أن البحث عن التشبيه الاصطلاحي في هذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبه والمشبه به، ومن جهة أدائه وهى الكاف وشبهها، ومن جهة وجهه، وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع لهما، ومن جهة الغرض منه وهو الأمر الحامل على إيجادها، ومن جهة أقسامه، وسيأتى تحقيق ذلك في محاله إن شاء الله تعالى، (قوله: أى مطلق التشبيه) أى: وأل في التشبيه هنا للجنس، إذ هو المناسب لمقام التعريف، ومطلق التشبيه: هو التشبيه اللغوي، وحيث أن كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه أولاً بمعنى، ثم ذكره ثانياً بمعنى آخر، وإنما تعرض لتعريف

أعم من أن يكون على وجه الاستعارة، أو على وجه تنبئ عليه الاستعارة، أو غير ذلك. فلم يأت بالضمير؛ لئلا يعود إلى التشبيه المذكور الذى هو أخص،.....

مطلق التشبيه الذى هو التشبيه اللغوى مع أن الذى من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحى، لينجر الكلام منه إلى تحقيق المصطلح عليه فتم الفائدة بالعلم بالمتقول عنه والمناسبة بينهما.

(قوله: أعم من أن يكون على وجه الاستعارة) أى: بالفعل بأن حذفت منه الأداة والمشبّه، كما فى قولك: "رأيت أسداً فى الحمام، أو رأيت أسداً يرمى" (قوله: أو على وجه تنبئ عليه الاستعارة) أى: بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداة، نحو: "زيد كالأسد، وكان زيداً أسد"، وهذا هو المقصود، ووجه بنائها عليه أنه إذا حذفت المشبه وأداة التشبيه، وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل، فظهر لك أن هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامى، بخلاف ما قاله سم، من أن هذا تنويع فى التعبير وأن المعنى واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين، (قوله: أو غير ذلك) بأن كان التشبيه ضمناً كما فى بعض صور التجريد، نحو: "لقيت من زيد أسداً"، فأنت فى الأصل شبهت زيداً بالأسد، ثم بالغت فى زيد حتى انتزعت منه الأسد، وإنما كان هنا تشبيه ضمناً لذكر الطرفين فى هذا الكلام فيمكن التحويل فى الطرفين إلى هيئة التشبيه الحقيقية.

(قوله: لئلا يعود إلخ) إن كان المراد لئلا يلزم العود إلخ، فهو ممنوع؛ إذ الضمير قد يعود إلى بعض أفراد العام، وقد يعود إلى المطلق فى ضمن المقيد، وفى باب الاستخدام يعود إلى أحد المعنيين، وإن أراد بقوله: "لئلا يعود" أى: على وجه الظهور والتبادر فإعادة المعرف كذلك؛ فلا فرق بينهما، ويمكن أن يقال: مراده لئلا يعود إلى ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر، وعوده إلى المطلق الذى فى ضمن المقيد بخلاف الأصل، والحاصل أنه لو أتى بالضمير لكان المتبادر التشبيه المبوب له بخلاف الإظهار؛ فإنه فى صحة إرادة خلاف المتقدم أقوى من الإضمار، وإن كان يصح فى الإضمار إرادة الخلاف أيضاً - بأن يكون على طريق الاستخدام، ويصح فى الإظهار إرادة نفس المتقدم، لكن إرادة الخلاف فى الإظهار أقوى من إرادته فى الإضمار، (قوله: الذى هو الأخص) أى: مطلق التشبيه وهو

وما يقال: إن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأول فليس على إطلاقه؛ يعني: أن

اللغوى، ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضى أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين فى معنى الذى هو مدلول الكلام، أو الكلام الدال على اشتراك شيئين فى معنى، والتشبيه اللغوى كما يأتى عبارة عن فعل المتكلم؛ فينبغي مباينة، فأين الأخصية؟ وقد يجاب بأن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحي -أيضاً- بفعل المتكلم - حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى - كان أخص منه، وحيث فمعى كونه من مقاصد علم البيان، أن البحث عمّا يتعلق به من الطرفين - ووجه الشبه، وأداته، والغرض منه - من مقاصده، وإنما فسر به بفعل المتكلم؛ لأنه المعنى الحقيقى عندهم، وإن كان التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركة، وإنما كان فعل المتكلم معنى حقيقياً لهذا اللفظ؛ لإطلاقه عليه إطلاقاً شائعاً، ويشتقون منه المشبه لفاعله والمشبّه والمشبّه به للطرفين ووجه شبه والغرض منه وأداته، ولا يصح شىء من ذلك إذا أريد به الكلام الدال، (قوله: وما يقال... إلخ) هذا جواب عن سؤال تقديره: إن الظاهر كالضمير فى العود إلى المذكور؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة؛ كانت عين الأولى، وحيث فلا يتم ما ذكر من التوجيه، فقول الشارح: "وما يقال" أى: اعتراضاً على ما تقدم، (قوله: إذا أعيدت معرفة) أى: بلفظها الأول قال يس، وانظر هل الإعادة بالمرادف كذلك، (قوله: فليس على إطلاقه) أى: وكذا ما يقال: إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>(١)</sup> مع امتناع المغايرة هاهنا، وقوله: (فليس على إطلاقه) أى: بل أكثرى لا كلى؛ وذلك لأنه مقيد بما إذا لم تقم قرينة على المغايرة كما هنا، فإن القرينة هنا على المغايرة، قوله: والمراد إلخ، ثم إن ظاهره أن عود الضمير إلى ما قبله كلى وفيه بحث؛ لأنه يمكن حمل الضمير على الاستخدام، نعم الغالب فى المضمرة إرادة المعنى الأول؛ فاستوى مع إعادة الظاهر فتأمل اهـ يس.

معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك: "دلت فلاناً على كذا" إذا هديته له (على مشاركة أمر لأمر في معنى) وهذا شامل لمثل: "قاتل زيد عمراً، وجاعني زيد وعمرو" (والمراد) بالتشبيه.....

(قوله: معنى التشبيه) أى: الذى هو مصدر شبه، بدليل تفسير الشارح الدلالة بما ذكر، (قوله: مصدر... إلخ) أفاد الشارح أن الدلالة المرادة هنا صفة للمتكلم، كما أن التشبيه كذلك، إذ المعنى التشبيه هو أن يدل المتكلم على مشاركة إلخ لا صفة الدال أعنى ان فهم المعنى منه إذ لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه الذى هو فعل المتكلم، وسيأتى أن التشبيه قد يطلق وصفاً للكلام، ولو أراد المصنف ذلك لقال: هو مجموع الطرفين والأداة والمعنى، وبما ذكره الشارح من أن الدلالة هنا مصدر دلت.. إلخ، المفيد أنها صفة للمتكلم يتدفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو وصف له، والدلالة وصف للدال، وحينئذ فلا يصح حملها عليه (قوله: على مشاركة) أى: اشتراك، فالمفاعلة بمعنى الفعل: كسافرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت، والمراد بالأمر الأول: المشبه، وبالثاني: المشبه به (قوله: فى معنى) أى: فى وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما، وأما الدال والمشبّه بالكسر فهو المتكلم، واحترز بقوله: فى معنى، عن المشاركة فى عين نحو: "شارك زيد عمراً فى الدار"؛ فلا يسمى تشبيهاً.

(قوله: وهذا) أى: تعريف التشبيه اللغوى أى: بما ذكر شامل لمثل: "قاتل زيد عمراً"؛ فإنه يدل على مشاركة زيد وعمرو فى المقاتلة، و"جاعني زيد وعمرو" فإنه يدل على مشاركتهم فى الجوع، ومثلهما: "زيد أفضل من عمرو"؛ فإنه يدل على اشتراكهما فى الفضل، أى: مع أن هذا كله ليس تشبيهاً لغوياً، فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظاً أو تقديراً لإخراج مثل هذا، وإدخال "زيد أسد ونحوه"، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى، كما هو مفاد كلام العلامة السيد، خلافاً لما قاله بعضهم: من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف، وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعم، وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة الصريحة فخرج ما ذكر؛ فإن الدلالة فيهما على المشاركة

المصطلح عليه (هاهنا) أى: فى علم البيان (ما لم تكن) أى: الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى بحيث لا تكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو: رأيت أسداً فى الحمام، (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو: أنشبت المنية أظفارها،

غير صريحة؛ وذلك لأن مدلول الأول صراحة وجود المقاتلة من زيد وتعلقها بعمره، ويلزم ذلك مشاركتها فيها، ومدلول الثانى صراحة ثبوت الهوى لزيد، ووجوده لعمره، ويلزم ذلك -أيضاً- مشاركتها فيه، ومن البين أنه قد يقصد وقوع المقاتلة من زيد وتعلقها بعمره غافلاً عن مشاركتها فيها، وقد يقصد الهوى من كل واحد منهما غافلاً عن المشاركة فيه أيضاً، ولو كانت المشاركة لازمة لكل من مدلولى التركيبين، فباستطاعة كون الدلالة صريحة لا يشملها التعريف، وبالجملة فمنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيعين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه، والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان، فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالاته على الآخر وإن استلزمهما، وليس دلالة المتكلم على أحدهما مستلزما لدلالاته على الآخر؛ إذ ربما لا يكون الآخر مقصوداً عنده أصلاً (قوله: المصطلح عليه) أى: وهو الذى ترجم له هنا (قوله: أى الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى) هذا تفسير لما، وقوله: (بحيث لا تكون) تفسير لقوله: (لم تكن)، وقد حمل على أنها موصولة، وتقدير عبارته أى: الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى التى بحيث لا تكون إلخ، إلا إنه أسقط التى ولو قال أى: تشبيه لم يكن إلخ كما قال فى المطول كان أنحصر وأحسن (قوله: بحيث لا تكون) أى: الدلالة المفادة بالكلام على وجه الاستعارة التحقيقية، أى: فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على إرادة المشبه، فذلك اللفظ لم يكن تشبيهاً فى الاصطلاح، (وقوله: نحو رأيت أسداً فى الحمام) إن كان مثلاً للمنفى وهو الاستعارة التحقيقية، فالمعنى نحو: أسد فى رأيت إلخ، وإن كان مثلاً للتشبيه، فالمعنى نحو: التشبيه المدلول عليه بقولك: "رأيت أسداً فى الحمام"، وكذا يقال فيما بعد.

(قوله: ولا على وجه الاستعارة بالكناية) سيأتى أنهما عند المصنف التشبيه

المضمّر فى النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه، وعند السكاكى نفس لفظ المشبه المستعمل



(و) لا على وجه (التجريد) الذي يذكر في علم البديع من نحو: "لقيت يزيد أسداً، أو "لقيت منه أسداً"، فإن في هذا الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.....

في المشبه به ادعاء، وعند القوم لفظ المشبه به المطوى من الكلام الرموز إليه بذكر لازمه، وعلى الأول يكون التمثيل لها بقول القائل: "أنشبت المنية أظفارها بفلان" تمثيلاً لما تستفاد منه، وعلى الثاني والثالث تمثيلاً لما وجدت فيه، فقول الشارح: (نحو أنشبت إلخ) أى: نحو التشبيه المضمّر في النفس المستفاد من قولنا: أنشبت إلخ (قوله: ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك: بالكاف ونحوها؛ ليخرج نحو: "قاتل زيد عمراً، وجاعني زيد وعمرو"، إلا أن يقال: أراد بالدلالة الواقعة في التعريف الدلالة الصريحة المقصودة، فخرج ما ذكر من المثالين؛ لأن الدلالة على المشاركة فيهما ليست صريحة في ذلك (قوله: الذي يذكر في علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه كما مثل الشارح، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه، فليس داعلاً في الدلالة حتى يخرج، وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان:-

الأول: أن ينتزع من الشيء شيء آخر مساوٍ له في صفاته للمبالغة في ذلك الشيء حتى صار بحيث ينتزع منه شيء آخر مساوٍ له في صفاته، كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾<sup>(١)</sup> فإنه لا انتزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا شبيهة بها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه. والثاني: أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه حتى صار المشبه بحيث يكون أصلاً ينتزع منه المشبه به، نحو: "لقيت يزيد أسداً"، فإنه لتجريد "أسد" من "زيد"، و"أسد" مشبه به لزيد لا عينه فيه تشبيه مضمّر في النفس، وهذا هو المختز عنه، وإخراج التجريد المذكور إنما هو بناء على أنه لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً وهو الأقرب؛ إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه يُنبئ عن التشبيه، وقيل إنه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما إلى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد، وعليه فلا يحتاج لإخراجه (قوله: لقيت يزيد أسداً) أى: لقيت من

(١) فصلت : ٢٨ .

مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً، وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية، والكناية؛ لأن الاستعارة التخيلية كإثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس في شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى على رأى المصنف؛.....

زيد أسداً، أصله: لقيت زيدا المماثل للأسد، ثم بولغ في تشبيهه به حتى إنه جرد من زيد ذات الأسد، وجعلت منتزعة منه، وكذا يقال في المثال الذى بعده. (قوله: مع أن شيئاً منها... إلخ) أى: مع أنه لا يسمى شيء منها تشبيهاً اصطلاحاً، فقدم معمول يسمى عليها، ولو أخره ليكون في حيز النفى لكان أوضح، وإنما لم يسم شيء من هذه تشبيهاً اصطلاحياً؛ لأن التشبيه بالاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظاً أو تقديرًا، وعسدم تسمية واحد من هذه تشبيهاً مذهب المصنف، وخالفه السكاكى في التحريد فإنه صرح بأن نحو: "لقيت بزيد أسداً، ولقينى منه أسد" من قبيل التشبيه، وقد يقال: إن الخلاف لفظيٌّ راجع إلى الاصطلاح، قاله الخليل.

(قوله: لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً) أى: وإن وجد فيها معنى التشبيه، نعم هو تشبيه لغوى، وهو أعم من الاصطلاحى، فكل اصطلاحى لغوى ولا عكس، فيجتمعان في "زيد أسد"، وينفرد اللغوى في الاستعارة والتحريد، (قوله: وإنما قيد... إلخ) حاصله أنه إنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكنى عنها، واكتفى بذكرهما ولم يقل: ولا على وجه الاستعارة التخيلية؛ لأنها حقيقة عند المصنف، فلفظ "الأظفار" مثلاً عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقى، وليس مجازاً أصلاً، وإنما التحوز في إثباتها للمنية على ما يأتى، وحينئذ فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لآخر فلا حاجة لإخراجها بقوله: (ما لم تكن إلخ)؛ لأنها لم تدخل في الجنس الذى هو الدلالة المذكورة (قوله: ليس في شيء من الدلالة... إلخ) أى: فهى غير داخلة في المراد بما حتى يحتاج إلى أن يقول: ولا على وجه الاستعارة التخيلية، ومقتضى الظاهر أن يقول: ليست بالتأنيث؛ إلا أنه ذكر نظراً إلى معنى الاستعارة التخيلية الذى هو إثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيّد في المطلق، ولو قال: ليس فيها شيء من الدلالة، كان أوضح (قوله: على رأى المصنف) متعلق بإثبات أى: أن الاستعارة التخيلية - عند المصنف موافقاً للسلف - إثبات لازم المشبه به للمشبه

إذ المراد بالأظفار معناها الحقيقي على ما سيحىء. فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى؛ لا على وجه الاستعارة الحقيقية، والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا: زيد أسد) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ﴾<sup>(١)</sup>) بحذف الأداة والمشبّه جميعاً؛ أى: هم

صم.....صم

بعد ادعاء كونه عينه؛ فلا تشبيه إلا في الاستعارة بالكناية، ويحتمل أن يكون الظرف متعلقاً بالنفى، أى انتفاء الدلالة على المشاركة في التخييلية على رأى المصنف لا على رأى السكاكى ففيها ذلك. (قوله: إذ المراد) أى: عند المصنف، وحيث فالتحوز إنما هو في الإسناد؛ فالتخييلية - على رآه - مجاز عقلى؛ ولذا لم يخرجها، وأما - عند السكاكى - فالتحوز في نفس الأظفار، فهي داخلة في الجنس وهو الدلالة المذكورة، فلو حذف قوله: الحقيقية، وما بعدها واقتصر على قوله: على وجه الاستعارة، كان أخصر وأشمل لدخول التخييلية عند السكاكى، (قوله: على ما سيحىء) أى: من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله: فالتشبيه الاصطلاحي إلخ) أعاده لأجل إيضاح ربط قوله: فدخل إلخ بما قبله، وكان يكفيه أن يقول: فالتشبيه الاصطلاحي ما مر فدخل إلخ (قوله: في معنى) سيأتى قريباً أنه لا بد في المعنى الذى هو وجه الشبه أن يكون له زيادة اختصاص بماء، وقصد بيان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه أن نحو: "جاء زيد وعمر" لا يسمى تشبيهاً. (قوله: فدخل فيه) أى: تعريف التشبيه الاصطلاحي، نحو قولنا: "زيد أسد" أى: كما دخل فيه ما يسمى تشبيهاً من غير خلاف وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه، نحو: زيد كالأسد، وكأسد بحذف زيد لقيام قرينة كما لو قيل: ما حال زيد؟ فقيل: كالأسد، والمراد: دخل، نحو قولنا: زيد أسد مما يسمى تشبيهاً على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خيراً عن المشبه، أو في حكم الخير سواء كان مع ذكر المشبه، أو مع حذفه، فالأول، نحو قولنا: زيد أسد، والثانى نحو قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ وجعل المشبه به في حكم الخير عن

فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه.....

المشبه من حيث إفادة الاتحاد وتناسي التشبيه كما في الحال والمفعول الثاني في باب علمت والصفة والمضاف وكونه مبيناً له وذلك نحو: "كر زيد أسداً" أى: كالأسد، "وعلمت زيداً أسداً"، أى: كالأسد، "ومررت برجل أسد"، أى: كالأسد، وماء اللجين أى: ماء هو اللجين، ونحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾<sup>(١)</sup> (قوله: فإن المحققين إلخ) علة لدخول ما ذكر من المثال والآية في التعريف، ويخالف غيرهم، فادعى أن ما حذف في الأداة، كقولك: "زيد أسد" من باب الاستعارة بناء على أن حمل الأسدية على زيد لا يصح إلا بإدخاله في جنس الأسد المعلوم كما في الاستعارة، وعلى هذا فلا يدخل في تعريف التشبيه، وجوز الشارح أن يكون: "زيد أسد" من باب الاستعارة، ولكن ادعى أن المشبه ليس "زيداً"، بالكلية<sup>(٢)</sup> وهو الرجل الشجاع، (قوله: على أنه) أى: ما ذكر من المثال والآية، (قوله: المستعار له) وهو المشبه كالرجل الشجاع في: "رأيت أسداً في الحمام"، وطى المستعار له إنما هو بالنسبة للاستعارة التصريحية؛ إذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية، فإنه إنما يطوى فيها ذكر المشبه به، وأما المشبه فيذكر فيها، وإنما اقتصر هنا على ذلك؛ لأن كلاً من المثال والآية على فرض أنهما استعارة إنما يكونان تصريحية لا مكنية. (قوله: بالكلية) أى: من اللفظ والتقدير. (قوله: ويجعل الكلام خلوا) أى: خالياً عنه، عطف على قوله: يطوى إلخ، عطف تفسير، أى: والمشبه في المثال الأول ملفوظ، وفي الآية مقدر وملحوظ؛ لأنه خير لا بد له من مبتدأ تقديره: هم صم، والمقدر بمنزلة الملفوظ، فلم يطو ذكره بالكلية فيهما، (قوله: صالحاً لأن يراد به) أى: بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه به المستعار منه كالأسد، و(قوله: والمنقول إليه) أى: والمعنى المنقول إليه، وهو المشبه المستعار له كزيد.

(١) البقرة: ٨٧. (\*) وقعت في المطبوع "بل كلية" والصواب ما أثبتناه مراعاة للسياق.

لولا دلالة الحال، أو فحوى الكلام.

(والنظر هاهنا في أركانه).....

(قوله: لولا دلالة الحال) أى: وهى القرينة الحالية، فإذا قلت: "رأيت أسدًا الآن" فى موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقى، كان هذا الكلام - لولا القرينة الحالية - صالحًا لأن يراد بالأسد فيه المعنى الحقيقى، وهو الحيوان المفترس المشبه به، وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع، و(قوله: أو فحوى الكلام) المراد به: القرينة المقالية، فإذا قلت: "رأيت أسدًا فى يده سيف"، كان هذا الكلام لو لا فى "يده سيف" - صالحًا لأن يراد بالأسد فيه الحيوان المفترس، أو الرجل الشجاع، وتسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة، أى: المفهوم الموافق حكمه لحكم المنطوق، وإنما سميت القرينة المقالية فحوى؛ لأن فحوى الكلام فى الأصل معناه ومذهبه كما فى القاموس، والقرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع من إرادة الموضوع له، ثم إن (قوله: لو لا دلالة الحال أو فحوى الكلام) راجع للأول، أعنى: إرادة المنقول عنه، فهو شرط فيه؛ لأن القرينة سواء كانت حالية أو مقالية مانعة من إرادة المنقول عنه، أعنى المعنى الحقيقى فلو قدم الشارح ذكر المنقول إليه عن المنقول عنه لا تصل الشرط بمشروطه، ثم إن عبارة الشارح مشكلة؛ لأنها تهيد أن الكلام المشتمل على لفظ المستعار منه صالح لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه عند عدم القرينة، وليس كذلك، بل هو عند عدم القرينة يتعين حمله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقى، فهو غير صالح لإرادة المنقول إليه؛ لأنه لا يراد به المنقول إليه إلا بواسطة القرينة ولا قرينة، وأجيب بأن عدم القرينة المانعة إنما يوجب عدم إرادة المنقول إليه، لا عدم احتمال إرادته وصلاحيته؛ إذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتل المجاز، وإن كان احتمالاً مرجوحاً غير ناشئ عن دليل، وهذا لا ينافى إفادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الأطول - اهـ فترى، وفى عبد الحكيم ما حاصله: أنه إذا انتفتت القرينة الحالية أو مقالية؛ انتفى أثرها، وهو تعين إرادة المنقول إليه، وإذا انتفى تعين إرادة المنقول إليه جاز إرادة كل منهما لاتفاء المانع، أعنى: وجود القرينة المعينة ووجود المقتضى وهو حمل اللفظ

أى: البحث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهى) أربعة (طرفاه) المشبه، والمشبّه به (ووجهه، وأداته، وفي الغرض منه، وفي أقسامه) وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه؛.....

على حقيقته عند الإطلاق وإن كان بالنظر لوجود مقتضى يكون المنقول عنه متعيناً إرادته.

(قوله: أى البحث) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم؛ وذلك لأن البحث إثبات المحمولات للموضوعات أو نفيها عنها، وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لأحوال المنظور فيه، أما إن أريد بالبحث عن الشيء التأمل في أحواله كان متحداً هو والنظر حينئذ (قوله: المقصد) أى: في هذا الباب أعنى باب التشبيه، (قوله: طرفاه) هما اثنان من تلك الأربعة، والمراد بالمشبه والمشبّه به معانها لا اللفظ الدال عليهما، (قوله: ووجهه) هو الركن الثالث والأداة رابعها، والمراد بوجهه: المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه، والمراد بأداته: إما معنى الكاف ونحوه ليلام ما قبله وإما نفس اللفظ الدال تنزيلاً للدال منزلة المدلول، (قوله: وفي الغرض منه) أى: في الأمر الباعث على إيجاده، وهذا عطف على قوله في أركانه، (قوله: وفي أقسامه) أى: أقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين وباعتبار الغرض وباعتبار الوجه وباعتبار الأداة؛ ككونه تشبيه مفرد، بمفرد، أو مركب بمفرد، أو مركب بمركب، وككونه ملفوفاً أو مجموعاً أو مفروقاً إلى غير ذلك مما يأتى. (قوله: وإطلاق الأركان على الأربعة) أى: مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذى هو الدلالة، وهذا جواب عما يقال: إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى، فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الأمور الأربعة ليس جزءاً له، وحينئذ فلا وجه لجعلها أركاناً له؛ لأن ركن الشيء ما كان جزءاً لحقيقته، وحاصل هذا الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء، وإن لم يكن داخلياً في حقيقته وجزءاً منها، وهذه الأمور لما أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفاً عليها، (قوله: إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذة في تعريفه فهي جزء منه؛

أعني: الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف؛ ونحوه، وإما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة؛ كقولنا: "زيد كالأسد في الشجاعة".

ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه؛ لكون الوجه معنى قائماً بهما، والأداة آلة في ذلك—قدم بحثهما فقال:.....

لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات؛ لأننا نقول: مراد الشارح أنها مأخوذة في التعريف على أنها قيود خارجية، لا على أنها أجزاء محمولة على المعرف؛ إذ المحمول شيء آخر غيرها، وهو الدلالة، لكن باعتبار تعلقها بهما، ونظير ذكرها في التعريف ذكر "البصر" في تعريف "العمى"، حيث يقال: هو عدم البصر عما من شأنه الإبصار، فالبصر ذكر لأجل التقييد لا على أنه جزء للعمى، إذ ليس هو عدم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمر الخارجية.

(قوله: أعني) أى: بتعريفه، (قوله: ونحوه) كمثل وكان بمزمة ونون مشددة، (قوله: وإما باعتبار إلخ) حاصله أن الأمور الأربعة أركان للتشبيه، بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة، ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحاً على المعنى الأول بكثرة، ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء للكلام، وقد يقال: إن من جملة وجوه الشبه، وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءاً من الكلام، إلا أن يقال: جعله جزءاً من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه، وعلى هذا الجواب الثاني، فيكون الضمير في قول المصنف وأركانه للتشبيه بمعنى الكلام، وحينئذ فيكون في كلامه استخدام حيث ذكر التشبيه بمعنى الدلالة وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال، (قوله: أن التشبيه) أى: لفظ التشبيه، (قوله: كثيراً ما يطلق) "كثيراً": مفعول مقدم ليطلق، و"ما" زائدة لتوكيد الكثرة، أى: يطلق كثيراً مجازاً كما في يس، (قوله: والعمدة في التشبيه) أى: والمعتمد عليهما فيه وهو تفسير لما قبله، (قوله: لكون إلخ) هذا علة لأصالتها بهما بالنظر للوجه، (قوله: قائماً بهما) أى: فيكون الوجه عارضاً لهما والمعروض أقوى وأصل بالنسبة للعارض؛ لأنه موصوف والوصف تابع له، (قوله: آلة في ذلك) أى: في ذلك القيام، أى: آلة لبيانه ويحتمل أن الإشارة للتشبيه، أى: وكثيراً ما يستغنى

(طرفاه) أى المشبه والمشبّه به (إما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات  
(والصوت الضعيف، والهمس) أى: الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن  
فضاء الفم فى المسموعات.....

عنها فى التركيب، وهذا علة لأصالة الطرفين بالنظر للأداة، ثم إن (قوله: والأداة) بالجر،  
عطف على الوجه باعتبار لفظه، أو بالرفع عطف عليه باعتبار محله؛ لأن محله رفع على  
أنه اسم الكون، وآلة عطف على معنى؛ فهى منصوبة لعطفها على خبر الكون، ففيه  
العطف على معمولى عامل واحد، وهو جائز، ويحتمل رفع الأداة على الابتداء، و"آلة"  
بالرفع خبره، والجملة مستأنفة أو حال (قوله: إما حسيان) أى: مدركان بإحدى  
الحواس الخمس الظاهرة، وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس، (وقوله:  
طرفاه... إلخ) أى: وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيًا؛ لأنه تصديق وليس  
شئ من التصديق حسيًا. (قوله: كالخد والورد) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، نحو:  
"خذ زيد كهذا الورد فى الحمرة"، (وقوله: كالخد والورد) أى الجزئيين، إذ الكليان غير  
حسيين بل عقليين؛ لأن كل كلى عقلى، وكذا يقال فى غير الخد والورد مما يأتى وإن  
جعل من تشبيه الكلى بالكلى، وجعلهما محسوسين من حيث انتزاعهما من الجزئيات  
المحسوسة، كان فى جميع ما ذكر تسامح لا فى أكثره فقط (قوله: فى المبصرات) من  
ظرفية الجزئى فى الكلى، أو أن "فى" بمعنى "من"، وعلى كل حال فهو حال من الخد  
والورد، وكذا يقال فيما بعد (قوله: والصوت الضعيف والهمس) أى: حيث يشبه  
الأول بالثانى بأن يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس فى الخفاء، والمراد بالضعيف  
ضعيف مخصوص، وهو الذى لم يبلغ إلى حد الهمس لا مطلق الضعيف الصادق  
بالهمس، وإلا لكان من تشبيه الأعم بالأخص بمنزلة أن يقال: "الحيوان كالإنسان"  
وهو لا يصح ولا يتعين أن يؤتى بلفظ الضعيف فى عبارة التشبيه كما قلنا؛ بل يجوز أن  
يقال: "صوت زيد كالهمس" والحال أن صوته فى الواقع ضعيف، (قوله: أى الصوت  
الذى أخفى) تفسير للهمس، (وقوله: عن فضاء الفم) "عن" بمعنى: "من"، أى: كأنه لا  
يخرج من فضاء الفم أى: من وسطه.



(والنكهة) وهى ريح فى الفم، (والعنبر) فى المشمومات، (والريق، والخمر) فى المذوقات، (والجلد الناعم، والحرير) فى الملموسات، وفى أكثر ذلك تسامح؛ لأن المدرك بالبصر-مثلا-إنما هو لون الخد والورد، وبالشم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما، لا نفس هذه الأجسام، لكن اشتهر فى العرف أن يقال: أبصرت الورد،.....

(قوله: والنكهة والعنبر) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، بأن يقال: "نكهة زيد كالعنبر" فى ميل النفس لكل، (قوله: والريق والخمر) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، بأن يقال: "ريق زيد كالخمر" بجامع الإسكار أو اللذة أو الحلاوة فى كل، (قوله: والجلد الناعم والحرير) أى: حيث يشبه الأول بالثانى، بأن يقال: "جلد زيد كالحرير فى النعومة". (قوله: وفى أكثر ذلك) أى: فى التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك تسامح، والمراد بالأكثر: ماعدا الصوت والهمس والنكهة، فإن هذه الثلاثة لا تسامح فيها؛ لأن الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقة، والنكهة مشمومة حقيقة، (قوله: ولينهما) عطف على ملاسة عطف مغاير؛ لأن الملاسة الصقالة وهى غير اللين، (قوله: لا نفس هذه إلخ) عطف على قوله: (إنما هو اللون إلخ)، وهذا التسامح مبنى على مذهب الحكماء القائلين: المدرك بالحواس إنما هو الأغراض وخواص الأجرام لا ذواتها، ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف فى كلام المصنف بأن يقال: كلون الخد، ولون الورد، والنكهة، ورائحة العنبر، وطعم الريق، والخمر، وملاسة الجلد الناعم، والحرير، وأما على مذهب المتكلمين من إدراك الحواس للأجرام وخواصها فلا تسامح، فالجرم المدرك بالذوق وطعمه مثلاً أدركت جرميته وخاصيتها بالذوق، وكذا يقال فى الباقي، (قوله: لكن اشتهر إلخ) أى: والمصنف ارتكب ذلك التسامح نظراً للعرف، فليس قصد الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به، وقرر بعض الحواشى أن المراد بقوله: (لكن اشتهر إلخ) دفع التسامح، حيث قال أى: والمصنفبنى كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الأمور حسية، وحيث فلا تسامح، ولا حاجة

وشمت العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير، (أو عقليان كالعلم، والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك؛ كذا في المفتاح، والإيضاح. فالمراد بالعلم هاهنا: الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية، لا نفس الإدراك. ولا يخفى.....

لتقدير المضاف (قوله: وشمت) بالكسر ومضارعه بالفتح، ويقال: شمت بالفتح أشم بالضم، والأول أفصح.

(قوله: أو عقليان) مقابل لقوله إما حسيان أى: إن الطرفين إما حسيان كما تقدم، وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل (قوله: كالعلم والحياة) حيث يشبه الأول منهما بالثاني، بأن يقال: العلم كالحياة في أن كلاهما جهة للإدراك، (قوله: ووجه الشبه.. إلخ) تعرض لبيان ههنا دون ما تقدم؛ لكونه خفياً مع الإشارة إلى أن المراد بالعلم: الملكة؛ لا الإدراك (قوله: جهتي إدراك) أى: طريق إدراك، وإن كان العلم بمعنى الملكة سبباً له، والحياة شرطاً له كما في المطول (قوله: فالمراد إلخ) هذا تفريع على ما ذكره من وجه الشبه.

(قوله: الملكة) هي حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن، وإحضار أحكامها عند ورودها كالملكة الفقهية؛ فإنها قوة يمكن لعارف أصوله ودلائله أن يعرف حكم أى جزء من جزئياته عند إرادة ذلك الحكم من كونه حراماً أو مكروهاً أو مباحاً أو مندوباً أو واجباً، وإنما قلنا إنها بسيطة؛ لأنها ليست هيئة حاصلة من عدة أمور لا تتصور إلا باعتبارها، ولا نسبية يتوقف تعقلها على تعقل غيرها، (قوله: على الإدراكات الجزئية) أى: على إدراك المدركات الجزئية؛ لأن المتصف بالجزئية والكلية المدركات لا الإدراكات، إلا أن يقال: لا مانع من وصف الإدراكات بذلك باعتبار متعلقها (قوله: لا نفس الإدراك) عطف على الملكة، وإنما لم يكن المراد بالعلم في قولنا: "العلم كالحياة" الإدراك الذي هو الصورة الحاصلة؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه: إنه جهة الإدراك، أى: طريق له؛ لئلا يلزم أن يكون الشيء طريقاً إلى نفسه وهو باطل، ووجه اللزوم أن المراد به مطلق الإدراك، لا إدراك مخصوص، فكل إدراك مندرج تحته، فليس هناك إدراك غير مندرج

أنها جهة وطريق إلى الإدراك، كالحياة، وقيل: وجه الشبه بينهما: الإدراك؛ إذ العلم نوع من الإدراك، والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك. وفساده واضح؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الإدراك على ما هو شرط في وجه الشبه، وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا: "العلم كالحياة، والجهل كالموت" - أن العلم إدراك؛ كما أن الحياة معها إدراك، بل ليس في ذلك كبير فائدة؛.....

تحتة حتى يكون سبباً له (قوله: أنها) أى: الملكة (قوله: وطريق) عطف تفسير (قوله: بينهما) أى: بين العلم والحياة (قوله: الإدراك) أى: نفس الإدراك لا كونهما جهتي إدراك، (قوله: نوع من الإدراك) لأن الإدراك يشمل الظن، والاعتقاد، والوهم، واليقين، وعلى هذا فالمراد بالعلم: الإدراك لا الملكة (قوله: مقتضية للحس) أى: مستلزمة للإحساس الذي هو الإدراك بالحاسة، ولا شك أن الإدراك المذكور نوع من الإدراك (قوله: وفساده) أى: فساد ذلك القيل (قوله: واضح) أى: لأمرين بينهما الشارح بقوله: (لأن إلخ، وأيضاً إلخ) (قوله: لأن كون إلخ) هذا تبيين لا دليل؛ لأن الأمور الواضحة لا يقام عليها الأدلة (قوله: لا يوجب اشتراكهما) أى: اشتراك العلم والحياة في الإدراك، لأن الحال القائم بالعلم وهو كونه إدراكاً لم يقم بالحياة، وإنما وجد معها، فما كان يجب اشتراكهما في الإدراك إلا لو كانت الحياة نفسها نوعاً من الإدراك كالعلم (قوله: على ما هو شرط إلخ) متعلق بمحذف غاية في النفس أى: لا يوجب اشتراكهما في الإدراك حتى يكون الاشتراك المذكور جارياً على ما هو شرط في وجه الشبه من كونه مشتركاً بين الطرفين قائماً بهما، إلا أنه في المشبه به أقوى وأشهر منه في المشبه (قوله: أن العلم إدراك إلخ) هذا خبر ليس، أى: أن كون العلم إدراكاً كما أن الحياة معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا: "العلم كالحياة"، بل المقصود من ذلك القول: أن العلم كالحياة من حيث إن كلا سبب في الإدراك؛ لأن الغرض من هذا التشبيه إظهار شرف العلم وهو حاصل على هذا الوجه دون الأول (قوله: بل ليس إلخ) هذا الإضراب انتقالي أى: بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائدة، أى: فائدة كبيرة؛ وذلك لأنه يقتضى أن وجه الشبه بين

كما في قولنا: "العلم كالحس" في كونهما إدراكا (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا، والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فإن المنية؛ أى: الموت عقلياً؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة، والسبع حسياً، أو بالعكس (و) ذلك (مثل: العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم).....

العلم والحياة الملازمة لمطلق الإدراك، وملابسة مطلق الإدراك لا شرف فيه لوجوده في البهائم، فلا يثبت شرف العلم مع كونه هو المقصود من التشبيه (قوله: كما في قولنا) تشبيه في النفي، أى: في كما أن الفائدة التي في قولنا: "العلم كالحس" أى: كالأحساس وهو الإدراك بالحاسة ليست كبيرة (قوله: في كونهما إدراكا) أى: في كون كل إدراك، فالجامع مطلق الإدراك (قوله كالمنية والسبع) أى: حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقال: المنية كالسبع في اغتيال النفوس، أى: والسبع حسياً، والسبع بفتح الباء وضما وسكونها: المفترس من الحيوان باعتبار إدراك أفرادها بالحاسة، وإلا فالسبع أمر كلي فيكون معقولاً أو جعل ذلك الأمر الكلي محسوساً باعتبار انتزاعه من الجزئيات المحسوسة (قوله: لأنه عدم الحياة) أى: ولا شك أن هذا عدم أمر عقلي لا يدرك بالحواس، وجعله الموت عدمياً هو مذهب بعضهم، والحق أنه صفة وجودية تقوم بالحيوان عند خروج روحه؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾<sup>(١)</sup> وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا داعي إليه (قوله: عما من شأنه) ضمن عدم معنى النفي فعدها بعن، و"ما" واقعة على الشيء، أى: نفى الحياة عن الشيء الذى من شأنه، أى: من أمره وصفته الحياة بالفعل، فنفيها عن الحيوان قبل وجودها كما في قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> مجاز شائع كوصف الأرض بالموت عند ذهاب خضرتها - كذا في شرح المقاصد للشارح، وذكر بعضهم أن الموت نفى الحياة عما من شأنه أن يتصف بها سواء اتصف بها بالفعل أم لا، وهو الموافق لقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ فإن الأصل في الإطلاق الحقيقة، وكون الموت متعارفاً في زوال الحياة لا يقتضى أن يكون ذلك معناه الحقيقي فإنه يغلب الكلى في فرد من أفسرده (قوله: أو بالعكس) بأن يكون المشبه به عقلياً والمشبه حسياً (قوله: وذلك مثل العطر وخلق كريم)

وهو عقلي؛ لأنه كيفية نفسانية يصدر عنها الأفعال بسهولة، والوجه في تشبيهه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوساً، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة،.....

أى: خلق رجل كرم، فهو مركب إضافي فيشبه الأول بالثاني بأن يقال: العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم في الواقع، أو كخلق شخص كرم بجماع أن كلاً منشأً لشيء حسن أو استطابة النفس لكل، واعلم أن العطر ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالمسك والعود الهندي، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوساً بحاسة البصر، وإن كان المشبه رائحته كان محسوساً بحاسة الشم، وهذا مراد الشارح بقوله: (مشموم) أى: لأنه مشموم فهو يشير إلى أن المشبه رائحة العطر لا ذاته.

(قوله: وهو) أى: الخلق عقلي (قوله: كيفية نفسانية) أى: راسخة في النفس فنسبته للنفس من حيث قيامه بها ورسومه فيها، وكان الأولى أن يعبر بقولسه: ملكة يصدر عنها لأجل إفادة اشتراط الرسوم في النفس؛ لأن صفات النفس لا تسمى خلقاً إلا إذا كانت راسخة (قوله: يصدر عنها) أى: بسببها وإلا فصلاص الأفعال إنما هو عن النفس، أى: يصدر بسببها عن النفس الناطقة الأفعال الاختيارية المدوح بها كالإعطاء والصفح عن الزلة، ومقابلة الإساءة بالإحسان (قوله: بسهولة) أى: يرفق من غير تكلف في إيجاد تلك الأفعال، وأما لو كان إذا أراد فعل شيء ممدوح تنازعه فيه نفسه- فلا تسمى تلك الصفة خلقاً، والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقاً إلا إذا كانت راسخة، وكان ينشأ بسببها الأفعال الاختيارية المدوحة، وكان صمدورها بسهولة (قوله: والوجه) أى: والطريق إلخ، وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول؛ لأن المحسوس أقرب للإدراك وأحق لظهور الوجه فيه والأقوى لا يشبه بالأضعف (قوله: أن يقدر المعقول محسوساً إلخ) أى: فيجعل الخلق كأنه أصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه وأضعف منه أى: وحيثئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيقي والمشبه به محسوس تقديري وإن كان معقولاً حقيقة (قوله: على طريق المبالغة) أى: ويكون من عكس التشبيه وهو موجود في باب التشبيه كثيراً، نحو:

وإلا فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس، ومنتهية إليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلاً للفرع أصلاً، والأصل فرعاً؛ وذلك لا يجوز. ولما كان من المشبه والمشبه به.....

### وبدا الصبايحُ كأن غرتهُ      وجهُ الخليفة حين يُمتدح<sup>(١)</sup>

فإن وجه الخليفة أضعف في نفس الأمر في الضياء من المصباح، ولكنه جعل أقوى ادعاءً مبالغاً في مدحه فجعل مشبهاً به (قوله: وإلا) أى: وإلا يكن الطريق ما ذكره فلا يصح التشبيه؛ لأن (المحسوس إلخ) (قوله: لأن العلوم العقلية) أى: المعلومات العقلية أى: التى تدرك بالعقل كحدوث العالم ومطلق بياض، فالأول: يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحواس، والثاني: يدركه العقل من رؤية بياض خاص، فإذا أبصرت بياضاً جزئياً أدرك عقلك مطلق بياض وإن لم يكن لك بصراً أدركت مطلق بياض، ولذلك قيل: من فقد حساً فقد فقد علماً، يعنى: الاستفادة من ذلك الحس فعلت من هذا أن الحواس أصلٌ لمتعلقها وهو المحسوس وهو أصل للمعقولات، فقول الشارح: (مستفادة من الحواس) أى: بواسطة المحسوس الذى تعلق به تلك الحواس (قوله: ومنتهية إليها) أى: لأن العقليات النظرية ترجع بالبرهان إلى الأمور الضرورية المستفادة من الحواس؛ لئلا يلزم التسلسل (قوله: فتشبيهه) أى: المحسوس كالعطر مثلاً، (وقوله: بالمعقول) أى: كخلق الرجل الكريم، و(قوله: جعلاً للفرع) أى: في الوضوح وهو المعقول (قوله: والأصل) أى: في الوضوح وهو المحسوس (قوله: وذلك لا يجوز) أى: بدون الطريق السابق إن قلت: ليس كل محسوس أصلاً لكل معقول، فيجوز أن يكون بعض المعقولات أوضح وأقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح أصله الذى هو محسوسٌ مخصوصٌ، فيشبه به محسوس آخر ليس أصلاً له ولا واضحاً مثل وضوحه، ولا حاجة لادعاء ولا تنزيل. قلت: إن وضوح المعقول أى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس أى محسوس كان، فضلاً عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول إلا بطريق

(١) البيت لمحمد بن وهيب في الإشارات ص ١٩١، والطيبى في شرح المشكاة (١٠٨/١) بتحقيق د/ عبد الحميد هنداوى.

ما لا يدرك بالقوة العاقلة، ولا بالحس؛ أعني: الحس الظاهر؛ مثل الخياليات،  
والوهميات، والوجدانيات-أراد أن يجعل الحسى، والعقلي بحيث.....

الادعاء والتنزيل كما ذكر الشارح، إذ لو قطع النظر عن ذلك وشبه المحسوس  
بالمعقول كان جعلاً لما هو فرع في الوضوح أصلاً فيه ولما هو أصل في الوضوح فرعاً  
فيه وهو غير جائز.

(قوله: مالا يدرك بالقوة العاقلة إلخ) فيه ميل لمذهب الحكماء وإلا فلا يدرك  
عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند  
المتكلمين (قوله: مثل الخياليات إلخ) مثل زائدة؛ لأن الذى لا يدرك بالقوة العاقلة ولا  
بالحس الظاهري هو هذه الثلاثة، واعلم أن الخياليات جمع خيالي، والمراد به هنا المركب  
المعدوم الذى تخيل تركبه من أجزاء موجودة فى الخارج، وليس المراد بالخياليات الصور  
المرتبعة فى الخيال بعد إدراكها بالحس المشترك المتأدية إليه من الحواس الظاهرة؛ لأن  
هذه داخلة فى الحسيات وليست من الخياليات بالمعنى المراد هنا، ألا ترى أن الأعلام  
الياقوتية المنتشرة على رماح زبرجدية التى سماها أهل هذا الفن خياليات لا وجود لها  
خارجاً حتى تتقرر فى الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري، وأن الوهميات جمع  
وهي، والمراد به هنا صورة لا يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة لعدم وجودها لكنها  
بحيث لو وجدت لم تدرك إلا بها، وليس المراد بالوهمي هنا ما كان مرتسماً فى الحافظة  
بعد انطباعه فى الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدقة زيد المخصوصة،  
وعداوة عمرو كذلك، كما مر فى مبحث الفصل؛ لأن إثبات الأغوال ورعوس الشياطين  
التي سماها أهل هذا الفن وهميات - ليست من المعاني الجزئية، وإنما هي صور معدومة  
لكن لو وجدت فى الخارج لأمكن رؤيتها قال بس، وفى جعل الخياليات مما لا يدرك  
بالقوة العاقلة نظرٌ لا يخفى، فإن الأمر الخيالي يدرك بما ومادته مُدركةٌ بالحواس على ما  
يأتى (قوله: والوجدانيات) جمع وجداني وهو الأمر الذى يدرك بالوجدان أى: القوى  
الباطنية: كالشبع والجوع والفرح والغضب واللذة والألم؛ فإن هذه الأشياء إذا قام  
بالإنسان منها شيء أدركه بواسطة القوة الباطنية المسماة بالوجدان (قوله: بحيث) أى:

يشملانها؛ تسهيلات للضبط بتقليل الأقسام فقال: (والمراد بالحسي: المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعني: البصر، والسمع، والشم، والذوق، واللمس (فدخل فيه) أي: في الحسي بسبب زيادة قولنا: "أو مادته" (الخيالي)

ملتبسًا بحالة وتعريف (قوله: يشملانها) أي: الأقسام الثلاثة (قوله: للضبط) أي: ضبط الطرفين في الحسي والعقلي (قوله بتقليل الأقسام) أي: بسبب تقليل أقسام طرفي التشبيه، فإن قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني: المدرك بإحدى الحواس، وتفسير العقلي بما عداه فيدخل فيه الخيالي، مع أن هذا أولى من حيث إن فيه تجوزًا في تفسير العقلي فقط، بخلاف ما سلكه فإن فيه تجوزًا في تفسير كل منهما، قلت: الحامل له على ما ذكر أن إدخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث إنه يدرك من حيث مادته بالحسن - كذا قيل، وقد يقال: إدخاله في الحسي نظرًا للحيثية المذكورة ليس بأولى من إدخاله في العقلي من حيث نفسه، فإن العقل يدرك نفس الخيالي، فلعل الأولى في الجواب أن يقال: الحامل للمصنف على جعل الخياليات من قبيل المحسوسات، اشتراك الحواس والخيال في إدراك الصور، وإن كان الحس يدركها بسبب حضور المادة، والخيال يدركها بدون ذلك (قوله: والمراد بالحسي) أي: في باب التشبيه، وأتى المصنف بهذا المراد دفعًا لما يقال: كان الأولى له أن يقول: وطرفاه إما حسيان أو عقليان أو خياليان أو وهميان أو وجدانيان أو حسي وعقلي إلخ، فتصير أقسام الطرفين خمسة عشر فالقسمة التي ذكرها غير حاضرة، فأجاب عن هذا بقوله: والمراد إلخ (قوله: المدرك هو) أي: بنفسه وحالته المخصوصة كالخذ والورد، وأبرز الضمير لأجل العطف على الضمير المستتر لا لأجل كون الوصف جاريًا على غير من هو له، إذ هو جارٍ على من هو له (قوله: أو مادته) أي: أو لم يدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته، أي: جميع أجزائه التي تتركب منها وتحققت بما حقيقته التركيبية فإن كان بعض المسود غير محسوس كان ذلك المركب وهميًا (قوله: بإحدى) متعلق بالمدرک (قوله: أعني) أي: بالحواس الظاهرة ولا محل لهذه العناية (قوله: بسبب زيادة قولنا إلخ) فيه أن (قوله: أو مادته) من مقول المصنف لا من مقول الشارح، فكان حقه أن يقول: بسبب زيادة



وهو المعلوم الذى فرض مجتمعًا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما فى قوله: وكان محمر الشقيق)<sup>(١)</sup> هو من باب: جرد قطيفة، والشقيق:.....

قوله إلا أن يقال: إنه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك (قوله: وهو) أى: فى هذا المقام بخلاف الخيال المتقدم فى الجامع الخيالى، فإن المراد به الصورة المنطبعة فى الخيال بعد انطباعها فى الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهرى؛ لأن هذا من قبيل الحسيّات هنا (قوله: المعلوم) أى: المركب المعلوم، (وقوله: الذى فرض) أى: تخيل وقدر، (قوله: كل واحد منها مما يدرك بالحس) أى: لوجوده فى الخارج، فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليًا، بل هو وهمى كأنياب الأغوال، فإن النسب يدرك بالحس دون الغول، وحاصله أن المراد به المركب المعلوم الذى أجزأه موجودة فى الخارج، وإنما سمى ذلك المركب خياليًا، لكون صور أجزائه مرتسمة فى الخيال، أو لكون المركب له القوة المخيلة وهى المفكّرة، وكلام الشارح الآتى وهو قوله: وليس المراد بالخيالى هنا ما كان محزونًا فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك لا ينأى واحدًا من الاحتمالين (قوله: كما فى قوله) أى: كالمشبه به فى قوله أى: الصنوبرى الشاعر كما ذكر ذلك بعضهم ونظير ما قاله قول أبى الغنائم الحمصى:

خود كأن بنافسا      فى خضرة النقش المزرد  
سمك من البلور فى      شبك تكون من زهرجد

(قوله: كأن محمر الشقيق) أى: مع أصله بدليل ما بعده، وهذا البيت من الكامل المرفل المجزوء (قوله: من باب جرد قطيفة) يحتمل أن المراد بكونه من باب: جرد قطيفة- أن إضافة محمر إلى الشقيق من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، وللعنى كأن الشقيق المحمر على حد قولهم: جرد قطيفة، أى: قطيفة جرداء، أى: ذهب حملها، أى: وبرها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها، ووصفه بالاحمرار مع كونه لا يكون إلا أحمر، للمبالغة فى احمراره أو أنه قد يكون غير محمر، ويحتمل أن يراد: بكونه من باب

(١) البيت للصنوبرى، فى المصباح ص ١١٦، أسرار البلاغة ص ١٥٨، والظراز ٢٥٧/١، وهو فى شرح عقود الجمان بلا نسبة ١٥/٢، وفى الإشارات والنتيحات ١٧٥، وبلا نسبة كذلك .

ورد أحمر في وسطه سوادٌ نبت بالجبال (إذا تصوب) مال إلى أسفل (أو تصعد)  
أى: مال إلى علو (أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فإن كلاً من العلم  
والياقوت، والرمح، والزبرجد محسوس، لكن المركب - الذى هذه الأمور مادته -  
ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود، والحس لا يدرك .....

جرد قطيفة - أنه من إضافة الأعم إلى الأخص؛ لأن المحمر أعم من الشقيق، كما أن الجرد  
أعم من القطيفة، وإضافة الأعم إلى الأخص هي التي يسميها بعضهم بالإضافة البيانية  
(قوله: ورد أحمر) ويقال له شقائق النعمان، قال في الصحاح: شقائق النعمان نبت  
معروف واحد وجمعه سواء اهـ، وحينئذ فردّه إلى المفرد في البيت؛ لضرورة الشعر،  
وفي كلام الشارح بحارة لما وقع في البيت، وإضافته إلى النعمان؛ لأنه كثيراً ما نبت في  
الأرض التي يحيطها النعمان وهو كل من ملك الحيرة وأشهرهم النعمان بن المنذر، وقيل:  
وجه إضافته للنعمان؛ أن النعمان اسم للدم، والشقيق يشابه في اللون، فالإضافة تشبيهية،  
أى: من إضافة المشبه للمشبه به عكس لجين الماء (قوله: إذا تصوب) ظرف زمان عامل  
أشبهه المأخوذ من كان أى: أشبه محمر الشقيق وقت ميله إلى السفلى وميله إلى العلو  
بتحريك الرماح بأعلام ياقوت، وأو في (قوله: أو تصعد) بمعنى الواو، وإنما قيد المشبه بهذا  
القيد؛ لأن أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفلى والعلو (قوله:  
أى مال إلى السفلى) لأن تصوب مأخوذ من صاب المطر، إذا نزل (قوله: أعلام ياقوت)  
خير كان، والأعلام جمع علم وهي الراية، وإضافة الأعلام للياقوت على معنى "من"،  
وأراد بالياقوت: الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر، وهو أعز الياقوت، كما أنه  
أراد بالزبرجد حجراً أخضر من المعادن النفيسة (قوله: نشرن) الجملة صفة للأعلام  
الياقوتية و(قوله: من زبرجد) صفة لرماح أى: مأخوذ من زبرجد (قوله: من العلم) أى:  
الذى هو مفرد الأعلام و(قوله: الذى هذه الأمور) أى: المحسوسة، و(قوله  
ليس بمحسوس) خير المركب، بل الهيئة الحاصلة من تلك الأمور خيالية، فالمشبه هنا مفرد  
حسى والمشبه به مركب خيالى، قال في الأطول: ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه  
به عن كونه خيالياً بأن يجعل أعلام ياقوت، بمعنى: أعلام كياقوت في الحمرة؛ فيكون

إلا ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلي: ما عدا ذلك) أى: ما لا يكون هو ولا مادته مدرَكًا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمي) أى: الذي لا يكون للحس مدخل فيه (أى: ما هو غير مدرك بها) أى: بإحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها).....

تشبيهها بليقًا، ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله: إلا ما هو موجود في المادة) أى: إلا المركب الموجود مع مادته (قوله: عند المدرك) أى: وهو الحس (قوله: على هيئة مخصوصة) أى: من كونه قريبًا من المدرك لا جدًا، والجار والمجرور متعلق بحاضر (قوله: ما لا يكون هو ولا مادته) أى: ولا جميع مادته مدرَكًا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزائه مدرَكًا بإحدى الحواس المذكورة كما في أنياب الأغوال، فإن الناب مدرك بإحدى الحواس دون الغول، وصادق بما ليس كذلك. (قوله: فدخل فيه) أى: في العقلي (قوله: الذي لا يكون للحس مدخل فيه) أى: بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس فليس مُتَرَعًا، أى: مركبًا من أمور موجودة محسوسة كالخيالي وإنما هو شيء من مخترعات المتخيلة مرتسم فيها من غير وجود له ولا لأجزائه في الخارج، واحتراز بقوله الذي إلخ عن الوهمي بمعنى ما يكون مدركا بالقوة الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة بغير المحسوسات كصدقة زيد وعداوته فلا كلام في كونه عقليًا لهذا المعنى (قوله: أى ما هو غير مدرك بها) أى: معنى جزئي غير مدرك بها لكونه غير موجود (قوله: ولكنه بحيث إلخ) أى: ولكنه ملتبس بحالة وهي أنه لو أدرك، أى: لو وجد في الخارج وأدرك لكان مدرَكًا بها لكونه من قبيل الصور لا المعاني، وقد ظهر لك أن المراد من الإدراك الواقع شرطًا الإدراك حال كونه موجودًا، فاندفع ما يقال: الإدراك المذكور في الشرط إن كان مطلق الإدراك فالملازمة غير مسلمة؛ لأن المحسوس كأنياب الأغوال قد يدرك إدراكًا عقليًا بدون الحواس، وإن كان المراد الإدراك في الخارج اتحد الشرط والأجزاء، وحاصل الجواب: أن المراد منه الإدراك حال كونه موجودًا، أو الإدراك بنفسه لا بصورته - اهـ. فترى

وهذا القيد يتميز عن العقلي (كما في قوله):

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي<sup>(١)</sup> (وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنِيَابِ أَغْوَالٍ)

أى: أَيْقَتَلْنِي ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي تَوَعَدْتَنِي، وَالْحَالُ أَنَّ مُضَاجِعِي سَيْفٌ

مَنْسُوبٌ إِلَى مُشَارَفٍ،.....

(قوله: وهذا القيد) أى: وهو قوله بحيث إلخ، (قوله: يتميز عن العقلي) أى: عن العقلي الصرف كالعلم والحياة فلا ينافى أن الوهمي من أفراد العقلي، لكن غير الصرف (قوله: كما في قوله) أى: كالمشبه به في قول امرئ القيس (قوله: أَيْقَتَلْنِي) أى: ذلك الرجل الذي توعدتني في حب سلمى وهو زوجها، والاستفهام للاستبعاد (قوله: والمشرقي مضاجعي) أى: والسيف المشرقي، فهو صفة لمخوف وهو بضم السراء<sup>(١)</sup> (قوله: مضاجعي) أى: ملازمي حال الاضطجاع، والمراد: ملازمي مطلقاً؛ لأنه إذا لازمه في حالة الاضطجاع، أى: النوم، فأولى في غيرها، ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته. فهو يشير إلى أنه لا يحاول قتله ولا يطمع فيه إلا في حال اضطجاعه، لا في تلك الحالة ومعه المشرقي فلا يصل إليه، والجملة حالية (قوله: ومسنونة) عطف على المشرقي أى: وسهام أو رماح مسنونة أى: حادة النصال، و(قوله: كأنياب أغوال) أى: في الحدة (قوله: والحال أن مضاجعي إلخ) جعل الشارح "مضاجعي" مبتدأ و"المشرقي" خبراً مع امتناع تقديم الخبر إذا كان معرفة كالمبتدأ؛ لأن محل المنع عند خوف اللبس وذلك إذا كانا معلومين، ولم يكن ما يعين المبتدأ من الخبر، وأما إذا أمن اللبس بأن كان أحدهما معلوماً والآخر مجهولاً كما هنا فيجوز التقديم؛ لأنه يخبر بالمجهول عن المعلوم والمصاحبة معلومة؛ لأنه مستبعد للقتل، ويعلم من استبعاده للقتل أن له ملازماً يمنع القتل ولو كان المصاحب له مشرفياً مجهولاً، فاللائق أن يعين المصاحب له بالمشرقي لا تعيين المشرقي بالمصاحب له (قوله: منسوب إلى مشارف) هى بلاد باليمن للعرب قرية للسري، سميت بذلك لإشرافها عليه، وإذا علمت أن المشرقي نسبة لمشارف تعلم أن الشاعر نسب لمفرد الجمع كما هو

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه/٣٣، ولسان العرب [غول]، [شطن]، وتهديب اللغة ١٩٣/٨، وجمهرة اللغة ٩٦١، وتاج العروس [زرق]، وبلا نسبة في المخصص ١١١/٨ .

وسهام محدودة النصال صافية مجلوة. وأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر، ومما يجب أن يعلم في هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيَّلة ومفكَّرة، ومن شأنها تركيب الصور والمعاني،.....

القياس (قوله: محدودة النصال) تفسير لقوله مستونة، و(قوله صافية) أخذه من قوله: زرق، و(قوله: مجلوة) أى: مجلوة النصال هو بمعنى ما قبله (قوله: لعدم تحققها) أى: لعدم وجودها في الخارج فالضمير للأنياب؛ وذلك لأن الغول أمر وهمي فكذا أنيابه فكذا حدتها (قوله: مع أنها لو أدركت) أى: لو وجدت وأدركت (قوله: لم تدرك إلا بحس البصر) أى: لا بالعقل، فلا يناق أنها تدرك بالخير أيضا فالخسر إضائي (قوله: ومما يجب إلخ) هذا توطئة لقوله: (والمراد بالخيالي إلخ) وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لما فيه من زيادة التحقيق (قوله: في هذا المقام) أى: مقام الخيالي والوهمي (قوله: ما يسمى إلخ) أى: قوة تُسمَّى هذين الاسمين باعتبارين، فتسمى متخيَّلة باعتبار استعمال الوهم لها، وذلك بأن تأخذ ما في الخيال من الصور وما في الحافظة من المعاني الجزئية وتركبهما، أو تأخذ المعاني الجزئية من الحافظة وتركبها، أو الصور من الخيال وتركبها، وتسمى مفكَّرة باعتبار استعمال العقل لها ولو مع الوهم بأن يحكم على المعنى الكلى الذى أدركه العقل بهذا الجزئى، أو بأنه كذا من المعاني الجزئية المدركة بالوهم فليس عمل هذه القوة منتظماً؛ بل النفس تستعملها على أى نظام تريد بواسطة القوة الواهمة أو العقل، واعلم أن تصرفاتها بواسطة العقل قد تكون صواباً وقد تكون خطأ، وأما تصرفاتها بواسطة الوهم فهى خطأ، وأفهم قول الشارح: (أن من قوى الإدراك إلخ) أن هناك قوى أخرى وهو كذلك، وقد تقدم تفصيلها في مبحث الفصل والوصل، ويقال لها الحواس الباطنة وفيه تغليب، إذ بعضها لا إحساس له ولا إدراك كالمفكرة والخيال والحافظة على ما مر، أو يقال (قوله: من قوى الإدراك) أى: من القوى التى يتم بها أمر الإدراك (قوله: ومن شأنها تركيب الصور) أى: التى في الخيال أى: تركيب بعضها مع بعض مثل تركيب إنسان له جناحان أو رأسان (قوله: والمعاني) أى: المرتسمة في الحافظة،

وتفصيلها، والتصرف فيها، واختراع أشياء لا حقيقة لها. والمراد بالخيال: المعلوم الذى ركبته المتخيلة من الأمور التى أدركت بالحواس الظاهرة، وبالوهمى: ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها؛ كما إذا سمع أن الغول شىء تهلك به النفوس؛ كالسبع-فأخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع، واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى: دخل أيضا فى العقل ما يدرك بالقوى الباطنة؛ ويسمى وجدانياً.....

أى: تركب بعضها مع بعض بأن تركب عداوة مع محبة، أو حلاوة مع مرارة، أو تركب بعض الصور مع بعض المعانى بأن تتصور أن هذا الحجر يحب أو يبغض فلاناً.

(قوله: وتفصيلها) أى: تحليلها بأن تصور إنساناً لا رأس له (قوله: والتصرف فيها) أى: بالتركيب والتحليل، وهذا عطف عام على خاص، و(قوله: واختراع أشياء لا حقيقة لها) عطف خاص، وذلك كما مثلنا من تصور إنسان برأسين أو جناحين، أو بلا رأس، أو أن الجبل ثعبان (قوله: الذى ركبته المتخيلة من الأمور التى أدركت إلخ) أى: بواسطة الوهم كالأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية (قوله: ما اخترعته المتخيلة) أى: بواسطة الوهم على صورة المحسوس بحيث لو وجد كان مدركاً بالحس الظاهر، و(قوله: من عند نفسها) أى: ولم تأخذ أجزاء من الخيال كآنياب الأغوال، والحاصل أن الوهمى لا وجود لهيته، ولا لجميع مادته، والخيال جميع مادته موجودة دون هيته (قوله: فى تصويرها) من إضافة المصدر لمفعوله والضمير للغول، إذ هو مؤنث كما مر فى قول الشاعر: غالت ودها غول، ويصح أن يكون من إضافة المصدر لفاعله، والضمير للمتخيلة، والمفعول محذوف أى: تصويرها الغول (قوله: واختراع إلخ) عطف لازم على ملزوم (قوله: وما يدرك بالوجدان) عطف على الوهمى أى: ودخل فى العقل الأمور التى تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس مثل القوة التى يدرك بها الشيع، والتى يدرك بها الجوع، وكالقوة الغضبية التى يدرك بها الغضب والقوة التى يدرك بها النغم، والقوة التى يدرك<sup>١</sup> بها الخوف والقوة التى يدرك بها الحزن، فهذه الأشياء كلها وجدانيات؛ لأن النفس تدركها بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها،

<sup>(١)</sup> غير موجودة بالمطبوع، زيادة اقتضاها السياق.

(كاللذة) وهى إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير.....

وتسمى تلك القوى وجدائاً، وتسمى الأمور المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها كالشبع وما معه - وجدائيات نسبة للوجدان من حيث إنه سبب لإدراك النفس لها فقول الشارح: (ويسمى) أى: المدرك بتلك القوى الباطنية وجدائياً.

(قوله: كاللذة) هذا وما بعده مثال لما تدركه النفس بسبب الوجدان (قوله:

إدراك ونيل) أى: للمدرك بالفتح، والمراد بنيله: حصوله، والتكيف بصفته، وإنما جمع بين الأمرين ولم يقتصر على أحدهما؛ لأن اللذة لا تحصل بمجرد إدراك اللذيق؛ بل لا بد من حصوله للمستلذ بالكسر، وهو القوة الذائقة أو قوة اللمس أو غيرهما، وأما ما يحصل عند تصور المرأة الحسناء أو الشيء الحلوى، فذاك تخيل للذة؛ لا أنه عين اللذة، ولم يكف بالنيل عن الإدراك؛ لأن مجرد النيل - من غير إحساس وشعور بالمدرك - لا يكون التذاذاً، والواو في (قوله: ونيل) بمعنى: "مع" أى: إدراك للنفس مصاحب لنيل، أى: لحصول وتكيف (لما هو إلخ) أى: لأمر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الذائقة بالحلاوة (قوله: عند المدرك) إنما قيد بذلك؛ لأن المعتر كمالته وغيريته بالقياس إلى المدرك لا بالنسبة لنفس الأمر؛ لأنه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء فيلذ به، وإن لم يكونا فيه وقد لا يعتقدهما فيما تحققنا فيه فلا يلذ به كإدراك الدواء النافع مهلكاً، فهذا ألم لا لذة، و(قوله: إدراك) جنس يشمل سائر الإدراكات الحسية والعقلية، وقوله: مصاحب لنيل فصل يميز اللذة عن الإدراك الذى لا يجمع نيل المدرك أعني: مجرد تصور المدرك فإنه لا يكون من باب اللذة لما علمت أن تصور المدرك لا يكون لذة إلا إذا كان معه نيل للمدرك أى: اتصال به وتكيف بصفته تكيفاً حسياً كتيل القوة الذائقة، فإذا وضع الشيء الحلوى على اللسان تكيفت القوة الذائقة بصفة وهى الحلاوة، ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الإدراك يقال له: لذة حسية، وتلك اللذة التى هى الإدراك المذكور تحصل فى النفس بسبب القوى الباطنية المسماة بالوجدان أو كان التكيف عقلياً كتيل النفس لشرف العلم، فالقوة العاقلة تدرك شرف العلم وتتكيف به وتدرك ذلك التكيف وإدراكها لذلك التكيف يقال له: لذة عقلية، ولا يتوقف إدراكها لذلك التكيف على وجدان، بل

من حيث هو كذلك (والألم) وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء مسن الحواس الظاهرة، وليس أيضاً من العقليات الصرفة؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة.....

تدركه بنفسها، و(قوله: عند المدرك) متعلق بكمال وخير أى: لما تكون كماليته وخيرته عند المدرك وهو النفس (قوله: من حيث هو كذلك) أى: كمال وخير، وإنما قال ذلك؛ لأن الشيء قد يكون كمالاً وخيراً من وجه دون وجه، فالالتذاف به إنما يكون من ذلك الوجه.

(قوله: وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر) لا يخفى عليك مفاد قيود الألم من مفاد قيود اللذة، ثم إن كلا من تعريف اللذة والألم المذكورين يشمل عقلياً كل منهما وحسيه، فعقليهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل، والمدرك بالفتح من المعاني الكلية وذلك كاللذة التي هي إدراك الإنسان شرف العلم، والألم الذي هو إدراك الإنسان نقصان الجهل وقبحه، فشرف العلم كمال عند القوة العاقلة، ولا شك أنها تدركه وتستلذ به، ونقصان الجهل آفة عند القوة العاقلة، ولا شك أنها تدركه وتتألم به، وحسيهما كإدراك النفس نيل القوة الذائقة لمذوقها الحلو أو المر أى: تكيفها به ونيل القوة الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث، ونيل القوة اللامسة للموسها اللين أو الخشن، ونيل القوة السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر، ونيل القوة الشامئة لمشومها الطيب أو المنفر، فهذه اللذات والآلام كلها مستندة للحس من حيث إنه سبب فيها، فالذوق مثلاً إنما يدرك حلاوة الحلوى وليست الحلاوة هي نفس اللذة بل هي إدراك النفس لتكيف الذوق بمذوقه الحلو (قوله: ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين) أى: اللذة والألم، و(قوله: ليس بشيء من الحواس الظاهرة) أى: لأن هذين المعنيين إدراكان، والإدراك معنى من المعاني، والحواس الظاهرة لا تدرك المعاني (قوله: وليس) أى: هذان المعنيان من العقليات الصرفة، أى: حتى أنهما يدركان بالعقل، و(قوله: الصرفة) أى: التي لا يتعلق بها إحساس أصلاً كالعلم والحياة (قوله: لكونهما من الجزئيات إلخ) أى: والعقليات الصرفة التي تدرك

١) وقعت في المطبوع: لشومها وما أثبت الأولى مناسبة لسياق العبارة وهو ما أثبتته صاحب مواهب الفتاح.



كالشبع، والجوع، والفرح، والغم، والغضب، والخوف، وما شاكل ذلك. والمراد هاهنا: اللذة والألم الحسيان، وإلا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة.

[وجه التشبيه]:

(ووجهه) أى: وجه التشبيه (ما يشتركان فيه) أى: المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه، وذلك أن زيداً والأسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها: كالحوانية، والجسمية، والوجود،.....

بالعقل إنما هى المعانى الكلية، و(قوله: المستندة) للحواس يعنى الباطنية كما تقدم بيانه (قوله: كالشبع إلخ) أى: كما أن الشبع وما بعده من الوجدانيات مدركة بسبب القوى الباطنية (قوله: الحسيان) أى: لأنهما اللذان تدركهما النفس بالوجدان، وعحصل الفرق بين اللذة والألم الحسيين والعقليين أن الحسيين ما يكون للمدرك فيهما - بالكسر - النفس بواسطة الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس، وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسة أصلاً لكون المدرك فيهما العقل، والمدرك من العقليات، أعنى: المعانى الكلية (قوله: وإلا فاللذة إلخ) أى: وإلا نقل المراد هنا باللذة والألم الحسيان، بل قلنا المراد هنا اللذة والألم مطلقاً حسيين أو عقليين فلا يصح؛ لأن اللذة والألم العقليين كإدراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل من (العقليات الصرفة) أى: وليس من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة؛ لأن الحواس الباطنة إنما تدرك الجزئيات، والعقليات الصرفة التى ليست بواسطة شئ ليست جزئيات (قوله: ووجهه) اعلم أن وجه الشبه لا بد وأن يكون فيه نوع خصوصية حتى يفيد التشبيه؛ ولذا لا يكون من الذاتيات ولا من الأعراض العامة؛ لأن الكلام المفيد للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها غرض، بأن يقصد المستكمل أن هذا الأمر مما ينبغى أن يشبه به فيكون فيه حيثئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك مفيداً، وظاهر المصنف الإطلاق؛ ولذا قيد الشارح كلامه بقوله: أى: المعنى الذى قصد إلخ (قوله: أى المعنى) أراد بالمعنى: ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزءاً من ماهيتهما أو خارجاً (قوله: الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى: لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد، كما هو ظاهر المصنف (قوله: وذلك)

وغير ذلك، مع أن شيئاً منها ليس وجه الشبه. وذلك الاشتراك يكون (تحقيقياً، أو تخيلاً، والمراد بالتخييل) أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين، أو في كليهما إلا على سبيل التخييل، والتأويل (نحو ما في قوله: وكان النجوم بين دجاء)<sup>(١)</sup> جمع: دجية؛ وهي الظلمة، والضمير لليل، وروى: دجاها، والضمير للنجوم (ستن

أى: ويبان ذلك التقيد بقولنا الذى قصد إلخ (قوله: وغير ذلك) أى: كالحديث (قوله: مع أن شيئاً منها ليس وجه الشبه) أى: إذا كان القصد تشبيه زيد بالأسد في الشجاعة، أما إن قصد اشتراك الطرفين في واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه، هذا هو المراد، وليس المراد أنه لا يصلح أن يكون واحد منها وجه شبه أصلاً قصد جعله وجه شبه أو قصد جعل غيره.

(قوله: يكون تحقيقاً أو تخيلاً) أشار الشارح إلى أن تحقيقاً أو تخيلاً منصوبان على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعد "أن، ولو"، ويصح أن يكونا مصدرين مؤكدين أى: اشتراك تحقيق أو تخييل، أو حالين، أى: حالة كون الاشتراك تحقيقاً إلخ أى: محققاً أو محيلاً لكن هذا ضعيف، لأن مجيء الحال مصدراً مقصور على السماع، فلا يقاس عليه على الصحيح (قوله: إلا على سبيل التخييل) أى: فرض المخيلة وجعلها ما ليس بمحقق محققاً، وذلك بأن يثبت الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققاً (قوله: والتأويل) مرادف لما قبله (قوله: نحو ما في قوله) أى: مثل وجه الشبه الكائن في قول القاضى التنوخى بتخفيف النون المضمومة وقبل البيت:

رب ليل قطعته بصدود      وفراق ما كان فيه وداع  
موحش كالثقل تقذى به العين      وتأبى حديثه الأسماع

(قوله: جمع دجية وهي الظلمة) أى: وزناً ومعنى، وجمعها مضافة لليل باعتبار قطعها الموجودة في النواحي المتقاربة والمتباعدة، وإلا فهي واحدة لعدم تمايز أفرادها (قوله: والضمير لليل) أى: في قوله رب ليل (قوله: والضمير للنجوم) أى والمعنى وكان النجوم بين ظلمها والإضافة لأدنى ملابسة؛ لأن النجوم واقعة في الظلم ويصح أن يكون الضمير على هذه الرواية لليل المدلول عليها بقوله: رب ليل فإن رب فيه دالة على التكثير والتعدد وبقرينة

(١) البيت للقاضى التنوخى، والمصباح ص ١١٠، ولهاية الإنجاز ص ١٩٠.

لاح بينهن ابتداء؛ فإن وجه الشبه فيه) أى: فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شىء مظلم أسود فهى) أى: تلك الهيئة (غير موجودة فى المشبه به) أعنى: السنن بين الابتداء (إلا على طريق التخيل؛ وذلك) أى: وجودها فى المشبه به على طريق التخيل (أنه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة، وكل ما هو جهل.....

---

الحال؛ لأن العاشق لا يشتكى ألم ليلة واحدة (قوله لاح) أى: ظهر بينهن ابتداء أى: بدعة وهى الأمر الذى ادعى أنه مأمور به شرعاً وهو ليس كذلك، كما أن المراد بالسنة ما تقرر كونه مأموراً به شرعاً مما يدل عليه قول الشارع، أو فعله أو ما يجرى بجرى ذلك من تقريره - صلى الله عليه وسلم - فالشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل والمشبه به السنن المفيدة بكونها لاحت بين الابتداء فهو تشبيه مفرد بمفرد، ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول، وحيث قد قدر أن السنن محسوسة ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة، أو يجعل من عكس التشبيه والأصل، وكان السنن بين الابتداء نحو بين دجاء. (قوله: أى فى هذا التشبيه) أى: الواقع فى البيت (قوله: مشرقة) أى: مضيئة (قوله فى جوانب شىء) أى: جهات شىء مظلم والمناسب لقوله بين دجاء أن يقول بين الظلمة - كذا فى الحفيد، وفى الأطول: فى جوانب شىء مظلم هى الظلمات وقصد يجعل الظلمة مظلمة أما مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضيء بذاته - اهـ، وكذا يقال فى أسود (قوله: غير موجودة) أى: لأن السنن ليست أحراراً حتى تكون مشرقة وكذلك البدعة ليست أحراراً حتى تكون مظلمة (قوله: أعنى السنن بين الابتداء) أتى بالناية إشارة إلى أن فى البيت قلباً وسيصرح به (قوله: إلا على طريق التخيل) الإضافة للبيان أى: تخيل الوهم كون الشىء حاصلاً وهو ليس كذلك فى نفس الأمر؛ لأن البياض والإشراق كالظلمة من أوصاف الأجسام ولا توصف السنة والبدعة بها؛ لأنهما من المعاني (قوله: وذلك) أى: ويبان ذلك أى: وجود الهيئة الواقعة وجه شبه فى المشبه به على طريق التخيل (قوله: وكل ما هو جهل) أى: وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف عليها؛ لأن البدعة

يجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة فلا يهتدى للطريق، ولا يأمن من أن ينال مكروها -شبهت البدعة بها- أى: بالظلمة (ولزم بطريق العكس) إذا أريد التشبيه (أن تشبه السنة، وكل ما هو علم بالنور) لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل؛ كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى: كون السنة والعلم كالنور، والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثاني) أى: السنة وكل ما هو علم (مما له بياض وإشراق)؛.....

---

ناشئة عن الجهل، لا أمّا جهل بنفسها، وبهذا ظهر أن العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله: يجعل صاحبها) أى: المتصف بها (قوله: ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى: من الوقوع في مهلكة (قوله: شبهت البدعة) جواب لما. واقتصر المصنف على البدعة مع أن المناسب لما تقدم أن يقول شبهت البدعة وكل ما هو جهل؛ لأن البدعة هي المقصودة بالذات؛ لأن الكلام فيها (قوله: ولزم) أى: من ذلك أعني تشبيه البدعة بالظلمة (قوله: بطريق العكس) أى: المقابلة والإضافة للبيان أى: بالطريق التي هي مراعاة المقابلة والمخالفة الضدية؛ لأن ما يترتب على الشيء من جهة أنه ضد لا يترتب على مقابله وإلا لانتفت الضدية (قوله: أن تشبه السنة) أى: المقابلة للبدعة، (وقوله وكل ما هو علم) أى: المقابل لكل ما هو جهل، (وقوله بالنور) أى: لأنها تجعل صاحبها كمن يمشى في النور فيهتدى للطريق ويأمن من المكروه، ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابلة - قاله يس (قوله: وشاع ذلك) أى: التشبيه المذكور على السنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيل.. إلخ، (وقوله أى: كون السنة.. إلخ) بيان للتشبيه المذكور المشار إليه، وكان المناسب أن يقول أى: كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور إلا أن يقال: ارتكب ما صنعه اهتماما بشرف العلم والسنة بالنسبة للبدعة والنور بالنسبة للظلمة (قوله: حتى تخيل أن الثاني) أى: في كلام المصنف وقدمه على تخيل الأول إشارة إلى أنه المقصود بالذات هاهنا (قوله: مما له بياض وإشراق) أى: من الأجرام التي لها بياض وإشراق فهو من أفراد المشبه به ادعاء، لكن يبالغ في ذلك الفرد الذي تخيل أنه مما له بياض حتى يجعل أشد في البياض من غيره ليصح جعله مشبها به؛

نحو: أتيتكم بالحنيفية البيضاء، والأول على خلاف ذلك) أى: وتخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام (كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان. فصار) بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق، والأول مما له سواد وإظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسفن بين الابتعاد كتشبيهها) أى: النجوم (ببياض الشيب في سواد الشباب) أى: أبيضه في أسوده (أو بالألوان)

لأن المشبه به لا بد أن يكون أقوى من المشبه في وجه الشبه (قوله: نحو أتيتكم.. إلخ)<sup>(١)</sup> هذا تنظير فيما يخيل أن الشيء له بياض، فالشريعة الحنيفية هي دين الإسلام وهو الأحكام الشرعية وقد وصفها - عليه الصلاة والسلام - بالبياض لتخيل أنما من الأجرام التي لها بياض، والحنيفية صفة لمحذوف أى: بالمللة أو الشريعة الحنيفية نسبة للحنيف: وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

(قوله: والأول) أى: وحتى يخيل أن الأول في كلام المصنف وهو البدعة، (وقوله: خلاف ذلك) أى: الثاني (قوله: وإظلام) كان المتبادر أن يقول: وظلمة فكأنه راعى قول المصنف: وإشراق (قوله: كقولك.. إلخ) هذا تنظير فيما يخيل أن الشيء مما له سواد (قوله: من جبين فلان) الجبين: ما بين العين والأذن إلى جهة الرأس، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة، ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع أن المراد شهوده من الرجل؛ لأن الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده، والشاهد في (قوله: شاهدت سواد الكفر) فإن الكفر جحد ما علم بحجى النبي صلى الله عليه وسلم - به ضرورة وقد وصف ذلك بالإنكار بالسواد لتخيله أنه من الأجرام التي لها سواد.

(قوله: كتشبيهها.. إلخ) أى: صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب.. إلخ (قوله: أى النجوم) أى: بين الدجى (قوله: ببياض الشيب) أى: بالشعر الأبيض الكائن في وقت الشيب، (وقوله: في سواد الشباب) أى: الكائن بين الشعر الأسود الكائن في وقت

(١) أخرجه أحمد في المسند بلفظ: "... ولكني بعث بالحنيفية السمحة..". (٥/٢٦٦، ٦/١١٦، ٢٣٣).

أى: الأزهار(مؤتلفة) -بالقاف- أى: لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب إلى السواد؛ فهذا التأويل-أعنى: تخيل ما ليس بممتلئون متلونا-ظهر اشتراك النجوم بين الدجى، والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بسين شيء ذى سواد، ولا يخفى أن قوله: لاح بينهما ابتداع من باب القلب؛ أى: سنن لاحت بين الابتداع.....

---

الشباب الباقي على سواد ضرورة أن النجوم فى الدجى لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالشعر الأبيض الكائن فى الأسود، فيقال النجوم فى الدجى كالشعر الأبيض فى الشعر الأسود حال ابتداء الشيب، ولذلك قال الشارح أى: أبيضه فى أسوده (قوله: أى الأزهار) أشار به إلى أن الأنوار جمع نور- بفتح النون (قوله: لامعة) لم يقل بىضاء؛ لأنه لا يلزم من لمعانها كونها بىضاء فقد يحصل اللمعان فى الأخضر مثلا (قوله: بين النبات) أعنى أصول الأزهار، وقد اشترك تشبيه النجوم بين الدجى بياض الشيب وتشبيهها بالأنوار.. إلخ فى كون وجه الشبه محققا فى الطرفين، لكن وجه الشبه فى التشبيه.. إلخ: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بىض فى شيء أسود، والوجه فى الثانى: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه؛ لأن الأنوار لا تتقيد بوصف البياض (قوله: حتى يضرب) أى: يميل إلى السواد فيتراءى أنه أسود (قوله: فهذا التأويل.. إلخ) هذا نتيجة ما تقدم، (وقوله: بين الدجى) حال من النجوم، وكذا (قوله: بين الابتداع) حال من السنن (قوله: ولا يخفى.. إلخ) أى: لعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها.. إلخ، وإنما كان من باب القلب؛ لأنه جعل فى جانب المشبه "النجوم" التى هى نظير "السنن" فى جانب المشبه به "بين الدجى" فلتجعل "السنن" فى جانب المشبه به "بين الابتداع" ليتوافق الجانبان، والنكسة فى ذلك القلب الإشارة إلى كثرة السنن، وأن البدع فى زمانه قليلة بالنسبة إليها، حتى كأن البدعة هى التى تلمع وتظهر من بينها، ولأجل هذه النكسة أفرد البدعة وإن كان مقتضى مقابلتها للدجى أن يجمعها (قوله: ولا يخفى أن قوله لاح بينهما ابتداع.. إلخ) الأولى أن يقول: ولا يخفى أن قوله سنن لاح بينهما ابتداع من باب القلب بزيادة سنن كما هو

(فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه (فساد جعله) أى: وجه الشبه في قول القائل: النحو في الكلام كالمالح في الطعام كون القليل مصلحا، والكثير مفسداً) لأن المشبه - أعنى: النحو - لا يشترك في هذا المعنى (لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة) إذ لا يخفى أن المراد به هنا رعاية قواعده، واستعمال أحكامه؛ مثل رفع الفاعل، ونصب المفعول وهذه إن وجدت في الكلام بكاملها صار صالحاً لفهم المراد، وإن لم توجد بقى فاسداً، ولم ينتفع به (بمخلاف المالح) فإنه يحتمل القلة والكثرة؛.....

ظاهر. (قوله: فعلم.. إلخ) هذا تفريع على قوله سابقاً، ووجهه: ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً، أى: فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقاً أو تخيلاً، فإذا لم يوجد في الطرفين تحقيقاً ولا تخيلاً كان جعله وجه شبه فاسداً، فعلم بذلك فساد.. إلخ (قوله: وكون القليل مصلحا) أى: لما وجد فيه، وهو الكلام في الأول والطعام في الثاني.

(قوله: والكثير مفسداً) أى: لما وجد فيه وهو الكلام في الأول والطعام في الثاني (قوله: لا يشترك في هذا المعنى) أى: لا يشترك مع المالح في هذا المعنى بل هذا المعنى أعنى الكونية المذكورة خاصة بالمالح ولا وجود لها في النحو - هذا كلامه وفيه: أن قلة المالح ليست مصلحة للطعام دائماً، بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه المذكور حتى في الطرف الآخر - اللهم إلا أن يراد بالقليل القدر المحتاج إليه، وبالكثير ما زاد على ذلك (قوله: لا يحتمل القلة والكثرة) أى: لا يحتمل شيئاً منهما أى: بالنسبة إلى كلام واحد بمخلاف المالح فإنه يتحملهما بالنسبة إلى طعام واحد (قوله: أن المراد به) أى: بالنحو، (وقوله: رعاية قواعده) أى: قواعده المرعية (قوله: واستعمال أحكامه) أى: وأحكامه المستعملة وهو عطف تفسير أى: أن المراد بالنحو ما ذكر لا الجزئيات المسماة بكونها نحو المحتملة للقلة والكثرة؛ لأنه لا غرض لنا في كثرة جزئياته، وإنما الغرض منه ما يراعى في الكلام وهو الذى اعتبر في التشبيه، وهذا لا يحتمل القلة والكثرة (قوله: وهذه) أى: المذكورات من رفع الفاعل ونصب المفعول (قوله: وإن لم توجد) أى: كلا أو بعضاً (قوله: ولم ينتفع به) أى: في فهم المراد منه، فإن قلت: قد

بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه، أو أقل، أو أكثر، بل وجه الشبه هو  
الصالح بإعمالهما، والفساد بإعمالهما.

الوجه الداخِل في الطرفين والخارج عنهما:

(وهو) أى: وجه الشبه (إما غير خارج عن حقيقتهما) أى: حقيقة

الطرفين.....

يفهم المعنى من الكلام الملحون. قلت: المنفى الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد  
من الملحون إن وجد فبواسطة القرائن - كذا قرر شيخنا العدوى، وفي عبد الحكيم: أن  
المراد لم ينتفع به على وجه الكمال للتحرير.

(قوله: بأن يجعل في الطعام) أى: الواحد، (وقوله: القدر الصالح منه أو أقل)  
راجع لقوله: يحتمل القلة، (وقوله: أو أكثر) راجع لقوله: والكثرة. إن قلت: الأقل من  
القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحاً مع وجود الفساد؟ قلت:  
الإصلاح بالنسبة إليه بمعنى تخفيف الفساد - كذا قرر شيخنا العدوى - رحمه الله.

(قوله: بل وجه الشبه.. إلخ) إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما  
ذكر من كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً في كل (قوله: بإعمالهما) أى: بإعمال النحو  
والملاح على الوجه اللائق (والفساد بإعمالهما)، وحيثذ فمعنى قولهم: النحو في الكلام  
كالملاح في الطعام بناء على هذا الوجه أن الكلام لا تحصل منفعة من الدلالة على المقاصد  
إلا بمراعاة القواعد النحوية، كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه - وهى التغذية -  
على وجه الكمال ما لم يصلح بالملاح (قوله: وهو إما غير خارج.. إلخ) لما ذكر ضابط  
وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين - فيما مر - إلى أربعة أقسام فقسمه إلى  
سته أقسام؛ وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما، وغير  
الخارج ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما أو جزءاً منها مشتركاً بينهما وبين  
ماهية أخرى أو جزءاً منهما مميّزاً لها عن غيرها من الماهيات، والأول: النوع،  
والثاني: الجنس، والثالث: الفصل، والخارج عنهما إما أن يكون صفة حقيقية وإما إضافية،  
والحقيقية إما حسية أو عقلية، وقدم الكلام على غير الخارج؛ لأنه الأصل في وجه الشبه،



بأن يكون تمام ماهيتهما، أو جزءاً منهما (كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما، أو جنسهما) أو فصلهما؛ كما يقال: هذا القميص مثل ذاك في كونهما كتانا، أو ثوباً، أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أى معنى قائم بهما

---

ولم يقل: وهو إما داخل أو خارج ليشمل النوع؛ لأنه كما أنه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية والشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها (قوله: بأن يكون تمام ماهيتهما) أى: ماهيتهما التامة وهو النوع، (وقوله: أو جزءاً منهما) أى: وهو الجنس أو الفصل (قوله: كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) أو مانعة خلو فتجوز الجمع أى: أو في جنسهما وفصلهما معا وأنت خير بأننا إذا قلنا: زيد كالفرس في الحيوانية، أو كعمرو في الإنسانية أو في الناطقية، فالإنسانية والحيوانية والناطقية ليست هي النوع والجنس والفصل، إذ النوع الإنسان لا الإنسانية أعنى: الكون إنساناً، والجنس هو الحيوان لا الحيوانية أعنى: الكون حيواناً، والفصل الناطق لا الناطقية أعنى: الكون ناطقاً، وكذا يقال في تشبيه ثوب بآخر وغير ذلك، وأجاب بعض الفضلاء بأن المراد بقوله في نوعهما.. إلخ أى: فيما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله: كما يقال هذا القميص.. إلخ) اعلم أن الثوب اسم لكل ما يلبس، لكن إن كان يسلك في العنق قيل له قميص، وإن كان يلف على الرأس قيل له عمامة، وإن كان يسلك فيها قيل له طاقية، وإن كان يستر به العورة قيل له سروال، وإن كان يوضع على الأكتاف قيل له رداء، فالثوب جنس تحته أنواع عمامة وقميص ورداء وسروال وطاقية، إذا علمت هذا فالأولى للشارح أن يقول كما يقال: هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما قميصاً، أو هذا الملبوس مثل هذا الملبوس في كونهما ثوباً أو هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما من كتان أو قطن، فالأول مثال للنوع والثاني للجنس والثالث والرابع مثال للفصل؛ وذلك لأن هذا الثوب مركب من الجنس وهو الثوبية ومن الفصل وهو القطن أو الكتان أو الحرير أو الصوف مثلاً، وأما ما قاله الشارح ففيه ترك لمثال النوع - كذا قرر شيخنا العلامة العدوى، ولك أن تقول: إن القطن والكتان في كلام الشارح مثال للفصل (وقوله أو ثوباً) مثال للجنس إن أريد مطلق ثوبية ويكون

ضرورة اشتراكهما فيه، وتلك الصفة (إما حقيقية) أى: هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها (وهي إما حسية) أى: مدركة بإحدى الحواس (كالكميَّات الجسمية) أى: المختصة بالجسم (مما يدرك بالبصر) وهي قوة مرتبة.....

تاركاً لمثال النوع، ويحتمل أنه مثال للنوع إن أريد به الثبوتية المقيدة بالمكان أو القطر ويكون تاركاً لمثال الجنس، واعلم أن التشبيه في الجنس وما معه من النوع والفصل يفيد عند التعريض مثلاً بمن استتكف عن لبس أحدهما وعند التقريع لمن ينزلهما منزلة المتباينين كالفرس والحمار، وإذا علمت هذا تعلم أن التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا ينافي ما تقرر من كون وجه الشبه لا بدُّ له من نوع خصوصية وإلا لم يفد؛ لما تقدم أن معنى الخصوصية كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه به لإفادته ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من تعريض أو تقريع، وعلم مما ذكرناه من الأمثلة أنه ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقة، بل ما يقصد منها في العرف (قوله: ضرورة اشتراكهما فيه) أى: لاشتراك الطرفين فيه بالضرورة، وهذا علَّة لقوله قائم بهما (قوله: متقررة فيها) أى: ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها، واحترز بذلك عن الإضافيات فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله: وهي إما حسية) دخل تحتها قسمان من المقولات العشرة وهي: الكيف والكم، وقوله فيما يأتي وإما إضافية دخل تحتها سبعة أقسام من المقولات وهي: الأبن والمقي والوضع والملك والفعل والانفعال والإضافة، وبقي الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح أن يكون وجه شبه؛ لأنه لا بد أن يكون معنى لا ذاتاً كما مر (قوله: بإحدى الحواس) أى: الخمس الظاهرة والجنس هنا بالمعنى المشهور؛ لأن الحواس عشرة فلم تعتبر الباطنية هنا (قوله: كالكميَّات الجسمية) أى: والكم وما يسأني من جعله من الكميَّات ففيه تسامح كما قال الشارح (قوله: أى المختصة بالجسم) أى: من حيث قيامها به، وأراد بالجسم ما قابل المعنى فيشمل السطح لما يأتي من أن الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح - تأمل (قوله: مما يدرك بالبصر) أى: من الأمور التي تدرك بالبصر وبالسَّمع وبالدُّوق وبالمس وبالشَّم، وهذا بيان للكميَّات الجسمية (قوله: مرتبة)

في العصبتين المخوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين (من الألوان، والأشكال)  
 أى: مثبتة من ترتب إذا ثبت - كذا في عبد الحكيم (قوله: في العصبتين) أى: العرقين  
 ومخلهما مقدم الدماغ وهو الجبهة (قوله: المخوفتين) أى: اللتين لهما خوف كالبوبص،  
 وحاصله: أن الطرف الأول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عصبية مخوفة كالبوبص  
 الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبية كذلك، فتذهب العصبية اليسارية إلى العين اليسرى  
 وتذهب العصبية اليمينية إلى العين اليسرى فتتلاقى العصبتان قبل الوصول إلى العينين  
 على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب، ثم إن البصر -الذى هو القوة- مودع في  
 العصبتين بتمامهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين -أى: الحدقتين- ولا بما اتصل  
 بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مثبت في جميعها، وليس في ذلك قيام المعنى بمحلين؛ لأن  
 ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في الآخر، ويحتمل اختصاصه بمحل مخصوص  
 من العصبية، ولكن حجت العادة الإلهية بأن العصبية إذا أصابها آفة في موضع منها ذهب  
 البصر من جميعها -قاله العلامة يعقوبي، وذكر أن تفسير البصر بالقوة المذكورة قول  
 الحكماء، وأما المتكلمون فيقولون: إنه معنى قائم بالحدقة تدرك به الألوان والأشكال  
 التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق -اهـ.

وذكر بعضهم: أن معنى قول الشارح في العصبتين المخوفتين أى: اللتين على  
 صورة دالين ظهر إحداهما ملاصق لظهر الأخرى (فقوله: [بعد] تتلاقيان) أى:  
 تتلاصقان بأظهرهما، (وقوله: فتفترقان إلى العينين) أى: بأطرافهما مع تلاصقهما  
 بأظهرهما، والحاصل: أن العصبتين اللتين أودعت فيهما قوة البصر قيل إنهما كدالين  
 ملصق ظهر إحداهما بظهر الأخرى، وقيل إنهما متقاطعتان تقاطعاً صليبيّاً، وقد علمت  
 صحة حمل كلام الشارح على كلا القولين.

(قوله: من الألوان والأشكال) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلاً عند التشبيه في  
 اللون: حده كالورد في الحمرة، وشعره كالغراب في السواد، ويقال عند التشبيه في  
 الشكل: رأسه كالبطيخ الشامى في الشكل؛ وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها ولم يذكر  
 الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضاً فكانه جعلها من الألوان كما زعمه بعضهم-

والشكل هيئة إحاطة.....

قاله عبد الحكيم (قوله: والشكل هيئة.. إلخ) اعلم أن الشكل هو الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار، والمقدار ما ينقسم إما في جهة الطول ويسمى خطاً، أو في جهتي الطول والعرض ويسمى سطحاً، أو في جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسماً ونهاية الخط النقطة؛ لأنه ما تتركب من نقطتين، ونهاية السطح الخط سواء كان مستقيماً أو مستديراً؛ لأنه ما تتركب من أربع نقط اثنتين بجانب اثنتين، ونهاية الجسم السطح كان مستقيماً أو مستديراً؛ لأنه ما تتركب من سطحين فأكثر بعضهما فوق بعض، والسطح والجسم يعرض لهما الشكل دون الخط لما علمت أن نهايته النقطة ولا يتصور إحاطتها به، وحينئذ فقولنا في تعريف الشكل هو الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار يراد بالمقدار خصوص السطح والجسم دون الخط، إذا علمت هذا فقول الشارح: والشكل هيئة إحاطة.. إلخ الإضافة على معنى "من" أي: الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر، (وقوله: بالجسم) أي: الطبيعي وكسان عليه أن يقول بالجسم أو السطح لما علمت أن كلا من الجسم والسطح يعرض له الشكل أو يدل الجسم بالمقدار، ويراد بالمقدار: خصوص الجسم والسطح دون الخط لما علمت أن الشكل لا يعرض له؛ لأن نهايته التي هي النقطة لا يتأتى إحاطتها به (وقوله: كالدائرة) أي: كشكل الدائرة وهو راجع لقوله نهاية واحدة، وظاهره أنه مثال للنهاية الواحدة المحيطة بالجسم- وفيه نظر، إذ الدائرة سطح مستو يحيط به خط مستدير في داخله نقطة تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجة منها إليه متساوية، وحينئذ فنهاية الدائرة وهو الخط المستدير يحيط بالسطح لا بالجسم، فلو قال كنهاية الكرة بدل قوله كنهاية الدائرة كان أولى؛ وذلك لأن الكرة جسم يحيط به سطح مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها إليه متساوية وذلك السطح محيطها وتلك النقطة مركزها فنهاية الكرة وهو السطح المستدير يحيط بالجسم، وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن في العبارة احتباكاً كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً﴾<sup>(١)</sup> أي: جعل

(١) يونس: ٦٧.

نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة، ونصف الدائرة، والمثلث، والمربع، وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار، وهو كم متصل قارّ الذات؛.....

لكم الليل مظلمًا لتسكنوا فيه والنهار مبصرًا لتبتغوا من فضله فيقدر هنا بالسطح بقرينة قوله: كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة قوله: بالجسم والأصل هيئة إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو بالجسم كالدائرة والكرة- انتهى، ويمكن أن يقال: إن نهاية الدائرة وإن كانت محيطية بالسطح أولاً وبالذات محيطية بالجسم ثانيًا وبالعرض، فصح أن تكون الدائرة مثالاً في كلام الشارح والاعتراض ولا شيء بل كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الإشارة إلى هذا التحقيق (قوله: نهاية واحدة.. إلخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط في المجسمات كالكرة ونصفها (قوله: ونصف الدائرة) أي: وكشكل نصف الدائرة وهو وما بعده راجع لقوله: أو أكثر؛ لأن نصف الدائرة سطح أحاط به لهاتان أي: خطان أحدهما مستدير والآخر مستقيم (وقوله: والمثلث) أي: وكشكل المثلث فالمثلث سطح أحاط به ثلاث نهايات أي: خطوط (وقوله: والمربع) أي: فهو سطح أحاط به أربع نهايات أي: خطوط (قوله: وغير ذلك) أي: كالخمس والستس.. إلخ.

(قوله: وهو كم) أي: عرض يقبل التجزئ لذاته، فخرج بقولنا: يقبل التجزئ النقطة فإنها وإن كانت عرضاً لا تقبل التجزئ فلا يقال لها كم، وخرج بقولنا لذاته الألوان كالبياض والحمرة فإنها لا تقبل التجزئ لذاتها بل تبعاً لمحلها فليست من قبيل الكم (قوله: متصل) أي: لأجزاءه حد مشترك تتلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء وبداية للآخر - مثلاً الخط إذا قسم إلى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية أحدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هي النقطة الوسطى؛ لأنها نهاية أحد الخطين وبداية للآخر، واحتراز بقوله متصل عن العدد فإنه وإن كان عرضاً إلا أنه غير متصل؛ لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهاية أحدهما مبدأ للآخر، والمراد بالعدد الكم الذي هو عرض قائم بالعدد، وليس المراد بالعدد المختز عنه الشيء المعدود ولا لفظ العدد (قوله: قارّ الذات) أي: ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروشة ثابتة في الخارج،

كالخط والسطح (والحركات) والحركة: هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرّيج، وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات.....

واحترز بقوله قارّ الذات عن الزمان فإنه وإن كان كماً متصلاً؛ لأنه لا يمكن أن يكون له جزء هو الآن يكون نهاية للماضي وهو بعينه بداية للمستقبل، إلا أنه غير قار الذات؛ لأنه عرض سيال لا ثبوت لأجزائه، لأنه حركة الفلك (قوله: كالخط والسطح) أدخل بالكاف الجسم التعليمي، وأشار بهذا إلى أن المقدار ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنه إن قبل القسمة في الطول فقط فخط، وإن قبل القسمة في الطول والعرض فقط فسطح، وإن قبلها في الطول والعرض والعمق فحجم تعليمي، فقد علمت أن المقادير أعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمة به - وهذا مذهب الحكماء، وأما عند المتكلمين: فالمقادير جواهر هي نفس الجسم أو أجزاؤه؛ لأن المؤلف من أجزاء لا تتجزأ إذا انقسم في الجهات الثلاثة فالجسم وفي جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفي جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة - اهـ يس.

(قوله: الخروج من القوة إلى الفعل) كخروج الإنسان من شبابه إلى الهرم، فإنه انتقال من الهرم بالقوة إلى الهرم بالفعل، وكخروج الزرع الأخضر من الخضرة إلى اليابسة، فإنه انتقال من اليابسة بالقوة إلى اليابسة بالفعل، فالزرع الأخضر يابس بالقوة، فإذا يابس بالفعل قيل لذلك الانتقال: حركة (وقوله: على سبيل التدرّيج) أي: وقتاً فوقتاً، واحترز بذلك عن الخروج دفعة كانقلاب العناصر بعضها إلى بعض مثل انقلاب الماء هواء، وبالعكس فإنه دفعي فلا يقال لذلك الانتقال حركة، وإنما يسمى تكويناً ويسمى أيضاً كوناً وفساداً، وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركة عند الحكماء، وعرفها المتكلمون: بأنها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر - أعني أنها عبارة عن مجموع الحمولين - وتعريف الحكماء أعم باعتبار الصدق، وأما باعتبار المفهوم فإنها عند الحكماء من قبيل الانفعال، وعند المتكلمين من قبيل النسب والإضافات؛ لأنها الأيمن المسبوق بآين، والمعنى الذي ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركة

تسامح (وما يتصل بها) أى: بالمذكورات؛ كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله: [بالبصر]، والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات....

السهم والدولاب والرحى فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت: كأن فلاناً فى ذهابه السهم السريع، وإن أردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت: كأن الإنسان فى حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر فى حركته من الخضرة إلى اليبوسة. (قوله: تسامح) أى: لأن المقدار من مقولة الكم أعنى: العرض الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الأعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة نعم المقادير عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل، بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله: وما يتصل بها) أى: وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله: التى هى مجموع الشكل واللون) أى: هيئة حاصلة من مجموع ذلك، وحاصله: أنه إذا قارن الشكل اللون -أى: إذا اجتماعا- حصلت كيفة يقال لها الخلقة وباعتبارها يصح أن يقال للشيء: إنه حسن الصورة أو قبيح الصورة، واعلم أن كلاً من الشكل واللون قد يكون حسناً وقد يكون قبيحاً، وحيثما فتارة يكونان حسنين وتارة قبيحين، فالأول كالشخص الأبيض المستقيم الأعضاء، والثانى كما فى شخص أسود غير مستقيم الأعضاء، وتارة يكون الأول حسناً، والثانى قبيحاً وبالعكس، فالحسن أو القبح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع، قال فى شرح التجريد: واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة بمجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم للون أو كيفة حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب إلى جعلها نوعاً على حدة.

(قوله: الحاصلين باعتبار الشكل) أى: شكل الفم بالنسبة للضحك وشكل العين بالنسبة للبكاء، (وقوله: والحركة) أى: حركة الفم فى الضحك والعين فى البكاء (قوله: رتبت) أى: رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى العصب المفروش كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين أى: ثقبى الأذنين. (قوله: يدرك بها الأصوات) يخرج بهذا

(من الأصوات القوية والضعيفة، والتي بين بين) والصوت يحصل من التموج  
المعلول للقرع الذى هو إمساس عنيف، والقلع الذى هو تفريق عنيف.....

القيد القوة المرتبة فى ذلك العصب التى لا يدرك بها الأصوات، بل الحسرة والبرودة  
والرطوبة واليبوسة فلا تسمى تلك القوة سمعا بل لمسا وهذا القيد معتبر فى جميع القوى  
وإن تركه الشارح فى بعضها، ثم إن التعريف لا يشمل القوة المودعة فى العصب المفروش  
على سطح باطن صماخ واحد، فيقتضى أن تلك القوة لا تسمى سمعا وليس كذلك، إلا  
أن تجعل أُل فى الصماخين للجنس (قوله: من الأصوات القوية والضعيفة) بيان لما يسدرك  
بالسمع والمراد بالأصوات القوية العالية التى تسمع من بُعد، والمراد بالضعيفة المنخفضة  
التي لا تسمع إلا من قُرب، (وقوله: والتي بين بين) أى: بين القوية والضعيفة وكما  
يدرك بالسمع الأصوات القوية والضعيفة يدرك به أيضا الأصوات الحادة والثقيلة والتي  
بين الحادة والثقيلة، والفرق بين الصوت القوى والثقيل أن مرجع الأول إلى العلسو  
والارتفاع بحيث يسمع من بعد، ومرجع الثانى إلى التمهّل وعدم النفوذ فى السمع سريعا  
كما فى صوت الحمار وما مثله من الأصوات الغليظة، والحدة فيه راجعة إلى النفوذ فى  
السمع بسرعة كصوت المزامير والأوتار والجرس ونحو ذلك من الأصوات الرقيقة - قاله  
اليقوى (قوله: والصوت يحصل.. إلخ) أى: والصوت كيفية تحصل من التموج أى: من  
تموج الهواء وتحركه بسبب انضغاثه وانجباسه، فإذا ضرب شخص بكفه على كفه الآخر  
تحرك الهواء بسبب انضغاثه فيحصل الصوت الذى هو كيفية قائمة بالهواء ويوصلها الهواء  
المتكيف بها للسمع إما بخرقه ما جاوره من الأهوية أو بخلق مثلها فيما جاوره (قوله:  
المعلول) أى: الناشئ وهو بالجر صفة للتموج (وقوله: للقرع) أى: لخطب جسم على  
آخر (وقوله: الذى هو) أى: القرع (قوله: إمساس عنيف) أى: إمساس جسم لآخر  
إمساسا عنيفا أى: شديدا، وإنما شرط فى القرع كونه عنيفا أى: شديدا؛ لأنك  
لو وضعت حجرا على آخر تمهل لم يحصل تموج ولا صوت (قوله: والقلع) عطف  
على القرع (قوله: الذى هو تفريق) أى: بين متصلين (وقوله: عنيف) أى:  
شديد. والتفريق المذكور على وجهين تفريق بين متصلين بالأصالة كقطع الخيط وتفريق



بشرط مقاومة المقروع للقارع، والمقلوع للقالع، ويختلف الصوت قوة وضعفاً بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق).....

قطعة خشب عن أخرى وتفريق متصلين اتصالاً عارضاً: كجذب رجل غائص في الطين، وجذب مسمار مغروز في خشبة، وجذب خشبة مغروزة في الأرض، فإذا وقع التفريق في الوجهين بعنف تموج الهواء وحصل الصوت، وإنما اشترط فيه العنف أى: كونه بشدة؛ لأنه لو وقع بتمهل بأن قطع الخيط شيئاً فشيئاً أو جذب الرجل بتدريج لم يحصل تموج ولا صوت. (قوله: بشرط مقاومة المقروع للقارع) أى: مساواته له أى: في القوة والصلابة، وإنما شرط في القرع أيضاً المقاومة في القوة والصلابة بين المقروع والقارع أى: الملاقى بالفتح والملاقى بالكسر؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفاً غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت - كذا قرر شيخنا العدوى، وقرر بعض الأشياخ: أن المراد بالمقاومة المدافعة كحجر على حجر بخلاف نحو: القطن على الحجر، لكن المقاومة بهذا المعنى لا تظهر في المقلوع والقالع فلعل المعنى الأول أحسن (قوله: والمقلوع للقالع) أى: وبشرط مقاومة المقلوع منه للقالع أى: للمقلوع أى: مساواته له في الصلابة، واحتراز بذلك عن نزع ريشة من طائر فإنه لم يحصل تموج ولا صوت لعدم المقاومة بين المقلوع منه والمقلوع في الصلابة (قوله: ويختلف الصوت قوة وضعفاً بحسب قوة المقاومة وضعفها) فإذا وضع حجر كبير على مثله بعنف كان الصوت قوياً، وإن وضع حجر صغير على مثله بعنف كان الصوت ضعيفاً وإن وضع حجر متوسط على مثله بعنف كان الصوت متوسطاً بين القوة والضعف، وكذلك قلع رجل الصغير الغائص في الطين ليس كقلع رجل الكبير، بل الصوت الحاصل من قلع رجل الكبير أقوى وإن اتحد القلوع عنفاً، ويختلف الصوت حدةً وثقلاً باعتبار صلابة المقروع ملاسته كالأوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره وضيقه وعدم ضيقه فإذا كان المقروع صلباً كان الصوت ثقیلاً، وإن كان أملس كان حاداً، وإن كان منفذ الصوت قصيراً أو ضيقاً كان حاداً، وإن كان مستطيلاً أو واسعاً كان ثقیلاً.

وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرقة والمرارة، والملوحة، والحموضة، وغير ذلك (أو بالشّم) وهي قوة.....

(قوله: وهو قوة منبثة) أى: سارية وعبر هنا بقوله منبثة دون قوله: ربت أو مرتبة إشارة إلى أنه ليس له محل مخصوص منه، بل هو منبث في العصب وسار فيه بخلاف غيره - كذا كتب شيخنا الحنفى، وهو مخالف لما تقدم عن يعقوبى في البصر- تأمل.

(قوله: في العصب المفروش.. إلخ) لم يقل في جرم اللسان؛ لأن الواقع في التشريح أن محل تلك القوة العصب الذى على جرم اللسان، ولم يقل هنا كسابقه: على سطح جرم اللسان تفنّنا، واعترض على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوة المودعة في العصب المذكورة الغير المدركة للطعوم كالللمسة، وأجيب بأن هنا قيدًا حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم المطعومات (قوله: من الطعوم) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم: هى الكيفيات القائمة بالمطعومات، فإذا أريد التشبيه باعتبارها قيل هذا كالعسل في الحلاوة وهذا كالصبر في المرارة (قوله: كالحرقة) وهى طعم منافر للقوة الذائقة فيه لذع ما كطعم الفلفل والقرنفل والزنجبيل دون المرارة في المنافرة (قوله: والمرارة) هى طعم منافر للذوق شدة المنافرة كطعم الصبر (قوله: والملوحة) هى طعم منافر للذوق بين المرارة والحرقة، ولذلك تارة تكون مائلة للحرقة وتارة تكون مائلة للمرارة (قوله: والحموضة) هى طعم منافر للذوق أيضا يميل إلى الملوحة والحلاوة (قوله: وغير ذلك) أى: كالدسومة والحلاوة والعفوصة والقبض والتفاهة فهذه مع ما في الشرح تسعة. قال في المطول: وهذه التسعة أصول الطعوم، فالحلاوة طعم ملائم للقوة الذائقة أشد ملائمة وأشهاه لديها، والدسومة طعم فيه حلاوة لطيفة مع دهنية فهو ملائم للذوق دون الحلاوة في الملائمة: كطعم اللحم والشحم واللبن الحليب والأدهان، والعفوصة طعم منافر للذوق قريب من المرارة كطعم العفص المعلوم، والقبض طعم منافر أيضا فوق الحموضة وتحت العفوصة، ولذا قيل في الفرق بينهما: إن العفوصة تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهره فقط، والتفاهة لها معنيان: كون الشيء لا طعم

رتبت في زائدتي مقدم الدماغ المشبهتين بحلمتي الثدي (من الروائح، أو باللمس)  
وهي قوة.....

له كما إذا وضعت أصبعك في فمك، وكون الشيء لا يحس بطعمه لشدة كثافة أجزائه  
فلا يتحلل منها ما يخالطه الرطوبة اللعابية، فإذا احتل في تحليله أحس منه بطعم وذلك  
كما في الحديد، فإنه إذا وضع على اللسان لم يجد له الإنسان طعما فلو تحلل منه نحو  
القراضة وجد له طعما آخر، والمعدود من الطعوم التفاهة بالمعنى الثاني لا الأول، وإنما  
كانت هذه التسعة أصول الطعوم؛ لأن ما سواها من الطعوم وهي أنواع لا تنهاى  
مركبة منها كالنرازة المركبة من الحلاوة والحموضة، وكلما خلط مطعوم بمطعوم حدث  
طعم آخر، واستدل الحكماء على كون أصول الطعوم هذه التسعة لا غيرها بأن الطعم  
لا بد له من فاعل وهو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما، ولا بد له من  
قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما، وإذا ضربت أقسام الفاعل في أقسام  
القابل حصلت أقسام تسعة، فالحرارة إذا فعلت في اللطيف حدثت الحرارة وفي الكثيف  
حدثت المرارة وفي المعتدل بينهما حدثت الملوحة، والبرودة إذا فعلت في اللطيف  
حدثت الحموضة، وفي الكثيف حدثت العفوضة، وفي المعتدل حدث القبض، والكيفية  
المتوسطة بين الحرارة والبرودة إذا فعلت في اللطيف حدثت الدسومة، وفي الكثيف  
حدثت الحلاوة، وفي المعتدل بينهما حدثت التفاهة - هذا ما ذكرناه، والحق أنها مجرد  
دعاوى لا دليل عليها كيف والأفيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار؟  
(قوله: رتبت أى: رتبها الله بمعنى أنه خلقها وجعلها في زائدتي مقدم الدماغ وهما  
حلمتان زائدتان هناك شبيهتان بحلمتي الثديين فهما بالنسبة لمجموع الدماغ مع خريطته:  
كالحلمتين بالنسبة إلى الثديين كل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبى الأنف، وعلى هذا  
فلا إدراك في الأنف، وإنما هو واسطة؛ لأن القوة الشمية قائمة بتينك الزائدتين بدليل أنه  
إذا سد الأنف من داخل انقطع إدراك المشموم ولو سلم نفس الأنف من الآفات (قوله:  
من الروائح) بيان لما يدرك بالشم ولا حصر لأنواع الروائح ولا أسمائها إلا من  
جهة الملازمة للقوة الشامة وعدم الملازمة لها فما كان ملائما يقال له رائحة

سارية في البدن يدرك بها الملموسات (من الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة) هذه الأربعة هي أوائل الملموسات، والأوليان منها فعليتان، .....

طيبة وما كان غير ملائم يقال له رائحة متنتة، أو من جهة الإضافة لمحلها كرائحة مسك أو زبل أو لمقارنها كرائحة حلاوة أو مرارة فإن الرائحة مقارنة للحلاوة لا قائمة بها وإلا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله: سارية) لم يقل منبئة كما عبر به في الذوق تفننا (وقوله: في البدن) أى: في ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو مصرح به في كتب الحكمة، وبهذا اندفع ما يقال: إن هذه القوة لم تخلق في الكبد والرئة والطحال والكلية، فكيف يقول الشارح سارية في البدن مع أن هذه من جملة؟

(قوله: أوائل الملموسات) أى: لأنها تدرك بمجرد اللمس أى: بأوله من غير احتياج لشيء آخر وما عداها من اللطافة والكثافة والهشاشة والزوجة والبله والجفاف والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقيل يدرك باللمس بتوسط هذه الأربعة فهي ثوان في الإدراك بالنسبة لهذه الأربعة، وقيل إنما سميت أوائل لحصولها في الأجسام العنصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات، والمراد بالأجسام البسيطة العنصرية: الماء والنار والهواء والتراب، والماء فيه برودة ورطوبة، وفي النار حرارة ويبوسة، وفي التراب برودة ويبوسة، وفي الهواء حرارة ورطوبة. وبذلك الكيفيات الأربع تؤثر الأجسام العنصرية بعضها في بعض ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات كالمعادن والنباتات والحيوانات (قوله: فعليتان) أى: مؤثرتان في موصوفهما؛ لأنهما يقتضيان الجمع والتفريق وكلاهما فعل، فالحرارة كيفية تقتضي تفريق المختلفات باللطافة والكثافة وجمع المتشاكلات، أما تفريقها للمختلفات فلأن فيها قوة مصعدة، فإذا أثرت في جسم مركب من أجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يمكن الالتصاق بين بسائطها انفعل اللطيف منها فيتبادر للصعود الألف، فالألطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات مثلاً النار إذا أوقدت على معدن انعزل خبثه من صافيه، وإذا تعلقت بعود سالت الرطوبة المتحدة بالبرودة وخرج منه دخان وهو هواء مشوب بنار ويرتفع للطافته وتبقى الأجزاء الكثيفة، فقد فرقت بين الأجزاء اللطيفة والكثيفة، وأما إنما تجمع المتشاكلات

والأخريان انفعاليّتان (والخشونة) وهى كيفية حاصلة عن كون بعض الأجزاء أخفض، وبعضها أرفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة عن استواء وضع الأجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال (والصلابة) وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق.....

فبمعنى أن الأجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع، فإن الجنسية علة للضم والحسرة معدة لذلك الاجتماع فينسب إليها كما تنسب الأفعال إلى معادها، والبرودة كيفية تقتضى تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فتفريقها للمتشاكلات كما فى الطين اللين إذا يس فإنه ينشق لشدة البرودة وجمعها للمختلفات كالجمع بين الرطب واليابس (قوله: والأخريان انفعاليّتان) أى: لألّهما يقتضيان تأثر موصوفهما؛ وذلك لأن الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال كما فى العجين، واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك كما فى الحجر والخشب.

(قوله: قبول الغمز) أى: النفوذ والدخول إلى باطن الموصوف بها كالعجين إذا غمزته بأصبعك مثلاً، (وقوله: ويكون للشئ) أى: الموصوف (وقوله: بها) أى: معها أو بسببها (وقوله: قوام) أى: قوة وتماسك بحيث لا يرجع بعض أجزائه موضع بعض منها إذا أخذ، واحترز بهذا عن الماء فهو ليس متصفاً باللين بل الصلابة (وقوله: غير سيال) تفصيل لما قبله، واعلم أن قبول الشئ اللين للغمز بسبب ما فيه من الرطوبة وتماسكه بسبب ما فيه من اليبوسة، فكل لين فيه رطوبة ويبوسة والكيفية المركبة من مجموع هاتين الكيفيتين هى اللين (قوله: تقابل اللين) أى: تقابل التضاد فهى كيفية تقتضى عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضى الغمز، لكن لا يكون للموصوفات معها قوام وتماسك، وذلك كما فى الحجر والماء (قوله: إلى صوب المحيط) أى: إلى جهة العلو (وقوله: لو لم يعقه عائق) كالمسك باليد أو تعلق ثقل به وذلك كما فى الريش الخفيف، فإنه لو لا العائق لارتفع إلى العلو (قوله: إلى صوب المركز) أى: إلى جهة السفلى (وقوله: لو لم يعقه عائق) أى:

(وما يتصل بها) أى: بالذكورات؛ كالبلة، والجفاف، والزوجة،  
والهشاشة،.....

كالحمل فالرصاص مثلاً المحمول لولا حمله لنزل للسفل وشبهوا العلو بمحيط الدائرة  
والسفل بمركزها لارتفاع المحيط عن المركز في الجملة، ولذلك قالوا في تعريف الخفة  
لصوب المحيط أى: إلى جهة العلو وفي الثقل لصوب المركز أى: إلى السفل، وأيضاً  
السماء للأرض كالدائرة وهى من جهة العلو والأرض كالمركز وهو بالنسبة لما يظهر  
من السماء منخفض فإذا فرض الثقل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الأرض التى هى  
كالمركز، واندفع الثانى إلى السماء التى هى كالدائرة لولا العائق فى كل منهما ولذلك  
عبروا بالمحيط والمركز - قاله اليعقوبى، وما ذكره المصنف من أن كلاً من الخفة والثقل  
كيفية محسوسة بحاسة اللمس - فيه نظر، إذ كل منهما فى الحقيقة كيفية مبدأ ومنشأ  
وسبب فى مدافعة محسوسة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة، فالوصوف بالمحسوسة  
إنما هو المدافعة المتسببة عنهما لأنفسهما كما يجد الإنسان من الحجر إذا أمسكه فى الجو  
قسراً فإنه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه، وكما يجد فى الزق الذى نفخ فيه إذا  
جسه بيده تحت الماء قسراً، فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه، فالذى أوجب  
المدافعة الصاعدة فى الزق الخفة، والذى أوجب المدافعة الهابطة فى الحجر الثقل، فهما  
سببان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله: وما يتصل بها) أى: وما  
يلحق بها فى كونه مدركاً باللمس.

(قوله: كالبلة والجفاف) البلة هى الرطوبة الجارية على سطوح الأجسام  
والجفاف يقابلها - قاله السيد، وفيه نظر، إذ قد صرح فى حواشى التحريد بأن البلة  
بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المتبلّ جوهر فلا يصح عدّها من الكيفيات،  
والأحسن أن يقال: البلة هى الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو  
كيفية تقتضى سهولة التفرق وعسر الالتصاق (قوله: والزوجة) هى كيفية تقتضى  
سهولة التشكل وعسر التفرق، بل يمتد عند محاولة التفرق كما فى اللبان (العلك)  
والمصطكا، والهشاشة تقابلها فهى كيفية تقتضى سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد

واللطافة، والكثافة؛ وغير ذلك.

(أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية) أى: المختصة بذوات الأنفس (من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الإدراك.....

---

الفرق: كالخيز المعجون بالسمن والفطير الكائن من الذرة (قوله: واللطافة) هى رقة القوام أى: الأجزاء المتصلة كما فى الماء، وقيل هى كون الشيء شفافاً بحيث لا يحجب ما وراءه، والكثافة ضدها فهى غلظ القوام أو حجب الجسم ما وراءه، ولكن المعنى الثانى فيهما لا يناسب الإدراك بحاسة اللمس، وحينئذ فالمراد منهما هنا المعنى الأول فيهما قاله اليعقوبى، وقد يقال: إن اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة، والكثافة عين اليوسة - فتأمل فترى (قوله: وغير ذلك) أى: كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الأجزاء يحس بها إن مس اللاذع - قاله اليعقوبى (قوله: أو عقلية.. إلخ) اعلم أن تقسيم الخارج من وجه الشبه إلى حسى وعقلى لمزيد الاهتمام به وإلا فغير الخارج منه أيضاً قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً، إذ المراد بالحسى ما كانت أفراد مدركة بالحس، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيراً لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه، وأيضاً تقسيمه إلى الحسى والعقلى عائد إلى حسية الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف تقسيم الخارج، فإنه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله: أو عقلية) أى: مدركة بالعقل (قوله: أى المختصة بذوات الأنفس) أى: المختصة بالأجسام ذوات الأنفس الناطقة، ومعنى اختصاصها بذوات الأنفس أنها لا توجد إلا فيها لا فى الجمادات ولا فى الحيوانات العجم فلا ينافى وجود بعضها: كالعلم والقدرة والإرادة فى الواجب تعالى، وفى المجرى عند مثبتها كذا قال بعضهم. وفيه أنه لا داعى لجعل الاختصاص إضافياً؛ لأن علم الواجب تعالى وقدرته وإرادته، وكذلك علم المجرى عند مثبتها، ليس من الكيفيات (قوله: من الذكاء) بيان للكيفيات النفسانية وهو فى الأصل مصدر ذكت النار إذا اشتد لهبها، وأما فى العرف فقد أشار له الشارح بقوله شدة قوة.. إلخ أى: قوة شديدة للنفس فهو من إضافة الصفة للموصوف (وقوله: معدة لاكتساب الآراء) بكسر

المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل، وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهو.....

العين اسم الفاعل أى: تعد النفس وتهيئها، أو بفتحها اسم مفعول أى: أعدها الله تعالى لاكتساب النفس الآراء أى: العلوم والمعارف، وإذا أريد التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان كأبي حنيفة في الذكاء أو في العلم (قوله: المفسر) أى: عند المناطقة (قوله: بحصول صورة الشيء) قضيته أن العلم من مقولة الإضافة، والأولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء.. إلخ؛ لأن المذهب المنصور عندهم أن العلم من مقولة الكيف، وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار، فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم، وصورة الشيء ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته؛ ولأن المتبادر من عبارة الشارح كون الصورة مطابقة للشيء في الواقع من أن هذا ليس بمشترط عندهم، بخلاف قولنا الصورة الحاصلة من الشيء فإنه يشمل ما لو رأى شيئاً ظنّه إنساناً وهو في الواقع فرس، والحاصل أن قولنا: الصورة الحاصلة من الشيء صادق بصورة المفرد وصورة وقوع النسبة وبالمطابقة وبخلافها، فالتعريف شامل للتصور والتصديق وللجهل المركب (قوله: عند العقل) أى: فيه، أو في آلاته: وهى الحواس الظاهرة التى يدرك بها الجزئيات، فتعبير الشارح بقوله عند العقل أولى من قول بعضهم: في العقل، لشمول عبارة الشارح لإدراك الجزئيات بناءً على القول بارتسامها في الآلات (قوله: وقد يقال على معان أخر) المتبادر منه أن المراد بتلك المعانى ما ذكره في المطول من الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وإدراك الكلى وإدراك المركب والملّكة المسماة بالصناعة وهى التى يقتدر بها على استعمال الآلات سواء كانت خارجية كآلة الخياطة أو ذهنية كما في الاستدلال في غرض من الأغراض صادراً ذلك الاستعمال عن البصيرة بقدر الإمكان، وأنت خبير بأن كلاً من هذه المعانى يجوز إرادته هنا؛ لأن العلم كيفية على كل منها، وحينئذ فقوله: وقد يقال: إشارة إلى أن إطلاقه على غير المعنى الذى ذكره قليل، ويحتمل أن تلك المعانى التى أرادها بقوله: وقد يقال على معان أخر غير المعانى المذكورة في المطول وهى معان ليست من الكيفيات النفسانية: كالأصول والقواعد، فإنما أحد معانى العلم، وليست



حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة، ولا تضطرب عند إصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع: غريزة وهي الطبيعة؛ أعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية.....

كيفية نفسانية (قوله: حركة للنفس مبدؤها) أي: سببها وعلتها (إرادة الانتقام) اعتراض بأن هذا التعريف لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب حيث جعل الغضب محرّكاً للنفس، لا أنه نفس حركتها، وأجيب بأن قوله: لا يحركها الغضب على حذف مضاف أي: لا يحركها أسباب الغضب، وبعد هذا كله فيردُّ عليه أن تفسير الغضب بنافي كونه من الكيفيات، فإن الشارح نفسه تقدم له الاعتراض على المصنف في جعله الحركات من الكيفيات فالأحسن أن يقال: الغضب كيفية توجب حركة النفس مبدأ تلك الكيفية إرادة الانتقام (قوله: أن تكون النفس.. إلخ) فيه أن هذا يقتضي أن الحلم كون النفس مطمئنة، فيفيد أنه ليس من الكيفيات مع أنه منها كما ذكره المصنف، فالأولى أن يقول: وهو كيفية توجب اطمئنان النفس بحيث لا يحركها الغضب، وهذا يرجع لقول بعضهم: إن الحلم كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع المقدرة على الانتقام.

(قوله: بسهولة) متعلق بالغضب والباء للملابسة أي: لا يحركها الغضب المتلبس بسهولة، وإنما يحرك الحلم الغضب القوي، ولذلك يقال: انتقام الحليم أشد على قدر الغضب، وإذا أريد التشبيه باعتبار الحلم والغضب قيل: هو كعثرة في غضبه وهو كعناوية في حلمه (قوله: ولا تضطرب) أي: بسهولة والعطف لازم (قوله: وهي الطبيعة) أعني: السجية التي عليها الإنسان سميت غريزة؛ لأنها ملازماتها للشخص صارت كأنها مغروزة فيه فهي فعيلة بمعنى مفعولة (قوله: أعني) أي: بالغريزة التي هي الطبيعة (قوله: تصدر عنها صفات ذاتية) أي: منسوبة للذات، والمراد هنا بالصفات الذاتية الأفعال الاختيارية لا المعنى المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القائمة بالذات الموجبة لها حكماً - كذا قرر شيخنا العدوي، وفي عبد الحكيم: أن المراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب فيها مدخل فملكة الكتابة لا تسمى

مثل الكرم، والقدرة، والشجاعة، وغير ذلك (وإما إضافية) عطف على قوله: إما حقيقية، ونعني بالإضافة: ما لا تكون هيئة متقررّة في الذات، بل تكون معنًى متعلّقاً بشيئين (كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) فإنّما ليست هيئة متقررّة في ذات الحجة والشمس، ولا في ذات الحجاب.....

غريزة؛ لأن ما يصدر عنها من الكتابة للكسب فيها مدخل، والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاء إن كان صدوره بالاعتقاد والممارسة فلا يسمى غريزة بل خلقاً -بالضم- وإن كان صدوره بالذات يسمى غريزة، وعلى هذا فالفرق بين الغريزة والخلق أن الأفعال الصادرة عن الملكة لا مدخل للاعتقاد فيها في الغريزة وله مدخل فيها بالنسبة للخلق (قوله: مثل الكرم) أى: فإنّه كيفية يصدر عنها بذل المال والجاء، وهذا مثال للملكة التي يصدر عنها الأفعال (قوله: والقدرة) أى: فإنّها كيفية يصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها (قوله: والشجاعة) أى: فإنّها كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة واقتحام الشدائد (قوله: وغير ذلك) أى: كأضدادها وهى البخل وهو كيفية يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل، والعجز وهو كيفية يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاولة وهو فعل يسند لصاحب العجز، والجبن وهو كيفية يصدر عنها الفرار من الشدائد المتعلقة، ويقال عند التشبيه باعتبار ما ذكر مثلاً: هو كحاتم في الكرم وهو كعترة في الشجاعة وهو كالمعتصم في القدرة، ثم إن ظاهر الشارح يقتضى اختصاص الغرائز بالكيفيات التي تصدر عنها الأفعال أو ما يجرى مجرى الأفعال، فلو فرضت كيفية لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزة كالبلادة- فتأمل (قوله: ما لا تكون هيئة) أى: ما لا تكون صفة متقررّة في الذات أى: متقررّة في ذات الطرفين المشبه والمشبّه به.

(قوله: متعلقا بشيئين) أى: بحيث يتوقف تعلقه على تعلّقهما وذلك كالأبوة والبنوة، فإنّه ليس شيء منهما متقررّاً في ذات بقطع النظر عن الغير، بل بالقياس إلى الغير، وكإزالة الحجاب فإنّما إنّما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة (قوله: فإنّما) أى: الإزالة (قوله: ولا في ذات الحجاب) الأولى حلفه؛ لأن الكلام

وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل. وفى المفتح.....

فى كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما، وإنما هو متعلق الإزالة ولا التفات لكون الإزالة قائمة به ومتقررة فيه أو لا، والحاصل: أنك إذا قلت هذه الحجة كالشمس كان وجه الشبه بينهما إزالة الحجاب عما من شأنه أن يخفى، إلا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات والحجة مزيلة عن المدارك المعقولة، وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه والوجه المذكور ليس صفة متقررة فى الحجة ولا فى الشمس، بل أمر نسبي يتوقف تعلقه على تعلق المزال وهو الحجاب وتعلق المزيل (قوله: وقد يقال.. إلخ) هذا مقابل لما ذكره المصنف من مقابلة الحقيقي بالإضافى وتوضيح ما فى المقام: أن الصفة إما أن تكون متقررة فى ذات الموصوف لكونها موجودة فى الخارج كالكيفيات الجسمانية المدركة بالحواس الخمس الظاهرة، وكالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل كالعلم وتسمى هذه الصفة حقيقية، وإما أن تكون غير موجودة فى الخارج، وهى إما ثابتة فى خارج الذهن اعتبرها المعتر أم لا ككون الشيء كذا وتسمى إضافية واعتبارية نسبية، وإما غير ثابتة فى خارج الذهن بل ثبوتهما فى ذهن المعتر فقط، فإن اعتبرها كانت ثابتة فيه، وإن لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه كالصور الوهمية مثل صورة الغول والصورة المشبهة بالمخالب أو الأظفار للمنية وكرم البخیل وبخل الكرم، وتسمى هذه اعتبارية وهمية، فالاعتبارية أعم من الإضافية؛ لأن الاعتبارية إما نسبية وهى الإضافية وإما وهمية وهى غيرها؛ إذا علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقية بالإضافية فتكون الاعتبارية الوهمية غير داخلية فى كلامه أما عدم دخولها فى الإضافية فظاهر، وأما عدم دخولها فى الحقيقية فلائنه قسم الحقيقية إلى حسية وعقلية، فدل على أنه أراد بالحقيقة ما كانت متحققة فى ذات الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل، وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلية فى كل من الحقيقية والإضافية فيكون فى حصر المصنف الصفة فى الحقيقية والإضافية قصور. نعم لو أريد بالحقيقة ما قابل الإضافية كانت الاعتبارية

إشارة إلى أنه مراد هاهنا حيث قال: الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية، وبين اعتباري ونسبي؛ .....

الوهمية داخلية في الحقيقية، إلا أنه يمنع من ذلك تقسيمه الحقيقية إلى حسية وعقلية فقط، وقول الشارح: وقد يقال: أى يطلق الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل أى: وهو الاعتبارى الوهمى وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقى شاملا للإضافيات فيراد به الأمر الذى له ثبوت فى نفسه سواء كان متصفا بالوجود الخارجى أو لا، فالحقيقى على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف حيث أريد بالحقيقى منه ما له وجود خارجى كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسى والعقلى، فالإضافى من قبيل الحقيقى على الإطلاق الثانى، وغير حقيقى على إطلاق المصنف (قوله: إشارة إلى أنه) أى: الإطلاق الثانى وهو أن الحقيقى ما قابل الاعتبارى الوهمى (وقوله: مراد هاهنا) أى: فى مقام تقسيم الصفة إلى حقيقية وغيرها، فيراد بالغير الاعتبارية الوهمية، ويراد بالحقيقية ما يشمل الاعتبارية بالإضافية (قوله: حيث قال) أى: لأنه قال الوصف العقلى أى: الذى هو وجه الشبه (وقوله: منحصر) أى: متردد على وجه الحصر (قوله: كالكيفيات النفسانية) أى: مثل العلم والذكاء (قوله: وبين اعتبارى) أى: وهمى (وقوله: ونسبى) أى: وبين اعتبارى ونسبى، واعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى إلى ثلاثة أقسام حقيقى، واعتبارى، ونسبى، وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى، وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى.. إلخ، إذ قضيته تناوله للنسبى، وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين من أن الأمور الإضافية لا وجود لها فى الخارج وأنها اعتبارية أى: مما وجوده بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطس الخاص على العام ويكون قوله على ما يقابل الاعتبارى الذى.. إلخ، شاملا للإضافى والوهمى، وإنما قال: وفى المفتاح إشارة.. إلخ؛ لأن قوله: ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى: وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط، ويحتمل أن يكون قوله: ونسبى عطفا على حقيقى، فتكون الأقسام ثلاثة،

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود، أو العدم عند النفس، أو كاتصافه بشيء  
تصوري وهمي محض.

[الوجه الواحد وغيره والحسى والعقلي]:

(وأيضاً) لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه (إما واحد، وإما مجزأة الواحد؛  
لكونه مركباً من متعدد) تركيباً حقيقياً بأن يكون حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة،  
أو اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزعتها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى: من  
الواحد، وما هو مجزأته (حسى أو عقلى، وإما متعدد).....

وحيث فلا دليل فيه - اهـ - (قوله: كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود) أى: إذا كان  
أمراً مرغوباً فيه مجزئاً للطالب، وهذا المعنى أعني كون الشيء مطلوباً أمر نسبي يتوقف  
تعقله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله: أو العدم) أى: كون الشيء مطلوب العدم أى:  
إذا كان مكروهاً مرغوباً عنه (قوله: أو كاتصافه.. إلخ) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمي وذلك  
مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والإشراق واتصاف البدعة  
وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والإظلام (قوله: محض) أى: خالص من  
الثبوت خارج الأذهان (قوله: إما واحد) أى: إما أن يكون واحداً، والمراد بالواحد ما يعد  
في العرف واحد إلا الذي لا جزء له أصلاً، وذلك كقولك: غده كالورد في الحمرة فهذا  
واحد وإن اشتملت الحمرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر - اهـ - يعقوبى (قوله:  
بأن يكون) أى: ذلك المركب (قوله: ملتزمة) أى: مركبة من أمور مختلفة، والمراد بالجمع  
ما فوق الواحد وذلك كالحقيقة الإنسانية الواقعة وجه شبه في قولك: زيد كعمرو  
في الإنسانية فهي حقيقة مركبة تركيباً حقيقياً من أمرين مختلفين، وإنما كان  
التركيب حقيقياً؛ لأن الجزأين صاراً به شيئاً واحداً في الخارج فتأثير هذا التركيب في  
تقريب المركب من الواحد أحق وأقوى، والغرض من التركيب إفادة هذا المعنى  
فكان باسم التركيب أحق وأولى (قوله: انتزعتها العقل) أى: استحضرها العقل،  
(وقوله: من عدة أمور) أى: ملاحظة عدة أمور أى: وتلك الأمور لم يصبر مجموعها حقيقة  
واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى، وحاصله: أن المركب تركيباً اعتبارياً لا حقيقة له

عطف على قوله: إما واحد، وإما بمنزلة الواحد، والمراد بالتعدد: أن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منها وجه شبه، بخلاف المركب المنزل بمنزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، في حد ذاته، بل هو هيئة يلاحظها من اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء كالهئية المنتزعة في قول الشاعر:

كَانَ مُثَارَ النَّعَقِ فَوْقَ رَعْوَسِنَا وَأَمْسِيْنَا لَيْلٌ قَهْوَى كَوَاكِبِهِ<sup>(١)</sup>

فإن وجه الشبه على ما يأتي هو الهيئة الحاصلة من هوى أجرام مشرقة على وجه مخصوص في جنب شيء مظلم، فإن من المعلوم أنه يلتزم من المجموع حقيقة واحدة، ولكن تلك الهيئة وإن اعتبر فيها متعدد، لكنها كالشيء الواحد في عدم استقلال كل جزء منها في التشبيه، ثم إن ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر المصنف ويشعر به كلام المفتاح الذي هو أصل لهذا المتن. قال في المطول: وما يشعر به كلام المفتاح من التعميم فيه نظر ستعرفه، وحاصله: أن المركب تركيباً حقيقياً كالحقيقة الملتزمة من عدة أمور من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو منزل بمنزلة الواحد، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيباً اعتبارياً (قوله: عطف على قوله إما واحد وإما بمنزلة الواحد) ظاهره أنه عطف على مجموع الأمرين؛ وذلك لأنهما بمنزلة شيء واحد، فكأنه قيل وجه الشبه إما غير متعدد وإما متعدد وغير المتعدد صادق بالأمرين أعني الواحد والمنزل منزلته، فلما كان بمنزلة الشيء الواحد صح العطف على مجموعهما — كذا قرر شيخنا العدوي، والذي في المطول: أن قوله وإما متعدد عطف على قوله: إما بمنزلة الواحد، وحينئذ تقول تلك المنفصلة ذات الأجزاء الثلاثة إلى منفصلتين ذاتي جزئين، لأن الحكم الانفصالي لا يمكن أن يتحقق إلا بين أمرين فكأنه قال وجه الشبه إما بواحد أو غيره، وغير الواحد إما بمنزلة الواحد أو متعدد (قوله: أن ينظر) أي: ذو<sup>(٢)</sup> أن ينظر (قوله: إلى عدة أمور) أي: اثنين فأكثر (قوله: ليكون كل منها وجه شبه) أي: وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا يتقيد

(١) البيت لبشار بن برد، ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ص ١٠٦. (٢) كذا بالطبعة.

بل في الهيئة المنتزعة، أو في الحقيقة الملتزمة منها (كذلك) أى: المتعدد أيضا حسي، أو عقلي (أو مختلف) بعضه حسي، وبعضه عقلي (والحسي) من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيًا، أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى: لا يجوز أن يكون كلاهما، أو أحدهما عقليًا (لامتناع أن يدرك.....

بعضها ببعض، بل كل واحد منها منفرد بنفسه أى: بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يحتل التشبيه كقولنا: هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة في شكلها ولونها وحلاوتها وطعمها وريحها، وزيد كعمرو في علمه وحلمه وأدبه وإيمانه وشجاعته (قوله: بل في الهيئة المنتزعة) أى: إذا كان مركبًا تركيبًا اعتباريًا (وقوله: أو في الحقيقة الملتزمة) أى: فيما إذا كان مركبًا تركيبًا حقيقيًا نحو: زيد كعمرو في الإنسانية، فالذي قصد اشتراك الطرفين فيه الإنسانية وهي حقيقة مركبة من الحيوانية والناطقة (قوله: كذلك) خبر لمبتدأ محذوف كما قال اليعقوبي أى: وهو كذلك أى: مثل المذكور من الواحد وما هو بمنزلته في التقسيم إلى حسي<sup>١</sup> وعقلي<sup>٢</sup>، وهذا هو الأنسب بما قبله، وجعله في الأطول صفة لمتعدد (قوله: أو مختلف) عطف على ما تضمنه قوله كذلك، والتقدير المتعدد إما حسي كله أو مختلف أى: بعضه حسي وبعضه عقلي فهو مرتبط بالمتعدد، وهذا يقتضى أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين، مع أنه يتأتى في الثاني وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الأجزاء التي انتزعت منها الهيئة إلا أن يقال لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب وهو إما حسي<sup>٣</sup> فقط أو عقلي<sup>٤</sup> فقط لم يلتفت إلى تقسيمه - كذا في العروس (قوله: والحسي) أى: ووجه الشبه الحسي (قوله: سواء كان بتمامه حسيًا) أى: كان واحدًا أو مركبًا أو متعددًا (قوله: أو ببعضه) أى: أو كان بعضه حسيًا وذلك بأن كان متعددًا مختلفًا واحد منه حسي والآخر عقلي، وفي كلامه تنبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل، لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا فإنه يشمل المختلف.

(قوله: أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليًا) أما إذا كان وجه الشبه

بتمامه حسيًا فظاهر، لأن الحسي لا يقوم إلا بالحسي، وأما إذا كان وجه الشبه متعددًا

بالحس من غير الحسى شيء) فإن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين، موجود فيهما، والموجود في العقلى إنما يدرك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسمًا، أو قائمًا بالجسم (والعقلى) من وجه الشبه (أعم) من الحسى (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء) أى: لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين، أو أحدهما حسيًا والآخر عقليًا؛ .....

مختلفا فلأنه لا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين، ويمتنع انتزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى فإنه عقلى، وإن كان بعض أجزائه حسيًا فيجوز أن يكون طرفاه أحدهما عقليًا مركبًا من الحسى والعقلى - فتدبر - قاله عبد الحكيم (قوله: بالحس) أى: الظاهرى كالسمع والبصر.. إلخ (قوله: من غير الحسى) أى: من الطرف غير الحسى وهو العقلى (وقوله: شيء) هو وجه الشبه (قوله: من غير الحسى) من للابتداء متعلقة بـ "يدرك" على تضمنه معنى يوجد فلذا عداه بمن أى: لا ممتنع أن يوجد شيء من غير الحسيات وهى العقليات مدركًا بالحواس وليست "من" بيأنا لشيء، وقد أشار لذلك الشارح (قوله: والموجود) أى: والوصف الموجود من وجه الشبه فى الطرف العقلى (قوله: لا يكون إلا جسمًا) هذا بناء على قول أهل السنة (وقوله: أو قائمًا بالجسم) بناء على قول الحكماء: إن الحواس لا تدرك الأجسام، بل الأعراض القائمة بها فأوفى كلامه لتنوع الخلاف، ثم إن الجسم عبارة عن الجوهر المركب فيفيد أن الجوهر المفرد لا يدرك بالحس (قوله: والعقلى من وجه الشبه) أى: سواء كان عقليًا صرفًا أو بعض أجزائه عقليًا وبعضها حسيًا (قوله: أعم) أى: من حيث الطرفين، أو فى العبارة مضاف محذوف والتقدير: وطرف العقلى من وجه الشبه أعم من طرفه الحسى، وإنما جعلنا العموم والخصوص فيهما باعتبار محليهما أى: طرفيهما لا باعتبار ذاتيهما لتباينهما، إذ لا يتصور تصادق بين حسى وعقلى؛ لأن الوجه الحسى هو الذى لا يدرك أولًا إلا بالحس والوجه العقلى هو الذى لا يدرك أولًا إلا بالعقل، وليس المراد بالعقل مطلق المدرك بالعقل، إذ لو أريد ذلك لم تصح مقابله بالحسى فى التقسيم ضرورة أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلى على هذا أعم فلا يقابله الحسى (قوله: أو عقليين) أى: صفرين



إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، وإدراك العقل من المحسوس شيئاً (ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلي أعم) من التشبيه بالوجه الحسي؛ بمعنى: أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس (لأن قيل هو) أى: وجه الشبه.....

أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله: لجواز.. إلخ) علة لقوله أعم أى: لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر الحسي كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر العقلي. (قوله إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس) أى: اتصاف المحسوس بالمعقول كاتصاف الإنسان بالإيمان والعلم والجهل والشجاعة والكرم- وغير ذلك، فالقيام على جهة الاتصاف (قوله: وإدراك العقل) عطف على قيام، وإضافة الإدراك لما بعده من إضافة المصدر لفاعله، وشيئاً بعده مفعوله (قوله: ولذلك يقال) أى: لأجل ما قلناه من أن وجه الشبه إذا كان عقلياً يكون أعم من وجه الشبه الحسي باعتبار الطرفين لجواز كون طرفي العقلي عقليين دون الحسي.

قال علماء البيان: التشبيه حال كونه كائناً بالوجه العقلي أعم من التشبيه حال كونه كائناً بالوجه الحسي (قوله: بمعنى.. إلخ) أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقق أى: أن كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي، وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلي يتحقق فيهما بوجه حسي (قوله: أن كل ما يصح) أى: كل موضح يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي بأن يكون الطرفان حسيين (قوله: من غير عكس) أى: بالمعنى اللغوي، وأما عكس ذلك عكساً منطقياً فهو صحيح (قوله: فإن قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسي أو عقلي، وحاصل ما ذكره المصنف: قياس مفصول النتائج مركب من قياسين: أولهما من الشكل الأول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، وثانيهما من الشكل الثاني مؤلف من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الأول، وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة كلية هي المطلوب وهي أنه لا شيء من وجه الشبه بحسي وهي مناقضة لما تقدم من أن وجه الشبه يكون حسيّاً، وتقرير السؤال أن تقول: كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو

(مشارك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو كلي) ضرورة أن الجزئى يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسى ليس بكلي) قطعاً ضرورة أن كل حسى فهو موجود فى المادة، حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة؛ فوجه الشبه لا يكون حسياً فقط (قلنا: المراد) بكون وجه الشبه حسياً (أن أفراداً) أى: جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد، فالحاصل أن وجه الشبه إما واحد، أو مركب، أو متعدد، وكل من الأولين إما حسى، أو عقلى،.....

كلى ينتج كل وجه شبه فهو كلى، ثم تضم إليها كبرى القياس الثانى وتقول: لا شىء من الحسى بكلى ينتج ولا شىء من وجه الشبه بحسى وهو المطلوب (قوله: مشترك فيه) أى: محكوم عليه بالاشتراك فيه (وقوله: ضرورة اشتراك الطرفين فيه) أى: فى الواقع فلم يلزم تعليل الشىء بنفسه لاختلاف العلة والمعلول (وقوله: ضرورة.. إلخ) الأول دليل للصغرى، والثانى دليل للكبرى فى القياس الأول (وقوله: ضرورة أن كل حسى.. إلخ) هذا دليل للكبرى فى القياس الثانى القائلة ولا شىء من الحسى بكلى وتقرير دليلها الذى ذكره كل حسى فهو موجود فى المادة خاص عند المدرك، وكل ما هو موجود فى المادة وخاص عند المدرك فهو جزئى ينتج كل حسى فهو جزئى (قوله: فهو موجود فى المادة) أى: فى الجزئيات المادية أى: أن كل ما يدرك بإحدى الحواس موجود فى مادة معينة أى: فى جسم معين كالحمرة القائمة بالخذ والقائمة بالورد (قوله: قولنسا.. إلخ) حاصله جواب بالتسليم أى: سلمنا ما قلت: وهو أن وجه الشبه لا يكون حسياً ولكن إطلاعنا عليه حسياً تسامح نظراً لكون جزئياته حسية لا أنه فى ذاته حسى، بل هو عقلى لكونه كلياً (قوله: الحاصلة فى المواد) أى: فى الأجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد فإنها مدركة بالحس، وأما الحمرة الكلية من حيث هى حمرة ففسير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس؛ لأن الماهية من حيث هى أمر كلى معقول لا مدخل للحس فيه، وإنما يدرك بالعقل (قوله: أو مركب) وهو المعبر عنه فيما تقدم بالنزول منزلة الواحد (قوله: وكل من الأولين) أى: الواحد والمركب (وقوله: إما

والأخير إما حسى، أو عقلى، أو مختلف؛ تصير سبعة، والثلاثة العقلية طرفاها إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه حسى والمشبه به عقلى، أو بالعكس؛ صارت ستة عشر قسماً.

(الواحد الحسى كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما من) أى: فى تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير، وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات.....

حسى أو عقلى) أى: فتصير أربعة (قوله: والأخير) أى: المتعدد من وجه الشبه إما حسى بتمام جزئياته أو عقلى بجميع جزئياته، أو مختلف بعض جزئياته حسى وبعضها عقلى (قوله: تصير سبعة) أى: حاصلة من مجموع الأربعة الأول والثلاثة الأخيرة (قوله: والثلاثة والعقلية) وهى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى، واحترز بالعقلية عن الحسية لوجوب كون الطرفين فيها حسيين وعن المختلف أيضاً؛ لأنه يقتضى حسية الطرف بالتمام (وقوله: طرفاها إما حسيان.. إلخ) أى: فإذا ضربت الثلاثة العقلية فى أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر، ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة: وهى وجه الشبه الواحد الحسى، والمركب الحسى، والمتعدد الحسى، والمتعدد المختلف بعضه حسى وبعضه عقلى، وهذه الأربعة لا يكون طرفاها إلا حسيين كما تقدم فصار المجموع ستة عشر كما ذكر الشارح.

(قوله: الواحد الحسى) أى: وجه الشبه الواحد الحسى وهذا شروع فى تمثيل الأقسام المذكورة، وقد علمت أن الواحد الحسى لا يكون طرفاه إلا مفردين حسيين، وحينئذ فمقتضاه أن يقتصر فى التمثيل له على مثال واحد لكن المصنف مثل له بأثلة خمسة نظراً لتعدد الحواس وكونها خمسة (قوله: من المبصرات) حال من الحمرة أى: حالة كونها من المبصرات وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله: فيما من) أى: فى تشبيهات مرت بينها الشارح بقوله أى: فى تشبيه الخد.. إلخ، فيقال: خده كالورد فى الحمرة وصوت زيد كاهمس

تسامح. (و) الواحد (العقلي كالعواء عن الفائدة، والجرأة) على وزن الجرعة  
- أى: الشجاعة، وقد يقال: جرؤ جرأة- بالمد (والهداية) أى: الدلالة على طريق  
يوصل إلى المطلوب.....

في الخفاء ونكهته كالعنبر في طيب الرائحة وريقه كالخمرة في لذة الطعم وجلده كالحرير في  
لين الملمس (قوله: تسامح) وجهه: أن الخفاء والطيب واللذة أمور عقلية غير مدركة  
بالحواس، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفى لا الخفاء وبالشم رائحة الطيب لا الطيب  
وبالذوق طعم الخمر لا لذته، فقد أثبت ما للموصوف للصفة أو عبر باسم السلازم عن  
اللزوم، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفى، وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة، وبلذة  
الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله: والواحد العقلي) أى: وجه الشبه الواحد العقلي وتحت  
أربعة؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه؛ فلذا  
مثل له المصنف بأمثلة أربعة (قوله: كالعواء) بالمد أى: الخلو (قوله: على وزن الجرعة) بضم  
الجيم- كحسوة وزنا ومعنى وهو ملء الفم من الماء، والجرأة مصدر جرؤ كظرف، ويقال  
في مصدره أيضاً: جرأة - بالمد وفتح الجيم- كما قال الشارح: ككرهه، ويقال فيه أيضاً  
جرائية ككرهية، ويقال فيه أيضاً جرة ككرة، وأما جرأة - بضم الجيم والمد- فهو لحن.

(قوله: أى الشجاعة) تفسير الجرأة بالشجاعة مبنى على اصطلاح اللغويين من  
ترادفهما، وأن اقتحام المهالك سواء كان صادرًا عن رؤية أو لا يقال: جرأة وشجاعة،  
وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من أن الجرأة أعم من الشجاعة؛ لأن الاقتحام المذكور  
إن كان عن رؤية فهو شجاعة، وأما الجرأة فهي اقتحام المهالك مطلقاً، واعلم أن  
الشجاعة كما تطلق على الملكة كما تقدم تطلق على آثارها من اقتحام المهالك،  
وحينئذ فلا اعتراض، وإنما عبر المصنف بالجرأة دون الشجاعة مع اشتهاار جعلها وجه  
شبه في تشبيه الإنسان بالأسد لأجل صحة المثال على كل من اصطلاح الحكماء  
واللغويين ولو عبر بالشجاعة لورد عليه أن المثال إنما يصح على مذهب اللغويين لا على  
مذهب الحكماء لاختصاص الشجاعة بالعقلاء - تأمل.

(قوله: أى: الدلالة) قال عبد الحكيم: فسر الهداية على مذهب الاعتزال متابعة  
للسكاكي ولأنه الأنسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلاً إلى شىء

(واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العدم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالأسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلي، والمشبه به حسي، فبالعلم يوصل إلى المطلوب، ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب، ويفصل بين الأشياء، فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسي، والمشبه به عقلي، ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر، وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح.....

---

(قوله واستطابة) مصدر مضاف للفاعل يقال: استطاب الشيء أى: وجده طيباً (قوله: في تشبيه) متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبراً عن الواحد العقلي (قوله: العدم النفع) أى: الذى لا نفع له يعنى ولا ضرر كرجل هرم، أو لا عقل له فيقال: وجود هذا كعدمه في العراء عن الفائدة. قال الشيخ يس: العدم بمعنى فاعل فهو من عدم ككرم بمعنى انعدم، والانعدام لحن لم يثبت في اللغة والمتكلمون يستعملونه مع عدم ثبوته وإن كان بمعنى مفعول فهو من عدمه كعلمه أى: فقده - اهـ.

(قوله: بعدمه) متعلق بتشبيه (قوله: فيما طرفاه) أى: في تشبيه طرفاه.. إلخ، وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله: إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية) أى: سواء كان العدم عارياً عن الفائدة أم لا (قوله: وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد) أى: فيقال: زيد - مثلاً - كالأسد في الجرأة.

(قوله: وتشبيه العلم بالنور) أى: فيقال: العلم كالنور في الهداية به (قوله: فبالعلم يوصل إلى المطلوب) أى: وهو السلامة في الدنيا والآخرة؛ وذلك لأنه يدل على الحق ويفرق بينه وبين الباطل، فإذا اتبع الحق وصل إلى المطلوب الذى هو السلامة المذكورة فقد صدق على العلم أنه يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وكذلك النور يفرق ويميز بين طريقي السلامة والهلاك، فإذا سلك الطريق الأول حصل المطلوب الذى هو السلامة فقد ظهر أن كلاً من العلم والنور يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وتلك الدلالة هي الهداية كما مر (قوله: ويفرق) أى: لأنه يفرق.. إلخ (وقوله: ويفصل) أى: يميز (قوله: وتشبيه العطر.. إلخ) أى: فيقال: العطر كخلق شخص كريم في استطابة

كالعراء عن الفائدة مثلاً (والمركب الحسى) من وجه الشبه طرفاه إما مفردان، أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب، ومعنى التركيب هاهنا أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتترع منها هيئة وتجعلها مشبهًا أو مشبهًا بها؛ ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلاً من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعتمد إلى عدة أوصاف لشيء.....

النفس لكل أى: ميلها لكل أو عذها لكل منهما طيباً بالتشديد (قوله: كالعراء عن الفائدة) أى: واستطابة النفس وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقييد الأول بالظرف والثاني بالمضاف إليه وفي دعوى الشارح التسامح نظراً؛ لأن المراد بالواحد ما ليس هيئة منتزعة من عدة أمور ولا أموراً كل واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب أصلاً، وحينئذ فالتقييد بأمر لا يقتضى التركيب ولا يخرج المقيد عن كونه شيئاً واحداً - كذا في السيرامى.

(قوله: والمركب الحسى من وجه الشبه) قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسياً سواء كان واحداً أو مركباً أو متعددًا لا يكون طرفاه إلا حسيين، فلذا قسم الشارح الطرفين هنا إلى المفرد والمركب، ولم يقسمهما إلى الحسى والعقلى، إذ لا يكونان إلا حسيين كما تقدم ولم يتعرض الشارح لهذا التقسيم في وجه الشبه الواحد الحسى لكون الطرفين المركبين لا يتأتیان فيه وكذلك المفرد والمركب؛ وذلك لأن تركيب الطرفين هو أن يقصد إلى متعددين فينتزع منهما هئتين، ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما، وإنما يكون ذلك إذا كان وجه الشبه مركباً ليتمكن انتزاع الهيئة التى تعمهما منه بقى شيء آخر وهو أن تقسيم وجه الشبه إلى واحد ومركب يتوقف على تقسيم الطرفين إلى مفردين ومركبين ومختلفين، وسيأتى ذلك في كلام المصنف فهلاً قدّمه على الكلام على وجه الشبه وتقسيمه وذكره عند تقسيم الطرفين إلى حسيين وعقليين ومختلفين خصوصاً وفي ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين - تأمل.

(قوله: هاهنا) أى: في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركباً (قوله: أن تقصد.. إلخ)

أى: فالمراد به هنا أحد مسمى ما هو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى، والحاصل:

فتنتزع منها هيئة، وليس المراد بالمركب هاهنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة؛ بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا: زيد كالأسد مفردين لا مركبين، ووجه الشبه في قولنا: زيد كعمرو في الإنسانية واحداً، لا منزلاً منزلة الواحد، (فالمركب الحسى فيما) أى: في التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما في قوله:

---

أن المراد بالمركب هنا -أى: في تقسيم الطرفين- أحص منه فيما سبق- أى: التركيب في وجه الشبه؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتزمة وما كان هيئة والمراد هنا الثانى (قوله: فتنتزع منها هيئة) أى: وهى لا وجود لها خارجاً، وحيث لم فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان محسوسين أن تكون الهيئة منتزعة من أمور محسوسة (قوله: ولهذا) أى: لأجل أن المراد بالتركيب ما ذكر (قوله: أن تعتمد إلى عدة أوصاف.. إلخ) بيان للمراد بتركيب وجه الشبه (قوله: وليس المراد بالمركب هاهنا) أى: في الطرفين ووجه الشبه (قوله: ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة) أى: كحقيقة زيد الحسية وهى ذاته فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهى أعضاؤه، أو عقلية وهى ماهيته فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهى الحيوانية والناطقة (قوله: مفردين لا مركبين) مع أن زيداً فيه حيوانية وناطقة وتشخص والأسد فيه الحيوانية والافتراس، فلو أريد بالمركب ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ما ساغ جعل هذين مفردين.

(قوله: لا منزلاً منزلة الواحد) أى: وإن كانت الإنسانية مركبة من أمور مختلفة، وبما ذكره الشارح هنا من أن المركب سواء كان طرفاً أو وجه شبه لا يكون إلا هيئة منتزعة لا حقيقة مركبة من أجزاء -تعلم أن جعل الشارح سابقاً عند قول المصنف أو منزلاً منزلة الواحد الحقيقة الملتزمة من أمور مختلفة من قبيل المركب المنزول منزلة الواحد- فيه نظر كما نبهنا عليه سابقاً (قوله: كما في قوله) أى: كوجه الشبه الذى في قول أحيحة بن الجلاح -بضم الهزلة وبجاءين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة- والجلاح -بضم الجيم وتشديد اللام- وقيل: إن البيت لأبي قيس بن الأسلت

## وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا كَمَا تَرَى كَعَنْقُودٌ مُلَاحِيَّةٌ<sup>(١)</sup>

بضم الميم، وتشديد اللام: عنب أبيض في حبه طول؛ وتخفيف اللام أكثر (حينَ نَوْرًا) أى: تفتح نوره.

(قوله: وقد لاح) أى: ظهر (وقوله: الثريا) اسم لجملة أنجم مجتمعة (قوله: كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة "قد لاح" بمضمون جملة "ترى" كما في تشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به الجارُ هنا كما نص عليه الرضى، والمعنى: الثريا الشبيهة بعنقود الملاحية لاحت في الصبح كما ترى أى: لاحت على حالة شبيهة بالحالة التى تراها عليها بقطع النظر عن صغرها أو كبرها، ويصح جعل قوله "كما ترى" حالا من الثريا أو صفة لها والكاف بمعنى "على" أى: قد ظهر في الصبح الثريا حالة كونها كائنة على الحالة التى تراها عليها كعنقود.. إلخ، فهو يشير إلى أن التشبيه بحسب الرؤية لا بحسب الحقيقة؛ لأنها في نفس الأمر كواكب كبار، ويصح جعل قوله "كما ترى" صفة لمصدر محذوف أى: قد ظهرت الثريا ظهوراً مثل ما تراه من المرنى المحسوس حالة كونها مماثلة لعنقود الملاحية (قوله: كعنقود ملاحية) الإضافة بيانية (قوله: في حبه طول) ليس المراد بحبه بذره، بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملاحية عنب أبيض طويل (قوله: وتخفيف اللام أكثر) أى: وإن كانت الرواية في البيت التشديد - قال ابن قتيبة: لا أعلم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه (قوله: حين نَوْرًا) أى: حالة كون العنقود حين نور، وفي هذا تنبيه على أن المقصود تشبيه الثريا بالعنب في حال صغره؛ لأنه في حال تفتح نوره يكون صغيراً - كذا قرر بعضهم، وفيه أنه حين تفتح نوره يكون أخضر لا أبيض فيلزم إلغاء البياض في التشبيه، وقد اعتبره الشاعر، وأيضاً يكون صغيراً جداً كالكزبرة أو الحمص وهو أصغر في المراءى بالنسبة للأنجم، ولذا قرر شيخنا العدوى أن المراد بقوله: حين نَوْرٍ حين قارب الانتفاع به لا حقيقته كما يتبادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنور أى: تفتح نوره؛ لأن انفتاح النور يحصل معه ويلبسه الانتفاع في الجملة والنور الزهر ونور العنب أبيض مستدير خلافاً لمن وهم، وقال: إنه لا نسور له

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص ١٨٠.



(من الهيئة) بيان لما كما في قوله: (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وإن كانت كباراً في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أى: لا مجتمعاً اجتماع التضام، والتلاصق،.....

(قوله: بيان لما) أى: الواقعة على وجه الشبه، فالهيئة المذكورة هى وجه الشبه المركب الحسى لانتزاع تلك الهيئة من محسوس وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين كما يأتى.

(قوله: الحاصلة) أى: المتحققة - قال اليعقوبى: وفسرنا الحاصلة بالمتحققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجاً بالتقارن كتحقق الأعم بالأخص وأما نفس ذلك التقارن، ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سبباً لحصول هيئة أخرى وهى كون تلك الأجرام متقارنة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الحال لموجبها (قوله: من تقارن الصور) "من" ابتدائية أى: الحاصلة حصولاً ناشئاً من الصور المتقارنة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمراد بالصور للتقارنة: صور النجوم في الثريا وصور حبات العنب في العنقود (وقوله: البيض) أراد القائم بها مطلق البياض أى: الصفاء الذى لا يشوبه حمرة ولا سواد وإن كان بياض النجوم في المرأى أشد - تأمل.

(قوله: المستديرة) فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب الملاحى فيه طول، وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه، وأما في حال صغره فهو مستدير والتشبيه به في حال صغره أى: حين مقارنة الانتفاع به لا في حال كبره بدليل قوله حين نور.

(قوله: الصغار المقادير) أى: التى مقاديرها صغيرة (قوله: في المرأى) قيد في التقارن والبيض والمستديرة والصغار؛ لأنه لا تقارن في الحقيقة، ولأنه لا لون للفلكيات أو لا نعلم لوها ولا نعلم استدارتها وهى في الواقع كبار فما أشعر به (قول الشارح: وإن كانت.. إلخ) من أنه قيد في قوله الصغار فقط فهو قصور - قاله العصام في الأطول.

(قوله: حال كونها) أى: الصور كائنة على الكيفية المخصوصة، وأشار الشارح بهذا إلى أن قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله: أى: لا مجتمعاً.. إلخ)

منظمة (إلى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر إلى عدة أشياء، وقصد إلى هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛ لأن المشبه هو الثريا، والمشبه به هو العنقود؛ مقيدا بكونه عنقود الملاحية في حال إخراج النور، والتقيد لا يناقئ الإفراد، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

تفسير للكيفية المخصوصة وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير (وقوله: ولا شديدة الافتراق) أى: بل تلك الصور متقاربة مجتمعة اجتماعاً متوسطاً بين التلاصق وشدة الافتراق.

(قوله: منظمة إلى المقدار المخصوص) أى: حال كون تلك الكيفية السابقة منظمة إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض، ولا يقال لا حاجة لهذا مع قوله أولاً الصغار المقادير؛ لأن ذلك باعتبار كل حبة وكل نجمة، والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع، وأشار الشارح بقوله: منظمة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور، ولك أن تجعل "إلى" بمعنى "مع" أى: حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير "منظمة" لفهم الانضمام من المصاحبة، وهذا أعنى قوله: إلى المقدار المخصوص تصريح بما علم التزاماً؛ لأن الكيفية من لوازمها مصاحبتها للمقدار - تأمل.

ولا يلزم على جعل قوله إلى المقدار حالاً من الكيفية مجيء الحال من الحال؛ لأن الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فصح مجيء الحال منها - قاله العصام، وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مصرح به في متن الكافية، وكذلك التمييز والمفعول المطلق (قوله: فقد نظر) أى: في وجه هذا التشبيه (قوله: إلى عدة أشياء) أى: وهى الصفات القائمة بالثرياً والعنقود من التقسار والاستدارة والصغر وإن كان ذلك بحسب المراءى والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص (قوله: والطرفان) أى: المشبه والمشبه به (وقوله: مفردان) أى: حسيان (قوله: مقيدا) أى: كما أن المشبه مقيد بكونه في الصبح، فقوله بعد والتقيد أى: في كل من المشبه والمشبه به (قوله: لا يناقئ الأفراد) أى: لأن المراد بالمفرد هنا ما ليس هيئة منتزعة

(وفيما) أى: والمركب الحسى فى التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار<sup>(١)</sup>):

كَأَنَّ مُثَارَ النَّعْمِ مِنْ: أَثَارِ الْغُبَارِ: هَيْجُهُ (فَوْقَ رَعُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ....

من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد خلافا لما يفهم من الشارح، وأتى بقوله: والتقييد لا ينافى: إلخ دفعا لما يتوهم من أن المشبه به هو عنقود الملائحية حين كان كذا فهو مركب لا مفرد (قوله: أى والمركب الحسى) أى: ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان (قوله: كما فى قول بشار) أى: كوجه الشبه الذى فى قول بشار بن برد (قوله: كَانَ مُثَارَ النَّعْمِ) مثار - بضم الميم - اسم مفعول من أثار الغبار: هيجه وحركه، والنقع: الغبار، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف أى: كَانَ الْغُبَارُ الْمَثَارَ أَيْ: الْمَهِيْجَ وَالْمَحْرُكَ مِنْ أَسْفَلٍ لِأَعْلَى بِحَوَافِرِ الْخَيْلِ (وقوله: فوق رَعُوسِنَا) أى: المنعقد فوق رَعُوسِنَا، وأنشد ابن جني فى مجموعته "فوق رَعُوسِهِمْ وَأَسْيَافِنَا"، وكذلك أنشده الخفاجى فى سر الفصاحة، وابن رشيق فى العمدة، وهذه الرواية أحسن من جهة المعنى؛ لأن السيوف ساقطة على رَعُوسِهِمْ فلا بد أن يكون النقع على رَعُوسِهِمْ ليحصل التشبيه - كذا فى عروس الأفراح، وفى الأطول: مَثَارِ النَّعْمِ اسم مفعول وإضافته لما بعده بيانية ولو جعل كَانَ للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه، وإن جعل للظن كانت أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولهم: أَظُنُّ زَيْدًا أَسَدًا فَيَكُونُ أَبْلَغَ، وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كَانَ - اهـ.

(قوله: وَأَسْيَافِنَا) الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه والعامل فيه مَثَارُ؛ لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم يجعله منصوبا - كَانَ عَطْفًا عَلَى اسْمِهَا وَهُوَ مَثَارٌ لِأَنَّ يَتَوَهَّمُ أَهْمَا تَشْبِيْهَانِ مُسْتَقْلَلَانِ كُلُّ مِثْمَا تَشْبِيْهُ مَفْرَدٌ بِمَفْرَدٍ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: كَانَ النَّعْمُ الْمَثَارَ لَيْسَ وَكَسَانِ أَسْيَافِنَا كَوَاكِبِهِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَمَا صَرَحُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ مَتَى أُمِكنَ حَمْلُ التَّشْبِيْهِ عَلَى الْمَرْكَبِ فَلَا يَعْدَلُ عَنْهُ إِلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ تَفَوُّتٌ مَعَهُ الدَّقَّةُ التَّرْكِيْبِيَّةُ الْمُرْعِيَّةُ فِي وَجْهِ الشَّبْهِ، وَلَئِنْ قَوْلُهُ: "تَمَآوَى كَوَاكِبُهُ" تَابَعَ لِلَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ فَتَكُونُ الْكَوَاكِبُ

(١) البيت لبشار بن برد، ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، ويروى [رَعُوسِهِمْ] بدل [رَعُوسِنَا].

تهاوى كواكبه) أى: يتساقط بعضها إثر بعض، والأصل تنهاوى؛ حذفت إحدى التائين (من الهيئة الحاصلة من: هوى) بفتح الهاء؛ أى: سقوط (أجرام مشرقة مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة في التشبيه باعتبار الصناعة قطعاً فيكون مقابلها الذى يتوهم كونه مشبهاً به تبعاً لغيره أيضاً (قوله: تنهاوى كواكبه) أى: طائفة بعد طائفة لا واحداً بعد واحد - قاله في الأطول.

(قوله: حذفت إحدى التائين) وهل المحذوف الأولى أو الثانية خلاف وإنما لم يجعله فعلاً ماضياً مذكراً لإسناده للاسم الظاهر المجازى التائيث لما يلزم عليه من الإخلال بكثير من اللطائف والأحوال التى قصدها الشاعر من العلو تارة والسفل أخرى - وغير ذلك مما قاله الشاعر، وتوضيح ذلك أن صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددى والتجدد الاستمرارى يدل على كثرة الحركات والتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتدخل والتلاقى، فيكون مشعراً باللطائف المشار لها بقول الشارح وهى تعلق وترسب بخلاف الماضى، فإنه يدل على وقوع التساقط مرة في الزمان الماضى، ولا يشعر بكونه في الجهات كثيرة فيكون غلاً بتلك اللطائف وإن كان صحيحاً أيضاً، لأن تنهاوى يشعر بتعددتها وسقوط بعضها إثر بعض فيؤخذ منها هيئة - هذا محصل ما في المطول من توجيه عدم جعل الفعل ماضياً.

وفي الأطول توجيه آخر وحاصله: أن قوله "ليل تنهاوى كواكبه": يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب، فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تنهاوى كواكبه فإنه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج وهذا هو المطابق لوجود الليل والمناسب للمشبه (قوله: من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قول بشار الواقعة على وجه الشبه.

(قوله: بفتح الهاء) أى: وكسر الواو وتشديد الياء أى: سقوط، وأما الهوى - بضم الهاء - فمعناه الصعود كما في الأساس، وفي القاموس كل من الفستح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود، فعلى كلامه المناسب أن يقول: بضم الهاء (قوله: أجرام مشرقة) وهى السيوف والنجوم فإن كلا منهما مشرق بالبياض.

مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم) فوجه الشبه مركب-  
كما ترى- وكذا الطرفان؛ لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع، والكواكب  
بالسيوف، بل عمد إلى تشبيه هيئة السيوف.....

قال العصام: وقد تعرف إطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعرف  
إطلاقه على السفلى.

(قوله: مستطيلة) الاستطالة ظاهرة في السيوف، وكذلك الكواكب فإنها  
تستطيل أشكالها عند التهاوى وإن كانت قبل التهاوى تكون على الاستدارة في المراءى  
(قوله: متناسبة المقدار) أى: بالنظر للمشبه وحده والمشبّه به وحده، فالسيوف متناسبة  
المقدار فيما بينها، وكذلك النجوم فيما بينها، وأما تناسب طول النجوم مع طول  
السيوف أو العرض مع العرض فمبين على التساهل؛ لأن الطول في النجوم أكثر منه في  
السيوف فيما يظهر ويكفى في التشبيه المتناسب في الجملة (قوله: في جوانب شيء  
مظلم) أما السيوف ففي ظلمة الغبار، وأما الكواكب ففي ظلمة الليل (قوله: كما ترى)  
أى: كما رأيت وعلمت من كلام المصنف (قوله: وكذا الطرفان) لما بين المصنف وجه  
كون وجه الشبه في البيت مركبا ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح  
ليبان ذلك (قوله: لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان  
من حق العبارة أن يقال: لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب؛ وذلك  
لأنه على تقدير أن يكون التشبيه في البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبها  
والليل مشبها به، وكذلك تكون السيوف مشبهة والكواكب مشبها بها، ويمكن الجواب  
عن الشارح بجعل الباء في قوله: بالنقع، وفي قوله بالسيوف بمعنى مع.

(قوله: بل عمد) بابه ضرب (وقوله: إلى تشبيه هيئة السيوف) الأولى إلى تشبيه  
هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت.. إلخ؛ لأن المشبه الهيئة المنتزعة من النقع والسيوف  
الموصوفة بتلك الأوصاف، والمشبّه به الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لا  
أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل؛ لأن صريح البيت  
خلافه، ويمكن الجواب بأن المراد عمد إلى تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف.. إلخ،

وقد سلت من أعمادها وهي تعلو وترسب وتجمى وتذهب وتضطرب اضطراباً شديداً، وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاحق، وكذا في جانب المشبه به فإن للكواكب في تماويها تواقعاً، وتداخلاً، واستطالةً لأشكالها.....

وقوله وكذا في جانب المشبه به فإن للكواكب.. إلخ أى: التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله: وقد سلت) أى: أخرجت، (وقوله: من أعمادها) جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الغين المعجمة (قوله: وهي تعلو) أى: ترتفع، (وقوله: وترسب) أى: تنزل وتتسفل من رسب الشيء في الماء أى: سفل وجعله من رسب السيف أى: مضى في الضرب لا يلائم قوله تعلو - كما في الفنى، وإنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأً منه وإلا فليس في تماوى النجوم استعلاء- قاله يس.

(قوله: وتجمى) أى: من العلو (وقوله: وتذهب) أى: إلى العلو فهو راجع لما قبله، (وقوله: وتضطرب) أى: في العلو والنزول (قوله: وعلى أحوال تنقسم) أى: وتنقسم تلك الحركة على أحوال دائرة بين.. إلخ أى: إنما لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانية التى بينها بقوله بين الاعوجاج، والمراد بالاعوجاج: الذهاب بمنةً ويسرةً وخلفاً، والمراد بالاستقامة: الذهاب أمام (قوله: مع التلاقى) أى: لما يقابلها من الجهة الأخرى (قوله: والتداخل) أى: عند تعاكس الحركتين بذهاب كل منهما إلى جهة ابتداء الأخرى (قوله: والتصادم) هو التلاقى وكذلك التلاحق بمعنى التتابع كتتابع سيفين في ذهابهما لمضروب واحد، فقد ظهر لك ما في عبارة الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والجمى، وكذا في التداخل والتلاقى والتصادم والتلاحق، والغرض المبالغة في الجامع (قوله: وكذا في جانب المشبه به) أى: ومثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجملة؛ فإن للكواكب في تماويها في الليل تواقعاً أى: تدافعاً وتداخلاً واستطالةً لأشكالها عند السقوط، فانتزع من الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئة وشبه بها، وإنما قلنا في الجملة؛ لأنه قد اعتير في جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتى

(و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) أحدهما مفرد، والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد-من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة، فالمشبه مفرد، وهو الشقيق، والمشبّه به مركب وهو ظاهر، وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر- على ما سيحىء.

(ومن بديع المركب الحسى ما) أى: وجه الشبه الذى (يجىء فى الهيئات

فى جانب المشبه به (قوله: والمركب الحسى) أى: ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مختلفان (قوله: كما مر) أى: كوجه الشبه الذى مر (وقوله: فى تشبيه) أى: فى ضمن تشبيه.. إلخ وإنما قدرنا ضمن؛ لأن الوجه لم يذكر فى المتن سابقا فى هذا التشبيه (قوله: الشقيق) أى: المحمر (قوله: من الهيئة الحاصلة) بيان لوجه الشبه الذى مر فى ضمن التشبيه المذكور (وقوله: مبسوطة) أى: فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط، فلذا ذكر قوله مبسوطة مع قوله نشر أجرام- اهـ يس.

(قوله: فالمشبه مفرد) وهو محمر الشقيق؛ لأنه اسم لمسمى واحد وأجزاؤه التى اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله: والمشبّه به مركب) أى: لأن القصد إلى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية وليس للأعلام قصد ذاتى حتى يكون مفردا بدليل أن المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للأعلام فقط بل المعتبر بمجموع الشقيق الذى هو مجموع الأصل وفروعه، وسيأتى الفرق بين المركب والمقيد بنحو هذا (قوله: وعكسه) أى: المشبه مركب والمشبّه به مفرد (قوله: شابه) أى: خالطه زهر الربا فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذى خالطه زهر الربا فهو مركب، والمشبّه به هو الليل المقمر فهو مفرد مقيد.

(قوله: ومن بديع.. إلخ) البديع هو البالغ الغاية فى الشرف والبلاغة، ففى القاموس البديع هو الغاية فى كل شىء، وذلك إذا كان عالما أو شجاعا أو شريفا، وحاصل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسى ما بلغ الغاية فى الشرف والبلاغة وهو ما يجىء.. إلخ (قوله: ما يجىء فى الهيئات) ظاهر هذه العبارة يفيد أن وجه الشبه يجىء فى الهيئة لا

التي تقع عليها الحركة) أى: يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة، من الاستدارة، والاستقامة، وغيرهما.....

أنه نفسها، مع أنه المراد كما صرح به الشارح في قوله أى: يكون وجه الشبه الهيئة وحيث لا بد أن يقال: إنه من قبيل اعتبار مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان مجيء في الإنسان أى: إنه يتحقق فيه، وحيث فمعنى كلام المصنف ومن المركب الحسى البديع الوجه الذى يتحقق في الهيئات أى: يكون هيئة (قوله: التي تقع عليها الحركة) ظاهرة: أن الحركة تقع على الهيئة ولا معنى لذلك فلا بد من جعل "تقع" بمعنى "توجد" و"على" بمعنى "مع" أى: هيئة الجسم التي توجد معها مركبة من وجود الجزء مع الكل؛ لأن الحركة جزء من الهيئة، أما في الوجه الأول من الوجهين الآتين فظاهراً لأن الهيئة منتزعة من حركات وغيرها من أوصاف الجسم، وأما في الوجه الثاني فلأن الهيئة منتزعة من حركات فقط فيراد بالهيئة مطلق الحركات وبالحركة التي هي جزء منها الحركة المخصوصة، ويصح جعل "على" بمعنى "من" أى: التي توجد منها الحركة ويكون في الكلام قلب، والأصل: التي توجد من الحركة أى: من جنس الحركة -يعنى فقط- أو منها مع غيرها من أوصاف الجسم، ومحصل كلام المصنف: أن من بديع المركب الحسى وجه الشبه الذى هو هيئة منتزعة من حركات فقط أو من حركات وغيرها من أوصاف الجسم، فالأول كحركة المصحف فإنه لم يعتبر معها شئ من أوصافه، والثاني وهو الهيئة الحاصلة بين الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرأة في كف الأشل (قوله: أى: يكون وجه الشبه الهيئة.. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة، وأن ظرفيته فيها في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققه فيه، وقوله التي تقع عليها الحركة أى: توجد معها الحركة.

(قوله: من الاستدارة) أى: من استدارة الحركة واستقامتها كما في حركة الدولاب والسهام، وهذا بيان للهيئة التي توجد معها الحركة.

(وقوله: وغيرها) كالسرعة والبطء، والحاصل: أن الهيئة التي توجد معها الحركة مثل استدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها.



ويعتبر فيها التركيب (ويكون) كما يجيء في تلك الهيئات (على وجهين: أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم؛ كالشكل، واللون) والأوضح عبارة أسرار البلاغة: اعلم أن مما يزداد به التشبيه.....

(قوله: ويعتبر فيها) أى: في الهيئة التى تقع عليها الحركة التركيب أى: بأن تكون منتزعة من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الأول أو من حركات مختلفة كما في الوجه الثانى، كما يعلم ذلك مما يأتى في تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله: ويكون ما يجيء) أى: وجه الشبه الذى يجيء في الهيئات التى توجد معها الحركة على وجهين، وحاصل الأول منهما: أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها، وحاصل الثانى: أنه هيئة مركبة من حركات فقط (قوله: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم) أى: هيئة أن يقرن أى: هيئة اقتران الحركة بغيرها أى: الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة لغيرها، وإنما قدرنا هيئة لأجل صحة الإخبار عن الأحاد؛ لأن الأحاد هيئة لا الاقتران المذكور أو المعنى أحدهما المقرون فيه الحركة بغيرها من أوصاف الجسم وهذا التأويل إنما يحتاج له إذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلاً منهما قسم من الهيئة، أما إن كان بمعنى إنه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك؛ لأن كلاً من الاقتران والتجرد صفة للهيئات.

(قوله: أن يقرن بالحركة) أى: أن يوصل بها. مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء وصلته به، والمراد أن يقرن في اعتبار العقل غير الحركة بها أو ينتزع منهما هيئة. (قوله: كالشكل) أى: الذى هو الهيئة الحاصلة من إحاطة حد أو حدود به (قوله: والأوضح) وجه الأوضحية أن المفعول وجه الشبه هو الهيئة، وتنقسم إلى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها وإلى هيئة الحركة المجردة، وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف؛ لإيهامها أن الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة، وإنما قال أوضح لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه من يجيء العام في الخاص كما مر (قوله: اعلم أن مما يزداد.. إلخ) لفظ "مما" في قوله. "مما يزداد" ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في

دقةً وسحرًا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدهما: أن تقترن بغيرها من الأوصاف. والثاني: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد عليها غيرها.

عبارة المصنف بل عبارة عن الأحوال أي: من الأحوال التي يزداد بها التشبيه دقةً وسحرًا هذه الحالة وهي بجيء التشبيه في الهيئات التي توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطرافًا للتشبيه أو كانت وجه شبه، فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفًا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة أعني كون طرفيه أو وجهة هيئة بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفًا لوجه الشبه، وأيضًا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن، وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف - تأمل.

(قوله: دقة) أي: لطافة (وقوله: وسحرًا) أي: تميلًا للعقول (قوله: أن يجيء) أي: التشبيه، وقوله: التي تقع عليها الحركات سواء كانت طرفًا للتشبيه أو وجهًا له.

(قوله: أن تقترن) أي: الحركات بغيرها من أوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة بأوصاف الجسم، والظاهر: أنه أراد أن تقترن هيئة الحركة بغيرها بدليل قوله: والثاني أن تجرد هيئة الحركة فيكون حاصل كلامه أن هيئة الحركة تارة تقترن في الاعتبار بأوصاف الجسم، ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفًا وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفًا، والمصنف قد جعل المقترن بالأوصاف هو الحركة وجعل الهيئة مأخوذة من مجموع الأمرين كما هو المتبادر منه. قال الشيخ يس: فإن أراد المصنف بقوله أن يقرن بالحركة غيرها - أي: أن يقترن بهيئة الحركة غيرها - وافق كلام الشيخ، لكن يكون الإخبار بذلك عن الأحد مشكلاً - فتأمل (قوله: أن تجرد هيئة الحركة) من وضع الظاهر موضع المضمحل باعتناء بشأنه (وقوله: هيئة الحركة) أي: الهيئة المأخوذة من الحركات، فالمراد بالحركة الجنس المتحقق في متعدد والمراد أن تجرد عن

فالأول: (كما في قوله<sup>(١)</sup>): والشمس كالمرآة في كف الأشل؛ من الهيئة) بيان لما في قوله: كما (الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة المتصلة مع توج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهْمُ بأن ينسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له).....

أوصاف الجسم (وقوله: لا يزداد عليها غيرها) أى: من أوصاف الجسم (قوله: كما في قوله) أى كوجه الشبه الذى في قول القائل وهو ابن المعتز أو أبو النجم وتماشه: لما رأيتهما بدت فوق الجبل (قوله: والشمس) أى: عند طلوعها (قوله: الأشل) الشلل هو يس اليد أو ذهابها، والمراد هنا المرتعش؛ لأن علم اليد أو يابسها لا يكون في كَفِّه مرآة، ولأن المرآة إنما تودى الهيئة المقصودة في كف المرتعش (قوله: من الاستدارة مع الإشراق) أى: من استدارة الجسم المصاحبة لإشراقه، أى: شعاعه، وكان الظاهر أن يضم إليه توججه فيقول: من الاستدارة والحركة السريعة المتصلة مع الإشراق المتموج لكنه أخره عن قوله: والحركة السريعة المتصلة؛ لأنه مسبب عنها.

(قوله: والحركة) أى: ومع الحركة (وقوله: المتصلة) أى: المتتابعة (قوله: مع موج الإشراق) أى: الشعاع أى: تدافع بعضه بعضاً كتدافع الموج بسبب تلك الحركة (قوله: حتى يرى الشعاع) أى: المعبر عنه أولاً بالإشراق فقد تفتن في التعبير، والمراد بالشعاع ما تراه من الشمس كالجبال مقبلاً عليك أو ما تراه ممتداً كالرماح بعيد الطلوع (قوله: كأنه يهْمُ) بفتح الياء وضم الهاء، وبابه ردُّ يقال همُّ بكذا إذا قصد فعله وأراد، وإسناد الهم إلى الشعاع تجوُّز أى: كأن ذلك الشعاع يريد الانبساط لوفور توججه (قوله: حتى يفيض) غاية للانبساط. من أفاض إذا خرج قال تعالى ﴿فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> أى: خرجتم منها، أو من فاض الوادى إذا سال أى: حتى يخرج من جوانب الدائرة أو يسيل من محله ويخرج من جوانب الدائرة (قوله: ثم يبدو له) أى:

(١) شعر البيت من أرجوزة ابن المعتز أو أبي النجم وعجزه، لما رأيتهما فوق الجبل، والبيت في الأسرار ص ٢٠٧، والإشارات ص ١٨٠.

(٢) البقرة: ١٩٨.

يقال: بدا له: إذا ندم، والمعنى: ظهر له رأى غير الأول (فيرجع) من الانبساط الذى بدا له (إلى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أخذ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة، وكذلك المرأة في كف الأشل.

للشعاع، وفاعل يبدو ضمير عائد على مصدر الفعل أى: البدء، أو على الرأى المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله: يفيض، أو على قوله بهم أى: كأنه بهم بالانبساط، ثم يبدو له فيرجع عنه إلى الانقباض (قوله: يقال بدا له.. إلخ) هذا تفسير للفظ بحسب أصل اللغة، (وقوله: والمعنى: ظهر له) أى: للشعاع رأى.. إلخ بيان للمعنى المراد من اللفظ (قوله: فيرجع من الانبساط الذى بدا له) الأولى: فيرجع عن الانبساط الذى هم به إلى الانقباض الذى بدا له وهو عطف على ما يبدو أى: فيتسبب عن البدو الرجوع (قوله: إلى الوسط) أى: وسط الدائرة (قوله: فإن الشمس.. إلخ) بيان لكون تلك الهيئة جامعا حاصلا في الطرفين، وأشار بقوله: إذا أخذ.. إلخ إلى أن الهيئة إنما تظهر في الشمس بعد إحداد النظر إليها بخلاف المرأة فإنها تظهر فيها في بادئ الرأى؛ فلذا جعلت الشمس مشبها والمرأة مشبها بها -قاله في الأطول (قوله: ليتبين) أى: ليعلم (قوله: وجدها مؤدية لهذه الهيئة) أى: لأن جرم الشمس مستدير وفيه حركة سريعة خيالية وفي شعاعها أيضا حركة خيالية، وإنما قلنا: خيالية؛ لأننا نقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب، بل هي من الجنوب إلى الشمال على سبيل التمهّل حتى إنما لولا ذلك التخيل لرؤيت كالثابتة، والشعاع المعبر عنه بالإشراق أجرام لطيفة منبسطة على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق في نفس الأمر، فالاضطراب والتموج خيالي لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخيل صحيح - اهـ يعقوبي.

(قوله: وكذلك المرأة في كف الأشل) أى: مؤدية لهذه الهيئة فإنها مستديرة وفيها حركة دائمة متصلة سريعة حقيقية وإشراق متصل بها من شعاع الشمس، إلا أن ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب إلى الجوانب والرجوع للوسط، بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع اضطرابه وتموجه بدوام الحركة، وحينئذ فتتحقق وجه

(و) الوجه (الثاني: أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الأوصاف (فهناك أيضا) يعنى: كما أنه لا بد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف فكذا في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (إلى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين، وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو، وبعضه إلى السفلى ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه مفردًا، وهو الحركة (فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بمخلاف حركة المصحف.....

الشبه في المرأة على الوجه المذكور في الشمس مبنًى على التساهل، فلذا جعلت مشبهها- اهـ يعقوبى.

(قوله: أن تجرد الحركة عن غيرها من الأوصاف) أى: وتتزعزع الهيئة من الحركات فقط (قوله: فهناك) أى: في القسم الثاني وعبر بإشارة الجعدي؛ لأن المعنى معدوم خارجًا فهو بعيد (قوله: أيضا) إلا بصيغة على ما قال الشارح في مطلق التركيب لا في خصوص التركيب من الحركات مع الصفات؛ لأن الثاني إنما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط بخلاف الأول فإن التركيب فيه من الحركة والصفات.

وفي الأطول: إن معنى قوله أيضا أى: كما أنه لا بد في هذا الثاني من حركات لا بد من كونها إلى جهات مختلفة. قال: وهذا أظهر مما فسّر به الشارح- وتأمله (قوله: يعنى كما أنه لا بد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها) لم يعتبر في الحركة هنا تعدد فضلًا عن الجمع فضلًا عن الكثرة- قاله يس (قوله: لا بد من اختلاط) أى: اجتماع (قوله: كثيرة) أخذ الكثرة من تنوين حركات واعتبار الكثرة إنما هو لازدياد الدقة وإلا فمجرد التعدد كاف في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة (قوله: كأن يتحرك بعضه.. إلخ) أى: أو يتحرك تارة لليمين وتارة لليسار كما في الأطول (قوله: ليتحقق.. إلخ) علة لقوله: لا بد من اختلاط حركات.. إلخ (قوله: وإلا لكان.. إلخ) أى: وإلا تكن الحركات المختلطة إلى جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة.

(قوله: لاتحادها) أى: لأن حركة كل منهما لجهة واحدة وجعل كل من الحركتين مفردة لا تركيب فيها إذا لم يلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامة والاستدارة

في قوله<sup>(١)</sup>: «وكان البرق في مصحف قار» بحذف الهمزة، أى: قارئ (فانطبأها مرة وانفتحاً) أى: فينطبق انطباقاً مرةً، وينفتح انفتاحاً أخرى،.....

وانتزع الهيئة من المجموع، وإلا كان وجه الشبه مركباً كما مر (قوله: في قوله) أى: قول القائل وهو ابن المعتز، وهذا البيت من قصيدة من المديد أولها:

عَرَفَ الدَّارَ فَحَيًّا وَنَاحًا	بعدما كان صَحَاً وَاسْتَرَاخًا
ظَلَّ يُلْهَاهُ السَّعْدُولُ وَيَأْتِي	فِي عِنَانِ الْعَذْلِ إِلَّا جَمَاحًا
عَلِمُونِ كَيْتَفَ أَسْلُو وَإِلَا	فَخَذُوا مِنْ مُقَلَّتِي الْمَلَاخَا
مَنْ رَأَى بَرَقًا يُضِيءُ التَّمَاحَا	فَقَبَّ اللَّيْلُ سَنَاهُ فَلَاحَا

وكان البرق... البيت، وبعده:

لَمْ يَزَلْ يَلْمَعُ بِاللَّيْلِ حَتَّى	خَلَّتْهُ نَبْهٌ فِيهِ صَبَاحًا
وَكَانَ الرُّغْدُ فَعَلَّ لِقَاحٌ <sup>(٢)</sup>	كُلَّمَا يُعْجِبُهُ الْبَرَقُ صَاحَا

(قوله: بحذف الهمزة) أى: بعد قلبها ياءً، فالأصل قارئ فأبدلت الهمزة ياءً، ثم أعلَّ إعلال قاضي - كذا في الفري.

(قوله: فانطبأها.. إلخ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كأن، أو اعتراضية لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف، وحاصل ما يفيد: أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية في المصحف وتخيلية في البرق، ثم إن الانطباق والانفتاح للسحاب الذي يخرج منه البرق؛ لأنه يفتح فيخرج منه البرق، ثم ينطبق فليشتم آخرها، وأما البرق فلا انفتاح فيه ولا انطباق، إلا أن يقال: المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرًا ضوؤه وانطباقه بانضمام أجزائه بحيث يضمحل عن الأبصار بالكلية، وبهذا ظهر لك وجه الشبه في البرق؛ وذلك لأن الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام، فإذا وجد تخيل أن إشرافه لانفتاح أظهر باطنه، وإذا انعدم تخيل أن ثم باطنا خفي لانطباق فيه كما في المصحف - تأمل.

(١) البيت لابن المعتز في كتاب الإيضاح.

(٢) وقعت في المطبوع بالفاء وما أثبت كما في الديوان. ط دار صادر ص ١٤١.

فإن فيها تركيباً؛ لأن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين؛ في كل حالة إلى جهة.

(وقد يقع التركيب في هيئة السكون.....)

(قوله: فإن فيها تركيباً.. إلخ) علة لقوله: بخلاف حركة المصحف (قوله: لأن المصحف يتحرك) أى: يتحرك طرفاه في حالتي.. إلخ (قوله: إلى جهتين) أى: جهة العلو وجهة السفلى (قوله: في كل حالة إلى جهة) ففى حالة الانطباق يتحرك إلى جهة العلو، وفي حالة الانفتاح يتحرك إلى جهة السفلى، ولم ينظر لجهة اليمين والشمال وإلا لقال: في كل حالة إلى ثلاث جهات، وتوضح ذلك: أن المصحف في كل من حالتي الانطباق، والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال ومجموعه متحرك إلى العلو في حال الانطباق وإلى السفلى في حال الانفتاح، وحينئذ يكون تحركه في حال الانطباق إلى ثلاث جهات: جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة العلو باعتبار مجموعته، ويتحرك في حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضاً: جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار أبعاضه وجهة السفلى باعتبار مجموعته، فقول الشارح: في كل حالة إلى جهة أراد جهة العلو في الانطباق وجهة السفلى في الانفتاح، فقد التفت لحركة مجموعته ولم يلتفت لحركة أبعاضه لجهة اليمين وجهة اليسار في الانطباق والانفتاح، إلا أن يقال: إنه أراد بقوله "لجهة" جنس الجهة، أو أنه لاحظ اتحاد جهة السفلى وجهة العلو مع جهة اليمين والشمال وإن اختلفتا بالاعتبار - تأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله: وقد يقع التركيب) أى: البديع. فآل للعهد الذكرى، والمراد بوقوع التركيب في هيئة السكون: تحققه فيها من تحقق الكلي في جزئيه أى: وقد يتحقق التركيب البديع في هيئة السكون كما يتحقق في هيئة الحركة، وآل في السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد، وسواء كانت تلك الهيئة طرفاً للتشبيه أو وجه شبه، وأشار المصنف "بقدر" إلى قلة ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب في هيئة الحركات.

## كما في قوله في صفة كلب: يقعى.....

واعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضا أحدهما: أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده مجردًا عن غيره من أوصاف الجسم ولا بد أيضا من تعدد أفراد السكون.

والثاني: أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره ولا يشترط في هذا تعدد أفراد السكون، وقد مثل المصنف للوجه الأول. ومثال الثاني قول بعضهم يصف مصلوبًا:

كَأَنَّهُ عَاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفْحَتَهُ      يَوْمَ الْوَدَاعِ إِلَى تَوْدِيعِ مُرْتَحِلٍ<sup>(١)</sup>

فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت؛ لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق المادّ عنقه وصفحته لوداع المعشوق (قوله: كما في قوله) قال في المطول أى: كوجه الشبه في قول أبي الطيب المتنبي، ونازعه العصام في الأطول: بأن "ما" واقعة على التركيب بشهادة سوق الكلام، وبيان المصنف لكلمة ما فإنه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه، إذ الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في إقعائه هي المشبه، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به - اهـ.

والحق أن كلام المصنف عام كما مر، والبيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخص عموم الكلام (قوله: يقعى.. إلخ)<sup>(٢)</sup> هذا أول البيت وهو مقول القول، وثمّاه: بأربع مجدولة لم تجدل أى: على أربع قوائم وهى يدها ورجلاه، وقوله بمجدولة أى: محكمة الخلق من جدل الله أى: تقديره، وقوله لم تجدل أى: لم يبدلها ولم يفتلها الإنسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما علمت أن الجدل المثبت جدل الله أى: إحكامه وإتقانه، والجدل المنفى جدل الإنسان بمعنى قتله - كذا في المطول، وقال في الأطول: يحتمل أن يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب في غير صورة الإقعاء، وحيثذ فالعنى: وأربع مجموعة لا غير مجموعة، والغرض من تشبيه الكلب في حال إقعائه

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي في كتاب التلخيص في علوم البلاغة.

(٢) البيت للأخطل في صفة مصلوب، وهو في شرح عقود الجمان ١٧/٢.



أى: يجلس على أليتيه (جلوس البدوى المصطلى) من: اصطلى بالنار (من الهيئة  
الحاصلة من موقع كل عضو منه) أى: من الكلب (فى إقعائه) فإنه يكون لكل  
عضو منه فى الإقعاء موقع خاص، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك  
المواقع، وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض.  
(و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع  
تحمل التعب فى استصحابه).....

بحالة البدوى المصطلى مدح الكلب بشدة الحراسة؛ لأن جلوسه على هذه الحالة فى  
الغالب إنما هو وقت الحراسة.

(قوله: أى يجلس) أى: ذلك الكلب (قوله: جلوس) منصوب بيقضى لموافقته له  
فى المعنى كقعدت جلوساً أى: يجلس كجلوس، ويحتمل أن يقال: إن التقدير يجلس  
جلوساً كجلوس، فحذف المشبه وأداة التشبيه للدلالة عليهما وبقي المشبه به وعصر  
البدوى بالذكر لغلبة الاصطلاء بالنار منه.

(قوله: من اصطلى بالنار) أى: استدفاً بها (قوله: من موقع كل عضو) أى: فى  
وقوعه وسكونه فى موضعه فى حال إقعائه وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله: فى  
الإقعاء) أى: فى حال الإقعاء (وقوله: موقع) أى: وقوع وسكون خاص (قوله:  
وللمجموع) أى: لمجموع الأعضاء (وقوله: صورة) أى: هيئة، (وقوله: مؤلفة من تلك  
المواقع) أى: الوقوعات والسكونات، وهذا محل الشاهد فإن الهيئة قد تركبت من  
سكونات.

(قوله: وكذلك صورة جلوس البدوى) أى: فإنها مركبة من سكونات؛ لأن  
لكل عضو منه فى حال اصطلاحه وقوعاً خاصاً وللمجموع أعضائه هيئة مؤلفة من تلك  
الوقوعات.

(قوله: والمركب العقلى) هذا هو القسم الثانى من القسم الثانى وهو المركب  
المنزل منزلة الواحد، وقد تقدم أنه إما حسى، وقد تقدم الكلام عليه. وإما عقلى:  
وهو ما ذكره هنا (قوله: كحرمان الانتفاع.. إلخ) الحاصل: أنه شبه فى هذه الآية مثل اليهود

في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ  
أَسْفَارًا﴾<sup>(١)</sup> جمع سفر.....

الذين حُمِّلوا التوراة أى: حالتهم وهى الهيئة المنتزعة من حملهم التوراة وكون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول، بمثل الحمار الذى يحمل الكتب الكبار أى: بحالته وهى الهيئة المنتزعة من حمله للكتب وكون محموله وعاء للعلم وعدم انتفاعه بذلك المحمول، والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه وظاهر المصنف: أن وجه الشبه - وهو الجامع المذكور- مركب عقلى وفيه أن كونه عقلياً مسلّم، وكونه مركباً غير مسلّم لما تقدم أن المراد بالمركب فى وجه الشبه أو الطرفين الهيئة المنتزعة من عدة أمور، والحرمان المذكور ليس هيئة، وقد يجاب بأن قول المصنف كحرمان الانتفاع على حذف مضاف أى: كهيئة حرمان الانتفاع.. إلخ أى: كالهيئة الحاصلة من حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب، والطرفان مركبان عقليان، وكذا وجه الشبه- قرر ذلك شيخنا العدوى، وقد يقال لا داعى لذلك بل الحرمان المذكور هيئة منتزعة من متعدد كما يأتى بيانه، ثم إن الحرمان مصدر حرمه الشيء كعلمه وضرب به: منعه الشيء وهو مضاف لمفعوله الثانى، (وقوله: بأبلغ) صلة للانتفاع، وقوله مع متعلق بالحرمان، (وقوله: فى استصحابه به) صفة للتعب أى: الكائن فى استصحابه والضمير لأبلغ نافع (قوله: فى قوله تعالى.. إلخ) هو صفة للحرمان وفى الكلام حذف مضاف أى: كحرمان الانتفاع الواقع فى التشبيه الكائن فى قوله تعالى (قوله: ﴿مثل الذين﴾) أى: صفة اليهود الذين حُمِّلوا التوراة أى: تحمّلوها وكلفوا العمل بما فيها من إظهار نعتة - الصلاة والسلام- عليه والإيمان به إذا جاء وغير ذلك، ثم لم يحملوها أى: لم يعملوا بجميع ما فيها حيث أخفوا نعتة- عليه الصلاة والسلام- (وقوله: كمثّل الحمار) أى: كحال الحمار وصفته، وجملة "يحمل أسفاراً" حال من الحمار والعامل فى محلها النصب معنى المثل أو صفة للحمار، إذ ليس المراد منه حماراً معيّناً وعن عن عدم العمل بعدم الحمل مشاكلة، أو لأنهم لما لم يعملوا بما فيها كأنهم لم يحملوها فجعل

(١) سورة: الجمعة، آية: ٥.

(بكسر السين)، وهو الكتاب؛ فإنه أمر عقلى منتزع من عدة أمور؛ لأنه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل بما فيها، وكذا فى جانب المشبه.  
دقيقة فى الوجه المركب:

(واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه)

حملهم كلا حمل لعدم عملهم (قوله: بكسر السين) أى: وسكون الفاء لا جمع سَفَر -بفتح السين والفاء-، إذ ليس المعنى كمثل الحمار يتحمل مشاق السفر (وقوله: وهو الكتاب) أى: الكبير كما فى القاموس (قوله: فإنه) أى: الحرمان المذكور (قوله: لأنه روعى من الحمار) أى: فى الحمار أى: فى صفته وهو المشبه به (قوله: جاهل بما فيها) أراد بهل الحمار عدم انتفاعه؛ لأن الجهل -أى: عدم العلم- يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللزوم، فاندفع ما يقال: إن الحمار لا يوصف بالجهل؛ لأنه عدم العلم عما من شأنه أن يعلم -أى: عما من شأن نوعه أن يعلم- ونوع الحمار شأنه لا يعلم.

(قوله: وكذا فى جانب المشبه) أى: صفة اليهود فقد روعى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوى وكون المحمول أوعية العلم وكونهم جاهلين أى: غير منتفعين بما فيها، والحاصل: أنه قد روعى فى كل من الطرفين ثلاثة أمور وقد تقرر أن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركباً مرعياً فيه ما يشير إلى ما اعتبر فى الطرفين، فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان من الجهل المعتبر فيهما، وأخذ كون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما أوعية العلم التى هى أولى ما ينتفع به، وأخذ تحمل التعب فى الاستصحاب من اعتبار حملهم الأمر الغير الخفيف فيهما، ويجب أن يراد بالتعب مطلق المشقة على القوة الحيوانية المصادقة بالمحسوسة كما فى مشقة الحمار، وبالمعقولة كما فى مشقة اليهود، فقد ظهر لك أن حرمان الانتفاع بأبلغ نافع المصاحب لتحمل التعب فى استصحابه مركب عقلى منتزع من عدة أمور، وحينئذ فلا داعى لتقدير هيئة قبل حرمان فى كلام المصنف - تأمل.

(قوله: أنه) أى: وجه الشبه (قوله: وقد ينتزع) أى: يلاحظ، (وقوله: لوجوب

انتزاعه) أى: ملاحظته واستحضاره (قوله: فيقع الخطأ) أى: من المتكلم حيث لم يأت بما

من أكثر) من ذلك المتعدد (كما إذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الأول من قوله<sup>(١)</sup>):

كما أبرقت قومًا عطاشًا في الأساس: أبرقت لى فلانة: إذا تحسنت لك وتعرضت، فالكلام هاهنا على حذف الجار، وإيصال الفعل؛ أى: أبرقت لقوم عطاش؛ جمع عطشان (عَمَامَةٌ فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ) أى: تفرقت وانكشفت،.....

يجب أو من السامع حيث لم يتحقق ما قصده المتكلم مما يجب (قوله: من أكثر من ذلك المتعدد) أى: فالإقتصار على ذلك المتعدد في الأخذ يطل به المعنى المراد (قوله: كما إذا انتزع من الشطر الأول) أى: مما اشتمل عليه الشطر الأول (قوله: كما أبرقت) الكاف: للتشبيه، و"ما" مصدرية، وأبرقت بمعنى ظهرت وتعرضت أى: حال هؤلاء القوم المذكورين في الأبيات السابقة كحال إبراق أى: ظهور غمامة لقوم عطاش (قوله: عطاش) في المختار عطش ضد روى وبابه طرب فهو عطشان وقوم عطشى بوزن سَكْرَى وَعُطَاشَى بوزن حُبَالَى وعطاش بالكسر (قوله: في الأساس) كتاب في اللغة للزمخشري (قوله: إذا تحسنت لك) أى: تقول ذلك إذا تزينت لك (قوله: وتعرضت) أى: ظهرت، وهذا محل الشاهد (قوله: فالكلام هاهنا.. إلخ) هذا تفريع على كلام الأساس أى: إذا علمت ذلك فالكلام هاهنا.. إلخ (قوله: وإيصال الفعل) أى: للمفعول وهو "قومًا" بلا واسطة حرف فإن أبرق لا يتعدى إلا باللام كما علم من كلام الأساس، وقد حذفها الشاعر للضرورة وعدى الفعل للمفعول (قوله: أى أبرقت) أى: الغمامة لقوم أى: ظهرت وتعرضت لهم (قوله: فما رأوها) أى: وقصدها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام (قوله: أقشعت) أى: اضمحلت وذهبت، وهو معنى تجلّت، فهو مرادف لما قبله.

يقال: قشعت الريح السحاب أقشع أى: صار ذا قشع أى: ذهاب - اهـ.

(١) أورده الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح بتحقيقي ١٠٧/١، وأورده القزويني في الإيضاح ص ٣٤٥.

فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله: كما أبرقت قومًا عطاشًا غمامة-خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى: جميع البيت (فإن المراد التشبيه) أى: تشبيه الحالة المذكورة فى الآيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش، ثم تفرقها وانكشافها، وبقائهم متحيرين (باتصال) أى: باعتبار اتصال؛ فالباء هاهنا مثلها.....

وفى يس: أن تفرقت تفسر لأقشعت (وقوله: وانكشفت) تفسر لتجلت فيفيد أن العطف مغاير (قوله: فانتزاع وجه الشبه.. إلخ) الحاصل: أن الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت وهى حال من ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة إلى مساهة وبنفس ظهور ذلك الشئ انعدم ذهب ذهأبا أوجب الإياس مما يرجيه- بحال قوم تعرضت لهم غمامة وهم فى غاية الاحتياج إلى ما فيها من الماء لشدة عطشهم وبمجرد ما تميتوا للشرب منها تفرقت وذهبت، فإذا سمع السامع قول الشاعر: كما أبرقت قوما عطاشا غمامة وتوهم أن ما يؤخذ منه يكفى فى التشبيه كان ذلك خطأ؛ لأن المأخوذ منه أن قوما ظهرت لهم غمامة وأن تلك الغمامة رجوا منها ما يشرب وألهم فى غاية الحاجة لذلك الماء لعطشهم، فإذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان حاصل التشبيه: أن الحالة الأولى كالحالة الثانية التى هى إبراق الغمامة لقوم.. إلخ فى كون كل منهما حالة فيها ظهور شئ لمن هو فى غاية الحاجة إلى ما فيه، وهذا خلاف المقصود للشاعر، وكذا لو فرض أن المتكلم اقتصر على هذا الشطر كان خطأ منه؛ لأن المعنى المقاد منه خلاف ما يناسب أن يراد فى التشبيه؛ لأن كل جزء من طرف له نظير من الطرف الآخر فإذا أسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله: أى باعتبار) أى: بواسطة اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس أى: ولا شك أن انتهاء الشئ المؤيس إنما يؤخذ مسن الشطر الثانى، وأشار الشارح بقوله: أى: باعتبار.. إلخ، إلى أن الباء فى قوله باتصال للآلة مثلها فى قوله: نجرت بالقدم أى: بواسطة، وحيث أن فى كلام المصنف على وجه الشبه لا أنها صلة للتشبيه كما فى قولك: شبهت زيدا بالأسد، وإلا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامة

في قولهم: التشبيه بالوجه العقلي أعم إذ الأمر المشترك فيه هاهنا هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة؛ كما في قولنا: زيد كالأسد، والسيف، والبحر. فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه، بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور.

للقوم العطاش (قوله: في قولهم) أى: أهل هذا الفن (قوله: بالوجه العقلي) أى: باعتباره وبواسطته (وقوله: أعم) أى: من التشبيه بالوجه الحسى أى: باعتباره وبواسطته وذلك لما مر من أنه متى كان الوجه حسياً فلا يكون الطرفان إلا حسيين، وأما إذا كان الوجه عقلياً فتارة يكونان حسيين، وتارة عقليين، وتارة مختلفين (قوله: ابتداء مطمع) أى: ابتداء شئ مطمع، وهذا مأخوذ من الشطر الأول وذلك كظهور السحابة للقوم العطاش في المشبه به وظهور الأمر المحتاج لما فيه في المشبه (وقوله: بانتهاء مؤيس) أى: شئ مؤيس، وهذا مأخوذ من الشطر الثانى، وذلك كتفرق السحابة وانجلائها في المشبه به وزوال الأمر المرغوب لما فيه في المشبه فمصدوق الشئ المؤيس تفرق السحابة، والمراد بانتهائه تمام ذلك التفرق، وإذا علمت أن التشبيه بواسطة الوجه المذكور - أعنى: اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس - وجب انتزاعه من مجموع البيت وكان الانتزاع من الشطر الأول خطأ، لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشارة للسرعة وقصر ما بينهما (قوله: وهذا) أى: التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعة، وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما: أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبره، وإلا اختل المعنى ولا تقلد بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثانى (قوله: زيد كالأسد والسيف والبحر) أى: في الشجاعة والإضاءة والجود، والمراد بالتشبيهات المجتمعة التى يكون الغرض منها مجرد الاجتماع في إفادة معناه - أعنى التشبيه المستقل - وفوات اجتماع الصفات في المخبر عنه ليس تغييراً في إفادة التشبيه، بل ذلك من عدم ذكر العطف - كما قاله عبد الحكيم.

(قوله حتى لو حذف) تفريع على ما قبله، والمراد بالحذف لازمه وهو الترك، وليس المراد أنه ذكر ثم حذف.

(والمُتعدد الحسى كاللون، والطعم، والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى و) المتعدد (العقلى كحدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد) أى: نزو الذكر على الأنثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى، وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) الذى هو حسى (ونباهة الشأن) أى: شرفه، واشتهاره؛ الذى هو عقلى (فى تشبيه إنسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الأمور المذكورة، ولا يعتمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها.

(قوله: والمتعدد) أى: ووجه الشبه المتعدد الحسى، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام: واحد ومركب ومتعدد، ولما فرغ من الأولين شرع فى الثالث وهو إما حسى أو عقلى أو مختلف.

(قوله: فى تشبيه فاكهة بأخرى) أى: كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة، وكتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر من الأمور الثلاثة، ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس، فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحة بالشم (قوله: كحدة النظر) أى: الموجبة لإدراك الخفيات؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته، وعلى كل حال فهى أمر عقلى (قوله: وكمال الحذر) أى: الموجب لكونه لا يؤخذ عن غرة، والحذر بوزن نظر: وهو الاحتراس من العدو (قوله: أى نزو الذكر على الأنثى) أى: وثؤبسه عليها، والنزو -بفتح النون وسكون الزاى- مصدر نزا: كعدا.

ويصح أن يكون مصدر نزا على وزن الفعول فهو كعدا بالعين المعجمة (وقوله: فى تشبيه طائر بالغراب) إنما قال طائر ولم يقل فى تشبيه إنسان بالغراب؛ لأن الإنسان أخفى منه سفادا - كذا قيل، وفيه بُعد، لأن الإنسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قيل: إنه لم ير عليها قط، وفى المثل أخفى سفادا من الغراب حتى قيل إنه لا سفاد له محتاد، وإنما له إدخال منقره فى منقر الأنثى (قوله: كحسن الطلعة) المراد بالطلعة الوجه (قوله: الذى هو حسى) أى: لأن الحسن مجموع الشكل واللون وهو حسى؛ لأنهما مدركان بالبصر فكذلك الحسن الذى هو مجموعهما (قوله: ونباهة الشأن) مصدر نبه مثلثا كما رواه ابن طريف - قاله يس.

(قوله: أى شرفه) أى: الشأن، وهذا تفسير للنباهة، (وقوله: واشتهاره) عطف تفسيري<sup>١</sup> بين به المراد من الشرف هنا، وقال سم فى حواشى المطول: الظاهر أن مجموع

(واعلم أنه قد ينتزع الشبه) أى: التماثل؛ يقال: بينهما شبهة  
- بالتحريك - أى: تشابه، والمراد به هاهنا ما به التشابه أعني: وجه الشبه (من نفس  
التضاد لا مشترك الضدين فيه) أى: في التضاد؛ لكون كل منهما مضاداً للآخر.....

---

قوله شرفه واشتهاره تفسير لنباهة الشأن فليس مجرد أحدهما هو التفسير ولا أن  
الاشتهار تفسير للشرف، خلافاً لما تقدم من تقرير شيخنا اللقاني، إذ ليس مجرد  
الاشتهار بدون الشرف نباهة إلا أن يراد بالاشتهار بالشرف وعحصل ذلك: أن المجموع  
تفسير، ولا شك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس وإنما  
يدركان بالعقل وإن كان سبب كل منهما قد يكون حسياً (قوله: أنه) أى: الحال  
والشأن (قوله: أى التماثل) أشار به إلى أن الشبه - بفتح الشين والباء - اسم مصدر  
.معنى التشابه والتماثل (قوله: أى تشابه) أى: تماثل (قوله: والمراد به هاهنا.. إلخ) أشار  
به إلى أنه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدري وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من  
إطلاق المصدر على المفعول، إذ هو الذى يتعلق به الانتزاع (قوله: من نفس التضاد..  
إلخ) حاصله: أنا إذا قلنا: ما أشبه الجبان بالأسد في الشجاعة أو زيد الجبان كالأسد في  
الشجاعة كان وجه الشبه منتزعا من التضاد أى: من ذى التضاد أى: من المتضادين؛  
وذلك لأننا ننزل تضاد الجبن والشجاعة منزلة تناسبهما لأجل التمليح أو التهكم،  
فصار الجبن مناسباً للشجاعة وبمنزلتها؛ لأن التناسب التنزيلي مشترك بين الجبن  
والشجاعة ليكون كل منهما مناسباً للآخر وصار الجبان مناسباً للشجاع، فإذا شبهناه  
به صار كأنه قام به شجاعة، فإذا أخذ وجه الشبه منهما كان هو الشجاعة وإن كانت  
في المشبه به حقيقة وفي المشبه ادعاءً وأخذ وجه الشبه من المتناسبين تنزيلاً لا يخرج  
عن كونه مأخوذاً من المتضادين في الواقع؛ لأن التناسب تنزيلي إذا علمت هذا فقول  
المصنف قد ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد أى: من ذى التضاد من غير ملاحظة أمر  
سوى التضاد.معنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبه لا أنه يعتبر ما يتعلق  
بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم؛ لأن هذا لا يصح هنا، والمراد  
بالتضاد التناقض سواء كان تضاداً و تناقضاً أو شبه تضاد، وإنما صح جعل التضاد وسيلة



(ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح).....

لما ذكر لاشتراك الضدين اللذين هما الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح أن يتخيل أن التضاد كالتناسب فينزل منزلته بواسطة أن كلاً منهما مشترك فيه فترتفع الضدية الكائنة بين الطرفين، فإن قلت: إذا كان الاشتراك في التضاد كافياً في أخذ الوجه المقتضى لنفي الضدية بواسطة تنزيل ذلك التضاد منزلة التناسب صح أن يقال: السماء كالأرض في الانخفاض، والأرض كالسماء في الارتفاع، والسواد كالبياض في تفريق البصر، والبياض كالسواد في عدمه، ونحو هذا مما لم يصح وروده عن البلغاء، وإنما قلنا بصحته ضرورة أن كل ذلك وجد فيه الاشتراك في التضاد المصحح لتنزيله منزلة التناسب على ما مر.

قلت: اعتبار الاشتراك لتصحيح أخذ الوجه بواسطة التنزيل المقتضى للمناسبة إنما هو لزيادة توجيه الصحة دفعاً لاستغراب أخذ المناسبة من التضاد، وإلا فلا يكفي مجرد الاشتراك، وإلا لزم ما ذكر، بل لا بد في صحة الأخذ من زيادة وجود تمليح أو تمكُّم - كما أشار لذلك المصنف بقوله: بواسطة.. إلخ، وما ذكر من هذه الأمور ليس فيه تمليح ولا تمكُّم.

(قوله: ثم ينزل.. إلخ) المتبادر أنه عطف على قوله: يتزعزع الشبه من نفس التضاد - وفيه نظر، فإن التنزيل سابق على انتزاع الوجه من المتضادين؛ لأن التضاد ينزل منزلة التناسب ثم يتزعزع الوجه من الضدين لا أن التنزيل مفرع على الانتزاع كما توهمه عبارة المصنف، وأجيب بأن ثم للترتيب الإخباري فكأنه قال قد يتزعزع الشبه من نفس التضاد، ثم أخبرك أنه ينزل.. إلخ وإن كان التنزيل متقدماً على الانتزاع، أو يقال: المراد بالانتزاع قصده أي: قد يقصد انتزاع الشبه من نفس التضاد، ثم ينزل.. إلخ لا يقال: هذا وإن أفادته جهة الترتيب، لكن لم تقع ثم في موقعها، إذ المحل للقاء؛ لأنه لا تراخي بين القصد المذكور والتنزيل؛ لأننا نقول كما تكون ثم لتراخي أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لتراخي آخره والتنزيل منزلة التناسب إنما يتم بالتهكم والتعليح - كما أشار له بقوله: بواسطة تمليح أو تمكُّم فهو من تتمته فتراخي

أى: إتيان بما فيه ملاحه وظرافة. يقال: ملّح الشاعر إذا أتى بشيء مليح، وقال الإمام المرزوقي في قول الحماسي:

أَتَانِي مِنْ أَبِي أَنَسٍ وَعَيْدٌ فَسَلَّ لَغِيظَ الضَّحَّاكِ جِسْمِي<sup>(١)</sup>

التنزيل بآخره عن قصد الانتزاع، أو يجاب بأن قوله: ثم ينزل بالنصب بأن مضمره عطفا على قوله: لاشتراك من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل، فكأنه قال للاشتراك والتنزيل وغيره ثم لتباعد ما بينهما فإن الاشتراك حقيقي<sup>٢</sup> والتنزيل ادعائي<sup>٣</sup> محض (قوله: أى إتيان بما فيه ملاحه وظرافة) أى: من حيث إزالة السامة والكسدر عن السامع وجلب الانشراح له (قوله: ملّح الشاعر) بتشديد اللام ومصدره التلميح كفرّح بالتشديد تفرّجاً (قوله: وقال الإمام المرزوقي) القصد من نقل كلامه شيثان.

الأول: الإشارة إلى أن "أو" في قول المصنف بواسطة تلميح أو تهكم لمنع الخلو فتجوز الجمع، ووجه الإشارة من كلام المرزوقي إلى ذلك أنه غير بالواو دون أو.

الثاني: أفاد أن المقابل للهزؤ والتهكم هو التلميح بتقديم الميم أعنى الإتيان بكلام فيه ملاحه وظرافة لا التلميح الذى هو الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل، ووجه الإشارة من كلامه إلى ذلك أنه جعل البيت من قبيل التلميح، ومعلوم أنه ليس فيه إشارة إلى قصة أو شعر أو مثل فيعلم أن التلميح خلاف التلميح المفسر بما ذكر، وحيث فتكون تسوية الشارح العلامة الشيرازي بينهما فاسدة، والإمام المرزوقي قدوة فيما يفهم من كلام العرب لممارسته له، فلا يصح أن يرد عليه جعل البيت من قبيل التلميح (قوله: أتاني.. إلخ) البيت لشقيق بن سليك الأسدي. والوعيد: التخويف، وسَلَّ على صيغة المبني للمجهول وجسمي نائب الفاعل أى: ذاب أو أبلى بالسَّل وهو مرض خاص، والغِيظ: الغضب الكامن، وفي نسخة فسَل تغير الضحّاك جسمي وعلى هذه النسخة فسَل بالبناء للفاعل بمعنى أذاب وتغير الضحّاك فاعل، وجسمي: مفعوله، والضحّاك: اسم أبي أنس وعبر بالظاهر موضع المضمر بيانا لعين المستهزأ به بذكر الاسم العلم تحقيرا لشأنه، وقيل

(١) البيت للحماسي في شرح عقود الجمان ١٨/٢.

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزؤ والتلميح، وأما الإشارة إلى قصة، أو مثل، أو شعر؛ فإنما هو التلميح -بتقدم اللام على الميم- وسيجىء ذكره في الخاتمة. والتسوية بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازى-رحمه الله تعالى-وهو سهو.

(أو تمكّم) أى: سخرية واستهزاء (فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم) كل من المثلين صالح للتلميح، والتهكم، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام؛ فإن كان القصد إلى ملاحظة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتلميح، وإلا فتهكم.

إن الضحاك اسم ملك من الملوك الماضية قتله الملك إفريزون أطلق على أبى أنس زيادة في التهكم لتضمنه تشبيه به على وجه الهزؤ والسخرية أو التلميح، فكأنه قال: فسل جسمي من غيظ هذا الذى هو كالمملك الفلاقى، ولا يخفى ما فيه من الاستهزاء والتلميح (قوله: قصد بها الهزؤ والتلميح) أى: الاستهزاء بأبى أنس وإضحاك السامعين وإزالة الملل عنهم (قوله: في الخاتمة) أى: خاتمة البديع (قوله: بينهما) أى: بين مقدم الميم ومؤخرها هنا؛ حيث فسر التلميح هنا بتقدم الميم بالإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر وجعل ما أشبهه بالأسد إذا قيل للجبان مثالا للتهكم لا للتلميح، وجعل: هو حاتم مثالا للتلميح فقط.

(قوله: وهو سهو) أى: من وجهين: - الأول: أن الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل إنما هو التلميح بتقدم اللام، وأما التلميح بتقدم الميم فهو الإتيان بما فيه ملاحظة وظرافة. الأمر الثانى: أن قولنا للحواد هو حاتم ليس فيه إشارة لشيء من قصة حاتم فلا وجه لتعين جعله للتلميح على ما قال.

(قوله: صالح للتلميح والتهكم) أى: صالح لكل منهما (قوله: وإلا فتهكم) ظاهره وإلا يكن كذلك وهو صادق بأن لا يقصد الملاحظة والظرافة وإن كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخرية، وبما إذا لم يقصد شيئا، وبما إذا يقصد كلا من الملاحظة والظرافة والاستهزاء والسخرية، مع أنه لا يكون تمكّم إلا في الأولى، وأما في الأخيرة فهو تمكّم وتلميح، ثم إن قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد على انفراده فلا ينافي اجتماعهما كما قلنا.

وقد سبق إلى بعض الأوهام-نظرا إلى ظاهر اللفظ- أن وجه التشبيه- في قولنا للجبان: هو أسد، وللبخيل: هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين - وفيه نظر؛ لأننا إذا قلنا: الجبان كالأسد في التضاد أى: في كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: السواد كالبياض في اللونية، أو في التقابل، ومعلوم أننا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان: هو أسد-تمليحا، أو تهكما- لم يأت لنا إلا أن نقول: في الشجاعة، لكن الحاصل في الجبان إنما هو ضد الشجاعة فترلنا تضادهما مترلسة التناسب، وجعلنا الجبن بمترلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزؤ.

(قوله: نظرا إلى ظاهر اللفظ) أى: لفظ المصنف وهو قوله: اشتراك الضدين فيه، ونظرا: منصوب على التمييز، أو على الحال من بعض المضاف، أو من المضاف إليه لا مفعولا لأجله لعدم الاتحاد في الفاعل؛ لأن فاعل سبق أن وجه الشبه وفاعل النظر ذلك التوهيم (قوله: هو التضاد) الجملة خبر أن (قوله: الوصفين المتضادين) وهما الجبن والشجاعة والكرم والبخل لا باعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله: لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء) أى: وحيث لا حاجة لقول المصنف، ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا؛ لأنه خلاف الواقع وكذلك لا حاجة لقوله بواسطة تمليح أو تهكم، بل لا معنى له، بل لا معنى لقوله: قد ينتزع الشبه من نفس التضاد لاتحاد المنتزع والمنتزع منه ولا معنى له (قوله: كما إذا قلنا.. إلخ) تنظير بما قبله (قوله: ومعلوم.. إلخ) هذا رد آخر لما سبق لبعض الأوهام، وحاصله: أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو كالأسد، إذ لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم، وإنما تقول في مقامهما في الشجاعة، (وقوله: لكن الحاصل.. إلخ) دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان، والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك، فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه؟ وحاصل الدفع: أننا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنزيلا فحاء الاشتراك (قوله: تمليحا.. إلخ) أى: على وجه التمليح أو التهكم.

## [أداة التشبيه]:

(وأداته) أى: أداة التشبيه (الكاف، وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواءً كان الخبر جامداً، أو مشتقاً؛ نحو: كان زيداً أخوك، وكأنه قائم (ومثل: وما فى معناه) مما يشتق من المماثلة.....

(قوله: وأداته) أى: آله؛ لأن الأداة لغة الآلة سمي بها ما يتوصل به إلى التشبيه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (قوله: الكاف) قدمها؛ لأنها الأصل لبساطتها اتفاقاً وتلزم الكاف إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة "ما" فيقال: عمرو قائم كما أن زيداً قائم، ولا يقال: كأن زيداً قائم لئلا يلتبس بكلمة كأن التى هى من أخوات إن (قوله: وكان) قيل هى بسيطة، وقيل مركبة من الكاف ومن أن المشددة، والأقرب الأول لجمود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب؛ لأن المفتوحة وإن كان الثانى أشبه بحسب ما يظهر من صورة كأن (قوله: وقد تستعمل) أى: كأن عند الظن أى: ظن المتكلم ثبوت الخبر، و"قد" هنا للتقليل النسيء؛ لأن استعمالها للظن قليل بالنسبة لاستعمالها للتشبيه وإن كان كثيراً فى نفسه (قوله: سواء كان.. إلخ) تعميم فى استعمالها للظن؛ لأن استعمالها للتشبيه مقيد بما إذا كان خبرها جامداً على هذا القول، وحينئذ فهى فى المثالين المذكورين للظن لا للتشبيه، وإلا كان من تشبيه الشيء بنفسه، وما ذكره الشارح من استعمالها للتشبيه وللظن مطلقاً، سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً.

ذكر فى المطول: أنه الحق، وأن استعمالها للظن مطلقاً كثير فى كلام المولدين، ومقابله قول الزجاج: إنما للتشبيه إن كان الخبر جامداً نحو: كأن زيداً أسد، وللشك إن كان الخبر مشتقاً نحو: كأن زيداً قائم؛ وذلك لأن خبرها المشبه به فى المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه، وقول بعضهم: إنما للتشبيه مطلقاً ولا تكون لغيره، وجعل مثل هذا- أعنى: كأن زيداً قائم- على حذف الموصوف أى: كأن زيداً شخص قائم، فلما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر.

(قوله: وما فى معناه) أى: وما معناه فيه، ففى الكلام قلب (قوله: مما يشتق من المماثلة) هذا بيان لما فى معنى مثل، وذلك: كتماثل زيد وعمرو، ومائل زيد وعمراً، وزيد

والمشابهة، وما يؤدي هذا المعنى (والأصل في نحو الكاف) أى: في الكاف، ونحوها كلفظ: نحو، ومثل، وشبه، بخلاف كأن، ومماثل، وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظاً؛ نحو: زيد كالأسد، أو تقديرًا؛ نحو: قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾<sup>(١)</sup> على تقدير: أو كمثل ذى صيب (وقد يليه) أى: نحو: الكاف (غيره)

مماثل لعمرو (قوله: والمشابهة) أى: كتشابه زيد وعمرو، وشابه زيد عمرًا، وزيد مشابه لعمرو، وزيد يشبه عمرًا (قوله: وما يؤدي هذا المعنى) عطف على المماثلة أى: وما يشتق مما يؤدي هذا المعنى أى: التشبيه وذلك كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة، فإن المشتقات من هذه المصادر تفيد هذا المعنى الذى هو التشبيه نحو: زيد يضاهى أو يحاكي أو يقارب أو يعادل عمرًا.

قال العلامة اليعقوبى: والتبادر أن هذه المشتقات كلها سواء كانت من المماثلة أو مما بعدها إنما تفيد الإخبار بمعناها، فقولك: زيد يشبه عمرًا إخبار بالمشابهة كقولك: زيد يقوم؛ فإنه إخبار بالقيام وليس هناك أداة داخلة على المشبه به، ومثل هذا يلزم في لفظ مثل، فعدها من أدوات التشبيه لا يخلو عن مسامحة (قوله: والأصل) أى: الكثير الغالب (قوله: أى في الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر في قولك: مثلك لا ييخل، لا إن في الكلام تقديرًا؛ وذلك لأن الحكم إذا ثبت للمماثل الشيء ولما هو على أخص أوصافه كان ثابتًا له، فإذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذى هو الأصل فيه حكمه كذا بطريق الأولى (قوله: كلفظ نحو) أى: من كل ما يدخل على المفرد كمشابهة ومماثل، بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كسان أو يكون جملة بنفسه كيشابه ومماثل ويضاهى، فإن هذه لا يليها المشبه به بل المشبه، فإذا قيل زيد مماثل عمرًا كان الضمير المستتر الوالى للفعل هو المشبه والمشبه به عمرًا المتأخر (قوله: لفظًا) حال من المشبه به أى: حالة كونه ملفوظًا به أو مقدراً (قوله: على تقدير، أو كمثل ذوى صيب) أى: فالشبه به وهو مثل ذوى الصيب قد ولى الكاف

(١) سورة البقرة: آية: ١٩.

أى: غير المشبه به (نحو: «وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ»<sup>(١)</sup>)...  
 الآية؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا.....

والحال أنه مقدر، وإنما قدر ذوى الصيب؛ لأن الضمائر فى قوله: «يَجْعَلُونَ أَصْنَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ»<sup>(٢)</sup> لا بد لها من مرجع وليس موجوداً فى اللفظ، وإنما قدر مثل ليناسب المعطوف عليه أى: كمثل الذى استوقد ناراً. والصيب المطر فيعل، من صاب نزل، ويطلق الصيب أيضاً على السحاب، فإن أريد به فى الآية السحاب ففيه ظلمتان سحمته وتطبيقاته منتظمة بما ظلمة الليل، وكون الرعد والبرق فى السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانتحاج السحاب بتتابع القطر مع ظلمة الليل، وأما الرعد والبرق فحيث كانا فى أعلاه ومصبّه ملتبسين به فى الجملة فهما فيه أيضاً - قاله عبد الحكيم (قوله: أى غير المشبه به) أى: مما له دخل فى المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا يحفظ فى كثرته، فالتقليل المستفاد من "قد" بالنسبة لإيلاء المشبه به ولا بد من تقييد الكلام بما إذا كان المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه، وإنما قلنا ذلك احترازاً عن نحو قوله تعالى: «مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا»<sup>(٣)</sup> فإن المشبه به مركب لكن عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل أعنى: الحالة والصفة العجيبة الشأن، فالحاصل: أن المشبه به إذا كان مركباً فإن عبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولى المشبه به الكاف وإن لم يعبر عنه بمفرد ولا اقتضى الحال تقديره، بل استغنى عنه بما فى ضمن مجموع اللفظ فلا يكون المشبه به والياً للكاف.

(قوله: «وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا») أى: بين لهم حال وصفة الحياة الدنيا، فمثل مفعول اضرب (وقوله: كماء) خبر مبتدأ محذوف أى: هى كماء وهو استئناف ببيان كأنه قيل: بم أينيه؟ فقيل: هى كماء، وقيل: إن "اضرب" بمعنى اجعل وصبر، وحيث أن  
 فله مفعولان ثانيهما قوله كماء أى: صبر لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء أنزلناه.. إلخ

(١) الكهف: ٤٥. (٢) البقرة: ١٩.

(٣) الجمعة: ٥.

بالماء، ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها، وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء؛ يكون أخضر ناضرا شديد الخضرة ثم يبس فتطير الرياح كأن لم يكن، ولا حاجة إلى تقدير: كمثل ماء؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، واعتبارها مستغن عن هذا التقدير. ومن زعم أن التقدير: كمثل ماء، وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف-.....

(قوله: بالماء أى: حتى يكون مما ولى الكاف المشبه به لفظاً) قوله: ولا بمفرد آخر يتحمل أى: يتكلف تقديره بحيث يقال: إن الأصل نبات ماء ويكون مما ولى الكاف المشبه به تقديراً (قوله: بل المراد تشبيه حالها.. إلخ) أى: ووجه الشبه وجود الهلاك والتلف بأثر الإعجاب والاستحسان والانتفاع في كل (قوله: في نضارتها) من ظرفية الكلى في الجزئي، أو في بمعنى: من بيان لحالها (وقوله: وبهجتها) تفسير لما قبله (قوله: بحال النبات) أى: صفته، ولا شك أنه غير والٍ للكاف لفظاً ولا تقديراً (وقوله: يكون أخضر) حال من النبات (وقوله: شديد الخضرة) تفسير لقوله: ناضراً (وقوله: ثم يبس) تفسير لسهيماً في الآية، (وقوله: فتطير) تفسير لتذروه فيها أيضاً (قوله: ولا حاجة.. إلخ) أى: حتى يكون المشبه به والياً للكاف تقديراً وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان لا حاجة إليه للاستغناء عنه بما ذكره من أن المعتبر.. إلخ - وفيه نظر؛ لأن المشبه به حيثئذ صفة الماء الموصوف بتلك الصفات فيخالف قوله سابقاً بل المراد تشبيه حالها أى: الدنيا بحال النبات فإنه نص في أن المشبه به حال النبات لا حال الماء، والجواب: أن حالة الماء الموصوف بما ذكر في الآية تؤول إلى صفة النبات التي ذكرها الشارح، وحيثئذ فلا إشكال (قوله: الكيفية) أى: الصفة والحالة، (وقوله: الحاصلة من مضمون الكلام) أى: من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الناشئ من الماء وأخضراره ثم يبسه ثم تطير الرياح له (قوله: مستغن عن هذا التقدير) أى: لفهما من ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه سيان (قوله: أن التقدير) أى: في الآية كمثل ماء أى: وإن المشبه به مثل الماء (قوله: وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به) أى: لأن المشبه به هو مثل



فقد سها سهواً يَبِينُ؛ لأن المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظاً به، وقد يكون محذوفاً على ما صرح به فى الإيضاح.

(وقد يذكر فعل ينبى عنه) أى: عن التشبيه (كما فى: علمت زيداً

أسداً.....)

الماء والوالى للكاف نفس الماء فقوله بناء على إنه أى: المشبه به فى الآية محذوف وهو مثل راجع لقوله: وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به، والحاصل: أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف والأصل فى الكاف ونحوه أن يليه المشبه به أى: فى اللفظ، وقوله وقد يليه غيره أى: فى اللفظ وإن كان والياً له فى التقدير وجعل الآية من هذا القيل فقد فى مثل وجعله المشبه به، وحيث أنه فى الكاف فى التقدير لا فى اللفظ، وقد ظهر لك من قوله: وأن هذا.. إلخ: مغايرة قوله: ومن زعم.. إلخ لقوله: ولا حجة.. إلخ.

(قوله: فقد سها) أى: من وجهين - الأول: أنا لا نسلم أن المشبه به مثل الماء وصفته بل مثل النبات الناشئ من الماء، والثاني: أننا إذا سلمنا أن المشبه به مثل الماء كما قال هذا الزاعم، فلا نسلم أن الكاف فى هذه الآية قد وليها غير المشبه به بل والى لها - على كلامه - هو المشبه به؛ لأن المقدر عندهم كالملفوظ، وحيث فالمشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظاً وقد يكون مقدرًا، والشارح اقتصر فى بيان السهو على الوجه الثانى، فإن قلت: هذا الثانى لا يرد على الزاعم إلا إذا كان يوافق على التعميم من قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ وهو قد خصه بالملفوظ فلا يرد عليه. قلت: تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف فى الإيضاح - الذى هو كالشارح لهذا المتن - بأن موالاة المشبه به للكاف أعم من أن تكون لفظاً أو تقديرًا.

(قوله: وقد يذكر فعل ينبى عنه) أى: يدل عليه من غير ذكر أداة فيكون الفعل قائماً مقامها، والمراد: فعل غير الأفعال الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه كالأفعال المشتقة من المماثلة والمشاكلة والمضاهاة.. إلى آخرها، وكان الأولى للمصنف أن يقول: وقد يذكر ما ينبى عن التشبيه ليتناول "أنا عالم أن زيداً أسدٌ" وزيد أسد حقاً - أو بلا شبهة، وكان زيداً أسد إذا كانت كلمة كأن للظن - اهـ أطول.

إن قُرب) التشبيه وأدعى كمال المشابهة؛ لما في: علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيدًا أسدًا (إن بُعد) التشبيه؛ لما في الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق واليقين، وفي كون مثل هذه الأفعال متبنا عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر: أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد.

(قوله: إن قرب التشبيه) شرط في مقدر. أى: وإنما يستعمل علمت لإفادة التشبيه أن قرب التشبيه أى: إن أريد إفادة قرب المشبه للمشبه به (قوله: وأدعى كمال المشابهة) عطف تفسير على قوله: إن قُرب، والمراد: ادعى على وجه اليقين (قوله: لما في علمت من معنى التحقيق) الإضافة يانية، والمراد بالتحقيق اليقُينُ أى: لما في علمت من الدلالة على يقين الاتحاد وتحقيقه فيفيد المبالغة في التشبيه لتيقن الاتحاد، وهذا يناسب الأمور الظاهرة البعيدة عن الخفاء.

(قوله: إن بُعد التشبيه) أى: أريد إفادة بُعد وضعفه بأن تكون مشابهة المشبه للمشبه به ضعيفة لكون وجه الشبه خفيًا عن الإدراك (قوله: لما في الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق واليقين) أى: وعدم اليقين؛ لأنه إنما يدل على الظن والرجحان فهو يشعر بأن تشبيهه بالأسد ليس بحيث يتيقن أنه هو بل يظن ذلك ويتخيل، ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون إدراكه كذلك (قوله: وفي كون.. إلخ) هذا اعتراض وارد على قول المصنف وقد يذكر فعل ينبئ عنه، وحاصله: أنا لا نسلّم أن الفعل المذكور ينبئ عن التشبيه للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك بل المنبئ عنه عدم صحة الحمل؛ لأننا نجزم أن الأسد لا يصح حمله على زيد وأنه إنما يكون على تقدير أداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا: زيد أسد (قوله: والأظهر.. إلخ) أى: وحيثذ فيجاب عن المصنف بأن في كلامه حذف مضاف أى: ينبئ عن حال التشبيه. هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا: أنبا فلان عن فلان فإن المتبادر منه أنه أظهر حالاً من أحواله لا أنه تصوره، كذا قيل - وفيه نظر؛ لأن الكلام هنا بصدد ما ينبئ عن التشبيه لا ما ينبئ عن حاله، فلو كان مراد المصنف ذلك لأخره إلى الكلام في بحث أحوال التشبيه - تأمل.

## [الغرض من التشبيه]:

(والغرض منه) أى: من التشبيه (فى الأغلب يعود إلى المشبه، وهو) أى: الغرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) أى: المشبه، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله:

(قوله: فى الأغلب) أى: أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتداء شئ على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائداً إلى المشبه الذى هو كالمقيس، ولذا كان عوده إليه أغلب وأكثر، وقوله: فى الأغلب مقابله ما يأتى فى قوله: وقد يعود إلى المشبه به، فإن قلت: ما يأتى يفيد أنه قليل، وتعبيره هنا بالأغلب يفيد أن الآتى غالب. قلت: القلة بالإضافة لا تنال الغلبة.

(قوله: بيان إمكانه) أى: بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود (قوله: وذلك) أى: والسبب فى ذلك أى: فى بيان إمكانه (وقوله: إذا كان) أى: المشبه.

(قوله: ويدعى امتناعه) أى: امتناعه الوقوعى من أجل غرابته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته (قوله: كما فى قوله) أى: كيان إمكان للمشبه الذى فى قول أبى الطيب المتننى من قصيدته التى رثى بها والده سيف الدولة بن حمدان، ومطلعها:

لَعَدُّ الْمَشْرِفَةِ وَالْعَوَالِي      وَتَقْتُلُنَا الْمَثُونِ بِلَا قِيَالٍ  
وَتَرْبِطُ السَّوَابِقُ مَقْرَنَاتٍ<sup>(١)</sup>      وَمَا يُنْجِيَنَّ مِنْ خَبَبِ اللَّيَالِي  
وهى طويلة، وقبل البيت قوله يخاطب سيف الدولة:  
نَظَرْتُ إِلَى الدِّهْنِ أَرَى مَلُوكًا      كَأَنَّكَ مُسْتَقِيمٌ فِي مُحَسَالٍ  
فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامُ إلخ<sup>(٢)</sup>.....:

وقد أحسن بعضهم فى تضمين هذا البيت حيث قال:

وَقَالُوا بِالْعِدَارِ نَسَلٌ عَنْهُ      وَمَا أَنَا عَنْ غَزَالِ الْحُمْنِ مَسَالِي  
وَأِنْ أَبَدَتْ لَنَا خَدَاهُ مِسْكًا      فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

<sup>(١)</sup> كذا فى الأصل وتروى: مقربات.

(١) الأبيات من قصيدة للمتننى يرثى والده سيف الدولة ويحز به، وهو فى ديوانه ١٢/٢، وهو فى الإشارات ص ١٨٧.

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال<sup>(١)</sup>

فإنه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلاً برأسه وجنسا بنفسه، وكان هذا في الظاهر كالممتنع-احتج لهذه الدعوى.....

(قوله: فإن تفق) أى: تعل بالشرف والأنام - قيل: هم الإنس والجن، وقيل: جميع ما على وجه الأرض، وأراد الشاعر الأنام الموجودين في زمانه ومن تعميم الأنام يستفاد أنه صار بكونه فائقاً لهم جنسا آخر بواسطة أن الداخل في الجنس لا يسد أن يساويه فرد منه غالباً (قوله: وأنت منهم) جملة حالية أى: والحال أنك منهم أى: بحسب الأصل؛ لأنك آدمي بالأصالة فلا ينافي دعوى صيرورته جنساً برأسه (قوله: فإن المسك.. إلخ) ليس جواباً للشرط الذى هو قوله: فإن تفق الأنام؛ لعدم الارتباط المعنوى وإنما هو علة للجواب أقيم مقامه والأصل فلا بُعد في ذلك؛ لأن المسك.. إلخ أى: إن خرجت عن جنسك بكمال أوصافك فلا بُعد في ذلك ولا استغراب؛ لأن المسك بعض دم الغزال وقد فاقه بكمال أوصافه، فحالك كحال المسك، فالشاعر لما ادعى أن الممدوح فاق الناس فوقاً صار به كأنه جنس آخر وأصل مستقل برأسه، وكان فوقانه لهم على الوجه المذكور مما يمكن أن يدعى استحالة احتج لمدهاه بأن حالته مماثلة لحالة مسلمة الإمكان لوقوعها، فشبّه حالته بتلك الحالة فتبين أن حالته ممكنة.

(قوله: فإنه) أى: الشاعر وهذا علة لصحة التمثيل بالبيت لكون الغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه.

(قوله: حتى صار أصلاً) أى: كأنه أصل (قوله: وجنساً بنفسه) أى: وجنساً مستقلاً بنفسه، وهذا مرادف لما قبله.

(قوله وكان هذا) أى: ما ذكر من فوقان الممدوح جميع الأنام فوقاً صار به كأنه جنس مستقل بنفسه.

(قوله: في الظاهر) أى: في بادئ الرأى قبل التأمل في الدلالة بل والاتفات للنظائر (قوله: احتج لهذه الدعوى) أى: أقام الحجة أى: الدليل على إثبات هذه الدعوى

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يرثي فيها والده سيف الدولة، ديوانه ١٦٥١/٣، والإشارات ص ١٨٧.

وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم، وهذا التشبيه ضمنيٌّ، ومكئى عنه.

(أو حاله) عطف على إمكانه، أى: بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الأوصاف (كما فى تشبيه ثوب بأخو فى السواد) إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه.

(أو مقدارها) أى: بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف، والزيادة والنقصان.....

وهى فوقانه لهم على الوجه المذكور لدفع إنكارها لغرابتها (قوله: شبه هذه الحال) أى: الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل برأسه (وقوله: بحال المسك) أى: بالهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التى فى الغزال، فهو من تشبيه المركب بالمركب، والجامع فوقان الأصل فى كلِّ.

(قوله: ضمنيٌّ) أى: مدلول عليه باللازم؛ لأنه ذكر فى الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه - أعنى: فوقان الأصل - وأراد الملزوم وهو التشبيه (قوله: ومكئى عنه) تفسير لما قبله، والحاصل: أن التشبيه لم يذكر صراحة بل كناية بذكر لازمه، وذكر بعضهم فى قول المطول: ونيسم هذا التشبيه ضمناً ومكئياً عنه أنه إنما سمى ضمناً؛ لأنه يفهم من الكلام ضمناً وسمى مكئياً عنه؛ لأنه مكئى أى: خفى ومستتر - وتأمله.

(قوله: حال المشبه) أى: صفته (قوله: بأنه على أى وصف من الأوصاف) أى: هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمرة مثلاً؟ وهو متعلق ببيان أى: بيان حاله بحال المشبه أنه على أى وصف.. إلخ (قوله: كما فى تشبيه.. إلخ) أى: كيان الحال الذى فى تشبيهه ثوب.. إلخ (قوله: فى السواد) أى: أو فى غيره من الألوان (قوله: إذا علم.. إلخ) شرط فى مقدر أى: وإنما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه إذا علم.. إلخ، وأما لو كان حال المشبه معلوماً له قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه؛ لأنها مبينة ومعلومة وتبين المبيّن عبث (قوله: أو مقدارها) أى: إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه وإنما ترك الشارح هذا القيد لظهوره مما ذكره أولاً (قوله: أى بيان مقدار.. إلخ)

أى: تشبيه الثوب الأسود (بالغراب فى شدته) أى: شدة السواد.

(أو تقريرها) مرفوع عطفا على: بيان إمكانه، أى: تقرير حال المشبه فى

نفس السامع، وتقوية شأنه (كما فى تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل

أى: كميتها (وقوله: كما فى تشبيهه) أى: كيان المقدار فى تشبيهه (قوله: أى تشبيه

الثوب الأسود) أى: المعلوم أصل سواده وإلا كان التشبيه لبيان أصل الحال لا لبيان

مقدارها، وفى قول الشارح: أى: تشبيه الثوب الأسود إشارة إلى أن الضمير فى قول

المصنف تشبيهه راجع للثوب الأسود المفهوم من قوله: فى السواد.

(قوله: مرفوع) أى: لا مجرور. عطفاً على مدحول البيان وهو الإمكان؛ لأن

التقرير أخص من مطلق البيان، إذ هو بيان على وجه التمكن فلو جرّ لكان المعنى أو

بيان البيان الخاص، ولا يخفى ما فى ذلك من العجرفة (قوله: أى تقرير حال المشبه) أى:

وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به (قوله: وتقوية شأنه) أى: المشبه والمراد بشأنه

حاله، وهذا عطف على تقرير حاله مفسر له، وأعلم أن تقرير حال المشبه فى نفس

السامع إنما يفيد التشبيه إذا كان المشبه به حسيّاً كان المشبه كذلك أو عقليّاً كما

يستفاد من كلام الشارح الآتى.

(قوله: كما فى تشبيه.. إلخ) أى: كالتقرير الكائن فى تشبيه من لا يحصل.. إلخ، وذلك

كأن يقال: فلان فى سعيه كالراقم على الماء بجماع عدم حصول الفائدة فى كلّ، فهذا التشبيه

قرر وثبت حال فلان وهو عدم الفائدة فى ذهن السامع (قوله: من سعيه) أى: عمله أو كسبه

(قوله: على طائل) الطائل: هو الفضل أو الفائدة. يقال: هذا أمر لا طائل فيه أى: لا فائدة فيه

ولا فضل. مأخوذ من الطول -بالفتح- وهو الفضل يقال: لفلان على فلان طول -بالفتح-

أى: فضل واستان، و"على" يحتمل أن تكون زائدة فاعل يحصل كما فى قوله:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ      إِنَّ لَمْ يَجِدْ<sup>(١)</sup> يَوْمًا عَلَى مِنْ يَتَكَلَّمُ

ويحتمل أنما غير زائدة، وفاعل يحصل ضمير عائد على الموصول كما هو

الظاهر وضمّن يحصل معنى يطلع - كذا فى الفترى.

<sup>(١)</sup> وقعت فى المطبوع: يوجد، وما أثبت من العقد الفريد، وعزارة الأدب ونكت الهميان.

بمن يرقم على الماء) فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة، وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات؛ لتقدم الحسيات، وفرط إلف النفس بها.

وفي عبد الحكيم: من لا يحصل من سعيه على طائل بمعنى: من لا يبقى لأجل سعيه على طائل، فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الأمانس حيث قال: حصل عليه من حقّي كذا أى: بقى عليه منه كذا- اهـ.

(قوله: بمن يرقم) بابه نصر أى: يخطط على الماء كان ذلك التخطيط كتباً أو تزويقاً.

(قوله: فإنك تجد) أى: تعلم (وقوله: فيه) أى: في هذا التشبيه المخصوص (وقوله: من تقرير عدم الفائدة) أى: من تقرير المتكلم عدم الفائدة الذى هو حال المشبه (وقوله: وتقوية شأنه) أى: شأن عدم الفائدة الذى هو الحال.

(قوله: ما لم تجده) مفعول تجد أى: شيئاً لا تجده في غيره أى: من التشبيه بالمعقول (قوله: لأن الفكر) هو في الأصل التأمل، والمراد به هنا الجزم أى: لأن الجزم بالأمور الحسية أتم من الجزم بالأمور العقلية والشيء وإن كان معلوماً يقيناً كحال المشبه إلا أن تمثيله بالمحسوس يفيد زيادة قوة؛ لأن الإلف بالمحسوسات أتم منه بالعقليات (قوله: لتقدم الحسيات) علة للأهمية أى: لتقدم الحسيات في الحصول عند النفس على العقليات؛ لأن النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم، ثم بعد إحساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وتنبيهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالاً يحصل لها علوم كلية هي العقليات (قوله: وفرط) أى: شدة إلف النفس بها وبما يؤيد ما ذكره الشارح أنك لو أردت وصف يوم بالطول، قللت: هذا يوم كأنه لا آخر له. لم يكن في تأثره في النفس طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس.

ويوم كظِلِّ الرُّمَحِ قَصَرَ طَوْلُهُ      دَمَ الزَّقِّ عَنَّا وَاصْطَكَاكَ الْمَازِهِرِ<sup>(١)</sup>

(١) البيت لابن الطثرية في ديوانه ص ٨١، ولسان العرب (صفف) وأساس البلاغة (رمح) وورد (واصفاف) مكان (واصطكاك).

(وهذه الأغراض (الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم، وهو به أشهر) أى: وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف؛ ظاهر هذه العبارة: أن كلاً من الأربعة يقتضى الأئمة والأشهرية، لكن التحقيق أن بيان الإمكان، وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية.....

---

وكذلك إذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كلمح البصر، أو كأنه ساعة لم يكن فى تأثيره فى النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك: يوم كإهام القطاة حيث شبهه بمحسوس (قوله: الأربعة) أى: بيان الإمكان والحال والمقدار والتقرير (قوله: تقتضى) أى: تستلزم وتوجب (قوله: أتم) أى: أقوى، واعلم أن الأئمة والأشهرية ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه؛ لأن الأمر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات، فقلماً يوجد وصف لأمر يعمّ اشتهاؤه عند كل الناس - قاله الفرى.

(قوله: أتم) أى: منه فى المشبه (وقوله: وهو به أشهر) أى: عند السامع وإن لم يكن أشهر فى الواقع (وقوله: به) يحتمل أنه حال من الضمير فى أشهر أى: أشهر هو فى حال كونه ملتبساً به، أو حال كونه فيه، على أن الباء بمعنى فى.

(قوله: أى وأن يكون.. إلخ) أشار بهذا إلى أن قوله وهو به: عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه، وأشهر عطف على خبرها والضمير المرفوع راجع للمشبه به ولذا أبرزه، وليست الجملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال، إذ المقصود أن هذه الأغراض تقتضى الأمرين لا أنها تقتضى الأئمة فى حال كونه أشهر، ثم إن الأشهرية كناية عن الأعرفية ومعنى الأعرف الأشد معرفة أى: إذا كان المشبه معروفاً بوجه الشبه يكون المشبه به أشد معرفة به منه (قوله: ظاهر هذه العبارة.. إلخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف: أن مجموع الأغراض الأربعة يقتضى الأمرين، ويرتكب التوزيع فترجع الأشهرية لما يقتضيها وهو الجميع، وترجع الأئمة لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد: أن كل واحد من الأغراض الأربعة يقتضى الأئمة والأشهرية معاً كما هو معنى الاعتراض (قوله: أن كلاً من الأربعة) أى: أن كل واحد من هذه الأغراض الأربعة (قوله: لا يقتضيان) أى: لا يستلزمان (قوله: إلا الأشهرية) أى: شدة المعرفة لا الأئمة



ليصح القياس، ويتم الاحتجاج في الأول، ويعلم الحال في الثاني، وكذا بيان المقدار لا يقتضى الأتمية، بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه، لا أزيد، ولا أنقص؛ ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه،.....

(قوله: ليصح القياس) أى: الإلحاق فيهما (قوله: ويتم الاحتجاج في الأول) أى: وهو بيان الإمكان، وقوله: ويعلم الحال في الثاني أى: وهو بيان الحسالى لامتناع تعريف المجهول بالمجهول إن كان المشبه به أغنى معرفة بوجه الشبه من المشبه وبما يساويه إن ساواه في المعرفة، وتوضيح ما ذكره من أن بيان الإمكان والحال إنما يقتضيان الأشهرية دون الأتمية: أن المطلوب في بيان الإمكان إنما هو مجرد وقوع وجه الشبه في الخارج في ضمن المشبه به ليفيد عدم الاستحالة، وغاية ما يقتضى ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجى ليسلم الإمكان ولا يتوقف الإمكان على الأتمية؛ لأن مطلق وقوع الحقيقة في فرد ما يكفى في إمكانها فإذا قلت: إنك في خروجك عن أهل جنسك كالمسك - كفى في المراد العلم بخروج المسك عن جنسه ولا يطلب كونه أتم منك في الخروج، بل ربما يوجب ذلك تقصيراً في المدح فصح التشبيه ولو كنت أتم منه في الخروج، وأما بيان الحال فالغرض - كما تقدم - أن المخاطب جاهل به طالب لمجرد تصوره وذلك يكفى فيه كونه معروفاً في المشبه به ليفيد معرفته في المشبه، فإذا قيل ما لون ثوبك المشتري؟ قلت: كهذا، فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا له سواد؛ لأن ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا أتم في السواد؛ لأنه زائد على مطلق التصور، والزائد على مطلق التصور غير مطلوب (قوله: بيان المقدار) أى: مقدار حال المشبه (قوله: بل يقتضى أن يكون المشبه به) أى: مع كونه أعرف وأشهر بوجه الشبه (قوله: على حد) أى: لغاية مقدار المشبه أى: أن يكون مساوياً للمشبه في وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص، ولو قال الشارح على حد.. إلخ، وأن يكون أشهر لكان أحسن ليتضح به قوله: ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح ليوافق صنيع هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده.

(قوله: ليتعين) أى: عند المخاطب (وقوله: مقدار المشبه) أى: في وجه الشبه،

(وقوله: على ما هو عليه) أى: في نفس الأمر. وتوضيح ذلك: أن التشبيه الذى قصد به بيان

وأما تقرير الحال فيقتضى الأمرين جميعاً؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل،  
فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر.

(أو تزينه) مرفوع عطفاً على: بيان إمكانه، أى: تزين المشبه في عين  
السامع (كما في تشبيه وجه أسود.....)

مقدار حال المشبه المخاطب به يعرف الحال في المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال  
فلا بد أن يكون الوجه الذى هو الحال المطلوب مقداره في المشبه به على قدره في  
المشبه من غير زيادة ولا نقصان وإلا لزم الكذب والخلل في الكلام، فإنه إذا قيل: كيف  
يباض الثوب الذى اشتريته والحال أنه في مرتبة التوسط أو التسفل في البياض وقلت هو  
كالثلج ليكون وجه الشبه في المشبه به أتم؟ كان الكلام كذباً. (قوله: وأما تقرير الحال)  
أى: حال المشبه (قوله: الأمرين) أى: الأتمية والأشهرية معاً.

(قوله: لأن النفس إلى الأتم) أى: إلى المشبه به الأتم أميل (قوله: فالتشبيه به)  
أى: بالأتم الأشهر، وهو مبتدأ خبره أجدر (وقوله: بزيادة) متعلق بأجدر، والباء فيه  
للسببية، والمعنى: فالتشبيه به أولى من التشبيه بالخالى من الأتمية والأشهرية بسبب إفادته  
زيادة التقرير أى: التقرير الزائد في نفسه والتقوية، وحينئذ فتقرير الحال مقتضى الأمرين،  
وتوضيح ذلك: أن المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك الحال في نفس السامع  
بحيث تطمئن إليه، ولا يمكن لها مدافعة فيه بالوهم لغرض من الأغراض كالتنفير عن  
السعى بلا فائدة، فإن صاحبه ربما يدافع بوجه عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول،  
فإذا ألحق له بالرقم على الماء الذى لا يمكن مدافعة عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهوره  
تحقق عند النفس في الأول كما تحقق في الثانى، فتقع نفرتة عن ذلك السعى، وقد تقرر  
أن نحقق الشيء بالأقوى والأظهر مع قصد ذلك التحقق واجب؛ لأن الأضعف سبيل  
للتساهل فيه والتخافل عن مقتضاه ودفاعه عن النفس بإثبات ضده وهما.

(قوله: أو تزينه) أى: جعله ذا زينة بأن يصوره للسامع بما يزينه ويحسنه،  
فيخيّل السامع حينئذ حسن المشبه فإذا تخيّل كذلك كان ذلك داعياً لرغبته فيه (قوله:  
عطفاً على بيان إمكانه) أى: لا بالجر. عطفاً على إمكانه (قوله: في عين السامع) أى:  
لأجل ترغيبه فيه لكونه يصوره له بصورة حسنة تدرك بالعين.

بمقلة الظبي، أو تشويهه) أى: تقييحه (كما فى تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة  
قد نقرتها الديكة) جمع: ديك (أو استطرافه) أى: عدُّ المشبه طريقاً حديثاً بديعاً

قال العصام: وكان الأزل أن يقول: أى: تزين للمشبه عند السامع لأجل أن  
يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه جلد ناعم بالحرير وتشبيه نكهة شخص  
بريح المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل، وعلى هذا فالمراد بتزيينه تصويره للسامع بصورة  
حسنة سواء كانت تترك بالعين أو بغيرها (قوله: بمقلة الظبي) أى: التى سوادها مستحسن  
طبعاً وهى الشحمة التى تجمع السواد والياض، فالسواد الكائن فى مقلة الظبي أوجب لها  
حسناً؛ لأن السواد فى العين حسن بالجليلة وذلك لما يلازمه من الصفاء العجيب والاستدارة  
مع إحاطة لون مخالف له غالباً من نفس العين أو خارجها، فلما شبه الوجه الأسود بالمقلة  
المذكورة صار مصوراً للسامع بصورة حسنة.

قال فى الأطول: والتشبيه مبنى على ما قال الأصمعى من أن عين الظبي وبقر  
الوحش فى حال الحياة كلها سواد وإنما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله: أى  
تقييحه) أى: لأجل أن ينفر المخاطب عنه (قوله: كما فى تشبيه) أى: كالتشويه الذى فى  
تشبيه (قوله: مجذور) أى: عليه آثار الجُنْرى (قوله: بسلحة) بجاء مهملة أى: عنرة جامدة  
أى: يابسة (قوله: نقرتها) أى: نقبتها بالمنقار فى حال رطوبتها، وقوله الديكة -بكسر الدال  
وفتح الياء- جمع ديك، والديكة تطلق على الدجاج، وفى لفظ "قد" إشعار بأن أثر النقر باقٍ  
فى السلحة؛ لأنه يزول بطول الزمان، وإنما أشعر ببقائه؛ لأنه للتقريب، ووصف السلحة  
بالجمود ليتم الشبه بلزوم تلك الحفر وتقررها كما فى الوجه المجذور والجامع بين الطرفين  
الهيئة الحاصلة من شكل الحفر وما أحاط بها، ووجه تقييح المشبه فى هذا التشبيه: أن المشبه به  
وهو السلحة المذكورة صورتها فى غاية القباحة، فلما ألحق بها الوجه المجذور تخيل قبحه ولو  
كان فيه حسن باستقامة رسومه وأعضائه وسار مظهرها فى أقبح صورة لأجل التنفير عنه.

(قوله: استطرافه) بالطاء المهملة من استطرفت الشئ اتخذته طريقاً أى: حديثاً  
والمال الطريف هو المقابل للقديم، وحيث فالمراد باستطراف المشبه: جعله حديثاً بديعاً لأجل  
الاستلذاذ به؛ لأن لكل جديد لذة ووجه جعله حديثاً: أنه أظهر ملتبساً بوصف أمر غريب

(كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه) أى:  
إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه (في صورة المتنع عادة) وإن  
كان ممكناً عقلاً، ولا يخفى أن المتنع عادة مستطرف غريب.....

مستحدث لم يعهد على ما يأتى، ويحتمل أن يكون بالظاء المشالة، وحيث ف المراد باستظرافه  
جعله ظرفاً أى: جمياً حسناً بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير إلى الأول (فقله: أى: عد  
المشبه طريقاً) المراد بعده طريقاً جعله كذلك، (وقوله: حديثاً) بمعنى حديثاً تفسير لما قبله وكذا  
قوله بديعاً (قوله: كما في تشبيه) أى: كالاستطراف الذى في تشبيه.. إلخ (قوله: فحم) هو  
كنهر ونهر وكأمر الجمر المطفأ (قوله: فيه جمر موقد) في القاموس: الجمر النار المتقدة، وحيث  
فلا حاجة إلى قوله موقد، والمراد تشبيه فحم سرت النار فيه سريانا يتوهم منه الاضطراب  
كاضطراب الموج (قوله: يبحر من المسك) أى: الذائب (وقوله: موجه الذهب) أى: الذائب،  
وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب؛ لأن البحر لا يتصور بصورة الجامد ووجه الشبه: هو  
الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء أسود (قوله: لإبرازه)  
متعلق بمفهوم ما فإنه عبارة عن استطراف أو تشبيه والشارح جعله متعلقاً بمحذوف، حيث قال:  
أى: إنما استطرف.. إلخ، وهو غير متعين - قاله في الأطول.

(قوله: لإبراز المشبه) أى: مع كونه مبتدلاً (قوله: في صورة المتنع) أى: وهو  
البحر من المسك الذى موجه الذهب، والمراد بإبرازه في صورته إبرازه بصفته حيث  
ألحق به؛ لأنه لما ألحق به نقل وصفه وهو الامتناع إليه، ولا شك أن إبراز الشيء المبتدل  
في صورة الممنوع يتخيل أنه كهو، وهذا موجب لغاية الاستطراف؛ لأن الفحم يتخيل  
فيه صورة المسك الذائب وإن كان غير ذائب، والجمر وإن لم يكن ذائباً يتخيل فيه  
صورة الذهب الذائب المتموج، وإنما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب؛ لأن ذلك هو  
المشبه به كما علمت، ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً تافهاً محترقاً أظهر في  
وصف شيء رفيع لا تصل إليه الألمان.

(قوله: وإن كان ممكناً عقلاً) بأن يذوب المسك مع كثرته جداً حتى يعد بحراً  
ويذاب الذهب ويجعل فيه ويكون موجاً له (قوله: ولا يخفى أن المتنع عادة) أى:  
صيرورة الواقع المبتدل ممتنعاً عادة مستطرف (وقوله: غريب) تفسير لما قبله.

(وللاستطراف وجه آخر) غير الإبراز في صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن؛ إما مطلقاً، كما مر) في تشبيه فحم فيه جمر موقد (وإما عند حضور المشبه؛ كما في قوله:.....

(قوله: وللاستطراف) أى: المطلق لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور، ولذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف في المثال المذكور، والحاصل: أن الاستطراف من حيث هو له وجهان- الأول: إبراز المشبه في صورة الممتنع في الخارج. والثاني: إبرازه في صورة النادر الحضور في الذهن وهما مفهومان مختلفان، والثاني أعم فيلزم من كون الشيء ممتنع الحصول في الخارج ندرة حضوره في الذهن دون العكس، فكلما أبرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف (قوله: نادر الحضور في الذهن) أى: لأن ندرة الحضور موجهة لقراءة ذلك النادر ولكل غريب للذة، وإذا شبه غير النادر بالنادر المستطرف انتقل وصف الندرة لذلك المشبه وصار ميرزا في صورته أى: بصفته فينجر<sup>١</sup> الاستطراف إليه (قوله: إما مطلقاً) أى: ندوراً مطلقاً من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن أى: عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه (قوله: كما مر في تشبيهه.. إلخ) من هذا تعلم أن الاستطراف في تشبيه الفحم الذي فيه جمر موقد بالبحر من المسك الذي موجه الذهب له جهتان: إبراز المشبه في صورة الممتنع وإبرازه في صورة النادر الحضور، ولا منافاة بين الجهتين، وتقدم لك وجه ثالث للاستطراف في التشبيه المذكور.

(قوله: وإما عند حضور المشبه) أى: وإما أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقاً لكون المشبه به مشاهدًا معتادًا، لكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من وادٍ غير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر.

(قوله: كما في قوله) أى: كندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه في قول أبي العتاهية يصف البنفسج- كذا في المطول، وفي شرح الشواهد: أن هذين البيتين لابن الرومي وقبلهما:

ولأَزُورْدِيَّة) يعنى: البنفسج (تزهو) قال الجوهري في الصحاح: زهى الرجل فهو مزهو: إذا تكبر. وفيه لغة أخرى حكاهما ابن دريد: زها يزهو زهوا (بزرقتها... بين الرياض على حمر اليواقيت)<sup>(١)</sup> يعنى: الأزهار والشقائق الحمر.....

## بَنَفْسَجٌ جُمِعَتْ أَوْرَاقُهُ فَحَكَّى كَحَلًّا تَشْرَبَ دَمْعًا يَوْمَ تَشْتَبِتْ

(قوله: ولأَزُورْدِيَّة) الواو واو رب، ولا: من بنية الكلمة، لا نافية، وهو بكسر الزاى المعجمة الخالصة - معرب. لازوردية بالراء الغليظة وهى المشربة شيئاً؛ لأنها لا تستعمل فى لغة العرب، ويفتح الواو وسكون الراء المهملة، والأزوردية صفة لمحدوف أى: رب أزهار من البنفسج لازوردية، نسبها الشاعر للحجر المعروف بالأزورد لكونها على لونه فهى نسبة تشبيهية (قوله: يعنى البنفسج) هو بوزن سفعرجل كما ضبطه شيخنا العدوى (قوله: تزهو) أى: تكبر. ونسبة التكبر للبنفسج تحوُّز، والمراد أن لها علواً وارتفاعاً فى نفسها (قوله: قال الجوهري.. إلخ) أشار بهذا إلى أن زهى من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول وإن كان المعنى للبناء للفاعل فيقال زهى الرجل كما يقال جُنُّ الرجل وعُنِيَ بالأمر وتُنِتجت الناقة (قوله: وفيه لغة أخرى.. إلخ) حاصلها: أنه يجوز استعمال زها مبنياً للفاعل لفظاً وما فى البيت وارد على هذه اللغة، إذ لو كان وارداً على اللغة الأولى لقليل تُزهى -بضم أوله وفتح ثالثه- إذ هو مضارع زهى المبني للمجهول (قوله: بزرقتها) الباء للسببية إن كانت الزرقه راجحة على الحمرة عند القائل أو بمعنى مع إن كانت مرجوحة عنده، والمعنى حينئذ على التعجب من تكبرها (قوله: بين الرياض) حال من ضمير تزهو، والرياض جمع روض وهو البستان.

قال العصام: ولا يعد أن يكون قصد به معنى علانية أى: أنها تزهو علانية لا على وجه الخفاء (قوله: على حمر اليواقيت) صلة لتزهو وهو من إضافة الصفة للموصوف (قوله: يعنى الأزهار والشقائق) أى: شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من

(١) البيت وما بعده لابن المعتز أورده الطيى فى التبيان ٢٧٣/١ بتحقيقى، والعلوى فى الطراز ٢٦٧/١، والأزوردية: البنفسج نسبة إلى الأزورد وهو حجر نفيس.

## (كألفها فوق قامات ضَعْفَنَها أوائل النار في أطراف كبريت)

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة.....

عطف الخاص على العام، والحمر نعت للأزهار والشقائق، وأشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر كالورد والشقائق، والمعنى: أنها تزهر وتتكرر على الأزهار الحمر الشبيهة باليواقيت الحمر وهذا غير متعين، إذ يجوز أن يكون أراد اليواقيت الحمر نفسها أى: أنها تزهر على اليواقيت الحمر الحقيقية، إلا أن المناسب للبنفسج المعنى الأول، ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله: كأنها) أى: اللازوردية بمعنى البنفسجة وعنى بها رأسها من الأوراق، وأما أحاطت به لا مع الساق بدليل قوله: فوق قامات (قوله: فوق قامات) أى: ساقات وهو حال من اسم كأن وجمّعها مع أن البنفسجة فوق ساق واحد باعتبار الأفراد (قوله ضَعْفَنَها) أى: ضَعْفَنَ عن تحملها؛ لأن ساقها في غاية الضعف واللين، أو ضَعْفَنَ بسببها لثقلها وطول مكثها فوقه، وإنما قال ضَعْفَنَ؛ لأن الساق الذى عليه البنفسج إذا طال انحنى (قوله: أوائل النار) غير كأنها أى: النار المتصلة بالكبريت التى تضرب إلى الزرقة لا الشعلة المرتفعة، وإنما قيد بأوائل؛ لأن النار متى طال مقامها في الكبريت وتمكنت منه، واشتعلت: احمرّت وصَفَتْ وزال ما فيها من الزرقة، ولهذا قيد أيضا بقوله: في أطراف، ولم يقل: في كبريت؛ لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا في أطرافه لا زرقة فيها- قاله يس (قوله: لا يندر حضورها في الذهن) أى: لأن الناس يستعملون في الغالب الكبريت في النار عند إيقادها (قوله: لكن يندر حضورها.. إلخ) لأن الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار لا سيما في أطراف الكبريت لما بينهما من غاية البعد؛ لأن البنفسج جرم ندى ونور رياضى والنار جرم حارّ يابس ديارى، فإذا خطر البنفسج في الذهن فإنما ينتقل منه عند إرادة التشبيه لما يضاويه من جنس الأزهار؛ لأنه هو الذى يخطر بالبال عند خطور البنفسج (قوله: فيستطرف) أى: المشبه وهو صورة البنفسج بسبب مشاهدة أى: بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتصال،

عناق بين صورتين متباعدين.

(وقد يعود) الغرض من التشبيه (إلى المشبه به، وهو ضربان - أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) الذي يجعل فيه الناقص مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل.....

والجمع بين صورتين متباعدين وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت، والحاصل: أن بين صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت غاية البعد فعند حضور أحدهما في الذهن يبعد حضور الآخر، فإحضار أحدهما مع الآخر في غاية التدور، وحيث فلاستطراف في التشبيه المذكور من حيث إنه حقق فيه المعانقة بين صورتين بينهما غاية المجاعدة لا يقال الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين؛ لأننا نقول لما كان الكلام المشتغل على التشبيه مسوقاً للمشبه كان المعتد به هنا استطرافه (قوله: عناق) بكسر العين المهملة بمعنى المعانقة والضم. قال في الخلاصة: <sup>(١)</sup> لفاعل الفاعل والمفاعلة.

(قوله: وهو ضربان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله: أحدهما) أى: وهو الكثير الشائع (قوله: إيهام.. إلخ) أى: لإيقاع المتكلم في وهم السامع أى: ذهنه أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه أى: مع أنه ليس كذلك في الواقع (قوله: وذلك) أى: الإيهام الذي هو الغرض (قوله: الذي يجعل.. إلخ) تفسير للتشبيه المقلوب (قوله: الناقص) أى: في نفس الأمر مشبهاً به أى: ويجعل فيه الكامل في نفس الأمر مشبهاً، فإذا جعل كذلك وقع في وهم السامع أن المشبه به الناقص أتم من المشبه في وجه الشبه؛ لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه في وجه الشبه (قوله: قصداً) علة لجعل الناقص مشبهاً به (وقوله: أكمل) أى: من المشبه الذي هو أكمل في نفس الأمر، وليس من التشبيه المقلوب قوله تعالى ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْقَاةٍ﴾ <sup>(٢)</sup> وإن كان نوره أتم من المشكاة؛ لأن المقصود تشبيه ما لم يعلمه البشر بما علموه لكون المشكاة في الذهن أوضح، والقوة في المشبه به قد تكون باعتبار الوضع.

(١) ألفية ابن مالك.

(٢) النور: ٣٥.



(كقوله:

وبدا الصباح كأن غُرته<sup>(١)</sup> هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم

استعير.....

(قوله: كقوله) أى: قول محمد بن وهيب في مدح للمأمون بن هارون الرشيد

العباسي وأول القصيدة:

وَشُهُودُ حُبِّكَ أَذْمَعُ سَفْحُ	الْعُذْرُ إِنِ الْأَصْفَتْ مَتَّضِحُ
إِنَّ الْجَفُونَ نَوَاطِقُ فُصْحُ	فَصَحَّتْ ضَمِيرِي عَنْ وَدَائِعِهِ
إِعْجَامِهَا فَالَسَّرُ مُفْتَضِحُ	وَإِذَا تَكَلَّمْتَ الْعَمُونَ عَلَى
لِلْحُسْنِ فِيهِ مَخَايِلُ نَضِجُ	مَهْمَا أَيْتُ مُعَسَّالِيْقِي قَمَرُ
بَدْعَا وَأَذْهَبَ هُمُ الْفَرَحُ	نَشَرَ الْجَمَالَ عَلَى مَحَاسِنِهِ
مَرَحُ وَدَاوَكِ آلِهِ مَرِحُ	يَحْتَالُ فِي حَلْلِ الشَّبَسَابِ بِهِ
وَيَعْلَى الْإِبْرَاقِ وَالْقَدَحُ	مَازَالَ يُلْثِمُنِي مَرَاشِفُهُ
وَفِشَا خِلَالِ سَوَادِهِ وَضَحُ	حَقِّي اسْتَرَدَّ اللَّيْلُ خِلْعَتَهُ

وبعد البيت:

وَتَزَيَّنْتَ بِصِفَاتِكَ الْمَدْحُ	نَشَرْتَ بِكَ الدُّنْيَا مَحَاسِنَهَا
جَلَلٌ فَلَا بَؤْسَ وَلَا تَرَحُ	وَإِذَا سَلِمْتَ فَكُلْ حَادِثَةً

(قوله: وبدا الصباح) أى: ظهر الصباح بمعنى الصبح.

قال العلامة اليعقوبي: يحتمل أن يراد به الضياء التام الحاصل عند الإسفار، ويحتمل أن يراد به الضياء المخلوط بمظلمة آخر الليل وذلك قبل الإسفار، فعلى الأول: تكون الإضافة في قوله: كأن غُرته إضافة لليبان أى: كأن الغرة التي هي الصباح؛ وذلك لأن الغرة في الأصل بياض في جبهة الفرس. فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التام الحاصل عند الإسفار فيكون المراد بالغرة نفس الصباح، وعلى الثاني: تكون الإضافة على

(١) البيت لمحمد بن وهيب الحميري في مدح الخليفة المأمون، الإشارات ص ١٩١، والطبي في شرح المشكاة

لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء، وفي قوله: حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه، والارتياح له، وعلى كماله في الكرم؛ حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح.

(و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد إلى المشبه به.....

أصلها لإحاطة الظلمة في ذلك الوقت بإشراق هو كالغرة المحاطة بالمشبه بذلك الإظلام- اهـ.

وربما كان كلام الشارح يميل للأول؛ وذلك لأن الشاعر قد جعل المشبه الغرة لا نفس الصباح، وقد قال الشارح بعد ذلك فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح ولم يقل من غرة الصباح مع أنها هي التي جعلها الشاعر مشبهة، فهذا يشير إلى أنهما شيء واحد وإن كان يمكن أن يقال: إن في كلامه حذف مضاف، وظهر لك من هذا أن الصباح ليس أول النهار، وفي الأطول: أن الصباح أول النهار أعني: الوقت الذي يختلط فيه ضوء الشمس بظلمة آخر الليل، وأن مراد الشاعر بغرته: الضياء التام الحاصل عند الإسفار، وحينئذ فالإضافة حقيقية وعلى هذا فيقدر مضاف في قول الشارح أتم من الصباح أى من غرته (قوله: لبياض الصبح) أى: للضياء التام الحاصل عند الإسفار وقت الصباح (قوله: فإنه قصد إيهام.. إلخ) أى: بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبهاً به؛ لأن جعله مشبهاً به يوهم أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيد التشبيه بالاصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه (قوله: والضياء) عطف تفسير.

(قوله: اتصاف الممدوح) وهو الخليفة (وقوله: بمعرفة حق المادح) أى: بمعرفة ما يستحقه من التعظيم وغيره أى: والشأن أن من عرف شيئاً عمله (فقوله: وتعظيم شأنه عند الحاضرين) تفسير لحق المادح (وقوله: بالإصغاء إليه) متعلق بتعظيم أى: بالإصغاء من ذلك الممدوح للمادح (وقوله: والارتياح له) أى: الاطمئنان لذلك المادح (قوله: وعلى كماله في الكرم) عطف على اتصاف والضمير للممدوح (قوله: حيث) أى: لأنه يتصف بالبشر

(بيان الاهتمام به) أى: بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجهها كالبدن في الإشراق والاستدارة بالرغيف؛ ويسمى هذا) أى: التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (إظهار المطلوب هذا) الذى ذكر من جعل أحد الشيعين مشبهًا، والآخر مشبهًا به إنما يكون (إذا أريد إلحاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة).....

أى: طلاقة الوجه وعدم عبوسه، والمراد بالمدح المدح، وحاصل ما ذكره الشارح: أن تقييد الشاعر إشراق وجه المدح على وجه يقتضى أكملته على الصباح بحسن الامتداح يدل على معرفته لحق المدح وعلى كرمه؛ وذلك لأن إشراق الوجه حال الامتداح يدل على شيعين أحدهما: قبول المدح وإلا لعبس وجهه وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه بمقابلته بالسرور التام، والثاني: كون المدح طبعه الكرم؛ لأن الكرم هو الذى يهزه الانبساط حال المدح حتى يظهر أثره على وجهه، ولو كان لثيمًا لعبس وجهه.

(قوله: بيان الاهتمام به) أى: إظهار التكلم للسامع أنه مهتم به، ولا بد في هذا من قرينة تدل على القصد كالعدول عما يناسبه إلى غيره مع قرينة الحال (قوله: كتشبيه الجائع) من إضافة المصدر لفاعله ووجهًا مفعوله أى: كأن يشبه الجائع وجهًا (وقوله: كالبدن) صفة لوجهًا أى: وجهًا كائنًا كالبدن (وقوله: في الإشراق) أى: الضياء، (وقوله: بالرغيف) متعلق بتشبيهه أى: كأن يشبه الجائع الوجه المذكور بالرغيف في الاستدارة واستلذاذ النفس بكل، فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدن الذى هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه لجوعه وأنه لم يزل عن خاطره (قوله: على هذا النوع) أى: بيان الاهتمام، وقوله من الغرض أى: الذى هو من أفراد الغرض فهو بيان لهذا النوع (قوله: إظهار المطلوب) أى: ذا إظهار المطلوب، أو أنها تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك أنه لما عدل عن تشبيه الوجه بالبدن إلى الرغيف علم أنه إنما شبه الوجه به لكون الرغيف في خياله وطالبًا له والعادة أنه لا يطلبه إلا الجائع. قال السكاكى: ولا يحسن المصير إليه إلا في مقام الطمع في حصول المطلوب كما يحكى أن قاضى سحستان دخل على الصاحب بن عباد فوجده متفتنًا أى: عالمًا بفنون العلوم فأخذ بمدحه حتى قال:

كما في الغرض العائد إلى المشبه (أو ادعاء) كما في الغرض العائد إلى المشبه به  
(بالتزائد) في وجه الشبه (فإن أريد الجمع بين شيئين.....

---

وعالم يعرف بالسجزي<sup>(١)</sup>

أراد السجستاني نسبة على غير قياس، فأشار إلى: ندمائه أن يتمموه على  
أسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا إلى آخرهم، فقال:

أشهى إلى النفس من الخبز

فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة.

(قوله: كما في الغرض العائد إلى المشبه) أى: كما في التشبيه الذى يعود  
الغرض منه إلى المشبه، وكذا يقال فيما بعده، وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه:  
بيان إمكانه أو حاله أو مقدارها أو تقريرها أو تزينه أو تشويهه أو استطرافه، والعائد  
إلى المشبه به: إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام به.

(قوله: بالتزائد) متعلق بإلحاق، ومراده بالتزائد حقيقة أو ادعاء كما علم من  
وصفه الناقص بذلك، وكلام المصنف محل نظر - كما قال في المطول، وحاصله: أنه  
يقتضى أن التشبيه المفيد للأغراض المتقدمة كلها يقصد فيها إلحاق الناقص بالتزائد في  
وجه الشبه - وليس كذلك، إذ لا يقصد إلحاق الناقص بالكامل في وجه الشبه إلا إذا  
كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح، وأجيب بأن المراد  
بالنقصان والزيادة في وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الكم كما في صورة التقرير  
أو بحسب الكيف كما في غيرها، فإن في غيرها لا بد أن يكون المشبه به أعرف وأشهر  
بوجه الشبه - كذا قرر شيخنا العلامة العدوى.

نعم يرد أن يقال: بيان الاهتمام غرض عائد إلى المشبه به ولا حاجة فيه إلى  
ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر.

(قوله: فإن أريد الجمع) أى: فإن لم يرد إلحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع..

إلخ (قوله: في أمر من الأمور) أى: سواء كان مفرداً أو مركباً حسياً أو عقلياً واحداً أو

---

(١) البيت في التبيان بلا نسبة ص ٢٧٥، والإيضاح ص ٢٢٤.

في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصًا، والآخر زائدًا، سواء وجدت الزيادة والنقصان، أم لم يوجد (فالأحسن ترك التشبيه) ذاهبًا (إلى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشيعين مشبهًا ومشبَّهًا به (احترازًا من ترجيح.....)

متعددًا (قوله: من غير قصد.. إلخ) أى: بل قصد استواءهما في ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذى زاد به أحدهما على الآخر إن كان في أحدهما زيادة في الواقع إما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوى وإما لأن الغرض إفادة أصل الاشتراك فيلغى الزائد إن كان (قوله: سواء وجدت الزيادة) أى: في أحدهما والنقصان في الآخر كما في قولك: تشابه وجه الخليفة والصبح (وقوله: أم لم يوجد) أى: المذكور من الزيادة والنقصان وكان الأوضح: أم لم يوجد ذلك كما في قوله: تشابه دمعى ومدامتى (قوله: فالأحسن ترك التشبيه) أى: ترك المتكلم التشبيه حال كونه ذاهبًا إلى الحكم على الشيعين اللذين قصد تساويهما في الأمر بالتشابه، فالمصدر مضاف للمفعول (وقوله: إلى الحكم) متعلق بمحذوف حال من الفاعل (وقوله: ترك التشبيه) أى: المعروف (وقوله: إلى الحكم) بالتشابه أى: الذى هو تشبيه غير معروف فلا ينافى ما تقدم من أن تشابه من أدوات التشبيه، والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفاوت في وجه الشبه، وغير المعروف -الذى هو التشابه- هو ما قصد فيه التساوى بين الطرفين في أمر من الأمور، وكان الأولى للمصنف أن يقول إلى إفادة التشابه لأجل أن يشمل قولك: أتشابه دمعى ومدامتى؟ بالاستفهام، فإن هذا لا حكم فيه - كذا قال المعاصم.

قال السبكي في العروس: وينبى أن يلحق بلفظ التشابه ما وازنه من التماثل والتشاكل والتساوى والتضارع وكذا كلاهما سواء، لا ما كان له فاعل ومفعول مثل شابه وساوى وضارع فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد - انتهى.

(قوله: ليكون) أى: في المعنى، وهذا علة للحكم بالتشابه (قوله: احترازًا) علة لترك التشبيه أى: ترك التشبيه لأجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح أحد المتساويين في قصده على الآخر في وجه الشبه يعنى من غير مرجح؛ وذلك لأن السابق إلى الذهن في التشبيه ترجيح المشبه به في وجه الشبه على المشبه - ولا ترجيح هنا؛ لأن الغرض أن

أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله:

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمَدَامَتِي فَمَنْ مِثْلُ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكَبُ<sup>(١)</sup>  
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرَى أَبَا الْخَمْرِ أَسْبَلَتْ جَفُونِي؟....)

الطرفين متساويان في وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به (وقوله: من ترجيح) أى: من إيهام ترجيح أحد المتساويين وإلا لوجب ترك التشبيه فيختل. قوله: فالأحسن ويطل تحوير التشبيه (قوله: أحد المتساويين) أى: بحسب القصد لا بحسب ما في نفس الأمر (قوله: كقوله) أى: قول أبي إسحق إبراهيم الصابي اليهودي كان يحفظ القرآن حفظاً جيداً ولم يشرح الله صدره للإسلام كما هداه لحاسن الكلام (قوله: إذ جرى) أى: وقت جريانه، وفي الأطول: أى: في كل وقت جرى، ففائدة الظرف التعميم ويؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار.

(قوله: ومدامتي) أى: مخرتي وسميت مدامة؛ لأنه ليس شراب يستطيع إدامة

شربه إلا هي - اه - عصام.

وتشابههما في الحمرة (قوله: فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب) الفاء للتعليل علّة لقوله: تشابه دمعي ومدامتي، ومن: زائدة أى تشابهاً من أجل كون عيني تسكب دمعاً مثل ما في الكأس من الخمر، أو أنها ابتدائية وليست زائدة أى: من أجل كون عيني تسكب دمعاً ناشئاً من مثل الخمر الذي في الكأس، ولم يقل مما في الكأس، ويجذف مثل إشارة إلى أن مثل ما في الكأس كائن عنده والدمع الأحمر مسكوب منه، وفيه من المبالغة ما لا يخفى (وقوله: عيني) مفرد مضاف يعم وليس مثني وإلا لوجب أن يقسول عيناى؛ لأن المثني المرفوع المضاف لياء المتكلم لا تقلب ألفه ياءً باتفاق كما قال الأشموني في قول ابن مالك: وألفاً سلم. إن ذلك في المثني والملحق باتفاق، وفي المقصور على المشهور، وعن هذيل انقلاباً ياء حسن. وعيني مبتدأ وجملة تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله: فوالله ما أدري أبا الخمر.. إلخ) أى: ما أدري جواب

(١) البيتان لأبي إسحق الصابي في الإشارات ص ١٩٠، والأسرار ص ١٥٦، والبيان ص ٢٧٦.

يقال: أسبل الدمع والمطر-إذا هطل، وأسبلت السماء، فالباء في قوله: أَبَالْخَمْرِ للتعدية، وليست بزائدة؛ على ما توهمه بعضهم (أم من عبرتي كنت أشرب) هذا الاستفهام، والجار والمجرور متعلق بأسبلت أي: ما أدري أسبلت جفوني بالخمير الحقيقي؟ وفي العبارة حذف كنت شربت منه ليكون مقابلاً لقوله: أم من عبرتي كنت أشرب كما إن قوله أم من عبرتي.. إلخ: فيه حذف والأصل أم أسبلت جفوني بالدمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلاً لقوله أولاً أسبلت جفوني بالخمير؟ وحيث فنى البيت احتياك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر، وحاصله أنه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمير [تشبه الخمر] في الحمرة أظهر أنه اختلط عليه الحال، وأنه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمير، أو كان يشرب من عبرته فعيناه تسكب دمعاً؟ وهذا من تجاهل العارف، إذ هو يعلم قطعاً أنه يشرب خمرًا، وأن الذي تسكب عيناه دمع أحمر.

(قوله: يقال).. إلخ الغرض من هذا بيان أن أسبل فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وحيث فالباء في حيزه للتعدية لا زائدة، إذ لا تكون كذلك إلا لو كان متعدياً بنفسه (قوله: إذا هطل) أي: سال كثيراً وبابه ضرب (قوله: وأسبلت السماء) أي: بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو إذا تعدى يتعدى بالباء (قوله: فالباء في قوله أَبَالْخَمْرِ للتعدية) أي: للزوم الفعل (قوله: على ما توهمه بعضهم) فيه أنه ورد استعماله متعدياً بنفسه واستعماله لازماً، ففي القاموس: أسبل الدمع بمعنى أرسله، وفي الصحاح: أسبل الدمع بمعنى هطل، فعلى الأول الباء الواقعة في حيزه زائدة، وعلى الثاني للتعدية فجعل الشارح الزيادة وهما وهم منه، وأجاب سم: بأن غاية الأمر أنه استعمل لازماً ومتعدياً ولم تتعين زيادة الباء سيما والأصل عدم الزيادة، وحيث فالحزم بالزيادة وهم على أن زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ سماعى ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال التعدية- فتأمل.

(قوله: أم من عبرتي) أم هنا متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية، والجملة بعدها موقولة بمصدر عطف على الجملة السابقة الموقولة مع همزة الاستفهام بالمصدر، والعبرة

لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه.

(ويجوز) عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضا) لأهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبهاً، والآخر مشبهاً به لغرض من الأغراض، وسبب من الأسباب؛ مثل:.....

بالفتح الدموع وأما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله: لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر) أى: في الحمرة ولم يقصد أن أحدهما زائد فيها والآخر ناقص يلحق به ترك التشبيه إلى التعبير بالتشابه، ونظير ما تقدم من البيتين قول الصاحب بن عباد<sup>(١)</sup>:

رَقُّ الزُّجَاجِ وَرَأَقَتِ الْخَمْرُ      وَتَشَابَهَا فَتَشَاكَلَ الْأَمْرُ  
فَكَأَلَمَا خَمَرٌ وَلَا قَدْخٌ      وَكَأَلَمَا قَدْخٌ وَلَا خَمَرٌ

(قوله: ويجوز.. إلخ) مقابل لقوله: فالأحسن.. إلخ، وقد استفيد ذلك من قوله: فالأحسن، وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل، ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الأحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله: فمن مثل.. إلخ وبالجمله فلا داعى لذكر هذا الكلام لعلمه مما تقدم (قوله: بين شيئين) هما المشبه والمشبّه به (وقوله: وفى أمر) هو وجه الشبه (قوله: أيضا) أى: كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الأحسن كما تقدم (قوله: لأهما وإن تساويا في وجه الشبه.. إلخ) أى: بأن لم يرد المتكلم أن أحدهما زائد فيه إن كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء، وإن كان في أحدهما زيادة في الواقع؛ ولأن أداة التشبيه قد تستعمل بمجرد قصد التشريك كما في الأطول (قوله: لغرض من الأغراض) أى: غير داخل في وجه الشبه الذى قصد تساوى الطرفين فيه إن قلت: مقتضى كون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو ينافى الجواز ويناقض أحسنية العدول إلى التشابه. قلت: المراد بالجواز هنا نفى الامتناع الصادق بالوجوب ولا ينافى الأحسنية، لأنها أيضا للوجوب؛ لأن الأحسن في باب البلاغة الواجب، وعلى هذا فما تقدم من دلالة الأحسنية على الجواز في مقابله لا يخلو عن تسامح - قاله اليعقوبى.

(١) البيتان في الإيضاح ص ٢٢٥، وهما للصاحب بن عباد في شرح عقود الجمان ٢٣/٢.



زيادة الاهتمام، وكون الكلام فيه (كتشبيه غُرة الفرس بالصبح، وعكسه) أى: تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) أى: من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء، والانبساط، وفرط التلألؤ،.....

---

(قوله: زيادة الاهتمام) أى: لحيه كما إذا شغف بحب فرسه فقال: غرة فرسى كاللؤلؤة في كف عبد. قاصداً إفادة ظهور منير في أسود أكثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الغرة ولا تقرير كمالها؛ لأنها عنده أعظم من أن تزين أو تقرّر، بل الغرض من تقلب الغرة وجعلها مشبهاً الاهتمام بها (قوله: وكون الكلام فيه) كما إذا كان حديثه في أحد الطرفين أو لا فينجرُّ الكلام إلى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبهاً؛ لأن أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام؛ لأن إجراء الشيء على المناسب الأصلي من التقلب مما يقتضى الاهتمام، وذلك كما إذا كان يصف لسيلاً يسرى فيه، أو فرساً سرى عليه فأنتهى به الحديث إلى وصف ما تعلق بكل منهما فيجعل غرة الثاني كالصبح وصبح الأول كالغرة في مجرد إظهار إشراق في سواد من غير قصد قوة ولا ضعف.

(قوله: كتشبيه غُرة الفرس بالصبح) أى: فيما إذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها.

(قوله: وعكسه) يعنى تشبيه الصبح بالغرة مثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به (قوله: متى أريد) راجع لقوله: كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه أى: متى قصد إفادة ظهور.. إلخ (وقوله: منير) أى: كالغرة وبياض الصبح (وقوله: في مظلم أكثر منه) أى: كالليل والفرس، والحاصل: أنه متى قصد إفادة أن وجه الشبه ما ذكر جاز أن تشبيه الغرة بالصبح والصبح بالغرة لحصول المقصود بكل من التشبيهين (قوله: من غير قصد) متعلق بأريد (وقوله: قصد) أى: من المتكلم المشبه أى: من غير أن يقصد المتكلم المشبه ما ذكر بل إنما قصد مجرد إفادة ظهور منير في مظلم أكثر منه مع ملاحظته التساوى (قوله: والانبساط) أى: الاتساع، (وقوله: وفرط

ونحو ذلك؛ إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبهًا، والصبح مشبهًا به.

[أقسام التشبيه باعتبار طرفيه]:

(وهو) أى: التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام؛ لأنه:

(إما تشبيه مفرد بمفرد،.....

التألول أى: شدة اللمعان (قوله: ونحو ذلك) أى: نحو المبالغة في وصف الفرس بما ذكر (قوله: إذ لو قصد ذلك.. إلخ) يعنى لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح لأجل المبالغة في الضياء والتألول، لا لأجل إفادة ظهور منير في مظلم فإنه لا يكون حيثئذ من باب التشابه، وحيثئذ فيتعين جعل الغرة مشبهًا والصبح مشبهًا به؛ لأنه أزيد في ذلك ولا يصح العكس فيه إلا لغرض يعود إلى المشبه به من إيهام كونه أتم من المشبه على ما عرفت، (فقول الشارح: لوجب.. إلخ) أى: إذا أريد التشبيه على سبيل التحقيق، ولو أريد على سبيل الادعاء تعين العكس - كما أفاده عبد الحكيم.

(قوله: وهو.. إلخ) لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه، شرع في الكلام على تقسيم التشبيه وهو إما باعتبار الطرفين، أو باعتبار الوجه، أو باعتبار الأداة، أو باعتبار الغرض، وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب (قوله: باعتبار الطرفين) أى: إفرادًا أو تركيبًا، وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله: أربعة أقسام) هى في الحقيقة تسعة أقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة؛ لأن الطرفين إما مفردان، أو مقيدان، أو مركبان، أو المشبه مفرد والمشبه به مقيد أو بالعكس، أو المشبه مفرد والمشبه به مركب أو بالعكس، أو المشبه مقيد والمشبه به مقيد أو بالعكس، ثم إن هذه التسعة صيرها المصنف أربعة بأن جعل التقييد من حيز الإفراد فجعل أقسام المقيد والمفرد في مقابلة ما فيه التركيب، وجعل ما فيه التركيب ثلاثة أقسام ما انفرد فيه التركيب، وما اجتمع فيه مع مفرد سواء كان المفرد مقيدًا أم لا، وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد اسمين ما تقدم فيه المركب وما تأخر فيه.

(قوله: لأنه إما تشبيه.. إلخ) في تقدير الشارح؛ لأنه تغيير إعراب المتن؛ لأن قوله

إما تشبيه.. إلخ: خبر هو، فجعله خبر أن المحذوفة مع اسمها لكن نوع الإعراب واحد

وهما) أى: المفردان (غير مقيدین؛ كتشبيه الخد بالورد، أو مقيدان؛ كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء؛.....

وهو الرفع، والأصح في مثله الجواز، وقيل بالمنع كما لو اختلف الإعراب، وفيه عمل أن المحذوفة مع اسمها ولم ينصوا على جوازه فيما رأيت، وعذر الشارح في ذلك الإشارة بتقدير خير لقوله هو؛ لأن مجرد قوله: إما تشبيه مفرد بمفرد لا يصح أن يكون خيراً، فبين أن الخبر في الحقيقة إنما هو مجموع قوله: إما تشبيه مفرد بمفرد وما عطف عليه من بقية الأقسام، وإنما ظهر الإعراب في كل واحد؛ لأن إعراب المجموع من حيث هو مجموع متعذر وإعراب واحد دون آخر تحكم - اهـ - يس.

(قوله: وهما غير مقيدین) أى: والحال أنهما غير مقيدین بمجرور أو إضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين، لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون فيه الطرف مقيداً.

(قوله: كتشبيه الخد بالورد) بأن يقال الخد كالورد في الحمرة، فالمراد تشبيه الخد الغير المضاف لأحد، وجعل في المطول من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد قوله تعالى ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أى: كاللباس لكم، ﴿وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة حسى وهو الملاصقة والاشتمال؛ لأن كلا من الزوجين يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه - كذا قال صاحب الكشف، وقيل: إن وجه الشبه عقلى وهو الستر كما يكره؛ لأن كلا من الزوجين يستر صاحبه عما يستكره من الفواحش كما يستر الثوب العورة، ولا يقال: إن هن ولكن وصف للباس فيكون المشبه به في الشبهين مقيداً؛ لأننا نقول إنه وإن كان وصفاً لكن لا دخل له في وجه الشبه؛ لأنه اعتبر في الوجه الاشتمال أو الستر عما يكره، ولا شك أن اللباس في حد ذاته يوصف بكونه يشتمل به ويستتر به من غير توقف

(١) البقرة: ١٨٧.

لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه؛ وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

(أو مختلفان) أى: أحدهما مقيد، والآخر غير مقيد (كقوله: والشمس كالمرأة<sup>(١)</sup> في كف الأشل

فالمشبه به - أعنى: المرأة - مقيدة بكونها في كف الأشل، بخلاف المشبه - أعنى: الشمس - .....  
.....

على كونه للرجال ولا على كونه للنساء، وحينئذٍ فما أفاده المحرور من كون اللباس للنساء أو للرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا يعدُّ من التقييد، فلذا قيل: إنه من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد (قوله: لأن وجه الشبه) علة لكون كل من الطرفين مقيداً (وقوله: هو التسوية.. إلخ) الأولى هو استواء الفعل وعدمه؛ لأن التسوية المذكورة وصف للفاعل لا للطرفين - تأمل.

(قوله: وهو) أى: وجه الشبه المذكور (قوله: موقوف على اعتبار هذين القيدين) أى: لأن مطلق ساع ومطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه المذكور؛ لأنه يجوز أن الساعى يحصل من سعيه على طائل، والراقم يجوز أن يرقم على حجر، ويؤخذ من (قوله: وهو موقوف.. إلخ) أنه ليس المراد بالقيد ما ذكر معه قيد مطلقاً، بل ما لقيدته مدخل في وجه الشبه وهو كذلك كما تقدم (قوله: والشمس كالمرأة في كف الأشل) تمامه: لما رأيتهما بدت فوق الجبل.

(قوله: مقيدة بكونها في كف الأشل) أى: لأن الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وتوَجُّع الإشراف على الوجه السابق التى هي لوجه لا تتحقق إلا بقيد كونها في كف الأشل وما يتوقف عليه الوجه قيد، والتوقف هنا ضرورى، إذ المرأة في كف الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور (قوله: أعنى الشمس) أى: فإنه لا تنقيد فيها، فإن قلت: المشبه هو الشمس لا مطلقاً بل حال حركتها فيكون مقيداً. قلت: الحركة لما

(١) البيت من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار بن الشماخ، وعجزه: لما رأيتهما فوق الجبل، والبيت في الأسرار ص ٢٠٧، والإشارات ص ١٨٠.

(وعكسه) أى: تشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس، فالمشبه مقيد دون المشبه به.  
(وإما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كلٌّ من الطرفين كيفية حاصلة  
من مجموع أشياء قد تضامّت، وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً (كما في بيت  
بشار)<sup>(١)</sup>

كَانَ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رَعُوسِنَا ..... وَأَسْيَافَنَا .....

على ما سبق تقريره (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مصر مسن تشبيه  
الشقيق) وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد؛ وهو مركب من  
عدة أمور، والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل فكثيراً ما يقع  
الالتباس.

كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبداً كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد  
خارج (قوله: وعكسه) عطف على قوله (قوله: أى تشبيه المرأة.. إلخ) أى: تشبيهها  
مقلوباً (قوله: وتلاصقت) تفسر لما قبله (وقوله: حتى عادت) أى: صارت شيئاً واحداً  
بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم، ويجب في تشبيه  
المركب بالمركب أن يكون وجه الشبه مركباً أى: هيئة، كما أنه في تشبيه المفرد  
بالمركب لا بد أن يكون الوجه كذلك، وأما في تشبيه المفرد بالمفرد فتارة يكون الوجه  
مركباً وتارة يكون مفرداً.

(قوله: كما في بيت بشار) الإضافة للعهد أشير بها لما تقدم (قوله: كان مَثَارَ  
النَّعْعِ.. إلخ) بدل من بيت بشار، فقد شبهت الهيئة المنتزعة من السيوف المسلوكة المقاتل  
بها مع انعقاد الغبار فوق رَعُوسِهِم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها في الليل إلى  
جهات متعددة.

(قوله: والفرق.. إلخ) اعلم أن الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا خفاء  
فيه؛ لأن المركب هيئة منتزعة من أمور متعددة اثنان فأكثر كالأعلام الياقوتية المنشورة

(١) البيت لبشار بن برد، ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، وروى [رؤوسهم] بدل [رؤوسنا]، كماوى:  
تساقط، خفف بحذف إحدى التائين.

(وإما تشبيه مركب بمفرد؛ كقوله<sup>(١)</sup>): .....

على الرماح الزبرجدية، والمفرد المقيد ما كان مقيداً بقيد كالراقم المقيد بكون رقمه على الماء والمرأة بقيد كونها في كف الأشل، ففي المركب يكون المقصود بالذات الهيئة والأجزاء المنتزعة منها تبع للتوصل بها إليها بخلاف المقيد، فإن أحد الأجزاء مقصود بالذات والباقي بالتبع، وحينئذ فالاحتياج للتأمل إنما هو بالنظر للتركيب والمواد المحتوية على التشبيه الواردة على الإنسان، وأن تمييز كون هذا المشبه الذي فيها أو المشبه به من قبيل المفرد المقيد، أو من قبيل المركب يحتاج لتأمل؛ لأن القيود معتبرة في كل من الأمرين ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القرينة، والحاصل: أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظي لاستوائه فيهما غالباً وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والأجزاء تبع أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربط بغيره تبع، والحامل على أحد القصدين وجود الحسن فيه دون الآخر لإدراك وجود الحسن المقتضى لأحد الأمرين إنما المحكم فيه الذوق السليم وصفاء القرينة وهذه التفرقة بينهما باعتبار المتكلم، وأما السامع فيفرق بينهما باعتبار القرائن الدالة على أن المتكلم قصد الهيئة، أو قصد جزءاً مرتبطاً بغيره، أو باعتبار أنه لو استعمل ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطبعه إلا ذلك الوجه المقتضى للتقيد، أو عدمه المقتضى للتركيب، ومن المعلوم أن الأذواق لا تجري على نسق واحد لعدم انضباطها، فلذا قيل: إن التفرقة بين المركب والمقيد أحوج شيء إلى التأمل أى: احتياجها للتأمل أشد من احتياج غيرها إليه لدقتها، واحتياجها للتأمل بالنسبة للمتكلم والسامع، أما المتكلم فمن حيث التعبير عنها، وأما السامع فمن حيث إدراكها من كلام البلغاء، وإنما كان التعبير عنها صعباً، لأنها من الذوقيات والتعبير عن الذوقيات صعب وإدراكها من التعبير كذلك - فتأمل.

(قوله: كقوله) أى: قول أبي تمام من قصيدة مدح بها المعتصم أولها:

رَقْتُ حَوَاشِي الزَّهْرِ فَهِيَ تَمْرَمُرُ      وَغَدَا الثَّرَى فِي حَلِيهِ يَتَكَسَّرُ

(١) البيتان لأبي تمام من قصيدة مدح فيها المعتصم، ديوانه ١٩٤/٢، والإشارات ص ١٨٣.

يا صاحِبِي تَقْصِيًا نَظْرِيكُما) في الأساس: تَقْصِيَتِه: بَلَغْتَ أَقْصَاهُ أَى: اجْتَهِدَا فِي النَظَرِ، وَابْلُغَا أَقْصَى نَظْرِيكُما (تَرِيَا وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوِّرُ) أَى: تَتَصَوَّرُ؛ حَذَفْتَ التَاءَ. يُقَالُ: صَوَّرَهُ اللَّهُ صُورَةً حَسَنَةً فَتَصَوَّرُ (تَرِيَا نَهَارًا مَشْمُسًا) ذَا شَمْسٍ.....

نزلت مقدمة المصيف حميدة	ويذُ الشتاءَ جديدةً لا تُكْفَرُ
لولا الذي غرس الشتاء بكفه	كان المصيفُ هشامًا لا تُثْمِرُ
كم ليلة آسى البلاد بنفسه	فيها ويوم وبُله مُثْعَنَجِرُ
مطرٌ يدوب الصخر منه وبغده	صخوٌ يكاد من الغضارة يُعْطِرُ
غيثان فالأنواء غيثٌ ظاهرٌ	لك وجهه والصخو غيثٌ مُضْمَرُ

(قوله: تَقْصِيًا) أمر من التَقْصَى: وهو بلوغ الأقصى والغاية وهو مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُونِ وَالْأَلْفِ فَاعِلٌ، وَنَظْرِيكُما مَفْعُولُهُ أَى: ابْلُغَا أَقْصَى نَظْرِيكُما وَغَايَتَهُ بِالْمُبَالَغَةِ فِي تَحْدِيقِ النَظَرِ (قوله: فِي الْأَسَاسِ تَقْصِيَتِه) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَفِي الْقَامُوسِ: تَقْصَيْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ: بَلَغْتَ الْغَايَةَ فِيهَا، فَهُوَ يَفِيدُ جَوَازَ تَعْدِيهِ بِفِي (قوله: أَى: اجْتَهِدَا فِي النَظَرِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَقْصِيَّ يَدُلُّ عَلَى التَّكْلُفِ (قوله: تَرِيَا وَجْهَ الْأَرْضِ) أَى: الْأَمَاكِنَ الْبَادِيَةِ مِنْهَا كَالْوَجْهِ، وَفِي الْكَلَامِ حَذَفَ أَى: فَإِذَا تَقْصَيْتُمَا فِي نَظْرِيكُما وَاجْتَهِدُمَا فِيهِ وَنَظَرْتُمَا إِلَى مَا قَابِلَكُما مِنَ الْأَرْضِ تَرِيَا.. إلخ (قوله: كَيْفَ تَصَوِّرُ) مَقُولٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ أَى: قَائِلِينَ عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ كَيْفَ تَصَوِّرُ؟! أَى: تَبْدُو صُورَتَهَا أَوْ كَيْفَ تَصِيرُ صُورَتَهَا حَسَنَةً بِأَزْهَارِ الرَّبِيعِ؟! فَهُوَ مِنَ الصُّورَةِ، أَوْ كَيْفَ تَتَصَوَّرُ وَتَتَشَكَّلُ؟! فَهُوَ مِنَ التَّصَوُّرِ أَوْ أَنَّهُ يَدُلُّ اشْتِمَالًا مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ أَى: كَيْفِيَّةَ صُورَتَهَا بِثَبُوتِ الْإِشْرَاقِ لَهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ.

(قوله: أَى تَتَصَوَّرُ) أَى: تَتَمَثَّلُ وَتَتَشَكَّلُ، وَأَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى أَنَّ تَصَوِّرُ بِفَتْحِ التَّاءِ مُضَارِعٌ تَصَوَّرَ الْمَطَاوِعَ لَصَوَّرَ (وَقَوْلُهُ: حَذَفْتَ التَّاءَ) أَى: تَاءَ الْمُضَارَعَةِ، أَوْ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ: فَتَصَوِّرُ) أَى: فَقَبْلَ التَّصَوُّرِ وَبَدَتْ صُورَتُهُ فِي الْوُجُودِ (قَوْلُهُ: تَرِيَا نَهَارًا) يَدُلُّ مِنْ تَرِيَا وَجْهَ الْأَرْضِ يَدُلُّ مَفْصَلٌ مِنْ يَحْمَلُ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ،

لم يستره غيم (قد شابه) أى: خالطه (زهر الربا) خصّها؛ لأنّها أنضر، وأشد خضرة، ولأنّها المقصود بالنظر (فكأنّما هو) أى: ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى: ليل ذو قمر؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد، فالمشبه مركب، والمشبه به مفرد.....

وكأنه يقول: تريا كيفية تلك الوجوه وهو كوغما ذات إشراق مخلوط باسوداد (وقوله: نهاراً مشمساً) أى: ضوء نهار؛ لأن النهار لا يرى من حيث إنه زمان (قوله: لم يستره غيم) بيان لفائدة وصف النهار بكونه مشمساً (قوله: أى خالطه) أى: خالط ذلك النهار أى: خالط ضوءه (قوله: زهر الربا) الزهر -بفتح الزاء، والهاء- وقد تسكن هاءه، والربا: جمع ربوة -بضم أوله وفتح- المكان المرتفع، وفي الكلام حذف مضاف أى: لون زهر الربا، وأراد بالزهر النبات مطلقاً وأطلق عليه زهراً مجازاً؛ لأنه أحسن ما فيه، والدليل على أن المراد بالزهر النبات مطلقاً قول الشارح: لأن الأزهار باخضرارها.. إلخ (قوله: خصّها) أى: الربا بالذكر دون سائر البقاع (وقوله: لأنّها) أى: الربوة أنضر أى: من غيرها (قوله: وأشد خضرة) عطف تفسير، وأراد أنّها أنضر باعتبار ما فيها من الزرع، ويحتمل أن الضمير في خصّها لزهر الربا وأنّ الضمير لاكتساب الزهر التأنيث من المضاف إليه (وقوله: لأنّها) أى: زهر الربا أنضر وأشد خضرة أى: من زهر غيرها.

قال في الأطول: يمكن أن يقال: خصّها؛ لأنه تخالطه الشمس في أول طلوعها، وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر؛ لأن نور الشمس فيه أضعف (قوله: ولأنّها المقصود بالنظر) أى: لأن الشخص بحسب الشأن يبدأ بالنظر للعالى، ثم بما دونه. وذكر بعضهم أن قوله: ولأنّها المقصود بالنظر أى: في قول الشاعر: تَقْصِيًا نَظَرَيْكُمَا تَرَيَا وَجْهَ الْأَرْضِ.. إلخ (قوله: أى ذلك النهار) أى: ضوء ذلك النهار المشمس (وقوله: الموصوف) أى: بأنه قد خالطه لون زهر الربا (قوله: لأن الأزهار.. إلخ) علة لقوله فكأنّما هو مقمر (قوله: قد نقصت) بتشديد القاف وتخفيفها، ومفعوله محذوف أى: شيئاً من ضوء الشمس (قوله: حتى صار) أى: الضوء يضرب إلى السواد أى: تميل إليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقمر لاختلاط ضوءه بالسواد (قوله: فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذى



وهو المقمر.

### [التشبيه الملفوف والمفروق]:

(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين؛ وهو أنه (إن تعدد طرفاه

فإنما ملفوف) وهو أن يؤتى أولاً.....

شابه زهر الربا أى: الهيئة المنتزعة من ذلك (قوله: وهو المقمر) أى: الليل المقمر، قال فى المطول: ولا يخلو التمثيل بهذا المثال لتشبيه المركب بالمفرد عن تسامح؛ لأن قوله مقمر: بتقدير ليل مقمر، وحيثُ فُى المشبه به تعدد وشائبة تركب، والجواب: أن الوصف والإضافة لا تمنع الأفراد، لما سبق أن المراد بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة أشياء، والمشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد، وحيثُ فلا تسمح على أن صاحب القاموس ذكر أن المقمر، والمقمر: ليلة فيها قمر فليس فى الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض.

(قوله: وأيضاً) أى: ونعود أيضاً إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه (وقوله: باعتبار

الطرفين) أى: باعتبار وجود التعدد فيهما أو فى أحدهما.

واعلم أن هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخرى؛ لأنها كانت تقسيمات

لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة، إذ لا يتعدد طرفاً تشبيه واحد ولم يعد

تشبيه المتعدد بالمتعدد قسمًا من الأقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار طرفيه إما تشبيه

مفرد بمفرد.. إلخ، بأن يقال: وإما تشبيه متعدد بمتعدد؛ لأنه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة

فلا معنى لجعله قسمًا له، وأيضاً هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه -عنى: اللف

والتفريق والجمع والتسوية -الأقرب فيها أنها من البديع؛ لأنها من أفراد اللف والنشر

الذى هو من الصنائع البديعة، وكان وجه التعرض لها وسياقها فى التشبيه تكميل أقسامه

مع أن بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب، وبعضها وهو التسوية يشبه

تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وإن كان لا إلباس

فيها ولا يخفى أن المفروق والملفوف لا يخص بالطرف بل يجرى فى الوجه أيضاً - فتأمل.

(قوله: إن تعدد طرفاه) أى: كل منهما بحيث صار تشبيهات لا تشبيهاً واحداً (قوله:

فإنما ملفوف) سُمى بذلك لللف المشبهات فيه - أى: ضم بعضها إلى بعض - وكذلك

بالمشبهات على طريق العطف أو غيره، ثم المشبه به كذلك (كقوله) في صفة العقاب بكثرة اصطلياد الطيور<sup>(١)</sup>:

(كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا) بعضها (ويابسًا) بعضها.....

المشبهات بها (قوله: بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله: على طريق العطف) أى: الفارق بين الأشياء كما في البيت الآتى (وقوله: أو غيره) كأنه أراد به مثل قولنا: كالقمرين زيد وعمره إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر - اهـ أطول.  
(قوله: ثم بالمشبه به) أراد الجنس أى: المشبهين أو المشبهات (وقوله: كذلك) أى: على طريق العطف أو غيره.

(قوله: كقوله) أى: قول الشاعر وهو امرئ القيس (قوله: في صفة) أى: في وصف. والعقاب مؤنثة، ولذا يجمع في القلة على أعقَب؛ لأن أفْعَل يختص به جمع الإناث نحو: عناق وأعنتق، وذراع وأذرع، ووجه كون البيت وصفًا للعقاب بكثرة اصطلياد الطير أنه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبًا وبعضها يابسًا كثرة اصطلياده، وهذا البيت من قصيدته التى أوَّلها:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْقَصْرِ الْخَالِي<sup>(٢)</sup>

(قوله: قلوب) القلوب هو المشبه، ولما قسمه إلى قسمين كان متعددًا، فلذا عُذُّ من التشبيه المتعدد لا من الواحد (وقوله: العناب والحشف البالي) مشبه به وهو متعدد أيضًا، والطير: اسم جمع لطائر، وأل فيه للجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله: رطبًا ويابسًا) حالان من القلوب، والعامل فيهما كأن لتضمنها معنى التشبيه أى: أشبه قلوب الطير حال كونها رطبًا ويابسًا، ويردُّ عليهما أن الحال يجب مطابقتها لصاحبها في التذكير والتأنيث، وقد انعدمت المطابقة هنا حيث لم يقل رطبة ويابسة، وأشار الشارح لدفع ذلك بقوله: رطبًا بعضها ويابسًا بعضها، وحاصل ذلك الدفع: أن الضمير في "رطبًا" ويابسًا" راجع للقلوب باعتبار بعضها؛ لأن بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبًا ويابسًا

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨، والإشارات ص ١٨٢، وعقود الجمان ٢/ ٢٦.

(٢) البيت هو مطلع قصيدة لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢.

لَدَى وَكُرِّهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ) هو أردأ التمر (البالي) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب، واليابس العتيق منها بالحشف البالي؛.....

وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كلها حتى يرد الإشكال، ولا ضرر في عود الضمير على الأمر العام باعتبار بعضه، إذ عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما في قوله تعالى: ﴿وَبُعُوْثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ <sup>(١)</sup> بعد قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ...﴾ إلخ الشامل للرجعيات وغيرهن، وعلى هذا فقول الشارح: "بعضها" بعد "رطبًا ويابسًا" بدل من الضمير المستتر فيهما أو تفسير له على حذف، أى: لا أنه فاعل برطبًا ويابسًا؛ لأن حذف الفاعل وإبقاء رافعه لا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين، والحاصل: أن الرطوبة واليبوسة لما كانا لا يجتمعان في محل واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع، فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب، فلذا فسر الشارح الضميرين بأن قال: رطبًا بعضها ويابسًا بعضها ولم يرد أن لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود في فصيح الكلام (قوله: لَدَى وَكُرِّهَا) أى: العناب والسوكر عش الطائر وإن لم يكن فيه، ثم إن الظرف يحتمل أن يكون حالاً من قلوب ولا يصح أن يكون حالاً من رطبًا ويابسًا؛ لأن الحال لا يجيء من الحال. نعم يمكن أن يكون حالاً من الضمير المستتر فيهما، ويحتمل أن يكون حالاً من العُنَاب والحَشَف مقدماً عليهما، ويحتمل أن يكون صفةً لرطبًا ويابسًا عملاً بقاعدة أن الظرف بعد النكرة صفة لها- قاله في الأطول.

(قوله: الْعُنَاب) بزنة رُمان وهو حب أحمر مائل للكدره قدر قلوب الطير ثم السدر البستاني، وهذا هو الأول من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل (قوله: والحشف) بزنة فرس وهذا هو الثاني من المشبه بهما وهو المقابل للقلب اليابس الذى لا يشاكله في اللون والشكل والقدر والتكاميش، ووصفه بالبالي تأكيد؛ لأنه وصف كاشف.

(١) البقرة: ٢٢٨.

إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتدُّ بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولاً المشبَّهين، ثم المشبه بهما على الترتيب.

(أو مفروق) وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به، ثم آخر وآخر.....

(قوله: إذ ليس.. إلخ) علةٌ لمُحذوف أى: وليس هذا من المركب المتعدد، وحاصل ما ذكره: أنه إنما جعل من تشبيه المفرد المتعدد ولم يجعل من تشبيه المركب بالمركب؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكرها، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالى هيئة حتى يكون من تشبيه المركب؛ ولذا لو فرق التشبيه وقيل: كأن الرطب من القلوب عناب وكان اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفاً في الفائدة على الآخر، فالتشبيه على هذا الوجه إنما يستحق الفضيلة من حيث الاختصار فقط بمحذف أداة التشبيه من أحد التشبيهين (قوله: يعتدُّ بها) أى: من حيث استحسان الذوق لها أو استطراف السامع لها (قوله: إلا أنه.. إلخ) هذا قد فهم من قوله سابقاً وهو أن يؤتى، لكن ذكره هنا بمنزلة أن يقال بعد تقرير الكلام، والحاصل: أنه.. إلخ وقرر بعضهم أن الأقرب أنه راجع لقوله شبه الرطب.. إلخ (قوله: وهو أن يؤتى.. إلخ) سُمي مفروقاً؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبَّهات بها وفرق بين المشبَّهات بما بالمشبَّهات (قوله: كقوله) أى: كقول المرقش الأكبر في وصف نسوة، والمرقش من الترقيش: وهو التزيين والتحسين، يقال: إنما لقب بالمرقش لهذا البيت، واسمه: عمرو أو عوف بن سعد من بني سدوس، واختُرَزَ بالأكبر عن المرقش الأصغر وهو من بني سعد - قاله الفنرى، وفي شرح الشواهد أن الأصغر ابن أخى الأكبر، واسمه: ربيعة أو عمرو وهو عمُّ طرفة بن العبد، وذكر فيه أيضاً أن هذا البيت من مرثية عمِّ له أولها:

هَلْ <sup>(١)</sup> بِالذِّبَارِ أَنْ تَجِيبَ صَمَمٌ	لَوْ أَنَّ حَيًّا نَاطِقًا كَلَّمْ
الدارُ وَخَشَّ الرُّسُومُ كَمَا	رَقَشَ فِي ظَهْرِ الْأَدَمِ قَلَمٌ
دِيارُ أَسْمَاءَ الَّتِي سَلَبَتْ	قَلْبِي لَعَيْنِي مَاؤَهَا يَسْنُجُمُ

(١) الأبيات للمرقش في ديوانه ص ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٥، ملهم: قرية لبني يشكر وأغلاط من بني بكر توصف بكثرة النخل وهى من قرى اليمامة.

(كقوله<sup>(١)</sup>):

النشر) أى: الطيب والرائحة (مسكٌ والوجوه ذكًا نيرًا وأطرافُ الأكفِ)

أَضَحَّتْ خَلَاءَ نَبْهَاتِهَا تَسْدُ نَوْرَ لَهَا زَهْرَهُ فَاغْتَمَ

بَلْ هَلْ شَجَّتْكَ الظُّفْنُ بَاكِرَةً كَاغْنِ الثَّخْلَ مِنْ مَلْهَمَ

وبعده البيت، ومنها:

لَسْنَا كَأَقْوَامٍ خَلَّاتُهُمْ نَثُ الْحَدِيثِ وَهَكَّةُ الْحَرَمِ

إِنْ يُغْصِبُوا يَغْتَمُوا بِغَضَبِهِمْ أَوْ يُجَادِبُوا فَهَمَ بِهِ الْأَمِ

وهى قصيدة طويلة ليست بصحيحة الوزن، ولا حسنة الروى، ولا متخيرة اللفظ، ولا لطيفة المعنى.

قال ابن قتيبة: ولا أعلم فيها شيئا يستحسن إلا قوله النشر مسك ... البيت، ويستحداد منها قوله أيضا:

لَيْسَ عَلَى طُولِ الْحَيَاةِ لَدْنَمَ وَمِنْ وَرَاءِ الْمَرْءِ مَا يَعْلَمُ

(قوله: النشر مسك) أى: النشر من هؤلاء النسوة نشر مسك أى: رائحتهن الذاتية كرائحة المسك فى الاستطابة، فالمشبه الرائحة الذاتية للنساء والمشبّه به رائحة المسك على حذف مضاف كما علمت (قوله: الطيب والرائحة) فى القاموس: النشر: السريح الطيبة أو أعم أو ريح فم المرأة والكل مناسب للمقام، وأما تفسير الشارح له بالطيب فإن أراد به أن الطيب الذى تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه، وإن أراد أن طيب تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيدا ليس فيه كبير مدح، فالصواب حذف لفظ الطيب والاقتصار على الرائحة - قاله عبد الحكيم.

(قوله: والوجوه) أى: منهن (وقوله: دنانير) أى: كالدنانير فى الاستدارة

والاستنارة مع مخالطة الصفرة؛ لأن الصفرة مما يستحسن فى ألوان النساء، والدنانير فى البيت مصروفة للضرورة (قوله: وأطراف الأكف) أى: منهن، وأراد بأطراف الأكف

(١) البيت للمرقش الأكبر ربيعة بن سعد بن مالك، وفى الإشارات ص ١٨٢ والأسرار ص ١٢٣ وعقود الجمان ٢٦/٢.

وروى: أطراف البَتَان (عَنَم) هو شجر أحمر لين.

(وإن تعدد طرفه الأول) يعنى: المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية

كقوله:

### صُدْغُ الحبيبِ وحالى      كلاهما كالليالى

الأصابع (قوله: أطراف البنان) على هذه الرواية الإضافة ييانية (قوله: عنم) أى: كعنم يقرأ بالسكون لما علمت من أن روى القصيدة ساكن، والحاصل: أن فى هذا البيت ثلاثة تشبيهات كلٌّ منها مستقلٌّ بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شىء واحد؛ لأنه شبه نشرهن برائحة المسك فى الاستطابة، ووجوههن بالدنانير فى الاستدارة والاستنارة، وأطراف الأكف - وهى الأصابع - بالعنم الذى هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجوارى المحضبة (قوله: وإن تعدد طرفه الأول) أى: يعطف أو يغيره (قوله: فتشبيه التسوية) سمي بذلك؛ لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد فى التشبيه (قوله: كقوله) قال فى شرح الشواهد: هذا البيت من المجتث، ولا أعلم قائله (قوله: صُدْغُ الحبيب)<sup>(١)</sup> بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدلّى من رأسه على هذا الموضع، وهو المراد هنا (قوله: كلاهما كالليالى) أى: كلٌّ منهما كالليالى فى السواد، إلا أن السواد فى حاله تخيلى، فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغه وحاله واتحد المشبه به وهو الليالى، وإنما كان المشبه به متحدًا؛ لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفى المفهوم والمصدق لا وجود أجزاء لشيء مع تساويها كالليالى، وفى بعض الحواشى أنه أراد بالحال الجنس المتحقق فى متعدد أى: وأحوالى، وحينئذٍ فيصح جعلها هى والصدغ كالليالى فكلٌّ من صدغيه كليل وكل حال كليل، وبعد البيت المذكور:

### وثره فى صفاء      وأدمعى كاللآلى

أى: وثره وأدمعى كاللآلى فى الصفاء، ففيه شاهد أيضًا حيث شبه ثفره - أى: مقسّم أسنانه - ودموعه باللآلى - أى: الدرر - فى الصفاء والإشراق.

(١) البيت بلا نسبة فى عقود الجمان ٢/٢٦.

وإن تعدد طرفه (الثاني) يعنى: المشبه به دون الأول (فتشبيه الجمع كقوله)  
 باتَ نديماً لى حتى الصباح  
 أغيدُ مجدولُ مكانِ الوشاح  
 (كأنما ييسم) ذلك الأغيد؛ .....

قال فى الأطول: ووصف دمه بالصفاء ينبى عن كثرة بكائه؛ لأنه إذا كثر ماء المنبع  
 يصفو عن الكدر؛ لأنه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدرات التى تخرج بالماء بخلاف ما إذا جرى  
 أحياناً فإنه يكون مكدراً بكدرات المنبع (قوله: فتشبيه الجمع) سُمى بذلك؛ لأن التكلم جمع  
 فيه للمشبه وجوه شبه، أو لأنه جمع له أموراً مشبهاً بها (قوله: كقوله) أى: البحرى من  
 قصيدة من السريع يمدح بها أبا نوح عيسى بن إبراهيم أولها: بات نديماً لى حتى الصباح...،  
 وبعد البيتين:

للفتر من أجفانه وهو صاح	تغسبه نشوان إمّا ركا
لنهى ناه عنه أو لخصى لاح	ببت أفديه ولا أرغوى
وإنما أمزج راحا بإراح	أمزج كاسى بجنى ريقه
تبلى الصبح نسم الرياح	يساقط الوردة علينا وقد
من حرج فى حبه أو جنانح	أغضيت عن بعض الذى يتقى
لبنى وتوريد الخدود الملاح	سخر العيون الثعلب مستهلك

(قوله: نديماً) خبر بات، والتندم وهو المنادم حالة شرب الراح، ولكن المراد هنا  
 الموانس بالليل، وحتى: غاية بمعنى إلى وأغيد: اسم بات (وقوله: مجدول) مكان الوشاح  
 بإضافة مجدول لما بعده، والمجدول فى الأصل المطوى المدمج أى: المدخل بعضه فى بعض  
 غير المسترخى، والمراد هنا لازمه أى: ضامر الخاصرتين والبطن؛ لأن ذلك موضع  
 الوشاح وهو جلد عريض يرصع بالجواهر وما يشبهها يشد فى الوسط أو يجعل على  
 المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن للترئين.

(قوله: كأنما ييسم)<sup>(١)</sup> بكسر السين من باب ضرب وحكى بعضهم ضمها  
 أى: كأن ذلك الأغيد متبسم، ولما اتصلت ما الكافة بكان صلحت للدخول على الفعل،

(١) البيت للبحترى فى ديوانه: "كأنما يضحك" بدلاً من "كأنما ييسم" والبيت من قصيدة يمدح بها عيسى بن  
 إبراهيم، ديوانه ٤٣٥/١ والإشارات ص ١٨٣.

أى: الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) منظم (أو بَرَد) هو حب الغمام (أو أقاح) جمع أقحوان، وهو ورد له نور؛ شبه ثغره بثلاثة أشياء.

والتبسم أقل الضحك وأحسنه، وضمن يسم معنى يكشف فعداه يعن (قوله: أى الناعم البدن) فى الصحاح يقال: امرأة غيداء وغادة: أيضا ناعمة، ورجل أغيد، وسان مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح وأنسب بقوله بات نديما لى حتى الصباح- تأمل.  
(قوله: أو بَرَد) الظاهر أن أو للتويع، والبرد بفتح الراء ولم يصفه بالمنضد لانسياق الدهن إليه من وصف اللؤلؤ- قاله فى الأطول.

(قوله: حب الغمام) أى: الحب النازل من الغمام أى: السحاب مع المطر كالملح (قوله: أو أقاح) بفتح الهمزة وكسرها لحن وهو البابونج كما فى الأطول. وهو نور يفتح كالورد، وأوراقه فى شكلها أشبه شىء بالأسنان فى اعتدالها ومنه أبيض الأوراق وهو المراد هنا ومنه الأصفر، وتلك الأوراق البيض المشكلة بشكل الأسنان المعتدلة هى المعتبرة فى التشبيه ولا عبرة بما أحاطت به من الصفرة؛ لأن المراد تشبيه الأسنان لا مجموع الثغر حتى يقال مما يستقبح كون منبت الأسنان أصفر الذى هو هيئة الأقحوان؛ لأن الأوراق فيه نابذة فى صفرة فلا يحسن التشبيه به- فافهم - اه- يعقوبى.

(قوله: أقحوان) بضم الهمزة، وقوله: وهو ورد له نور، لعل الأولى وهو نور يفتح كالورد كما عبر به ابن يعقوب، وإلا فظاهره أن نوره غيره (قوله: شبه ثغره بثلاثة أشياء) قال يس: الثغر هو مقدم الأسنان وفى كلام غيره أن الثغر هو الفم بتمامه، وحيث حذف فى كلام الشارح حذف مضاف أى: شبه سن ثغره، أو أنه مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء، وفى جعل هذا البيت من باب التشبيه نظراً؛ لأن المشبه -أعنى الثغر- غير مذكور لا لفظاً ولا تقديرًا، وحيث فهو من باب الاستعارة لا من بساب التشبيه الذى كلامنا فيه، وقد يجاب بأنه تشبيه ضمني لا صريح؛ وذلك لأن أصل اللفظ كأنما يسم تبسمًا كتبسم المذكورات مجازًا، وتشبيه التبسم بالتبسم يستلزم تشبيه الثغر بالمذكورات، ويدل على أن المقصود التشبيه وجود كأن؛ لأن المجاز يجب أن لا يشم فيه رائحة التشبيه لفظاً ولا تقديرًا، ولولا لفظ كأن لأمكن أن يكون مجازًا.



(وباعتبار وجهه) عطف على قوله: [باعتبار الطرفين]:

(إما تمثيل: وهو ما) أى: التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أى: أمرين، أو أمور (كما من) من تشبيه الثرياء، وتشبيه مئثار النقع مع الأسياف،.....

بقي شيء آخر: وهو أن الظاهر من تعبيره بلو: أنه شبه الشجر بواحد دائر بين الثلاثة إلا أن يقال: إن "أو" فى البيت بمعنى الواو أو أنه لما لم يعين واحدًا بخصوصه بل هو دائر بين الثلاثة كان كأنه شبهه بالثلاثة - كذا كتب شيخنا الحفنى، وفى الأطول: شبه نغره بثلاثة أشياء إلا أنه أورد كلمة "أو" تنبيهًا على أن كلاً مشبه به على حدة وكلمة "أو" للتسوية لا للإيهام حتى يرد أنه ينبغى الواو، فيوجه بأن "أو" بمعنى الواو، وكيف تجعل أو بمعنى الواو مع أنها أحسن من الواو لخلوه عن وصمة إيهام جعل المجموع مشبهًا به؟ (قوله: وباعتبار وجهه.. إلخ) يعنى أنه باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات - الأول: تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل. والثاني: تقسيمه إلى مجمل ومفصل. والثالث: تقسيمه لقريب وبعيد (قوله: إما تمثيل وإما غير تمثيل) اعترضه العصام بأن تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه كما يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه، وأجيب بأن التمثيل مشترك بين مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فما هو مقسم المعنى الأعم والقسم وهو المعنى الأخص، وحينئذ فلا إشكال (قوله: وصف منتزع) أى: هيئة مأخوذة من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردًا والآخر مركبًا، وسواء كان ذلك الوصف المنتزع حسيًا بأن كان منتزعًا من حسى أو عقليًا أو اعتباريًا وهما - هذا مذهب الجمهور، وتسميتهم التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلًا تسمية اصطلاحية (قوله: أمرين أو أمور) فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون أمور (قوله: كما مر من تشبيه الثرياء) أى: يعتقد الملاحية المنور فالطرفان مفردان (قوله: وتشبيه مئثار النقع مع الأسياف) أى: بالليل الذى تنهاوى كواكبه من سائر الجهات، فالطرفان فى هذا مركبان.

وتشبيه الشمس بالمرآة في كفّ الأشل، وغير ذلك (وقيدة) أى: المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقى، وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فإن وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه؛ فهو وصف مركب من متعدد، وليس بحقيقى، بل هو عائد إلى التوهم.

(قوله: وتشبيه الشمس بالمرآة في كفّ الأشل) فالشبه مفرد والمشبّه به مركب (قوله: وغير ذلك) أى: كتشبيه المرآة في كفّ الأشل بالشمس، فالشبه مركب والمشبّه به مفرد ووجه الشبه في الجميع هيئة منتزعة من عدة أمور، والمراد بالمتعدد ما له تعدد في الجملة سواء كان ذلك التعدد متعلقاً بأجزاء الشيء الواحد أو لا فدخل فيه على هذا أربعة (الأقسام المذكورة) أعني ما كان طرفاه مفردين أو مركبين أو الأول مفرداً، والثاني مركباً أو بالعكس، وقد علمت أمثلتها في الشارح على هذا الترتيب (قوله: بكونه) أى: الوصف المنتزع من متعدد (قوله: غير حقيقى) أى: غير متحقق حساً ولا عقلاً بل كان اعتبارياً وهمياً، فينحصر التمثيل عنده في التشبيه الذى وجهه مركب اعتبارى وهمى كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد، فالتمثيل عند السكاكى أحص منه بتفسير الجمهور، وذهب صاحب الكشاف إلى ترادف التشبيه والتمثيل، فكل تشبيه عنده تمثيل حتى لو كان وجه الشبه مفرداً، وذهب الشيخ عبد القاهر إلى أنه يشترط في التمثيل أن لا يكون الوجه المركب حسياً بأن كان عقلياً أو اعتبارياً وهمياً، وأعم هذه المذاهب الأربعة مذهب صاحب الكشاف، ويليه في العموم مذهب الجمهور، ويليه مذهب الشيخ، واعلم أن الهيئة من حيث إنها هيئة اعتبارية فجعلها حسية أو عقلية أو وهمية إنما هو باعتبار الأمور المنتزعة منها (قوله: كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) أى: في قوله تعالى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا الثُّرَاةَ﴾<sup>(١)</sup> الآية (قوله: من متعدد) لأنه مأخوذ من الحمار واليهود والحمل وكون المحمول أوعية العلوم وكون الحامل جاهلاً أى: غير منتفع بما فيها (قوله: عائد إلى التوهم) أى: الاعتبار قال سم: وفي قوله عائد إلى التوهم دلالة على أنه أراد بكونه ليس بحقيقى الاعتبارى لا غير الموجود في الخارج.

(١) الجمعة: (٥).

(وإما غير تمثيل: وهو بخلافه) أى: بخلاف التمثيل، يعنى: ما لا يكون وجهه مترعاً من متعدد. وعند السكاكي: ما لا يكون مترعاً من متعدد، أو لا يكون وهمياً واعتبارياً، بل يكون حقيقياً، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكي.

(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه (إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه؛ فمنه) أى: فمن المجمل ما هو (ظاهر) وجهه، أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر.....

(قوله: ما لا يكون وجهه مترعاً من متعدد) أى: بل كان مفرداً (قوله: وعند السكاكي.. إلخ) قال في الأطول: ظاهره أن قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على المذهبين وليس بمتعين، بل يمكن أن يقال: إنه بيان له على مذهب الجمهور، ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس مترعاً من متعدد أو كان مترعاً ولكنه وصف حقيقىً أى: حسيً أو عقلياً (قوله: ما لا يكون مترعاً من متعدد) أى: بأن كان مفرداً (وقوله: أو لا يكون.. إلخ) أى: أو كان مترعاً من متعدد لكنه ليس وهمياً ولا اعتبارياً، بل كان وصفاً حقيقياً بأن كان حسياً أو عقلياً وتقدم أن كونه حسياً أو عقلياً باعتبار مادته المترع منها، وإلا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لا وجود له (قوله: واعتبارياً) عطف تفسير (قوله: تمثيل عند الجمهور) أى: لأن وجه الشبه مترع من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقى (قوله: دون السكاكي) أى: لأن وجه الشبه وإن كان مترعاً من متعدد إلا أنه حسي فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور، وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلاً عند السكاكي فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله: إما مجمل) سيأتى مقابله وهو المفصل بعد ذكر أقسام المجمل وكان المناسب أن يقدم المفصل؛ لأن مفهومه وجودى ولاجل أن يندفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقديره (قوله: وهو ما لم يذكر وجهه) أى: ولا ما يستتبعه، ولا بُدَّ من هذا لما سيأتى أن المفصل من جملة أقسامه ما لا يذكر وجهه استثناء عنه بذكر ما يستتبعه، فلو لم يقيد هنا بما قلنا لكان

(يفهمه كل أحد) ممن له مدخل في ذلك (نحو: زيد كالأسد. ومنه خفى لا يدركه إلا الخاصة، كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج.....

تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض أفراد المفصل، وفي تعريف المجمل بما ذكر إشارة إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند الأصوليين وهو ما لم تتضح دلالاته و"ما" في كلام المصنف واقعة على تشبيهه (وقوله: ما هو ظاهر) أى: تشبيه ظاهر هو أى: التشبيه أى: وجهه ففي العبارة حذف مضاف، أو أن وجهه بدل من الضمير في ظاهر؛ لأن المتصف بالظهور وجه الشبه لا نفس التشبيه وليس مراد الشارح أن وجهه فاعل بظاهر؛ لأن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل، وحاصل ما في المقام: أن الضمير في منه إن كان راجعاً للمجمل، ففي إسناد الظهور إليه تسامح إذ المتصف بالظهور وجهه، لكن يؤيد هذا الاحتمال أن سياق الكلام في تقسيم المجمل وإن كان ضمير "منه" راجعاً للوجه فلا تسامح في إسناد الظهور إليه لكنه خروج عن سوق الكلام، ولكون كل من الاحتمالين مشتملاً على خلاف الظاهر من وجه سَوَى الشارح بينهما (قوله: يفهمه كل أحد) أى: يفهم ذلك الوجه كل أحد، وهذا تفسير لقوله: ظاهر (وقوله: ممن له مدخل في ذلك) أى: في استعمال التشبيه لا مطلق أحد كما هو ظاهر المصنف (قوله: نحو زيد كالأسد) أى: فإنه يظهر لكل أحد أن وجه الشبه الشجاعة في كل (قوله: لا يدركه) أى: لا يدرك وجهه (قوله: إلا الخاصة) أى: فإنهم يدركونه بالبديهة أو بالتأمل، والمراد بهم من أعطوا ذهنًا يدركون به الدقائق والأسرار (قوله: ذكر الشيخ.. إلخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله: من وصف) أى: قول الشخص الذي وصف بنى المهلب وهو كعب بن معاذ الأشعري كما قال المبرد في الكامل، فإنه ذكر أنه لما ورد على الحجاج قال له: كيف تركت جماعة الناس؟ فقال له كعب: تركتهم بخير أدركوا ما أملوا وأمنوا مما خافوا.

فقال له: فكيف بنو المهلب فيهم؟ فقال: حماة السرج همارا وإذا أَلْيَلُوا ففرسان البيات، ومعنى أَلْيَلُوا: دخلوا في الليل: كأَصْبَحُوا دخلوا في الصباح، ثم قال فأيهم كان أنجحد؟

لما سأل عنهم، وذكر جار الله أنه قول الأنمارية: فاطمة بنت الخُرْشُب، وذلك أنما سئلت عن بنيتها: أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة، لا بل فلان لا بل فلان، ثم قالت: ثكثتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل.....

فقال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟ (قوله: لما سأل عنهم) أى: حين سأل الحاج عنهم ذلك الواصف بقوله: أيهم أنجداً؟ أى: أشجع (قوله: وذكر جار الله) أى: جار بيت الله، والمراد به العلامة محمود الزمخشري، ولقب بجار الله؛ لأنه كان مجاوراً في بيت الله الحرام، ولا تنافي بين القولين لاجتماعهما على الصديق بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم، أو أن ذلك من توافق الآراء (قوله: الأنمارية) نسبة لأنمار: قبيلة (قوله: فاطمة) بدل أو عطف بيان من الأنمارية، والخُرْشُب -بضم الخاء والشين وبينهما راء ساكنة- وفاطمة هذه كانت من جملة الأنصار (قوله: وذلك) أى: وسبب ذلك القول (قوله: عن بنيتها) أى: الأربعة الذين رزقت بهم من زوجها زيادة العبسى -بكسر الزاى وتخفيف الياء- وهم ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس، وعمارة بكسر العين كما ضبطه شيخنا الحفنى في نسخته بالقلم، وسمعت من شيخنا العدوى بضمها، والحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء كما سمعته من شيخنا العدوى، وسمعت من شيخنا الشيخ عطية الأجهورى بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله: عمارة لا) لما ذكرت أولاً عمارة معتقدة أنه أفضلهم، ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضربت عنه، وهكذا يقال فيما بعد، ولما لم يعلم عين الذى أتت به ثانياً وثالثاً قال الشارح: فلان وكان المناسب لكون الأولاد أربعة أن يزيد الشارح "لا بل فلان" ثالثاً كما عُرِ به العلامة اليعقوبى.

(قوله: ثم قالت) أى: فى الجواب (قوله: ثكثتهم) بفتح المثلثة وكسر الكاف أى: فقدتهم بالموت (قوله: إن كنت أعلم أيهم أفضل) يحتمل أن "أيًا" استفهامية معربة مبتدأ وأفضل خير والمعنى إن كنت أعلم جواب هذا الاستفهام وهى معلقة لأعلم عن العمل فى الجزأين وجملة أيهم أفضل فى محل نصب سادة مسد للمفعولين، ويحتمل أن تكون موصولة مبنية على الضم فى محل نصب مفعول أول وأفضل خير لمبتدأ محذوف،

(هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟ أى: هم متناسبون في الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه (كما أنها) أى: الحلقة المفرغة (متناسبة الأجزاء في الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفاً، وبعضها وسطاً؛ لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة.

والجملة صلة لأى، والمفعول الثانى محذوف أى: إن كنت أعلم الذى هو أفضل كائناً منهم، ولكن المناسب الأول لأجل التطابق بين السؤال والجواب؛ لأن السؤال لها بلفظ أيهم الاستفهامية فيناسب أن تكون الواقعة في جوابها كذلك (قوله: المفرغة) هى التى أذيب أصلها من ذهب أو فضة أو نحاس أو نحو ذلك، وأفرغت في القلب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب أى: لا انفراج فيها، ثم إنه لا يلزم من نفي الانفراج نفسى الترييع والتثليث مثلاً، ولكن المراد ما كان كالدائرة ليتحقق التناسب في الشكل والوضع فتصير بذلك ذات إحاطة نهاية واحدة كالدائرة، وهذا تعلم أنه ليس المراد بكونها مصمتة كونها لا جوف لها، وإنما قيد الحلقة بكونها مفرغة؛ لأن للضروبة يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاء، ولأنها تتفاوت فلا تتناسب أجزاؤها (قوله: لا يدرى أين طرفاها؟) فيه أن هذا يقتضى أن الدائرة المفرغة لها طرفان لكن لا يعلمان في أى محل مع أنه لا طرف لها أصلاً، وأجيب بأننا لا نسلم أن نفي دراية طرفيها يستلزم وجود الطرفين؛ لأن السالبة لا تقتضى وجود الموضوع (قوله: أى هم متناسبون في الشرف) هذا إشارة للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن في الطرفين؛ وذلك لأن وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الخالى عن التفاوت، وإن كان ذلك التناسب في المشبه تناسباً في الشرف وفي المشبه به تناسباً في صورة الأجزاء، وما ذكره المصنف من التناسب في الشرف مختص<sup>٤</sup> بالمشبه به، ولكنه يتضمن وصف كل<sup>٥</sup> منهما بالتناسب الخالى عن التفاوت بواسطة الانتقال من تناسبهم في الشرف إلى تناسب أجزء الحلقة، ولا يخفى أن هذا الوجه الذى بين الطرفين في غاية الدقة لا يدركه إلا الخواص<sup>٦</sup> (قوله: مصمتة الجوانب) أى: لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب (قوله: كالدائرة) فيه أن الحلقة من أفراد الدائرة فكيف تشبه بها؟ وأجيب بأن المراد كالدائرة التى ليست حلقة بل المتداولة في الأشكال عند الحكماء.

(وأيضا منه) أى: من المجمل، وقوله: منه دون أن يقول: وأيضا إما كذا، وإما كذا إشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل، لا من تقسيمات مطلق التشبيه، أى: ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى: الوصف الذى يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه، نحو: زيد أسد (ومنه) أى: المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى: الوصف المشعر بوجه الشبه،.....

---

(قوله: وأيضا منه ما لم يذكر.. إلخ) هذا عطف على قوله: منه ظاهر ومنه خفى، وأيضا معمول لمخدوف، والجملة معترضة بين العاطف والمعطوف أى: ومنه أى: المجمل تقيض وترجع لتقسيمه أيضا، وفائدة ذكر أيضا إفادة أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى، إذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفى، وبهذا التقرير تعلم أن الجملة المعترضة تقع بين العاطف والمعطوف - قاله فى الأطول.

(قوله: دون أن يقول وأيضا إما كذا) أى: ويحذف منه (قوله: إشعار.. إلخ) أى: ويقوى هذا الإشعار تأخير مقابل إما مجمل عن قوله: وأيضا منه.. إلخ، فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لأخّره عن قوله: الآتى وإما مفصل الذى هو مقابل لقوله: إما مجمل (قوله: من تقسيمات المجمل) أى: تقسيمه أولاً إلى ظاهر وخفى، وهذا تقسيم ثانٍ له، والهاصل: أنه لو حذف أيضا لتوهم أن هذا تقسيم للخفى ولو حذف منه لتوهم أنه تقسيم لمطلق التشبيه فجمع بينهما للإشعار بأن هذا تقسيم للمجمل لا للخفى ولا لمطلق التشبيه (قوله: ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أى: لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به (قوله: نحو زيد أسد) هذا تمثيل لما لم يذكر.. إلخ أى: ونحو: زيد الفاضل أسد، فإن الظاهر أن وجه الشبه فيهما الشجاعة ولم يذكر فى كل من التشبيهين وصف أحد من الطرفين المومى إلى وجه الشبه المذكور؛ لأن الفاضل فى التشبيه الثانى لا إشعار له بالشجاعة أى: لا دلالة له عليها بخصوصها، إذ لا دلالة للعام على الخاص، وإنما أتى الشارح بالناية إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الوصف كما هو ظاهره وقد فهم بعض الشراح كلام المصنف على ظاهره (قوله: ومنه) أى: من المجمل ما ذكر.. إلخ. اعترض بأن ذكر الوصف يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل.

كقولها: هم كالحلقة المفرغة؛ لا يدري أين طرفاها.

(ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى: المشبه والمشبه به كليهما (كقوله:

صدفت عنه) أى: أعرضت عنه (ولم تصدف مواهبه عنى.....

وأجيب بأن له وجهًا، إذ لا يذكر الوصف المذكور أى: المشعر في التشبيه المفصل؛ لأن وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به كان تكرارًا وهو مستقيم في نظر البلغاء (قوله: كقولها) أى: فاطمة الأندلسية "هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها"؟ فإن مضمون قولها: لا يدري أين طرفاها وصف للمشبه به وهو نفى دراية الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالي عن التفاوت الذى هو وجه الشبه كما تقدم، وأما وصف الحلقة بالإفراغ فلتحقق المشبه به؛ لأن الحلقة المفرغة لا مطلق الحلقة، وحينئذٍ فلا دخل له في الإيماء لوجه الشبه (قوله: ومنه ما ذكر فيه وصفهما) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط، ولعله لعدم الظفر له بمثال في كلامهم، ومثاله: فلان كثرت أيادي ليدى ووصلت مواهبه إلى طلبت منه أو لم أطلب كالغيث، وكما في قولك: إن الشمس التى إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك.

(قوله: كقوله) أى: قول أبي تمام يمدح الحسن بن سهل - كذا في المطول،

وفي شرح الشواهد: الحسن بن رجاء بن الضحاك، والبيتان من قصيدة من البسيط مطلعها:

أبدت أسى أن رأيتي مجلس القصب<sup>(١)</sup> وآل ما كان من عجب إلى عجب

إلى أن قال:

ستصبح العيسى بالليل عند فتي كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب<sup>(٢)</sup>

صدفت عنه ... إلخ، وقوله: والليل أى: وسير الليل، ومعنى البيت: ستدخلني الإبل والسير في الليل صباحًا عند فتي يعفو عند الغضب (قوله: أعرضت عنه) أى: تجرئًا لشأنه أو خطأً مني وقلة وفاء بحقه (قوله: ولم تصدف مواهبه) أى: ولم تعرض بمعنى تنقطع عطاياه وتصدف بالتاء الفرقية المفتوحة ومواهبه فاعل، أو بالياء التحتية ومواهبه

(\*) الذى في المطبوع: مجلس الغضب، وما أثبت كما في شرح الديوان ط دار الكتب العلمية ص ٢٤،

وعيون الأخبار لابن قتيبة، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي.

(١) الأبيات لأبي تمام يمدح الحسن بن سهل في ديوانه ص ٢٤. وهى في عقود الجمان ٢٨/٢.



وعاوده ظنى فلم يحب كالغيث إن جثته والهاك) أى: أذاك (ريقه) يقال: فعله فى روق شبابه وريقه، أى: أوّلّه، وأصابه ريق المطر، وريق كل شىء: أفضله (وإن ترحلت عنه لجّ فى الطلب).

وصف المشبه -أعنى: المملوح- بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبه به- أعنى الغيث- بأنه.....

مفعول؛ لأن صدف يأتى لازماً ومتعدّياً وبابه ضرب (قوله: وعاعوده ظنى) أى: بعد ما صدفت عنه عاعوده ظنى أى: رجائى وحقيقة هذا الكلام عادت لمواصلته طلباً لإغداقه ظناً منى أنى أحد فيه المراد، وحيث أن نسبة المعاودة إلى الظن تجوز (قوله: فلم يحب) أى: ظنى فيه بل وجدت عند معاودته لطلب الإحسان كما أظن وكيف يحب الظن فيه وهو يهب عند الإعراض فيهب عند الإقبال من باب أوّلّى فهو فى إفاضة فى الإقبال والإدبار كالغيث إن جثته أى: قصدته لشرب ونحوه حال إقباله عليك وافاك ريقه أى: جاءك ولافاك أحسنه وإن ترحلت عنه وفررت منه لجّ وبالف فى طلبك وإدراكك مع فرارك منه (قوله: كالغيث) هو المطر الواسع المقبل الذى يرتجيه أهل الأرض (قوله: إن جثته.. إلخ) هذا فى مقابلة قوله: وعاعوده ظنى (وقوله: وإن ترحلت.. إلخ) فى مقابلة قوله صدفت عنه.. إلخ، ففيه لف ونشر مشوش (قوله: ريقه) أصله ريق من الروق، (وقوله: يقال) أى: لغة (قوله: أى أوله) تفسير للأمرين قبله وهو: روق الشباب وريقه. (قوله: وريق كل شىء أفضله) إشارة إلى أنه يتسع فى الريق، ويستعمل بمعنى الأفضل لعلاقة اللزوم كما هنا فرّوق الشباب وريقه أفضله وأحسنه؛ لأنه يلزم من كون الشىء أولاً أن يكون أفضل وأحسن فى الغالب.

قال العلامة يعقوبى: وجعل أول المطر أحسنه للأمن معه من الفساد، وإنما ينجس الفساد بدوامه (قوله: وإن ترحلت عنه) أى: ارتحلت وفررت وتباعدت عن الغيث (قوله: لجّ) بالجيم من اللجاج وهو الخصومة، أو بالخاء المهيّلة من الإلحاح وهو فى الأصل كثرة الكلام أريد به هنا مجرد الكثرة، والمعنى على كل حال بالف.

(قوله: أعرض) هو معنى صدفت عنه، (وقوله: وأو لم يعرض) هو معنى قوله: وعاعوده ظنى (قوله: أعنى الغيث) من ذلك يعلم أن الضمير فى قوله فى البيت: إن جثته

يصيبك جنته أو ترحلت عنه، والوصفان مشعران بوجه الشبه، أعني: الإفاضة في  
حالتى الطلب وعدمه، وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه.

(وإما مفصل) عطف على: يحمل (وهو ما ذكر وجهه، كقوله:

وثغره في صفاء وادمعى كاللآلى

راجع للغيث (قوله: يصيبك) هو معنى قوله: وافاك (قوله: والوصفان) أى: الخاصان  
وهما كون عطايا الممدوح فائضة أعرضت عنه أو لا، وكون الغيث يصيبك جنته أو  
ترحلت عنه (قوله: بوجه الشبه) أى: الذى هو معنى يشتركان فيه (قوله: أعنى) أى:  
بوجه الشبه (قوله: الإفاضة في حالتى الطلب وعدمه) هذا بالنسبة للغيث المشبه به،  
(وقوله: وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه) هذا بالنسبة للممدوح المشبه، وبهذا ظهر  
أن ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب أن يقول: أعنى: مطلق الإفاضة في الحالين،  
لكن المراد بالحالين في المشبه به الطلب وعدمه، وفي المشبه الإقبال عليه والإعراض عنه،  
إلا أن يقال: أن قوله: وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه تفسير لما قبله من الإفاضة  
حالتى الطلب وعدمه، أو أن قوله: أعنى أى: بالوصفين لا بوجه الشبه - كذا قرر شيخنا  
العدوى.

(قوله: عطف) أى معطوف على يحمل، والعاطف له هو إما، وقيل العاطف لسه  
الواو، وإما" لمجرد التفصيل (قوله: وهو ما ذكر وجهه) أعنى من أن يكون المذكور وجهه  
الشبه حقيقة وذلك كما في البيت الذى ذكره، أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه فيطلق  
على ذلك الملزوم أنه وجه الشبه تسامحا وإن كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذى لم  
يذكر، كما أشار لذلك بقوله: وقد يتسامح.. إلخ، وهذا غير ما تقدم أنه يذكر وصف  
الطرفين أو أحدهما المشعر بوجه الشبه؛ لأن ما هنا فيما إذا ذكر الوصف في مكان  
وجه الشبه وعلى طريقة ذكره بخلاف ما هناك (قوله: وثغره) أى: وأسنان ثغره أى: فمه  
وهو مبتدأ و"ادمعى" عطف عليه (وقوله: كاللآلى) خير (وقوله: في صفاء) هو وجه  
الشبه، وقد مثل بهذا فيما تقدم لتشبيه التسوية باعتبار تعدد الطرف الأول وهو المشبه،  
ومثل به هنا للتشبيه المفصل باعتبار التصريح بوجه الشبه، فناسب المحلين بالاعتبارين

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى: بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه، أى: يكون وجه الشبه تابعاً له، لازماً في الجملة (كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل في الحلاوة؛ فإن الجمع فيه لازمها) أى: وجه الشبه في هذا التشبيه: لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لأنه المشترك بين العسل والكلام،

ووصف الدموع بالصفاء إشعاراً بكثرة ما لاقتضاء الكثرة غسل المنبع وتنقيته من الأوساخ التي تترسب بالماء، بخلاف ما إذا جرى أحياناً فإنه يكون بكدرات المنبع، فسقط قول بعضهم: إن الدمع الصافي لا يدل على الحزن، والمتمدح به الدمع المشوب بالدم (قوله: وقد يتسامح) أى: يتساهل في ذكر وجه الشبه، فيستغنى عنه بحسب ذكر ملزوم يستتبعه أى: يستلزمه (قوله: بأن يذكر مكان.. إلخ) أشار بهذا إلى أن مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لا أنه ظرف مستقر حال من ما وأن الاستبعا معناه الاستلزام، وأشار بقوله أى: يكون.. إلخ إلى أن الضمير المستتر في يستتبع عائد إلى ما، والبارز عائد على وجه الشبه أى: قد يتسامح ويذكر في مكان وجه الشبه أمر يستلزم ذلك الأمر وجه الشبه ومعنى ذكره في مكانه أن يوتى به على طريقته من إدخال في عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه لأحد الطرفين أو لكليهما كما تقدم، فإنه لا يذكر على طريقة وجه الشبه بأن يقال: كذا مثل كذا في كذا بخلاف المستتبع هنا، فإنه يذكر على هذا الطريق (قوله: في الجملة) أى: ولو في الجملة بأن يكون التلازم عادياً ولا يشترط أن يكون عقلياً، وحاصل ما أشار إليه الشارح: أن المراد بالاستلزام هنا مجرد الحصول مع الحصول، سواء كان عادياً أو عقلياً، ولا يشترط خصوص التلازم العقلي الذي لا يتخلف أصلاً لجواز التخلف هنا، ألا ترى للحلاوة في المثال الآتي فإنها لا تستلزم ميل الطبع للشيء الحلو، إذ قد تكون موجبة لنفرة الطبع من الشيء الحلو كما في بعض الطباع المنحرفة لمرض ونحوه (قوله: للكلام) أى: في شأن الكلام (وقوله: الفصيح) أى: أو البليغ وهو الأنسب لأنه الأحق بالتشبيه بالعسل (قوله: فإنه الجامع فيه) أى: فإن وجه الشبه في ذلك التشبيه (قوله: لازم الحلاوة) أى: فالمدكور في العبارة كالحلاوة لازم له كما هو ظاهر (قوله: وهو) أى: لازمها ميل الطبع أى: محبته واستحسانه (قوله: لأنه)

لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات.

(وأيضاً) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه: (إما قريب مبتذل،

وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛.....

أى: ميل الطبع (قوله: لا الحلاوة) عطف على لازم الحلاوة (قوله: التي هي من خواص المطعومات) أى: وحينئذ فلا تكون موجودة في الكلام؛ لأنه ليس من المطعومات ولا بد في الجامع أن يكون متحققاً في الطرفين هذا وما ذكره في هذا المثال من أن المذكور ملزوم لوجه الشبه لا أنه نفسه هو المتبادر بحسب الظاهر، ويحتمل أن يكون المذكور في هذا المثال وهو الحلاوة هي وجه الشبه نفسها ويكون وجودها في الكلام على وجه التخييل كما في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة، وهذا هو الأقرب، فإن الوجه الأول يرد عليه أن يقال: إن كان ذكر الحلاوة مثلاً من التعبير عن اللازم بالملزوم كما هو ظاهر كلامه كان من المجاز ولا تسامح فيه؛ لأنه قد ذكر الوجه غاية الأمر أنه غير عنه بلفظ ملزومه وإن كان ذكر الحلاوة لغیر ذلك فهو خطأ، إذ لا واسطة بين الحقيقة والمجاز إلا الخطأ ولا ينبغي حمل الكلام الفصيح على الخطأ - فافهم - اهـ يعقوب.

(قوله: وهو أنه) أى: التشبيه (قوله: إما قريب) أى: مستعمل للعامة ولغيرهم،

(وقوله: مبتذل) أى: متداول بين الناس تفسير لقوله: قريب، والابتذال في الأصل:

الامتهان، أطلق وأريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم؛ لأن الشيء المتداول بين الناس يكون ممتناً.

(قوله: وهو ما) أى: التشبيه الذي ينتقل.. إلخ لما كان التشبيه مسوقاً لبيان

حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به فإن كان

ذلك الانتقال حاصلًا من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبهًا والآخر مشسبها

به ظاهرًا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلاً نحو: زيد كالقحم؛ فإن القحم

أعرف شيء بالسواد، وإن كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه

الشبه فيهما كان التشبيه بعيداً (قوله: ينتقل فيه من المشبه) أى: ينتقل مرید التشبيه من

المشبه إلى المشبه به لأجل بيان حال المشبه (قوله: من غير تدقيق نظر) أى: من غير نظر

لظهور وجهه في بادى الرأى) أى: في ظاهره إذا جعلته من بدا الأمر يبدو، أى: ظهر، وإن جعلته مهموزاً من [بدأ] فمعناه: في أول الرأى. وظهور وجهه في بادى الرأى يكون لأمرين (إما لكونه أمراً جلياً) لا تفصيل فيه (فإن الجملة أسبق إلى النفس) من التفصيل. ألا ترى أن إدراك الإنسان.....

وفكر دقيق (قوله: لظهور.. إلخ) علة للانتقال من غير تفتيق نظر (قوله: أى في ظاهره) وعلى هذا فالمعنى: لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المراتب البادية أى: الظاهرة، وذكر بعضهم: أن قوله في بادى الرأى على حذف مضافين أى: في وقت حدوث بادى الرأى، أو أنه ظرف تنزيلي (قوله: مهموزاً) أى: في الحال، أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزة قلبت ياءً لانكسار ما قبلها (قوله: في أول الرأى) وعلى هذا فالمعنى: لظهور وجه الشبه حالة كونه من جملة المراتب أولاً (قوله: وظهور وجهه) أى: الشبه في بادى الرأى.. إلخ، أشار بهذا إلى أن (قوله: إما لكونه) علة لظهور وجه الشبه فهو علة للعلة (قوله: أمراً جلياً) بسكون المهم نسبة إلى الجملة أى: لكونه أمراً مجعلاً والمجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه، وأشار الشارح بقوله: لا تفصيل فيه إلى أنه ليس المراد بالمجمل هنا ما لم يتضح معناه ولا المركب بل الأمر الذى لا تفصيل فيه سواء كان أمراً واحداً لا تركيب فيه كقولك: زيد كعمرو في الناطقية أو زيد كالفحم في السواد، أو مركباً لم ينظر فيه إلى أجزائه نحو: زيد كعمرو في الإنسانية (قوله: فإن الجملة) علة للعلة أى: وإنما كان الأمر الجملى أظهر من التفصيلى؛ لأن الجملة أى: لأن الأمر المجمل أسبق للنفس من التفصيل أى: من ذى التفصيل أو من المفصل (وقوله: أسبق إلى النفس) أى: من حيث الحصول فيها أو أن في الكلام حذف مضاف أى: إلى إدراك النفس، وإنما كان المجمل أسبق إلى النفس من المفصل؛ لأن المجمل يحتاج إلى ملاحظة واحدة بخلاف المفصل فإنه يحتاج إلى ملاحظات متعددة، فكأنما كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات في الشيء زادت خصوصاً وكلما كثر التعصيص في الشيء قلّت أفراده فتقلّ ملابسة وجوده فيكون غريباً لبعده عن الجملة التى تسبق إلى النفس لعمومها وكثرة أفرادها،

من حيث إنه شيء أو جسم، أو حيوان-أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم نام، حساس، متحرك بالإرادة، ناطق.

(أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه.....

ولذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه عليه في التعريفات الكاملة وهي المركبة من الجنس والفصل، وكان التعريف بالأخص تعريفاً بالأخفى (قوله: من حيث إنه شيء) هو أعم من جسم وجسم أعم من حيوان فهذه الثلاثة كلها بمحملة لكنها متفاوتة الرتب في الإجمال (قوله: أسهل وأقدم) أما كونه أسهل فإنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك، وأما كونه أقدم -أى: سبق- فلأن التفصيل بتحليل أمر بمحمل فالحملة أسبق منه (قوله: حساس) أى: مدرك بالحواس واحترز به عن الجماد (قوله: ناطق) أى: مدرك للكليات، وإذا علمت أن الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل فوجه الشبه إذا كان أمراً جملياً كان أمراً ظاهراً سهل التناول فيلزم أن يكون التشبيه مبتدلاً على ما تقدم، فإذا فرض أن إنساناً شبه زيداً بعمره في الإنسانية، وآخر شبهه به في الإنسانية الموصوفة بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن العشرة ودقة النظر في الأمور، فإن نَظَرَ الثاني أخفى من نظر الأول، وهذا تعلم أن التشبيه الواحد يكون مبتدلاً بما اعتبر فيه من جملة الوجه وغير مبتدل بما اعتبر فيه من تفصيله.

(قوله: أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل) هذا معطوف على قوله إما لكونه أمراً جملياً وهو العلة الثانية لظهور الوجه يعنى: أن ظهور الوجه إما لكونه أمراً جملياً وإما لكونه ليس جملياً بل فيه تفصيل ولكنه قليل (قوله: مع غلبة.. إلخ) أى: حالة كون قلة التفصيل مصاحبة لغلبة.. إلخ وهذا مصبُّ العلة (قوله: عند حضور المشبه) ظرف لغلبة حضور المشبه به (قوله: لقرب المناسبة) علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله: إذ لا يخفى.. إلخ) علة للعلة أى: إنما كان قرب المناسبة موجباً لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه؛ لأنه لا يخفى.. إلخ (وقوله: أن الشيء) أى: المشبه به (وقوله: مع ما

(كتشبيه الجرّة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر في وجه الشبه  
تفصيل ما، أعني: المقدار والشكل، إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرّة  
(أو مطلقاً).....

يناسبه) أى: مع المشبه الذى يناسبه بأن كانا من وادٍ واحد كالأواني والأزهار (وقوله:  
أسهل حضوراً منه) أى: من نفسه مع المشبه الذى لا يناسبه؛ لأنهما إذا كانا متناسبين  
اقتربا في الخيال، فيسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه غالباً مما يحضر كثيراً مع غيره،  
وهذا التفاوت الذى أوجبه كثرة الاجتماع في الوجود هو الجامع الخيالى كما تقدم.

(قوله: كتشبيه الجرّة) أى: أن التشبيه المبذل لظهور وجه الشبه لكون وجه  
الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه: كتشبيه الجرّة  
الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل، وكذلك تشبيه الإحاصة بالسفرجلة في اللون  
والشكل والطعم في بعض الأحيان، وتشبيه العنب الكبيرة بالبرقوق في الشكل واللون  
والطعم، فإن وجه الشبه في هذه الأشياء فيه تفصيل أى: اعتبار أشياء، لكن تلك الأشياء  
ظاهرة تتكرر موصوفاتها على الحس عند إحضار ما يراد تشبيهه بها فيلزم ظهور  
أوصافها، ثم إن مراد المصنف بالجرّة المشبهة بالكوز. الجرّة الصغيرة التى في حلقها اتساع  
ولها أذنان، إذ هى المشابهة للكوز في الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجرّة الكبيرة  
التي ليس في حلقها اتساع، فاندفع ما قيل: أنه لا مناسبة بين الجرّة والكوز في الشكل،  
ولا حاجة للجواب بأن المراد مطلق الشكل مع مطلق التحوييف والانفتاح لجهة مخصوصة  
(قوله: والشكل) أى: فإن شكّل كلّ منهما كرى مع استطالة (قوله: إلا أن الكوز غالب  
الحضور) أى: في الذهن عند حضور الجرّة - هذا عند من يشرب بالكوز من الجرّة كما  
هو عادة بعض الناس يفرغون من الجرّة في الكوز ويشربون - فإذا حضرت الجرّة في  
الذهن حضر الكوز فيه، واعتراض بأن الكوز متكرر على الحس، وحيث أنه غالب  
الحضور في الذهن حضرت الجرّة فيه أولاً، وحيث فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه  
الشبه القليل التفصيل المصاحب لغلبة حضور المشبه به في الذهن عن حضور المشبه،  
وأجيب بأن في الكوز غلبة الحضور مع الجرّة وغلبة الحضور على الإطلاق فمثل

عطف على قوله: عند حضور المشبه، ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً تكون (لتكرره) أى: المشبه به (على الحس) فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضوراً مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفاً (كالشمس) أى: كتشبيه الشمس (بالمراة المجلوة في الاستدارة والاستدارة) فإن في وجه الشبه.....

به هنا بالاعتبار الأول، والحاصل: أن الكوز والمراة المجلوة في المثال الآتى كل منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه كالجرة في المثال الأول والشمس في المثال الثانى، ومطلقاً لتكرر كل على الحس، فيصح التمثيل بأيهما لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه، وكذلك يصح التمثيل بأيهما لغلبة حضور المشبه به مطلقاً فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل الاتفاق (قوله: عطف على قوله عند حضور المشبه) أى: والمعنى حينئذ: أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحباً لغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة مطلقة أى: غير مقيدة بحضور المشبه، واعترض على المصنف بأن هذه المقابلة لا تحسن؛ لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه به مطلقاً، وأجيب بأن "أو" لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما أفاد ذلك العصام (قوله: لتكرره على الحس) علة لغلبة حضور المشبه به مطلقاً كما أشار لذلك الشارح بقوله: ثم غلبة.. إلخ (وقوله: على الحس) أى: على أى حس من الحواس الخمس، والمراد بالحس القوة الحاسة (وقوله: لتكرره على الحس) أى: أو لكونه لازماً لما يتكرر على الحس (قوله: كصورة القمر غير منخسف) أى: فإنها تتكرر على الحس؛ لأن الإنسان كثيراً ما يراه غير منخسف، وأما صورته منخسفاً فإنه لا يراها الإنسان إلا بعد كل حين، وحينئذ عند سماع لفظ القمر كما في قولك: وجه زيد كالقمر تحضر في الذهن صورته غير منخسف لا منخسفاً، مع أن لفظ قمر: اسم لذلك الجرم في حالتيه، وكذلك صورة المرأة عند سماع لفظها تحضر في الذهن مجلوة لا غير؛ وذلك لأن المتكرر على صورة الحس يغلب حضوره مطلقاً وإذا غلب حضوره مطلقاً تحققت سرعة الانتقال إليه عند سماع لفظه وظهور وجه الشبه ولزم ابتداء التشبيه (قوله: في الاستدارة) يرجع إلى الشكل



تفصيلاً ما، لكن المشبه به-أعني: المرأة-غالب الحضور في الذهن مطلقاً (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أى: وإنما كانت قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة، أو التكرار على الحس سبباً لظهوره المؤدى إلى الابتذال.....

والاستنارة ترجع إلى الكيف (قوله: تفصيلاً ما) أى: لاعتبار شيئين فيه وهما الشكل والاستنارة (قوله: غالب الحضور في الذهن مطلقاً) أى: لكثرة شهود المرأة وتكررها على الحس.

(قوله: لمعارضة كل من القرب.. إلخ) أى: لمعارضة مقتضى كل من قرب المناسبة الذى هو سبب للغلبة المقيدة بحضور المشبه والتكرار على الحس الذى هو سبب للغلبة مطلقاً لمقتضى التفصيل؛ وذلك لأن مقتضى قرب المناسبة والتكرار على الحس ظهور وجه الشبه وابتذاله لسرعة الانتقال معهما من المشبه إلى المشبه به، ومقتضى التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل، (فقول المصنف: من القرب) أى: من مقتضى قرب المناسبة كما في الجرة والكوز (وقوله: التكرار) أى: تكرار المشبه به على الحس كما في الشمس والمرأة المجلوة.

(وقوله: التفصيل) معمول لمعارضة وفيه حذف مضاف أى: مقتضى التفصيل (قوله: أى: وإنما كان.. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لمعارضة.. إلخ: علة لخدوف وهو جواب عما يقال: كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل في ذاته يقتضى عدم الظهور؟ وحاصل الجواب: أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الصورة الثانية، فكان التفصيل غير موجود فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه في محل واحد فإنه يسقط مقتضاه، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابة (قوله: بسبب) متعلق بغلبة (وقوله: قرب المناسبة) أى: في التشبيه الأول، (وقوله: أو التكرار) أى: في التشبيه الثاني (قوله: سبباً) خبر كان، (وقولسه: لظهوره) أى:

مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى، والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به؛ فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه؛ فيصير سبباً للابتذال.

(وإما بعيد غريب) عطف على قوله: إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى: ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتديق نظر (لعدم الظهور) أى: لخفاء وجهه في بادی الرأى، وذلك-أعنى: عدم الظهور-(إما لكثرة التفصيل، كقوله:

### والشمس كالمرآة في كفا الأشل

فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق؛.....

وجه الشبه (قوله: مع أن التفصيل) أى: مطلقاً ولو كان قليلاً (قوله: في الصورة الأولى) أى: وهى غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله: في الثانية) أى: وهى غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً حضر المشبه أم لا (قوله: يعارض) خبر أن (قوله: وإما بعيد) مقابل لقوله سابقاً: إما قريب (وقوله: غريب) تفسر لما قبله لا للإخراج وهو في مقابلة قوله سابقاً: مبتذل (قوله: عطف.. إلخ) أى: والعاطف الواو على الصحيح لا "إما" كما هو مبين في النحو (قوله: وهو بخلافه) أى: بخلاف القريب أى: ملتبس بمخالفته في المفهوم، فالإياء للملابسة متعلق بمحذوف كما علمت، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم، فقوله بخلافه متعلق بيعرف المفهوم من المقام (قوله: لعدم الظهور) أى: في وجه الشبه وهذا علة لمخالفته للقريب (قوله: -أعنى: عدم الظهور- إما.. إلخ) أى: أن عدم الظهور يكون لأمرين: إما لكثرة التفصيل أى: في أجزاء وجه الشبه، وظاهره ولو مع الغلبة، وإما لندور حضور المشبه به في الذهن، والأول: وهو كثرة التفصيل يحترز عدم التفصيل وقلة التفصيل المعارضة بالمناسبة والتكرار على الحس المعلل بهما ظهور وجه الشبه في المبتذل، وأشار الشارح بقوله: وذلك إلى أن قوله: إما لكثرة.. إلخ: علة للعلّة (قوله: من التفصيل) بيان لما سبق مقدم عليه، وفيه خبر مقدم، وما قد

ولذلك لا يقع في نفس الرائي للمرأة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهلاً.

(أو ندور) أى: أو لندور (حضور المشبه به؛ إما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما مر) في تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقاً).

وندور حضور المشبه به مطلقاً يكون (لكونه وهمياً) كأنياب الأغوال

---

سبق مبتدأ مؤخر، والذي سبق هو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الإشراق فكأنه بهم... إلخ فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل (قوله: ولذلك) أى: لأجل كثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرأة (قوله لا يقع) أى: لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق (قوله: الدائمة الاضطراب) إنما قيد بذلك لأن وجه الشبه المذكور سابقاً لا يتأتى إلا مع دوام الحركة (وقوله: إلا بعد أن يستأنف) أى: يحدث، ولو قال: إلا بعد أن يتأمل لا بمجرد نظره إليها كان أوضح (قوله: أى: أو لندور.. إلخ) أشار بذلك إلى أن قوله: أو ندور عطف على كثرة أى: أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به، وهذا عتزز القلبية فيما تقدم (قوله: إما عند حضور المشبه) أى: فقط (وقوله: لبعده المناسبة) أى: بين المشبه والمشبه به، وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعة، وهذا علّة للعلّة أى: وإنما ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعده المناسبة بينهما (قوله في تشبيه البنفسج بنار الكبريت) أى: فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الدهن لكنها تندر عند حضور البنفسج، فإن قلت: يمكن أن الشاعر حضر عنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة إليه. قلت: المراد ببعده الانتقال الموجب للغربة أن يكون الشأن في ذلك الشيء، ولو اتفق الانتقال بسرعة لعارض فيمدح التشبيه لذلك؛ لأنه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض له ذلك العارض إلا بروية وبصورة (قوله: وإما مطلقاً) أى: وإما أن يكون ندوره مطلقاً أى: سواء كان المشبه حاضراً في الدهن أو غير حاضر فيه.

(قوله: لكونه) أى: المشبه به أمراً وهمياً أى: يدركه الإنسان بوجهه لا بإحدى

الحواس الظاهرة لكونه هو ومادته غير موجودين في الخارج، وإذا كان المشبه به أمراً

(أو مركبًا خياليًا) كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (أو مركبًا عقليًا) كمثل الحمار يحمل أسفارًا، وقوله (كما من) إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفا (أو لقلة تكرره) أى: المشبه به (على الحس، كقوله: والشمس كالمرآة) فى كفّ الأشلّ؛ فإن الرجل ربما ينقضى عمره و لا يتفق له أن يرى مرآة فى يد الأشلّ (فالغرابة فيه) أى: فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كفّ الأشلّ (من وجهين) أحدهما: كثرة التفصيل فى وجه الشبه، والثانى: قلة التكرار على الحس. فإن قلت: كيف تكون ندرة حضور المشبه به.....

وهيّا فلا يدركه ليشبه به إلا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الأحيان فيكون إدراك تعلق وجه الشبه نادرًا غير مألوف، وكذا القول فى المركب الخيالى (قوله خياليًا) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها يدرك بالحس (قوله: كأنىاب الأغوال) أى: فى تشبيه السهام المسنونة الزرق بها (قوله: كمثل الحمار.. إلخ) أى: فإن المراد بالمثل الصفة كما تقدم، والصفة اعتير فيها - كما تقدم - كون الحمار حاملاً لشيء وكون المحمول أبلغ ما يتتفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وتعيب، وهذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وإن كان متعلقها حسياً، وإنما نادر حضور المركب مطلقاً؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص فلا تحصل سرعة الانتقال إلا نادرًا فيكون التشبيه غريباً (قوله: آنفا) أى: قريباً والأنف: هو الوقت القريب من وقتك (قوله: أو لقلة تكرره) أى: أو لكونه حسياً ولكن كان قليل التكرار على الحس فهو عطف على قوله: لكونه أمراً وهيّا أى: من أسباب ندور حضور المشبه به فى الذهن قلة تكرره على الحس أى: على القوة الحاسية وأولى عدم تعلق الحس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب، ويمكن إدخاله فى قليل التكرار بأن يراد عدم كثرة الصادق بعدم الإحساس به - قاله فى الأطول.

(قوله: كقوله) أى: كندرة حضور المشبه به فى التشبيه الواقع فى قوله: والشمس.. إلخ (قوله: أن يرى مرآة.. إلخ) أى: وعلى تقدير رؤيتها فى كفه فلا يتكرر، وعلى تقدير التكرار فلا يكثر، فالحقق هو قلة التكرار (قوله: فإن قلت.. إلخ) حاصله: أن

سببا لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت: لأنه فرع الطرفين، والجامع المشترك السدى بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين، فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما، ويصلح سبباً للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن ينظر.....)

وجه الشبه يغير المشبه به فنُدور أحدهما لا يقتضى ندور الآخر، وكذا ظهور أحدهما لا يقتضى ظهور الآخر (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أى: مع أنهما متغايران فلا يلزم من ندرة أحدهما ندرة الآخر (قوله: قلت.. إلخ) حاصله: أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعلل إلا بعد تعللها ومنهما يتعلل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما، فلا بد وأن يخطر الطرفان أولاً ثم يطلب ما يشتركان فيه، وإذا كان أحد الطرفين نادراً كان الوجه نادراً، وكونه فرعاً عن الطرفين من حيث إنه وجد بينهما لا يناق أن من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعلله على تعلل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سبباً لخباء وجه الشبه؛ لأن ذلك لا من حيث إن وجهه الشبه جامع بين هذين الطرفين، فإن قلت: لِمَ لَمْ يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بنُدور حضور المشبه كما عللوه بنُدور حضور المشبه به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندرة كل من المشبه والمشبه به تقتضى عدم ظهور وجه الشبه؟ قلت: لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه - فتأمل.

(قوله: إنما يطلب بعد حضور الطرفين) أى: فتعلقه بعد تعللها (قوله: فإذا ندر حضورهما) أى: أو حضور المشبه به بل هو المدعى، وأما ندور حضور الطرفين فأمر زائد على المدعى، وقد يقال: المراد: وإذا ندر حضورهما أى: حضور مجموعهما.

(قوله: والمراد بالتفصيل) أى: في وجه الشبه الذى هو سبب في غرابة التشبيه فآل للعهد الذكرى (قوله: أن ينظر) أى: أن يعتبر أكثر من وصف واحد إما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الأوصاف ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر فالصور اثنتا عشرة صورة، ولذا قال المصنف فيما يأتى ويقع التفصيل على وجوه كثيرة - أى: اثني عشر - أعرفها - أى: أشدها قبولاً عند أولى العرفان - أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود

في أكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو أكثر، بمعنى: أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها، أو وجود البعض وعدم البعض، كل من ذلك في أمر واحد، أو أمرين، أو ثلاثة، أو أكثر؛ فلذا قال: (ويقع أي: التفصيل على وجوه كثيرة).....

الجميع، فهاتان صورتان كل منهما مضروب في أحوال الموصوف الأربع تكون صور الأعراف ثمانية، وحينئذ فغير الأعراف أربعة وهي أن تعتبر جميع الأوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الأمور واحدًا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر (قوله: في أكثر من وصف واحد) فيه أن الواحد ليس فيه كثرة كما يقتضيه أفعال التفضيل (قوله: لشيء واحد) أي: أن الأكثر من وصف واحد إما أن يكون ثابتًا لشيء واحد- أي: لموصوف واحد- كما في تشبيه المفرد بالمفرد، أو ثابتًا لأكثر كما في غير تشبيه المفرد بالمفرد، ودخل تحت الأكثر ثلاث صور ما إذا كان الأكثر من وصف ثابتًا لموصوفين أو لثلاثة أو لأكثر (قوله: بمعنى: أن يعتبر في الأوصاف وجودها) أي: وجودها كلها كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنور، فإنه قد اعتبر في وجه الشبه وجود أوصاف وهي التضام وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع (قوله: أو عدمها) أي: أو يعتبر عدم الأوصاف كلها كتشبيه الشخص العدم بالنفع بالعدم في نفى كل وصف نافع (قوله: أو وجود البعض وعدم البعض) أي: بأن يعتبر في وجه الشبه التركيب من وجود بعض أوصاف وعدم بعض أوصاف: كتشبيه سنان الرماح بسناهب كما يأتي (قوله: كل من ذلك) أي: المذكور من الأحوال الثلاثة السابقة (قوله: في أمر واحد) أي: في موصوف واحد كما في تشبيه مفرد بمفرد مقيدين، أو غير مقيدين كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنور (قوله: أو أمرين أو ثلاثة) أي: كما في تشبيه مركب بمركب كما في تشبيه مئثار النقع مع الأسياف بالليل الذي تهاوى كواكبه، وكالتشبيه الواقع في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ...﴾<sup>(١)</sup> إلخ، أو مركب بمفرد أو مفرد بمركب.

(قوله: أو أكثر) أي: فالجملة اثنتا عشرة صورة، وهي المراد بالوجوه الآتية في كلامه (قوله: فلذا قال) أي: ولأجل الاعتبار المذكور.

(١) يونس: (٢٤).

(أعرفها: أن تأخذ بعضًا) من الأوصاف (وتدع بعضًا) أى: تعتبر وجود بعضها،  
يُعدم بعضها (كما فى قوله: حملت ردينًا) يعنى: ربحًا منسوبًا إلى ردينة (كأن  
سِنَانَهُ سَنًا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ).

فاعتبر فى اللهب الشكل، واللون، واللمعان، وترك الاتصال بالدخان

ونفاه.....

(قوله أعرفها) أى: أعرف الوجه الذى يقع التفصيل عليها بمعنى أشدها قبولًا  
عند أهل المعرفة لحسنه (قوله: وعدم بعضها) أى: وتعتبر عدم بعضها وهذا تفسير لقول  
المصنف: وتدع بعضًا إشارة إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لا عدم  
اعتباره وإن كان كلام المصنف صادقًا بذلك؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر فى  
تشبيهه من التشبيهات.

(قوله: إلى ردينة) هى امرأة كانت بخط حجر تقوم الرماح أى: تعدّها وتُحسِّن  
صنعتها وهى امرأة السُّنَّهَر -بفتح السين وسكون الميم وبعدها هاء مفتوحة فراء مهملة-  
كان أيضًا يحسن صنع الرماح (قوله: كأن سِنَانَهُ) أى: حديثه التى فى طرفه (قوله: سَنًا  
لَهَبٍ) أى: ضوء لَهَبٍ أى لَهَبٍ مضىء ومشرق فهو من إضافة الصفة للموصوف كما يؤخذ  
من كلام الشارح، واللهب: النار، والمعنى: كأن سِنَانَهُ نار مضىئة مشرقة (وقوله: لم يتصل)  
أى: ذلك اللهب بدخان، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان.

(قوله: فاعتبر فى اللهب) أى: وهو موصوف واحد، وأشار بذلك إلى أن المشبه  
به هو اللهب كما أن المشبه سنان المرح، وحيثُ فقوله: سنا لَهَبٍ بمعنى لَهَبٍ ذو سنا  
فإضافة سنا للهب من إضافة الصفة للموصوف كما قلناه، والتشبيه المذكور باعتبار  
الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد، ولو كان المقصود تشبيه سنان المرح بسنا  
اللهب فات اعتبار هذه الأوصاف إلا أن تكون تبعًا، ومع ذلك يحتاج إلى تقدير  
المضاف أى: كأن إشراق سِنَانِهِ سنا لَهَبٍ (قوله: والشكل) أى: المخروطى الذى طرفه  
دقيق (قوله: واللون) أى: الزرقة الصافية (قوله: ونفاه) عطف على تركه ولما كان الترك  
صديقًا بالترك قصدًا وبالترك بدون قصد، يُبين أن المراد الترك قصدًا بقوله: ونفاه، فهو

(وأن تعتبر الجميع، كما مر من تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنسورة باعتبار اللون، والشكل، وغير ذلك (وكلمًا كان التركيب) خيالًا كان أو عقليًا.....

عطف تفسير أى: اعتبر عدمه؛ لأن اعتباره يقدح في التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه، ثم إن ظاهر كلام المصنف: أنه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الأوصاف كان أعرف حتى إذا قيل مثلاً: زيد كعمرو في مجموع الجبن وعدم الكرم كان من جملة الأعرف وليس كذلك، بل إنما يكون أعرف إن كان فيما قصده الشاعر دقة تحتاج إلى مزيد تنبيه كما مر في البيت، وحيث يكون معنى الكلام: أن التفصيل المعتر يزداد حسنًا واعتبارًا عند تدقيق النظر في إسقاط بعض الأوصاف؛ لأن الأقرب مناسبة اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم- فليتأمل- اهـ يعقوب.

(قوله: وأن تعتبر الجميع) أى: وجود جميع الأوصاف وهو عطف على قوله: أن تأخذ بعضها.. إلخ، فهذا من جملة الأعرف، إن قلت: إن جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأني أن يعتبرها في التشبيه، قلت: ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والإثبات (قوله: وغير ذلك) أى: كاجتماعهما على مسافة مخصوصة من القرب، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص - كما تقدم (قوله: وكلمًا كان التركيب) ما مصدرية ظرفية أى: كل وقت من أوقات كون التركيب في وجه الشبه، (وقوله: خيالًا كان .. إلخ) خيالًا يحير لكان مقدم عليها، وذلك بأن كان هيئة معدومة مفروضًا اجتماعها من أمور كل واحد منها يدرك بالحوس كقوله: (وكان محمر الشقيق)<sup>(١)</sup>.. إلخ (وقوله: أو عقليًا) وهو المركب المعدوم هو ومادته كمسا في قوله: ومسنونة زرق كأنياب أغوال، ولم يقل: أو حسيًا؛ لأن المقسم التركيب لا المركب، والظاهر أنه لا يكون حسيًا- قاله يس.

(١) البيت للصنوبري والمصباح ص ١١٦، وأسرار البلاغة ص ١٥٨، والطرار ٢٧٥/١، وفي شرح عقود الجمان بلا نسبة ١٥/٢، وفي الإشارات والتبنيات ص ١٧٥ بلا نسبة كذلك.



(من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ).....

قال العلامة عبد الحكيم: إنما قابل الخيالي بالعقلي مع أن المقابل للعقلي إنما هو الحسي؛ لأن التركيب لا يكون حسيًا (قوله: من أمور) هو كان (قوله: أبعد) أى: عن الابتذال (قوله: لكون تفاصيله أكثر) فيبعد تناوله لمطلق الناس، وإنما يتناوله حيثذ الأذكاء وذلك كما في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ...﴾ الآية، فإنما عشر جمل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه الشبه من مجموعها، وبيان ذلك يظهر بتلاوة الآية: قال الله تعالى: <sup>(١)</sup> ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ الزُّلْفَاءِ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْطَلَتْ بِهِ تَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَنفَاهَا أَمْرًا لَّيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ﴾ فالشبه به مركب من عشر جمل بعدد "وظن أهلها" جملة، "وأهم قادرون عليها" جملة أخرى، تداخلت تلك الجمل حتى صارت كأنها جملة واحدة، ومعنى فاختلطت به نبات الأرض: فاشتبك به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام من الزرع والبقول، وقوله: حتى إذا أخذت الأرض زخرفها أى: حتى إذا تزينت بزخرفها، والزخرف في الأصل: الذهب، وقوله: وازَّيَّنَتْ أى: تزينت تفسير لما قبله، وقوله: وظن أهلها أى: أهل النبات وأنث ضميره لا كتسابه التأنيث من المضاف إليه، وقوله: قادرون عليها أى: على حصيدها ورفع غلتها، وقوله: فجعلناها أى: النبات حصيدًا أى: شبيها بما حصد، وقوله: كأن لم تغن بالأمس أى: كأنها لم تنبت ولم تكن قبل ذاك من زمان قريب غاية القرب، يقال غنى بالمكان: أقام به، فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا أى: حالتها المعجية الشأن وهى تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بفتة بالكلية بعد ظهور قوتها، واعتزاز الناس بها واعتمادهم عليها- بزوال حضرة النبات فجأة وذهابه حطامًا لم يبق له أثر أصلاً بعد ما كان غضًا طريًا قد التف بعضه ببعض وزين الأرض بأنواره وطرأوته وتقويته بعد ضعفه، بحيث طمع الناس فيه وظنوا سلامته من الجوائح، ووجه الشبه: هيئة منتزعة من

(١) يونس: ٢٤.

ما كان من هذا الضرب) أى: من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى: لكون هذا الضرب غريباً غير مبتذل (ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد)..... تلك الأمور وهى حصول شئ يترتب عليه المنافع، فيحصل السرور به وتنسى عاقبة أمره، ثم يذهب ذلك الأمر بسرعة.

(قوله: ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه؛ لأن المتبادر من الضمير عوده إلى محصور ما كان التركيب فيه من أمور كثيرة، فلذا أظهر، والحاصل: أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيداً غريباً سواء كان وجه الشبه فيه تركب من أمور كثيرة أو لا وسواء ذكرت الأداة أو حذفت، وحيث فإطلاق البليغ على التشبيه الذى حذفت أدواته إطلاقاً شائعاً طريقة لبعضهم، وإلا فهو يسمى مؤكداً كما يأتى.

وقول المصنف: ما كان من هذا الضرب: ليس المراد أنه من أفراد هذا الضرب، بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت، وحيث فالأوضح أن يقول: والتشبيه البليغ هو هذا الضرب، ثم إن المراد بالبليغ هنا: الواصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول، أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجازاً لا من البلاغة المصطلح عليها؛ لأنه إنما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه، ولا يقال: يصح إرادة المصطلح عليها باعتبار الكلام الذى فيه التشبيه؛ لأننا نقول بلاغته حيث باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حيث، إذ ربما كان القريب المبتذل مطابقاً لمقتضى الحال كما إذا كان الخطاب مع شخص يقتضى حاله تشبيهاً مبتذلاً لبلادته وسوء فهمه، فلا يكون الغريب بليغاً بل القريب المبتذل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله: لغرابته) علة لتسمية هذا الضرب بليغاً، فالغرابة موجهة للبلاغة فكل ما كان غريباً كان بليغاً، إذ لا يخفى أن المعاني الغريبة أبلغ وأحسن من المعاني المبتذلة (قوله: ولأن نيل الشيء) أى: حصوله بعد طلبه ألد أى: والغريب المذكور لا ينال إلا بعد التأمل والطلب، وهذا عطف على قوله لغرابته (قوله: ألد) أى: من حصوله بلا طلب، ثم إن هذا لا يناقئ ما تقدم فى باب حذف المسند من أن حصول النعمة الغير المترتبة ألد لكونه رزقاً من حيث لا يحتسب؛ لأن الطلب لا يناقئ الحصول الغير المترقب، لأنه يمكن

وموقعه في النفس ألطف، وإنما يكون البعيد الغريب بليغاً حسناً إذا كان سببه لطف المعنى ودقته، أو ترتيب (بعض المعاني على بعض، وبناء ثانٍ على أول، وردُّ تالٍ إلى سابق فيحتاج إلى نظر وتأمل (وقد يتصرف في) التشبيه (القريب) المبتذل حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب فيه، فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة.

(قوله: وموقعه في النفس) أي: ووقوعه عند النفس (قوله: وإنما يكون.. إلخ) جواب عما يقال: إن الغرابة تقتضي عدم الظهور وخفاء المراد لاقتضائها قلة الوجود المقتضية لعدم إدراك كل أحد فيحتاج إلى مزيد التأمل والنظر، ولا شك أن عدم الظهور وخفاء المراد يوجب التعقيد وقد تقدم أول الكتاب أنه عُلِّ بالفصاحة والإحلال بالفصاحة يخلُّ بالبلاغة، وحينئذ فلا تكون الغرابة موجهة لبلاغة التشبيه، فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب، وحاصل الجواب: أن الخفاء وعدم الظهور تارةً ينشأ عن لطف المعنى ودقته، وهذا محقق للبلاغة وهو المراد هنا، وتارةً ينشأ عن سوء تركيب الألفاظ وعن احتلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني، وهذا هو المحقق للتعقيد المخلُّ بالفصاحة (قوله: إذا كان سببه لطف المعنى) أي: لا إن كان سببه سوء ترتيب الألفاظ كما في قوله:

وما مثله في الناسٍ إلا مُملِكًا      أبو أمه حتى أبوه يُقَارِبُهُ<sup>(١)</sup>

أو كان سببه احتلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود كما في

قوله:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَارِ عَنْكُمْ لِقُرْبَا      وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لَتَجْمُدَا<sup>(٢)</sup>

على ما تقدم تقريره (وقوله: ودقته) عطف تفسير، والغريب الذي سبب غرابته لطف المعنى ودقته كما في تشبيه البنفسج بأوالل النار في أطراف كبريت (وقوله: أو ترتيب

(١) البيت للفرزدق في لسان العرب (ملك) ومعاهد التنصيص ٤٣/١، وبلا نسبة في الخصائص ١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣.

(٢) البيت للعباس بن الأحنف الشاعر الغزلي المشهور، وهو في ديوانه ١٠٦ ودلائل الإعجاز ٢٦٨ والإشارات والتبهمات ص ١٢.

(بما يجعله غريباً) ويخرجه عن الابتذال (كقوله:

لم تلقَ هذا الوجهَ شمسُ همارِنا إلا بوجهٍ ليسَ فيه حياءُ)

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل.....

بعض المعاني على بعض) أى: كالترتيب في «وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ»<sup>(١)</sup> الآية، فإن حضرة النبات مرتبة على الماء والييس مرتب على الخضرة (وقوله: وبناء ثانٍ.. إلخ) عطف على ترتيب بعض المعاني على بعض عطف تفسير أو لازم على ملزوم، وكذا (قوله: وردّ تالٍ إلى سابق) (وقوله: وتأمل) تفسير لتنظر.

(قوله: بما يجعله) أى: يتصرف يجعله غريباً، وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجوداً أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادّعاء (قوله: ويخرجه عن الابتذال) أى: إلى الغرابة، وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله: كقوله) أى: قول القائل وهو أبو الطيب المتنبي من قصيدة من الكامل يمدح فيها هارون بن عبد العزيز الأوراجي، وأولها

أَمِنْ أَزْدِيَارِكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الظَّلَامِ ضَبَاءُ<sup>(٢)</sup>

(قوله: لم تلق هذا الوجه.. إلخ)<sup>(٣)</sup> هذا الوجه: مفعول، وشمس همارنا فاعل، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أى: لم تلق هذا الوجه شمس همارنا في حال من الأحوال إلا ملتبسة بوجه لا حياء فيه (فقوله: إلا بوجه) استثناء مفرغ من الحال يعنى: أن الشمس دائماً وأبداً في حياء وخجل من الممدوح لما أن نور وجهه أتم من النور والإشراق الذي فيها، فلا يمكن أن تلاقى وجهه إلا إذا انتفى عنها الحياء، أما عند وجوده كما هو حق الأدب منها فلا يمكن أن تلقاه، ويصح رفع الوجه على الفاعلية ونصب شمس همارنا على المفعولية، والمعنى: أن الشمس لا يمكن أن يلقاها وجه الممدوح إلا إذا كانت متجردة عن الحياء الذي ينبغى لها أن لا تتركبه، إذ لو كان فيها حياء لامتنت من أن يلقاها وجه الممدوح لكونه أعظم منها (قوله: فتشبيه الوجه) أى: وجه

(١) الكهف: (٤٥).

(٢) البيت من مطلع قصيدة لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٦٩/١، يمدح أبا علي هارون بن عبد العزيز الأوراجي الكاتب، ووقعت في المطبوع الأدراسي والبيت فيه "أزديادك" مكان أزديارك والتصويب من شرح الديوان وغيره كمعادن التنصيص، والوساطة بين المتنبي وخصومه.

(٣) البيت للمتنبي في عقود الجمان ٣٠/٢، والإيضاح ص ٢٣٨ والتلخيص ص ٧١.

إلا أن حديث الحياء، وما فيه من الدقة والخفاء أعججه إلى الغرابة، وقوله: لم تلق  
إن كان من: لقيته، بمعنى: أبصرته فالتشبيه مكثي غير مصرح به، وإن كان من  
لقيته، بمعنى: قابلته.....

المدح بالشمس مبتذل أى: كثير العروض للأشباح؛ لجرى العادة به، فإن قلت: إن  
المفاد من البيت أن الوجه أعظم منها في الإشراق والضيء فملاقاها له وظهورها عنسد  
وجوده إنما هو من قلة حيائها ومن قلة أدها، وحيث فلا تشبيه في البيت لا مصرح به  
ولا مقدر.

قلت: إن التشبيه في البيت ضمني كما أشار في الوجه الأول في "لم تلق"؛  
وذلك لأن وجه المدح إذا كان أعظم من الشمس في الإشراق والضيء يستلزم  
اشتراكهما في أصل الإشراق فيثبت التشبيه ضمنا، فكأنه يقول: هذا الوجه كالشمس  
في أصل الحسن فقط، ثم إن جعل الشارح الوجه مشبها بالنظر لمقصود الشاعر وإن  
كان المفاد من البيت بعد جعل التشبيه ضمنا أن المشبه الشمس بسبب ذكر عدم  
الحياء؛ لأن الوجه أتم في وجه الشبه فيكون هو المشبه به، والحاصل: أن المفاد من البيت  
قلب التشبيه ولكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس كما قال الشارح - فتأمل -  
كذا قرر شيخنا العدوي.

(قوله: إلا أن حديث الحياء) أى: ذكر نفى الحياء عن وجه الشمس في  
لقيتها وجه المحبوب (قوله: وما فيه من الدقة) أى: من حيث إفادة المبالغة في  
المدح وأن وجهه أعظم إشراقا وضيءا من الشمس (قوله: والخفاء) عطف تفسير  
(قوله: أخرجه إلى الغرابة) خبر أن أى: أعرج التشبيه المذكور من الابتذال  
إلى الغرابة والحسن؛ لأن إدراك وجه المحبوب في غاية الإشراق والضيء عن  
وجه الشمس فيه غرابة (قوله: بمعنى أبصرته) أى: والمعنى لم تبصر هذا الوجه  
شمس نهارنا والإسناد حيثئذ مجازي؛ لأن الشمس لا تبصر حقيقة (قوله: مكثي)  
أى: لأن قوله ليس فيه حياء يدل على أن وجه المدح أعظم منها إشراقا وضيءا،  
وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق والضيء، فيثبت التشبيه ضمنا  
لا صريحا، (فقول الشارح: غير مصرح) به تفسير لمكثي، وليس المراد الكناية

وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه، أى: لم تقابله فى الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياة.

(وقوله: عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا) أى: لَوَامِعًا (لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَفُولٌ).

بالمعنى المشهور؛ لأن المذكور فى البيت ملزوم التشبيه وهو نفى الحياة المستلزم لكون الوجه أعظم إشراقاً - كذا فى يس - تأمله.

(قوله: وعارضته) أى: ماثله وهو مرادف لقابله (قوله: فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أى: يدل على التشبيه الواقع بعد أداة الاستثناء؛ لأن المعنى لم تقابله إلا بوجه ليس فيه حياة فتقابلة ومثاله، فالتشبيه حيث أخذ من الفعل المنفى المصرح به فىكون مصرحاً به على هذا، بخلاف الأول فإنه ليس فيه لفظ ينبئ عن التشبيه.

(قوله: أى لم تقابله) أى: لم يمثله فى الحسن والبهاء إلا بوجه لا حياة فيه.  
(قوله: وقوله) أى: قول رشيد الدين الوطواط بفتح الواوين (قوله: <sup>(١)</sup>عزماته) أى: إراداته المتعلقة بمعالى الأمور فهو جمع عزمة وهى المرة من العزم وهى إرادة الفعل مع القطع (قوله: ثَوَاقِبًا) حال من النجوم؛ لأن مثل النجوم فى معنى مماثلة للنجوم، فصح بحىء الحال من المضاف إليه، والثواب: التوافد فى الظلمات بإشراقها مأخوذة من الثقب وهو النفوذ. سمى لمعان النجوم ثقباً لظهورها به من وراء الظلمة فكأنها ثقبها؛ ولذلك فسّر الشارح الثواب باللوامع (قوله: أى: لَوَامِعًا) بالصرف محاكاة لثَوَاقِبًا المفسر الواقع فى البيت مصروحاً للضرورة (قوله: لو لم يكن.. إلخ) جواب لو محذوف أى: لَمْ يَكُنْ التشبيه لكن لما أقول، فلم يتم التشبيه لكون المشبه به أنقص.

(قوله: أفول) أى: غروب وغيبة (قوله: فتشبيه العزم) أى: الإرادة بالنجم أى: فى الثقب وهو النفوذ الذى هو فى كليهما تخيلى؛ لأنه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات بإشراقها أمر مشهور ومعلوم لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وفكر دقيق، ولكن ادعى أن مع ثقب الإرادة وصفا زائداً وهو عدم الأفول أى:

(١) البيت للوطواط فى الإشارات ص ١٩٨.

فتشبيه العزم بالنجم مبتذل، إلا أن اشتراط عدم الأقول أخرجه إلى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا) التشبيه: (التشبيه المشروط) لتقييد المشبه، أو المشبه به، أو كليهما بشرط وجودي، أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ، أو بسياق الكلام. أقسام التشبيه باعتبار أدواته:

(وباعتبار) أى: والتشبيه باعتبار (أداته: إما مؤكد، وهو ما حذف

أداته، مثل:.....

عدم الغيبة فصار غريباً، فكأنه قال: هذا التشبيه بين الطرفين تامٌ لولا أن المشبه اختص بشيء آخر عن المشبه به (قول: مبتذل) أى: لظهور وجه الشبه وعدم توقفه على نظر وتأمل.

(قوله: مثل هذا التشبيه) أى: المتصرف فيه بما يصيرُه غريباً (قوله: المشروط) أى: المقيد، إذ ليس المراد خصوص الشرط النحوي بل ما هو أعم.

(قوله: لتقييد المشبه.. إلخ) مثال تقييد المشبه به: ما تقدم من قوله: عزماته مثل النجوم.. إلخ، فإنه قيد المشبه به بعدم الأقول فلم يتم التشبيه بدونه، ومثال تقييد المشبه: ما لو عكس المثال بأن قيل: النجوم كعزماته لولا أنه لا أقول لها، ومثال تقييدهما معاً ما لو قيل: زيد في علمه بالأمور إذا كان غافلاً كعمرو في علمه إذا كان يقظان، ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ما ذكر، ومثال المدلول عليه بسياق الكلام ما لو قيل: هذه القبة كالفلك في الأرض؛ لأن المعنى كالفلك لو كان في الأرض، وكقولهم: هي بدر يسكن الأرض أى: هي كالبدر لو كان البدر يسكن الأرض (قوله: بشرط وجودي) كقولك: هذه القبة كالفلك لو كان الفلك في الأرض، فإن هذا الشرط أمر وجودي، ومثال العدمي ما سبق في البيتين، فإن قوله: ليس فيه حياء، وقوله: لو لم يكن للثاقبات أقول كل منهما عدمي (قوله: يدل عليه) أى: على الشرط. (قوله: إما مؤكد) أى: لأنه أكد بادعاء أن المشبه عين المشبه به (قوله: ما حذف أداته) أى: تركت بالكلية وصارت نسياً منسياً بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام لأجل الإشعار بأن المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الأداة مقدرة فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه

وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أى: مثل مرَّ السحاب (ومنه) أى: ومن المؤكد: ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة (نحو قوله: والريح تعبت بالغصون) أى: تميلها إلى الأطراف والجوانب (وقد جرى ذهب الأصيل) هو الوقت بعد العصر إلى الغروب، يعدُّ من الأوقات الطيبة، كالسَّحَر،.....

مؤكدًا، ففي قوله تعالى ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾<sup>(١)</sup> إن قدرت الأداة كان التشبيه مرسلًا، وإن لم تقدر كان مؤكدًا، وتفسير الشارح بقوله أى: مثل مرَّ السحاب يبان لحاصل المعنى - كما أفاد ذلك العصام وعبد الحكيم.

(قوله: وهى تمرُّ) أى: الجبال يوم القيامة تمرُّ مرَّ السحاب أى: إنها بعد النفخة الأولى تسير فى الهواء كسير السحاب الذى تسوقه الرياح، ثم تقع على الأرض كالقطن المندوف، ثم تصير هباءً (قوله: بعد حذف الأداة) أى: وتقدم المشبه به على المشبه، فإن قلت: كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به لا يتأتى هنا أى: فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه؟

قلت: تجعل الإضافة فيه بيانية وهى تقتضى الاتحاد فى المفهوم (قوله: نحو قوله) أى: القائل. قال فى شرح الشواهد: ولا أعرف قائله (قوله: تعبت)<sup>(٢)</sup> أى: تلعب أى: تحرك الأغصان تحريكاً كفعل اللاعب العابث، وإلا فالريح لا تعقل (قوله: أى تميلها) أى: تميلاً رقيقاً لا عنيفاً، فغية إشارة إلى اعتدال الريح فى ذلك الوقت (قوله: والجوانب) عطف تفسير (قوله: وقد جرى) أى: ظهر والجملة حالية (قوله: ذهب الأصيل) أى: صفرته التى كالذهب والإضافة على معنى فى أى: وقد ظهرت الصفرة فى الوقت المسمى بالأصيل على لجين الماء (قوله: هو الوقت بعد العصر) تفسير للأصيل -بفتح الهمزة- على وزن أمير (قوله: يُعدُّ من الأوقات الطيبة) لاعتداله بين الحرارة والبرودة

(١) النمل: ٨٨.

(٢) البيت قائله ابن خفاجة الأندلسى: إبراهيم بن عبد الله الشاعر الوصاف المتوفى سنة ٥٢٣ هـ، وذلك فى الإيضاح ص ٢٤١، وبلا نسبة فى عقود الجمان ٣٢/٢، والتخليص ص ٧١.



ويوصف بالصفرة، كقوله:

وَرَبُّ نَهَارٍ لِلْفِرَاقِ أَصِيلُهُ      وَوَجْهِي كَلَّا لَوْنُهُمَا مُتَنَاسِبُ

فذهب الأصيل صفرتة، وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى: على ماء كاللجين، أى: الفضة في الصفاء والبياض، وهذا تشبه مؤكد، ومن الناس من لم يميز بين لُجَيْنِ الكلام ولُجَيْنِه، ولم يعرف هجانه من هجينه.....

ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات. خُصَّ وقت الأصيل بكون عبث الرياح للغصون فيه؛ لأن قوله: وقد جرى حال من الضمير في تعبت.

(قوله: ويوصف) أى: ذلك الوقت بالصفرة، فيقال أصيل أصفر؛ لأن الشمس تضعف في ذلك الوقت فيصفر شعاعها ويمتدُّ على الأرض فتصير صفراء فوصف الوقت بالصفرة لاصفرار الأرض فيه (قوله: كقوله) استشهدا لوصفه بالصفرة (قوله: أصيله) مبتدأ أول، ووجهي: عطف عليه، وقوله كلا مبتدأ ثان وهو مضاف ولونيهما مضاف إليه، وقوله متناسب خبر المبتدأ الثاني وهو كلاً، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، وما عطف عليه والرباط الضمير في لونيهما (وقوله: متناسب) أى: في الصفرة (قوله: فذهب الأصيل صفرتة) أشار بهذا إلى أن ذهب الأصيل في البيت مستعار لصفرتة استعارة مصرحة (قوله: وشعاع الشمس فيه) جملة حالية أى: والحال أن شعاع الشمس واقع فيه؛ لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره، وعبارة المطول: وذهب الأصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت - اهـ.

(قوله: كاللجَيْن) بضم اللام مصغراً (وقوله: في الصفاء.. إلخ) بيان لوجه الشبه (قوله: وهذا تشبيه مؤكد) أى: مقوَّى يجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعل الإضافة بيانية (قوله: من لم يميز بين لُجَيْنِ الكلام) بضم اللام وفتح الجيم أى: حسنه، وأما الثاني فبفتح اللام وكسر الجيم أى: قبيحه وخبيثه، (وقوله: ولم يعرف هجانه) أى: عاليه وشريفه من هجينه: رديئه ووضيعة أى: أن بعض الناس لم يميز بين ما ذكر، فحمل البيت على لُجَيْنِ الكلام - بفتح اللام وكسر الجيم - وهجينه، ففى كلامه إشارة إلى أن الحمل الأول الذى ذكره من لُجَيْنِ الكلام - بضم اللام - وهجانه؛ وذلك لاشتغال البيت

حتى ذهب بعضهم إلى أن اللَّحِينَ إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم، يعنى: الورق الذى يسقط من الشجر، وقد شبه به وجه الماء، وبعضهم إلى أن الأصل: هو الشجر الذى له أصل وعرق، وذهبه: ورقه الذى اصفرَّ ببرد الخريف، وسقط منه على وجه الماء، وفساد هذين الوهمين غنى عن البيان.

(أو مرسل) عطف على: إما مؤكد (وهو بخلافه) أى: ما ذكر أداته فصار مرسلًا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر- بحسب الظاهر- بأن المشبه عين المشبه به (كما مر) من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه.

أقسام التشبيه باعتبار الغرض:

(و) التشبيه (باعتبار الغرض: إما مقبول، وهو الوافى بإفادته) أى: إفادة

الغرض (كان يكون المشبه به.....)

على ذلك الحمل على مراعاة النظر أعنى الجمع بين الذهب والفضة بخلافه على الحملين الآخرين، فإنه من لَجِينِه - بفتح اللام- وهجينه كما سيأتى بيانه (قوله: حتى ذهب بعضهم) هو العلامة الخلخالي، ومخالفته فى اللحين (قوله: وقد شبه به وجه الماء) أى: فالمعنى على هذا وقد جرى ذهب الأصيل وصفته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر (قوله: وبعضهم) هو الزوزنى ومخالفته فى الأصيل وذهبه، وحاصل المعنى على كلامه: وقد جرى ورق الشجر الذى له أصل وعرق المصفرَّ ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضة فى الصفاء والبياض (قوله: غنى عن البيان) أما الأول: فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر، وأما الثانى: فلأنه لا اختصاص للورق المصفرَّ ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعرق فلا وجه لإضافة الذهب للأصيل، على أن إطلاق الأصيل على الشجر غير معروف لغةً وعرفاً.

(قوله: عطف على إما مؤكد) الأوَّلَى عطف على مؤكد (قوله: أى: ما ذكر

أداته) أى: لفظاً أو تقديرًا (قوله مرسلًا من التأكيد) أى: خاليًا عنه (قوله إما مقبول.. إلخ) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح، وإلا فكل ما فقد شرطًا من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فمردود، وإلا فهو مقبول - قاله فى الأطول.

أعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال، أو) كأن يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أى: في وجه التشبيه (في إلحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به

(قوله أعرف شيء بوجه الشبه) الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه؛ لأن

الشرط الأعرافية بالنسبة للمشبه فقط - قاله في الأطول.

والمراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل أحد (قوله: في بيان الحال) أى: في التشبيه الذى يكون الغرض منه بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الأوصاف، فإذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره وعرف حال آخر قلت لبيان حال المجهول: ذلك الثوب كهذا في سواده مثلاً، وكذا بيان المقدار فتقول لجاهل مقدار قامة زيد: هو كعمرو في قامته حيث كان يعلم مقدار قامة عمرو، وكذا في التزيين والتشويه إذا بنينا - على ما تقدم - من أن الوجه هو الحالة المعصوصة، فتقول في الأول: وجه زيد كمقلة الظلى؛ لأن مقلة الظلى أعرف بالحالة المعصوصة من الوجه لا بمطلق السواد، وتقول في الثانى: وجهه كالسلحة الجامدة المنقورة للديكة؛ لأن المشبه به أيضاً أعرف بالهيئة المعصوصة الموجبة للقبح من المشبه لا بمطلق الهيئة، ولو قيل في بيان الحال: ثوبه كثوب فلان المجهول للسامع، أو في بيان المقدار: وهو كفلان المجهول في قامته، وفي التزيين: وجهه كالقدر في سواده، وفي التشويه: وجهه كوجه البدر في قبحة، وفي الاستطراف: هذا الفحم الذى فيه الجمر كقطع الحديد التى أخذت النار في أطرافها - بطل الغرض وعاد التشبيه فاسداً كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع أصلاً فيكون غير مقبول - اهـ - يعقوبى.

(قوله: أتم شيء) أى: أتم وأقوى من كل شيء يقدره السامع في ذهنه وفي الأطول: أو أتم شيء. الأولى أو أتم الطرفين (قوله: في إلحاق الناقص بالكامل) أى: في التشبيه الذى يراد به بيان الغرض الذى يحصل عند إلحاق الناقص بالكامل وهو التقرير في ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال لينزجر مثلاً عما هو بصده كقولك فيمن لم يحصل من سعيه على طائل: أنت كالراقم على الماء، فإن المشبه به أتم في التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة الذى هو الوجه، فلو قيل في تقرير

(مسلم الحكم فيه) أى: فى وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب فى بيان  
الإمكان، أو مردود) عطف على: مقبول (وهو بخلافه) أى: ما يكون قاصراً عن  
إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول،.....

الحال: أنت فى عدم حصولك على طائل كزيد. والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول  
زيد فى سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يوف التشبيه بالغرض فيكون مسروداً  
(قوله: مسلم الحكم فيه) أى: أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى: أن  
وجود وجه الشبه فى المشبه به مسلم.

(قوله: معروفه) أى: ويكون المشبه به معروفاً بذلك الحكم الذى هو ثبوت  
وجه الشبه عند المخاطب لا عند كل أحد فلا يشترط، وهذا تفسير لما قبله (قوله: فى  
بيان الإمكان) أى: فى التشبيه الذى أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه  
فيه كقوله:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ<sup>(١)</sup>

فإن حاصله: أن المشبه فى فوقانه أصله من الناس، وخروجه عن جنسهم هو فى  
ذلك كالمسك فى كونه من الدم وهو جنس آخر لا مناسبة بينه وبين الدم، فإن ثبوت  
الوجه فى المسك وهو كون الشيء من أصل لا مناسبة بينه وبين الأصل مسلم فى المسك  
فتنتفى الاستحالة فى المشبه؛ لأن وجوده على تلك الحالة إنما يتوهم استحالته من توهم  
استحالة الوجه فيه وهو كون الشيء من أصل مع كونه جنساً آخر خارجاً عنه فلو قيل  
فى بيان الإمكان مثلاً: أنت فى كونك من الأنام مع خروجك عن جنسهم كزيد فى  
كونه كذلك - بطل إفادة الغرض لعدم تسليم الحكم الذى هو وجود الوجه فى زيد  
فيكون مردوداً (قوله: عطف على مقبول) فيه مسامحة والأولى على إما مقبول (قوله:  
وهو بخلافه) أى: بخلاف المقبول (قوله: أى ما يكون قاصراً.. إلخ) أى: كأن تشبه حال  
الذى لا يحصل من سعيه على طائل بحال من يرقم على التراب مثلاً، أو تشبه عمراً فى

(١) البيت للمتنبى فى قصيدة يرثى فيها والده سيف الدولة، ديوانه ١٥١/٣، والإشارات ص ١٨٧، وعقود  
الجمان ٢٠/٢.

كما سبق ذكره.

### خاتمة

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها، وقد سبق أن الأركان أربعة،.....

كونه من الأنام وفاقهم حتى صار كأنه جنس آخر يزيد في كونه كذلك، أو تشبه ثوباً بثوب دونه في السواد، والحال: أن الغرض بيان مقدار حال المشبه وكأن ينتزع وجه الشبه من أقل ما حقه أن ينتزع منه كما تقدم في قوله:

كما أبرقت قومًا عطاءً غمامةً فلما رأوها أقشقت ونجّلت<sup>(١)</sup>

(قوله: كما سبق ذكره) قال سم: يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قومًا عطاءً غمامة من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الأول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود (قوله: في تقسيم التشبيه) الأولى أن يقول: في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المصنف صريحاً.

قال في الأطول: وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة منفرداً يبحث عن سائر التقسيمات؛ لأنه ليس بمحض الطرف ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والأداة والمجموع، ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه؛ لأن شدة مناسبتة للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت إلى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة (قوله: بحسب) أي: بقدر القوة وهو متعلق بتقسيم، وبأوه للتعدية (قوله: في المبالغة) تنازعه كل من القوة والضعف وكان عليه أن يزيد التوسط؛ لأن المصنف ذكره وإن كان يمكن أن مراده بالقوى ما قابل الضعيف فيشمل ما فوقه فوقية نسبية وهو التوسط (قوله: باعتبار) متعلق بتقسيم والباء فيه للسببية، فليس فيه تعلق حرفي جر متجدي المعنى بعامل واحد، أو أنه متعلق بمحذوف أي: الحاصلين باعتبار.. إلخ (قوله: باعتبار ذكر الأركان) أي: كلها (وقوله: وتركها) أي: ترك بعضها والمراد

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح ص ٣٥٤، والطبي في شرحه على مشكاة المصابيح ١٠٧/١.

والمشبه به مذكور قطعاً والمشبه إما مذكور، أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقادير فالأداة إما مذكورة أو محذوفة، تصير ثمانية.

### مراتب التشبيه:

(وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة) إذا كان اختلاف المراتب وتعددتها (باعتبار ذكر أركانها) أى: أركان التشبيه (أو بعضها) أى: بعض الأركان،

بذكر الوجه والأداة هنا ما يشتمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظاً وتقديرًا، فإن مدار المبالغة في: زيد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجمع التقدير في النظم ومدارها في: زيد كالأسد على ادعاء عموم وجه الشبه والادعاء لا يجمع التقدير في النظم، والمراد بذكر المشبه الإتيان به لفظاً وبحذفه تركه لفظاً، ثم لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغة فيه فضلاً عن ضعف المبالغة - اهـ - أطول.

(قوله: مذكور قطعاً) إن قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك: زيدٌ في جواب قول القائل: من يشبه الأسد؟ فإنه تشبيه قطعاً إذ معناه يشبه الأسد زيد، فقد جاز حذف المشبه به فلم تنحصر المراتب في الثمانية بل هي ستة عشر.

قلت: ليس هذا تشبيهاً، إذ لم يقصد بيان اشتراكهما في أمر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل ولو سلم، فالكلام في تشبيه البلغاء ولم يرد مثله فيها - قاله عبد الحكيم، وإنما وجب ذكر المشبه به؛ لأن المخاطب بالخير التشبيهي يتصور المشبه به أولاً ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به فهو كمثبات الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه (قوله: وعلى التقديرين) أى: حذف المشبه وذكره (قوله: وعلى التقادير) أى: الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين - أعني وذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه الشبه وحذفه.

(قوله: تصير ثمانية) حاصلة من ضرب الأربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الأداة وحذفها، وضمير تصير إن قرئ بالياء التحتية للحاصل، وإن قرئ بالفوقية كان عائداً على الأقسام (قوله: وأعلى مراتب التشبيه) أى: أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجهه.. إلخ (وقوله: في قوة المبالغة) متعلق بأعلى (قوله: وتعددتها) عطف تفسير.

فقوله: [باعتبار] متعلق بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام؛ لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة، وإنما قيد بذلك؛ لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به، نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذئب في الشجاعة.

(قوله: فقوله.. إلخ) هذا تفريع على ما تقدم من قوله: إذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال: إن المتبادر من المصنف أنه متعلق بقوله: في قوة المبالغة، وحيث أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة مع أنه لا مبالغة فيه فضلاً عن قوتها (قوله: متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله: أعلى المراتب، والظرف يكفيه راحة الفعل لا أنها مقدرة في النظم فهو ظرف لغو- قاله عبد الحكيم، وكأنه لم يجعلها مقدرة لما يلزم عليه من عمل المصدر محذوفاً، لكن بعضهم أجاز إعمال المصدر في الجار والمجرور ولو محذوفاً، وقد يقال: لا داعي لما ذكره الشارح من تعلق الظرف بالاختلاف الدالّ عليه سوق الكلام لجواز جعل الظرف مستقراً متعلقاً بمحذوف حالاً من المراتب أي: أعلى المراتب كائنة باعتبار ذكر أركانه حذف.. إلخ، والشرط في مجيء الحال من المضاف إليه موجود وهو بعضية المضاف- إلا أن يقال: دعاه لما ذكره قصد الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله: بعد وقد توهم بعضهم.. إلخ (قوله: الدالّ عليه سوق الكلام) أي: كلام المصنف، وإلا فالشارح مصرّح به (قوله: لأن أعلى المراتب.. إلخ) علّة لقوله: الدالّ عليه سوق الكلام أي: لأن أعلى يشعر بأن هناك مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى (قوله: وإنما قيد بذلك) أي: بقوله باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها.

(قوله: لأن اختلاف المراتب) أي: اختلاف مراتب التشبيه بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به، وقد يكون باختلاف الأداة أي: وهذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة لاستواء العامة والخاصة فيها، والمقصود بها إنما هو اختلافها باعتبار ذكر الأركان كلاً أو بعضاً، فلذا قيد بقوله باعتبار.. إلخ (قوله: باختلاف المشبه به) أي: قوة وضعفاً، فإذا كان المشبه به قوياً في وجه الشبه كان التشبيه مرتبة أقوى من مرتبة ما كان المشبه به ضعيفاً في وجه الشبه، فقولنا: زيد كالأسد في الشجاعة أبلغ من قولنا:

وقد يكون باختلاف الأداة، نحو: زيد كالأسد، وكان زيداً الأسد.

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها، أو بعضها بأنه إذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها، وإلا فمتوسط،.....

زيد كالذئب في الشجاعة لقوة المشبه به في وجه الشبه في الأول وضعفه في الثاني (قوله: وقد يكون) أى: اختلاف المراتب بسبب اختلاف الأداة نحو: زيد كالأسد وكان زيداً الأسد، فالثاني أبلغ من الأول؛ لأن كان للظن وهو قريب من العلم أى: أظن أن زيداً أسد لشدة المشاهدة بينهما (قوله: وقد يكون) أى: اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان أى: وهذا هو المقصود بالخاتمة؛ لأن هذا هو الذى ينظر له البلغاء فهو متعلق بفننا (قوله: بأنه إذا ذكر الجميع) أى: بسبب أنه إذا ذكر الجميع، فالجار والمجرور متعلق بـ يكون؛ لأنه بدل من قوله: باعتبار، والضمير للشأن، وقوله: إذا ذكر الجميع أى: لفظاً أو تقديرًا فيشمل ما إذا حذف المشبه لفظاً، فالأول نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، والثاني: كما إذا سئل عن حال زيد فقيل: كالأسد في الشجاعة (قوله: فهو) أى: ذكر الجميع لفظاً أو تقديرًا أدنى المراتب أى: مرتبته أدنى المراتب ولا قوة في هذه المرتبة لتخصيص وجه الشبه، وعدم ادعاء أن المشبه عين المشبه به مبالغة (قوله: وإن حذف الوجه والأداة) أى: سواء ذكر المشبه أو حذف فهما صورتان كالمقدم، فالأول نحو: زيد أسد والثاني: كما إذا سئل عن حال زيد فقيل: أسد (قوله: فأعلاها) أى: فأعلى مراتب التشبيه أى: أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها - أعنى: عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به (قوله: وإلا فمتوسط) أى: وإلا يحذف الوجه والأداة معاً أى: بأن حذف أحدهما فالنفي راجع لحذف الوجه والأداة معاً فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة، وهذا صادق بأربع صور حذف الأداة ذكر المشبه أو حذف، وحذف الوجه ذكر المشبه أو حذف - فالأولان نحو: زيد أسد في الشجاعة وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل: أسد في الشجاعة، والأخيران نحو: زيد كالأسد وكما إذا سئل عن حال زيد فقيل: كالأسد (قوله: فمتوسط) أى: فمرتبته متوسطة بين الأعلى والأدنى لاشتغالها على أحد موجبي القوة، ففي الصورتين الأوليين ادعاء كون



وقد توهم بعضهم أن قوله: [باعتبار] متعلق بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الأركان.

فالأعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى: بدون حذف المشبه؛ نحو: زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو: أسد؛ في مقام الإخبار عن زيد.  
(ثم) الأعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى: وجهه، أو أداته (كذلك).....

المشبه عين المشبه به وفي الصورتين الأخيرتين عموم وجه المشبه (قوله: وقد توهم بعضهم) أى: وقع في وهمه وذهنه، والمراد بذلك البعض الشارح للخلعالي (قوله: متعلق بقوة المبالغة) أى: وأن معنى الكلام: أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها (قوله: فاعترض بأنه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الأركان) أى: فكان الواجب على هذا أن يقال: أعلى مراتب التشبيه في القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الأركان ما حذف منه الوجه والأداة معاً (قوله: فالأعلى) أى: فالقسم الأعلى مرتبة حذف.. إلخ، وإنما قدر الشارح قوله: فالأعلى للإشارة إلى أن قول المصنف حذف.. إلخ غير عن قوله: وأعلى مراتب.. إلخ (قوله: حذف وجهه وأداته) أى: تركهما بالكلية لا أنهما مقدران بخلاف قوله: مع حذف المشبه أى: لفظاً؛ لأنه ملحوظ تقديره في نظم الكلام، إذ لو أعرض عنه وترك بالكلية لخرج من التشبيه إلى الاستعارة، (وقوله: حذف وجهه وأداته فقط) أو مع حذف المشبه هاتان الصورتان متساويتان كما في المطول.

(قوله: في مقام الإخبار عن زيد) أى: كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلاً كان قلت لمخاطبك: ما حال زيد؟ فيقول لك: أسد أى: زيد أسد، واحترز به عن خلافه فإنه يكون استعارة.

(قوله: ثم الأعلى) أى: ثم القسم الأعلى أى: التّصنيف بالعلو لا بالأعلوية، فأفعل ليس على باب؛ وذلك لأنه لا علو في قوة المبالغة فيما بعد هذه المراتب الأربع، وقوله: بعد هذه المرتبة) أى: وهي حذف الوجه والأداة معاً ذكر الطرفان أو حذف أحدهما

أى: فقط، أو مع حذف المشبه، نحو: زيد كالأسد، ونحو: كالأسد-عند الإخبار عن زيد- ونحو: زيد أسد في الشجاعة، ونحو: أسد في الشجاعة-عند الإخبار عن زيد.  
(ولا قوة لغيرها) وهما الاثنان الباقيان- أعنى: ذكر الأداة والوجه جميعاً-  
إما مع ذكر المشبه، أو بدونه، نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، ونحو: كالأسد في الشجاعة-.....

وهو المشبه، وفي قول الشارح بعد هذه المرتبة: إشارة إلى أن ثم في كلام المصنف للتراخي في المرتبة لا في الزمان ولا أنها مجرد العطف.

(قوله: أى فقط، أو مع حذف المشبه) هذا القسم يشتمل على أربع مراتب أشار إليها (بقوله: نحو: زيد كالأسد) وهذا حذف فيه وجه الشبه فقط (وقوله: ونحو: كالأسد عند الإخبار) حذف فيه الوجه والمشبه معاً (وقوله: ونحو زيد أسد في الشجاعة) حذف فيه الأداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه (وقوله: ونحو أسد في الشجاعة) حذف فيه الأداة والمشبه معاً وذكر فيه الوجه، وحاصله: أن القسم المتَّصِف بكونه أعلى تحت مرتبتان متساويتان في قوة المبالغة، والقسم الثاني المتَّصِف بالعلو لا بالأعلوية تحت أربع مراتب، والقسم الضعيف تحت مرتبتان متساويتان في الضعف، ثم إن ظاهر المصنف والشارح: أن مراتب العالى الأربعة متساوية في القوة، وقيل: إن ما حذف فيهما الأداة أقوى وذلك لظهور جريان أحد الطرفين فيهما على الآخر المقتضى للتماثل بخلاف ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الأداة، فإن عموم التماثل مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف؛ لأن المحذوف يحتمل الخصوص، ثم لا يخفى أن ما تقدم من أن ما حذف في الأداة يسمى مؤكداً، وما ذكرت فيه يسمى مرسلاً يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه، ففي الكلام بعض تسدأخل نظراً للمعنى، وإنما أفرد ما تقدم عن هذا نظراً لبيان الاصطلاح والتسمية.

(قوله: لغيرها) أى: لغير الصور الست المذكورة وفي نسخة لغيره أى: لغير ما ذكر (قوله: الباقيان) أى: تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق قريباً (قوله: أعنى) أى بالاثنتين الباقيين (قوله: زيد كالأسد في الشجاعة) مثال لما ذكر فيه

خيرًا عن زيد- ويبان ذلك: أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهرًا، أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو، فما اشتمل على الوجهين جميعًا فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط - والله أعلم.

الجميع من الطرفين ووجه الشبه والأداة (قوله: ونحو كالأسد في الشجاعة) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ما عداه من المشبه به ووجه الشبه والأداة (قوله: خيرًا عن زيد) أى: كأن يقال: ما حال زيد؟ فيقال: كالأسد في الشجاعة (قوله: ويبان ذلك) أى: يبان أن الأعلى حذف الوجه والأداة، ثم حذف أحدهما، وأنه لا قوة لغيرهما (قوله: إما بعموم وجه الشبه) أى: وذلك يحصل بحذف وجه الشبه؛ لأنه إذا حذف الوجه أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض في الإلحاق عند الحذف وذلك يقوى الاتحاد- بخلاف ما إذا ذكر الوجه، فإنه يتعين وجه الإلحاق، ويبقى حينئذ أوجه الاختلاف على أصلها فيبعد الاتحاد، فإذا قيل: زيد أسد في الشجاعة ظهر أن الشجاعة هي الجامعة ويبقى ما سواها من الأوصاف على أصل الاختلاف (قوله: ظاهرًا) أى: في ظاهر الحال، وأما في نفس الأمر فهو الصفة الخاصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها كالشجاعة أو غيرها، فإذا قلت: زيد كالأسد أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وكثرة الجري، وفي نفس الأمر هو صفة خاصة (قوله: أو بحمل المشبه به على المشبه) أى: وذلك يحصل بحذف الأداة؛ وذلك لأن ذكر الأداة يدل على المباعدة بين الملحق والملحق به وحذفها يشعر بحسب الظاهر بجران أحدهما على الآخر وصدقه عليه فيتقوى الاتحاد بينهما، فقول الشارح: أو بحمل المشبه به على المشبه أى: ظاهرًا، وأما في الحقيقة فلا حمل فحذفه من الثاني لدلالة الأول.

(قوله: فما اشتمل على الوجهين) أى: حذف الوجه والأداة وتحت صورتان ما إذا ذكر الطرفان معًا أو حذف المشبه (قوله: وما خلا عنهما) أى: عن الوجهين المذكورين وذلك بأن ذُكرَ كلٌّ من الوجه والأداة وتحت هذا صورتان ما إذا ذكر الطرفان أو حذف المشبه فقط (قوله: وما اشتمل على أحدهما) وهو المشار له بقول المتن، ثم حذف أحدهما كذلك، وفيه أربع صور قد بيّنها الشارح.

## الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان - أى: هذا بحث الحقيقة والمجاز. والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز؛ إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له - جرت العادة بالبحث عن الحقيقة.....

---

### القول في الحقيقة والمجاز

#### الحقيقة والمجاز

لما فرغ من التشبيه الذى هو أصل لمجاز الاستعارة التى هى نوع من مطلق المجاز، شرع فى الكلام على مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بما لا لتوقفه عليها (قوله: هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان) أى: والمقصد الأول التشبيه، والمقصد الثالث الكناية؛ وذلك لأن فن البيان مشتمل على ثلاث مقاصد: باب التشبيه، وباب المجاز، وباب الكناية، ولما فرغ من المقصد الأول وهو باب التشبيه شرع الآن فى المقصد الثانى وهو المجاز، وقد تقدم وجه عدّ التشبيه مقصداً مستقلاً ووجه تقديمه على المجاز (قوله: أى هذا.. إلخ) إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله: والمقصود الأصلي) أى: من هذا المبحث.

(قوله: اختلاف الطرق) أى: التى يؤدى بها المعنى المراد، والمراد اختلافها فى الوضوح والخفاء (قوله: دون الحقيقة) أى: فلا يتأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى بها المعنى المراد فى الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها؛ لأنها وضعت لشيء بعينه لتستعمل فيه فقط، فإن كان السامع عالماً بالوضع فلا تفاوت، وإلا فلا يفهم شيئاً أصلاً، وفى قوله: دون الحقيقة إشارة إلى أن حصر تأتى اختلاف الطرق فى المجاز نسبى فلا ينافى أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضاً (قوله: إلا إنها.. إلخ) جواب عما يقال؛ حيث كان المقصود الأصلي من هذا المبحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز فما وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه (قوله: كالأصل للمجاز) أتى بالكاف إشارة إلى أنها ليست أصلاً حقيقة للمجاز وإلا لكان لكل مجاز حقيقة - وليس كذلك، إذ التحقيق أن

(وقد يقيدان باللغويين) لتمييزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الإسناد، والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي.  
تعريف الحقيقة:

(الحقيقة) في الأصل: فعل بمعنى فاعل،.....

المجاز لا يتوقف على الحقيقة. ألا ترى أن رحن استعمل مجازاً في المنعم على العموم ولم يستعمل في المعنى الأصلي الحقيقي -أعني: رقيق القلب- فلفظ رحن مجاز لم يتفرع عن حقيقة، لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال.. إلخ يقتضي أن المجاز فرع عن الحقيقة وأما أصل له فهناك ما تقدم إلا أن يقال: إن في قوله فرع الاستعمال.. إلخ حذف مضاف أي: فرع قبول الاستعمال، وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل، أو يقال: قوله فرع الاستعمال أي: كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكاف، أو المراد: أنه فرع بالنظر للغالب، إذ الغالب أن كل مجاز يتفرع عن حقيقة- قرره شيخنا العدوي.

(قوله: أولاً) ظرف للبحث أي: فلذا قدمها عليه (قوله: وقد يقيدان) أي: الحقيقة والمجاز لا بمعنى الترجمة، ففي عبارته استخدام (قوله: اللذين هما في الإسناد) ظرفية العقليين في الإسناد من ظرفية الجزئي في الكلي أو الخاص في العام (قوله: والأكثر.. إلخ) أشار به إلى أن "قد" في كلام المصنف للتقليل (قوله: لئلا يتوهم أنه) أي: المقيّد بما ذكر مقابل للشرعي والعرفي أي: فيخرجان بالتقييد مع أن القصد إدخالهما وإنما قال يتوهم لأنه في التحقيق لا يقابلهما؛ لأن المراد باللغوي ما للغة فيه مدخل والعرفي والشرعي يصدق عليهما أهما كذلك، وعورض بأن الإطلاق يقتضي دخول العقليين مع أهما خارجان، وأجيب بأنهما لا يدخلان عند الإطلاق، إذ لا يطلق عليهما حقيقة ومجاز إلا عند التقييد بالعقلي بخلاف العرفي والشرعي فإنهما يدخلان عند الإطلاق؛ لأنهما إذا دخلا عند التقييد فدخولهما عند الإطلاق أولى.

#### القول في تعريف الحقيقة

(قوله: في الأصل فعل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول) أي: أن حقيقة في اللغة وصف بزنة فعل إما بمعنى اسم الفاعل، أو بمعنى اسم المفعول، فعلى أنها وصف بمعنى

من: حق الشيء: ثبت، أو بمعنى: مفعول، من حققته: أثبتته، نقل إلى الكلمة الثابتة، أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء: فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية. وهي في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى: في معنى (وضعت)...

اسم الفاعل يكون مأخوذاً من حق الشيء بمعنى ثبت، وعلى أنها وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذاً من حققت الشيء بالتخفيف بمعنى أثبتته بالتشديد بمعنى الحقيقة على الأول الثابت وعلى الثاني المثبت (قوله: من حق) بابه ضرب ونصر (قوله: نقل إلى الكلمة.. إلخ) أى: نقل ذلك اللفظ من الوصفية إلى كونه اسماً للكلمة الثابتة في مكانها الأصلي بالاعتبار الأول: وهو أنها في الأصل بمعنى فاعل، أو المثبتة في مكانها الأصلي بالاعتبار الثاني: وهو أنها بمعنى المفعول، فقول الشارح: الثابتة، أو المثبتة لفً ونشر مرتب، والمراد بمكانها الأصلي: معناها الذي وضعت له أولاً وجعل المعنى الأصلي مكاناً للكلمة تجوز، ثم إن الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفية إلى كونه اسماً للكلمة المذكورة بلا واسطة، والذي في بعض كتب الأصول أن هذا اللفظ -أعني: لفظ حقيقة -نقل أولاً من الوصفية إلى الاعتقاد المطابق لثبوتها في الواقع، ثم نقل للقول الدال عليه، ثم نقل للكلمة المستعملة، والظاهر أنه منقول إلى كل واحد منها بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينه وبين المعنى الوضعي - فتأمل.

(قوله: والتاء فيها للنقل) أى: للدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية، وبيان ذلك: أن التاء في أصلها تدل على معنى فرعى وهو التأنيث، فإذا روعي نقل الوصف عن أصله إلى ما كثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت التاء فيه وأتى بها إشعاراً بفرعية الاسمية فيه كما كانت فيه حال الوصفية إشعاراً بالتأنيث، فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير الموجودة قبله (قوله: للنقل) أى: وليست للتأنيث باعتبار أن الحقيقة اسم للكلمة بدليل أنه يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذفت - كذا كتب شيخنا الحفني.

### [بقية الكلام عن الحقيقة]:

(قوله: الكلمة المستعملة إلخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لأفراد المعرف؛ لأنه لا يشمل الحقيقة المركبة: كقام زيد - فكان الواجب أن يبدل الكلمة باللفظ،

تلك الكلمة (له في اصطلاح التخاطب) أى: وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة. فالظرف - أعني: في اصطلاح- متعلق بقوله: وضعت، وتعلقه بالمستعملة- على ما توهمه البعض- مما لا معنى له. فاحترز بالمستعملة.....

فيقول: اللفظ المستعمل.. إلخ، واللفظ يعم المفرد والمركب، وأجيب بأن المركب وإن كان موضوعاً باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق، لكنه لا يطلق عليه حقيقة، ولو سلم إطلاق الحقيقة على المركب فنقول: لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن، بل ذكر استطراداً اقتصر على تعريف الغالب منها، وذكر أقسامه: وهى المفردة دون المركبة (قوله: تلك الكلمة) الأولى أن يقول: أى: تلك الكلمة بأى التفسيرية ليشير إلى أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الكلمة لا محذوف، فإن قلت: حيث كان نائب الفاعل ضميراً عائداً على الكلمة لا على "ما" الواقعة على معنى كانت الصفة أو الصلة جارية على غير من هى له فكان الواجب الإبراز كما هو مذهب البصريين. قلت: لم يبرز؛ لأن الصفة فعل وهو يجوز فيه الاستتار باتفاق البصريين والكوفيين والخلاف بينهما إذا كانت الصفة وصفاً- كذا قال بعضهم، وقال بعضهم: الخلاف بين الفريقين فى الفعل والوصف، وعلى هذا فيقال: إنه لم يبرز جرياً على المذهب الكوفي من عدم الوجوب عند أمن اللبس كما هنا- تأمل.

(قوله: فى اصطلاح التخاطب) المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة (قوله: أى وضعت فى اصطلاح به) أى: بسببه يقع التخاطب أى: التكلم بالكلام المشتمل.. إلخ، وأشار الشارح بذلك: إلى أن إضافة اصطلاح التخاطب من إضافة السبب للمسبب، وحيث أن الإضافة على معنى لام الاختصاص؛ لأن الاصطلاح إذا كان سبباً فى وقوع التخاطب كان مختصاً به، والمراد بوضع الكلمة لذلك المعنى فى الاصطلاح أن يظهر ذلك على ألسنة أهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى إطلاقاً كثيراً حتى صار حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين للفظ لذلك المعنى، أو كان الواضع له غيرهم.

(قوله: مما لا معنى له) أى: مما لا معنى له صحيح لا من جهة اللفظ ولا من

جهة المعنى- أما من جهة اللفظ فلائنه لا يجوز تعلق حرفى جر متَّحِدِى اللفظ والمعنى بعامل

عن الكلمة قبل الاستعمال؛ فإنها لا تسمى حقيقةً ولا مجازاً، وبقوله: فيما وضعت له-عن الغلط، نحو: خذ هذا الفرس-مشيراً إلى كتاب-،.....

واحد، وأما من جهة المعنى فلأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثاني، وظاهر أنه تطلق الكلمة المستعملة ويراد بها اصطلاح التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولاً لكونه مستعملاً فيه على أنه يلزم عليه التخالف؛ لأن قوله أولاً: فيما وضعت له يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له، وقوله: في اصطلاح يفيد أن المدلول هو الاصطلاح، والحاصل: أن مادة الاستعمال تتعدى بنفسى للمعنى المراد من اللفظ فمدخول في هو مدلول الكلمة، فلو علق قوله: في الاصطلاح بالمستعملة لفسد المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفي جرٍّ متّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة اللفظ بأن الجارَّ الأول تعلق بالعامل في حال كونه مطلقاً، والثاني تعلق به حال كونه مقيداً بالأول، فلم يلزم تعلق حرفي جرٍّ متّحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد، بل بعاملين؛ لأن المطلق غير المقيد، وتوقف في كفاية هذا الجواب بعض من كتب على الأشموني، وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بأن هذا الاعتراض إنما يتوجه إذا أُجْرِيت "في" على الظاهر المتبادر منها، وأما إذا جعلت في بمعنى على أى: استعمالاً جارياً على اصطلاح التخاطب أى: جعلت للسببية أى: بسبب اصطلاح التخاطب، أو قدر أن المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح التخاطب وبالنظر إليه يجعل الظرفية مجازية فلا يلزم ذلك المحذور إلا أنه صرف للكلام عن المتبادر منه، فالحمل عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى في العمل من الوصف الذي هو مستعمله خصوصاً وهو أقرب منه للمعمول- تأمل.

(قوله: عن الكلمة قبل الاستعمال) أى: وبعد الوضع.

(قوله: عن الغلط) أى: فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له - ألا ترى أن لفظ فرس في المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقة، فإن قلت: الوضع كما يأتي معناه تعيين



وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التخاطب ولا في غيره،.....

اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك، فكيف يخرج؟ قلت: القصد شرط في الوضع فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصداً، والغلط ليس بمقصود، واعلم: أن المراد بالغلط الخارج بالقيد المذكور الخطأ المتعلق باللسان، أما المتعلق بالقلب فهو حقيقة إن كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم المتكلم ولو غلط في قصده كمن قال للكتاب الذي رآه من بعد: هذا أسد، لاعتقاده أنه حيوان مفترس وإن كان الاستعمال في غير ما وضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز - إن كان هناك ملاحظة علاقة - كمن قال الكتاب الذي رآه من بعد فاعتقد أنه رجل شجاع: هذا أسد، فإن لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة - كذا قرر شيخنا العلامة العدوي.

(قوله: وعن المجاز المستعمل.. إلخ) عطف على قوله عن الغلط، وحاصله: أنه احترز بقوله فيما وضعت له عن شيئين - الأول: ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز. والثاني: المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع في سائر الاصطلاحات - أعني: اصطلاحات اللغويين والشرعيين وأهل العرف - وذلك كالأسد في الرجل الشجاع فإن استعماله فيه لم يكن استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاح التخاطب ولا باعتبار غيره؛ لأن المتخاطبين إن كانوا لغويين لم يكن استعمال الأسد في الرجل الشجاع استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم - أعني: الشرعيين وأهل العرف - وإن كان المتخاطبان من أهل العرف فكذلك لم يكن استعمال الأسد فيه استعمالاً فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع، وكذا يقال فيما إذا كان المتخاطبان من أهل الشرع، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتي.

بقي شيء وهو: أن قوله فيما وضعت له كما أخرج الشيعين المذكورين أخرج أيضاً الكذب كما قال قائل للحجر هذا ماء مثلاً متعمداً لذلك القول وليس ملاحظاً لعلاقة، وليس ثم قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي كان كذباً وصدق عليه أنه مستعمل في غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد أيضاً، لكن الشارح سكت عن إخراجها؛ لأنه

كالأسد: في الرجل الشجاع؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق. واحترز بقوله: في اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به التخاطب، كالصلاة.....

لا ينبغي أن يكون من مقاصد العقلاء- كذا قرر بعضهم. هذا، وذكر بعضهم: أن الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز، ولم يتعرض الشارح لذلك، فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية وبالقرينة الواقعة في تعريف الوضع القرينة المعينة- أ.هـ.

وما ذكره مبنًى على أن الكناية من المجاز، وقيل: إنها حقيقة، وحينئذ فيجب إدخالها في حدّها، وقيل: إنها لا حقيقة ولا مجاز وهذا هو التحقيق، وحينئذ فيجب إخراجها عن حدّيهما (قوله: في الرجل) أي: المستعمل في الرجل الشجاع (قوله: لأن الاستعارة.. إلخ) جواب عما يقال: إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة، وسيأتي أنّها موضوعة بالتأويل وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ وخبر أن محذوف دلّ عليه قوله: إلا أن المفهوم، وجملة "وإن كانت موضوعة بالتأويل" جملة حالية أي: لأن الاستعارة حال كونها موضوعة بالتأويل غير موضوعة وضعاً معتداً به في الحقيقة، فلذا خرجت بقيد الوضع.

(قوله: بالتأويل) أي: وهو كما يأتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وكونه فرداً من أفراد بعد اعتبار معنى التشبيه، كما تقول في الحمام أسد، فتجعل أفراد جنس الأسد قسمين: متعارفاً وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية قوة البطش في ذلك الهيكل المخصوص، وغير متعارف وهو الذي له تلك الجرأة والقوة، لا في ذلك الهيكل المخصوص (قوله: من إطلاق الوضع) أي: من الوضع عند إطلاقه وعدم تقييده بتأويل أو تحقيق (قوله: إنما هو الوضع بالتحقيق) أي: الذي لا تأويل فيه وهذا القدر غير موجود في الاستعارة أي: والمصنف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصح إخراجها بهذا القيد (قوله: عن المجاز المستعمل.. إلخ) الأولى أن يقول: عن الكلمة

إذا استعمالها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازاً؛ لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع - أعني: الأركان المخصوصة - وإن كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة.

المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح غير الاصطلاح الذي به التخاطب، فإنها ليست بحقيقة، لكنه عبر بما ذكره للتنبيه من أول الأمر على أن تلك الكلمة الموصوفة بما ذكر مجاز.

### [أمثلة على استعمال الكلمة على حقيقتها وعلى غير حقيقتها]:

(قوله: إذا استعمالها المخاطب) بكسر الطاء أي: المتكلم بعرف الشرع والمراد بالمتكلم بعرف الشرع: المراعي لأوضاع ذلك العرف في استعمال الألفاظ (قوله: في الدعاء) متعلق باستعمالها، وذلك بأن قال ذلك المستعمل لشخص: صلّ أي: ادع (قوله: فإنها) أي: الصلاة بمعنى الدعاء (قوله: لاستعماله) أي: المخاطب ذلك اللفظ، (وقوله: في غير ما) أي: في غير معنى (وقوله: وُضِعَ) أي: اللفظ وضمير له عائد على ما (وقوله: أعني) أي: بما وضع له في الشرع، وكما أن هذا اللفظ مجاز إذا استعماله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء هو مجاز أيضاً إذا استعماله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة؛ لأنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في غير الاصطلاح الذي وقع به التخاطب، والحاصل: أن الصور أربع: استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء، واستعمال الشرعي لها في الأركان وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله: في اصطلاح به التخاطب واستعمال اللغوي لها في الأركان واستعمال الشرعي لها في الدعاء وهما مجازان خرجا بقوله باصطلاح به التخاطب -بقي شيء آخر وهو: أن اللفظ قد يكون في الاصطلاح مشتركاً بين معنيين ويستعمل في أحدهما من حيث إنه ملابس للآخر لا من حيث إنه موضوع له وهذا داخل في التعريف، مع أنه مجاز كما لو استعمل الشرعي الصلاة المشتركة بين الأفعال المخصوصة وسجدة التلاوة لو قيل بالاشتراك في سجدة التلاوة من حيث إنها بعض مسن المعنى الأول، وقد يجاب بأن هذه الصور خارجة بقيد الحيثية الملحوظة في التعريف، إذ

## [تعريف الوضع]:

(والوضع)- أى: وضع اللفظ-: (تعيين اللفظ للدلالة).....

المراد الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له واستعمال لفظ الصلاة في سجدة التلاوة من حيث إنها بعض الأفعال المخصوصة ليس من حيث إنها وضعت له- تأمل- قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله: والوضع.. إلخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والنجاز على معرفته لأخذ المشتق منه في تعريفهما ومعرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (قوله: أى وضع اللفظ) أى: لا مطلق الوضع الشامل لوضع الكتابة والإشارة والنصب والعقد وإلا لزم التعريف بالأخص فيكون غير جامع؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشيء لفظاً أو غيره، فبالقيد الذى ذكره الشارح حصلت مساواة الحد للمحدود في كلام المصنف والمراد وضع اللفظ المفرد؛ لأن الكلام في وضع الحقائق الشخصية أعني: الكلمات لا ما يشمل المركب؛ لأن وضعه نوعى على القول بأنه موضوع فهو خروج عن الموضوع، ويحتمل أن يكون المراد باللفظ أعم من أن يكون مفرداً أو مركباً بقطع النظر عن الموضوع (قوله: تعيين اللفظ) أى: ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة، والمراد بتعيين اللفظ: أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله: على معنى.. إلخ) فيه أن الأوّل أن يقال: للدلالة على شيء؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى، وقد يقال مُسَلَّم أن الوضع إضافة بين اللفظ والشيء وأتبعاً طرفاه، لكن الإضافة إنما تتضح غاية الاتضاح بتعيين طرفيها. إن قلت: لك أن تستغنى عن ذكر هذا القيد في التعريف وتقتصر على ما تقدم، قلت: ذكره ارتكاباً لما هو الأولى من اشتمال التعريف على العلل الأربع فإن التعيين لا بُدَّ له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمزلة العلة الصورية والدلالة على المعنى بنفسه هو العلة الغائية- فتأمل-.

على معنى بنفسه) أى: ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه. ومعنى الدلالة بنفسه: أن يكون العلم بالتعيين كافيًا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا شامل للحرف أيضًا؛ لأننا نفهم معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست تامة في أنفسها، بل تحتاج إلى الغير.....

(قوله: على معنى) أى: ولو كان لفظًا كملول كلمة (قوله: أى ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله: بنفسه متعلق بقوله: للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في المجاز؛ لأن دلالاته بقرينة وليس متعلقًا بالتعيين وإلا لقدمه على قوله للدلالة دفعًا للإلباس (قوله: لا بقرينة تنضم إليه) أى: بحيث تكون تلك القرينة محصلة للدلالة على المعنى وهذا - أى: قوله: لا بقرينة تنضم إليه - محصلة للدلالة صادق بأن لا يكون هناك قرينة أصلاً أو كان هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى، بل معينة للمعنى المراد عند مزاحمة المعاني كما في المشترك (قوله: ومعنى الدلالة بنفسه) أى: ومعنى دلالة اللفظ المقيدة بكونها بنفسه، (وقوله: أن يكون العلم بالتعيين) أى: أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى، (وقوله: كافيًا في فهم المعنى) أى: من ذلك اللفظ (وقوله: عند إطلاق اللفظ) أى: عند ذكره مطلقًا عن القرائن المذكورة والظرف متعلق بقوله: كافيًا (قوله: وهذا) أى: تعريف وضع اللفظ الذى ذكره المصنف (قوله: شامل للحرف) أى: شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل.

### كلامه عن الحروف ومعانيها

(قوله: لأننا نفهم معاني الحروف) أى: الإفرادية كالابتداء والاستفهام والتعريف، (وقوله: عند إطلاقها) أى: عند ذكرها مطلقة (وقوله: بعد علمنا بأوضاعها) أى: بأوضاع الحروف لتلك المعاني مثلاً إذا علمنا أن "من" موضوعة للابتداء فهمناه معناها عند سماعها (قوله: إلا أن معانيها) أى: التى تستعمل فيها (وقوله: ليست تامة في أنفسها) أى: ليست مستقلة بالمفهومية، بل هى معان جزئية (قوله: بل تحتاج) أى: تلك المعاني المستعملة فيها إلى الغير أى: إلى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعاني الجزئية، والحاصل: أن الحرف على منذهب الشارح موضوع لمفهوم كلى ولا يستعمل إلا في جزئى من جزئيات

بـخلاف الاسم والفعل. نعم، لا يكون هذا شاملاً لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم: الحرف ما دل على معنى في غيره—أنه مشروط في دلالة.....

هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه، وهذا مبنى على ما قاله العلامة الرضى في قولهم: الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها إن "في" ظرفية أى: كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت في غيرها فاللام في قولنا: الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذى هو في الرجل أى: متعلق به وهل في قولنا: هل قام زيد؟ يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو في جملة قام زيد، ومن في قولنا: سرت من البصرة يدل على الابتداء الذى هو في البصرة وهكذا (قوله: بخلاف الاسم والفعل) أى: فإن معنى كل منهما الذى يستعمل فيه تام في نفسه فلا يحتاج في فهمه منه إلى انضمام الغير له (قوله: لا يكون هذا) أى: تعريف الوضع.

(قوله: عند من يجعل.. إلخ) أى: وهو ابن الحاجب، وحاصل ذلك: أن ابن الحاجب جعل في السببية في قولهم: الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها أى: بسبب غيرها وهو المتعلق، فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه، وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافياً في فهم معناه منه، بل لا بد من ذكر المتعلق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذى ذكره المصنف شاملاً لوضع الحرف، والحاصل: أن الحرف فيه مذهبان—أحدهما: أنه يدل بنفسه، والثاني: أنه لا يدل إلا بضميمة غيره، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملاً لوضع الحرف لا على الثاني، ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة: الحرف: ما دل على معنى في غيره، ففسال الرضى: إن في للظرفية وأن المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره، فالحرف دال على المعنى بنفسه إجمالاً، ولكن ذلك المعنى الذى دل عليه الحرف لا يتم ولا يتعين إلا بذكر المتعلق لقيامه به، وقال ابن الحاجب: إن "في" سببية وأن المعنى ما دل على معنى بسبب غيره فهو لا يدل على المعنى بذاته، بل حتى يذكر المتعلق فمن مثلاً يفهم منها الابتداء، ولكن لا يعلم تعيينه إلا بذكر السير والبصرة مثلاً على الأول، وعلى الثاني الدال على الابتداء من بشرط ذكر السير والبصرة مثلاً.

على معناه الإفرادى ذكر متعلقه.

(فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازى (لأن دلالة) على ذلك المعنى إنما تكون (بقريته) لا بنفسه (دون المشترك) فإنه لم يخرج؛

### الفرق بين المعنى الإفرادى والمعنى التركيبى

(قوله: على معناه الإفرادى) أى: كدلالة من على الابتداء ولم على النفسى وهل على الاستفهام، وقيد بالإفرادى؛ لأن اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم - ألا ترى أن دلالة زيد فى قولك: جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى ودلالة الضمير على المفعولية بواسطة ذكر الفعل والفاعل، والحاصل: أن اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى الإفرادى مختص بالحرف، وأما اشتراطه فى الدلالة على المعنى التركيبى فهو مشترك بين الاسم والحرف؛ فلذا قيد الشارح المعنى بكونه إفرادياً - ١. هـ - فترى.

والمعنى التركيبى: هو ما دل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله: فخرج المجاز) هذا مفرع على التقييد بقوله: بنفسه أى: فباعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازى عن كونه موضوعاً بالنسبة لمعناه المجازى أى: وإن كان موضوعاً بالنسبة لمعناه الحقيقى وفى كلام المصنف مسامحة، إذ الخارج بالقيد المذكور فى الحقيقة إنما هو تعيين المجاز عن كونه وضعاً، فقول المصنف: فخرج المجاز على حذف مضاف أى: مخرج تعيين المجاز، وقول الشارح: عن أن يكون موضوعاً بحجارة لظاهر المصنف من أن الخارج نفس المجاز - فتأمل.

وكما خرج تعيين المجاز عن كونه وضعاً خرج أيضاً تعيين الكناية بناءً على أنها غير حقيقة؛ لأن كلاً من المجاز والكناية إنما يدل على المعنى بواسطة القرينة، وإن كانت القرينة فى المجاز مائعة وفى الكناية غير مائعة.

(قوله: إنما تكون بقرينة) أى: بواسطة قرينة فالدال اللفظ بواسطة القرينة (قوله: دون المشترك) حال من المجاز أى: حالة كون المجاز مغاير للمشترك (قوله: فإنه لم يخرج) أى: فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه بناءً على جوازه، وقال بعضهم: إنه يكون مجازاً فى هذه الحالة فإن كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما

لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك؛ فالقرء-مثلاً-عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه، ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعاً، وفي كثير من النسخ بدل قوله: دون المشترك: دون الكناية، وهو سهو؛ لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الأسد في قولنا: رأيت أسدا يرمى-موضوع للحيوان المفترس، وإن لم يستعمل فيه. وإن أريد أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى الكناية-أعني: لازم المعنى الأصلي-ففساده ظاهر؛ لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة.

إذا استعمل في أحدهما، والمراد بالمشارك ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعاً متعددًا اتخذ واضعه أو تعدد (قوله: لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى: لفهمهما منه بدون القرينة وحينئذ فقرينته إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف المجاز، فإن القرينة فيه محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله: أحد المعنيين) أى: على أنه مراد (قوله: بالتعيين) أى: حالة كون ذلك الأحد ملتبساً بالتعيين (قوله: لعارض الاشتراك) إضافته بيانية أى: لعارض هو اشتراك المعاني في ذلك اللفظ الذي عين للدلالة عليها وهو علة لعدم الفهم (قوله: لا ينافي ذلك) أى: تعيينه للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، والجملة خير عن قوله: وعدم فهم.. إلخ (قوله: فيكون موضوعاً) أى: فيكون المشترك موضوعاً لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال فإذا استعمل في أحدهما واحتيج إلى القرينة المعينة للمراد لم يضر ذلك في كونه حقيقة؛ لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين المراد لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد (قوله: وهو سهو) أى: من الناسخ أو من المصنف (قوله: إن أريد أن الكناية) أى: اللفظ الكنائي.

(قوله: فكذا المجاز) أى: وحينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعاً دون الكناية (قوله: وإن أريد أنها) أى: الكناية بمعنى اللفظ الكنائي (قوله: لأنه لا يدل عليه بنفسه) أى: لأنه لو كانت الكناية موضوعة للآزم المذكور لكانت الكناية خارجة عن فن البيان؛ لأن دلالتها حينئذ ليست عقلية، بل وضعية (قوله: بل بواسطة القرينة) أى:



لا يقال: معنى قوله: بنفسه أى: من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية؛ فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية؛ لأننا نقول: أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور،.....

فالقرينة في الكناية من جملة الدال كالمجاز، وحينئذ فلا وجه لإخراج أحدهما دون الآخر (قوله: لا يقال) أى: في الجواب عن المصنف على هذه النسخة أولاً يقال في دفع السهو عليها، وحاصله جوابان:- تقرير الأول: أن يقال: نختار الاحتمال الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد، ومعنى قوله: في تعريف الوضع بنفسه أى: من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له وليس معناه من غير قرينة مطلقاً كما تقدم، وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وأما الكناية ففيها تعيين اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة؛ لأن القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى فقول المعترض: لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة ممنوع. وتقرير الثاني: أن يقال: نختار الثاني ولا نسلم ما ذكر من الفساد ومعنى قوله: في تعريف الوضع بنفسه أى: من غير قرينة لفظية، وحينئذ فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية فقول المعترض: لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة مسلم، لكن المراد القرينة المعنوية لا اللفظية المعنوية في المجاز - فتأمل.

(قوله: فعلى هذا) أى: ما ذكر من الجوابين (قوله: لأننا نقول.. إلخ) هذا ردٌ للجواب الأول (وقوله: وكذا حصر.. إلخ) رد للجواب الثاني.

(قوله: أخذ الموضوع) أى: اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له (قوله: للزوم الدور) وذلك لتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع لأخذه جزءاً في تعريفه، وتوقف معرفة الموضوع على معرفة الوضع؛ لأن الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، نعم لو قيل: إن معنى قوله بنفسه أى: من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي لَأَنذَغُ الدُّورَ لكن ذلك لا يفهم

وكذا حصر القرينة في اللفظي؛ لأن المجاز قد تكون قرينته معنوية.

لا يقال: معنى الكلام: أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية،

فإنها أيضاً حقيقة -على ما صرح به صاحب المفتاح-؛ لأننا نقول هذا فاسد.....

من عبارة التعريف -كذا في الأطول. قال العلامة القاسمي: التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفة سوى نفي الوضع عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه، بل بانضمام شيء آخر إلى النفس، وهذا المقدار لك أن تعبر عنه بعبارات شتى منها أن تقول: معنى قوله بنفسه أي: من غير انضمام شيء آخر إليه، أو من غير انضمام قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي، أو من غير قرينة مانعة مما عين له أولاً، ونحو ذلك مما لم يعبر فيه بالموضوع له الذي عُبِّرَ به الشارح اللازم عليه الدور على أن لك أن تقول: إن الدور مدفوع، ولو صرح بالموضوع في التعريف؛ لأن المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع فالواجب لضرورة التعريف بالموضوع إدراكه، لكن إدراكه ممكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم (قوله: وكذا حصر القرينة في اللفظي) أي: الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لإخراج المجاز دون الكناية فإنه يقتضى أن قرينة المجاز دائماً لفظية وهو فاسد؛ لأن قرينة المجاز قد تكون معنوية، وحينئذ فيكون داخلياً في التعريف فكيف يخرجها؟ أي: والكناية قد تكون قرينتها لفظية، وحينئذ فتكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه؟ والحاصل: أن الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية، وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وكل منهما ممنوع؛ فقد تكون قرينة المجاز معنوية فيكون داخلياً في التعريف فلا يصح إخراجها حينئذ منه وقد تكون قرينة الكناية لفظية فتكون خارجة من التعريف فلا يصح إدخالها حينئذ فيه (قوله: لا يقال) أي: في الجواب عن المصنف على نسخة فخرج المجاز دون الكناية إن معنى كلامه أنه خرج.. إلخ، وحاصله: أن معنى قوله: فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق: أنه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فإنه لم يخرج وقد تبين فساده، وأما على هذا التوجيه فمعناه فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية فإنها لم تخرج من

على رأى المصنف؛ لأن الكناية لم تستعمل فيما وضع له، بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم، وسيحىء لهذا زيادة تحقيق.

تعريفها؛ لأنها من أفراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي وهذا الجواب مبنى على أن قوله: فخرج مفرع على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأول (قوله: على رأى المصنف) أى: وإن كان صحيحاً على رأى السكاكي.

(قوله: لم تستعمل فيما وضع له) أى: عند المصنف خلافاً للسكاكي؛ لأنه يقول: الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم ذلك المعنى فهى عنده حقيقة لاستعمال اللفظ في معناه وإن أريد منه لازم ذلك المعنى، وأما عند المصنف فهى واسطة بين الحقيقة والجاز (قوله: مع جواز إرادة الملزوم) أى: الموضوع له، ومن المعلوم أن مجرد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه (قوله: وسيحىء) أى: فى باب الكناية تحقيق ذلك أى: تحقيق أن إرادة الملزوم - وهو المعنى الحقيقى - فى الكناية جائز لا لازم، والمفتاح يفيد ذلك فى مواضع وفى موضع آخر يفيد اللزوم.

(قوله: والقول.. إلخ) قال فى الأطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، واقتضى ذلك إثبات الوضع وينافيه ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته؛ لأنه يلفو الوضع، بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله: والقول.. إلخ. فقول الشارح فى المطول: هذا ابتداء بمبحث ليس كذلك، وحاصل ما فى المقام: أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبه إلى جميع المعاني، فلذهب المحققون إلى أن المخصص لوضعه لهذا المعنى دون ذاك هو إرادة الواضع، والظاهر: أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعرى: من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليماً بالوحى أو بخلق الأصوات والحروف فى جسم وإسماع ذلك الجسم واحداً أو جماعة من الناس، أو بخلق علم ضرورى فى واحد أو جماعة، وذهب عباد بن سليمان الصيمرى ومن تبعه إلى أن المخصص لدلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعاني ذات الكلمة يعنى أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة اللفظ على هذا المعنى، فكل من سمع اللفظ

## [إنكار الوضع]:

(والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى: ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته. فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولاً على ما يفهم منه ظاهراً؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته، كدلالته على الالفاظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل،

---

فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج في دلالته على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التى بينهما. قال المصنف: وهذا القول ظاهره فاسد وسيأتى تأويله (قوله: بدلالة اللفظ) أى: على معناه (وقوله: لذاته) أى: لا لوضعه له إذ لا وضع (قوله: ذهب بعضهم) أى: وهو عباد بن سليمان الصيمرى من المعتزلة (قوله: لا تحتاج للوضع) أى: التعيين (قوله: طبيعية) أى: ذاتية (قوله: على ما يفهم منه) أى: وهو عدم الاحتياج للوضع؛ لأن دلالة اللفظ لذاته (قوله: كدلالته على الالفاظ) أى: على وجوده وحياته، فإن هذه الدلالة لذات اللفظ؛ لأنها عقلية لا تنفك أصلاً (قوله: لوجب أن لا تختلف اللغات) أى: في معنى اللفظ الواحد؛ لأن ما بالذات لا يختلف، لكن اللازم باطل فبطل المزوم، وبيان بطلان اللازم: أن لفظ "سو" معناه بالتركية ماء وبالفارسية جانب آب وبالعربية قبيح، فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية تغنى عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة. (قوله: وأن يفهم كل أحد) عطف على قوله: أن لا تختلف أى: ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أى:.. بحيث إنه متى سمع إنسان أى لفظ كان فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسؤال الترك مثلاً عن معنى كلامهم، لكن اللازم باطل فبطل المزوم (وقوله: لعدم.. إلخ) بيان للملازمة التى احتوت عليها الشرطية (قوله: لعدم انفكاك المدلول عن الدليل) أى: لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر الذى هو

ولامتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير.

ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثانى.

(وقد تأوله) أى: القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى: صرفه عن

ظاهره،.....

المدلول (قوله: ولا تمتنع أن يجعل اللفظ.. إلخ) يعنى أن لفظ المجاز مع القرينة يمتنع فهم المعنى الحقيقى منه، فإن أسدًا مع يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقى أصلاً فلو كان اللفظ دالاً بذاته فلا يكون أسد دالاً إلا على المعنى الحقيقى (قوله: ولا تمتنع نقله.. إلخ) أى: لأنه يدل على معناه بذاته وطبيعته بالذات لا يزول (قوله: بحيث لا يفهم.. إلخ) كما فى الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية كزيد والصلاة والدأبة، فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا تمتنع نقل لفظ زيد من المصدرية للعلمية، ونقل لفظ صلاة من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة، ونقل لفظ دأبة من كل ما دب على وجه الأرض لنوات الأربع، لكن اللازم باطل فكذا الملزوم، والحاصل: أن دلالة اللفظ على معناه لو كانت لذاته للزم عليه أمور أربعة كلها باطلة، وإعلم أن اللازم الأول: نظر فيه للغة، والثانى: نظر للأشخاص وإن كان لازماً لما قبله، والثالث: نظر فيه للقرائن، والرابع: نظر فيه للحقائق المنقولة، وإذا علمت أن اللوازم أربعة تعلم أنه كان الأوئى للشارح إعادة اللازم فى قوله: وأن يفهم كل أحد.. إلخ كما فعل فى بقية المعطوفات؛ لأن ترك إعادته يشعر بأن قوله وأن يفهم.. إلخ من تسمية ما قبله تفسير له كما قيل - اهـ - سم.

(قوله: أى صرفه عن ظاهره) أى: حمله على خلاف الظاهر منه؛ وذلك لأنه قال معنى قوله: يدل لذاته أن فيه وصفاً ذاتياً يناسب أن يوضع بسببه لمعنى دون آخر، لا أن المناسبة بسببها يدل اللفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهر، وإعلم أن هذا التأويل خلاف المصحح نقله عن عباد والمصحح فى النقل عنه هو ظاهر من كلامه.

وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواصاً بها تختلف، كالجهر والهمس،.....

قال في جمع الجوامع وشرحه للعلامة المحلى ما نصه: ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافاً لعباد الصيمرى حيث أثبتتها بين كل لفظ ومعناه. قال: وإلا فلم يختص به؟ فقيل: بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج إليه، وقيل: بل بمعنى أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج إلى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما في القافة ويعرفه غيره منه، قال القرائى: حكى أن بعضهم يدعى أنه يعرف المسميات من الأسماء فقيل له: ما مسمى "آدغاغ" وهو من لغة البربر؟ فقال: أجد فيه يساً شديداً وأراه اسم الحجر وهو كذلك. قال الأصفهاني: والثاني هو الصحيح عن عباد- اهـ. بلفظهما، فانت تراه كيف نقل القولين وصحح الثاني منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى؟ (قوله: وقال: إنه) أى: القول المذكور (قوله: تنبيه) أى: ذو تنبيه أو المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله: علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم على حدته وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث أصالة حروفها وزيادتها وصحتها واعتلالها وهيئاتها، وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية- كذا ذكره السيد في شرح المفتاح. قال الفنرى: وفيه أن هذا منقوض بالكلمات المغيرة عن أصلها بالإبدال ونحوه كما يقال في قال أصله: قَوْل، فإن هذا من علم الصرف مع أن فيه البحث عن انتساب أحدهما إلى الآخر بالأصالة والفرعية، وأجيب بأن مراده الأصالة والفرعية المخصوصان أى: اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان في: قال وقَوْل، وأملت وأملت لاتحاد معنهما بخلاف الفعل والمصدر تأمل.

### [كلامه عن صفات الحروف]:

(قوله: من أن للحروف.. إلخ) هذا بيان لما عليه أئمة الاشتقاق (قوله: في أنفسها)

أى: باعتبار ذواتها (قوله: خواص) أى: صفات (وقوله: بها) أى: بسببها (قوله: كالجهر)

والشدة والرخاوة، والتوسط بينهما، وغير ذلك. وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة، كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو،.....

هو خروج الحرف بصوت قوى ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزة: كآب وأخ، والهمس: هو خروج الحرف بصوت غير قوى، والحروف المهموسة يجمعها قولك: "فحثه شخص سكت" وما عداها مجهور (قوله: والشدة والرخاوة) الشدة: انحصار صوت الحرف عند إسكانه في مخرجه انحصاراً تاماً فلا يجرى في غيره، والرخاوة: عدم انحصار صوت الحرف في مخرجه عند إسكانه فيجرى الصوت في غير مخرجه جرئاً تاماً، والتوسط: أن لا يتم الانحصار والجرى، والحروف الشديدة يجمعها قولك: "أجد قط بكت"، والمتوسطة بين الشديدة والرخوة يجمعها قولك "لنْ عُمَر" وما عداها حروف رخوة (قوله: وغير ذلك) أى: كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والإعلال.

(قوله: وتلك الخواص) أى: الأوصاف (قوله: إذا أخذ في تعيين شيء) أى: إذا أخذ في وضع لفظ وقوله مركب منها أى: من هذه الحروف (قوله: لمعنى) متعلق بتعيين (قوله: بينهما) أى: بين الحروف، والمعنى: فيضع مثلاً اللفظ المبدؤ بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة: كالفصم [بالفاء] الذى هو حرف رخو، فإنه قد وضع لكسر الشيء بلا بينونة وانفصال؛ لأنه أسهل مما فيه بينونة، ويضع اللفظ المبدؤ بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالفصم [بالقاف] الذى هو حرف شديد فإنه قد وضع لكسر الشيء مع بينونة؛ لأن الكسر مع البينونة أشد من الكسر بلا بينونة ويضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله: قضاء لحق الحكمة) الإضافة بيانية أى: أداء لحكمة أنصف الحروف بتلك الخواص وليست هذه الخواص علة مقتضية لذلها هذه المعاني فإنه خرق للإجماع. قال العلامة الفنى: ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات إنما يظهر في بعض الكلمات كما ذكره، وأما اعتباره في جميع كلمات لغات واحدة فمتعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات!! قال الشيخ يس: وعبارة الجويني في المسألة: هل للحروف في الكلمات خواص

لكسر الشيء من غير أن يبين، والقصم [بالقاف]: الذى هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين.

وأن هيئات تركيب الحروف أيضاً خواص؛ كالفَعْلَان والفَعْلَى [بالتحريك] لما فيه حركة، كالتَزَوَان والحيدى، وكذا باب: فَعْل [بالضم] مثل: شَرَف، وكرُم للأفعال الطبيعية اللازمة.

تحمل على وضعها لمعانيها أو وضعت لمعانيها اتفاقاً؟ فوضع الباب لمعنى والنا ب [بالنون] لمعنى آخر ولو عكس لم يمتنع، ونبنى المسألة على مسألة حكمية وهى أن الفاعل المختار هل يشترط فى اختياره وجود مرجح أو لا؟ والأظهر لا. كاختيار الجائع لدفع جوعه أحد الرغيفين (قوله: لكسر الشيء) أى: الذى وضع لكسر الشيء (وقوله: من غير أن يبين) أى: ينفصل ذلك الشيء (قوله: حتى يبين) أى: ولا شك أن كسر الشيء مع البينونة أشد وأقوى من الكسر الذى لا بينونة فيه (قوله: وأن هيئات.. إلخ) عطف على قوله: أن للحروف فى أنفسها خواص، (فقوله: أيضاً) أى: كما أن للحروف فى أنفسها خواص وهذا بيان لما عليه أئمة التصريف (قوله: بالتحريك) أى: تحريك العين (قوله: لما فيه حركة) أى: فإنها وُضِعَ لما فيه حركة (قوله: كالتَزَوَان) أى: فإنه مشتمل على هيئة حركات متوالية فيناسب ما فيه حركة؛ ولذلك وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنثى وهو من جنس الحركة (قوله: والحيدى) أى: فإنه مشتمل على هيئة حركات متوالية فلذا وضع للحمار الذى له نشاط فى حركاته وخفته حتى إنه إذا رأى: ظِلَّهُ ظَنَّهُ حماراً حاد منه أى: فر منه ليسبقه لنشاطه، وفى الفئري: الحيدى: صفة مشتقة من حاد إذا مال - يقال - حمار حيدى أى: مائل عن ظِلِّه لنشاطه (قوله: وكذا باب فَعْل) عطف على قوله كالفَعْلَان (قوله: للأفعال الطبيعية) أى: الذى وضع للأفعال الطبيعية؛ وذلك لأن الضم يناسب عدم الانبساط فجعل دالاً على أفعال الطبيعة اللازمة لذواتها - قاله ابن يعقوب، وفى شرح السيد للمفتاح: وقيل الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموناً مع الشخص أى: لازماً له.



(والجواز) في الأصل [مَفْعَل] من: جاز المكان يجوزهُ، إذا تعداه، نقل إلى الكلمة الجائزة - أى: المتعدية - مكانها الأصلي، أو المحوز بها [على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي] - كذا في أسرار البلاغة.

وذكر المصنف: أن الظاهر من قولهم: جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي - أى: طريقاً لها، .....

### بداية الكلام عن المجاز

(قوله: في الأصل مَفْعَل) أى: أنه باعتبار أصله مصدر مِمْعَى على وزن مَفْعَل، فأصله مَجُوزٌ نقلت حركة الواو للساكن قبلها، ثم تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازاً؛ لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعمال وهم قد أعلّوا فعله الماضي وهو جاز فلذلك أعلّوا المجاز (قوله: من جاز المكان) أى: مشتق من جاز المكان، وهذا ظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون، وأما على مذهب البصريين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مضاف أى: مشتق من مصدر جاز وهو الجواز؛ لأن المصدر المزيد يشتق من المجرد ويصح أن يقدر مأخوذ من جاز المكان، ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق (قوله: نقل) أى: لفظ مجاز في الاصطلاح إلى الكلمة.. إلخ، وحاصله: أن لفظ مجاز في الأصل مصدر معناه الجواز والتعدية، ثم إنه نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي فيكون اسم فاعل، أو باعتبار أنها مُجَوِّزٌ بها ومتعدى بها مكانها الأصلي فيكون اسم مفعول، إذا علمت هذا فقول الشارح الجائز بيان للمناسبة بين المنقول والمنقول إليه لا أنه من تنمّة المنقول إليه؛ لأن المنقول إليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، فمراد الشارح: أنه نقل إلى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي، وكذا يقال في قوله الآتي: أو المحوز بها أى: أو نقل إلى الكلمة باعتبار كونها مجوزاً بها (قوله: على معنى.. إلخ) أى: حالة كون الكلمة المحوز بها ملتبسة بمعنى أنهم.. إلخ وأتى الشارح بهذا إشارة إلى أن الباء في قوله: المحوز بها للتعدية لا للسمية (قوله: وذكر المصنف.. إلخ) حاصله: أن لفظ مجاز في الأصل مصدر مِمْعَى بمعنى مكان

على أن معنى "جاز المكان": سلكه، فإن الجاز طريق إلى تصور معناه.

الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذ من قولهم: جعلت كذا مجازاً لحاجتي أى: طريقاً لها، ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقاً إلى تصور المعنى المراد منها لاتصافها بمعناها الأصلي؛ لأن الجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلى تصور المعنى المراد منها، والحاصل: أن لفظ مجاز مصدر ميمي يصلح للزمان والمكان والحدث- فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصلح أن يكون الجاز المستعمل في الزمان منقولاً هنا؛ لعدم المناسبة بينه وبين المنقول إليه -أعني: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له- ثم اختلفا، فقال المصنف: المنقول هنا هو المستعمل اسم مكان، وقال الشيخ عبد القاهر: المنقول هنا هو المستعمل في الحدث، وإنما استظهر المصنف ما ذكره؛ لأن استعمال المصدر الميمي بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان.

(قوله: أنه) أى: لفظ مجاز مشتق أو مأخوذ من قولهم على ما مر (قوله: على أن معنى) أى: بناءً على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع جوازه فيه لا بمعنى أنه جاوزه وتعداه، وحينئذ فالجاز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله: فإن الجاز.. إلخ) علةً لمحدوف أى: ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له؛ لأن الجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق.. إلخ فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه، والحاصل: أنه على هذا القول لم يعتبر في الكلمة المنقول إليها كونها جائزة أو مجوزاً بها، بل كونها عملاً للجواز بخلاف القول الأول، لا يقال الحقيقة كذلك طريق إلى تصور معناها فلتنسب مجازاً بهذا الاعتبار؛ لأننا نقول ما ذكر وجه للتسمية وترجيح هذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى أطراد التسمية في كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعترى؛ لأنه إنما اعتبر لإنشاء التسمية على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاء ذلك الوجه، بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء، فإنه يقتضى أطراد الوصف في كل ما وجد فيه ذلك المعنى ويتفنى وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى؛ لأن ذلك المعنى اعتبر لصحة إطلاق الوصف والحقيقة، وإن وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقاً

## أنواع المجاز:

فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان. فعرفوا كلاً على حدة.

(أما المفرد: فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال؛

فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة.....

إلى تصور معناها لا تسمى مجازاً، إذ لا يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذى اشتق منه فيتبعه ثبوتاً ونفيّاً كما فى الأوصاف، بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضعه للمعنى الوضعى، وملخصه: أن اعتبار المعنى فى تسمية شىء بشىء بغير اعتبار المعنى فى وصف شىء بشىء كتسمية شىء له حمرة بأحمر ووصفه بأحمر فاعتبار المعنى فى التسمية إنما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان أنه أول بذلك المعنى من غيره، وفى الوصف لصحة إطلاق الوصف على الشىء الموصوف، ولهذا شرط بقاء المعنى فى الموصوف عند إطلاق الوصف عليه، ولم يشترط بقاء المعنى فى المسمى عند إطلاق الاسم عليه، فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك أى: استمرار إطلاق ذلك الاسم عليه.

### أقسام المجاز

(قوله: وهما) أى: المجاز المفرد والمجاز المركب مختلفان أى: حقيقة كل منهما

تخالف حقيقة الآخر.

(قوله: فعرفوا كلاً على حدة) أى: لأن الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها فى

تعريف واحد على سبيل التفصيل لكل منها بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصه، وأما على سبيل الإجمال فيمكن أن يعبر هنا بدل الكلمة باللفظ أو القول، وكان يقال فى تعريف الإنسان والفرس: الجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة (قوله: الكلمة) أى: سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً وخرج عنها المركب، ولا يقال مخرج بها؛ لأنها جنس والجنس لا يخرج به - وكذا قيل، ولك أن تقول: لا فرق بين مخرج به وعنه إنما الذى يناسب أخرج به الهمزة فتأمل.

(قوله: احترز بها) أى: بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال أى: وبعد الوضع

كما احترز بها عن الكلمة المهملات التى لم توضع أصلاً حتى إنما تستعمل (قوله: فإنها)

(في غير ما وضعت له) احترز عن الحقيقة؛ مرتجلاً كان أو منقولاً، أو غيرهما.

أى: الكلمة التى وضعت ولم تستعمل لا من الوضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله: في غير ما وضعت له) أى: في معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمة له، فضمير وضعت ليس راجعاً لما فكان الواجب إبراز الضمير لجريان الصلة على غير من هى له، ثم أنه إن أريد الوضع الشخصى خرج عن التعريف التحوز فيما هو موضوع لمعناه الأصلي بالنوع كالمشتقات، وإن أريد الوضع النوعى خرج عن التعريف التحوز فيما كان الوضع فيه لمعناه الأصلي شخصياً: كالأسد مثلاً، وإن أريد ما هو أعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيئاً من أفراد المجاز، إلا أن يجاب بأن المراد الوضعان ويرتكب التوزيع أى: في غير ما وضعت له وضعاً شخصياً في الموضوعة بالوضع الشخصى وفي غير ما وضعت له وضعاً نوعياً في الموضوعة بالوضع النوعى - فتأمل.

ويرد على التعريف اللفظ المشترك إذا استعمل في أحد معانيه فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له: كالعين مثلاً إذا استعملت في الباصرة كسان معناها مغايراً لمعناها إذا استعملت في عين الشمس مثلاً، اللهم إلا أن يحمل ما في التعريف على العموم، والمعنى حينئذ: المستعملة في مغاير كل وضعت له، وحينئذ فلا يرد المشترك - فتأمل.

(قوله: مرتجلاً كان.. إلخ) تعميم في الحقيقة فضمير كان المستتر يعود على الحقيقة، وذكر الضمير باعتبار أن الحقيقة لفظ، والضمير المستتر اسم كان، ومرتبلاً بغير مقدم، ومنقولاً عطف عليه، والمرتبّل: هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شيء: كسعاد وأدّد وأسد، والمنقول: هو اللفظ الموضوع لمعنى بعد وضعه لآخر لمناسبة مع هجران المعنى الأول: كالدابة والصلاة، فإن دابة اسم لكل ما دبّ على الأرض، ثم نقل لذات القوائم، والصلاة: اسم للدعاء، ثم نقلت للأركان المخصوصة والمناسبة موجودة فيهما، وقد هجر المعنى الأول (قوله: أو غيرهما) أى: ما ليس منقولاً ولا مرتبلاً كالمشتقات، فإنها ليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادّها، ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أى: وكالمشترك فإنه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة

وقوله: (في اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله: وضعت؛ قيد بذلك ليدخل  
المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ: الصلاة إذا استعمله  
المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازاً؛ فإنه.....

مناسبة بين المعنيين مثلاً ولا يشترط فيه هجران المعنى الأول فهو مغاير للمرتجل والمنقول  
كالمشتق (قوله: في اصطلاح التخاطب) أى: في الاصطلاح الذى يقع بسببه التخاطب  
والتكلم (قوله: متعلق بقوله وضعت) يعنى أن المعنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح  
التخاطب بذلك اللفظ إذا استعمل المخاطب ذلك اللفظ في غيره كان مجازاً. قال  
الفنارى: ليس المراد من تعلقه بوضعت أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح،  
والا لزم ألا يكون لفظ الأسد -الذى وضع في اللغة للحيوان المفترس وأقر ذلك الوضع  
في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة-  
حقيقة، بل المراد بذلك كونه موضوعاً له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في  
ذلك أو لا، هذا وما ذكره من تعلق الظرف بقوله: وضعت غير متعين، بل يصح تعلقه  
بالغير لاشتماله على معنى المغايرة وبالمستعملة بعد تقييده بقوله: في غير ما وضعت له،  
والمعنى حينئذ: أن الكلمة المقيدة بكونها استعملت في غير ما وضعت له إذا استعملت في  
ذلك الغير بسبب اصطلاح التخاطب. بمعنى: أن مصحح استعمالها في ذلك الغير والسبب  
في كونه غيراً هو اصطلاح التخاطب تكون مجازاً، ولكن هذا الوجه لا يخلو عن ثمحل-  
كما تقدم في تعريف الحقيقة (قوله: ليدخل) أى: في التعريف على كل من الاحتمالات  
الثلاثة التى ذكرناها في متعلق الظرف، (وقوله: المجاز المستعمل فيما وضع له في  
اصطلاح آخر) أى: غير اصطلاح المستعمل أى: والحال أنه مستعمل في غير ما وضع له  
في اصطلاحه (قوله: المخاطب) بكسر الطاء أى: المتكلم بهذه الكلمة (قوله: مجازاً) أى:  
لأن الدعاء غير الهيئة المخصوصة الموضوع لها لفظ الصلاة في عرف الشرع لاشتمالها  
عليه، وكذا إذا استعمله المخاطب يعرف اللغة في الأركان المخصوصة فإنه يكون مجازاً،  
والحاصل: أنه يصدق على كل منهما أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في  
اصطلاح التخاطب- كما أشار لذلك الشارح بقوله: أى: فليس بمستعمل.. إلخ.

وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة (فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب - أعني: الشرع) وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر، كلفظ: الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة؛ فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر - وهو اللغة - لا بحسب اصطلاح التخاطب - وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة.....

(قوله: وإن كان مستعملاً.. إلخ) جملة حالية معترضة بين اسم إن وخبرها وهو قوله: فليس بمستعمل.. إلخ، والفاء فيه زائدة (قوله: فيما) أى: في معنى (قوله: في الجملة) أى: في بعض الاصطلاحات وهو اللغة (قوله: فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب - أعني: الشرع) أى: وإن كان مستعملاً فيما وضع له في اصطلاح اللغة فهو مجاز شرعي بمقتضى اصطلاح الشرع، وإن كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة، فإن قلت: إذا وقع ذلك الاستعمال من لغويٍّ جرياً على اصطلاح الشرع هل يكون مجازاً لغوياً؟ قلت: أجاب العلامة ابن قاسم في شرح الورقات بما نصه: لا نسلم أنه مجاز لغويٌّ بل هو شرعيٌّ ولو حكما - اهـ.

(قوله: وليخرج) عطف على قوله: ليدخل أى: وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي هو من أفراد الحقيقة فصلة يخرج بمحذوف، وقوله من الحقيقة: بيان لما بعدها وهو قوله: ما يكون.. إلخ، والحاصل: أن المصنف زاد قوله في اصطلاح التخاطب لأجل أن يدخل في التعريف بعض أفراد المجاز ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة - وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له - لكن ليس غيراً في اصطلاح التخاطب وإنما عبّر باصطلاح آخر (قوله: لا بحسب اصطلاح التخاطب) يعني فلا تكون الصلاة المستعملة في الأركان المخصوصة بحسب الشرع من المجاز، إذ تعريفه ليس صادقاً عليها (قوله: على وجه يصح) يؤخذ منه أنه لا بُدَّ في المجاز من ملاحظة العلاقة؛ لأن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها، ولذا صحَّ تقرير قوله. بعد فلا بدَّ.. إلخ عليه.

مع (قرينة عدم إرادته) أى: إرادة الموضوع له.

(فلا بُدُّ) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح، وإنما

قيد بقوله: على وجه يصح،.....

(قوله: مع قرينة عدم إرادته) أى: خال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير

مصاحبة لقرينة دالة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع له وضعاً حقيقياً فقرينة المجاز

مانعة من إرادة الأصل، واشتراط القرينة المذكورة في المجاز وإخراج الكناية بما يأتي

إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كاليابانيين، أما من جوزه كالأصوليين

فلا يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي - كما صرح بذلك العلامة

المحلى، فعند هؤلاء يجب إسقاط القيد المذكور من التعريف لأجل سلامته وصدقه على

المعرف، وإذا سقط القيد المذكور لأجل إدخال المعرف دخلت الكناية أيضاً (قوله: مسن

العلاقة) المراد بها هنا: الأمر الذى به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى وبه

الانتقال من الأول للثاني: كالمشاهدة في مجاز الاستعارة، وكالسيبة والمسيبة في المجاز

المرسل (وقوله: فلا بدُّ من العلاقة) أى: من ملاحظتها، فلا يكفى في المجاز وجودها من

غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها فالمصحح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له

ملاحظتها لا مجرد وجودها والمعتبر من العلاقة نوعها، ولذا صح إنشاء المجاز في كلام

المولدين، فإذا عرفنا أن العرب استعملوا لفظاً في سبب معناه أو في المسبب عن معناه أو

في المشابه لمعناه - جاز لنا أن نستعمل لفظاً مغايراً لما استعملوه لمثل تلك العلاقة؛ لأن

العرب قد اعتبروها رابطاً ولا تقتصر على خصوص اللفظ الذى استعملوه، ولو كان

المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازى على النقل عن العرب في

تلك الصورة مع أنه ليس كذلك، والعلاقة -بفتح العين- سواء كانت في المعانى كعلاقة

المجاز والحب القائم بالقلب، أو المحسوسات كعلاقة السيف والسوط، وقيل: إنما بالفتح في

المعانى وبالكسر في الحسيات، وإنما اشترط في المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازى

والمعنى الأصلي، ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالة على

المراد؛ لأن إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلي ونقله له على أن يكون الأول أصلاً

واشترط العلاقة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز، كقولنا: خذ هذا الفرس- مشيراً إلى كتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) إنما قيد بقوله: مع قرينة عدم إرادته لتخرج (الكناية) لأنها مستعملة في غير ما وضعت له.....

والثاني فرعاً تشريك بين المعنيين في اللفظ وتفریع لأحد الإطلاقين على الآخر، وذلك يستدعي وجهاً لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعاني وذلك الوجه هو المناسبة، وإلا فلا حكمة في التخصيص فيكون تحكماً ينافي حسن التصرف في التأصيل والتفريع.

(قوله: واشترط العلاقة.. إلخ) يؤخذ من هذا: أن المراد بالغلط الخارج من التعريف ما استعمل في غير ما وضع له لا لعلاقة من غير تعمد لذلك الاستعمال وهو الغلط اللساني: كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول: خذ هذا الكتاب فسبق لسانه وقال: خذ هذا الفرس، وأما الغلط في الاعتقاد فإن استعمل اللفظ في معناه بحسب اعتقاده كأن يقول: انظر إلى هذا الأسد معتقداً أنه الحيوان المفترس المعلوم، فإذا هو فرس فهو حقيقة لاستعماله في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصب، وإن استعمل في غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول: انظر إلى هذا الأسد مشيراً للفرس معتقداً أنه رجل شجاع صدق عليه حد المجاز؛ لأنه في اعتقاده الذي هو المعتبر استعماله في غير معناه لعلاقة وإن لم يصب في ثبوت العلاقة في المشار إليه- كذا في ابن يعقوب، وبه يتبين رد ما في الشيخ يس نقلاً عن بعضهم: أن الغلط الخارج من التعريف لا يقصر على اللساني أو غيره (قوله: واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد.. إلخ يبين به أن معنى قولهم: على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحت وهو أن قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط يخرج مجازاً لم يلاحظ فيه علاقة؛ لأن استعماله على هذا الوجه لا يصح، وحاصل الجواب: أن عرفهم تخصيص قولهم: على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحققت معه العلاقة- فتأمل.

(قوله: ليس على وجه يصح) أى: لعدم ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب

(قوله: والكناية) إخراجها بناء على أنها واسطة لا حقيقة ولا مجاز، أما إنما ليست حقيقة؛



مع جواز إرادة ما وضعت له.

(وكلُّ منهما) أى: من الحقيقة. والمجاز (لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفيٌّ خاصٌّ) يتعيَّن ناقله، كالنحويِّ، والصبريِّ، وغير ذلك (أو) عرفيٌّ (عامٌّ) لا يتعين ناقله،...

فلأنهما - كما سبق - اللفظ المستعمل فيما وضع له، والكناية ليست كذلك، وأما إنما ليست مجازاً؛ فلأنه اشترط فيه القرينة المانعة من إرادة الحقيقة، والكناية ليست كذلك؛ ولهذا أخرجها من تعريف المجاز.

(قوله: مع جواز.. إلخ) أى: حالة كون استعمالها المذكور مقارناً لجواز.. إلخ؛ وذلك لكون القرينة فيها ليست مانعة من إرادة المعنى الأصلي، والمراد بجواز إرادة المعنى الأصلي في الكناية أن لا ينصب المستعمل قرينة على انتفائه، فعلى هذا إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكناية ولم ينصب المستعمل علم المخاطب بانتفائه قرينة على عدم إرادته لم ينتفِ عنها اسم الكناية، وليس المراد أن يوجد للمعنى الأصلي معها دائماً، فإنك إذا قلت: فلان طويل النجاد كناية من طول القامة - صحَّ على أن اللفظ كناية، ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب بأنه لا نجاد له قرينة على عدم إرادة المعنى الأصلي وإلا كان مجازاً لا كناية (قوله: والمجاز) أى: المفرد (قوله: يتعين ناقله) أى: يكون ناقله عن المعنى اللغوي طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل، والأقرب أن اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفاً خاصاً وإنما يسماه إن كانوا طائفة منسويين لحرفة كأهل الكلام وأهل النحو؛ لأن الدخول في جملة أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها، ثم إن ظاهر الشارح: أن النقل لا بد منه في العرفي وأن كثرة الاستعمال دليل عليه لا أنه نفسها، وقيل: إن النقل هو كثرة الاستعمال للفظ في بعض أفراد معناه لغة أو في معنى مناسب للمعنى الأصلي؛ وذلك لأن كثرة الاستعمال حتى يصير الأصل مهجوراً هو المحقق في مسمى النقول ولا دليل على وجود نقل مقصود أو لا (قوله: وغير ذلك) أى: ماعدا الشرعيَّ كالمتكلمين بقرينة المقابلة وإنما لم يجعل الشرعي من العرفي الخاص تشريعاً له حيث جعل قسماً مستقلاً (قوله: لا يتعين ناقله) أى: عن اللغة أى: أن ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة مخصوصة وإن كان معيَّناً في

وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع. فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام، أو خاص (كأسد للسمع) المخصوص (والرجل الشجاع) فإنه حقيقة لغوية في السبع، مجاز لغوي في الشجاع.

(وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فإنها حقيقة شرعية في العبادة،

مجاز شرعي في الدعاء.

نفس الأمر، فاندفع ما يقال: أصل الناقل يتعين كواحد أو ألف غير أنا جهلنا عينه وحيث تعين فهو خاص فآين العام، وحاصل الجواب: أن المراد بالخاص ما كان ناقله طائفة بخصوصهم كالصرفي والنحوي، والعام ما كان ناقله ليس طائفة بخصوصهم، بل يكون الناقل من جميع الطوائف، وقد أشار الحفيد لهذا الجواب بعد إيراد الإشكال بقوله وكأنهم أرادوا بذلك أن لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة كالنحوي والصرفي وأهل الشرع، بل يكون الناقل من الجميع (قوله: وهذه النسبة) أي: في لغوي شرعي وعرفي (وقوله: في الحقيقة) أي: الكائنة في الحقيقة بأن يقال: حقيقة لغوية، حقيقة شرعية، حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله: بالقياس) أي: بالنسبة والنظر إلى الواضع (قوله: فإن كان واضعها) أي: واضع الحقيقة (قوله: فلغوية) أي: فهي حقيقة لغوية (قوله: وإن كان الشارع) أي: وإن كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهي حقيقة شرعية (قوله: وعلى هذا القياس) أي: وإن كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف فهي حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله: وفي المجاز) عطف على قوله في الحقيقة أي: وهذه النسبة الكائنة في المجاز في قولهم: مجاز لغوي أو شرعي أو عرفي خاص أو عام (وقوله: باعتبار الاصطلاح) أي: باعتبار أهل الاصطلاح.

(قوله: في ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع المضمرة والأصل فيه

(قوله: والدعاء) أي: بخير (قوله: فإنها حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء)

(وفعل للفظ) المخصوص - أعني: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(والحدث) فإنه حقيقة عرفية خاصّة - أي: نحوية في اللفظ، مجاز نحوي في الحدث.

(ودأبة لذي الأربع والإنسان) فإنها حقيقة عرفية عامّة في الأول، مجاز عرفي عام في الثاني.

[تقسيم المفرد إلى مرسل واستعارة]:

(والجهاز مرسل إن كانت.....)

هذا إذا كان الذي استعمله في الأمرين من أهل الشرع، وأما إذا كان الذي استعمل لفظ الصلاة في الأمرين لغويًا كان مجازًا لغويًا في الأول وحقيقة لغوية في الثاني (قوله: وفعل للفظ والحدث) يعني: أن لفظ فعل إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص وهو ما دلَّ على معنى في نفسه واقرن بزمان - كان حقيقة عرفية خاصّة نحوية، وإن استعمله في الحدث - كان مجازًا نحويًا (قوله: في الحدث) أي: الذي هو جزئي من جزئيات مدلوله لغة؛ لأن لفظ فعل مدلوله لغة الأمر والشأن، والحاصل: أن الفعل [بالكسر] في اللغة: اسم، بمعنى الأمر والشأن نقل في النحو للكلمة المخصوصة لاشتغالها عليه، فإذا استعمل الفعل [بالكسر] في جزء معناه - أعني: الحدث - كان مجازًا نحويًا، وليس الفعل حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم (قوله: لذي الأربع) أي: لذي القوائم الأربع المعهودة وهو الحمار والبغل والفرس (وقوله: والإنسان) أي: المهان كما في الأطول (قوله: فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول) أي: أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ دابة في ذي القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامّة إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع، وأما لو استعمله في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدب على الأرض مثلاً كان حقيقة لغوية - كما هو ظاهر من كلامهم؛ لبقائها في الاستعمال على موضوعها (قوله: مجاز عرفي عام في الثاني) قال ابن يعقوب: والعلاقة بين السبع والشجاع في الأول: المشابهة، وبين العبادة المخصوصة والدعاء في الثاني: اشتغالها عليه، وبين اللفظ المخصوص والحدث في الثالث: دلالة عليه مع الزمان، وبين الإنسان المهان وذوات الأربع في الرابع: مشابقتها لها في قلة التمييز (قوله: مرسل إن كانت.. إلخ) سمي مرسلًا؛

العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (ولا فاستعارة) فعلى هذا الاستعارة: هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة، كأسد فى قولنا: رأيت أسداً يرمى.

(وكثيراً ما تطلق الاستعارة).....

لأن الإرسال فى اللغة: الإطلاق، والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا القيد، وقيل: إنما سُميَ مرسلًا لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردّد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعارى، فإنه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة (قوله: إن كانت العلاقة) أى: المقصودة أخذًا مما يأتى (قوله: المصححة) أى: لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له (قوله: غير المشابهة) أى: كما إذا كانت مسببة أو سببية على ما يأتى، وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سببًا لشيء أو مسببًا عن شيء فينقل اسمه لذلك الشيء.

(قوله: ولا فاستعارة) أى: وإلا بأن لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى غير المشابهة، بل كانت نفس المشابهة (قوله: هى اللفظ... إلخ) أى: لأن المقسم المجاز وهو لفظ (وقوله: فيما) أى: فى معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه. بمعنى ذلك اللفظ الأصلي.

واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسيمة للمرسل منه- هذا اصطلاح البيانين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلاً تقع فى العنت إذا رأيت مجازاً مرسلًا أطلق عليه الاستعارة- قاله الفنى.

(قوله: رأيت أسداً يرمى) كأنه قال: رأيت رجلاً يشبه الأسد يرمى بالنشاب، فقد استعمل لفظ أسد فى الرجل الشجاع، والعلاقة هى المشابهة فى الشجاعة، والقرينة هى قوله: يرمى، وإطلاق لفظ استعارة على اللفظ المستعار من المعنى الأصلي للمعنى المجازى من إطلاق المصدر على المفعول: كالنسيج بمعنى المنسوج، وأصل الإطلاق التجوز، ثم صار حقيقة عرفية (قوله: وكثيراً ما تطلق الاستعارة) أى: وكثيراً ما يطلق فى العرف

على فعل المتكلم -أعني: (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) فعلى هذا تكون بمعنى المصدر، ويصح منه الاشتقاق.

(فهما) أى: المشبه به والمشبه (مستعار منه، ومستعار له، واللفظ) أى:

لفظ المشبه به (مستعار) لأنه بمثولة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره.

لفظ الاستعارة، والمراد أن هذا كثير في نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل (قوله: على فعل المتكلم) أعني: المعنى المصدرى لا على اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله: اسم المشبه به) أى: لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم: ما قابل المسمى، لا ما قابل الفعل والحرف.

(قوله: ويصح منه الاشتقاق) أى: ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على

إطلاقها بالمعنى المصدرى كما هو شأن كل مصدر، فيقال: المتكلم: مستعير، والمشبه به: مستعار منه، والمشبه: مستعار له، ولفظ المشبه به: مستعار -بخلاف إطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فإنه لا يصح منه الاشتقاق؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه (قوله: أى المشبه به) وهو معنى الأسد مثلاً، والمشبه وهو معنى الرجل مثلاً، (وقوله: أى: لفظ المشبه به) كلفظ الأسد مثلاً، (وقوله: مستعار) أى: لمعنى المشبه.

(قوله: لأنه) أى: لفظ المشبه به، (وقوله: من أحد) هو المعنى المشبه به، (وقوله:

فألبس غيره) هو المعنى المشبه، فالتشبيه بين المعاني والاستعارة للألفاظ، والحاصل: أنك إذا قلت: رأيت أسداً يرمى فقد شبه الرجل الشجاع بالحيوان المقترب، واستعير اسم المشبه به للمشبه، فالمعنى المشبه - وهو ذات الرجل الشجاع - مستعار له؛ لأنه هو الذى أتى باللفظ الذى لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه، ويقال للمعنى المشبه به - وهو الحيوان المقترب - مستعار منه، إذ هو كالإنسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره من حيث إنه أتى بلفظه وأطلق على غيره، ويقال للفظ أسد: مستعار؛ لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للباسه، ويقال للإنسان المستعمل للفظ في غير معناه الأصلي: مستعير؛ لأنه هو الآتى باللفظ من صاحبه كالآتى باللباس من صاحبه.

(والمُرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشاهدة (كالكيد) الموضوعية للجارحة  
المخصوصة إذا استعملت (في النعمة) لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة؛ لأن  
النعمة منها تصدر، وتصل إلى المقصود بها (و) كالكيد في (القدرة).....

### [الكلام في المجاز المرسل]:

(قوله: كالكيد في النعمة) أى: كلفظ اليد إذا استعمل في النعمة مثل: كثرت  
أهادي فلان عندي، وجلت يده لدى، ورأيت أياديهِ عمت الوجود، وإطلاق اليد على  
النعمة فيما ذكر مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على مسببه؛ لأن اليد سبب في  
صدور النعمة ووصولها إلى الشخص المقصود بها (قوله: لكونها) أى: اليد بمعنى الجارحة  
لا بمعنى اللفظ ففيه استخدام.

(قوله: بمنزلة العلة الفاعلية) أى: لكون الإعطاء صدر منها وإنما لم تكن علة  
فاعلية حقيقة؛ لأن العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليد آلة للإعطاء - كما  
قرر بعض الأشياخ، وفي ابن يعقوب: أن العلاقة في إطلاق اليد على النعمة كون اليد  
كالعلة الفاعلية للنعمة من جهة أن العلة الفاعلية يترتب عليها وجود المفعول كما يترتب  
وصول النعمة إلى المقصود بها على حركة اليد، ويترتب وجودها بوصف كونها نعمة  
على حركة اليد والوصول للغير بالفعل، ولا شك في تحقق الملازمة بين العلة الفاعلية  
ومفعولها مقتضية للانتقال، وكذا ما هو مثلها في الترتب، فإن المترتب على الشيء  
ينتقل الذهن منه إليه، وإنما قلنا هو كالعلة الفاعلية ولم نقل نفس العلة؛ لأن المترتب عليه  
وصف آخر غير اليد وهو حركتها لا نفسها، والمترتب أيضا وصول النعمة واتصافها  
بكونها نعمة لا نفس وجودها، فالعلاقة هنا ترجع إلى السببية الفاعلية (قوله: وكالكيد في  
القدرة) أى: وكالكيد إذا استعملت في القدرة كما في قولك: للأمير يدٌ أى: قدرة، فإن  
استعمالها فيها مجاز مرسل؛ وذلك لأن آثار القدرة تظهر باليد غالبًا مثل الضرب  
والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار  
إلى القدرة التي هي أصلها، فهي مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المسبب  
والآثار يصح إطلاقها مجازًا على القدرة من إطلاق اسم المسبب على السبب، ولا مانع

لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش، والضرب، والقطع، والأخذ، وغير ذلك.

(والراوية) التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة إذا استعملت (في المَزَادَة) أي: المزود الذي يجعل فيه الزاد- أي: الطعام المتخذ للسفر، والعلاقة: كون البعير.....

من بناء مجاز على مجاز آخر تقديرًا فالعلاقة في إطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة وآثارها، إذ لا تظهر القدرة وآثارها إلا باليد كما لا يظهر المصور إلا بصورته، فرجعت العلاقة هنا إلى معنى السببية (قوله: لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة) ما مصدرية أي: لأن أكثر ظهور سلطان القدرة أي: سلاطنتها وتأثيرها (وقوله: في اليد) أي: باليد (قوله: وبها) أي: باليد تكون الأفعال الدالة على القدرة أي: غالبًا بدليل قوله السابق: أكثر وهذا عطف تفسير لما قبله، وحاصله: أن الأفعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدرة وآثارها كل منهما لا يظهر إلا باليد، وإن كان ظهور أحدهما مباشرة والآخر بواسطة، وحيث كان كل منهما لا يظهر إلا باليد صارت اليد كالعلة الصورية لهما، وهذا كله بناءً على أن المراد بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقها به، وأما إذا أريد بها أثرها كما قال الكمالي بسن أبي شريف فالعلاقة حينئذ المسببية في الجملة، إذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد وأريد المسبب وهو الآثار الصادرة عنها (قوله: وغير ذلك) كالدفن والمنع.

(قوله: اسم للبعير الذي يحمل المَزَادَة) الذي في الصحاح: الراوية البعير والبغل والحمار الذي يستقى عليه والعامّة تسمى المَزَادَة راوية وذلك جائز على الاستعارة- اهـ..، فقول الشارح: اسم للبعير: لا مفهوم له (قوله: المَزَادَة) بفتح الميم، والجمع مزاید، والمراد بها كما في شرح السيد على المفتاح: ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية، وقال أبو عبيدة: المَزَادَة سقاء من ثلاثة حلود تجمع أطرافها طلباً لتحملها كثرة الماء فهي سقاء الماء خاصة، وأما المزود [بكسر الميم] فهو الظرف الذي يجعل فيه الزاد أي: الطعام المتخذ للسفر وجمعه مزود، والراوية الذي هو اسم للدابة الحاملة

حاملاً لها، وبمترلة العلة المادّية، ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقات فقال:

**[علاقة الجزئية والكلية]:**

(ومنه) أى: من المرسل (تسمية الشيء باسم جزئه) في هذه العبارة نوع

من التسامح؛.....

للماء إنما يستعمل عرفاً في المَزَادَة لا في المَزُود - كما في سم وابن يعقوب، فإذا علمت مغايرة المَزَادَة للمَزُود تعلم أن تفسير الشارح المَزَادَة بالمَزُود غير صحيح (قوله: حاملاً لها) أى: مجاوراً لها عند الحمل فسميت المَزَادَة راوية للمجاورة والتجاوران ينتقل من أحدهما للآخر.

(قوله: وبمترلة العلة المادّية) عطف على قوله: حاملاً لها أى: والعلاقة كون البعير حاملاً لها وكونه بمترلة العلة المادية لها وهذا إشارة إلى علاقة أخرى وهى مطلق السببية كما قبلها بأن يجعل البعير بمترلة العلة المادية للمَزَادَة؛ لأنه لا وجود لها بوصف كونه مَزَادَة في العادة إلا بحمل البعير لها فصار توقفها بهذا الوصف على البعير كتوقف الصورة على المادّة في أن لا وجود لأحدهما إلا مع صاحبه، والتوقف في الجملة يصحح الانتقال والفهم، وإنما قال: بمترلة العلة.. إلخ؛ لأن العلة المادية ما يكون الشيء معه بالقوة كالحشب للسريّر فإن الصورة السرييرية موجودة مع الحشب بالقوة والبعير وإن كان محصلاً للمَزَادَة من حيث وصفها فهى من حيث هذا الوصف معه بالقوة، لكن المَزَادَة لم تجعل منه بحيث يكون جزءاً لها (قوله: بالمثال) أل جنسية (قوله: إلى بعض أنواع العلاقة) قيل: إنما تعتبر وصف المنقول عنه كما في الأمثلة وهو التحقيق، وقيل: تعتبر وصف المنقول إليه، وقيل: إنما تعتبر وصفاً لهما معاً (قوله: أخذ في التصريح ببعض الآخر) أى: وإن صرح في ذلك الآتى بما يشمل بعض ما ذكر أولاً، فإن حاصل العلاقة في اليد إذا استعملت في النعمة والقدرة السببية في الجملة، وهذا داخل في قوله الآتى أو باسم سببه، إلا أن يقال: إن السببية الآتية غير المتقدمة؛ لأن المتقدمة سببية تنزيلية بخلاف الآتية فإنها حقيقية.

(قوله: في هذه العبارة نوع من التسامح) أى: لأن ظاهرها أن المجاز نفس

تسمية الشيء باسم جزئه مع أن المجاز هو اللفظ الذى كان للجزء وأطلق على الكل



والمعنى: أن في هذه التسمية مجازاً مرسلأً، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء.

(كالعين) وهى: الجارحة المخصوصة (فى الريبة) وهى: الشخص الرقيب، والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء.....

للملابسة، لكن لما كان السبب فى كون ذلك اللفظ مجازاً تسمية الكل به مع كونه اسماً لجزئه تجوز فى جعل التسمية من المجاز (قوله: والمعنى) أى: المراد من هذه العبارة (قوله: أن فى هذه التسمية مجازاً) فى معنى مع، أى: أن مع هذه التسمية مجازاً أى: أن هذه التسمية يصاحبها المجاز المرسل، فالجهاز المرسل مصاحب لتلك التسمية، لا أنه واقع فيها كما هو ظاهر الشارح، ولا أنه نفس التسمية كما هو ظاهر المصنف، ويمكن أن يوجه كلام المصنف أيضاً بحذف المضاف أى: ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسمية.. إلخ (قوله: وهو اللفظ.. إلخ) أى: والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء.

واعلم أنه لا يصح إطلاق اسم كل جزء على الكل، وإنما يطلق اسم الجزء الذى له مزيد اختصاص بالكل بحيث يتوقف تحقق الكل بوصفه الخاص عليه: كالرربة والرأس، فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، وأما إطلاق العين على الريبة فليس من حيث إنه إنسان، بل من حيث إنه رقيب، ومن المعلوم أن الريبة إنما تحقق كونه شخصاً رقيباً بالعين، إذ لولاها لانتفت عنه الرقبيبة، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: ويجب.. إلخ (قوله: وهى الجارحة المخصوصة) أى: بحسب أصل وضعها (قوله: فى الريبة) أى: فإنما تستعمل مجازاً مرسلأً فى الريبة مأخوذ من ربأ إذا أشرف (قوله: وهى الشخص الرقيب) أى: المسمى بالجاسوس الذى يطلع على عورات العدو (قوله: والعين جزء منه) أى: فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئية (قوله: مما يكون) أى: من الأجزاء التى يكون لها مزيد، اختصاص بالمعنى الذى يقصد من الكل كالإطلاق فى هذا المثال حالة كونه متجاوزاً غيره من الأجزاء.

الذى يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلاً: لا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربيعة (وعكسه) أى: ومنه عكس المذكور -يعنى: تسمية الشيء باسم كله (كالأصابع) المستعملة (فى الأنامل) التى هى أجزاء من الأصابع فى قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

(قوله: الذى يطلق على الكل.. إلخ) وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه هذه المثابة.

(قوله: يجعلون أصابعهم) أى: أناملهم والقرينة: استحالة دخول الأصابع بتمامها فى الآذان عادةً وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع فى الآذان لكلاً يسمع شيئاً من الصواعق، ويجوز أن يكون التحوز فى الإسناد وأن يكون على حذف مضاف أى: أنملة أصابعهم، وذكر بعضهم: إن هذا من باب نسبة الفعل الذى فى نفس الأمر للجزء إلى الكل ولا يسمى هذا مجازاً كقولك: ضربت زيداً ومسحت بالمنديل فلا يكون مجازاً ولو لم تضرب كله ولا مسحت ب كله وفيه تعسف؛ لأن نسبة مطلق الجعل للأصابع كثيراً ما يراد به الكل فلو لا الآذان لجرى على الأصل، وأما نحو الضرب فلا يخلو من تصوره على الكل فجعل من باب الحقيقة وإلا لم يخل كلام عن مجاز غالباً وهو مذهب مردود تكلم المصنف على استعمال اسم الكل فى الجزء وسكت عن تنبيه: اسم الكلى إذا استعمل فى الجزئى هل يكون مجازاً أيضاً أم لا؟ فذهب الكمال بن الهمام ومن وافقه إلى أنه حقيقة مطلقاً، وعلمه: بأن اللام -فى قسوطهم فى تعريف الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له- لام التعليل، ولا شك أن اسم الكلى إنما وضع لأجل استعماله فى الجزئى، وعلمه غيره: بأن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أولاً، والجزئى ليس غير الكلى، كما أنه ليس عينه، وذهب بعضهم إلى التفصيل وحاصله: أن استعمال اسم الكلى فى الجزئى إن كان من حيث اشتماله على الكلى فهو حقيقة وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر، بل من حيث ذاته كان مجازاً

(١) البقرة: ١٩.

## [علاقة السببية]:

(وتسميته) أى: ومنه: تسمية الشيء (باسم سببه، نحو: وعينا الغيث)  
أى: النبات، الذى سببه الغيث.

(أو) تسمية الشيء باسم (مسببه، نحو: أمطرت السماء نباتًا) أى: غيثًا؛  
لكون النبات مسببًا عنه، وأورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب  
قولهم: فلان أكل الدم - أى: الدية المسببة عن الدم - وهو سهو بل هو من  
تسمية المسبب باسم السبب.

---

(قوله: أى ومنه تسمية الشيء.. إلخ) جعله هنا وفيما يأتى التسمية المذكورة مجازًا  
تسامح كما تقدم.

(قوله: الذى سببه الغيث) جعله الغيث سببًا في النبات بالنظر للحملة وإلا  
فالسبب في الحقيقة الماء مطلقًا وإن لم يكن مطرًا (قوله: وأورد) من ورود وهو الذكر.  
(قوله: بل هو من تسمية المسبب) أى: وهو الدية (وقوله: باسم السبب) أى:  
الذى هو الدم فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها، وقد أطلقنا السبب -الذى هو  
الدم- على مسببه -وهو الدية- فصار المراد من الدم في قولهم: فلان أكل الدم أى: أكل  
مسببه وهو الدية، ومما يؤيد سهو المصنف في الإيضاح تفسيره بقوله: أى: الدية المسببة  
عن الدم فإنه قد بين أن الدية المطلق عليها الدم مسببة والكلام في إطلاق اسم المسبب  
على السبب، ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علّة حاملة على القتل حتى لو لم  
يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل فهى سبب في الإقدام على الدم، فأطلق  
الدم الذى هو المسبب عليها ولا تنافى بينه وبين تفسيره؛ لأن المعلول من وجه قد يكون  
علّة من وجه، فالدم وإن كان مسببًا عن الدية باعتبار التعقل إلا أنها في الخارج مترتبة  
عليه؛ لأن العلّة الغائية يتأخر وجودها عن مسببها، فكلامه أولاً منظّور فيه للتعقل  
وتفسيره منظّور فيه للترتب الخارجى، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف؛ لأنه  
اعتبار عقلى وهو خلاف مدلول اللفظ، وأجاب بعضهم بجواب آخر، وحاصله: أن مراد  
المصنف أن الأكل مجاز عن الأخذ وهو سبب في الأكل فهو من تسمية السبب باسم

[اعتبار ما كان وما يكون]:

(أو ما كان عليه) أى: تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (نحو: «وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ»<sup>(١)</sup>) أى: الذين كانوا يتامى قبل ذلك؛ إذ لا يُتَم بعد البلوغ.

(أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (إليه) فى الزمان المستقبل (نحو: «إِنِّي أَرَانِي أَغْصِرُ خَمْرًا»<sup>(٢)</sup>).....

المسبب، وأما قوله: أى: الدية المسببة عن الدم، فقد أشار إلى مجاز آخر فى الدم باعتبار آخر، ولا يخفى بُعد هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم.

(قوله: أى تسمية الشيء) أى: كالأولاد البالغين فى المثال الآتى (وقوله: الذى كان هو عليه) أى: على صفته أو على معنى من (وقوله: لكنه) أى: الشيء الأول ليس عليه أى: على الشيء الثانى أى: ليس على صفته أو ليس منه (وقوله: الآن) أى: عند الإطلاق.

واعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولاً مجاز هو منسوب للجمهور خلافاً لمن قال: إن الإطلاق المذكور حقيقى استصحاباً للإطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كافٍ فى الإطلاق الحقيقى عنده، وقيل بالوقف فيه ثلاثة أقوال محكية فى كتب الأصول، لكن فى المشتق كالمثال المذكور، ثم إن قول المصنف: أو ما كان عليه أو ما يؤول إليه ظاهره: أن العلاقة هنا هى الكينونة وفيما بعده الأيلولة والمناسب أن يقال: إنما هنا اعتبار ما كان وفيما يأتى اعتبار ما يؤول إليه (قوله: قبل ذلك) أى: قبل دفع المال إليهم؛ لأن إتياء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون يتامى، إذ لا يُتَم بعد البلوغ، وحيث قد أطلق اليتامى على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذى كانوا عليه قبل البلوغ (قوله: إذ لا يُتَم بعد البلوغ) على محذوف كما علمت مما قررناه. (قوله: باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه) أى: تحقيقاً كما

(١) النساء: ٢.

(٢) يوسف: ٣٦.

أى: عصيراً يؤول إلى الخمر.

في "إنك ميت" أو ظناً كما في "أهلولة العصور للعصر" لا احتمالاً كأهلولة العبد للحرية فلا يقال لعبد: هذا حر؛ لأن الحرية يؤول إليها العبد في المستقبل احتمالاً والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه؛ فلا يرد أنه قد يظن عتق العبد في المستقبل بنحو وعد، وأن العصور قد يظن اليأس من تخمره لعارض فينتفى ظن تخمره.

(قوله: أى عصيراً يؤول إلى الخمر) هذا تفسير لقوله: خمرًا والداعى له عدم صحة المعنى الحقيقي؛ لأن العصور حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة فأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالخمر العصور، وأن العصور يسمى خمرًا باعتبار ما يؤول إليه، لكن كان الأولى للشارح أن يقول: أى: عنباً يؤول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصور لا يعصر إلا أن يقال: أراد أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء ما هو التحقيق الذى يسبق إلى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موصوفه بوصف إنما تكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقاً على ثبوت الفعل لها فيلزم وقوع العصر على العصور أى: المعصور، وأما إن قلنا: إن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إني أعصر عصيراً حاصلًا بذلك العصر فلا حاجة إلى تأويل أعصر بـ أستخرج (قوله: باسم محله) أى: باسم المكان الذى يحل فيه ذلك الشيء (قوله: ﴿فَلْيَذْخُرْ لِنَادِيَةٍ﴾<sup>(١)</sup>) قال الفنرى: يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه كما قيل في قوله تعالى ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٢)</sup> (قوله: والنادى: المجلس) أى: أن النادى اسم لمكان الاجتماع والمجلس القوم، وقد أطلق على أهل الذين يحلون فيه والمعنى: فليدع أهل ناديه أى: أهل مجلسه لينصروه مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله: الحال فيه) ينصب اللام وتشديدها صفة لأهل أى: الحال ذلك الأهل في ذلك النادى، ويصح قراءة الحال بالجر صفة للنساذى جرت على غير من

(١) العلق: ١٧.

(٢) يوسف: ٨٢.

## الحَالِيَّةُ والمَحَلِّيَّةُ:

(أو) تسمية الشيء باسم (محله؛ نحو: ﴿فَلْيَذْغِ لَادِيَهُ﴾<sup>(١)</sup> أى: أهل ناديه الحال فيه، والنادى: المجلس.

(أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أى: باسم ما يحل في ذلك الشيء (نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آيِضْتُ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> أى: فى الجنة) التى تحل فيها الرحمة. علاقة الآلية:

(أو) تسمية الشيء باسم (آله، نحو: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> أى: ذكرًا حسنًا).....

هى له لكن كان عليه إبراز الضمير (قوله: أو تسمية الشيء باسم حاله) هذا عكس ما قبله؛ لأن ما تقدم يسمى الحال باسم المحل، وما هنا يسمى المكان باسم ما يحل فيه. (قوله: التى تحل فيها الرحمة) أى: الأمور المنعم بها؛ لأنها هى التى تحل فى الجنة، وإطلاق الرحمة على الأمور المنعم بها مجاز وتوضيحه - كما فى ابن يعقوب -: أن الرحمة فى الأصل الرقة والحنان والمراد بها فى جانب الله لازمها الذى هو الإنعام واستعمل فى الجنة لحلوله فيها على أهلها، ثم إن الإنعام اعتبارى، إذ هو تعلق القدرة بإيجاد المنعم به وإعطائه للمنعم عليه وليس حالاً فى الجنة حقيقة وإنما الحال بها حقيقة متعلقة بهذا المجاز مرسل مبني على مجاز ضمني وهو إرادة المنعم به بالإنعام الذى هو الرحمة (قوله: آله) فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة للذكر لا سبب له - قاله سم. واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر، إذ قد يقال: إن الآلة بها وجود الشيء، ولذا أدخل بعضهم الآلة فى السبب فجعلها من جملة أفرادها (قوله: ذكرًا حسنًا) أى: فيهم أخذ الحسن من إضافة اللسان للصدق هذا، ويحتمل أن يكون المراد: واجعل لى كلامًا صادقًا باقياً فى الآخرين أى: اجعل لسانى متكلمًا بكلمات صادقة باقية فى الآخرين لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف

(٢) آل عمران: ١٠٧.

(١) العلق: ١٧.

(٣) الشعراء: ٨٤.

واللسان: اسم لآلة الذكر.

ولما كان في الأخيرين نوع يخفاء صرح به في الكتاب.

فإن قيل: قد ذكر في مقدمة هذا الفن: أن مبنئ المجاز على الانتقال من

اللزوم إلى اللازم، وبعض أنواع العلاقة، بل أكثرها.....

(قوله: واللسان اسم لآلة الذكر أى: فأطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له، فالعلاقة الآلية، والمراد بالآخرين المتأخرون عنه من الأنبياء والأمم والاستجابة المولى دعاءه صارت كل أمة بعده تنسب إليه وتقول أبونا إبراهيم سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو غيرهم (قوله: ولما كان.. إلخ) جواب عما يقال: لأى شىء ذكر المصنف المعنى المجازى في المثاليين الأخيرين دون ما عداها من الأمثلة وهلا صرح به في الجميع أو حذفه من الجميع؟

(قوله: في الأخيرين) أى: في مجازية الأخيرين (قوله: نوع خفاء) أى: لأن المعنى لا يظهر فيهما ظهوره في الأمثلة السابقة؛ لأن استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكر ليس من المجاز العرفي العام، ولذا حمل الكشف الرحمة على الثواب المخلد والظرفية على الاتساع، وقيل في الثانى: إن المعنى: اجعل لى لسانا ينطق بالصدق في الآخرة (قوله: صرح به) أى: بالخفاء أى: بمزيله وهو ما بعد أى (قوله: في الكتاب) أى: في المتن حيث قال أى: في الجنة وأى ذكراً حسناً (قوله: فإن قيل.. إلخ) حاصله: أن اعتبار العلاقة إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازى والانتقال فرع للزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذى مرّ في المقدمة وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازى إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن، وإن كان أكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات - هذا حاصله، وقد يقال: إنه لا حاجة إلى السؤال، والجواب بعد ما مرّ في المقدمة من أن المعتبر للزوم الذهني، ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره ولعلّه أعاده تذكراً لما سبق (قوله: أن مبنئ المجاز.. إلخ) أى: بخلاف الكناية فإنها مبنية على الانتقال من اللازم إلى اللزوم فهى بعكس المجاز (وقوله: مبنئ المجاز على الانتقال من اللزوم إلى اللازم) أى: وذلك الانتقال بسبب العلاقة (قوله: بل أكثرها) أى: كاليتمى،

لا يفيد اللزوم-قلنا: ليس معنى اللزوم هاهنا امتناع الانفكاك في الذهن، أو الخارج، بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة، وفي بعض الأحيان، وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط.

[الاستعارة]:

(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة-.....

فإن معناه الحقيقي لا يستلزم معناه المجازي وهو البالغون، وكذلك العصير لا يستلزم الخمر، وكذلك النادى لا يستلزم أهله لصحة خلوه عنهم، وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها في غيرها كما في الدنيا، وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لصحة السكوت (قوله: لا يفيد اللزوم) أى: وإذا كان لا يفيد اللزوم فلا وجه لجعلها علاقات؛ لأن العلاقة أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقي للمعنى المجازي لاستلزامه له.

(قوله: قلنا.. إلخ) حاصله: أنه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقي -أعنى: امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل المراد به الاتصال ولو في الجملة فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر وهذا متحقق في جميع أنواع العلاقة (قوله: تلاصق) أى: تعلق (وقوله: واتصال) أى: ارتباط وعطف الاتصال تفسير (وقوله: في الجملة) متعلق بينتقل، وكان الأولى أن يقول: ولو في الجملة (وقوله: وفي بعض الأحيان) تفسير للانتقال في الجملة (قوله: وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط) أى: فثبت أن أنواع العلاقة كلها تفيد اللزوم وبطل ما قاله السائل.

[الكلام في الاستعارة]:

(قوله: والاستعارة) مبتدأ، وقوله: قد تفيد خيره، والجملة عطف على قوله: والمرسل كاليد، وأعاد الشارح فيما يأتي المبتدأ لطول الفصل، وكتب شيخنا الحنفى: أن الظاهر حذف الراو من قوله: وهي مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعارة؛ لأن الشارح قدر خيرها في المتن وهو قد تفيد خيراً مبتدأ محذوف- اهـ.

ثم إن المراد بالاستعارة في كلام المصنف الاستعارة التصريحية: وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه، وأما المكنية: وهي التي لا يذكر فيها إلا المشبه فسيأتى، يفردا



أى: قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة، فإذا أطلق المشفر على شفة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلط والتدلي فهو استعارة، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق، كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه- فمجاز مرسل.....

المصنف في فصل ويأتى حكمة ذلك (قوله: أى: قصد.. إلخ) أشار بهذا إلى أن وجود المشابهة في نفس الأمر بدون قصدها لا يكفى في كون اللفظ استعارة، بل لا بد من قصد أن إطلاق اللفظ على المعنى المجازى بسبب التشبيه بمعناه الحقيقي لا بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها (قوله: فإذا أطلق المشفر) بكسر الميم: شفة البعير (قوله: وإن أريد أنه من إطلاق المقيد) أى: اسم المقيد وهو مشفر فإنه اسم للمقيد وهو شفة البعير وتوضيح المقام: أن المشفر إذا أطلق -أى: جرد عن قيده وهو إضافته للبعير- واستعمل في شفة الإنسان من حيث إنها فرد من أفراد مطلق شفة- كان مجازاً مرسلًا بمرتبة وهي التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول عنه، أما على القول باعتبار العلاقة وصف المنقول إليه فهي الإطلاق وإن أطلق المشفر عن قيده، ثم قيد بالإنسان كان مجازاً مرسلًا بمرتبتين التقييد ثم الإطلاق؛ لاستعمال المقيد أولاً في المطلق، ثم استعمل ثانياً المطلق في مقيد آخر، فقول الشارح: وإن أريد أنه من إطلاق اسم المقيد أى: شفة البعير وقوله: على المطلق هو شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة فمشفر أطلق على شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة، لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان وإلا كان من إطلاق المقيد على المقيد.

(قوله: كإطلاق المرسن على الأنف) المرسن: [يفتح الميم وكسر السين وفتحها أيضاً] وأما ضبط الجوهري له بكسر الميم فهو غلط، والمرسن: مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقاً ومكان الرسن هو الأنف؛ لأن الرسن عبارة عن حبل يجعل في أنف البعير فالمرسن في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازاً مرسلًا وإذا استعمل في أنف الإنسان للمشابهة كأن يكون فيه اتساع وتسطيح كأنف الدابة كان استعارة، والمرسن كالمشفر يجوز فيه الأمران

فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة، وقد يكون مجازاً  
مرسلاً.

والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية) لتمييز عن التخيلية والمكنى عنها

(لتحقق معناها).....

باعتبارين خلافاً لما يوهمه كلام الشارح من أن إطلاق المرسن على الأنف يتعين أن  
يكون من المجاز المرسل (قوله: فاللفظ الواحد) أى: كمِشفر قد يكون استعارة.. إلخ  
بحث فيه بأنه مجاز مرسل بالنسبة إلى المفهوم الكلى وهو مطلق شفة واستعارة بالنسبة  
إلى خصوص شفة الإنسان، ولا شك في تغاير المعنيين وتعددتهما، وحيث قد فلم يتم قول  
الشارح بالنسبة للمعنى الواحد، وقد يقال: مراد الشارح: أن اللفظ الواحد إطلاقه على  
المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعارة، وقد يكون سبيله المجاز المرسل، فشفة الإنسان  
لها اعتباران: خصوص كونها شفة الإنسان، وكونها تحقق فيها المفهوم الكلى وهو مطلق  
شفة، فاستعمال مشفر في شفة الإنسان بالاعتبار الأول سبيله الاستعارة واستعماله فيها  
باعتبار الثانى سبيله المجاز المرسل، فظهر أن اللفظ الواحد يصح فيه الإرسال،  
والاستعارة في ماصدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف كما علمت (قوله: قد تقيد) قد  
للتحقيق كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَمُّ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> وليست للتقليل؛ لأن تقييدها  
بالتحقيقية كثير في نفسه، ويحتمل أن تكون للتقليل؛ لأن إطلاق الاستعارة عن التقييد  
المذكور هو الأكثر وعند إطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والتخيلية والمكنى عنها.

(قوله: لتمييز عن التخيلية والمكنى عنها) لأن معنى التحقيقية محققة فتخرج  
التخيلية؛ لأنها عند المصنف كالسلف ليست لفظاً فلا تكون محققة المعنى، وأما  
السكاكى فهى وإن كانت لفظاً عنده إلا أنها غير محققة المعنى؛ لأن معناها عنده أمر  
وهى وتخرج المكنية أيضاً عند المصنف؛ لأنها عنده التشبيه المضمر في النفس وهو ليس  
بلفظ فلا تكون محققة المعنى، وأما عند السلف فهى داخلية في التحقيقية؛ لأنها اللفظ  
المستعار المضمر في النفس وهو محقق المعنى فكذا هى داخلية فيها على مذهب السكاكى؛

أى: ما عني بها واستعملت هي فيه (حسًا أو عقلاً) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه، ويشار إليه إشارة حسية، أو عقلية. فالحسّي (كقوله<sup>(١)</sup>):

لأنما عنده لفظ المشبه ومعناه محقق وهو المشبه به كالأسد (قوله: أى: ما عني بها) وهو المعنى المجازي لا المعنى الحقيقي كما قد يتبادر من المتن (قوله: واستعملت هي فيه) صفة جرت على غير من هي له فلذا أبرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله: حسًا أو عقلاً) منصوبان على نزع الخافض أو على الظرفية المجازية والعامل فيهما تحقق، والمراد بتحقيق معناها في الحس: أن يكون معناها مما يدرك بإحدى الحواس الخمس فيصح أن يشار إليه إشارة حسية بأن يقال: نقل اللفظ لهذا المعنى الحسي وبالتحقق العقلي أن لا يدرك معناه بالحواس، بل بالعقل بأن كان له تحقق وثبوت في نفسه، بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الأمر والحكم بطلانه، فتصح الإشارة إليه إشارة عقلية بأن يقال: هذا الشيء المدرك الثابت عقلاً هو الذي نقل له اللفظ، وهذا بخلاف الأمور الوهمية، فإنها لا ثبوت لها في نفسها، بل بحسب الوهم، ولذا كان العقل لا يدركها ثابتة ويحكم بطلانها دون الوهم (قوله: بأن يكون) أى: بسبب أن يكون (قوله: إلى أمر معلوم) أى: وهو المعنى المجازي.

(قوله: ويشار إليه إشارة حسية) أى: لكونه مدركًا بإحدى الحواس الخمس، وكلام الشارح يومئ للقول بأن اسم الإشارة موضوع للمحسوس مطلقًا، وتقدم أنه بخلاف التحقيق والحق أنه موضوع للمحسوس بحاسة البصر فقط وأن استعماله في المحسوس بغير تلك الحاسة مجاز، (وقوله: ويشار إليه... إلخ) عطف تفسير لما قبله (قوله: أو عقلية) أى: لكونه له ثبوت في نفسه وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، بل بالعقل (قوله: كقوله) أى: كالأسد في قول زهير بن أبي سلمى [يضم السين وسكون اللام وفتح الميم] ونمام البيت:

لَه لِبْدَ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ

(١) شطر بيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة، ديوانه ص ٧٣، للمعلقات العشر ص ٨٤، شرح المرشدي على عقود الجمان ص ٤٠ ج ٢، ص ٤٨ ج ٢.

لدى أسد شاكي السلاح) أى: تآم السلاح (مُقَذَّف -أى: رجل شجاع).....

وبعده:

سَمِئْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ عَامًا لَا أَبَا لَكَ يَسْنَامُ  
وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ لُغْلَمُ  
(قوله: لدى أسد) أى: أنا عِنْدِ أسد أى: رجل شجاع فشبه الرجل الشجاع  
بالحيوان المفترس، وادعى أنه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق  
الاستعارة التصريحية التحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسًا لإدراكه  
بجاسة البصر (قوله: أى تآم السلاح) تفسر لشاكي السلاح، فشاكي صفة مشبهة أى:  
تآم سلاحه بإضافته لفظية لا تفيده تعريفًا، فلذا وقع صفة للنكرة وهو مأخوذ من الشوكة  
يقال: رجل ذو شوكة أى: رجل ذو أضرار، فأصله شاوك قلب قلبًا مكانيًا، فصار شاكو  
فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، وفسرت شوكة السلاح بتمامه؛ لأن تمام  
السلاح عبارة عن كونه أهلاً للإضرار فيكون معنى تمامه شدة حدته وجودة أصله ونفوذه  
عند الاستعمال، ويحتمل أن يكون تفسيرها هنا بالتمام؛ لأن تمامه -أى: اجتماع آلاته-  
يدل على قوة مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوكة أى إضرار ونسب إلى السلاح لاستلزامه  
هذا المعنى في صاحبه والخطب في ذلك سهل - اهـ يعقوب.

(قوله: مُقَذَّف) هو اسم مفعول من قذفه رمى به، وهو يحتمل معنيين  
-أحدهما: أنه قذف به في الحروب ورمى به فيها كثيرًا حتى صار عارفاً بها فلا قول،  
وثانيهما: أنه قذف باللحم ورمى به أى: زِيدَ في لحمه حتى صار له جسامه -أى:  
سمن- ونباله -أى: غلظ- فعلى المعنى الأول يكون قوله: مُقَذَّف تجريدًا للملاءمة المستعار  
له، وعلى المعنى الثانى لا يكون مقذف تجريدًا ولا ترشيحًا للملاءمة لكل من المستعار منه  
والمستعار له، ويحتمل أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى: أن هذا الأسد من  
الرجال قذف بلحم أعدائه ورمى به عند تقطيع أجسامهم فصار من جملة المعدودين من  
أهل القوة الأسدية التى بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به، وعلى هذا  
فيكون قوله: مقذف ترشيحًا للملاءمة المستعار منه يتمحل - فتأمل.

أى: قذِفَ به كثيراً إلى الوقائع، وقيل: قذِفَ باللحم ورمى به فصار له جسامه ونبالة. فالأسد هنا مستعار للرجل الشجاع؛ وهو أمر متحقق حساً.

(وقوله) أى: والعقل كقوله تعالى: **(اهدنا الصراط المستقيم)** <sup>(١)</sup> أى: الدين الحق) وهو ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلاً. قال المصنف - رحمه الله تعالى - فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له، .....

(قوله: أى قذِفَ) بكسر الدال مخففة في المحلين لا مشددة كما قيل، وإلا صار قوله كثيراً ضائعاً (قوله: ورمى به) تفسيراً لما قبله أى: زاد الله أجزاء لحمه حتى صار لحمه كثيراً فالباء للتعدية (قوله: جسامه) أى: سن ونبالة أى: غلظ وهو عطف لازم (قوله: اهدنا الصراط المستقيم) أى: فالصراط المستقيم في الأصل: هو الطريق الذي لا اعوجاج فيه استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تهرمجية تحقيقية ووجه الشبه التوصل إلى المطلوب في كل، وإنما كانت تحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الدين الحق محقق عقلاً؛ وذلك لأن الدين الحق المراد به ملة الإسلام بمعنى الأحكام الشرعية وهي لها تحقق وثبوت في نفسها (قوله: قال للمصنف) أى: في الإيضاح والقصد من نقله لكلام المصنف إفادة أن المصنف يجعل "زيد أسد" تشبيهاً بليغاً لا استعارة؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه، والاعتراض عليه بما سيأتى بقوله: وفيه بحث (قوله: فالاستعارة) أى: مطلقاً من غير تقييد بكونها تحقيقية؛ بدليل أنه لم يذكر في هذا التعريف تحقق المعنى حساً أو عقلاً.

(قوله: ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له) أى: لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه حين إطلاقه وهو المعنى المجازى بمعناه الحقيقي الذي وضع هو له فالضمير في وضع راجع لما الأولى لا الثانية، فالصلة جارية على غير من هي له، والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشيء: إفادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث إنه لا يصلح أن يستعمل فيه إلا بعلاقة المشاهدة لعدم صحة الحمل حينئذ. قال في الأطول: وقد أفاد هذا التعريف الذي ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى، وإن كان مشهوراً فيه لمعنى مجازى آخر؛ لأن المعنى المجازى لم يوضع له اللفظ - اهـ أى: وأما تشبيهه

(١) سورة الفاتحة، آية: ٦.

والمراد بمعناه: ما عني باللفظ، واستعمل اللفظ فيه؛ فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو: زيد أسد، ورأيت أسداً، ومررت بزيد أسداً؛ مما يكون اللفظ مستعملاً فيما وضع له، وإن تضمن تشبيه شيء به؛ وذلك لأنه إذا كان معناه

المعنى المجازى بشيء آخر وإثبات لازمه له فهذا لا ضرر فيه كما في قوله تعالى: ﴿فَأَذَانَهَا اللَّهُ لِئَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾<sup>(١)</sup> فإنه شبه ما غشى أهل تلك القرية التي كفرت بنعم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفرة وانتقاع اللون والنحول - باللباس بجامع الاشتمال في كل واستعير اللباس لذلك استعارة تصريحية تحقيقية، ثم شبه أيضاً ما غشبههم عند جوعهم وخوفهم بمطعموم مَرُّ بشع تشبيهاً مضمراً في النفس على طريق الاستعارة بالكناية، وإثبات الإذاقة تخيل. ففي الآية ثلاث استعارات: تحقيقية ومكنية وتخيلية (قوله: والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعني الآن حال إطلاقه أى: وليس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعاً مقيداً بكونه أصلياً ولا يضرُّ بيان هذه الإرادة في التعريف وإن كان المراد بالمعنى عند الإطلاق ما ذكر؛ لأن التنبية عليه لزيادة البيان (قوله: فعلى هذا) أى: فإذا فرعنا على هذا الحد المذكور - وهو أن الاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له - يخرج من تفسيرها أسد ونحوه: كحمار وبدر من قولك: زيد أسد أو حمار أو بدر فلا يكون استعارة، بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة، فقول الشارح: نحو: زيد أسد فيه حذف كما علمت أى: نحو: أسد من قولك: زيد أسد (قوله: مما يكون اللفظ) بيان للنحو وكان الأوّل أن يقول من كل لفظ استعمل فيما وضع له (قوله: وإن تضمن) أى: ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له، (وقوله: به) أى: بمعناه الموضوع له، ولا شك أن لفظ الأسد في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذى وضع هو له وهو الحيوان المفترس وإن تضمن تشبيه شيء وهو زيد به، لكن ذلك الشيء ليس معنياً بذلك اللفظ، وحيث فلا يكون ذلك اللفظ مجازاً فلا يكون استعارة (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: خروج لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة عند حد الاستعارة (قوله: لأنه) أى الحال والشأن (وقوله: إذا كان معناه) أى: معنى لفظ

(١) النحل: ١١٢.

عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه، على أن ما في قولنا: ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، وأسد في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز؛ .....

الأسد المستعمل فيه في الأمثلة المذكورة (قوله: عين الموضوع له) أى: لا المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع (قوله: لم يصح تشبيه معناه) أى: المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أى: لا يصح أن يقال فيه: شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وتشبيه الشيء بنفسه محال، والحاصل: أن قولنا: تضمن هذا تشبيه معناه بما وضع له يقتضى أن هاهنا معنى استعمل فيه اللفظ وآخر وضع له شبه أحدهما بالآخر، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذى وضع له اتحد المشبه والمشبه به وهذا فاسد، وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو: الأسد في الأمثلة المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايرة فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لا من الاستعارة (قوله: لاستحالة.. إلخ) أورد عليه أن كون اللفظ مستعملًا فيما وضع له مشبهًا بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشيء بنفسه - ألا ترى أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض، واستعمل في المشبه صدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذى وضع له متضمنًا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ضرورة أنه وضع لهما معًا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه، وأجيب بأننا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل بتلك الحثية يصدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذى وضع له متضمنًا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له؛ لأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وإن كان موضوعًا له بوضع آخر، وحينئذ فالمشترك المذكور داخل في الاستعارة لصدق حدّها عليه حيث استعمل المشترك بتلك الحثية (قوله: على أن ما.. إلخ) هذه العلاوة من تنمّة كلام المصنف مقوية لما ذهب إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة، وحاصلها: أنه لا يحتاج في إخراج الأسد في تلك الأمثلة عن الاستعارة إلى اقتضاء التشبيه المغايرة بين المعنى وما وضع له وإلا لزم تشبيه الشيء بنفسه؛ لأن لنا شيئًا يغنينا عن هذا التطويل المذكور وهو أن تقول: إن لفظ الأسد في الأمثلة كلها خارج عن التعريف بقوله ما تضمن؛ لأن ما واقعة على المجاز، وأسد في

لكونه مستعملًا فيما وضع له - وفيه بحث؛ لأننا لا نسلّم أنه مستعمل فيما وضع له، بل في معنى الشجاع،.....

الأمثلة ليس بمجاز وليست واقعة على لفظ حتى يحتاج للإخراج بما ذكره وإن صح الإخراج به أيضًا، وإنما كانت ما واقعة على مجاز؛ لأننا إذا قسمنا المجاز أولاً إلى استعارة وغيرها، ثم أردنا تفسير الاستعارة من القسمين بعد التقسيم، فالأنسب: أن يؤخذ في تعريفها الجنس الجامع لقسمي المجاز دون ما هو أبعد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز، وإنما كان الأنسب: أن يؤخذ المجاز جنسًا؛ لأنه هو الأقرب للنوع الذي أريد تمييزه عن مقابله، وحيث تكون ما عبارة عنه (قوله: لكونه مستعملًا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف في الإيضاح (قوله: وفيه بحث) أى: في كلام المصنف بحث من حيث إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله: لا نسلّم أنه) أى: الأسد في الأمثلة المذكورة.

(قوله: مستعمل فيما وضع له) أى: الحيوان المفترس (قوله: بل في معنى الشجاع) أى: وحيث لفظ أسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذي زيد فرد من أفراد المعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس، واستعمل اسمه له فيكون أسد حيث مجازًا بالاستعارة لصدق تعريفها الذي ذكره المصنف عليه، وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت أن زيدًا ليس هو المشبه بالأسد الحقيقي، بل المشبه كلي زيد المذكور وهو الشجاع، (وقوله: بل في معنى الشجاع) أى: بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الشجاع، فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملًا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لإثبات تشبيه زيد بالأسد - كذا قيل، وهذا بعيد من عبارة الشارح المذكورة - فتأمل.

واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن، إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعًا مع أن التشبيه معتبر في الاستعارة، بل المراد به الذات المبهمة المشبهة بالأسد وتعلق الجار بالأسد على هذا باعتبار أنه إنما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف، فكان الوصف جزء مفهومه المجازي - اهـ فترى.



فيكون مجازاً، واستعارة؛ كما في: رأيت أسداً يرمى - بقرينة حمله على زيد- ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه، وأن التقدير: زيد كأسد. واستدلّاهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد- ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسداً، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته؛ قصداً إلى المبالغة- فاسد؛ .....

(قوله: فيكون مجازاً) أى: لأنه مستعمل في غير ما وضع له (وقوله: واستعارة) أى: لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه بالمعنى الذى وضع له (قوله: بقرينة حمله) متعلق بمستعمل المقدر في قوله، بل في معنى الشجاع أى: بل مستعمل في معنى الشجاع بقرينة حمله، ويصح أن يكون متعلقاً بقوله: فيكون مجازاً، وحينئذ يكون جواباً عما يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة هنا، وحاصل الجواب: أنا لا نسلم عدم القرينة هنا، بل هنا قرينة وهى حمله على زيد، ولا يقال: إنه لا دلالة للحمل على كون الأسد مستعملاً في معنى الشجاع لجواز أن يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الأداة؛ لأننا نقول يكفى في القرينة ما هو الظاهر ومسوخ الكلام بالتقدير مما لا يلتفت إليه (قوله: ولا دليل لهم) أى: للقوم التابع لهم المصنف أى: لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسداً في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقته، وعلى هذا فلا منافاة بين قوله: ولا دليل لهم، وبين قوله: بعد واستدلّاهم.. إلخ- تأمل.

(قوله: على أن هذا) أى: نحو زيد أسد.

(قوله: على حذف أداة.. إلخ) أى: محمول على حذف أداة التشبيه وأن التقدير: زيد كالأسد حتى يكون أسد مستعملاً فيما وضع له (قوله: واستدلّاهم) مبتدأ خبره فأسد الآتى (وقوله: على ذلك) أى: على ما ذكر من أن أسداً ونحوه في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقته، وأنه محمول على حذف أداة التشبيه (قوله: بأنه قد أوقع الأسد على زيد) أى: حمل عليه وأخبر به عنه (قوله: أن الإنسان لا يكون أسداً) أى: فمقتضاه أن يكون حمله عليه غير صحيح لوجوب كون المحمول عين الموضوع في المعنى (قوله: فوجب المصير) أى: الرجوع (قوله: بحذف أداته) الباء للملابسة أى: الملابس لحذف أداته (قوله: قصداً إلى المبالغة) علة للحذف أى: وإنما حذفنا الأداة لأجل قصد

لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان أسد مستعملًا في معناه الحقيقي.  
وأما إذا كان مجازًا عن الرجل الشجاع-فحملة على زيد صحيح، ويدل على  
ما ذكرنا: أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيرًا ما يتعلق به الجارُّ  
والمحجور،.....

المبالغة في زيد بإيهام أنه عين الأسد (قوله: لأن المصير إلى ذلك) أى: التشبيه بحذف  
الأداة (قوله: فحملة على زيد صحيح) لأن المعنى زيد رجل شجاع، والحاصل: أن  
قولنا: زيد أسد أصله: زيد رجل شجاع كالأسد، فحذف المشبه وأداة التشبيه،  
وتنوسى التشبيه، واستعمل المشبه به في معنى المشبه على سبيل الاستعارة؛ لأن المشبه  
-وهو الذات المتصفة بالشجاعة- لم يذكر لفظه، وقد ذكر المشبه به مكانه مخبرًا به عن  
زيد، وأما زيد فليس مشبهًا به إلا من حيث كونه ذاتًا صدقت عليها الشجاعة، وبذلك  
الحيثية أنحر عنه، وأما من حيث إنه شخص عين بهذا العلم فليس مشبهًا. هذا وقد  
ضعف بعضهم ما قاله الشارح من البحث: بأنه لا بد من المبالغة في الاستعارة ولا مبالغة  
في قولنا: زيد رجل شجاع كالأسد، فإن الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع والتشبيه  
بالأسد يفيد تشبيه زيد بالأسد ولا مبالغة فيه، وردَّ بأنه إذا استعمل لفظ المشبه به في  
المشبه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهه به مفروغًا منه مسلمًا والمقصود الحكم بالاتحاد  
كما في: رأيت أسدًا يرمى، فإن تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه والمقصود  
إيقاع الرؤية عليه، فحصلت المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه  
وجعله فردًا ادعائيًا له - فتأمل.

(قوله: على ما ذكرنا) أى: من أن أسدًا مستعمل في الرجل الشجاع لا في  
الحيوان المفترس الذى وضع له (قوله: في مثل هذا المقام) أى: في هذا المقام وما مثله من  
كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة ولم تذكر الأداة (قوله: كثيرًا ما  
يتعلق به الجارُّ والمحجور) أى: وتعلق الجارُّ والمحجور به دليل على أنه مؤول بمشتق:  
كشجاع ومجتري ونحوهما، فإن الشجاع مشتق من الشجاعة والمجتري من الجراءة، ولو  
كان المشبه به مستعملًا في معناه الحقيقي ما تعلق به الجارُّ والمحجور لكونه جامدًا

كقوله:

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ<sup>(١)</sup>

أى: مجترئ صائل عليٍّ، وكقوله:

حيثُذ، والجامد لا يتعلق به الجار والمجرور (قوله: كقوله: أسد عليٍّ) أى: كقول عمران ابن قحطان مفتي الخوارج وزاهدهم -خطاباً للحجاج توبيخاً له أى: أنت أسد عليٍّ وأنت نعمة في الحروب.

فعلى متعلق بأسد لكونه بمعنى مجترئ صائل، وفي الحروب متعلق بنعمة لكونه بمعنى جبان؛ لأن النعمة من أجبن الحيوانات، وتمام البيت:

فَتَحَاءُ تُنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّائِرِ

والفتحاء بالحاء المهملة والمد: المسترخية الجناحين عند الزول والمراد من قوله

تنفر من صفير الصافر: أنه يزعج من مجرد الصدى. وبعد البيت المذكور:

هَلَا بَرَزْتَ إِلَى غَزَاةٍ فِي الْوَعَى      بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحَيْ طَائِرٍ

الخطاب في بَرَزْتَ للحجاج، وغزاة هي امرأة شبيب الخارجي، وكان يُضْرَبُ المثل بشجاعتهما، يُقَالُ أَهْمَا هَمَحَتِ الْكُوفَةُ لَيْلًا فِي ثَلَاثِينَ فَارَسًا، وكان الحجاج في الكوفة وصحبته ثلاثون ألف مقاتل، فخرج هاربًا بهم فصلت صلاة الصبح فيها وقرأت في تلك الصلاة سورة البقرة (قوله: أى مجترئ) تفسر للمعنى المجازى المشبه بالأسد؛ وذلك لأن أسدًا لا يصح تعلق الجار والمجرور به، إلا إذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل إلا إذا قصد منه الاجترأ، والاجترأ لا يكون مقصودًا منه إلا إذا استعمل فيه مجازًا، وأما عند استعماله في المعنى الحقيقي فلا يقصد منه الاجترأ وإن كان الاجترأ حاصلًا وفرق بين حصول الشيء قصدًا وحصوله من غير قصد. نعم، يمكن أن يقال من طرف المصنف: إن الجار والمجرور متعلق بالأداة لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه

(١) هو لعمران بن قحطان مفتي الخوارج، شعر الخوارج ٦٤، انجماوات الشعر في العصر الأموي [ط دار الثقافة العربية] ص ١٩٠.

## وَالطَّيْرُ أَغْرِبَةٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>

أى: باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح.

هل الاستعارة مجاز لغوى أم عقلى:

واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوى، أو عقلى؛.....

كما قيل في قوله تعالى: ﴿مَا آتَى بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْثُونٍ﴾<sup>(٢)</sup> فإن "مَجْثُون" متعلق بما فيها من معنى الفعل أى: انتفى ذلك بنعمة ربك، وكذا يقال هنا: المعنى أنت تشبه الأسد بالنسبة إلى، وحذف ما يتعلق به الجار والمجرور شائع (قوله: والطير أغربة عليه.. إلخ) هذا بعض بيت لأبي العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى مطلعها:

أودى فليت الحادثات كَفَافٍ      حال المسيفِ وعنبرُ المستافِ<sup>(٣)</sup>

وتمام البيت المذكور في الشرح:

..... بأسرها      فُتِحَ السَّراةِ وساكناتُ لَصَافٍ

أودى أى: هلك وفاعله حال المسيف، وكفاف: اسم معدول مثل قطام أى: ليست الحادثات تكف الأذى، واستاف الرجل إذا ذهب ماله، والفُتْحُ بالضم: جمع فتحاء من الفتح وهو اللين يقال: عقاب فتحاء؛ لأنها إذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون إلا من اللين. والسراة بفتح السين المهملة: جبال باليمن يكون فيها هذا وغيره، وبضم الشين المعجمة جبال بالشام، ولصاف: جبل طي، والشاهد في قوله: "والطير أغربة عليه" فإنه ليس المراد بالأغربة الطير المعروف، إذ لا معنى له هنا، بل المراد الطير باكية عليه، فعليه متعلق بأغربة وهى فى الأصل اسم للطير المعروف وهو جامد، ولا يصح تعلق الجار به، فاستعمله الشاعر فى الباكىة فصح تعلق الجار به، وإنما نقل لفظ الأغربة إلى معنى الباكىة؛ لأن الغراب يشبه به الباكى الحزين، إذ يزعمون أن الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك التحزن وعلى ما قال المصنف فالمعنى: أن كل الطيور فى الحزن على ذلك المرنى مثل الأغربة الباكىة عليه (قوله: واعلم.. إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف (قوله: أو عقلى) أى: لا معنى الإسناد إلى غير من هو له، بل بالمعنى الآتى.

(١) بعض بيت لأبي العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها الشريف الطاهر الموسوى؛ مطلعها:

أودى فليت الحادثات كَفَافٍ      حال المسيفِ وعنبرُ المستافِ.

(٢) القلم: ٢.

(٣) لأبي العلاء المعرى.

فالجُمهور على أنها مجاز لغوى - بمعنى: أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها) أى: الاستعارة (مجاز لغوى: كونها موضوعة للمشبه به، لا للمشبه، ولا للأعم منهما) أى: من المشبه والمشبه به فأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمى "موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحَيوان المجترئ مثلاً؟.....

(قوله: فالجُمهور على أنها مجاز لغوى) أى: وعليه مشى المصنف سابقاً، حيث قال فيما مرّ: وقد يقيدان - أى: الحقيقة والمجاز - باللغويين، ثم قسم المجاز اللغوى إلى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة حينئذ مجازاً لغوياً (قوله: بمعنى... إلخ) أتى بهذه العناية دفْعاً لتوهم أن المراد باللغوى ما قابل الشرعى والعرفى والعقلى، فأفاد بما أن المراد باللغوى ما قابل العقلى فقط.

(قوله: ودليل... إلخ) حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول: الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة قرينة وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوى، فالاستعارة مجاز لغوى ودليل كل من الصغرى والكبرى النقل عن أئمة اللغة، وأشار المصنف بقوله: كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه إلى الصغرى؛ لأن هذا في قوة قولنا: الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له؛ لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله: أى الاستعارة) يعنى المصراحة؛ لأن الكلام فيها (قوله: للمشبه به) أى: كالأسد بالنسبة إلى السبع المخصوص (وقوله: لا للمشبه) أى: كالرجل الشجاع (قوله: ولا للأعم منهما) أى: وهو الشجاع مطلقاً أى: رجلاً كان أو أسداً، إذ لو كان اللفظ موضوعاً للأعم منهما لكان متواطئاً أو مشككاً فيكون حقيقة بالنسبة لكل منهما، وإذا كان اللفظ لم يوضع للمشبه ولا للقدر المشترك بين المشبهين المستلزم لكون إطلاقه على كل منهما حقيقة كان استعماله في المشبه مجازاً لغوياً، إذ يصدق عليه حينئذ أنه لفظ استعمل في غير ما وضع له، وهذا هو معنى المجاز اللغوى (قوله: موضوع للسبع المخصوص) أى: والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كيرمى في المثال لا تمنع من الوضع له أو إنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقى الموضوع له (قوله: كالحَيوان المجترئ) مثال للمعنى الأعم

ليكون إطلاقه عليهما حقيقة، كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل، وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاقاً على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له - فيكون مجازاً لغوياً. وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء - كما إذا لقيت زيداً فقلت: لقيت رجلاً، أو إنساناً، أو حيواناً، بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له.

---

والجترى مأخوذ من الجرأة (قوله: ليكون.. إلخ) علة للمنفى - أعني: الوضع للمعنى الأعم، وقوله: عليهما أي: على السبع والرجل الشجاع (قوله: كإطلاق الحيوان.. إلخ) أي: فحيوان موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل، وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة، وحينئذ فاستعماله في كل من الأسد والرجل حقيقة.

(قوله: وهذا) أي: كون الأسد موضوعاً للسبع المخصوص وليس موضوعاً للرجل ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع (قوله: فإطلاقه) أي: الأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمى (قوله: فيكون مجازاً لغوياً) أي: لا عقلياً (قوله: وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف ولا للأعم منهما (قوله: بل باعتبار عمومه) أي: تحقق العام فيه وأنه فرد من أفرادهِ وهل هذا شرط حين الإطلاق أو الشرط إنما هو إطلاقه عليه من غير ملاحظة المخصوص - كذا نظر يس، والظاهر من إضراب الشارح الأول (قوله: فهو ليس من المجاز في شيء) أي: وأما لو أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازاً، وعبارة ابن يعقوب: وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للمعنى الأعم إذا استعمل فيما يوجد فيه ذلك الأعم من حيث إنه متحقق فيه فهو حقيقة، فإذا قلت: رأيت إنساناً وأردت بالإنسان زيداً، ولكن من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد - أي: شخص مسمى بهذا الاسم - فإنه يكون حقيقة، وكذلك قولك: رأيت رجلاً تريد زيداً من حيث وجود الرجولية فيه فإنه يكون حقيقة، ولو استعمل العام في الخاص من حيث خصوصه أي: للإشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال، وجعل إطلاق

(وقيل إنها) أى: الاستعارة: (مجاز عقلى - بمعنى: أن التصرف

.....

اللفظ من حيث استعمال لفظ العام فى الخاص بسبب ملايسة العام للخاص فى الجملة كان مجازاً، ومن ثم كان العام الذى أريد به الخصوص مجازاً عند الأصوليين قطعاً ومثل العام المتواطىء إذا استعمل فى أحد أفرادهِ من غير قصد إشعار بالأعم فيه ولا يضر فى التجوز عدم إشعار الأعم بالأخص وعدم استلزامه إياه من حيث خصوصه لما تقدم أن الملازمة فى الجملة تكفى فى التجوز - ا هـ.

وما ذكره من أن استعمال العام فى الخاص باعتبار عمومهِ حقيقة، وأما استعماله فيه من حيث خصوصه فمجاز مثله فى بحث المعرفة باللام فى المطول حيث قال ما حاصله: أن اسم الجنس وعلم الجنس إذا أطلقا على الفرد باعتبار الخصوص كان مجازاً، وإذا أطلقا على الحقيقة فى ضمن الفرد كان حقيقة، ونقل شيخنا الحنفى فى حاشيته على رسالة الوضع عن الكمال بن الهمام: أن استعمال العام فى الخاص حقيقة مطلقاً بناءً على أن اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام الأجل أى: فيما وضعت لأجلهِ واسم الكلى إنما وضع ليستعمل فى الجزئى - وتأمله (قوله: بمعنى: أن التصرف.. إلخ) الأولى بمعنى أنها تصرف عقلى أى: ذات تصرف عقلى وأشار المصنف بقوله: بمعنى.. إلخ إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلى هنا إسناد الشيء لغير من هو له؛ لأنه إنما يكون فى الكلام المركب المحتوى على إسناد وهو غير متحقق هنا، بل المراد هنا بالمجاز العقلى التصرف فى أمر عقلى - أى: يدرك بالعقل - وهو المعانى العقلية والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو المشبه داخل فى البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملاً له على وجه التقدير، ولو لم يكن كذلك فى نفس الأمر وحسن ذلك الإدخال وجود المشابهة بينهما فى نفس الأمر، ثم إنه يلزم من كون التصرف فى أمر عقلى كون التصرف نفسه عقلياً؛ لأن جعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد بناءً على مناسبة المشابهة أمر عقلى: وعلم مما ذكرنا: أن المجاز العقلى يطلق على أمرين - أحدهما: إسناد الشيء لغير من هو له، والثانى: التصرف فى المعانى العقلية على خلاف ما فى الواقع (قوله: أن التصرف) أى: وهو الادعاء المذكور.

في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله) أى: دخول المشبه (في جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد (كان استعمالها) أى: الاستعارة في المشبه استعمالاً (فيما وضعت له).....

(وقوله: في أمر عقلي) أى: وهو جعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد حقيقة (قوله: لا لغوي) أى: لا في أمر لغوي وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها، وبعد تصيير المعنى معنى آخر جيء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل وإن لم يكن معناه في الأصل (قوله: لأنها.. إلخ) هذا دليل لكونها ليست مجازًا لغويًا، وحاصله: أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازًا لغويًا. ينتج أن الاستعارة ليست مجازًا لغويًا، بل عقليًا؛ لأن الكلام في المجاز لا في الحقيقة وسند الصغرى قوله: لأنها لما لم تطلق.. إلخ (قوله: لأنها) أى: الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ أسد (وقوله: على المشبه) أى: كالرجل الشجاع.

(قوله: بأن جعل.. إلخ) الباء للسببية (قوله: استعمالاً) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجة له في حل الإعراب، إذ يصح تعلق قوله: فيما وضعت له بقوله: استعمالها على أن كان تامةً، وعلى أنها ناقصة فالخير الجار والمجرور (قوله: استعمالاً فيما وضعت له) أى: لأن العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذي وضع اللفظ المستعار لحقيقتها، فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم توضع له، وقد تقدم أن المجاز اللغوي: هو ما استعمل في غير ما وضع له، وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازًا لغويًا، بل هي على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والإدخال في جنس المشبه به فالتجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها، ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازًا عقليًا ظاهر نظرًا لسبب إطلاقه، وأما تسميتها استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ؛ لأن المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمي استعارة - ١ - هـ يعقوبي.



وإنما قلنا: إنما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبه به؛ لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريًا عن معناه.....

(قوله: وإنما قلنا) أى: على لسان المصنف وإلا فالمناسب إنما قال (قوله: لو لم تكن كذلك) أى: مطلقة على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور، وهذا الدليل الذى أشار له بقوله: لأنها... إلخ: من قبيل دليل الخلف وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه واللوازم التى ذكرها الشارح ثلاثة - فقوله: لما كانت استعارة لازم أول أى: ولكن التالى باطل فكذا المقدم ثبت نقيضه وهو المدعى، وكذا يقال فى بقية اللوازم الآتية.

(قوله: لما كانت استعارة) أى: لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار لا نقل مجرد اللفظ خاليًا عن المعنى (قوله: لأن مجرد نقل الاسم) أى: لأن نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجردًا عن المبالغة والادعاء (قوله: لكانت الأعلام المنقولة) - أى: كزبد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به - استعارة مجرد وجود النقل فيه ولا قائل به، ويرد بأن نفي الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه إلا مجرد الإطلاق حتى يصح كون الأعلام المنقولة التى هى من الحقيقة استعارة؛ وذلك لأن النقل بواسطة علاقة التشبيه والأعلام لا علاقة فيها أصلًا، فلم يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به كون الأعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله: ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) أى: إنه يلزم لو لم تراعى المبالغة المقتضية لإدخال المشبه فى جنس المشبه به الذى بنى عليه كون الاستعارة مجازًا عقليًا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة، بل تكون مساوية لها مع أنهم جازمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة (قوله: إذ لا مبالغة فى إطلاق الاسم المجرد) أى: عن الادعاء (وقوله: عاريًا عن معناه) أى: الحقيقى ولو بحسب الادعاء، والمعنى: أن الاسم إذا نقل إلى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلى فى ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن فى إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول

ولما صح أن يقال لمن قال: رأيت أسداً-.....

إليه مبالغة في جعله كصاحب ذلك الاسم، كما في الحقيقة المشتركة والمنقولة، فإنه لما لم يصحبها معناها الأصلية انتفت المبالغة في إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير، ورد ما ذكره من أن نفي الادعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة في نفي المبالغة بأنه إن أريد بنفي المبالغة نفي المبالغة في التشبيه فيصير كأصل التشبيه أو كما لا تشبيه فيه أصلاً ففساد من وجهين- أحدهما: أنه مصادرة حيث علل الشيء بنفسه؛ لأن نفي المبالغة في التشبيه يعود إلى معنى نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به. والآخر: أن نفي تلك المبالغة لا يستلزم نفي كون الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأن الأبلغية الموجودة في الاستعارة دون الحقيقة هي الأبلغية الموجودة في سائر أنواع المجاز وهي كون المجاز كادعاء الشيء بالدليل على ما سيأتي، وتلك لم توجد في الحقيقة سواء كانت تشبيهاً أو غيره، وإن أريد بنفي المبالغة شيء آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله: ولما صح أن يقال.. إلخ) يعني أنه يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة أن من قال: رأيت أسداً يرمى وأراد بالأسد زيدا لا يقال فيه إنه جعله أسداً، كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً أنه جعله أسداً لاستواء الإطلاقيين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم، مع أن من قال: رأيت أسداً يرمى وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه: إنه جعل زيدا أسداً قطعاً وما ذاك إلا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به، فثبت المدعى وهو أن الاستعارة لم تطلق إلا بعد إدخال المشبه في جنس المشبه به فكانت مجازاً عقلياً، فإن قلت: يخلش هذا الوجه الثالث في كلام الشارح أن قولهم: جعله أسداً يجري في زيد أسد مع أنه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة أنه تشبيه وليس باستعارة، وجوابه: أن الادعاء المذكور متحقق أيضاً في زيد أسد، إذ ليس المعنى على تقدير أداة التشبيه لما سبق تحقيقه، بل جعله فرداً من أفراد الأسد ادعاء. فإن قلت: ذلك الادعاء لا يتحقق في المعروف- يعني زيد الأسد- بل المعنى على تقدير أداة التشبيه، مع أنه يقال لمن قاله أيضاً جعل زيدا أسداً. قلت: إن ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة كان مرادهم أنه جعله شبيهاً بالأسد فهو على حذف مضاف ولا يجري هذا في الاستعارة- اهـ فنرى.

وأراد به زيداً-أنه جعله أسداً، كما لا يقال لمن سمي ولده أسداً أنه جعله أسداً؛ إذ لا يقال: جعله أميراً-إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة، وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تبعاً لنقل معناه إليه- بمعنى: أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادّعاء ثم أطلق عليه اسم الأسد-كان الأسد مستعملاً فيما وضع له، فلا يكون مجازاً لغوياً، بل عقلياً- بمعنى: أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد- وجعل ما ليس في الواقع واقعاً مجاز عقلي.

(قوله: وأراد.. إلخ) أى: بالأسد زيداً.

(قوله: إنه جعله أسداً) أى: صيّرهُ أسداً وإنما كان لا يقال لمن قال ذلك إنه جعل زيداً أسداً؛ لأن جعل إذا كان بمعنى صيّر- كما هنا- تعدى إلى مفعولين، ويفيد إثبات صفة لشيء فيكون مدلول قولك: فلان جعل زيداً أسداً أنه أثبت الأسدية له، ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادّعاء دخوله في جنسه ليس فيه إثبات أسدية له.

(قوله: أنه جعله أسداً) أى صيّرهُ (قوله: إذ لا يقال جعله أميراً إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة) أى: ومن سمي ولده أسداً لم يثبت فيه الأسدية بمجرد إطلاق لفظ الأسد عليه (قوله: وإذا كان) هذا مرتبط بما أنتجه الدليل السابق، وحاصله: أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم وكل منها باطل فيكون ملزومها - وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة- باطلاً فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستعارة، وإذا كان الادعاء المذكور معتبراً فيها فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعاً لنقل معناه إليه وإذا كان.. إلخ (قوله: بمعنى أنه.. إلخ) أى: لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحققاً فيه، فحينئذ يكون نقل لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له، فيكون استعمال اسم الأسد في الرجل الشجاع استعمالاً فيما وضع له، وظهر لك من هذا أن المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمي استعارة تبعاً لاستعارة

(ولهذا) أى: ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قولك: قامت تظللنى)<sup>(١)</sup> أى: توقع الظل على  
(من الشمس نفس أعز على من نفسى)  
قامت تظللنى ومن عجب شمس).....

المعنى (قوله: ولهذا) أى: ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (أى: المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له وأما مجاز عقلى، فهذا له مدخل في صحة التعجب عند هذا القائل - وسيأتى الجواب عنه، وأنه لا مدخل له في الصحة.  
(قوله: في قوله) أى: قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلل من حر الشمس، وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الإنشاء والرسائل للملك نوح بن نصر، مدحه صاحب بن عباد بقصائد كثيرة منها<sup>(٢)</sup>:

قالوا ربيعك قد قدم	فلك البشارة بالنعم
قلت الربيع أخو الشتا	أم الربيع أخو الكرم
قالوا الذى بنواله	يعنى المقل من العدم
قلت الرئيس ابن العميد	د إذن فقالوا لى نعم

(قوله: أى توقع الظل على) فسر به بذلك؛ لأن التظليل على ما في التاج إيقاع الظل (قوله: من الشمس) أى: من حرها وضمن التظليل معنى المنع فلذا عداه بمن أى: ممنع من حر الشمس (قوله: نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وإن كان القائم غلاماً (قوله: أعز على) صفة لنفس وجملة تظللنى في محل نصب على الحال، والتقدير قامت نفس هى أعز على من نفسى مظللة لى من الشمس (قوله: قامت) فاعله ضمير يعود على النفس، والجملة مؤكدة لما قبلها (وقوله: ومن عجب) خبر مقدم،

((١)) شرح المرشدى على عقود الجمان ج ٢ ص ٤٠، والشعر لأبي الفضل بن العميد، غاية الإيجاز ص ٢٥٢، والطراز ٢٠٣/١، والمصباح ١٢٩.

((٢)) الشعر لأبي الفضل بن العميد، ونسبته إليه في شرح المرشدى على عقود الجمان ٤٠/٢ وغاية الإيجاز ٢٥٢، والمصباح ١٢٩.

أى: غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظللني من الشمس)

فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى؛ إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر.

(والنهي عنه) أى: ولهذا صبحُ النهي عن التعجب.....

وشمس: مبتدأ مؤخر، والجملة حال، والتقدير: قامت تلك النفس مظلة لي وشمس مظلة من الشمس من العجب (قوله: أى غلام كالشمس في الحسن والبهاء) أى: فقد شبه الغلام بالشمس وادعى أنه فرد من أفرادها وأن حقيقتها متحققة فيه، ثم استعار له اسمها (قوله: وجعله شمساً على الحقيقة) أى: من حيث إنه جعله فرداً من أفرادها وأن حقيقتها موجودة فيه (قوله: إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان.. إلخ) أى: لعدم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنساناً من الشمس، فإنه مستغرب؛ وذلك لأن الشمس لا يرسم ظل تحتها على إنسان مثلاً، إلا إذا حال بينه وبينها شيء كثيف يحجب نورها، وأما إذا كان الحائل بينهما شيئاً له نور فلا يرسم ظل تحتها على الإنسان المظلل؛ لأن النور لا يحجب النور، فإذا جعل ذلك الغلام شمساً حقيقة استغرب إيقاعه الظل على من ظلله. الاستغراب: كون الشمس التي من شافها طى الظل وإذهابه توجب ظلاً على تقدير حملولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل (قوله: لما كان لهذا التعجب معنى) قال العصام: فيه نظر؛ لأنه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من اتقياده له وعلمته له.

في قول الآخر

لا تعجبوا من بلى غلالسته      قد زرّ أزراة على القمر<sup>(١)</sup>

وقوله:

تري الثياب من الكتان يلمحها      نور من البدر أحياناً فيليلها<sup>(٢)</sup>

(١) شرح المرشد ج ٢/٤٠ وهو لأبي الحسن بن طباطبا العلوي، الطراز ٢/٢٠٣، نهاية الإيجاز ص ٢٥٣، والمصباح ١٢٩.

(٢) لأبي المطاع ناصر البولة الحمداني، الإيضاح ص ٢٥٩.

(في قوله:

لا تعجبوا من بلى غلاته<sup>(١)</sup>) هي شعار يلبس تحت الثوب، وتحت الدرع أيضا (قد زَرَّ أزراره على القَمَر) تقول: زررت القميص عليه، أزره: إذا شددت أزراره عليه،.....

فكيف تنكر أن تبلى معاجرها      والبدر في كل وقت طالع فيها

(قوله: في قوله) أى: في قول الشريف أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وهو شاعر مفلق وعالم محقق مولده بأصبهان وبها مات، والبيت من المنسرح وقبله:

يا من حكى الماء فرط رقته      وقلبه في فساة الحجر  
يا ليت حظي كحظ ثوبك من      جسمك يا واحدا من البشر  
لا تعجبوا... إلخ

(قوله: لا تعجبوا من بلى غلاته) البلى بكسر الباء مقصوراً من بلى الثوب يلى إذا فسد أى: لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلاته ففى الكلام حذف مضاف (قوله: هي) أى الغلالة شعار أى: ثوب صغير ضيق الكمّين كالقميص يلقى البدن يلبس تحت الثوب الواسع ويلبس أيضاً تحت الدرع. سمى شعاراً؛ لأنه يلى الشعر (قوله قد زَرَّ) أى: لأنه قد زَرَّ أى: شدَّ وهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير أزراره المنصوب على المفعولية راجع للمحبوب أيضاً أو للغلالة، وذكره باعتبار أنها قميص أو شعار شبه المحبوب الذى هو مرجع الضمير المستتر فى الفعل بالقمر واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية والبنى ترشيح، ويحتمل أن "زَرَّ" بالبناء للمفعول، وإزاراه نائب فاعل والضمير للغلالة، وعلى هذا فالمشبه هو المحبوب الذى هو مرجع الضمير فى غلاته (قوله: تقول.. إلخ) أفاد بهذا أن تعدية زَرَّ إلى الأزرار فيه ضرب من

(١) شرح المرشدى ج ٢ ص ٤٠، وهو لأبي الحسن ابن طباطبا العلوى، الطراز ٢/٢٠٣، نهاية الإيجاز ص ٢٥٣، والمصباح ١٢٩.

فلولا أنه جعله قمرًا حقيقيًا لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكنان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن. لا يقال: القمر في البيت ليس باستعارة؛ لأن المشبه مذكور- وهو الضمير في غلالته وأزراره-؛ لأننا نقول: لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه يناق الاستعارة المذكورة،.....

التسامح؛ لأنه إنما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الأضرار، ولا يتعدى إلى الأضرار والشاعر قد عذاه إليها (قوله: فلولا أنه جعله.. إلخ) حاصله: أنه لما خشي أن يتوهم أن صاحب الغلالة إنسان تسارع البلى لغلالته فيتعجب من ذلك؛ لأن العادة أن غلالة الإنسان لا يتسارع البلى إليها قبل الأمد المعتاد لبلاها فهي الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب النهي وهو أنه لم يبق في الإنسانية، بل دخل في جنس القمرية، والقمر لا يتعجب من سرعة بلى ما يباشر ضوءه؛ لأن هذا من خواصه- ومتى ظهر السبب بطل العجب- ولكون ما ذكر من خواص القمر قيل: إن من جملة عيوب القمر أنه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب أجرة المنزل ويسخن الماء ويفسد اللحم ويقرض الكنان ويعين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله: لأن الكنان) أى: الذى كانت منه الغلالة (قوله: لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه يناق الاستعارة) أى: لأنه لا ينبئ عن التشبيه، والمنافى لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بحيث يكون المشبه به واقعًا خبرًا عن المشبه كما في: زيد أسد، أو حالاً منه أو صفةً له نحو: مررت بزيد أسدًا، وجاءني رجلٌ أسدٌ، فذلك الجمع ينبئ عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر أداة التشبيه نفياً لما يلزم من فساد الصديق كما تقدم على ما فيه، وأما إذا ذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه - كما في البيت - لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداة نظراً للمعنى فهو استعارة، وقد سبق كل من هذا البحث وجوابه في بحث المجاز العقلي، وأنت خبير بأن هذا الجواب يقتضى أن نحو: على لجين الماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيهاً إلا أن يقال: تصریحهم بكونه تشبيهاً لا يناق صحة كونه استعارة- فتأمل.

كما يقال: سيف زيد في يد أسد؛ فإن تعريف الاستعارة صادق على ذلك.

(وردة) هذا الدليل (بأن الادعاء) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضى كونها) أى: الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضرورى بأن أسداً- فى قولنا: رأيت أسداً يرمى- مستعمل فى الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص؛ وتحقيق ذلك: أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد.....

(قوله: كما يقال) أى: كقولنا أى كعدم المناقاة فى قولنا: سيف زيد فى يد أسد المراد فى يده فقد شبه زيد بالأسد، وادعى أنه فرد من أفراد واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية، فقد جمع بين المشبه- وهو زيد- والمشبه به- وهو الأسد- على وجه لا ينبئ عن التشبيه؛ لأن هذا التركيب ونحوه لا يتأتى فيه تقدير الأداة إلا بزيادة فى التركيب أو نقص منه بحيث يتحول الكلام عن أصله كأن يقال: رأيت فى يد رجل كالأسد سيفاً (قوله: ورد هذا الدليل) حاصله: منع الصغرى القائلة: الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أى: لا نسلم ذلك، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملاً فى غير ما وضع له هذا، وقد علم من مضمون الكلام أولاً وآخرًا: أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مسلم عند القائل بأن الاستعارة مجاز لغوى، ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الأصلي فى نفس الأمر مسلم عند القائل بأنها مجاز عقلى، وبقي النزاع فى أن الاستعارة هل تسمى مجازاً لغوياً نظراً لما فى نفس الأمر، أو عقلياً نظراً للمبالغة والادعاء؟ فالخلاف على هذا عائد إلى اللفظ والتسمية- فتدبر.

(قوله: مستعمل فى الرجل الشجاع) أى: وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به، إذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضى كونه إياه حقيقة (قوله: وتحقيق ذلك) أى: تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكره من التحقيق: أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له، إذ ليس معناه ما فهمه المستدل



بطريق التأويل قسمين:

أحدهما: المتعارف، وهو الذى له غاية الجراءة، ونهاية القوة فى مثل تلك اللجنة المخصصة.

والثانى: غير المتعارف: وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى تلك اللجنة المخصصة، والهيكل المخصص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف؛ فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف. وبهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع يناقى نصب القرينة المانعة عن إرادة.....

---

من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له والتحوُّز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبهاً به، بل معناه: جعل المشبه به مؤولاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف، وأن أفراد قسمان: متعارف وغير متعارف، ولا خفاء فى أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الموضوع له هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو المفرد الغير المتعارف.

(قوله: بطريق التأويل قسمين) متعلق بجعل. إن قلت: إن الذى بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف، وأما الآخر وهو المتعارف فبطريق التحقيق- فكيف يقول الشارح على أنه جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل؟ قلت: جعل الأفراد قسمين مبنىً على كون الأسد موضوعاً للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وهو مجترى، وكونه موضوعاً لذلك ليس إلا بطريق التأويل وأما بطريق التحقيق فهو منحصر فى قسم واحد وهو المتعارف. اهـ- يس.

(قوله: فى مثل) أى: المودعين فى مثل.. إلخ (قوله: والهيكل المخصص) عطف تفسير (قوله: والقرينة مانعة عن إرادة.. إلخ) أى: لا عن إرادة الجنس بقسميه (قوله: وبهذا ينسفع.. إلخ) أى: ببيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف، فيندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل يناقى القرينة المانعة من إرادة الأسدية، ووجه الاندفاع: أن

السبع المخصوص.

(وأما التعجب والنهي عنه) كما في البيتين المذكورين (فَلْيَبْنَاءَ عَلَى تَنَاسَى التَّشْبِيهِ قَضَاءً لِحَقِّ الْمُبَالَغَةِ) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضاً.

---

الإصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف، ونصب القرينة إنما يمنع من إرادة الأسدية بالمعنى المتعارف، وحينئذ فلا منافاة (قوله: السبع المخصوص) الأنسب أن يقول: عن إرادة الأسد ويحذف قوله المخصوص؛ لأن ذكره في السؤال يشير إلى الجواب - تأمل.

(قوله: وأما التعجب.. إلخ) هذا إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضى استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين؛ لأنهما لا يتلمان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقة، وحاصل الجواب الذى أشار له المصنف: أن التعجب والنهي عنه لتناسى التشبيه، وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقته، حتى إن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه، وبما تقرر من جعل كلام المصنف إشارة لجواب سؤال مقدر، اندفع ما ذكره العلامة العصام: من أن التعجب والنهي لم يجعلاً دليلاً على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، بل استدلل بهما على الادعاء، فلما سلم المحجب الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، فلا حاجة إلى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيّين على الادعاء، إذ بناؤهما عليه لا يناقى مجازاً لغوياً، فالأولى إسقاط قوله: وأما التعجب والنهي عنه (قوله: وأما التعجب) أى: من المشبه (وقوله: والنهي عنه) أى: عن التعجب (قوله: فَلْيَبْنَاءَ) أى: فَلْيَبْنَاءَ الاستعارة (قوله: على تناسى التشبيه) أى: إظهار التناسى، والمراد بالتناسى النسيان أى: على إظهار نسيان التشبيه (قوله: قضاء.. إلخ) وإنما تنوسى فيه التشبيه توفيةً لحق المبالغة في دعوى الاتحاد (قوله: ودلالة.. إلخ) عطف تفسير على قوله: قضاء لحق المبالغة.

## [مفارقة الاستعارة للكذب]:

(والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل) في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين: متعارفًا، وغير متعارف - كما مر - ولا تأويل في الكذب.

(ونصب) أى: وينصب (القرينة على إرادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت أنه لا بُدَّ للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، بخلاف الكذب؛ فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (عَلَمًا) لما سبق من أنها تقتضى إدخال المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراده قسمين: متعارفًا، وغير متعارف،.....

(قوله: والاستعارة تفارق الكذب) أى: والكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب أى: لا يشتبه به بسبب ما ذكر من الأمرين. فقولك: جاعنى أسد يشتبه بالكلام الكاذب لولا الوجهان، فاندفع ما يقال: إن الاستعارة تكون في المفرد؛ لأنها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، والكذب يكون في الحكم، فالمتصف بالكذب الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله: بالبناء على التأويل) أى: بسبب بنائها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله: في دعوى... إلخ) متعلق بمحذوف صفة للتأويل أى: المتحقق في دعوى... إلخ من تحقق العام في الخاص، أو أن "في" بمعنى "من" البانية.

(قوله: بل يبذل المجهود... إلخ) يقال: بذل يبذل كَنَصَرَ ينصُرُ، والمراد بالمجهود: الجهد والوسع والطاقة، والمراد بترويج ظاهره: إظهار صحته عند السامع ومحل كون الكذب يبذل المتكلم وسعه وطاقته في ترويج ظاهره إذا عرف عدم مطابقتها وقصد إظهار صحته، لا إن لم يقصد ذلك واعتقد الصحة (قوله: ولا تكون عَلَمًا) أى: شخصيًا؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلم؛ ولأن علم الجنس تجرى فيه للاستعارة كاسم الجنس، بخلاف علم الشخص، فلا يصح أن يشبه زيد بعمره في الشكل والهيئة مثلاً ويطلق عليه اسمه، وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع يفهم منه: أن الامتناع

ولا يمكن ذلك في العلم (لنفاثاته الجنسية) لأنه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك،  
والجنسية تقتضى العموم وتناول الأفراد.....

في العلمية مخصوص بها، وأما المجاز المرسل فيجوز في العلمية، إذ لا مانع من كون المجاز المرسل علمًا لصحة أن يكون للعلم لازم ولو غير مشتهر يستعمل فيه لفظ العلم، كما إذا أطلق قيار "علم فرس" على زيد مرادًا منه لازمه وهو شدة العدو- أى: الجرى- ثم إن جملة "ولا تكون علمًا" عطف على قوله: والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية، ولك أن تجعله عطفًا على قوله: تفارق الكذب، فيكون التناسب مرعيًا.

(قوله: ولا يمكن ذلك في العلم) أى: الشخصى (وقوله: لنفاثاته الجنسية) أى: التى تقتضىها الاستعارة (وقوله: لأنه) أى: العلم (وقوله: يقتضى التشخص) أى: تشخص معناه وتعيينه خارجًا، وهذا ظاهر في علم الشخص لا في علم الجنس، لإمكان العموم في معناه لكونه ذهنيًا، والمعنى الذهني لا ينافى تعدد الأفراد له.

(قوله: وتناول الأفراد) عطف تفسير، وما ذكره العلامة الشارح- من أن الاستعارة تقتضى إدخال المشبه في جنس المشبه به، يجعل أفراده قسمين: متعارف وغير متعارف، وذلك غير ممكن في العلم الشخصى- هو طريقة صاحب المفتاح، حيث قال فيه: والذى قرع سمعك من أن مبنى الاستعارة على إدخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الأعلام الشخصية، إلا إذا تضمنت نوع وصفية، وقال السيد في شرحه للمفتاح: لا نسلم أن الاستعارة تعتمد على الإدخال المذكور؛ لأن المقصود من الاستعارة المبالغة في حال المشبه بأنه يساوى المشبه به فيه، وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به إن كان اسم جنس أو جعله عينه ادعاء إن كان علم شخص، فإن المقصود من قوله: رأيت اليوم حاتمًا: أنه رأى عين ذلك الشخص، لا أنه رأى فردًا من أفراد الجواد - هـ.

قال العلامة عبد الحكيم: وفيما قاله السيد بحث- أما أولاً: فلأن القول بالإدخال في اسم الجنس مما لا داعى إليه، فإن المبالغة تحصل فيه أيضاً بادعاء الاتحاد، وأما ثانياً: فلأن جعله عينه فيما إذا كان علمًا شخصيًا إن كان لا عن قصد فهو غلط.

(إلا إذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف  
(كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود، ومادر بالبخل،.....

وإن كان قصداً، فإن كان بإطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد، وإن كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض، وحينئذ فلا بد من التأويل وهو إنما يكون بإدخاله فيه، والحاصل: أن استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر، فلو لم يعتبر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه (قولسه: إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء من عموم الأحوال (وقوله: تضمن) أى: استلزم نوع وصفية، وليس المراد أنه دلّ دلالة تضمنية على نوع من الأوصاف كالكرم (قوله: نوع وصفية) الأوّل نوع وصف؛ لأن الوصف مصدر لا يحتاج في إفادة المعنى المصدري إلى إلحاق الباء - كذا في الأطول.

(قوله: بواسطة) متعلق بتضمن (وقوله: اشتهاره) أى: العلم أى: اشتهار مدلوله وهو الذات، فالعلم المتضمن نوع وصفية هو أن يكون - كمدلوله - مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كلياً تأويلاً، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد ذلك الكلى، مثلاً حاتم موضوع للذات المعنية، ثم إنه بواسطة اشتهارها بالكرم بحيث متى أطلق حاتم يفهم منه الجواد صار حاتم كأنه موضوع للجواد وهو معنى كلى، فيصح أن يطلق لفظ حاتم على زيد الكريم بأن تقول عند رؤيتك لزيد: رأيت اليوم حاتماً بسبب تشبيه زيد بحاتم في الجود، وملاحظة أن حاتماً كأنه موضوع للجواد وأن زيداً فرد من أفراد - وكذا يقال في غيره.

(قوله: كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود) أى: المستلزم للاتصاف به، فيجعل ذلك الوصف لازماً له وهو وجه الشبه في الاستعارة. وحاتم في الأصل: اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى (قوله: ومادر بالبخل) أى: ومادر المتضمن الاتصاف بالبخل، وهو رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة، قيل إنما

وسحبان بالفصاحة، وباقل بالفهاهة؛ فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود، ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد؛ سواء كان ذلك الرجل المعهود، أو غيره - كما في: الأسد- فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود، والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود- أعنى: حاتم الطائي- حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة، نحو: رأيت اليوم حاتمًا.

(وقرينتها) يعنى: أن الاستعارة لكونها مجازًا لا بد لها من قرينة مانعة عن

إرادة المعنى الموضوع له. وقرينتها:.....

سمى مادراً؛ لأنه سقى إبلًا له من حوض فلما فرغت الإبل من الشرب بقى في أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به- أى: حرك ماء به- بخلاً خوفاً من أن يستقى من حوضه أحد (قوله: وسحبان) هو في الأصل صياد يصيد ما مر به، ثم جعل علماً للبلغ المشهور والمناسبة ظاهرة- ١هـ أطول.

(قوله: وباقل بالفهاهة) أى: وباقل المتضمن الاتصاف بالفهاهة- أى: العجز عن الإفصاح عما في الضمير- وهو اسم رجل من العرب كان شديد العى في النطق، وقد اتفق أنه كان اشترى ظبيًا بأحد عشر درهما فقبل له: بكم اشتريته ففتح كفيه، وفرق أصابعه، وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر، فانفلت منه الظبي، فضرب به المثل في العى (قوله: فحينئذ) أى: فحين إذ تضمن العلم كحاتم نوع وصفية يجوز.. إلخ (قوله: ويتناول في حاتم.. إلخ) أى: فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه، وهذا اندفع ما يقال: إنه إذا كان فردًا من أفراد فكيف يصح التشبيه حينئذ؟

(قوله: وقرينتها) أى: والقرينة الثابتة لها، وإنما ثبتت لها لكونها مجازًا كما أشار له الشارح. قال العلامة عبد الحكيم: وأشار الشارح بهذا الدليل العام الجاري في كل مجاز سواء كان مرسلًا أو استعارة إلى أن تخصيص قرينة الاستعارة بالبيان إنما هو للاعتناء بشأنها وإلا فالقرينة لازمة في كل مجاز - ١هـ.

وفي الأطول: أن ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختص بقرينتها، بل يجرى في قرينة المجاز المرسل والمكنية، ولا داعى إلى جعل قرينة المكنية واحدًا والزائد عليه ترشيحًا- ١هـ.

(إما أمر واحد- كما في قولك: رأيت أسداً يرمى- أو أكثر) أى: أُمُسران، أو أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله: فإن تعافوا) أى: تكررهما (العدل والإيمان) فإن في إيماننا نيراناً<sup>(١)</sup> أى: سيوفاً تلمع كشعل النيران.....

(قوله: إما أمر واحد) أى: من ملائمات المشبه في المصراحة كيرمى، ومن ملائمات المشبه به في المكتنية كالأظفار (قوله: يرمى) أى: بالسهم وليس المراد مطلق رمى؛ لأنه يكون حتى في الأسد الحقيقي- تأمل.

(قوله: يكون كل واحد منها قرينة) أى: وليس واحد منها ترشيحاً ولا تجريدًا لعدم ملائمته للطرفين ملائمة شديدة، وما ذكره المصنف مبنيٌّ على جواز تعدد القرينة وهو الحق، وقال بعضهم: لا يجوز تعدد قرينة الاستعارة؛ لأنه إن كان الصرف عن إرادة المعنى الحقيقي بجميع تلك الأمور، فلا نسلم تعدد القرينة، وإن كان بكل واحد فلا حاجة لما عدا الأول، وحيثذ فيجعل ترشيحاً أو تجريدًا (قوله<sup>(٢)</sup>): كقوله فإن تعافوا.. إلخ) قال في معاهد التنصيص: هذا البيت لبعض العرب ولم يعينه، وقوله: فإن تعافوا مأخوذ من: عاف يعاف بمعنى كره، وأصل عاف يعاف عَوِف يعوف: كَعَلِمَ يَعْلَمُ، يقال: عاف الرجل طعامه وشرا به أى: كرهه أى: إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا للجهل وتكرهوا التصديق بالنبى، فإن في أيدينا سيوفاً تلمع كالنيران نحار بكم ونلجحكم إلى الطاعة بها، والعدل: هو وضع الشيء في محله فهو مقابل للظلم، والإيمان الأول في البيت [بكسر الهمزة] تصديق النبى- عليه الصلاة والسلام- فيما جاء به عن الله، والإيمان الثانى بفتح الهمزة جمع يمين يطلق على القسم وعلى الجارحة المعلومة وهو المراد، ويصح أن يقرأ الإيمان في الموضعين بفتح الهمزة جمع يمين، والمراد منه القسم فى الأول، والجارحة فى الثانى (قوله: أى سيوفاً تلمع.. إلخ) أى: فقد شبه السيوف بالنيران بجامع

(١) تعافوا: تكررهما. نيرانا- أى: سيوفاً تلمع كأمثال نيران.

الإيضاح ص ٢٦٠.

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٦٠.

فتعلق قوله: تعافوا بكل من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط: تحاربون وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتزمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة، لا كل واحد. وبهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله: أو أكثر شامل لقوله: معان فلا يصح جعله مقابلاً له وقسيمًا (كقوله:

اللمعان في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصراحة (قوله: فتعلق) أى: ارتباط قوله تعافوا بكل.. إلخ، ظاهره: أن القرينة على أن المراد بالنيران السيوف تعلق الإعافة بكل من العدل والإيمان، وفيه أن الكلام في القرينة المتعددة وهى لا تكون إلا لفظية والتعلق والارتباط ليس كذلك، فالأولى أن يقول: فكل واحد من العدل والإيمان باعتبار تعلق الإعافة به قرينة على أن المراد بالنيران السيوف، وإنما جعل كل واحد قرينة ولم يجعل أحدهما قرينة والآخر تجريدًا؛ لأن مجموع الأمرين بمنزلة الشرط فهما بمنزلة الشرط شيء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينة (قوله: لدلالته) أى: تعلق تعافوا بكل من العدل والإيمان (قوله: تحاربون) أى: محذوف تقديره تحاربون، وأما قوله: فإن في إيماننا نيرانا- فهو علة لذلك الجواب المحذوف أقيمت مقامه، ولو حذف النون من تحاربون وتلجأون لكان حسنًا؛ لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعًا ضعيف. قال في الخلاصة:

وَبَعْدَ مَا ضَى رَفَعَكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

إن قلت: إن المحاربة تكون أيضًا بالنار الحقيقية فهلا حملت النيران على حقيقتها، فيكون القصد تخويفهم بالإحراق. قلت: إن القائل يرى الأخذ بالشريعة وليس فيها إحراق كاره العدل والإيمان، بل تعذيبه بالسيوف (قوله: مربوط) تفسير ملتزمة (وقوله: يكون الجميع) أى: المجموع (وقوله: لا كل واحد) أى: فظهرت مقابلته لقوله: أو أكثر (قوله: فلا يصح جعله مقابلاً له) أى: لأنه من أفراد (قوله: وقسيمًا) عطف مرادف (قوله: كقوله) أى: البحتري من قصيدة من الطويل، وبعد البيت:

يَكَاذُ النَّدَا مِنْهَا يَفِيضُ عَلَى الْعِدَا لَدَى الْحَرْبِ تَنَفَّى فِي قَنَا وَقَوَاضِبِ<sup>(١)</sup>

(١) ديوان البحري ١/١٧٩.



وصاعقة من نصله) أى: من نصل سيف الممدوح (تنكفى بها) من: انكفأ-  
أى: انقلب- والباء للتعدي، والمعنى: رب تار من حدَّ سيفه يقلبها (على رأس  
الأقران.....)

الثنى مصدر ثنيت الشيء أى: ضاعفته، والقنا: جمع قناة وهى الرمح  
والقواضب: القواطع (قوله: وصاعقة) يروى بالجر على إضمار رب، وبالرفع على أنه  
مبتدأ موصوف بقوله من نصله، وخبره قوله تنكفى بها، والصاعقة فى الأصل نار سماوية  
هلك ما أصابته تحدث غالباً عند الرعد والبرق (قوله: من نصله) يبان لصاعقة أى:  
صاعقة هى نصله فجعله صاعقة، أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فكان لنصله صاعقة  
تحرق الأعداء، والأوّل أظهر، وإلى الثانى ذهب الشارح (قوله: أى: من نصل سيف  
الممدوح) أشار به إلى أن ضمير نصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف، ويجوز أن  
يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والإضافة لأدنى ملاسة. قال فى الأطول: والنصل  
هو حد السيف كما فى الصحاح، أو نفس السيف الخالى عن المقبض كما فى القاموس،  
فقد اختفى المقبض فى يده - ا هـ.

وكلام الشارح ظاهر على الأول لا على الثانى إلا أن تجعل إضافة نصل للسيف  
للبيان، وعليه فيحتاج لتقدير حد- تأمل.

(قوله: رب نار) هذا تفسير للصاعقة (وقوله: من حدَّ سيفه) فيه إشارة إلى أن  
النصل هو حد السيف (وقوله: يقلبها) أى: تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل  
يقلب أصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعدي (قوله: على  
أرؤس الأقران) الأرؤس جمع رأس، والأقران: جمع قرن وهو المكافئ والمماثل وكلاهما  
جمع قلة، وآثره على جمع الكثرة لما فيه من الإشارة إلى قلة أكفائه فى الحرب وقلة أمثاله  
فيها، أو إلى الاستخفاف بأمرهم وتقليلهم فى مقابلته، ولا يخفى ما فيه من اللطف، أو  
المراد بأرؤس الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح، إذ كل من الجمعين يستعار للآخر -  
كذا قيل، وهذا مبنى على أن جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة، أما على أنه موضوع  
لما فوق الاثنين، وإن الجمعين إنما يفترقان فى الغاية لا فى المبدأ فلا يستعار جمع الكثرة

أى: أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا كالسحائب، أى: يصبها على أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها، ولما استعار السحائب لأنامل المدوح ذكر أن هناك صاعقة، ويُنَّ أنها من نصل سيفه، ثم قال: على أرؤس الأقران، ثم قال: خمس فذكر العدد الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

### [أنواع الاستعارة باعتبار الطرفين]:

(وهى) أى: الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه، والمستعار له (قسمان؛ لأن اجتماعهما) أى: اجتماع الطرفين (فى شيء إما ممكن، لمحو: **(أَحْيَيْنَاهُ) فى: (أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ)**<sup>(٢)</sup> أى: ضالاً فهديناه).....

للقلة. نعم، يستعار جمع القلة للكثرة كما هنا (قوله: خمس سحائب) فاعل تنكفى بها وهو من إضافة الصفة للموصوف كما أشار له الشارح بقوله أى: أنامله الخمس، والمراد العليا فقط، وإلا فالأنامل كثيرة، وعبر الشارح بالأنامل دون الأصابع مع أن الذى يقبض على السيف ويتقلب به على الأعداء الأصابع لا الأنامل للمبالغة فى شجاعة المدوح أى: إنه لشجاعته وقوته لا كلفة عليه ولا مشقة فى قلب السيف على الأقران بالأنامل، وهذا إذا أريد بالأنامل حقيقتها، ويحتمل أنه أراد بالأنامل الخمس الأصابع مجازاً وعلى هذا فلا مبالغة (قوله: التى هى فى الجود.. إلخ) أشار بهذا إلى أن البيت فيه من المحسنات البديعية والاستتباع، حيث ضمن الشاعر مدح المدوح بالشجاعة مدحه بالسخاوة (قوله: وعموم العطايا) أخذ العموم من السحائب.

(قوله: فذكر العدد) بتخفيف الكاف أى: ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب الأنامل، إذ السحائب الحقيقية ليست خمساً فقط (قوله: فظهر من جميع ذلك) أى: من ذكر الصاعقة ومن كونها ناشئة من حدِّ سيفه ومن انقلابها على

(١) للبحرئى فى ديوانه ١/١٧٩، الطراز ١٣/٢٣١، ورواية الديوان:

وصاعقة من كفّه يتكفى بها على أرؤس الأعداء خمس سحائب

(٢) الأنعام: ١٢٢.

استعار الإحياء من معناه الحقيقي - وهو جعل الشيء حيًا - للهداية - التي هي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب -، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، وهذا أولى من قول المصنف: إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد؛ لأن المستعار منه هو الإحياء، لا الحياة، وإنما قال: نحو: أحييناه؛ لأن الطرفين في استعارة الميت للضال.....

أرؤس الأقران ومن كون المنقلب بما خمسًا - وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسحائب أنامل الممدوح نظر، إذ لو أسقط بعضها كلفظ الخمس وأرؤس الأقران بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على أن إضافة الصاعقة لتصل السيف كاف في القرينة المذكورة، فيعالف ما مر من قوله: مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة، اللهم إلا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة في الوضوح، والحاصل: أن الدلالة الواضحة على المراد متوقفة على الجميع، وهذا لا ينال كفاية بعضها في أصل الدلالة على المراد، وحينئذ فقول الشارح سابقًا: مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة. الخ ناظر للدلالة الواضحة البالغة في الوضوح لا لأصل الدلالة - فلا منافاة.

(قوله: استعار الإحياء) أى: استعار هذه اللفظ (وقوله: للهداية متعلق باستعار) أى: استعاره لما بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل بالإحياء. بمعنى جعل الشيء حيًا، وادعاء أنه فرد من أفرادها، ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما، كما أن وجه الشبه بين الإمامة والاضلال ترتب نفسى الانتفاع على كل منهما، وإنما قال استعار الإحياء مع أن المستعار الفعل أعني أحييناه؛ لأن استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الإحياء (قوله: مما يمكن اجتماعهما) أى: من الشيعين اللذين يمكن اجتماعهما في شيء أى: فقد اجتماعا في الله سبحانه وتعالى فإنه محيى وهادى (قوله: وهذا) أى: قولنا والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما (قوله: أولى من قول المصنف) أى: في الإيضاح (قوله: لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياة) إن قلت: مقتضى هذا التعليل أن يكون ما قاله المصنف خطأ، وأن ما قاله الشارح هو الصواب - قلت: إنما قال الشارح: وهذا أولى لإمكان أن يقال: مراد المصنف بالحياة الإحياء لكونها أثرًا له (قوله: وإنما قال: نحو أحييناه) أى: ولم يقل نحو ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا﴾

مما لا يمكن اجتماعهما في شيء إذ الميت لا يوصف بالضلال.  
(ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين  
الطرفين من الاتفاق.

(وإما تمتنع) عطف على: إما ممكن (كاستعارة اسم المعلوم للموجود  
لعدم غنائه).....

**فَاحْتِنَاءٌ** <sup>(١)</sup> حتى يكون ميتاً داخلياً في التمثيل أيضاً (قوله: مما لا يمكن اجتماعهما)  
أى: فقد اجتمع في الآية الاستعارتان الوفاقية والعنادية (قوله: إذ الميت لا يوصف  
بالضلال) أى: لأن الموت عدم الحياة والضلال هو الكفر والميت العادم للحياة لا يتصف  
بالكفر إلا باعتبار ما كان، لا حقيقة؛ لأن الكفر جحد الحق، والجحد لا يقع من الميت  
لانتفاء شرطه وهو الحياة (قوله: ولتسم وفاقية) إنما سموها وفاقية لا اتفاقية؛ لأن وفاقية  
أنسب بعنادية، واللام في قوله: ولتسم: لام الأمر - أى: أدع إلى تسميتها وفاقية، وإنما  
لم يقل: وتسمى إشعاراً بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة (قوله: لما بين  
الطرفين من الاتفاق) أى: الاجتماع وعدم المباينة، وكان الأولى أن يقول: لما بين  
الطرفين من الوفاق؛ لأن المفاعلة على باهما، إذ كل من الطرفين وافق صاحبه في  
الاجتماع معه في موصوف واحد.

(قوله: كاستعارة اسم المعلوم) أى: وكاستعارة الميت للضلال، إذ لا يجتمع الموت  
والضلال في شيء، ثم إن إضافة استعارة للاسم بيانية، وأما إضافة اسم للمعـدوم فيصح  
جعلها بيانية أيضاً، ويصح جعلها حقيقية بأن يراد بالمعلوم الأمر الغير الموجود، ويراد باسمه  
اللفظ الدالّ عليه وهو لفظ معدوم، وذلك بأن تقول في زيد الذى لا نفع به: رأيت اليوم  
معدوماً في المسجد، أو تقول: جاء المعدوم ونحو ذلك، فشبّه الوجود الذى لا نفع فيه  
بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه فهو  
استعارة مصرحة تبعية عنادية؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء. قال  
في الأطول: ولا تتوقف استعارة اسم المعلوم للموجود على عدم نفعه أصلاً،

(١) الأنعام: ١٢٢.

هو بالفتح: النفع- أى: لانتفاء النفع في ذلك الموجود- كما في المعلوم، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع، وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره، وتلهم في الناس اسمه.

(ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما.

(ومنها) أى: من العنادية: الاستعارة (التهكمية، والتعليحية- وهما ما

استعمل في ضده) أى: الاستعارة التي استعملت.....

بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير نافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله: هو بالفتح) أى: والمد وإما بكسر الغين مع المد فهو الترم بالصوت، وبكسر الغين مع القصر فاسم لليسار والاستغناء، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل (قوله: ولا شك أن اجتماع الوجود) وهو المستعار له أصالة (وقوله: والعدم) أى: وهو المستعار منه أصالة (قوله: وكذلك استعارة اسم الموجود.. إلخ) هذا عكس مثال المصنف فيشبه عدم الشيء مع بقاء آثاره الجميلة بوجوده ويستعار الوجود للعدم، ويشق من الوجود موجود بمعنى معلوم بقيت آثاره الجميلة فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية؛ لأن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع.

(قوله: لتعاند الطرفين) أى: تنافيهما (قوله: وامتناع اجتماعهما) عطف تفسير.

إن قلت: إن الوفاق بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأنيان في الاستعارة يتأنيان في التشبيه، فلم لم يذكر هناك؟ أجيب بأن المقصود المبالغة، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندتين من جنس الآخر متحلاً به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر - ا هـ يس.

(قوله: التهكمية) أى: ما كان الغرض منها التهكم والمزء والسخرية (قوله:

والتعليحية) أى: ما كان الغرض منها إيراد القبيح بصورة شيء مליح للاستظراف

(قوله: أى: الاستعارة التي استعملت.. إلخ) أشار بهذا الضابط إلى كل من التهكمية

والتعليحية، وحاصله: أن يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده: كإطلاق

في ضد معناها الحقيقي (أو نقيضه؛ لما مرَّ) أى: لتزيل التضادَّ، أو الناقض منزلة  
التناسب بواسطة تلميح، أو تهكم- على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه- (نحو:  
**﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾**<sup>(١)</sup> أى: أنذرهم، استعيرت البشارة- التي هي الإخبار....

الكريم على البخيل، والأسد على الجبان، ولا يصح فيهما إطلاق البخيل على الكريم،  
ولا إطلاق الجبان على الأسد، وقد علمت من هذا أن التهكمية والتلميحية بمعنى، إلا أن  
الفارق بينهما من جهة أنه إن كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه  
الهزاء والسخرية بالمقول فيه كانت تهكمية، وإن كان الغرض الحامل على ذلك الغرض  
الحامل على ذلك بسط السامعين وإزالة السامة عنهم بواسطة الإتيان بشيء مליح  
مستظرف كانت تلميحية، فإذا أطلق الأسد على الجبان فقد نزل التضادَّ منزلة  
التناسب تهكمًا أو تلميحًا، وشبه الجبان بالأسد بجامع الشجاعة الموجودة في المشبه- وهو  
الجبان- تنزيلاً والموجودة في المشبه به- وهو الأسد- حقيقة، واستعير اسم الأسد  
للجبان استعارة مصرحة (قوله: في ضدَّ معناها الحقيقي أو نقيضه) الضدَّان: هما الأمران  
الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والتقيضان: الأمران اللذان لا يجتمعان ولا  
يرتفعان، وأحدهما وجوديٌّ والآخر عدميٌّ (قوله: أى لتنزيل.. إلخ) تفسير لما مرَّ  
(قوله: بواسطة تلميح) أى: الإتيان بشيء مليح مستظرف (وقوله: أو تهكم) أى:  
استهزاء وسخرية (قوله: فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) نزل التضادَّ منزلة التناسب فشبه  
الإنذار بالبشارة بجامع إدخال السرور في كلِّ وإن كان تنزيلاً بالنسبة للمشبه،  
واستعير اسم البشارة للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة، واشتق من  
البشارة بشرٌ بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية أو التلميحية  
العنادية، فقول الشارح: استعيرت البشارة للإنذار أى: بعد تشبيه الإنذار بالبشارة، ثم  
إنه إن أريد بالبشارة لفظها لم يصح وصفها بقوله التي هي.. إلخ، وإن أريد معناها لم  
يصح الحكم باستعارتها إذ المستعار إنما هو اللفظ، وقد يجاب بأن المراد الثاني، لكن في  
الكلام حذف مضاف، والأصل: استعير اسم البشارة الذي هو لفظ البشارة.

(١) التوبة: ٣٤.

بما يظهر سروراً في المخبر به-للإنذار الذي هو ضده بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك: رأيت أسداً-وأنت تريد جبائناً- على سبيل التلميح والظرافة، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة، وكذا الشجاعة والجبين.

[أنواع الاستعارة باعتبار الجامع]:

(و) الاستعارة (باعتبار الجامع).....

(قوله: بما يظهر) أى: بخبر يظهر سروراً (وقوله: في المخبر به) أى: في وجه الشخص المخبر بذلك الخبر (قوله: للإنذار) متعلق باستعيرت، وقوله: الذي هو ضده أى: فهو الإخبار بما يظهر عبوساً في وجه الشخص المخبر به (قوله: الذي هو ضده) أى: ضد البشارة وتذكير الضمير نظراً لكونها إخباراً أو ضد الإخبار (قوله: بإدخال الإنذار) متعلق باستعيرت أى: بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة لتنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم أو التلميح (قوله: على سبيل التهكم والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليه أن يزيد "والتلميح"، وكذا قوله: بعد على سبيل التلميح والظرافة العطف فيه للتفسير، وكان عليه أن يزيد والاستهزاء؛ لأن كلاً من مثال المسن ومثال الشارح يصلح للتهكم والتلميح كما علمت (قوله: ولا يخفى: إلخ) هذا ييسر لكون الاستعارة في "وبشّرهم" عنادية (قوله: من جهة واحدة) أى: بحيث يكون المبشر به هو المنذر به والمبشر هو المنذر، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر بأن فلاناً يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله: وكذا الشجاعة والجبين) أى: لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة، وأما من جهتين فهو ممكن- ألا ترى قول الشاعر:

أَسَدٌ عَلَيَّ فِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ

(قوله: وباعتبار الجامع قسماً) قد يقال: ينبغي أن تكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام؛ لأنه إما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنهما، أو داخل في مفهوم أحدهما وخارج عن مفهوم الآخر، ويمكن أن يقال: إن المصنف أثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيها الأقسام الأربعة.

أى: ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان؛ لأنه) أى: الجامع (إما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له، والمستعار منه (نحو: قوله: ﴿١﴾): "خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةَ طَارَ إِلَيْهَا) أو رجل في شَعْفَةٍ في غنيمة له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت".

الأول: أن يكون داخلاً في مفهوم الطرفين، والثاني: أن لا يكون داخلاً في مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجاً عنهما وما يكون داخلاً في مفهوم أحدهما خارجاً عن مفهوم الآخر؛ ولعلّه لذلك عبّر في الثاني بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما (قوله: أى ما قصد اشتراك.. إلخ) وهو الذى يسمى في التشبيه وجه الشبه؛ لأنه سبب للتشبيه، وسموه هنا جامعاً؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه، واعلم: أن الجامع في الاستعارة هو متعلق العلاقة؛ وذلك لأن العلاقة في قولك: رأيت أسداً لإنسان هو المشابهة في الشجاعة فالجامع هو الشجاعة؛ لأن بسببها أدخل المشبه في جنس المشبه به ادعاءً وجمع مع أفرادته تحت مفهومه (قوله: إما داخل في مفهوم الطرفين) أى: بأن يكون جزءاً من مفهومهما لكونه جنساً أو فصلاً لذلك المفهوم (قوله: بعنان) هو [يكسر العين] اللحام (قوله: طار إليها) أى: عدا إليها فشبّه العدو- الذى هو قطع المسافة بسرعة في الأرض - بالطيران - الذى هو قطع المسافة بسرعة في الهواء - واستعار اسم المشبه به للمشبه، واشتق من الطيران طار بمعنى عدا، والجامع قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم كل من المستعار له - وهو العدو - والمستعار منه - وهو الطيران -؛ لأنه جنس لكل منهما، وفصل العدو المميز له عن الطيران كونه في الأرض كما أن الفصل المميز للطيران كونه في الهواء، وإسناد الطيران في الحديث للرجل مجاز عقلي، والأصل طار فرسه يسعيه إليها (قوله: أو رجل.. إلخ) "أو" للتقسيم فخبر الناس مقسم لهذين القسمين، وليست للتريد.

(قوله: في شَعْفَةٍ) بفتح الشين المعجمة وتحريك العين المهملة ويعدها فاء (قوله: في غنيمة) في بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر في الظرف، أو أنها باقية على حالها

(١) رواه أحمد والترمذي بلفظ فيه اختلاف، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٦٠١).



قال جاز الله: الهيعة: الصيحة التي يفرغ منها، وأصلها من: هاع، يهيع، إذا حبن. والشُعفة: رأس الجبل، والمعنى: يحير الناس رجل آخذ بعنان فرسه، واستعد للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاه، ويكتفى بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

استعار الطيران للعدو، والجامع داخل في مفهومهما (فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما) أى: في العدو والطيران،.....

بدل من شعفة بدل اشتعال، والرابط محذوف والتقدير له (قوله: قال جاز الله) أى: جاز بيت الله الحرام، والمراد به العلامة محمود الزمخشري (قوله: الصيحة) هي الصوت المفزع أى: الموجب للفرار والخوف (فقوله: التي يفرغ منها) أى: يخاف من أجلها (قوله: إذا حبن) أى: فالهيعة في الأصل معناها الحبن، واستعمالها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب في السبب؛ وذلك لأن الصيحة لما أوجبت الخوف - الذي هو الحبن - سميت باسمه وهو الهيعة (قوله: واستعد للجهاد) أى: بحث إذا سمع أصوات المسلمين المجاهدين عند المحاربة والمقاتلة قدم لهم بسرعة، وأخذ قوله: واستعد للجهاد من قوله: ممسك بعنان فرسه - فهو كناية عن الاستعداد للجهاد لاستلزامه إياه (قوله: أخذ بعنان فرسه) يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل، ويرشحه قوله في الحديث: ممسك، ويصح قراءته فعلاً ماضياً، ويرشحه قوله بعد: واستعد للجهاد (قوله: في بعض رؤوس الجبال) أخذ البعضية من المعنى؛ لأن قوله في الحديث في شعفة المراد منه في أى شعفة، وليس المراد منه في كل شعفة لاستحالة ذلك (قوله: قليل) أخذ القلة من التصغير (قوله: للعدو) أى: عدو الفرس وهو ذهابها للحرب بسرعة.

(قوله: فإن الجامع بين العدو) الذى هو المستعار له (وقوله: والطيران) أى: الذى هو المستعار منه (قوله: وهو) أى: قطع المسافة بسرعة داخل فيهما أى: لأنه جنس من مفهوم كل منهما؛ لأن الطيران قطع المسافة بسرعة في الهواء، والعدو: قطع

إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو، والأظهر: أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الأكثر، لا داخله في مفهومه. فالأولى: أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام المتترقة بعضها ببعض.....

المسافة بسرعة في الأرض (قوله: إلا أنه) أى: ذلك الجامع- الذى هو قطع المسافة بسرعة- في الطيران أقوى منه في العدو، فلذا جعل الطيران مشبهاً به، والعدو مشبهاً لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه الذى هو الجامع (قوله: والأظهر.. إلخ) قصد الشارح المناقشة في قول المصنف: فإن الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءاً من الجامع الواقع جنساً للطرفين (قوله: والسرعة لازمة له) أى: للطيران (وقوله: في الأكثر) أى: بالنظر للغالب، ومن غير الغالب يكون الطيران قطع المسافة بالجنح من غير سرعة (قوله: لا داخله في مفهومه) أى: وليست السرعة داخله في مفهوم الطيران، بحيث إنه لا يوجد بدونها بخلاف العدو، فإن السرعة لازمة له فهو عبارة عن قطع المسافة بسرعة بقوائم، وحيث كانت السرعة لازمة للطيران وداخله في مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخلياً في مفهوم الطرفين؛ لأنه في أحدهما لازم لا جنس، وحينئذ فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد، وإنما عبّر الشارح بالأظهر لإمكان الجواب بأن الملتفت له في الجامع قطع المسافة في كل لا نفس السرعة، ولا شك أن قطع المسافة داخل في مفهوم الطرفين، أو للإشارة إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعياً (قوله: فالأولى إلخ) عبّر بالأولى لما مر من أن مبنى الاعتراض ليس قطعياً وإمكان الجواب عنه بما مر؛ ولأن المشاحة في الأمثلة ليست من دأب المحصلين؛ لأنها تذكر لإيضاح القاعدة على تقدير صحتها، لكن الأولى أن تكون صحيحة (قوله: أن يمثل) أى: للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله: باستعارة التقطيع) أى: باستعارة هذا اللفظ (وقوله: الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام المتترقة بعضها ببعض) المناسب لقوله بعد: والجامع إزالة الاجتماع.. إلخ- أن يقول الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة ملتزقة بعضها ببعض لأجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخلياً في مفهوم التقطيع وإن كان إزالة الاتصال هو في معنى إزالة الاجتماع- تأمل من

لتفريق الجماعة، وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾<sup>(١)</sup>، والجامع إزالة الاجتماع الداخلية في مفهومها، وهي في القطع أشد،

تقرير شيخنا العلوي. (قوله: لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض) أى: الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزق بعضها ببعض، والعطف في قول الشارح: وإبعاد بعضها عن بعض للتفسير.

(قوله: الداخلية في مفهومها) أى: في مفهوم التقطيع والتفريق، وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع: إزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة ملتزقًا بعضها ببعض، وأن مفهوم تفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض: إزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزقة، فقد أخذ الجامع - وهو إزالة الاجتماع - في حد كل منهما على أنه جنس له، وقيد كون الأشياء المجتمعة ملتزقة بعضها ببعض فصلاً في الأول مميزاً له عن الثاني، وقيد كونها غير ملتزقة فصلاً في الثاني مميزاً له عن الأول (قوله: وهي) أى: إزالة الاجتماع في القطع - أشد أى: أقوى لتأثيرها في الاتصال الأشد، وتقرير الاستعارة في الآية المذكورة أن يقال: اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع بجامع إزالة الاجتماع في كل واستعير التقطيع للتفريق، واشتق من التقطيع قطعاً بمعنى فرقنا فهي استعارة تصريحية تبعية (قوله: والفرق... إلخ) هذا جواب عما يقال: إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وجعلوا إطلاق المرسن - الذى هو: اسم محل الرسن - أعنى: أنف الدابة على أنف الإنسان - مجازاً مرسلًا، مع أنه قد اعتبر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع، والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازاً؛ وذلك لأن المرسن اعتبر في المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ مخصوص كونه أنفاً لبهيمة يجعل فيه الرسن، والتقطيع اعتبر في المعنى الذى وضع له الالتزاق في الأشياء التى زال اجتماعها، وحيث اعتبر في المعنى الحقيقي لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد في معناه المجازى فلم يجعل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة وإطلاق المرسن على أنف الإنسان مجازاً مرسلًا؟ وهلاً جعل كل منهما مجازاً مرسلًا أو استعارة، وما الفرق بينهما؟

(١) الأعراف: ١٦٨.

والفرق بين هذا وبين إطلاق المرسن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الأنف وتفریق الجماعة- هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص الوصف في المرسن. والحاصل: أن التشبيه هنا منظور.....

(قوله: والفرق بين هذا) أى: إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة، حيث جعل استعارة (قوله: وبين إطلاق المرسن على الأنف) أى: على أنف الإنسان حيث جعل مجازاً مرسلأ (قوله: خصوص وصف) أى: وصفاً خاصاً (وقوله: ليس في الأنف) أى: ليس في أنف الإنسان، وهذا راجع لقوله: في المرسن (وقوله: وتفریق الجماعة) راجع لقوله: والتقطيع، وأصل العبارة: مع أن في المرسن وصفاً خاصاً ليس في أنف الإنسان، وكذلك في التقطيع وصف خاص ليس في تفريق الجماعة، وقد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنفأ لبهية يجعل فيه الرسن، ولا شك أن هذا غير موجود في أنف الإنسان، والوصف الخاص في التقطيع التزاق الأجسام التى زال اجتماعها، ولا شك أن هذا غير موجود في تفريق الجماعة لما علمت أن التفريق: إزالة الاجتماع بين الأجسام غير المتترقة (قوله: هو أن خصوص الوصف.. إلخ) هذا غير عن قوله: والفرق، وتوضيح ذلك: أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه الذى تبنى عليه الاستعارة يقتضى قوة المشبه به عن المشبه في وجه الشبه، فالوصف الخاص الكائن في التقطيع لما روعى ولوحظ صار التقطيع بمراعاته أقوى من التفريق في إزالة الاجتماع، فصح أن يشبه التفريق- الذى هو أضعف- بالتقطيع- الذى هو أقوى -ويدعى أنه من أفراد واستعارة اسمه له، وأما الوصف الخاص الذى في المرسن لما لم يلاحظ، وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد لم يكن استعارة، بل مجازاً مرسلأ لعدم التشبيه، فلو لوحظ ذلك الوصف الخاص بحيث يجعل المرسن مشبهاً به لأجل ذلك الوصف لكان أيضاً استعارة كما أن الوصف في التقطيع إذا لم يلاحظ كان مجازاً مرسلأ أيضاً، وربما أوهم كلام الشارح أن كون المرسن مجازاً مرسلأ، وأن كون التقطيع استعارة أمر لازم وليس كذلك.

(قوله: والحاصل) أى: وحاصل الفرق بين التقطيع والمرسن (قوله: أن التشبيه) أى: أن المشابهة التى هى علاقة الاستعارة، فاندفع ما يقال: إن الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه (قوله: هنا) أى في استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله: منظور) أى:

فإن قلت: قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون جامعاً والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى؟ قلت: امتناع الاختلاف إنما هو.....

ملحوظ ضمناً فكان استعارة (قوله: بخلافه ثمة) أى: بخلاف استعمال المرسن في الأنف فإن التشبيه غير ملاحظ فيه، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيّد في المطلق فكان مجازاً مرسلأً (قوله: فإن قلت.. إلخ) هذا وارد على قول المصنف؛ لأن الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين، وحاصله: أن الحكم بدخول الجامع في الطرفين مخالف لما تقرر في فن الحكمة من أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، ومعلوم أن الجامع في الاستعارة يجب أن يكون في المستعار منه أقوى منه في المستعار له، فالدخول في مفهوم الطرفين يقتضى عدم التفاوت وكونه جامعاً يقتضى التفاوت، وهل هذا إلا جمع بين متناقضين والجمع بينهما باطل؟ فما أدى إلى ذلك وهو كون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين باطل (قوله: في غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمة، (قوله: إن جزء الماهية) أى: كالحوانية والناطقية بالنسبة للإنسان (قوله: لا يختلف.. إلخ) أى: لامتناع التشكك في الذاتيات، فالحيوانية التي في زيد ليست أقوى منها حالة كونها في عمرو، وكذلك الناطقية، بل التي في زيد مساوية للتي في عمرو (قوله: والجامع يجب.. إلخ) جملة حالية (قوله: أقوى) أى من نفسه حالة كونه في المستعار له وإنما وجب ذلك لتكون الاستعارة مقيدة وقيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فإنه لا يجب فيه كون الجامع أقوى في أحد الطرفين؛ لأن التشبيه قد يقصد به بيان الحال وهذا يكفي فيه مساواة الطرفين في الجامع (قوله: قلت: امتناع الاختلاف.. إلخ) حاصل هذا الجواب: أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف في أجزاء الماهية ليس مطلقاً، بل بالنسبة للماهية الحقيقية- وهى المركبة من الذاتيات - لا الاعتبارية أى: التي اعتبروا لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها، والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهية حقيقية، بل تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها بالشدة والضعف، فلا يصح أن يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين

في الماهية الحقيقية، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد يكون أمرًا مركبًا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلًا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى. ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود- أعني: المركب من السواد والمحل- مع اختلافه بالشدة والضعف.

(وإما غير داخل) عطف على إما داخل (كما مر) من استعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل، ونحو ذلك؛ لظهور أن الشجاعة

---

مع كونه في أحدهما أشد، وتارة تكون اعتبارية مركبة من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلًا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد (قوله: في الماهية الحقيقية) أي: وهي المركبة من الأجناس والفصول التي ظفروا بها خارجيًا لا الحقائق النوعية الراجعة إلى حقائق الجواهر فقط أو الأعراض فقط التي أجزأها في الذهن مختلفة وفي الوجود الخارجي متحدة، كحقيقة الإنسان والفرس وحقيقة البياض والسواد (قوله: والمفهوم) أي: والماهية المفهومة من اللفظ (قوله: بل قد يكون) أي: مفهوم اللفظ (وقوله: أمرًا مركبًا) أي: أمرًا اعتباريًا أي: اعتبروه مركبًا من أمور.. إلخ - كمفهوم الأسود المركب من الذات والسواد.

(قوله: أعني المركب) أي: أعني بمفهوم الأسود المركب من السواد والمحل أي: الذات فهو أي: مفهوم الأسود مركب من أمرين الجوهر- الذي هو الذات- والعرض- الذي هو وصف السواد- (وقوله: مع اختلافه) أي: السواد بالشدة والضعف.

(قوله: وإما غير داخل) أي: في مفهوم الطرفين، وهذا صادق بأقسام ثلاثة: بأن يكون خارجًا عن مفهومهما معًا كما في مثال الشارح، أو يكون خارجًا عن مفهوم المشبه فقط: كقطع المسافة بسرعة في استعارة الطيران بناءً على دخوله في مسمى العدو ولزومه لمسمى الطيران، أو يكون خارجًا عن مفهوم المشبه فقط، كما لو استعير العدو للطيران في الهواء بسرعة بناءً على أن السرعة داخلية في مفهوم العدو وغير داخلية في مفهوم الطيران (قوله: المتهلل) أي: المتألق المتنور. ففي المختار: تألق السحاب ببرقه

عارض للأسد، لا داخل في مفهومه، وكذا التهلل للشمس.

(وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع، وهو أنها (إما عامية، وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها، نحو رأيت أسدا يرمى، أو خاصة - وهي الغريبة) التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة.

**(والغربة قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيهاً فيه نوع غربة...**

تألولوا وتمل وجه الرجل من فرجه: تألولاً وتنور (قوله: عارض للأسد) أي: كما أنه عارض للرجل الشجاع، لأن المشبه ذات الرجل المقيد بالشجاعة والمشبّه به الحيوان المقيد بها أيضاً، والمقيد خارج عن المقيد (قوله: وكذا التهلل للشمس) أي: وللوجه، فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين (قوله: إما عامية) أي: يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالها فعامية نسبة للعامة وهم ما قابل الخاصة (قوله: وهي المبتدلة) من البذلة وهي المهنة، فكان الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعمله العامة صارت ممتهنة مبتدلة. (قوله: نحو رأيت أسدا يرمى) أي: فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بينهما - وهو الجراءة - أمر واضح يدركه كل أحد لاشتهار الأسد بها (قوله: أو خاصة) أي: لا يعرفها إلا الخواص من الناس وهم الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة (قوله: وهي الغريبة) أي: البعيدة عن العامة، أما الخاصة فلم يدركوها لسرعة سيرهم (قوله: التي لا يطلع.. إلخ) بيان للغريبة فهو خير لمخدوف لا أنه وصف مخصص أي: وهي التي لا يطلع عليها أي: على جامعها أي: لا يهتدى إلى الجامع الكائن فيها إلا الخواص<sup>١</sup> (قوله: والغربة قد تكون.. إلخ) أشار بهذا إلى أن الغربة في الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدركه إلا المتسع في الحقائق والدقائق المحيط علماً بما لا يمكن لكل أحد - تكون أيضاً بالغربة في نفس الشبه أي: إيقاع المشابهة بين الطرفين (فقوله: في نفس الشبه) أي: في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه كما يدل عليه قول الشارح: بأن يكون تشبيهاً فيه نوع غربة (قوله: بأن يكون.. إلخ) أي: وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيهاً فيه نوع غربة - كأن يكون تشبيه هذا الأمر بهذا الأمر غريباً ونادراً، وإن كان كل واحد من المشبهين كثيراً في ذاته كما في المثال الآتي، فإن إيقاع العنان بالقربوس

(كما في قوله:) في وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه، وألقى عنانه في قربوس سرجه-وقف مكانه إلى أن يعود إليه<sup>(١)</sup>:

(وإذا احتبى قربوسه) أى: مقدم سرجه (بعنانه)

وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثرة، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر (قوله: كما في قوله) أى: قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك (قوله: قربوسه) القربوس: بفتح الراء ولا يخفف بالسكون إلا في الشعر؛ لأن فُعُولًا نادر لم يأت عليه غير صُفُوق- وهو اسم عجمي غير منصرف للعلمية والعجمة- وأما خرنوب: بفتح الخاء -وهو نبت يتداوى به - فضعيف والفصيح الضم، وكذا سحلول وهو أول الريح- اه- فترى.

ثم إنه يحتمل أن يكون قربوسه فاعل احتبى بتنزيل القربوس منزلة الرجل المحتبى، فكان القربوس ضم فم الفرس إليه بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلاً، ويحتمل أن يكون قربوسه مفعول احتبى مضمناً معنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس، فكانه يقول: وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبى ركبتيه إليه، فعلى الأول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين، وعلى الثاني بالعكس أى: ينزل القربوس في الهيئة منزلة الركبتين، وفم الفرس منزلة الظهر والوجه الأول، وإن كان فيه مناسبة ما من جهة أن الركبتين فيهما شيان كفكى فم الفرس مع التفاوت في المقدار، والقربوس متحذب كوسط الإنسان وخلفه كظهره، لكن فيه بُعد من جهة أن القربوس في الهيئة أعلى وكذا الركبتان، والفم أسفل وكذا الظهر، وحيث فالوجه الثاني- لهذا الاعتبار- أولى؛ لأنه أدل عليه فهو أسد في تحقق التشابه (قوله: أى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحفنى: أن هذا تفسير مراد، وإلا فالقربوس -كما في الصحاح- هو السرج، وعليه فقوله في البيت: قربوسه: من إطلاق الكل وإرادة البعض على طريق المجاز المرسل- اه-، لكن الذى ذكره العلامة عبيد الحكيم: أن الذى فى النسخ الصحيحة من الصحاح أن القربوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله: بعنانه) أى: بلحامه (وقوله: إلى انصراف

(١) لمحمد بن يزيد بن مسلمة. فى الإشارات ص ٢١٦. القربوس: مقدم السرج، علك: مضغ.



## عَلَّكَ الشُّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

الشكيم، والشكيمة: هى الحديدۃ المعترضة فى فم الفرس. وأراد بالزائر: نفسه.

شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه.....

الزائر (أى: من عند مزوره (قوله: المعترضة فى فم الفرس) أى: المدخلة فى فم الفرس مجموعلا فى ثقبها الحلقة الجامعة للذن الفرس إلى تلك الحديدۃ (قوله: وأراد بالزائر نفسه) أى: نفس القائل لا شخص آخر، والأصل: إلى انصرافى، فغير عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وإن طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب، ويدل على ذلك البيت الذى قبله وهو:

عَوْدَتُهُ فِيمَا أَرَوُّ حَبَائِي إِمَالَةً وَكَذَاكَ كُلُّ مُخَاطِرٍ

أى: عودت ذلك الفرس الإهمال والترك عند زيارة الأحبة وعند فعل كل أمر خطير مهم (قوله: شبه هيئة وقوع.. إلخ) أى: شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السرج بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب فى موضعه من ركبتى المحتبى، ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شئ لشئين ضامًا أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل، واستعير الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب - وشبهه لإلقاء العنان ووقوعه فى قربوس السرج لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته، واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع على طريق الاستعارة التصريحية التبعية هذا حاصل كلام الشارح، قال العلامة يس ما حاصله: لا يخفى أن الكلام فى الاستعارة التى هى مجاز مفرد، وقد مر أن كلاً من طرفى التشبيه إذا كان هيئة كانا مركبين، وحيث يجب أن يكون المستعار أيضاً مركباً فتكون الاستعارة تمثيلية لا مما فيه الكلام مع أن المثال أيضاً ليس كذلك، إذ لم يقل الشارح: واستعار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان فى قربوس السرج، بل جعل كلاً من المستعار والمستعار له مفرداً، فالأولى للشارح أن يقول: شبه إيقاع العنان بالقربوس بجميع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه، واستعير الاحتباء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتباء احتبى بمعنى وقع، وحاصل الجواب: أن المشابهة بين الفعلين لما لم تكن

من قربوس السرج ممتدًا إلى جانبي فم الفرس هيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتى المحتبى ممتدًا إلى جانبي ظهره، ثم استعار الاحتباء - وهو جمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره - لوقوع العنان في قربوس السرج. فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه.

باعتبار ذاتهما، بل باعتبار الهيئتين. قال الشارح: شبه هيئة.. إلخ: إشارة إلى أن التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة لكونها جامعا ولم يرد الاستعارة المركبة، وهذا تعلم أن قولسه: واستعار الاحتباء لوقوع.. إلخ، هو المطابق للمقام، وأن قول الناصر اللقاني في حواشى المطول: الأولى: واستعار هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان في القربوس ليطلق ما قبله لا يوافق المرام - انتهى.

والحاصل: أن المشبه به في الحقيقة هو الاحتباء - وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه كالحبل - والمشبه الذى نقل له لفظ الاحتباء هو إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته، وقد اشتمل كلٌّ منهما على هيئة تركيبية لاقتضائه محيطًا مربعًا ومضمومًا إليه مع كون أحد المضمومين أرفع من الآخر، وهذه الهيئة نشأت في التعقل من إيقاع العنان أو الثوب مثلاً في موقعه - الذى هو القربوس - وضم الفرس في الأول والظهر والساقين في الثانى، فحيث قلنا: شبه إلقاء العنان على القربوس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر، فذلك التشبيه إنما هو باعتبار الهيئة المذكورة التى تضمنها كلٌّ منهما؛ لأن بما يظهر التشبيه، وأما ذات الفعلين من غير اعتبارها، فلا يتضح فيه التشبيه، فالتشبيه هنا واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كلٌّ منهما من الهيئة، لا أنه واقع بين هئتين كما توهمه السائل، ومعلوم أن تضمن كلٍّ من الطرفين المفردين هيئة لا يخرج عن كونه مفردًا كما تقدم في تشبيه العنقود بالثرى، بخلاف ما إذا كان كلٌّ منهما هيئة، فإنه يكون مركبًا فظهر كون المثال من قبيل الاستعارة الإفرادية لا التمثيلية، وأن قول الشارح: شبه هيئة.. إلخ على حذف مضاف أى: شبه لازم هيئة.. إلخ - فتأمل.

(قوله: من قربوس السرج) يجوز أن تكون من يائنا لموقعه؛ لأن القربوس موقع العنان، وأن تكون تبعية؛ لأن الموقع بالفعل بعض القربوس - والأول أظهر (قوله: لغرابة الشبه)

(وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العامة) كما فى قوله:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ يَتَنَّا (وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ)<sup>(١)</sup>

جمع: أبطح؛ وهو مسيل الماء فيه.....

وجه الغرابة فى هذا الشبه. أن الانتقال إلى الاحتباء الذى هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس فى غاية الندور؛ لأن أحدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما فى الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابة إدراك وجه الشبه وبُعده عن الأذهان (قوله: وقد تحصل.. إلخ) عطف على قوله سابقا: قد تكون أى. أن الغرابة قد تكون فى نفس التشبيه وقد تحصل.. إلخ (قوله: بتصرف.. إلخ) أى: وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعارة مجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وصحته المناسبة (قوله: كما فى قوله) أى: قول الشاعر وهو كثير عزة، وهذا البيت من قصيدة من الطويل، وقبله:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وَشَدَّدْتُ عَلَى ذُهُمِ الْمَهَارَى رَحَالَنَا وَلَمْ يَنْظُرِ الْغَادَى الَّذِى هُوَ رَائِحُ

أَخَذْنَا..... البيت

(قوله: كل حاجة) أى: من رمى الجمار وغيره، والدهم: جمع دهماء وهى السوداء، والمهاري [بفتح الراء وكسرهما] جمع مهريه وهى الناقة المنسوبة إلى مهرة بن حيدان [بكسر الحاء وفتحها] بطن من قضاة هذا معناه فى الأصل، ثم صارت المهريه تطلق على كل نجبية من الإبل، وينظر بمعنى ينتظر، والغادى هو السائر من الصباح للظهر والرائح هو السائر من الظهر للغروب (وقوله: أخذنا بأطراف.. إلخ) أى: شرعنا فى أطراف.. إلخ، وأطراف الأحاديث: فنونها وأنواعها فهو جمع طَرَف [بالتحريك] بمعنى الناحية، والأباطح: جمع أبطح وهى محل سيل الماء الذى فى الحصى الدقيق ضد الغليان، وحيثذ فالعنى: لما فرغنا من أداء المناسك فى الحج ومسحنا أركان البيت لطواف الوداع وغيره وشددنا الرحال - وهى ما يحمل من الأثيابة - وغيرها على المطايا، وارتحلنا ارتحال الاستعجال

(١) البيت لكثير عزة فى الإشارات ص ٢١٧، وفى شرح المرشدى على عقود الجمان ج ٢ ص ٤٤.

دُفاق الحصى. استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيراً حثيثاً في غاية السرعة المشتمة على لين وسلاسة. والشبه فيه ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة.

(إذ أسند الفعل) أعني: سالت (إلى الأباطح دون المطى) وأعناقها حتى

أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل،.....

بحيث لا ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاشتياق إلى البلاد أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها، وفي حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا في سرعة السيل السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء في تتابعه وسرعته (قوله: دُفاق الحصى) الدفاق: بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد، ولا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق ككريم وكرام - كما قيل؛ لأن جمع فعيل على فعال خاص بالعاقل - كما في عبد الحكيم. (قوله: حثيثاً) أى: مسرعاً، يقال: ولّى حثيثاً أى: مسرعاً حريصاً - قاله الفنرى.

(قوله: وسلاسة) أى: سهولة (قوله: والشبه) أى: ووجه الشبه وهو قطع

المسافة بسرعة (قوله: عامي) أى: يعرفه الخاصة والعامة .....

(قوله: إذ أسند الفعل) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت، وهذا علّة

لحذف أى: وإنما كانت الاستعارة العامية هنا متصرفاً فيها بما صارت به غريبة؛ لأنه أسند الفعل (قوله: دون المطى) أى: الذى حقه أن يسند إليه (قوله: وأعناقها) أى: ودون أعناقها (قوله: حتى أفاد) أى: ذلك الإسناد (وقوله: أنه) أى: الحال والشأن أى: حتى أفاد ذلك الإسناد أن الأباطح امتلأت من الإبل؛ وذلك لأن نسبة الفعل الذى هو صفة الحال إلى المحلّ تشعر بشيوعه في المحلّ وإحاطته بكله، وتوضيح ذلك: أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند للمطى؛ لأنها هى التى تسير، فأسنده الشاعر للأباطح التى هى محلّ السير فهو من إسناد الفعل لمحله إشارة إلى كثرة الإبل وأنها ملأت الأباطح؛ لأن نسبة الفعل الذى هو صفة الحال إلى المحلّ تشعر بشيوع الحال في المحلّ وإحاطته بكله، فلا يسند الجريان للنهر، إلا إذا امتلأ النهر من الماء وكذا لا يقال: سارت الأباطح، إلا إذا امتلأت بالسائر فيها؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائراً لاشتماله على ما هو سائر فيه،

كما في قوله تعالى: «وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا»<sup>(١)</sup>. (وَادْخَلَ الْأَعْنَاقَ فِي السَّيْرِ) لَأَن السَّيْرَةَ وَالْبَطْءَ فِي سَيْرِ الْإِبْلِ يَظْهَرَانِ غَالِبًا فِي الْأَعْنَاقِ،.....

فلو كان في الأباطح محل نخالٍ من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر لعدم اشتماله على ما يسير فيه (قوله: واشتغل الرأس شيئاً) أى: انتشر شيب الرأس وظهر ظهوراً تاماً، فأسند الاشتغال الذى هو وصف للشعر الحالّ في الرأس إلى محله وهو الرأس إشعاراً بأن ذلك الحالّ وهو الشعر ملاً المحلّ من أجل أن وصف الحالّ انتقل للمحلّ وصار وصفاً له، فكل جزء من الرأس إنما وصف بالاشتغال لاشتغال ما فيه، فلو كان جزء منها خالياً من الشعر لصدق عليه أنه غير مشتغل لعدم اشتماله على المشتغل (قوله: وادخل الأعناق في السير) أى: أراد بإدخالها في السير جرّها بقاء الملابس المقتضية للملابسة الفعل لها وأما سائرة؛ لأن مرجع الملابس إلى الإسناد، وحينئذ فيكون السيل مسنداً للأعناق تقديراً، وذلك الإسناد مجاز عقلي، وحينئذ ففي الكلام مجازان عقليان: لفظي وهو إسناد السيل إلى الأباطح، وتقديرى وهو إسناده إلى الأعناق، فالبيت مشتغل على ثلاث مجازات أحدها: مجاز بالاستعارة، والآخران مجازان عقليان، فلما أن أضاف إلى الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة (قوله: لأن السرعة والبطء.. إلخ) علّة لمخلوف أى: وإنما أدخل الأعناق في السير وأسنده لها تقديراً؛ لأن سرعة السير وبطأه يظهران غالباً فيها فهى سبب في فهم سرعة السير وبطئه، فلما كانت سبباً في فهم ذلك وإدراكه صارت كأنها سبب في وجود السير، وحينئذ فإسناد السير تقديراً للأعناق من باب إسناد الشيء إلى ما هو كالسبب فيه، والحاصل: أن الشاعر استعار سيل الماء لسير الإبل في المحلّ الذى فيه دقيق الحصى استعارة مبتذلة لكثرة استعمالها، ثم أضاف إليها ما أوجب غرابتها وهو تجوُّز آخر، وذلك بأن أسند السيلان الذى هو وصف للإبل في الأصل إلى محله من باب إسناد ما للحالّ إلى المحلّ إشعاراً بكثرة استعمالها وادخل الأعناق في السير، حيث قال: وسالت بأعناق المطى الأباطح أى: وسالت الأباطح ملتبسة بأعناق المطى، فقد تضمن ذلك الكلام كون الأعناق سائلة؛ لأن الأعناق تظهر فيها سرعة السير وبطئه وبقية الأعضاء

ويتبين أمرهما في الهوادی وسائر الأجزاء المستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة.

### [أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع]:

(و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه، والمستعار له، والجامع (ستة أقسام) لأن المستعار منه، والمستعار له: إما حسيان، أو عقليان، أو المستعار منه حسي، والمستعار له عقلي، أو بالعكس؛ تصير أربعة. والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير؛ لما سبق في التشبيه، لكنه في القسم الأول: إما حسي، أو عقلي، أو مختلف - تصير ستة،.....

تابعة لها، وإسناد السير إلى الأعناق الذي تضمنه كلامه مجاز آخر من إسناد الشيء إلى ما هو كالسبب فيه، فلما أن أضاف إلى استعارة السيلان هذين التجويزين وهما إسناده إلى مكانه لفظاً وإسناده إلى سببه ضمناً صارت الاستعارة غريبة (قوله: ويتبين أمرهما) أي: أمر السرعة والبطء (قوله: في الهوادی) جمع هادية - وهي العنق - يقال: أقبلت هوادی الخيل إذا بدت أعناقها، وسميت الأعناق هوادی؛ لأن البهيمة تقتدى بعنقها إلى الجهة التي تميل إليها، وقيل: إن الهادية مقدم العنق وهو ما في الصحاح، وعلى الأول - وهو أن الهوادی هي الأعناق - يكون قول الشارح: ويتبين أمرهما في الهوادی من قبيل الإظهار في محل الإضمار إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادی (قوله: في الثقل والخفة) أي: ثقل السير وخفته.

(قوله: لما سبق في التشبيه) أي: من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معاً، فإذا كانا أو أحدهما عقلياً وجب كون الجامع عقلياً وامتنع كونه حسيّاً لاستحالة قيام الحسي بذلك العقلي منهما أو من أحدهما (قوله: لكنه) أي: الجامع، (وقوله: أو مختلف) أي: بعضه حسي وبعضه عقلي (قوله: تصير ستة) أي: لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام والأقسام بعده ثلاثة، فالجموع ستة، وحاصلها: أن الطرفين إن كانا حسيين، فالجامع إما حسي أو عقلي أو بعضه حسي وبعضه عقلي - فهذه ثلاثة، وإن كانا غير حسيين - فإما أن يكونا عقليين، أو المستعار منه حسيّاً،

وإلى هذا أشار بقوله: (لأن الطرفين إن كان حسين فالجامع: إما حسى، نحو: **﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خَوَارٍ﴾**<sup>(١)</sup> فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من **حُلِيِّ الْقَبْطِ** التى سبكتها نار السامرى عند إلقائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطن فرس جبريل عليه الصلاة والسلام-.

والمستعار له عقلياً، أو بالعكس- فهذه ثلاثة أيضاً، ولا يكون الجامع فيها إلا عقلياً (قوله: وإلى هذا) أى: إلى وجود تلك الأقسام الستة، وإلى أمثلتها أشار بقوله.. إلخ (قوله: فالجامع إما حسى) أى: لأن الحسى يقوم بالحسين (قوله: فأخرج لهم) أى: فأخرج موسى السامرى لبني إسرائيل (قوله: جسداً) أى: بدنًا بلحم ودم (وقوله: لسه خوار) أى: له صوت البقر، وهذا يدل من عجلًا (قوله: فإن المستعار منه ولد البقرة) أى: فإن الذى استعير منه لفظ العجل ولد البقرة؛ لأنه موضوع له (قوله: والمستعار له) وهو الذى أطلق عليه لفظ العجل فى الآية (قوله: الذى خلقه الله تعالى) أى: على شكل العجل (قوله: من **حُلِيِّ الْقَبْطِ**) بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة: جمع **حَلَى** بفتح الحاء وسكون اللام **كُثْدَى** وثَدَى، وال**قَبْطُ**: بكسر القاف وسكون الباء: قبيلة فرعون من أهل مصر وإلهم تنسب الثياب القبطية [بالضم] على غير قياس - كما فى الأطول. (قوله: التى سبكتها) صفة لل**حَلَى**؛ لأنه اسم جنس، والسامرى كان رجلاً حاداً فى زمن سيدنا موسى- عليه الصلاة والسلام- واسم ذلك الرجل أيضاً موسى منسوب لسامرة قبيلة من بني إسرائيل (قوله: التربة) هى لغة فى التراب.

(قوله: من موطن فرس جبريل) أى: من محل وطء فرس جبريل الأرض بحوافرها، واسم تلك الفرس: حيزوم- كما فى شرح الإيضاح، وكانت إذا وطئت الأرض بحوافرها يخضر محل وطئها بالنبات فى الحال، فكشف للسامرى عن جبريل وهو راكب لتلك الفرس ورأى اخضرار محل وطئها فى الحال، فسوّت له نفسه أن التراب الذى وطئته تلك الفرس يكون روحاً لما ألقى فيه، فأخذ منه شيئاً، وقد كان بنو إسرائيل

(١) طه: ٨٨.

(والجامع الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة

(والجميع) من المستعار منه، والمستعار له، والجامع (حسى) أى: مدرك بالبصر.

(وإما عقلى؛ نحو: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾<sup>(١)</sup> فإن المستعار منه)

استعاروا حُلْيَا من القِبط لعرس عندهم، فقال لهم: اتقوا بالحُلْيُ اجعل لكم الإله الذى تطلبونه من موسى - يعنى حين قالوا له: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> فاتوه بذلك الحُلْيُ وصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب، فصار الحُلْيُ حيواناً بلحم ودم وله نحرار - أى: صوت كصوت العجل - فقال هو وأتباعه لبني إسرائيل: هذا إلهكم وإله موسى الذى تطلبونه من موسى، نسيه هنا وذهب يطلبه، وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببني إسرائيل للمناجاة، وسبقهم موسى طلباً لرضوان الله، فوقعت هذه الفتنة بأثره، قيل: إن سبب اختصاص السامرى بمعرفة ذلك: أن أمه كانت ألقته عام ولد في كهف لينجو من ذبح فرعون، إذ كانت ولادته في سنة تذبيح أبناء بني إسرائيل، فبعث الله له في ذلك الكهف جبريل ليريه فعرف أثر فرسه، وذلك لما قضى الله من الفتنة (قوله: والجامع الشكل) أى: الصورة الحاصلة في الحيوان وولد البقرة، إذ شكلهما أى: صورتهما المشاهدة واحدة، إن قلت: إن كون الآية من قبيل الاستعارة فيه بحث، إذ قوله: جسدا له خسوار: صريح في أنه لم يكن عجلاً، إذ لا يقال للبقر: إنه جسدا له صوت البقر، وقد أبدل الكل، فظهر أنه ليس عين العجل، فالمراد من العجل مثل المعجل فهو نظير قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾<sup>(٣)</sup> فإن البيان أخرجه من الاستعارة إلى التشبيه، قلت: إن البسول إنما أخرجه عن كون المراد به العجل الحقيقي وعين أن المراد منه العجل الادعائى أعنى: الحيوان المخلوق من الحلى، فالبدل قرينة على الاستعارة: كرمى في: رأيت أسدا يرمى، بخلاف قوله: من الفجر فإنه أخرج الخيط الأبيض عن أن يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر، وأخرجه عن أن يكون المراد به الخيط الادعائى أعنى: الفجر، إذ لا يبين الشيء نفسه، فلا بد من تقدير المثل (قوله: نحو ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ﴾) أى: وعلامة لهم على قدرة الله (وقوله: نسلخ منه النهار)

(١) يس: ٣٧.

(٢) الأعراف: ١٢٨.

(٣) البقرة: ١٨٧.



معنى: السليخ، وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له: كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع إلقاء ظله.....

أى: نكشف ونزيل عنه أى: عن مكان ظلمته أى: عن المكان الذى فيه ظلمته فمن بمعنى عن التى للمحاوزة على حد قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْقَاسِمَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وفى الكلام حذف مضافين، وقوله: النهار أى: ضوء النهار فقيه حذف مضاف وتقدير الكلام هكذا: وآية لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار، فإذا هم مظلّمون، فشبه إزالة ضوء النهار عن المكان الذى فيه ظلمة الليل بكشط الجلد واستعير السليخ للإزالة، واشتق من السليخ نسلخ بمعنى نزيل، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السليخ، وترتب حصول الظلمة على إزالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله: معنى السليخ) أى: معنى لفظ السليخ بالإضافة حقيقية ويصح جعلها بيانية ولا تقدير (قوله: عن نحو الشاة) أى: عن الشاة ونحوها (قوله: والمستعار له كشف الضوء) أى: إزالته وانتزاعه (وقوله: عن مكان الليل) المراد بمكان الليل الهواء الذى بين السماء والأرض وقيل: على سطح الأرض، وعلى كل حال: فالمراد بكون ما ذكر مكانا لليل أنه مكان لظله أى لظلمته أى: أنه مكان تظهر فيه ظلمته، وإلا فالليل والنهار عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الأفق وتحت، ولا معنى لكون أحدهما له مكان، ففي الزمان الذى تكون فيه الشمس فوق الأفق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمة عنه فيحصل الإبصار، وفى الزمان الذى تكون فيه الشمس تحت الأفق تقوم الظلمة الحاصلة فى ذلك الزمان بالمكان المتقدم ويزال الضوء عنه فيحصل الإظلام وعدم الإبصار (قوله: وهو موضع إلقاء ظله) أى: ظل الليل والمراد بإلقاء الظل ظهوره، والمراد بظله ظلمته، وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: عن مكان الليل على حذف مضاف أى: عن مكان ظله أى: ظلمته أى: عن المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته، وقد علمت أن ذلك المكان الذى يظهر فيه ظله وظلمته، إما الهواء أو سطح الأرض على ما فيه من الخلاف، وإنما قال الشارح: إلقاء ظله، ولم يقل إلقاء ظلمته تبعاً للإيضاح والكشاف، إشارة إلى أن الظلمة أمر وجودى كما ذهب إليه بعض المتكلمين،

(١) الزمر: ٢٢.

(وهما حسيان، والجامع: ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما، أو غالبا، كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء.....

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾<sup>(١)</sup>، وحينئذ فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله: وهما حسيان) أى: مدركان بحاسة البصر إن قلت: إن كلا من كشط الجلد وإزالة الضوء أمر عقلى لا وجود له فى الخارج لأنهما مصدران والمعنى المصدرى لا وجود له فى الخارج، وحينئذ فلا يكونان محسوسين قلت: جعله الكشط والإزالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما، أو باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف فى حسيتهما، ولا يقال: إن الترتب إذا نظر لمتعلقه أيضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت الاستعارة فى الآية المذكورة طرفاها وجامعها حسيات؛ لأننا نقول: ترتب أمر على آخر هذا كلى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فمتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وإن كان فى خصوص ما نحن فيه محسوسا، فلذا لم ينظر لمتعلقه بخلاف السليخ وإزالة الضوء، ثم ما قلناه من أن الضوء حسى هو مبنى على القول بأنه أجرام لطيفة تتصل بمحسوس توجب إبصاره عادة وأن الظلمة أجرام لطيفة تتصل بالأجرام الحسية توجب عدم الإبصار لما اتصلت به عادة، وأما إن قلنا: إن الضوء كون الأجرام بحيث ترى لاتصال الأجرام اللطيفة بالإشراقية بها، والظلمة كون الأجرام بحيث لا ترى لاتصال الأجرام اللطيفة غير الإشراقية بها كان كل من الضوء والظلمة عقليا (قوله: والجامع: ما يعقل) أى: والجامع بين الطرفين الأمر الذى يعقل أى: يدرك بالعقل وهو مطلق ترتب أمر على آخر، ولا شك أن فى الأول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وفى الثانى ترتب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله: دائما أو غالبا) أى: سواء كان حصوله عقب حصول الأمر الآخر دائما أو غالبا (وقوله: كترتب ظهور اللحم على الكشط) راجع لقوله: غالبا؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما؛

(١) الأنعام: ١.

عن مكان الليل، والترتب أمر عقلي. وبيان ذلك: أن الظلمة هي الأصل، والنور طار عليها يسترها بضوئه، فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل؛ أى: كشط وأزيل - كما يكشط عن الشيء الطارئ عليه الساتر له - فيجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمثالة ظهور المسلوخ بعد سلخ.....

لأنه قد يكشط الجلد عن اللحم بلس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقاً به من غير إزالة له عنه، فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم (وقوله: وترتب ظهور الظلمة.. إلخ) راجع لقوله: دائماً فهو لف ونشر مشوش، وقال العلامة السيد: هذا التريد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام، وحينئذ فقوله: دائماً إشارة لمذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوماً عقلياً، فيكون حصولها عقيب حصولهما دائماً، وقوله: أو غالباً إشارة إلى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادي بطريق الفيض وجرى العادة من الله تعالى، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض، فيكون حصول النتيجة عقيب حصول المقدمتين غالباً بهذا الاعتبار لا دائماً (قوله: عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله: وبيان ذلك) أى: وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفى سم أى: وبيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله: هي الأصل) أى: فى كل حادث، إذ مرجعها لعدم الظهور وعدم ظهوره أصله: وإنما يظهر إذا طرأ الضوء عليه، ويدل لهذا قوله عليه الصلاة والسلام: "علق الله الخلق من ظلمة، ثم رش عليهم من نوره" (قوله: والنور) أى: والضوء طار عليها (وقوله: بضوئه) الأولى حذفه، وجعل الضوء ساتراً للظلمة مبني على أن الظلمة وجودية وحيث كان الضوء طارئاً على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها (قوله: فقد سلخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقدر بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها، أو المراد فقد سلخ ضوء النهار، (وقوله: من الليل) أى: عن مكان ظلمة الليل، فمن بمعنى: عن، وفى الكلام حذف مضافين (قوله: فجعل ظهور الظلمة.. إلخ) كان الأولى أن يقول: فجعل إظهار الظلمة كإظهار المسلوخ؛ لأن السلخ فى الآية بمعنى الإظهار لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزماً لتشبيه

إهابه عنه، وحيثئذ صح قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ لأن الواقع عقيب  
إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.

وأما على ما ذكر في المفتاح: من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة  
الليل ففيه إشكال؛ لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام. وحاول بعضهم  
التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح.....

الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله: إهابه) أى: جلده (قوله: وحيثئذ) أى: وحين إذ  
جعل السليخ بمعنى كشف الضوء أى: نزع وإزالته لا بمعنى ظهوره (قوله: صح قوله  
تعالى فإذا هم مظلمون) أى: داخلون في الظلام ولعله تعرض للصحة دون الحسن  
لانتفائه على ما يأتي للشارح في آخر العبارة عن العلامة في قوله: ولو جعلنا السليخ إلخ  
(قوله: لأن الواقع إلخ) علة لقوله صح (وقوله: عن مكان الليل) أى: عن مكان ظلمته  
(قوله: وأما على ما ذكر في المفتاح إلخ) مقابل لمحذوف أى: أما على ما ذكره المصنف  
من أن المستعار له كشف ضوء النهار وإزالته عن مكان ظلمة الليل، فلا إشكال في  
قوله: فإذا هم مظلمون؛ لأن الواقع عقب إزالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الإظلام  
وإما على إلخ (قوله: من أن المستعار له ظهور النهار) الأولى إظهار ضوء النهار من ظلمة  
الليل بطلوع الفجر فهو يقول: شبه إظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر  
بكشط الجلد عن نحو الشاة، واستعير اسم المشبه به وهو السليخ للمشبه، واشتق منه  
نسليخ بمعنى نظهر منه النهار (قوله: ففيه) أى: ففي قوله: فإذا هم مظلمون إشكال  
(قوله: لأن الواقع بعده) أى: بعد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله: إنما هو الإبصار)  
أى: فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقليل: فإذا هم مبصرون ولم يقل:  
فإذا هم مظلمون أى: داخلون في الظلام (قوله: وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين)  
أى: كلام المصنف القائل: إن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمة الليل،  
وكلام السكاكي القائل: إن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، وحاصل ما ذكره  
ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق، وذكر العلامة الحفيد في حواشى  
المطول وجها رابعا وحاصله: أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار:

على القلب- أى ظهور ظلمة الليل من النهار، أو بأن المراد من الظهور: التمييز،

بمجموع المدة التى هى من طلوع الشمس إلى غروبها لا ظهوره بطلوع الفجر، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدخول فى الظلام، ومعنى الآية على هذا وآية لهم الليل نظهر أى: نخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الإظهار الدخول فى الظلام (قوله: على القلب) قد سبق أن السكاكى يقبل القلب مطلقا، وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف، فاندفع ما يقال: إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط ولم يظهر هنا اعتبار لطيف، وحيث فلا يصح حمل كلام السكاكى عليه لقبه (قوله: أى ظهور ظلمة الليل من النهار) هذا قلب لقول السكاكى ظهور النهار من ظلمة الليل، ثم إن قوله: من النهار يحتمل التضمنين أى: ظهور ظلمة الليل منفصلة من النهار أى: بفراغه أو أن من للابتداء أى: ظهور ظلمة الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار أى: من مكان ضوئه، هذا وما ذكره من الجواب بالقلب يشكل على المفاجأة؛ لأن ظهور الظلمة يكون معه الإظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأة، إلا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها، وبالإظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه.

واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب فى كلام السكاكى يؤدى لارتكاب القلب فى الآية أيضا؛ لأن المعنى حيثئذ: وآية لهم الليل نسلخه من النهار أى: نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلّمون، تأمل. (قوله: أو بأن المراد من الظهور التمييز) أى: ومن فى كلام المفتاح بمعنى عن، والمعنى أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام ويرد على هذا الوجه الثانى أنه إن أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل بإعدامه فى رأى العين فهذا بعينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله، أو بأن الظهور بمعنى الزوال إلخ، وإن أريد تمييزه عنه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فهو فاسد، إذ الضوء والظلمة لا يجتمعان فى محل لتضادهما، وإن أريد تمييزه عنه حال كونه موجودا فى مكان آخر وهو تحت الأرض فهو فاسد؛ لأنه من قبيل نقل الأعراض من محل إلى محل آخر فلم يبق لهذا الوجه للثانى فى كلام البعض معنى مستقل صحيح، فتأمل ١- هـ يعقوب.

أو بأن الظهور بمعنى: الزوال؛ كما في قول الحماسي:  
وذلك عارًا يا ابنَ ربيعةَ ظاهرُ

وفي قول أبي ذؤيب:

وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها .....

(قوله: أو بأن الظهور) أى: في كلام المفتاح (قوله: بمعنى الزوال) أى: وحينئذ فالعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام، فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف (قوله: كما في قول الحماسي) أى: كالظهور الذى في قول الشاعر الحماسي فإنه بمعنى الزوال (قوله: وذلك عار إلخ) هذا عجز بيت من أبيات الحماسة صدره:

أَعْيَرْتَنَا الْبَائِهَا وَلُحُومَهَا<sup>(١)</sup>      وذلك عارًا يا ابنَ ربيعةَ ظاهرُ

وقبله:

أَتَنَسَى دِفَاعِي عَنْكَ إِذْ أَنْتَ مُسَلِّمٌ      وقد سال من ذُلِّ عَلَيْكَ قَرَارُ  
وَنِسْوَتُكُمْ فِي الرُّوْعِ بَادٍ وَجُوهُهَا      يُخْلَنَ إِمَاءٌ وَالْإِمَاءُ حَرَائِرُ  
الاستفهام للإنكار ومسلم على صيغة المفعول أى: مخلى من أسلمته خلعت بينه وبين من يريد النكاح به، وقراقر: اسم واد أى: اشتد الذل عليك في ذلك الوادى حتى صار مثل السيل الذى يسيل به عليك، والروع: الخوف، ويخلن أى: يظن تلك النسوة إماء لكونهن مكشوفات الوجوه والحال أنهن حرائر في نفس الأمر، والاستفهام في أعيرتنا أيضا للإنكار أى: لم تعيرنا بالبائس الإبل ولحومها مع أن اقتناء الإبل مباح والانتفاع بلحومها وألبانها جائز في الدين وفى العقل وتفريقها في المحتاجين إليها إحسان فذلك عار ظاهر أى: زائل لا يعتبر (قوله: وتلك شكاة) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية، وصدر البيت:

وَعْيَرَهَا الْوَاشُونَ أَتَى أَحِبُّهَا      وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها<sup>(٢)</sup>

(١) الأبيات للحماسة.

(٢) من أشعار الهذليين ص ٧٠ والتنبيه والإيضاح ١٥٩/٢.

أى: زائل، وذكر العلامة في شرح المفتاح: أن السلخ قد يكون بمعنى الترع،  
مثل: سلخت الإهاب عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج، نحو: سلخت الشاة  
عن الإهاب.

فذهب صاحب المفتاح إلى الثاني. وصح قوله: **(فَإِذَا هُمْ مُظْلَمُونَ)**  
بالفاء؛ لأن التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات،.....

كأنه يقول: وتلك شكاية زائل عنك عارها فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار  
عليك فيه (قوله: عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله: وذكر العلامة إلخ) هذا إشارة  
إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى  
قلب في كلامه ولا تأويل الظهور في كلامه بالتميز أو الزوال؛ لأن الكلام إنما هو  
مسوق لهذا صريحا (قوله: مثل سلخت الإهاب عن الشاة) أى: نزعته عنها (قوله:  
سلخت الشاة عن الإهاب) أى: أخرجتها منه (قوله: فذهب صاحب المفتاح إلى الثاني)  
أى: وعليه فمعنى الآية: وآية لهم الليل نخرج منه النهار، فالسلخ مستعار لإخراج النهار  
من ظلمة الليل، فقول صاحب المفتاح: المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل: مراده  
بالظهور: الإخراج، وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد: فإذا هم مظلمون؛ لأن  
إخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر والإظلام عند الغروب، وحينئذ فلا يصح  
الإتيان بإذا الفجائية، وأجاب الشارح عنه بقوله: وصح قوله إلخ (قوله: فذهب صاحب  
المفتاح إلى الثاني) أى: وذهب المصنف إلى الأول؛ لأنه قال: فإن المستعار منه كشط  
الجلد أى: نزعته عن نحو الشاة، ومعلوم أن الذى يناسب أن ينقل إليه اسمه وهو السلخ  
إزالة الضوء، ولذا قال: والمستعار له كشف الضوء أى: نزعته، تأمل.

(قوله: وصح قوله إلخ) حاصله أن الليل لما كان عموميه لجميع الأقطار أمرا  
مستعظما كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف، ولما جاء عقب  
ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغي له فيما يتبادر نزل منزلة ما  
لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء، وعبر بالفاء الموضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير  
متراخ (قوله: مما يختلف باختلاف الأمور والعادات) أى فقد يطول الزمان بين أمرين

وزمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكس  
لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في  
أضعاف ذلك الزمان - عد الزمان قريبا، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقب إخراج  
النهار من الليل بلا مهلة؛ وعلى هذا حسن إذا المفاجأة؛ كما يقال: أخرج النهار  
من الليل.....

ولا يعد ذلك الزمان متراخيا لكون العادة تقتضي أطول منه فيستصغر التكلم ويلحقه  
بالعدم، ويجعل الأمر الثاني غير متراخ فيستعمل الفاء، كما في قولك: تزوج زيد فولد  
له، مع أن بين التزوج والولادة مدة الحمل، إلا أن العادة تعده معاقبا للتزوج، وكما في  
قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ خُضْرًا﴾<sup>(١)</sup> وقد يقصر  
الزمان بين أمرين، والعادة في مثله تقتضي اعتبار المهلة فيؤتى به ثم كما في قولك: جاء  
الشيخ ثم الطلبة فتأخرهم عنه ولو درجة تعده العادة مهلة؛ لأن الشأن مقارنة بحجمهم  
بحيئه، وكما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ خَلْقٍ آخَرَ﴾<sup>(٢)</sup> بعد قوله: ﴿فَكَسَوْنَا الْعِطَامَ  
لَحْمًا﴾<sup>(٣)</sup> (قوله: وزمان النهار) أى: الذى مبدؤه طلوع الفجر وإضافة زمان للنهار  
بيانية (قوله: وإن توسط بين إخراج النهار من الليل) أى: بين إخراجه من الليل السابق  
بطلوع الفجر (قوله: وبين دخول الظلام) أى دخول الظلام اللاحق بالغروب (قوله:  
لكن لعظم إلخ) أى: لكن لما كان دخول الظلام بعد إضاءة النهار شأنه عظيم، حتى إن  
من حقه أنه لا يحصل إلا بعد فترات متعددة صار حصوله بعد نهار واحد أمرا قريبا فلذا  
أتى بالفاء (قوله: وكونه مما ينبغي) من عطف المسبب على السبب (قوله: ذلك الزمان)  
أى: وهو النهار.

(قوله: عد الزمان قريبا) أى: فلذا أتى بالفاء (قوله: وجعل الليل كأنه يفاجئهم إلخ)  
أى: فلذا أتى بإذا الفجائية (وقوله: كأنه يفاجئهم عقب إلخ) أى: يحصل لهم من غير توقع له  
حينئذ (قوله: وعلى هذا) أى: ما ذكر من قوله لكن لعظم إلخ (قوله: حسن إذا المفاجأة)

(٢) المؤمنون: ١٤.

(١) الحج: ٦٣.

(٣) المؤمنون: ١٤.



ففاجأه دخول الليل.

ولو جعلنا السليخ بمعنى: الترع، وقلنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام- لم يستقم، أو لم يحسن، كما إذا قلنا: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار. (وإما مختلف) بعضه حسي، وبعضه عقلي (كقولك: رأيت شمسا- وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة)، وهو حسي.

---

أى: لأن دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار (قوله: ففاجأه) أى: الخروج المفهوم من أخرج.

(قوله: ولو جعلنا السليخ بمعنى النزع) أى: كما ذهب إليه المصنف (قوله: عن الهواء) أى: الذى هو مكان الليل أى: المكان الذى يلقى ظلمته فيه.

(قوله: لم يستقم) أى: لأن الدخول في الظلام مصاحب لنزع الضوء، وحينئذ فلا يعقل الترتيب الذى تفيدته المفاجأة، فإن قلت: إنه مستقيم نظرا لكون نزع الضوء علة في دخول الظلام ودخول الظلام معلول له، والعلة والمعلول مترتبان في التعقل من حيث اختلافهما في الرتبة، فالعلة تلاحظ أولا والمعلول يلاحظ ثانيا قلنا: الاستقامة وإن حصلت بذلك لكن الحمل على ذلك لا يحسن؛ لأن المتبادر من قولنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام أن الترتيب بينهما باعتبار الزمان، والمعنى عليه غير مستقيم كما علمت والحاصل أن قولنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام إما غير مستقيم إن اعتبر أن الترتيب الذى تفيدته المفاجأة زمانى، وإما غير مستحسن إن اعتبر أن ذلك الترتيب رتبى.

(قوله: ففاجأه الانكسار) أى: فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله، وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي وظهر حسن المفاجأة على ما قاله، لا على ما قاله المصنف (قوله: كقولك إلخ) قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به، فلذا تركه في المفتاح ا.هـ أطول. (قوله: في حسن الطلعة) أى: الوجه وسمى الوجه طلعة؛ لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة،

(ونباهة الشأن) وهى عقلية (والا) عطف على قوله: وإن كانا حسين

- أى: وإن لم يكن الطرفان حسين (فهما) أى: الطرفان (إما عقليان، نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾<sup>(١)</sup> فإن المستعار منه الرقاد) أى: النوم على أن يكون المرقد مصدرا، وتكون الاستعارة أصلية، أو على أنه بمعنى المكان.....

وقد تقدم أن الحسن يرجع للشكل واللون وهما حسين فيكون حسن الطلعة المعبر في التشبيه حسيا.

(قوله: ونباهة الشأن) أى: شهرته ورفعته عند النفوس وعلو الحال في القلوب

للاشتمال على أوصاف حميدة توجب شهرة الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله: وهى عقلية) أى: لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به وهذا أمر غير محسوس، ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة ونباهة الشأن على الانفراد كالسكاكى جعل هذا القسم استعارتين إحداهما بجامع حسى والأخرى بجامع عقلى، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام لعوده إلى الجامع الحسى أو العقلى، ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده منها وهو الحق كما عد في التشبيه (قوله: عطف على قوله إلخ) ظاهره أن المعطوف على قوله: إن كانا حسين الشرط فقط وليس كذلك، بل المعطوف بمجموع الشرط وجوابه وهو قوله: فهما إما عقليان إلخ عطف الجمل (قوله: إما عقليان) أى: ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالمعقول (قوله: نحو من بعثنا) أى: نحو قوله تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (قوله: فإن المستعار منه الرقاد) اعلم أن المرقد فى الآية يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد، ويحتمل أن يكون اسم مكان أى: مكان الرقاد فإن أريد الأول فلا شك أن المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة أصلية وتقريرها أن يقال: شبه الموت بالرقاد بجامع عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستعير اسم الرقاد للموت استعارة تصريحية أصلية، وإن أريد الثانى فيكون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى يوضع فيه الميت، وحيث فلا يتم قول المصنف: فإن المستعار

(١) يس: ٥٢.

إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر؛ لأن المقصود بالنظر في اسم المكان، وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات، لا نفس الذات، واعتبار التشبيه في المقصود الأهم أولى، وستسمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) وقيل: عدم ظهور الأفعال في المستعار له - أعني: الموت - أقوى.

منه الرقاد والمستعار له الموت، وأجاب الشارح بقوله: إلا أنه إلخ، وحاصله أن المنظور له في هذا التشبيه هو الموت والرقاد؛ لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد، والموت هنا لا نفس المكان والذات والتشبيه في المقصود الأهم أولى، وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثاني يشبه الموت بالرقاد ويقدر استعارة اسم الرقاد للموت ويشق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت أى: المحل الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية فتحصل مما ذكر أن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين، إلا أنه على الأول المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت أصالة، وكذا على الثانى باعتبار الأصل، وأما باعتبار التبعية فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى هو المكان الذى يتقرر فيه دوام معنى الموت (قوله: إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر) أى: أولاً وفي المشتق تبعاً (قوله: إنما هو المعنى القائم بالذات) أى: وهو المصدر (قوله: وستسمع لهذا) أى: لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات (قوله: والجميع) أى: بين الموت والنوم (وقوله: عدم ظهور الفعل) أى: مع كل منهما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل، وقد يشكّل بأن النائم يصدر منه أفعال، إلا أن يقال: ليس المراد بالظهور الوجود، بل الكثرة والوضوح أو المراد الأفعال الاختيارية المعتد بها (قوله: والجميع عقلي) أراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل، أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقلياً واضح، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذى يكون في اليقظة لا آثار من ذلك الغطيط، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلي (قوله: وقيل إلخ) هذا إشارة لاعتراض وارد على قول المصنف

ومن شرط الجامع أن يكون المستعار منه أقوى، فالخلق أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى؛ لكونه مما لا شبهة فيسه لأحد. وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

والجامع عدم ظهور الفعل مع كل، وحاصله أن الجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الأفعال فى الموت الذى هو المستعار له أقوى منه فى الرقاد الذى هو المستعار منه، وحيث فلا يصح جامعا فالخلق إلخ (قوله: أقوى) أى: لأن فى الموت تزال الروح والإدراك بالحواس، بخلاف النوم فإنه وإن أزيل معه الإدراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه أصلا لزوال الروح، بخلاف النوم فإن الفعل معه موجود فى الجملة، وإنما تسلط العدم فيه على الأفعال التى يعتد بها وهى الاختيارية التى تقصد لأغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم الفائدة مع قتلها (قوله: فالخلق إلخ) هو من جملة القيل (وقوله: أن الجامع) أى: بين الرقاد والموت (قوله: هو البعث) أى: بناء على أنه موضوع للقدر المشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هو رد الإحساس السابق، أما إذا قيل: إنه مشترك بين الإيقاظ والإحياء، أو أنه حقيقة شرعية فى الإحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه فى الطرفين معا (قوله: أظهر) أى: من حيث الإدراك (قوله: وأقوى) أى: فى الشهرة فهو مرادف لما قبله، وليس المراد أنه فى النوم أقوى بالنظر لمعناه؛ لأن معناه فى الموت أقوى؛ لأن فيه رد الحياة وإحساسها وفى النوم رد الإحساس فقط.

(قوله: لكونه مما لا شبهة فيه لأحد) أى: بخلافه فى الموت فقد أنكره قوم وهذا علة لكونه أشهر فى النوم (قوله: وقرينة الاستعارة) أى: فى هذه الآية أى: القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذى هو المعنى الحقيقى وأن المراد الموت (وقوله: هو كون هذا الكلام كلام الموتى) أى: بعد بعثهم، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم؛ لأنه لم يكن حاصلًا لهم (قوله: مع قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾

(١) يس: ٥٢.

(وإما مختلفان) أى: أحد الطرفين حسى والآخر عقلى.

(والحسى هو المستعار منه نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(١)</sup> فإن المستعار

منه: كسر الزجاجة - وهو حسى.....

أى: لأن ما وعد به الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقى، وأشار الشارح بقوله: والقرينة كذا مع إلخ إلى أن لتلك الاستعارة قرينتين أولاهما معنوية والثانية لفظية، ثم إن ظاهر الشارح أن قرينة الاستعارة المذكورة فى هذه الآية ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموتى بعد البعث، سواء قلنا: إن الجامع عدم ظهور الفعل، أو قلنا: إن الجامع مطلق البعث وهو كذلك، أما على الثانى: فلأن البعث جامع، والجامع لا يكون قرينة لاشتراكه بين الطرفين، وأما على الأول فقد ذكر بعضهم أن ذكر البعث هو القرينة، واعترضه الشارح فى المطول بأن البعث لا اختصاص له بالموت؛ لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه وبعث الموتى إذا أنشروهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له، وحينئذ فتعين أن قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين فى الجامع (قوله: أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى) أى: ويلزم أن يكون الجامع عقليا - كما مر.

(قوله: والحسى هو المستعار منه) أى: والمستعار له عقلى (قوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا

تُؤْمَرُ﴾) أى: بلغ الأمة الأحكام التى أمرت بتبليغها لهم تبليغا واضحا فشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب واستعير اسم المشبه به للمشبه، واشتق من الصدع اصدع بمعنى: بلغ، والجامع التأثير فى كل، أما فى التبليغ فلأن المبلغ أثر فى الأمور المبلغة بياها بحيث لا تعود لحالتها الأولى من الخفاء، وأما فى الكسر: فلأن فيه تأثيرا لا يمسود المكسور معه إلى الالتئام وهو فى كسر الشيء الصلب أقوى وأبين، ولذلك قال الشارح فى تفسير "اصدع": أبين الأمر إبانة لا تمنحى أى: لا تعود إلى الخفاء كما أن كسر الزجاجة لا يعود معه التئام (قوله: كسر الزجاجة إلخ) فى القاموس الصدع: كسر الشيء الصلب، وحينئذ فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل، فالمراد كسر الزجاجة ونحوها

والمستعار له: التبليغ، والجامع: التأثير - وهما عقليان) والمعنى: أين الأمر إبانة لا  
تنمحي، كما لا يلتئم صدع الزجاجاة.

[أقسام الاستعارة باعتبار المستعار الأصلية والتبعية]:

(وإما عكس ذلك) أى: الطرفان مختلفان، والحسى هو المستعار له

بما لا يلتئم بعد الكسر، وجعل الكسر حسياً باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته؛ وذلك لأن  
الكسر مصدر والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج؛ لأنه مقارنة القدرة الحادثة للفعل،  
وأما متعلق الكسر وهو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودي يدرك بالحاسة (قوله: والمستعار له  
التبليغ) أى: تبليغ النبي - صلى الله عليه وسلم - ما أمر بإبلاغه إلى المبعوث إليهم أى: بيانه  
لهم وفي القاموس التبليغ: الإيصال وهو أمر عقلي يكون بالقول وبالفعل وبالتقرير، فمن قال:  
إن التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشيء - اهـ عبد الحكيم.

(قوله: وهما عقليان) أى: والمستعار له الذى هو التبليغ والجامع الذى هو التأثير  
عقليان.

(قوله: والمعنى أين الأمر) أى: أظهره ووضحه، وأشار الشارح بهذا إلى أن الباء في  
بما تؤمر للتعدية، وما: مصدرية أى: بأمرك وأن المصدر مصدر المبني للمفعول، قال في  
الكشاف: فاصدع بما تؤمر: اجهر به وأظهره، يقال: صدع بالحجة إذا تكلم بما جهاراً،  
ويجوز أن تكون ما: موصولة والعائد مخوف أى: بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار  
كقولك: أمرتك الخير - كذا في عبد الحكيم، وفي المغني نقلاً عن ابن الشجري أن في قوله  
تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ خمسة حذف الأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار  
بالصدعه - فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الإضافة فصار بصدعه، ثم حذف المضاف كما  
في ﴿وَاسْأَلِ الْقُرْآنَ﴾ فصار به، ثم حذف الجار كما قال: عمرو بن معدى كرب:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ

فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء كما حذفت في ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ

رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> وبهذا يعلم أن العائد إنما حذف منصوباً لا مجروراً، فلا يرد أن شرط حذف

(١) الفرقان: ٤١.

(نحو: «إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ»)<sup>(١)</sup> فإن المستعار له كثرة الماء - وهو حسى، والمستعار منه التكبر، والجامع: الاستعلاء المفرط -، وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان؛ لأنه) أى: اللفظ المستعار.....

العائد الجرور بالحرف - أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله لفظاً ومعنى ومتعلقاً، ويحتاج للجواب بأن اصدع بمعنى أوامر (قوله: إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ) أى: لما كثر حملناكم أى: لما كثر حملناكم أى: حملنا آبائكم وأنتم في ظهورهم، أو المراد حملناكم وأنتم في ظهور آبائكم في السفينة الجارية على وجه الماء، فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان، واستعير اسم المشبه به وهو الطغيان لكثرة الماء واشتق من الطغيان طغى بمعنى كثر (قوله: كثرة الماء وهو حسى) أى: لأن كثرة الماء مرجعها إلى وجود أجزاء كثيرة للماء، ولا شك أن الوجود للأجرام حسى باعتبار ذاتها - قاله يعقوبى، فاندفع قول بعض أرباب الحواشى: في كون كثرة الماء حسياً بحث؛ لأن الكثرة عقلية لكونها نسبة بين شيئين (قوله: والمستعار منه التكبر) أى: والذي استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر وهو عد المتكبر نفسه كبرة ذات رفعة، إما مع الإتيان بما يدل عليها، أو باعتقادها ولو لم تكن، ولا شك أن التكبر بهذا المعنى عقلى (قوله: والجامع) - أى: بين التكبر، وكثرة الماء - الاستعلاء المفرط أى: الزائد على الحد لعظمه (قوله: وهما عقليان) أما عقلية التكبر فظاهرة من تفسيره المتقدم، وأما عقلية الاستعلاء فقليل: لأن المراد به طلب العلو وهو عقلى، وأما لو أريد به العلو بمعنى الارتفاع والذهاب في الجو فهو حسى وموجود في الماء دون التكبر فلا يشتركان فيه - وفيه نظر؛ لأن الطلب الحقيقى في الماء فاسد، فالأولى أن يقال: إن عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به العلو المفرد في الجملة أى: كون الشيء بحيث يعظم في النفوس إما بسبب كثرتة كما في الماء، وإما بسبب وجود الرفعة ادعاءً أو حقيقة كما في التكبر، ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين - اهـ يعقوبى.

(قوله: والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان إلخ) فيه أن الاستعارة هى اللفظ المستعار، وحيث تفتقسيها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح؛ لأنه يلزم

(١) الحاققة: ١١.

(إن كان اسم جنس) حقيقة، أو تأويلاً.....

عليه أن يكون المعنى والاستعارة باعتبار الاستعارة قسماً ولا محصل لذلك، وأجيب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، وتطلق على اللفظ المستعار أى: المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فيجوز أن يتراد بالاستعارة المنقصة للقسمين الاستعارة بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال، فيكون الاستعمال أصلياً وتبعياً باعتبار اللفظ المستعار، ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ المستعار ويكون قوله: باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع المضمرة، وكأنه قال: باعتبار نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلى، ويراد باللفظ في قوله: باعتبار اللفظ ماصداقته وجزئياته، وحينئذ فينحل المعنى أن جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ماصداقته إلى أصلى وتبعى أى: إلى ما يسمى بذلك - فتأمل.

ثم إن هذا التقسيم للمصرحة كما يأتى، قال الفنارى: ولا مانع من جريانه في المكنية ويمثل للأصلية منها بأظفار المنية نشبت بفلان، ويمثل للتبعية منها بقولنا: أراق الضارب دم فلان فشبه الضرب بالقتل واستعير القتل في النفس للضرب، واشتق من الضرب الذى استعير له القتل ضارب بمعنى قاتل، وطوى ذكر المشبه به وهو القتل، ورمز إليه بذكر شيء من لوازمه وهو الإراقة ولعلمهم لم يتعرضوا لجريان التبعية في المكنية لعدم وجدانهم إياها في كلام البلغاء (قوله: إن كان اسم جنس) المراد باسم الجنس هنا كما في المطول ما دل على ذات صالحة لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة - ا.هـ.

وأراد بالذات الصالحة لأن تصدق على كثيرين الماهية الكلية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والأسد، وخرج بقوله: الصالحة إلخ: الأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة، فإنما كلها جزئيات لا تجرى الاستعارة فيها، وقوله: من غير اعتبار وصف إلخ خرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل؛ لأنها إنما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه، فإنه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه؛ لأنه وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه شجاعاً وذا جراءة حتى لو وجد أسد غير شجاع



كما في الأعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى: فالاستعارة أصلية (كأسد)

صدق عليه اسم الأسد، واحترزت بقولى هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتقات والجوامد؛ لأنه يلزم إرادته أن يخرج من الأصلية نحو: رأيت أسامة يرمى، أو فى الحمام، مع أن ذلك منها، وأن يدخل فيها الاستعارة فى المشتقات: كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة، مع أن الاستعارة فيها تبعية.

(قوله: كما فى الأعلام المشتهرة) أى: المشتهر مدلولها بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كرم فى قولك: رأيت اليوم حاتما، فإن حاتما علم لكنه أول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر فى مفهومه، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو أول بمواد لدخل فى دلالة وصف الجود فهكون مثل كرم المشتق من الكرم- والاستعارة فيه تبعية لا أصلية، والحاصل أن اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصى، إذ ليس مدلوله ذاتا سالحة لأن تصديق على كثيرين، وإلا لكان كلياً ولو تضمن نوع وصفية؛ لأن الوصف الذى اشتهرت به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الأجناس بأوصافها الخارجة عن المدلولات الأصلية لأسمائها بخلاف الأسماء المشتقة، فإن المعانى المصدرية المعنوية فيها داخلية فى مفهوماتها الأصلية، فلذا كانت الأعلام المشتهرة بوصف ملحقة بأسماء الأجناس دون الصفات وإلحاقها بأسماء الأجناس يجعل الوصف المتضمن وسيلة لتأويلها بكلى ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على أنه لازم لا داخل فى مفهوم اللفظ كالمشتق، ويجعل ملزومه الكلى فردين أحدهما: الفرد المتعارف، والآخر: غير المتعارف- فتأمل ذلك.

(قوله: فأصلية) أى: فتلك الاستعارة أصلية نسبة للأصل بمعنى الكثير الغالب إن قلت: إن الأكثر هو التبعية لوجودها فى الصفات والأفعال والحروف بخلاف هذه فإنما إنما تكون فى أسماء الأجناس، قلت: المراد بالكثرة كثرة الأفراد، لا كثرة الأنواع، ولا شك أن الأصلية وإن كانت لا تجزى إلا فى نوع واحد إلا أن الموجود من أفرادها فى الكلام أكثر من الموجود من أفراد التبعية، ويدل على ذلك أن كل استعارة تبعية معها

إذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) إذا استعير للضرب الشديد. الأول اسم عين والثاني اسم معنى (والا فتبعية) أى: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.....

أصلية ولا عكس، ويحتمل أن أصلية نسبة للأصل بمعنى ما كان مستقلاً وليس مبنياً على غيره، ولا شك أن هذه الاستعارة تعتبر أولاً من غير توقف على تقدم أخرى تبنى عليها بخلاف التبعية أو بمعنى ما انبنى عليه غيره، ولا شك أنها أصل للتبعية لبنائها عليها.

(قوله: إذا استعير للرجل الشجاع) أى: فى نحو قولك: رأيت أسداً فى الحمام أى: رجلاً شجاعاً فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة فى كل واحدنا أن الرجل المذكور فرد من أفراد الحيوان المفترس، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ أسد اسم جنس (قوله: إذا استعير للضرب الشديد) أى: فى نحو قولك: هذا قتل أى: ضرب عظيم فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الإيذاء فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياة (قوله: الأول اسم عين إلخ) هذا إشارة لنكته تعداد المصنف المثال للاستعارة الأصلية (قوله: أى: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) أى: بعد تحقق كونه صالحاً للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئياً كالأعلام والضمائر وأسماء الإشارة والموصولات (قوله: كالفعل) خبر لمخوف أى: وذلك كالفعل أى: وذلك اللفظ المستعار الذى هو ليس اسم جنس كالفعل إلخ، وظاهره ولو اقترن بحرف مصدرى وفيه خلاف، فقول: إنما تبعية نظراً للفظ، وقيل: أصلية نظراً للتأويل، والحق الأول؛ لأن الاستعارة ينظر فيها للفظ لا للتأويل - كذا قيل، وانظره مع ما مر فى الأعلام المشتهرة بنوع وصفية فإنه قد نظر للتأويل لا لذات اللفظ المستعار، إذ لو نظر له فقط ما جرت الاستعارة فيه - فتأمل.

(قوله: وما يشتق منه) أى: من الفعل بناء على أن الاشتقاق منه كما هو المذهب الكوفى أو أن فى الكلام حذف مضاف أى: وما يشتق من مصدره بناء على

وغير ذلك (والحرف) وإنما كانت تبعية لأن الاستعارة تعتمد التشبيه.

والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا

للمشبه به في وجه الشبه وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أى الأمور المتقررة الثابتة

مذهب البصريين (قوله: وغير ذلك) أى: كأفعل التفضيل واسم الزمان واسم المكان

واسم الآلة نحو حال زيد أنطق من عبارته، ونحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه، ونحو

مقتال زيد لآلة ضربه (قوله: وإنما كانت تبعية) أى: وإنما كانت الاستعارة في الحروف

والفعل وسائر المشتقات تبعية (قوله: تعتمد التشبيه) أى: تعتمد عليه وتنبى عليه، إذ هي

إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثاني في جنس الأول.

(قوله: يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه) أى: بحيث يصح الحكم به

عليه، وكما أن التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضى أيضا أن يكون

المشبه به موصوفا به بحيث يصح الحكم به عليه، أما اقتضاؤه ذلك في المشبه فلأنك إذا

قلت: زيد كعمرو في الشجاعة فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة وإنما وجدت فيه

كما وجدت في عمرو، وأما في المشبه به فلأنه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم

على زيد في المثال بأنه ملحق بعمرو في الشجاعة وأنه مشارك له فيها، وإذا كان التشبيه

مقتضيا لوجود وجه الشبه في الطرفين صح أن يحكم به على كلٍ منهما. (قوله: أو بكونه

إلخ) وإنما ذكر لفظه أو إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود فهى

للتنوين في التعبير فأنت غمير في التعبير بكل من العبارتين؛ لأنهما متلازمان، إذ يلزم من

كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أن يكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وبالعكس

(قوله: وإنما يصلح للموصوفية) أى: لكونه موصوفا بوجه الشبه أو بغيره (قوله:

أى الأمور المتقررة إلخ) هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال: المراد

بالحقائق الذات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كعماعى الأفعال،

فلأنها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها - وكالصفات، فلأنها غير ثابتة أيضا

وإن كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح هنا توطئة للرد عليه بقوله: وفيه بحث

(قوله: أى الأمور المتقررة) أى: التى اجتمع أجزاؤها في الوجود (وقوله: الثابتة) أى:

كقولك: جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر.....

في نفسها لاستقلالها بالمفهومية، فقوله: الثابتة مغاير لقوله: المتقررة (قوله: كقولك: جسم أبيض وبياض صاف) أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أي: ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وثابت في نفسه لاستقلاله بالمفهومية، فلذا صح وصف الأول بالبياض والثاني بالصفاء، والتمثيل بالبياض للحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين (قوله: دون معاني الأفعال والصفات إلخ) هذا بيان لمحترز الأول أعني قوله: المتقررة، وحاصله أن الفعل كقام لدلالته على الزمان السيال لدخوله في مفهومه لا تقرر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، فلا يصح التشبيه فيه، فلا تصح الاستعارة الأصلية فيه المبنية على التشبيه والوصف كقائم فإنه وإن لم يدل على الزمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الأصلية (قوله: غير متقررة) تفسير لمتجددة.

(قوله: بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال) أي: لأنه جزء مفهومها فدلالتها عليه دلالة تضمنية بخلاف الصفات، فإن دلالتها عليه دلالة التزامية (قوله: وعروضه للصفات) أي: لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه (قوله: ودون الحروف) أي: ودون معاني الحروف، وهذا محترز القيد الثاني وهو قوله: الثابتة (قوله: وهو) أي: عدم صالحية معاني الحروف للموصوفية ظاهر أي: لأن معانيها روابط وآلات لملاحظة غيرها فهي غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصود لذاتها، بل ليتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالإفادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها، فمعاني الحروف بمنزلة المرأة للصورة المقصودة بها فإنك ما دمت قاصدا للصورة في المرأة لا تستطيع الحكم على تلك المرأة ولو أدركتها لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لاشتماله على مالا تقرر له ولا استقلال له في

كذا ذكروه وفيه بحث، لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان في المكان والآلة لأنها تصلح للموصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم المكان والزمان والآلة.....

الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية، فأجرى الحرف الذي لا يكون معناه إلا غير مستقل بالمفهومية، وحيث فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحة التشبيه فيها، إلا إذا كانت تابعة لما له ثبات واستقلال للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة المقصودين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمنا بطريق السراية (قوله: كذا ذكروه) أى: كذا ذكره القوم في وجه كون الاستعارة في الأفعال والمشتقات والحروف تابعة لا أصلية (قوله: وفيه بحث) أى: وفي هذا الدليل الذي ذكروه بحث، وحاصله أنا لا نسلم أولا استقامته؛ لأن قوله: إنما تصلح للموصوفية إلخ ممنوع، إذ هو منقوض بقولهم: حركة سريعة وحركة بطيئة، وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما؛ ولأن قوله: بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات يقال عليه أن دخول الزمان في مفهوم الفعل إنما يقتضى تجدد مجموع مفهومه لا تجدد الحدث: الذي هو المقصود منه بتجدد الزمان، ويقال عليه أيضا إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه في الصفات ينهى أن يمنع جريانه في المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضا؛ لأن المصدر يدل على الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات، مع أن الاستعارة في المصدر أصلية سلمنا استقامة ذلك الدليل فيقال عليه: إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب أو معتدل، وحيث فقضية ذلك الدليل أن الاستعارة فيها أصلية، مع أنها تابعة باتفاق.

(قوله: وهم أيضا صرحوا إلخ) أى: أنهم كما صرحوا بالدليل المذكور- صرحوا بأن المراد بالمشتقات من الفعل التي تكون الاستعارة فيها تابعة هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا ترقى في الاعتراض على القوم، فحاصله أن هذه الثلاثة

فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه، لا في مصدره وليس كذلك للقطع بأننا إذا قلنا: هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً ومرقد فلان لقبره فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد.....

لا يتناولها مدعاهم أيضاً كما لا يتناولها الدليل، وحاصل ما في المقام أن القوم ادعوا دعوة وهي أن الاستعارة في الحروف والأفعال وما يشتق منها تبعية، وقالوا: المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم، فاعترض الشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التي تكون الاستعارة فيها تبعية؛ لأنه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة كما أن مدعاهم أيضاً قاصر لا يتناولها، فالاعتراض الأول منظور فيه لقصور الدليل، والترقي منظور فيه لقصور الدعوى، وقد يقال للشارح: إن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله للثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم، والقصور إنما هو في مدعاهم، فكان الأول قصر الاعتراض على الدعوى المصرحة بإخراج الأمور الثلاثة دون الدليل - كذا قرر شيخنا العلامة العدوي - رحمه الله عليه.

(قوله: فيجب إلخ) هذا تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا على ما صرحوا به (قوله: ونحوه) المراد به اسم المكان والآلة. (قوله: وليس كذلك) أى: وليس الواجب كذلك أى: كونها أصلية، بل الواجب كونها تبعية (قوله: للموضع الذي ضرب فيه) أى: أو للزمان الذي ضرب فيه ضرباً شديداً (قوله: فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) أى: واستعارة القتل للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب أو زمنه فهي تبعية لجرياتها في المصدر أولاً قبل جرياتها في اسم المكان والزمان فجرياتها فيهما بطريق التبعية لجرياتها في المصدر، وليس المعنى على تشبيه الموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً بالمقتل أى: بمحل القتل واستعارة المقتل أى: محل القتل للمضرب أى: محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية (قوله: والموت بالرقاد)

وأن الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات، هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه في الأولين) أي الفعل وما يشتق منه.....

أي: واستعارة الرقاد للموت ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله: وأن الاستعارة في المصدر) أي: أولاً لا في نفس المكان فلا يثنى جرياتها في اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعية للمصدر (قوله: بل التحقيق إلخ) هذا إضراب انتقالي، (وقوله: وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها من المشتقات حقيقة ولا يثنى هذا ما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأن ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقة، والحاصل أن القوم قصروا المشتقات التي تجري فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، وإن كانت في الحقيقة من المشتقات، واستدلوا على ذلك بما تقدم، فأضرب الشارح عن ذلك لقصوره إلى أن التحقيق خلافه وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية؛ وذلك لأن المقصود الأهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو لمقصود الأهم أولاً، وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية فقول الشارح: بل التحقيق أي: في الدعوى والاستدلال؛ لأنه كما حقق الدليل بقوله: لأن المصدر إلخ: حقق الدعوى بقوله: إن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات إلخ- فأتى بالدليل شاملاً لاسم الزمان والمكان والآلة، وأتى بالدعوى كذلك.

(قوله: هو المقصود الأهم) أي: لأن الشيء إذا استعمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله: وإلا لذكرت إلخ) أي: وإلا يكن المقصود الأهم من المعاني المشتقات القائمة بالذوات، بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام

بهما من الصفات: كضارب وقاتل، ومضروب ومقتول، وأن يذكر مكان فيه الرقاد، أو فيه الضرب بدل مرقدنا، ومضروب عمرو- وهكذا، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا- مثلاً- دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآلة لا نفس الذات (قوله: لمعنى المصدر) أى: منصرف لمعنى المصدر كما يدل عليه قوله بعد: فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة للدلالة بالنطق، وإنما تعرض للمشبه فقط ولم يقل لمعنى المصدر بمثله؛ لأن المشبه هو المقصود في التشبيه والإضافة في قوله: لمعنى المصدر بيانية إن أريد بالمصدر الحدث، أو من إضافة المدلول للدالّ إن أريد به اللفظ، وعلى هذا الثانى فيعمم في المصدر أى: المحقق أو المقدر كما في الأفعال التى لا مصادر لها، بل ذكر بعضهم أن الاستعارة في أسماء الأفعال تبعية لتبعيتها لاستعارة المصدر المقدر من المعنى لا من اللفظ، ولكن الظاهر من إطلاقهم أن الاستعارة فيها أصلية، فإن قلت: هل تجرى الاستعارة في نسب الأفعال تبعاً على قياس الحروف؟ قلت: ذكر العلامة السيد أنها لا تجرى؛ لأن النسبة المطلقة التى هى متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعاً بينها وبين نسبة أخرى مطلقة: كنسبة الظرفية والآلية والعلية، والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف المشبه به وأشهرها. اهـ كلامه.

وبحث فيه العلامة الفنارى بأن المعنى الكلى الذى يرجع إليه نسب الأفعال ليس مطلق النسبة، بل النسبة على جهة القيام، ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستعارة، فإذا أسند الضرب إلى المحرض للدلالة على قوة نسبته إليه، وشبهت نسبته إليه باعتبار التحريض بنسبته إلى من ينسب إليه على جهة القيام، وقلت: ضرب فلان لم يبعد عن الصواب، وبالجملّة يمكن الاستعارة في الأفعال باعتبار نسبته بأن يشبه ما ترجع نسبتها إليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلاً بما ترجع إليه نسبة أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلاً، فيقال:



وفي الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) أى: لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا: من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفا بل أسماء؛ لأن الاسمىة والحرفية إنما هى باعتبار المعنى

---

قتلنى السيف أو السوط، وعلى هذا فالتبعية فى الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم- فتدبر.

(قوله: وفي الثالث إلخ) فيه العطف على معمولى حامل واحد وهو جائر (قوله: لمتعلق) أى: منصرف لمتعلق معناه.

(قوله: أى لما تعلق به معنى الحرف) أى: للمعنى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف كالاتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئى بالكلى (قوله: ما يعبر بها) أى: معان كلية يعبر بداها عن معاني الحروف التى هى معان جزئية (وقوله: عند تفسير معانيها) أى: معاني الحروف.

واعلم أن ما ذكره الشارح ليس نص كلام المفتاح، بل كلامه- وأعنى بمتعلقات الحروف: ما يعبر عنها عند تفسيرها، فظاهره يفيد أن تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها، مع أنه خلاف الواقع- فكأن الشارح أشار بإقحام لفظ بها إلى توجيه عبارة المفتاح بأن العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها، ويحتمل أنه أراد بيان حاصل المعنى، لا أن فى العبارة تقديرا، نظرا إلى أن الألفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء وأحواته عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله: مثل قولنا) أى: على سبيل التساهل (وقوله: ابتداء الغاية) أراد بها المغيا وهو المسافة؛ لأن الغاية هى النهاية ولا ابتداء لها (قوله: الغرض) أى: العلة الباعثة (قوله: فهذه) أى: الابتداء والظرفية والغرض المطلقات ليست معاني الحروف أى ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معانيها حالة فى ذاتها (قوله: وإلا لما كانت حروفا بل أسماء) أى: وإلا لو كان الابتداء والظرفية والغرض المطلقات معاني مستقلة لمن وفى وكى، لكانت من وفى وكى أسماء لا حروفا (قوله: إنما هى باعتبار المعنى) أى: فإذا كان معنى الكلمة مستقلاً بالمفهومية

وإنما هي متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور فى زيد فى نعمة) ليس بصحيح.....

ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين أمرين فإن اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فتلك الكلمة فعل، وإن لم يقترن بواحد منها فتلك الكلمة اسم مثل: مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق غرض، وإن كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا تبعا لكونه رابطة بين أمرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا، وذلك كابتداء السير من البصرة وظرفية الماء فى الكوز (قوله: وإنما هي) أى: تلك المعانى الكلية التى تفسر بها معانى الحروف على وجه التساهل (قوله: أى إذا أفادت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص - وهكذا (قوله: إلى هذه) أى: إلى هذه المتعلقات أعنى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله: بنوع استلزام) أى: باستلزام نوعى وهو استلزام الخاص للعام لا العكس، والحاصل أن من مثلا موضوعة للابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أى: يستلزمه كان مطلق ابتداء متعلقا بالابتداء الخاص وهكذا (قوله: كالمجرور) أى: كمعنى المجرور؛ لأن تقدير التشبيه فى معناه (قوله: ليس بصحيح) أى: لأن المجرور ليس هو المتعلق، بل المتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف كما سبق فمتعلق معنى الحرف فى المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة، فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فإن المجرور متعلق معنى الحرف عندهم، وأما البيانون فقد علمت اصطلاحهم فى معنى الحرف. قال بعض الحواشى: وقد يوجه كلام المصنف بالمصير إلى حذف المضاف أى: كمطلق متعلق المجرور فى قولك: زيد فى نعمة، وذلك أن هذا المجرور له متعلق خاص - وهو ملايسة وصف النعمة لزيد فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملايسة شىء لشىء وهذه الملايسة هى المشبهة بالظرفية التى هى متعلق معنى الحرف فى وجه هو اختصاص شىء بشىء واشتماله عليه فى الجملة، فيعود الكلام إلى ما تقدم من أن التشبيه فى متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أولا، ثم تبع ذلك

وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر والمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في نطق الحلال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أى يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر

استعمال الحرف في المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذى وضع له أصالة، وتوضيح ذلك أن مقتضى قولك: زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد، مع أنها ليست كذلك، فامتنع حمل اللفظ على حقيقته، فحمل على الاستعارة بأن يشبه مطلق ملابسة شئ لشيء بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير لفظة في الموضوع للظرفية الخاصة للملابسة النعمة لزيد، فملابسة زيد للنعمة مستعار له، والظرفية الخاصة مستعار منها، ولفظ في مستعار - فلا خلل في كلام المصنف على هذا - اهـ.

وأنت تجبر بأن حمل كلام المصنف على ما ذكر مع ما فيه من التكليف ينافيه سياق كلام المصنف الآتى، فإنه اعتبر التشبيه في العداوة والحزن الذى هو نفس المحرور، فالأولى جعل كلامه باقيا على ظاهره (قوله: وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر) أى: وإذا كان التشبيه في الأولين منصرفا لمعنى المصدر وفي الثالث منصرفا لمعنى الحرف فيقدر إلخ، وأشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف فيقدر واقعة في جواب شرط مقدر.

(قوله: في نطقت) أى: في قولك نطقت الحال، وفي قولك: الحال ناطقة بكذا (قوله: للدلالة بالنطق) أى: واقعا بين الدلالة والنطق (قوله: أى يجعل دلالة الحال) أى: يجعل دلالة حال إنسان على أمر من الأمور مشبها (قوله: إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن) الأولى للشارح أن يجعل وجه الشبه إيصال المعنى إلى الذهن ويحذف إيضاح المعنى؛ لأنه نفس المشبه الذى هو الدلالة، اللهم إلا أن يجعل وجه الشبه داخلا في مفهوم المشبه وخارجا عن مفهوم المشبه به بتكلف، بأن يجعل المشبه إيضاح المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه وهو مطلق إيضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به ملزوم للإيضاح، فوجه الشبه حيثئذ داخل في مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله: ثم يستعار للدلالة لفظ النطق) أى: ثم يقدر استعارة لفظ النطق للدلالة، فالاستعارة المذكورة أمر تقديرى لا

أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وإن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازاً مرسلًا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازًا مرسلًا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو (فالتقطه) أى موسى ﴿آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾<sup>(١)</sup> (للعداوة) أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط).....

تحقيقى، إذ لا دليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولاً والمحقق إنما هو تقدير الاستعارة لجواز أن يسمع إطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل (قوله: أصلية) أى: لأوليئها (قوله: تبعية) أى: لتأخرها وفرعيتها (قوله: وإن أطلق إلخ) هذا مقابل لمحذوف أى: هذا إذا جعلت العلاقة المشابهة، فإن جعلت العلاقة اللزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له كان مجازًا مرسلًا علاقته اللزوم الخاص، أعنى: لزوم المسبب للسبب، لا مطلق اللزوم، فلا يقال: إن اللزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعارة أو مرسلًا، فاعتبار ذكر اللزوم وإرادة اللزوم لا يكفى في بيان العلاقة، بل لا بد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها، وتحصل مما ذكره الشارح أن النطق إذا استعمل في الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم بواسطة التشبيه، وجعل وجه الشبه وسيلة اللزوم بين المنتقل عنه وإليه كان استعارة، ويلزم أن تكون تبعية في الفعل وما يشتق منه، وإن استعمل فيها برعاية علاقة اللزوم بلا تشبيه وإلا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازًا مرسلًا، ويلزم أن يكون تبعيًا في الفعل وما يشتق منه (قوله: وقد عرفت) أى: مما ذكره سابقا في المشعر (قوله: اللفظ الواحد) أى: كالنطق، (وقوله: بالنسبة إلى المعنى الواحد) أى: كالدلالة، (وقوله: العلاقتين) أى: المشابهة واللزوم العارى عن التشبيه.

(قوله: وفي لام التعليل) أى: في استعارة لام التعليل للعاقبة والغاية، فقوله: في لام التعليل ليس متعلقًا بالتشبيه؛ لأنه ليس منصرفًا للام، بل لمتعلقها كما تقدم (قوله: للعداوة والحزن) أى: منصرفًا للعداوة والحزن أى: يقدر التشبيه في استعارة لام التعليل

بعلته) أى علة الالتقاط (الغائية) كالحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها.....

في الآية واقعا بين العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق معنى الحرف على كلامه وبين علة الالتقاط وهى الحبة والتبني، وحاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح أن يقال: قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالحبة والتبني بجامع الترتب في كل على الالتقاط واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم استعيرت اللام الموضوعية لترتب العلة الغائية على معلولها كترتب الحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه، فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور الذى هو متعلق الحرف عنده (قوله: بعلته الغائية) علة الشيء الغائية هى التى تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله، وذلك كمحبة موسى لآل فرعون وتبنيهم له أى: اتخاذهم له ابنا فإنه إنما حملهم على ضمهم وكفالتهم له بعد الالتقاط ما رجوه في موسى من أنه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به، فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالعلة الغائية بجامع ترتب كل على الالتقاط، وإن كان الترتب في العلة الغائية رجائيا وفي العداوة والحزن فعليا - اهـ يعقوبى.

ومن كلامه يعلم أن قول الشارح: كالحبة أى: محبة الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام، لا محبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون؛ لأنها متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعده، والذى في عبد الحكيم: أن المراد بالحبة محبة الملتقط بالكسر وتبنيه؛ لأنهما متقدمان في الذهن ومرتببان على الالتقاط في الخارج، وما قيل: إنه أراد بالحبة محبة موسى أو آثارها، لا محبة الملتقط وهو آل فرعون؛ لأنها علة متقدمة عليه ليس بشيء (قوله: والحصول بعده) عطف تفسير إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط وال لزوم، إذ لا لزوم هنا (قوله: ثم استعمل في العداوة) أى: في ترتب العداوة، (وقوله: ما كان حقه) أى: اللام، (وقوله: في العلة) أى: في ترتب العلة (قوله: فيها) الضمير لما كان

تبعاً للاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصراحة؛ لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه - أعني العداوة والحزن - مذكور لا متروك

وأنت الضمير نظراً إلى أن اللام بمعنى الكلمة (قوله: تبعاً للاستعارة في المجرور) أي: الذي هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف، ولا يخفى ما في قوله: تبعاً إلخ من المسامحة، إذ استعارة اللام تابعة للتشبيه على ما قاله، إلا أن يقال: إن في كلامه حذفاً دل عليه ما هنا، والأصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلته الغائية كالحبة والتبني، واستعير اسم المشبه به وهو الحبة والتبني للمشبه وهو العداوة والحزن، ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقها أن تستعمل في العلة الغائية: كالحبة والتبني، فتكون الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور أي: تبعاً للاستعارة له، لا أنه مستعار، لكن المأخوذ من كلام الإيضاح وشراحه أن الاستعارة في الحرف على مذهب المصنف تابعة للتشبيه، وأنه ليس هناك لفظ يستعار أولاً تتبعه استعارة الحرف، وحيث فقول الشارح: تبعاً للاستعارة في المجرور، الأولى أن يقول بدله: تبعاً للتشبيه الواقع بين المجرور والعلة الغائية (قوله: وهذا الطريق إلخ) أي: الذي سلكه المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبهين بالعلة الغائية فيما ذكر من الآية (قوله: مأخوذ من كلام صاحب الكشف) أي: حيث قال في هذه الآية: معنى التعليل في اللام وهو كون الالتقاط لأجل العداوة والحزن وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط بأن يكون لهم عدواً وحزناً، ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك أي: العداوة والحزن لما كان نتيجة التقاطهم ولمرتبه شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله (قوله: لكنه) أي: ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف أي: ولا على مذهب الجمهور أيضاً، وإنما اقتصر على المصنف لكون الكلام معه، وحاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة أصلية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الأصلية؛ لأنه يجب فيها ترك لفظ المشبه (قوله: المشبه - أعني العداوة والحزن - مذكور لا متروك)

بل تحقيق الاستعارة التبعية هاهنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط.....

أى: وحيث لا استعارة في اللام تبعا ولا في المجرور أصالة، قال العلامة عبد الحكيم: أقول مفاد كلام المصنف هنا، وفي الإيضاح: أن الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية، وليس في كلامه أن الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور، وإنما هذه زيادة من الشارح وتقول على المصنف، وحاصل كلام المصنف أنه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية، ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتبهما على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه فتستعار اللام الموضوع لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور، وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار، ثم إسناد الإنبات إليه وهو المفاد من الكشف، حيث قال بعد ما مر نقله من كلامه: فاللام هنا حكمها حكم الأسد حيث استعمرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد وهو الحق عندي؛ لأن اللام لما كان محتاجا لذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لا تبعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكي وتبعه الشارح - ا.هـ -

ومثل ما قيل في الاستعارة في الآية المذكورة على مذهب المصنف يقال في قوله تعالى: ﴿لَا صَلَٰبَ لَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(١)</sup> فيقدر تشبيه الجذوع المستعلى عليها بالظروف فيسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه تلبس المستعلى بالجذوع بتلبس الظرف بالمظروف فاستعمرت في الموضوع لـ تلبس الظرف بالمظروف لتلبس المستعلى بالجذوع المستعلى عليها، وكذا يقال في نحو: زيد في نعمة شبت النعمة بالظرف الحسى، فسرى التشبيه لتلبس زيد بالنعمة بتلبس الظرف بالمظروف، فاستعمرت في الموضوع لتلبس الظرف بالمظروف لتلبس زيد بالنعمة، وهكذا يقال في أمثال ما ذكر (قوله: بل تحقيق الاستعارة التبعية هاهنا) أى: في هذه الآية، والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذى هو مذهب القوم (قوله: شبه ترتب العداوة) أى: ترتب مطلق عداوة وحزن، سواء تعلقا بموسى أو بغيره، فالمراد العداوة والحزن الكليان (وقوله: على الالتقاط) أى:

(١) طه: ٧١.

بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب  
علة الالتقاط الغائية عليه، فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وتبعيتها في  
اللام كما مر في نطقت الحال فصارحكم اللام.....

على مطلق التقاط (قوله: بترتب علته الغائية عليه) أى: علته المطلقة عليه بجامع مطلق  
الترتب في كل، وفي الكلام حذف، والأصل: ثم استعير ترتب العلة الغائية على الالتقاط  
لترتب العداوة والحزن عليه، فسرى التشبيه للجزئيات، ثم استعمل إلخ، وإنما احتجنا  
لذلك لأجل قوله بعد: فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية أى: في ترتبهما  
وتبعيتهما إلخ، فاندفع ما يقال: إن الاستعارة في الحرف على كلامه غير تابعة لاستعارة  
أصلا وهذا يخالف قوله بعد: فجرت الاستعارة أولا في العلية إلخ (قوله: ثم استعمل في  
المشبه) أى: جزئى المشبه وذلك الجزئى ترتب العداوة والحزن الخاصين أى: المتعلقين  
بموسى (وقوله: الموضوعة للمشبه به) أى: الجزئى المشبه به، (وقوله: أعني ترتب علة  
الالتقاط) أى: الخاصة وهى محبة الملتقط لموسى وتبنيه إياه وهذا بيان الجزئى المحذوف،  
وهذا الذى قررنا به كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا العدوى.

(قوله: فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية) أى: في ترتبهما (وقوله:  
وتبعيتهما) أى: تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتب العلية والغرضية الاستعارة في اللام  
وفي نسخة بتبعيتها في اللام أى: وجرت في اللام بسبب تبعيتها أى: تبعية الاستعارة في  
ترتب العلية والغرضية (وقوله: كما مر في نطقت الحال) أى: فكما أن الاستعارة في  
الفعل تابعة للاستعارة في المصدر كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية  
للعداوة والحزن وهذا الكلام يقتضى أن التبعية في الحروف تابعة لاستعارة لفظ قبلها،  
وأنا نشبه معنى كلياً بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى، ثم نستعير اسم المشبه به  
للمشبه فيسرى التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه  
به لجزئى من جزئيات المشبه وهو طريقة لبعضهم، وقال بعض: إن الاستعارة في الحرف  
تابعة للتشبيه فأولا نشبه المعنى الكلى بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى فيسرى  
التشبيه للجزئيات فنستعير الحرف الموضوع لجزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من  
جزئيات المشبه، والحاصل أن الاستعارة التبعية في الفعل وما يشتق منه هى أن يقدر نقل



حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهواً وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينة الاستعارة التبعية (في الأولين) أى فى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال) بكذا فإن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال (أو المفعول).....

المصدر أو ينقل بالفعل لغير معناه الأصلي، ثم يشتق منه الفعل وشبهه فهى تابعة للاستعارة فى المصدر بلا خلاف، وأما الاستعارة التبعية فى الحرف، فعلى مذهب المصنف تابعة للتشبيه كما علمت، وأما على مذهب الجمهور فقيل: إنها تابعة لاستعارة أصلية وهو ظاهر كلام الشارح، وقيل: إنها تابعة للتشبيه، إذ لا حاجة لاستعارة اسم المشبه به الكلى للمشبه ولا تتوقف استعارة الحرف على ذلك، وقد ارتضى العلامة العصام هذه الطريقة (قوله: حكم الأسد) أى: حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس (قوله: حيث استعيرت) أى: بعد سريان التشبيه للحزليات (قوله: هو العلية والغرضية) أى: المطلقة.

(قوله: ومدار قرينتها إلخ) أى: ودوران قرينتها على الفاعل، والمراد بدورهاها على الفاعل رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل لكون الإسناد الحقيقي له غير صحيح كما فى المثال المذكور (قوله: فى الأولين) إنما قال فى الأولين؛ لأن قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة (قوله: نحو نطقت إلخ) فإن قلت: حاصل القرينة فى هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند إليه، وقد تقدم أن استحالة قيام المسند بالمسند إليه من قرائن المجاز العقلى قلت: لا يضر ذلك؛ لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلى (قوله: لا يسند إلى الحال) أى: لاستحالة وقوع النطق منه، فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده للحال، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق فى إفهام المراد (قوله: أو المفعول) المتبادر أن المراد المفعول به أى: بأن يكون تسلط الفعل أو ما يشتق منه على المفعول غير صحيح، فيدل ذلك على أن المراد بمعناها ما يناسب ذلك المفعول

نحو):

جمع الحق لنا في إمام (قتل البخل وأحيا السماحا)

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود (نحو):

نقريهم لهذميّات) نقد بما ما كان نحاط عليهم كل زراد

(قوله: جمع الحق إلخ) <sup>(١)</sup> هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويج له بالخلافة بعد خلع المعتز بالله، ولقب بالمرتضى، وكان واحد عصره في الكرم والفضل، وقد أدركته حرفة الأدب فاضطرب أمره ولم تكن خلافته إلا ثلاث ساعات من نهار، وهذا البيت من قصيدة له مدح بها أباه حين خلع المقتدر من الخلافة لفساده، وتولى هو أي: المعتز فقام بالخلافة كما ينبغي، وبعد البيت:

إن عفا ما فات الله حقاً أو سطا لم تخش منه جناحا

ألف الهيجاء طفلاً وكهلاً تحسب السيف عليه وشاحا

(قوله: السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما في القاموس.

(قوله: لا يتعلقان بالبخل والجود) أي: لأحدهما من المعاني لا روح لهما، والقتل والإحياء إنما يتعلقان بالجسم ذي الروح فعدم صحة تسلط القتل على البخل والإحياء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب البخل، وأن المراد بالإحياء معنى يناسب الجود، والمناسب للأول الإزالة أي: أزال البخل فشبه إزالة البخل بالإماتة بجامع اقتضاء كل منهما إعداماً لما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك المتعلق في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه، واشتق من القتل قتل بمعنى أزال، والمناسب للثاني الإكثار أي: وأكثر السماحا، فشبه الإكثار بالإحياء بجامع ظهور المتعلق في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه، واشتق من الإحياء: أحيا بمعنى أكثر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية (قوله: ونحو نقريهم إلخ) هذا البيت للقطامي بالضم من قصيدة أولها <sup>(٢)</sup>:

ما اعتاد حب سلمي حين معتاد ولا تقضي بواقي دينها الطأدى

(١) البيت الأول في الإيضاح ص ٢٦٩، والشعر لابن المعتز في ديوانه ٤٦٨/١.

(٢) الشعر للقطامي ونسب بيت منه له في الإيضاح ص ٢٦٩.

للهمذم من الأسته القاطع فأراد بلهزميات طعنات.....

بيضاء محطوطة المستين بهكتة      ريبا الروادف لم تغفل بأولاد  
ما للكواعب ودغن الحياة كما      ودغنى والخذن الشيب ميعادى  
أبصارهن إلى الشبان مائلة      وقد أراهن عنى غير صداد  
بانوا وكانت حياتي في اجتماعهم      وفي تفرقهم قتلى وإفصادى  
إلى أن قال:

لم تلق قوما هم شر لأخوتهم      منا عشية يجرى بالدم الوادى  
نقريهم... إلخ والظرف أعنى قوله: منا متعلق بشر، والعشية ما بين المغرب والعشاء، والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبة على الظرفية ومضافة للحملة بعدها، والوادى فاعل يجرى على طريق الإسناد المجازى، والمراد بجريان الوادى بالدم فى العشية ظهور الشر وكثرة الفتن وضمير نقريهم للإخوة بمعنى الأعداء، وجملة نقريهم استئناف متعلق بقوله لم تلق، والمعنى: لم تجد قوما أقوى منا فى إيصال الشر لإخوتنا أى: أعدائنا فى عشية جرى الدم فى الوادى؛ لأننا نقريهم لهزميات أى: نجعل قراهم ذلك، والقرى: الطعام الذى يقدم للضيف عند نزوله وتعدى قوله: نقريهم إلى اللهزميات التى هى بمنزلة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال نقريهم الطعام ولا يخلو من وجود تأكيد مضمون الفعل، أو ارتكاب التحريد؛ لأن القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت، وفى القاموس: قراه أضافه، وهو يدل على عدم تعديه للمفعول الثانى بنفسه، وكأنه على إسقاط الجار أى: نقريهم بلهزميات (قوله: نقريهم) بفتح النون من قرئت الضيف قرى وقراء، إذا كسرت القاف قصرت وإذا فتحتها مددت (قوله: لهزميات) بفتح الهمزة وكسرها، وكذا يقال فى مفردة وهو لهزمى، وضمن خاط معنى قدر فعدها بعلى، أو أن على للتعليل، والمعنى نقد ونقطع بها الزرديات التى خاطها ونسجها لأجلهم كل زارد أى: نساج.

(قوله: اللهزم) أى: المنسوب إليه لهزمى مفرد لهزميات وفى القاموس لهزم كجعفر، وفى الصحاح لهزم كزبرج (قوله: فأراد بلهزميات طعنات) أى: فالعنى نجعل

منسوبة إلى الأسنة القاطعة أو أراد نفس الأسنة والنسبة للمبالغة كأحمرى والقدر القطع وزرد الدرع وسردها نسجها، فالمفعول الثاني أعني لهذميات قرينة على أن نقرهم استعارة (أو المجرور نحو ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>) فإن ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة.....

قراهم عند اللقاء الطعنات باللهزم أى: بالأسنة القاطعة (قوله: منسوبة إلى الأسنة) أى: من نسبة الشيء لألته والأسنة جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله: أو أراد) أى: باللهذميات نفس الأسنة أى: فالمعنى أنا نجعل تقدم الأسنة إليهم قراهم (قوله: والنسبة أى: على الثاني للمبالغة، وهذا جواب عما يقال: إذا كان المراد باللهذميات الأسنة كان فيه نسبة الشيء إلى نفسه وهى ممنوعة، وحاصل الجواب: إن النسبة هنا للمبالغة فى المنسوب، وكأنه لم يوجد ما هو أعلى منه حتى ينسب إليه، فنسب إلى نفسه كما يقال للرجل شديد الحمرة: أحمرى فزيدت الباء فيه لإفادة المبالغة فى وصف الحمرة، فقولهم: إن نسبة الشيء إلى نفسه ممنوعة أى: ما لم يكن المقصود بتلك النسبة المبالغة، وإلا فلا منع (قوله: وزرد الدرع وسردها) هو بصيغة الفعل أو المصدر، وكذا قوله: نسجها (قوله: قرينة على أن نقرهم استعارة) وذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقى بها، إذ هو تقدم الطعام للضيف، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقدم الطعنات عند اللقاء أو الأسنة، فشبه تقدم الطعنات أو الأسنة عند اللقاء بالقرى وهو تقدم الأطعمة الشهية للضيف يجمع أن كلاً تقدم ما يصل من خارج لداخل، واستعير اسم القرى لتقدم الطعنات أو الأسنة، واشتق من القرى نقرهم بمعنى نقدم لهم الطعنات، أو الأسنة على طريق الاستعارة التبعية (قوله: أو المجرور) أى: أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب، فيدل ذلك على أن المراد بمعناها ما يناسب ذلك المجرور (قوله: نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى: فإن التبشير إخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب، فعلم أن المراد به ضده وهو الإنذار أعنى: الإخبار بما يحزن، فنزل التضاد منزلة التناسب فكما فشبه الإنذار بالتبشير،

(١) التوبة: ٣٤.

تبعية تمكينية وإنما قال: ومدار قرينتها على كذا؛ لأن القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك: قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا.  
[أقسام الاستعارة باعتبار الخارج]:

(و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الأول (مطلقة).....

ووجه الشبه منتزع من التضاد بواسطة التهكم كما مر في التشبيه، واستعير التبشير للإنذار واشتق من التبشير بشر بمعنى أُنذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية، فصار ذكر العذاب الذي هو المحرور قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده (قوله: تبعية تمكينية) فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن بشر استعارة، وأما كونها تبعية وتمكينية فإنما هو معلوم من خارج، فكونها تبعية إنما علم من كون بشر فعلا، وكونها تمكينية فمن تنزيل التضاد منزلة التناسب ووضع البشارة موضع الإنذار.

(قوله: وإنما قال: ومدار قرينتها على كذا) أى: ولم يقل: وقرينتها الفاعل والمفعول والمحرور (قوله: لأن القرينة لا تنحصر) أى: ولو قال: قرينتها الفاعل والمفعول والمحرور لاقتضى أن قرينة التبعية منحصرة فيما ذكر؛ لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر، بخلاف قوله: ومدار قرينتها على كذا، فإنه لا يفيد الانحصار فيما ذكر؛ لأن دوران الشيء على الشيء لا يقتضى ملازمته أبدا عرفا لصحة انفكاك الدوران، كما يقال: مدار عيش بني فلان البر، ويصح أن يتعيشوا بغيره، فقوله: ومدار قرينتها على كذا بمنزلة قوله: والأكثر في قرينتها، أو الأصل في قرينتها أن تكون كذا (قوله: غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) وجود لأحد الطرفين وعدم وجوده (قوله: لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم الخ) أى: بعد تمام القرينة، إذ هي مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت لم توجد مطلقة - كذا قيل، وفيه أنه لا حاجة لذلك؛ لأن القرينة من جملة الاستعارة فبدونها لا يقال لها استعارة (قوله: يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى: يناسبه بحسب اللفظ أو المعنى كما قال سم (قوله: الأول مطلقة) أى: الاستعارة التي تسمى مطلقة لإطلاقها عن وجود الملامات، ثم إن تقدير

وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفرع أى تفرع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد التوابع.....

الأول والثاني والثالث يشعر بأن قوله: مطلقة وبجردة ومرشحة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد، ويمكن أنه حل معنى والقريب الإبدال، أو أن الثلاثة خير مبتداً محذوف أى: هى مطلقة وبجردة ومرشحة، وملاحظة العطف سابقة على الأخبار ليصبح جعلها خيراً عن ضمير الأقسام الثلاثة (قوله: وهى ما لم تقترن) أى: وهى الاستعارة التى لم تقترن بصفة أى: بصفة تلائم أى: تناسب أحد الطرفين ولا بتفرع كلام يناسب ويلام أحد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تفرع فى الكلام لا يلائم أحدهما (فقوله: مما يلائم إلخ) بيان لكل من الصفة والتفرع، والمراد لم تقترن بصفة ولا تفرع حقيقة أو حكماً، فيشمل ما إذا اشتملت الاستعارة على تجريد وترشيح والفرق بين الصفة والتفرع أن الملائم إن كان من بقية الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة، وإن كان كلاماً مستقلاً جرى به بعد ذلك الكلام الذى فيه الاستعارة مبيناً عليه كما فى قوله تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ بعد قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾<sup>(١)</sup> فهو تفرع سواء كان بحرف التفرع أولاً، قال الشارح فى شرح المفتاح فى قولنا: رأيت بحراً ما أكثر علومه: إن جعل صفة بفتقدير القول، وإن جعل تفرع كلام كان كلاماً مستقلاً، وكذا نحو: رأيت أسداً يرمى، إن جعل جملة يرمى مستأنفة كأنه قيل: ما شأنه؟ فقيل: يرمى كان تفرعاً، وإن جعلت نعتاً لأسد كان صفة (قوله: نحو عندى أسد) هذا مثال للاستعارة التى لم تقترن بشيء وعند قرينة (قوله: والمراد بالصفة) أى: والمراد هنا بالصفة التى قلنا: إن الاستعارة قد لا تقترن بها ولا بالتفرع فتكون مطلقة (قوله: معنى قائم بالغير) أى سواء كان مدلولاً لنعت نحوى أولاً (وقوله لا النعت النحوى) أى: فقط، واعلم أن بين ذاتيهما التباين؛ لأن النحوى من قبيل اللفظ، والمعنوية من قبيل المعنى، وبين دال المعنوية والنحوى، وكذا بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا القائم وتفارقهما فى العلم حسن، فالحسن صفة معنوية لا نعت نحوى، وفى مررت

(١) البقرة: ١٦.

(و) الثاني (بجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله: غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء.....

بهذا الرجل فإن الرجل نعت نحوى لا صفة معنوية (قوله: والثاني) أى: من أقسام هذه الاستعارات المنظور إليها باعتبار وجود الملائم وعدمه (قوله: بجردة) أى: تسمى بجردة لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيح؛ لأن المشبه الذى هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التى فى الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة (قوله: وهي ما قرن) أى: وهي الاستعارة التى قرنت بما يلائم المستعار له فذكر الفعل نظرا للفظ ما أو نظرا إلى أن الاستعارة لفظ، والمراد أنها قرنت بذلك الملائم زيادة على القرينة، إذ بدوئها لا تسمى استعارة، وسواء كان ذلك الملائم تفرعاً نحو: رأيت أسدا يرمى فلجأت إلى ظل رعيه، أو كان صفة نحوية نحو: رأيت أسدا راميا مهلكا أقرانه، أو كان صفة معنوية كما فى مثال المصنف. (قوله: كقوله) أى: كقول كثير عزة بن عبد الرحمن الخزاعى الشاعر المشهور أحد عشاق العرب، وإنما صغروه لشدة قصره، قال الوقاص: رأيت كثيرا يطوف بالبيت فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه!! وكان إذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد العزيز يقول له: طأطئ رأسك لا يصبه السقف!!!

(قوله: غمر الرداء)<sup>(١)</sup> بفتح الغين محير لمبتدأ محذوف تقديره هو أى: المدحوح فى الأبيات السابقة غمر الرداء (قوله: أى كثير العطاء) أراد بالعطاء الإعطاء الذى هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر، وليس المراد بالعطاء الأخذ للمال (قوله: لأنه يصون إلخ) بيان للجامع، وحاصله أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكسره، إذ هو مشترك بينهما؛ لأن الرداء يصون ما يلقي عليه من كل ما يكره حساً والإعطاء يصون عرض صاحبه (قوله: ثم وصفه) أى: الرداء وصفاً معنوياً (قوله: الذى يناسب العطاء) أى: إذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة إذا كثرت، وأما إذا كان من قولهم: ثوب غامر

(١) شرح المرشدى ٤٨/٢، الإيضاح ٢٦٩.

دون الرداء تجريدًا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله (إذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتماه غلقت لضحكته رقاب المال، أى إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدي السائلين يقال: غلق الرهن فى يد المرهن.....

أى: واسع فهو ترشيح- قاله عبد الحكيم (قوله: دون الرداء) أى: لأن الذى يلائم الرداء سابغ دون كثير؛ لأن الرداء شأنه الاتحاد وعدم التعدد، بخلاف الإعطاء فإن شأنه التعدد والكثرة (قوله: والقرينة) أى: على أن الرداء مستعار للإعطاء، لا أنه مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الثوب (قوله: سياق الكلام) أى: الكلام المسوق والمذكور بعد (قوله: أعني قوله) أى: أعني بسياق الكلام (قوله: إذا تبسم) أى: إنه إذا تبسم ضاحكا أخذ الفقراء ماله، فهذا يدل على أن المراد بالرداء الإعطاء لا حقيقة التى هى الثوب الذى يجعل على الكتفين، وقال العلامة عبد الحكيم: ويؤخذ منه أنه إذا كان فى الكلام ملائمتان للمستعار له كل منها يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد منها قرينة وتجريدا، إلا أن اعتبار الأول قرينة أولى لتقدمه والبقية تنمى للاستعارة، فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر (قوله: أى شارعا فى الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما فى الصراح ولم يكن الضحك مجامعا له فسر به بشارعا فى الضحك، فجعلها حالا مقارنة؛ لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ فى مبادئه وهو مقارن للتبسم فى الوقوع (وقوله: آخذا) تفسير لقوله: شارعا، ويصح حمل الضحك على حقيقة فتكون الحال منتظرة، وفى قوله: تبسم ضاحكا مدح بأنه وقور لا يفقهه وأنه باش بسام بالسائلين (قوله: غلقت لضحكته رقاب المال) غلق بفتح الغين المعجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن، والضحكة بفتح الضاد المرة من الضحك (قوله: أى: إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدي السائلين) أى: تمكنت من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم، وحاصل المعنى على ما قاله الفنى أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم فضحكه موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم فكأنه يباح لهم بضحكه، قال العلامة عبد الحكيم: وفى قوله: غلقت إشارة إلى أن الممدوح يعلم أن للسائلين حقا عليه بواسطته صارت



إذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ»<sup>(١)</sup>) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة الأموال مرهونة عندهم وأنه عاجز عن أداء ذلك الحق، فلذلك لم يقدر على انفكاك الأموال منهم.

(قوله: إذا لم يقدر على انفكاكه) أي: إذا لم يقدر الراهن على انفكاكه لمضي أجل الدين، وحاصله أن عادة الجاهلية إذا حل أجل الدين الذي له رهن ولم يوف فإن المرهن يملك الرهن ويتمكن منه ولا يباع - قاله في الأطول.

(قوله: مرشحة) من الترشيح وهو التقوية سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة؛ لأنها مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن الموجود في نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبني فتقوى الاستعارة بتقوى مبناها لوقوعها على الوجه الأكمل أعذا من قولك: رشحت الصبي إذا ربيته باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص (قوله: وهي ما قرن) أي: وهي استعارة قرنت بما يلائم المستعار منه أي: زيادة على القرينة فلا تعد قرينة المكينة ترشيحا، وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذي قرنت به الاستعارة صفة كقولك: رأيت أسدا ذا لبد يرمى، وجاورت اليوم بحرا زاعرا متلاطم الأمواج، أو كان تفرعا كما في الآية التي مثل بها المصنف (قوله: استعير الاشتراء للاستبدال) أي: أنه شبه استبدال الحق بالباطل، واختياره عليه بالشراء الذي هو استبدال مال بآخر بجامع ترك مرغوب عنه عند التارك والتوصل لبذل مرغوب فيه عنده، واستعير اسم المشبه به للمشبه، والقرينة على أن الاشتراء ليس مستعملا في حقيقته استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة بالهدى.

(قوله: ثم فرع عليها) أي: على الاستعارة المذكورة (قوله: من الربح والتجارة الأولى من نفى الربح في التجارة أي: ولا شك أن نفيه يلائم المشبه به، وذلك مما يزيد

(١) البقرة: ١٦.

(وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح (كقوله: لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ)<sup>(١)</sup> هذا تجريد لأنه وصف يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف، له لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لم تقلم) هذا ترشيح؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى الأسد الحقيقي واللبد جمع لبدة وهى ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع.....

فى قوة تناسى التشبيه، حتى كأن المشبه به هو الموجود فكان ترشيحا أى: تقوية للاستعارة فتكون الاستعارة مرشحة، ثم ينبغى أن يعلم أن الربح المنفى عنهم مستعار للانتفاع الأخرى، وأن التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة وانخاذهم إياها بدلا عن الهدى، فكولهما ترشيحا إنما هو باعتبار المعنى المراد من التركيب، وبهذا تعلم أن الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد فى الحين، كما فى قوله: غمر الرداء بالنسبة للتجريد، وقد يكونان باعتبار الأصل كما فى هذا المثال بالنسبة للترشيح.

(قوله: وقد يجتمعان) أى: فى استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط، وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم، قيل: والأقرب أن هذا القسم أى: قسم اجتماعهما لا يسمى بأحدهما ولا بهما، وأنه فى مرتبة الإطلاق لتساقطهما بتعارضهما.

(قوله: كقوله) أى: قول الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى (قوله: شاكى السلاح) أى: تامه (قوله: هذا تجريد) أى: لأن إضافة لَدَى إلى الأسد قرينة (وقوله: لَدَى أَسَدٍ) خبر محذوف تقديره أنا لَدَى أَسَدٍ أو خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى: أنا كنت لَدَى أَسَدٍ (قوله: مقذف) يحتمل أن المراد قذف به ورمى به فى الوقائع والحروب كثيرا، ولا شك أن المقذف بما المعنى مخصوص بالمستعار له فيكون تجريدا مثل الوصف الذى قبله وهو شاكى السلاح، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمى به فيكون ملائما لهما فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا، بل هو فى معنى الإطلاق (وقوله: له لبدة) جمع لبدة وهى ما تلبد وتضام من شعر الأسد المطروح على منكبيه، ولا شك أن هذا من ملائمات

(١) سبق تحريجه.

(والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح.....

المستعار منه وهو الأسد الحقيقي فيكون ترشيحا (وقوله: أظفاره لم تقلم) يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذي تقلم أظفاره فيكون ترشيحا أيضا؛ لأن الأسد الحقيقي هو الذي ليس من شأنه تقليم الأظفار، ويحتمل أن المراد بمجرد نفس تقليم أظفاره، وحيث أنه فيحتمل أن يكون النفي منصبا على المبالغة؛ لأن التقليم مبالغة القلم أى أن أظفاره انتفت المبالغة في تقليمها، ولا شك أن هذا ملائم للأسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا، ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغة في النفي؛ لأن نفس المبالغة يرد كثيرا في كلام العرب مرادا منه المبالغة في النفي، وحيث أنه فالمعنى أظفاره النفي تقليمها انتفاء مبالغا فيه، ولا شك أن هذا مما يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقي نظير ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا رُبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>(١)</sup> إن هذا من المبالغة في النفي أى: انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه، لا من نفي المبالغة، وإلا لانتضى ثبوت أصل الظلم لله وهو محال: فيكون هذا ترشيحا إذا علمت هذا فقول الشارح: هذا ترشيح المشار إليه ما بعد مقذف بقرينة عدم تفسيره، أما جعل له ليد ترشيحا فظاهر، وأما جعل قوله: أظفاره لم تقلم ترشيحا، فبالنظر للاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير، وأما قوله: مقذف، فقد علمت أنه لا يصلح أن يكون ترشيحا، بل هو إما تجريد أو مشترك فلا يجعل تجريدا ولا ترشيحا (قوله: والترشيح) أى: الذى هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله: أبلغ) أى: أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى الحال، وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه؛ لأنه معلوم من ذكر حقيقته فلا يحتاج للنص عليه، وإنما كان أقوى في البلاغة؛ لأن مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة في التشبيه والترشيح أقوى تلك المبالغة فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك المقتضى من الإطلاق ومن التجريد لعدم تأكيد مناسبتها لحال الاستعارة. اهـ يعقوبى.

وحاصله أن الترشيح أقوى في بلاغة الكلام بمعنى أنه موجب لزيادة بلاغته؛ لأنه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه، وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه

(١) فصلت: ٤٦.

(لاشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه  
فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أى مبنى الترشيح  
(على تناسي التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به  
(حق) إنه يبنى على علو القدر الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو  
المكان.....)

أى: أنه موجب لزيادة بلاغة الكلام المشتمل عليه، فكلامه بالجر بإضافته لأبلغ لا بالرفع  
بدل من الضمير في أبلغ كما قيل - فتأمل.

وذكر بعضهم أن المراد بكون الترشيح أبلغ أنه أعظم بلوغا ووصولا للمقصود  
الذى هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله: لاشتماله على تحقيق المبالغة) أى:  
تقويتها فأصل المبالغة جاء من الاستعارة يجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به وتقويتها  
حصلت بالترشيح (قوله: لذلك) أى: لما ذكر من المبالغة (وقوله: وتقوية) تفسير  
للتحقيق (قوله: ومبناه) أى: والأمر الذى يبنى عليه الترشيح تناسي التشبيه أى: إظهار  
نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وإن كان موجودا في نفس الأمر، وما ذكره المصنف  
من بناء الترشيح على التناسي لا يقتضى أنه لا يبنى على التناسي غيره، بل يبنى عليه  
أيضا غيره كالاستعارة فإنها مبنية عليه أيضا، وإنما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء لما  
فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي، ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسي  
التشبيه أى: كمال إظهار نسيانه كان واضحا (قوله: وادعاء) عطف تفسير للتناسي، أو  
أنه عطف سبب على مسبب أى: ويحصل ذلك التناسي بسبب ادعاء إلخ، ولا شك أن  
هذا الادعاء يقتضى تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له (قوله: نفس  
المستعار منه) الأولى جزئى من جزئيات المستعار منه، أو من أفراد المستعار منه، لكنه  
نظر لتحقيق الماهية في الفرد، فلذا جعله نفس المستعار منه - تأمل.

(قوله: حتى إنه إلخ) حتى تفريعية وضمير إنه للحال والشأن (وقوله: يبنى) أى:  
يجرى وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية أى: فإن الحال والشأن لأجل ذلك التناسي  
بنى، وأجرى على علو القدر الذى يستعار له لفظ علو المكان ما يبنى على علو المكان

كقوله:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُ

بأن له حاجة في السماء

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهل أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجهل زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشارة إلى أن هذا.....

الذي يستعار منه، والحاصل أنه لما وجد تناسي التشبيه في الاستعارة صح لك الإتيان بالترشيح كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان المستعار منه، وصح التعجب والنهي عنه في البيتين الآتين، فلو لا وجود التناسي ما صح شيء من ذلك (قوله: كقوله) أى: كقول أبي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني، ويذكر فيها مدح أبيه، وهذا البيت في مدح أبيه وذكر علو قدره (قوله: ويصعد)<sup>(١)</sup> أى: ويرتقى ذلك الممدوح في مدارج الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلي الذي هو الارتقاء في المدارج الحسية، إذ لا معنى له هنا وإنما المراد به العلو في مدارج الكمال والارتقاء في الأوصاف الشريفة فهو استعارة من الارتقاء الحسي إلى الارتقاء المعنوي، والجامع مطلق الارتقاء المستعظم في النفوس بحيث يبعد التوصل إليه، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: استعار إلخ (قوله: حتى يظن) أى: إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهل وهو الذي لا ذكاء عنده أن له حاجة في السماء لبعده عن الأرض وقربه من السماء.

(قوله: في مدارج) أى: مراتب (قوله: ثم بنى عليه) أى: ثم رتب عليه أى: على علو القدر المستعار له (وقوله: ما يبنى على علو المكان) أى: وهو الارتفاع الحسي الذي هو المستعار منه، وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسي وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتفاع الحسي الذي وجه الشبه به أظهر (قوله: من ظن الجهل إلخ) بيان لما، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسي

(١) البيت لأبي تمام في شرح المرشدي على عقود الجمان ٤٩/٢ والبيت في ديوانه ٣٣٥ (ط). دار الكتب العلمية، وفي المصباح ص ١٣٨ والإشارات ص ٢٢٥.

إنما يظنه الجاهل، وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكمال الجهل بمعرفة الأشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه (ما مر من التعجب) في.....

ويرتب عليه لا على علو القدر، ثم إن ظن الجاهل أن له حاجة في السماء لم ينقل من معناه الأصلي الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له، وإنما هو ذكر لازم من لوازم المشبه به لإظهار أنه الموجود في التركيب لا شيء شبيه به، وبهذا يعلم أن الترشيح قد يستعمل في معناه الأصلي الملائم للمستعار منه - وليس ذلك من الكذب؛ لأن الغرض إفادة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر اللازم وذلك كاف في نفي الكذب كما أنه قد ينقل من معناه الأصلي لمعنى ملائم للمستعار له (قوله: إلى أن هذا) أى: كونه له حاجة في السماء (قوله: إنما يظنه الجاهل) أى: لأنه الذى لا كمال لعقله (قوله: لاتصافه بسائر الكمالات) أى: فلم يكن هناك كمال لم يتصف به حتى إنه يحتاج له فيطلبه من جهة السماء، وحيث كان العاقل يعرف أنه لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات - كان عالما بأن إفراطه في العلو مجرد التعالى على الأقران، وفي قوله: لاتصافه إلخ إشارة إلى أن المراد بالحاجة المنتفية هنا المعتادة للطلب في الأرض، فلا يرد أن نفى حاجة السماء سوء أدب لما فيه من نفى الحاجة إلى الرحمة السماوية والتوجه لها بالدعاء لا بالصعود (قوله: وهذا المعنى) أى: التفصيل بين العاقل والجاهل (قوله: فتوهم أن في البيت إلخ) منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار له بقوله: حتى يظن إلخ إلى علو قدره، وإذا كان مزيد الصعود إنما هو في ظن كامل الجهل لا العارف بالأشياء فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك، وحاصل الرد أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد، وإنما النزاع في أنه هل له حاجة في السماء أم لا فذكر أن كثير الجهل هو الذى يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة، وأما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك الإفراط في العلو مجرد التعالى على الأقران لا

قوله:

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس  
(والنهي عنه) أى عن التعجب فى قوله:

لا تعجبوا من بلى غلاته قد زرأ أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة

على ما سبق.....

الحاجة له فى السماء لاتصافه بساتر الكمالات واستغناؤه عن جميع الحاجات (قوله:  
قامت تظللني ومن عجب إلخ)<sup>(١)</sup> إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء؛ لأن إيجاد  
هذا التعجب لولا تناسى التشبيه لم يوجد له مساغ كما أن إيجاد ذلك البناء لولا  
التناسى لم يكن له معنى وتحقيقه فى التعجب ما تقدم من أنه لا عجب من تظليل إنسان  
جميل كالشمس من الشمس الحقيقية، وإنما يتحقق التعجب من تظليل الشمس الحقيقية  
من الشمس المعلومة؛ لأن الإشراق مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا للظل؟  
ومعلوم أنه لولا التناسى ما جعل ذلك الإنسان الجميل نفس الشمس ليعجب من  
تظليله، بل شبه بما (قوله: لا تعجبوا إلخ)<sup>(٢)</sup> من المعلوم أن القمر الحقيقى هو المعتاد لبلى  
الغلالة فلا يعجب من بلاها معه، لا الإنسان المشبه بالقمر وكونه جعل المستعار له  
قمرًا حقيقياً إنما هو لتناسى التشبيه حتى كأنه الموجود فى الخارج، والخطر فى القلب هو  
القمر الحقيقى، وإلا فالتشبيه ما دام متذكرا ينفى النهى عن التعجب.

واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهى عنه؛ لأن التعجب هنا سببه  
إثبات ما لا يناسب المستعار منه والنهى عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه، ألا  
ترى أنه فى الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع، فلذا تعجب من تظليلها، وفى  
الثانى قد أثبت بلى الغلالة والقمر وهو من خواصه، فلا يصح حيثئذ أن يعجب منه، فلذا  
نهاهم عن التعجب من ذلك (قوله: وإنكاره) عطف لازم (وقوله: جهة) أى: وجه،

(١) شرح المرشدى على عقود الجمان ٤٠/٢ والشعر لأبى الفضل بن العميد، والطراز ٢٠٣/١، والمصباح  
١٢٩، ولهاية الإيجاز ص ٢٥٢.

(٢) شرح المرشدى على عقود الجمان ٤٠/٢، وهو لأبى الحسن بن طباطبائى العلوى، الطراز ٢٠٣/٢.

ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (وإذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أى المشبه وذلك لأن الأصل فى التشبيه.....

(وقوله: على ما سبق) أى: من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصا من الشمس ولا معنى للنهى عن التعجب من كون ذات جميلة تبلى غلالة (قوله: ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام) أى: قوله: ومبناه على تناسى التشبيه حتى إنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان (وقوله: لهذا الكلام) فيه حذف أى: لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسى التشبيه.

(قوله: وإذا جاز إلخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب؛ لأن وجود المشبه الذى هو الأصل كأنه ينافى ذلك البناء، فإذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب (قوله: وإذا جاز البناء على الفرع إلخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه، والمراد بالاعتراف بالأصل ذكره، وحينئذ فالمعنى وإذا جاز ذكر ما يلائم المشبه به فى التشبيه الخالى عن الاستعارة وهو الذى ذكر طرفاه (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: كون المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً، وهذا جواب عما يقال: كيف سمي المصنف المشبه به فرعاً والمشبه أصلاً مع أن المعروف عندهم عكس هذه التسمية؛ لأن المشبه به هو الأصل المقيس عليه؛ ولأنه أقوى من المشبه غالباً فى وجه الشبه وأعرف به، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف إنما سمي المشبه أصلاً نظراً لكونه هو المقصود فى التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو تزيينه وغير ذلك مما مر فى باب التشبيه، وكونه هو المقصود فى الكلام بالنفى والإثبات فإن النفى والإثبات فى الكلام يعود إليه أى: إلى شبهه فإنك إذا قلت: زيد كالأسد فقد أثبت للمشبه شبهه بالأسد وهو المقصود بالذات وإذا قلت: ليس زيد كالأسد فقد نفيت شبهه به أيضاً بالقصد الأول، وإن كان ثبوت الشبه أو نفيه للمشبه به حاصلاً أيضاً لكن تبعاً، وتحصل من هذا أن المشبه أصل باعتبار رجوع الغرض إليه، وكونه المقصود بالنفى والإثبات، والمشبه به أصل باعتبار كونه أقوى وأعرف بوجه الشبه فكل من المشبه والمشبه به أصل باعتبار وفرع باعتبار،



وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود إليه وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات (كما في قوله: هي الشمس مسكنها في السماء، فعن أمر من عزاه حملة على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاءً جميلاً فلن تستطيع) أنت (إليها) أي إلى الشمس (الصعود)، ولن تستطيع) الشمس (إليك النزولاً) والعامل في إليها وإليك هو المصدر بعدهما إن جوزنا تقدم الظرف على المصدر وإلا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله: هي الشمس.....

وحينئذ فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف عندهم (قوله: وإن كان إلخ) جملة حالية (وقوله: إلا أن إلخ) هذه الجملة دالة على خير أن والأصل؛ لأن الأصل في التشبيه هو المشبه من جهة أن الغرض إلخ، وإن كان المشبه به أصلاً من جهة أنه أقوى إلخ (قوله: كما في قوله) أي: قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف (قوله: هي الشمس) <sup>(١)</sup> مبتدأ وخبر أي: هذه الحبيبة هي الشمس، (وقوله: مسكنها في السماء) خبر بعد خبر أوصفه للشمس؛ لأن تعريفها للعهد الذهني (قوله: أمر من عزاه إلخ) أي: وحينئذ فالمعنى فاحمل فؤادك على الصبر (قوله: عزاءً جميلاً) أي: لا قلق معه ولا تطلب وذلك بالتنبيه لعدم إمكان الوصول؛ لأن طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء.

(قوله: فلن تستطيع إلخ) أي: لأنك لا تستطيع الوصول إلى تلك الشمس، إذ هي في السماء الممتنع الوصول إليها عادة (قوله: هو المصدر بعدهما) أي: وهو الصعود والنزول (قوله: إن جوزنا تقدم الظرف على المصدر) أي: على عامله المصدر وهو الحق على ما سبق له في شرح الخطبة عند قوله: أكثرها للأصول جميعاً (قوله: وإلا فمحذوف) أي: وإن لم يجوز تقدم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في إليها وفي إليك محذوفاً، والتقدير فلن تستطيع أن تصعد إليها الصعود ولن تستطيع الشمس أن

(١) شرح عقود الجمان ٤٩/٢، وهو لعباس بن الأحنف في ديوانه ص ٢٢١، وللصباح ١٣٩، وأسرار البلاغة ١٦٨/٢.

تشبيهه لا استعارة وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقله: وإذا جاز البناء شرط جوابه قوله: (فمع جحدته) أى جحد الأصل كما فى الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لأنه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا.....

تنزل إليك النزول ويكون المصدر المذكور مفسرا لذاك العامل المحذوف (قوله: تشبيه) أى: بليغ يحذف الأداة والأصل هى كالشمس، فحذفت الأداة للمبالغة فى التشبيه بجعل المشبه عين المشبه به (قوله: لا استعارة) أى: لأنه يشترط فيها أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك المشبه بضميره والمشبه به بلفظه الظاهر (قوله: اعتراف بالمشبه) أى: ذكر له (قوله: ومع ذلك) أى: ومع الاعتراف بالمشبه (قوله: فقد بنى الكلام على المشبه به) أى: ذكر ما يناسبه. وهو قوله: مسكنها فى السماء، (وقوله: أعنى) أى: بالمشبه به، قال الفترى: إن قلت: الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز أن يحمل الضمير المنفصل - أعنى هى - على ضمير القصة، لا على المحبوبة.

قلت: قوله: فعر الفؤاد عزاء جميلا يدل على أن الضمير راجع للمحبيبة؛ لأنها المأمور بالعزاء عنها، وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوك فى الجملة حتى يفيد التأكيد، وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد، ويحاط أيضا بأن الغرض التمثيل وهو يكفى فيه الاحتمال (قوله: فمع جحدته أولى) مع ظرف المحذوف أى: فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره وعدم ذكره أولى بالجواز، ووجه الأولوية أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافى البناء؛ لأن ذكر المشبه يمنع تناسى التشبيه المقتضى للبناء على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذى هو المشبه به لطفى ذكر المشبه فيناسبه التناسى المقتضى أنه لا خطور للمشبه فى العقل ولا وجود له فى الخارج، وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع، فإذا جاز البناء فى الأول مع وجود ما ينافى فجوازه مع عدم المناقاة أخرى وأولى، فإن قلت: إذا كان البناء على الفرع أى: ذكر ما هو له موقوفاً على تناسى التشبيه كما تقدم، والتناسى

وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه به وقد وقع في بعض أشعار  
العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر  
ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع مائل إلى القصر.....

ينافيه الاعتراف بالأصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الأصل ممتعا  
فكيف يدعى جوازه؟ قلت: تناسى التشبيه عند جحد الأصل ظاهر، وأما عند ذكره  
فنقول: المناق للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الإشعار بأنه باق على أصله وهو أنه  
لم يقو قوة المشبه به ومجرد ذكر الطرفين لا إشعار فيه بما ذكر، فيتأتى معه تناسى التشبيه  
بأن يجعل الطرفان ولو ذكرا متحدين ويدعى أهما شيء واحد في الحقيقة، وإنما اختلفا  
بالعوارض التي لا ينافى بناؤها هذا التناسى لأصل التشبيه، وهذا ظاهر في التشبيه الخالي  
عن الأداة، وأما عند ذكرها ففيه بعد؛ لأن الأداة تشعر بضعف المشبه عن المشبه به،  
وقد يقال: يمكن دعوى الاتحاد فيه أيضا، إذ لا مانع من تشبيه أحد المتحدين في الحقيقة  
بالآخر بآلة التشبيه، وتحصل مما تقدم أن الاعتراف بالأصل المناق للبناء على الفرع  
بحسب الظاهر فقط وأما عند جحد الأصل فليس هناك مناف للبناء على الفرع لا  
بحسب الظاهر ولا في الواقع - فتأمل.

(قوله: وجعل الكلام خلوا عنه) أى: لأنه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه في  
جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله: وقد وقع الخ) هذا مغاير لما سبق في المتن؛ لأن ما سبق  
فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداة التشبيه وما هنا  
فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه وهذا مما يقرر الكلام  
المذكور (قوله: لا تعجبوا من قصر ذوائبه) أى: شعره (وقوله: كالربيع) أى: في البهجة  
والنضارة (قوله: والليل في الربيع مائل إلى القصر) من المعلوم أن المائل إلى القصر في الربيع  
الليل الحقيقي، والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع، فلما تنوسى التشبيه وادعى أن  
الذوائب نفس الليل الحقيقي، وأن وجه المحبوب نفس الربيع الحقيقي؛ فمى من التعجب من  
قصر الذوائب التي هي الليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع، فقد بنى على الفرع ما يناسبه  
مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة - فتأمل.

وهذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى.

### [الجاز المركب]:

(وأما) الجاز (المركب) فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد.....

(قوله: وهذا المعنى إلخ) اسم الإشارة مبتدأ، (وقوله: بحيث إلخ) خبر أى: وهذا المعنى وهو البناء الواقع فى كلام بعض العجم ملتبس بحالة كائنة من الغرابة والملاحة لا تخفى.

### [الجاز المركب]:

(قوله: وأما المركب) عطف على قوله: أما المفرد من قوله سابقا، والجاز إما مفرد أو مركب، أما المفرد فهو الكلمة إلخ، ثم قال: وأما المركب فهو اللفظ إلخ (قوله: فهو اللفظ) أى: المركب كما فى الإيضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيد فخرج عن الجنس وهو اللفظ الجاز العلى (قوله: المستعمل) خرج به اللفظ قبل الاستعمال (وقوله: فيما) أى: فى معنى شبه ذلك المعنى. بمعنى اللفظ الأصلى أى: من حيث أنه شبه بمعناه الأصلى، فخرج الجاز المرسل الذى ليس معناه مشبها بمعناه الأصلى قبل الاستعمال لعدم وجود الشبه بين المعنيين، وكذا المرسل الذى استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود الشبه، لكن إنما استعمل لعلاقة غير الشبه؛ لأنه لم يستعمل من حيث الشبه (قوله: أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة) أى: بالوضع وهذا بيان للمراد. بمعنى اللفظ الأصلى، وما ذكره الشارح مثله فى الأطول، ثم قال: بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقاً للفظ المستعار غير ظاهر ١. هـ.

(قوله: بالمطابقة) هذا يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره، وأجيب بأن مراد الشارح بالمطابقة المطابقة التى لا يحتاج معها إلى توسط قرينة، وهذا إنما يكون فى الحقيقة (قوله: تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه، وأتى المصنف بذلك للتنبيه على أن التشبيه الذى يبنى

واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد.....

عليه المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلا ولم يكف بقوله: تمثيلا؛ لأن التمثيل مشترك بين التشبيه الذى وجهه منتزع من متعدد وإن كان الطرفان مفردين كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية، فاحترز عن أخذ اللفظ المشترك في التعريف (قوله: واحترز بهذا) أى: بقوله: تشبيه التمثيل.

(قوله: عن الاستعارة في المفرد) أى: لأن وجه الشبه لا يكون فيها منتزعا من متعدد، واعترض بأنه قد مر في مبحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد، وحينئذ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه ويكون استعارة في مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد فيكون التعريف صادقا بتلك الاستعارة، وحينئذ فلا يصح إخراجها من التعريف، وأجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله: أنا لا نسلم جواز جريان الاستعارة في مفرد ووجه الشبه فيها منتزع من متعدد؛ لأن الاستعارة لا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعار له والجامع، فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد في الواقع كما لو قيل: رأيت عنقود ملاحية في السماء لا يدرى هل وجه الشبه منتزع من متعدد أولا؟ فيصير الكلام لغوا، وهذا بخلاف التشبيه، فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين، فإنه قد يدرك العقل تركيب وجه الشبه من مجموع أوصاف لهما إذا لم يكن وجه الشبه مذكورا، وبالجمله فليس كل تشبيه تجرى فيه الاستعارة لما علمت أن تشبيه المفرد بالمفرد مع كون وجه الشبه منتزعا من متعدد صحيح ولا تجرى فيه الاستعارة وإلا كان الكلام لغوا فتم ما ذكره الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصنف: تشبيه التمثيل مخرج به مجاز الأفراد؛ لأن وجهه منتزعا من متعدد ومجاز الأفراد لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وإلا كان الكلام لغوا، هذا محصل كلام الشارح، فإن قلت: إن تقييد المعرف بالتركيب يفيد أن المراد بقول المصنف: فهو اللفظ أى: المركب وأن في الكلام حذف الصفة، فتكون تلك الصفة المحذوفة للدليل مخرجة للمجاز المفرد استعارة أو غير استعارة، وشارحنا قد أخرج الاستعارة في المفرد

(للمبالغة) في التشبيه (كما يقال للمتروك في أمر إلى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى).....

بقوله: تشبيه التمثيل، قلت: الشارح لم يلتفت لتلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف، وإنما يحتز بالفصول المصرح بها ولو التفت لتلك الصفة لجعل الجواز المفرد خارجا بها، وكان قوله: تشبيه التمثيل بيانا للماهية لا للاحتراز عن شيء كما هو الأصل في القيود المذكورة في التعاريف، وعلم مما ذكر أن تشبيه التمثيل عبارة عن التشبيه الذي وجهه منتزع من أمور متعددة، سواء كان الطرفان مركبين أو مفردين، وأما اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل المسمى بالجواز المركب وبلاستعارة التمثيلية لا بد فيه من كونه مركبا، كما أن وجه الشبه لا بد فيه من كونه مركبا، ثم المراد بالتركيب المعتبر في الجواز المركب أي تركيب كان ولا يشترط خصوص الإسنادي ولا غيره، ثم هل يشترط التصريح بتمام اللفظ المركب، أو يكفي الاقتصار على بعضه؟ خلاف بين الشارح والعلامة السيد، فالسيد يقول: لا بد في الجواز المركب من التصريح بتمام المركب الدال على الصورة المشبه بها، والشارح يقول: يكفي التصريح ببعضه (قوله: للمبالغة في التشبيه) علة لقوله: المستعمل فيما شبه إلخ أي: وإنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لأجل المبالغة في التشبيه، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب، وحاصل الجواز المركب أن يشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها.

(قوله: كما يقال) أي: كالقول الذي يقال، (وقوله: للمتروك في أمر) أي: في فعل أمر وعدم فعله بأن يتوجه إليه بالعزم تارة، ويتوجه للإحجام عنه بالعزم تارة أخرى، (وقوله: إلى إلخ) بيان لما وليس مقول القول - تأمل.

(قوله: إلى أراك تقدم رجلا) أي: تارة (وقوله: وتؤخر) مفعوله محذوف أي: وتؤخرها يعني تلك الرجل المتقدمة، (وقوله: أخرى) نعت لمرة، والتقدير: إلى أراك تقدم رجلا مرة وتؤخرها مرة أخرى، وإنما لم يجعل أخرى نعتا لرجل أي: وتؤخر رجلا أخرى،

شبه صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (و) هذا المجاز المركب (يسمى التمثيل).....

لئلا يفيد الكلام أن الرجل المؤخرة غير المقدمة، وليس هذا صورة التردد في الذهاب وعدمه؛ لأن الإنسان إذا أراد الذهاب رمي رجله أماما وإذا أحجم عنه رد تلك الرجل إلى موضعها، ويسمى ردها لموضعها تأخيرا باعتبار ما انتهت إليه أولا (قوله: شبه صورة إلخ) أى: وإنما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه التمثيل؛ لأنه شبه صورة تردده في ذلك الأمر أى: الهيئة الحاصلة من تردده في ذلك الأمر، فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه، وتارة يحجم عنه.

(قوله: بصورة تردد إلخ) أى: بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب إلخ، ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية، وبهذا التقرير تعلم أن المشبه ليس هو التردد في الأمر والمشبه به ليس هو التردد في الذهاب، بل كل من المشبه والمشبه به هيئة يلزمها التردد، وحينئذ فالإضافة في قوله صورة: تردده لامية وليست ببيانة، وإلا لو رد عليه أن التردد ليس معنى مطابقا للفظ المذكور، بل لازم لمعناه المطابق الذى هو الصورة المنتزعة من التردد وقد صرح الشارح سابقا بأن المشبه به إنما يكون معنى مطابقا (قوله: وهو الإقدام تارة إلخ) أى: وهو الهيئة المركبة من الإقدام والإحجام وحاصله أن وجه الشبه وهو الجامع بين الصورة المشبهة والصورة المشبه بها ما يعقل من الصورة التركيبية التى هى كون كل واحد منهما له مطلق إقدام بالانبعاث لأمر تارة والإحجام عن ذلك الأمر بذلك الانبعاث تارة أخرى، وهذا أمر عقلى قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعدد؛ لأنه هيئة اعتبر فيها إقدام متقدم وإحجام مستعقب.

بقى شيء آخر وهو أن قوله: إني أراك هل له دخل في التجوز والنقل، أو هو حقيقة والتجوز فيما بعده؟ قلت: ذكر العلامة اليعقوبى: أن الظاهر أنه لا دخل له، لأننا لو قلنا: فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل التمثيل على وجه الاستعارة، ويحتمل

لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا: على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له: تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي.....

أن له دخلا في خصوص المثال؛ لأن أصله الرؤية الحسية ولم توجد في المنقول إليه- فتأمل.

(قوله: لكون وجهه منتزعا إلخ) قضيته أن التمثيل لا بد فيه من انتزاع وجهه من متعدد وهو كذلك، ووجه ذلك أن التمثيل في الأصل هو التشبيه- يقال: مثله تمثيلا إذا جعل له مثيلا أى: شبيها، ثم خص بالتشبيه المنتزع وجهه من متعدد؛ لأنه أجدد أن يكون صاحبه مثيلا وشبيها لكثرة ما اعتبر فيه، إذ كثرة ما اعتبر في التشبيه مما يوجب غرابته، وكل ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو أحق بالمثالة؛ لأن المماثلة الحقيقية لا تكون إلا بعد وجود أشياء ووجود أشياء أصعب من وجود الجملة (قوله: لأنه قد ذكر فيه المشبه به) أى: لفظه (قوله: وقد يسمى) أى: المجاز المركب (قوله: ويمتاز إلخ) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ويسمى أيضا تمثيلا مطلقا، والتسمية الأولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك للمتروك في أمر: أنت كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وكتشبيه الثريا بعنقود الملاحة، وكتشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل للتقيد فيها بقسولهم: على سبيل الاستعارة، وكذلك التسمية الثانية لا تلتبس بتشبيه التمثيل؛ لأنه لا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا، بل مقيدا فقول الشارح: ويمتاز أى: التمثيل عند الإطلاق (وقوله: عن التشبيه) أى: التمثيلي (وقوله: بأن يقال له) أى: للتشبيه تشبيه تمثيل إلخ أى: فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقا، بل مقيدا، وبعبارة قوله: ويمتاز إلخ: جواب عما يقال إن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها، وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال: إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل، وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف للاستعارة، وإذا أريد التشبيه قيل:



وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت هي المشابهة فاستعارة.....

تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلي (قوله: وفي تخصيص إلخ) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام، وحاصله أن قول المصنف: تبعاً للقوم في تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي يقتضى أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه لامتناع صدق المعرف على غير التعريف، وكون المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه يقتضى أنه مختص بالاستعارة ومنحصر فيها وجعله منحصرًا فيها عدول عن الصواب، ووجهه أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع، وقد اتفقوا على أن المفرد إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة، فإن كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل وإلا فاستعارة فكذلك المركب إذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة، فإن كانت هي المشابهة فاستعارة تمثيلية، وإن كانت غير المشابهة كاللزوم كان مجازاً تركيبياً، وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض له مع أن الوجه الذي صح به التمثيل يصح به غيره من المجاز المذكور فلم يظهر لإهماله وجه (قوله: بحسب الشخص) أى: التشخص والتعین بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلالة على معناه وإن كان كلياً (قوله: بحسب النوع) أى: من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون كلي كأن يقول: وضعت هيئة التركيب في نحو: قام زيد من كل فعل أسند لفاعل للدلالة على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئة التركيب في نحو: زيد قائم لثبوت المخبر به للمخبر عنه، فالهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة لثبوت القيام لزيد وكذا غيرها من الهيئات التركيبية المخصوصة تبعاً لوضع نوعها (قوله: فلا بد أن يكون ذلك) أى: الاستعمال (وقوله: لعلاقة) أى: بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه وإلا كان الاستعمال فاسداً (قوله: فإن كانت هي المشابهة) نحو: إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإنه نقل لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه،

وإلا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار  
(ومتي فشا استعماله) أى المجاز المركب.....

وأعني بنوعه هيئة إن واسمها مع كون خبرها فعلا متعديا (قوله: وإلا) أى: وإن لم تكن  
العلاقة المشابهة، بل كانت غيرها كاللزوم (قوله: فغير استعارة) أى: فهو مجاز مركب  
غير استعارة (قوله: وهو كثير) أى: استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة غير  
المشابهة كثير.

(قوله: كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار) أى: وذلك نحو قوله:

هواى مع الركب اليمانيّ مُصعدٌ جنيبٌ وجُثمانيّ بمكةً موثّقٌ

فإن هذا المركب موضوع للإخبار بكون هواه أى: مهويه ومحبوه مصعدا أى:  
مبعدا مع الركب اليمانيين وجسمه موثق ومقيد بمكة، لكن ذلك المركب لم يستعمل في  
ذلك المعنى، بل الغرض منه إظهار التحسر والتحزن على مفارقة المحبوب اللازم ذلك  
للإخبار بها؛ لأن الإخبار بوقوع شيء مكروه يلزمه إظهار التحسر والتحزن - فالعلاقة  
اللازمة، فقد صدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة فلا  
يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية فتعين أن يكون مجازا مرسلا تركيبيا، وهذا مما أهمل  
القوم التعرض له ولم يظهر لإهماله وجهه، قال العلامة الفناري: وقد يعتذر عنهم بأنهم لم  
يتعرضوا لهذا القسم الأخير من المجاز المركب أعني: ما ليس استعارة تمثيلية لقلته وقلّة  
لطائفه أ.هـ.

وأجاب بعضهم: بأن المركب المنقول لأجل اللزوم كالببيت المذكور من قبيل  
الكناية فهو مستعمل فيما وضع له لينتقل إلى لازمه، وحينئذ فهو حقيقة، فلذا تركوا  
التعرض له فقول المعترض: اللفظ المركب إن استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشبه،  
فاستعارة تمثيلية وإن استعمل لعلاقة غيرها فهو مجاز غير استعارة ممنوع؛ لأن اللفظ  
المركب متى استعمل في غير ما وضع له لا يكون إلا لعلاقة المشابهة، وما أورد من  
المركبات المنقولة لأجل اللزوم فلا نسلم أنها مجازات - لم لا يجوز أن تكون كنايةات  
مستعملة فيما وضعت له لينتقل إلى لوازمها، وقد يقال على ذلك الجواب: إن اللفظ

(كذلك) أى على سبيل الاستعارة.....

الذى يراد به اللازم مع صحة إرادة المألوم كتابة يجوز أن يعرض له قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي فيكون مجازا متفرعا عن الكناية، وحيث فلا يتم ما ذكر حجة في ترك التعرض.

بقى هنا شيء وهو الاستعارة التمثيلية هل تكون تبعية أم لا؟ ظاهر كلام القوم: أن التبعية إنما تكون في المجاز المفرد، وفي الكشف ما يقتضى جواز كون التمثيلية تكون تبعية، فإنه قال: ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾<sup>(١)</sup> أنه مثل لتمكينهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبهت حالتهم بحالة من اعتلى الشيء وركبه، قال الشارح في حواشيه: يعنى أن هذه استعارة تمثيلية تبعية، أما التبعية: فلحرياتها أولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف، وأما التمثيل: فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور - ا. هـ -

وَرَدَّه السيد بأن معاني الحروف مفردة، إذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركبا في نفسه، بدليل أن تشبيه زيد بالأسد تشبيه مفرد، بمفرد وإن كان كل منهما ذا أجزاء، ولما صرح بأن كل واحد من طرفي التشبيه هاهنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركبا، وحيث لا يكون معنى الاستعلاء مشبها به أصالة ولا معنى على مشبها به تبعا في هذا التشبيه المركب الطرفين؛ لأنهما معنيان مفردان، وإذا لم يكن شيء منهما مشبها به سواء جعل جزءا من المشبه به أو خارجا عنه لم يكن شيء منهما مستعارا منه فكيف سرى التشبيه من أحدهما إلى الآخر؟ فتأمل.

(قوله: كذلك) حال من الضمير المضاف إليه أى: فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أى: مماثلا لها، واعتراض بما حاصله أن الأولى حذف قوله: كذلك؛ لأنه إن احترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي، ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه، أو في المعنى الأصلي غسير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله: كذلك ويلزم عليه تشبيه الشيء

(١) [البقرة: ٥].

(سمى مثلاً ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة  
(لا تغير الأمثال) لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه

---

بنفسه؛ لأن المجاز المركب لا يكون إلا استعارة، وإن احترز به عن مجاز التركيب الذى  
ليس على حسب الاستعارة، فهذا لم يذكره ولم يعتبره كما تقدم - نعم لو وجد  
واعتبر أمكن تصحيح الكلام بجعل الضمير في فشا عائداً على مطلق المجاز المركب من  
باب الاستخدام، لكنه لم يعتبر، فعلى كل حال قوله: كذلك لم يظهر لذكره وجه  
مستقيم إذا جعل المشار إليه الاستعارة كما فعل الشارح، والوجه أن المراد بقوله:  
كذلك عدم التعبير أى: متى فشا استعماله حالة كونه كذلك أى: باقياً على هيئته في  
حال المورد بحيث إنه لم يغير في حالة مضربه عن هيئته في حالة المورد تأنيثاً ولا تذكيراً  
ولا إفراداً ولا تثنية ولا جمعاً، والمراد بفشو استعماله كذلك أن يستعمل كثيراً في مثل ما  
استعمله فيه الناقل الأول، مع عدم التغير مثلاً "الصيف ضيعت اللبن" أصل مورده أن  
دسوس بنت لقيط بن زرارة تزوجت شيخاً كبيراً وهو عمرو بن عويس وكان ذا مال،  
فكرهته وطلبت منه الطلاق في زمن الصيف، فطلقها وتزوجت شاباً فقيراً وهو  
عمرو بن معبد بن زرارة، ثم أصابها حذب وقحط في زمان الشتاء، فأرسلت للشيخ  
الذى طلقها تطلب منه شيئاً من اللبن فقال للرسول: قل لها: الصيف ضيعت اللبن أى:  
لما طلبت الطلاق في زمن الصيف أوجب لها ذلك أن لا تعطى لبناً، فقال لها الرسول  
ذلك، فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت: مذق هذا خير من لبن ذاك أى: لبن  
هذا القليل المخلوط بالماء على جماله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير، ثم  
نقله الناقل الأول لمضرب وهو قضية تضمنت طلب الشيء بعد تضييعه والتفريط فيه، ثم  
فشا استعماله في مثل تلك القضية مما طلب فيه الشيء بعد التسبب في ضياعه في وقت  
آخر من غير تغيير له في حالة المضرب عن هيئته في حالة المورد (قوله: سمي) أى:  
التمثيل (قوله: لا تغير الأمثال) أى: لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بإفراد أو تثنية أو  
جمع في حال مضربها عن حال موردها (قوله: لأن الاستعارة) علة للمعلل مع علته أى:  
وصح هذا الحكم وهو عدم تغير الأمثال لهذه العلة لأن الاستعارة إلخ.

فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضارها تذكرها وتأتيها وإفراداً وتثنية وجمعاً بل إنما ينظر إلى موارد ما يقال للرجل، الصيغ ضيغت اللبن بكسر تاء الخطاب لأنه في الأصل لامرأة.

### فصل: في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية:

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلاً على حدة.....

(قوله: فلو غير المثل) أى: بأن قيل في المثل المتقدم مثلاً: ضيغت اللبن بالصيغ على لفظ المتكلم أو المخاطب (قوله: لما كان) أى: المثل لفظ المشبه به (قوله: فلا يكون مثلاً) أى: لأن الاستعارة أعم من المثل، فإن المثل فرد منها، إلا أنه مخصوص بالفشو، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلاً؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص، والحاصل أن تغيير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة؛ لأنها أخص منه، إذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل - وذلك ظاهر (قوله: ولهذا) أى: لأجل كون الأمثال لا تغير (قوله: إلى مضارها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له، وذلك كحالة من طلب شيئاً بعد ما تسبب في ضياعه، وأما المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التي طلبت اللبن بعد تسببها في ضياعه، والحاصل أن المثل كلام استعمل في مضربه بعد تشبيهه بمورده فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن، ومورده ما استعمل فيه الكلام أولاً (قوله: لأنه في الأصل لامرأة) أى: خطاب لامرأة وهي دسوس بنت لقيط بن زرارة.

### فصل

(قوله: أمرين معنويين) يعنى فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه (قوله: غير داخلين في تعريف المجاز) أى: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة

ليستوفى المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمّر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هو في التشبيه المصطلح عليه وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية.....

مانعة من إرادته، ووجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين، بل فعلاّن من أفعال النفس أحدهما التشبيه المضمّر والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه (قوله: ليستوفى المعاني إلخ) أي وهي ثلاثة: معنى الاستعارة المصرحة ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة التخيلية فلفظ استعارة يطلق على هذه المعاني الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظي، لكن بعضها داخل في تعريف المجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف، واعترض بأن هذه العلة لا تنتج إيراد المكنية والتخيلية في فصل. نعم تنتج إيرادهما لا بقيد أن يكونا في فصل مستقل، فلو قال الشارح: أورد لهما فصلا على حدة لمخالفتهما له عنده كان أظهر، إلا أن يقال: إن هذا تعليل للإيراد لا بقيد كونهما في فصل، تأمل.

(قوله: قد يضمّر التشبيه في النفس) أي: في نفس المتكلم أي: قد يستحضر المتكلم في نفسه تشبيه شيء بشيء على وجه المبالغة وادعائه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه به (قوله: من أركانه) أي من أركان التشبيه المستحضر في النفس (قوله: سوى المشبه) أي: إلا بالمشبه، وإنما اقتصر على التصريح به؛ لأن الكلام يجري على أصله والمشبه هو الأصل ولو صرح معه بالمشبه به أو بالأداة لم يكن التشبيه مضمرا كما لا يخفى (قوله: وأما وجوب إلخ) جواب عما يقال قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به واجب في التشبيه البتة وهذا يعكّر على قول المصنف فلا يصرح إلخ (قوله: وأما وجوب ذكر المشبه به) أي: باقيا على معناه الحقيقي (قوله: فإنما هو في التشبيه المصطلح عليه) أي: وهو مالا يكون على وجه الاستعارة بحيث يدل عليه بالأداة ظاهرة أو مقدرة، وأما التشبيه الذي على وجه الاستعارة فلا يذكر فيه المشبه به باقيا على معناه الحقيقي - ألا ترى للمصرحة فإنه ذكر فيها لفظ المشبه به، لكن ليس باقيا على معناه الحقيقي (قوله: وقد عرفت) أي: من تعريف التشبيه، حيث قال فيه: والمراد هنا ما لم يكن على وجه

(ويدل عليه) أى على ذلك التشبيه المضرر فى النفس (بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى التشبيه) المضرر فى النفس (استعارة بالكناية أو مكنياً عنها) أما الكناية فلائنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة.....

الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فقول الشارح: وقد عرفت أنه أى: التشبيه المصطلح عليه غير الاستعارة بالكناية أى: وغير التصريحية التحقيقية وغير التجريد أيضاً (قوله: ويدل) الواو بمعنى مع أى: مع الدلالة عليه من المتكلم بأمر هو أن يثبت للمشبه الذى لم يذكره من الأطراف غيره (قوله: أمر مختص بالمشبه به) أى: بأن يكون من لوازمه المساوية له ومن البين أن إثبات خاصية الشيء لغيره يدل على أنه الحق ونزل منزلته (قوله: من غير أن يكون هناك) أى: للمشبه أمر متحقق حساً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كما فى أظفار المنية نشبت بفلان فإنه ليس للمشبه أظفار محققة حساً أو عقلاً يطلق عليها لفظ الأظفار، وإنما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه لأجل الدلالة على التشبيه المضرر.

(قوله: فيسمى إلخ) الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف فعلاً إضمار التشبيه فى النفس على الوجه المذكور والآخر إثبات لازم المشبه به للمشبه وكلاهما يحتاج لأن يسمى باسم مخالف لاسم الآخر فذكر المصنف أن الأمر الأول وهو التشبيه المضرر فى النفس يسمى باسمين أحدهما استعارة بالكناية والآخر استعارة مكنى عنها وذكر أن الأمر الثانى - وهو إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه - يسمى استعارة تخيلية (قوله: أما الكناية) أى: أما تسمية ذلك التشبيه المضرر بالكناية أى: أما تقييد اسمه بلفظ الكناية أو بلفظ المكنى عنها، وإنما قلنا ذلك؛ لأن التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكنى عنها (قوله: فلائنه لم يصرح به) أى: فلائ ذلك التشبيه لم يصرح به، (وقوله: بل إنما دل عليه) أى: على ذلك التشبيه (وقوله: بذكر خواصه) أى: خواص المشبه به فالضمائر ليست على وتيرة واحدة (وقوله: ولوازمه) عطف تفسير (قوله: وأما الاستعارة)

فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (إثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخيلية) لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه فى وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى)،.....

أى: وأما تسمية ذلك التشبيه المضمّر بالاستعارة (قوله: فمجرد تسمية) أى: فتسمية مجردة أى خالية عن المناسبة؛ لأن الاستعارة هى الكلمة المستعملة إلخ، والتشبيه المضمّر ليس كذلك. قال الفنرى: وقد يقال: إنما سمي ذلك التشبيه استعارة؛ لأنه أشبهها فى حقه وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وحاصل ذلك أنه لما ذكرت اللوازم وأثبتت للمشبه دل ذلك على أن المشبه ادعى دخوله فى جنس المشبه به حتى استحق خواصه، وادعاء الدخول شأن الاستعارة، فسمى ذلك التشبيه استعارة لأجل ذلك.

(قوله: لأنه قد استعير) أى: قد نقل وأثبت للمشبه إلخ، وحاصل ما ذكره الشارح أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به قد استعير أى: نقل عما يناسبه ويلامحه واستعمل مع ما شبه بما يناسبه، وأما تسميته تخيلية فلأن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للمشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به (قوله: وبه يكون كمال المشبه به) أى: كما فى البيت الأول، (وقوله أو قوامه) أى: كما فى البيت الثانى، فأو للتنويع والقوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود، وأشار الشارح بذلك إلى أن الأمر الذى يثبت للمشبه من خواص المشبه به يجب أن يكون به كمال وجه الشبه فى المشبه به أو به قوام وجه الشبه ووجوده من أصله فى المشبه به (قوله: فى وجه الشبه) تنازعه كمال وقوام وفى العبارة قلب أى: وبه يكون كمال وجه الشبه فى المشبه به أو قوام وجه الشبه فى المشبه به (وقوله: ليخيل) علة لقوله: لأنه قد استعير (قوله: كما فى قول الهذلى) أى: كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه فى قول أبى ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل



قالها وقد هلك له خمسة بنين في عام واحد، وكانوا فيمن هاجر إلى مصر فرثاهم هذه القصيدة ومطلعها <sup>(١)</sup>:

والدهرُ ليس بمعتبٍ من يجزَعُ	أمن المنونِ وريبها تتوجعُ
وبه ابتذلتَ ومثلُ ذلك ينفعُ	قالت أميمة ما لجسمك شاحباً
إلا أقضُ عليك ذاك المضجعُ	أما لجنيك لا يلائمُ مضجعاً
أودى بني من البلاد فودعوا	فاجبئها أرئى لجسمي إليه
عند الرقاد وعبرة لا تفلحُ	أودى بني فاعقبوني حسرةً
سملتَ بشوكٍ فهي غورٌ تدمعُ	فالعين بعدهم كأن حداثها
وإخال أني لاحقٌ مُستبَعُ	فبقيت بغيرهم بعيشٍ ناصبٍ
فخُرموا ولكل جنبٍ مصرعُ	سبقوا هواي وأعقبوا هواهم
وإذا المنية أقبلت لا تُسدعُ	ولقد حرصتُ بأن أدافع عنهمُ
.. البيت	وإذا المنية أنشبت أظفارها

وبعده:

أني لربب الدهر لا أتضععُ	وتجلدى للشامتين أريهمُ
بصفا المشرق كل يوم تُفرعُ	حق كأن للحوادث مروة
جون السراة له جدائدُ أربعُ	والدهر لا يقى على حدائنه

يروى أن عبد الله بن عباس أو الحسن بن علي - رضي الله عنهما - استأذن على معاوية في مرض موته ليعوده فادهن معاوية واكتحل وأمر أن يقعد ويسند، وقال: الذنوا له - بالدخول وليسلم قائما وينصرف، فلما دخل عليه وسلم، أنشد معاوية قوله في هذه القصيدة: وتجلدى للشامتين أريهم البيت، فأجابه ابن عباس أو الحسن علي الفور: وإذا المنية أنشبت أظفارها البيت، ثم خرج من داره حتى سمع الناعية عليه.

(١) في الإشارات ص ٢٢٨، شرح المرشد على عقود الجمان (٢/٥٢)، وهو لأبي ذؤيب الليلي.

وإذا المنية أنشبت) أى علق (أظفارها)، ألفت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي تجعل معاذة أى تعويذا أى إذا علق الموت مخلبه فى شىء ليذهب به بطلت عنده الخيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة.....

وأبو ذؤيب اسمه: خويلد بن خالد بن محرت ينتهى نسبه لنزار وهو أحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يثبت له اجتماع بالنبي ﷺ وحدث أبو ذؤيب قال بلغنا: فى البادية أن رسول الله ﷺ عليل، فبت بأطول ليلة حزنا حتى قسرب السحر فسافرت حتى أتيت المدينة فوجدت بها ضحيحا بالبكاء ضحيج الحج بعرفة، فقلت: مه فقالوا: رسول الله قد مات فحنت إلى المسجد فوجدته خاليا، فأتيت بيت رسول الله فأصببت بيته مرتجا، وقيل: هو مسحى، وقد خلا به أهله، فقلت: أين الناس؟ فقيل: فى سقيفة بنى ساعدة صاروا إلى الأنصار فحنت السقيفة فحضرت مبايعة عمر لأبي بكر ومبايعة الناس له أيضا، ثم رجع أبو بكر ورجعت معه فشهدت الصلاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وشهدت مدفنه.

وعن الزبير بن بكار قال: حدثني عمى قال: كان أبو ذؤيب الهذلى خرج فى جند عبد الله بن سعد بن أبى سرح أحد بنى عامر بن لوى إلى إفريقية غازيا فى سنة ست وعشرين فى زمن خلافة عثمان - رضى الله عنه - فلما فتح عبد الله بن سعد إفريقية وما والاها بعث عبد الله بن الزبير فى جند بشيرا لعثمان وكان من جملة الجند أبو ذؤيب، فلما قدموا مصر مات أبو ذؤيب فيها كأولاده (قوله: المنية) من منى الشىء إذا قدر سمي الموت بها؛ لأنه مقدر - اهـ فترى.

(قوله: أى: علق أظفارها) أى: مكنتها من هالك (قوله: ألفت) أى: وجدت كل تميمة لا تنفع يعنى عند ذلك الإنشاب (قوله: الخرزة) بفتح الخاء والراء المهملة وبعدها زاي معجمة مفتوحة (قوله: المعاذة) والتعويذ والعودة كلها بمعنى، وهى الشىء الذى يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم (قوله: أى تعويذا) أى: تحصينا (قوله: فى اغتيال) أى: إهلاك (قوله: بالقهر والغلبة)

من غير تفرقة بين نفاع وضراؤ ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الأظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار لها استعارة تخيلية (وكما فى قول الآخر:

وَلَوْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفَصِّحًا .. فَلِسَانُ حَالِي بِالشَّكَايَةِ أَلْطَقُ<sup>(١)</sup>

الباء للملابسة أى: اغتيتا ملتبسا بالقهر والغلبة بحيث لا يتأتى عند نزوله مقاومته ومدافعته (وقوله: الغلبة) عطف تفسير (قوله: من غير تفرقة) أى: فى الناس (وقوله: بين نفاع) أى: كثير النفع منهم (وقوله: وضراؤ) أى: كثير الضرر منهم أى: ألها لا تبالي بأحد ولا ترجمه، بل تأخذ من نزلت به ألها كان بلا رقة منها على من يستحق الرحمة ولا تبقى على ذى فضيلة يستحق أن يراعى وذلك شأن السبع عند غضبه (قوله: لمرحوم) أى: لمن يستحق أن يرحم (قوله: ولا بقيا) هى اسم من أقيمت على فلان إذا رحمته أى: ولا رحمة على ذى فضيلة كعالم وصالح (قوله: التى لا يكمل إلخ) فيه إشارة إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها.

(قوله: تحقيقا إلخ) علّة لقوله: فأثبت لها الأظفار إلخ أى: لأجل تحقيق المبالغة الحاصلة من دعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. (قوله: وكما فى قول الآخر) قال صاحب الشواهد: لا أعلم قائل ذلك البيت وقبلة كما فى الأطول:

لَا تُحَسِّنْ بِشَاشِقِي لَكَ عَنْ رَضًا      فَوَحَقَّ جُودِكَ إِنِّي أَمْلَقُ

(قوله: ولكن نطقت إلخ) جواب الشرط محذوف أى: فلا يكون لسان مقال أقوى من لسان حالى فحذف الجواب وأقام لازمه- وهو قوله: فلسان حالى إلخ- مقامه (قوله: بشكر برك) متعلق بمفصحا أى: ولكن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك، (وقوله: بالشكاية) متعلق بأنطق أى: فلسان حالى أنطق بالشكاية منك؛ لأن ضرك أكثر

(١) الإشارات ص ٢٢٨، وشرح المرشدى ٥٢/٢، وهو لمحمد بن عبد الله العتي.

شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى في الإنسان المتكلم وهذا الإثبات استعارة تخيلية فعلى هذا كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية فعلان من أفعال المتكلم.....

من برك، ويحتمل أن المراد فلسان حالى ناطق بالشكاية من لسان مقالى حيث يعجز عن أداء حق شكرك، فهو كلام موجه- كذا قيل، لكن البيت الأول يبعد هذا الاحتمال الثاني، تأمل.

(قوله: شبه الحال إلخ) هذا على تقدير أن يكون لسان حالى ليس من قبيل إضافة المشبه به للمشبه كالحين الماء (قوله: الذى به قوامها) أى: الذى حصل به قوام تلك الدلالة، وأصل قوام الشيء ما يقوم به ويوجد منه كأجزاء الشيء، ولذلك يقال للحيوط التى يضفر منها الحبل: إنما قوامه، والمراد به هنا وجوده وتحققه، وذلك أن الدلالة في الإنسان المتكلم الذى هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقة إلا باللسان، وأما وجود الدلالة في الإنسان بالإشارة فلا يرد؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقا (قوله: فيه) أى: منه ففى بمعنى من (قوله: فعلى هذا) أى: ما ذكره المصنف في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية.

(قوله: وليس في الكلام مجاز لغوي) لأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة وليس في الكلام- أعنى قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها- لفظ مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنف، وإنما المجاز الذى في ذلك الكلام هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا مجاز عقلي كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق (قوله: والاستعارة بالكناية إلخ) عطف على قوله كل من لفظي إلخ (قوله: فعلان إلخ) الأول التشبيه المضمر، والثاني إثبات لازم المشبه به للمشبه، (وقوله: فعلان) أى: لا لفظان والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ. وهذا وإن فهم مما سبق، لكنه أعاده توطئة لقوله: متلازمان،

متلازمان إذ التخيلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة فمثل قولنا: أظفار المتية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه.....

واعلم أن المصنف إنما خالف القوم في المكنية، وأما التخيلية فهو موافق لهم فيها، بخلاف السكاكي: فإنه خالفهم في كل من المكنية والتخيلية كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي..

(قوله: متلازمان) أى: كل منهما لازمة للأخرى فلا توجد إحداها بدون الأخرى (قوله: يجب أن تكون قرينة للمكنية) فلا توجد التخيلية بدون المكنية أى: لأنها لو صحت مع التصريحية أو مع مجاز آخر كانت ترشيحا، إذ الفرق بين الترشيح والتخييل - وإن كان كل منهما لازما للمشبه به مخصوصا به - أن الترشيح يكون في غير المكنى عنها والتخييل يكون في المكنى عنها، فإن قلت: فهل يتصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية أو المجاز المرسل وكون التخييل قرينة للمكنى عنها؟ قلت: قد قيل إن التخييل لا بد أن يكون به كمال وجه الشبه أو قوامه كما مر، والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله: والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية) أى: عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشف كما يأتي (قوله: فمثل قولنا إلخ) الأولى فمثل الأظفار في قولنا إلخ، وهذا جواب عما يقال: كيف تقول: إن المكنية والتخيلية متلازمتان، مع أن التخيلية قد وجدت بدون المكنية في المثال المذكور؛ لأنه صرح فيه بالتشبيه وهو كما يمنع في المصراحة يمنع في المكنية؟ وحاصل الجواب بالمنع؛ لأن الأظفار في المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تخييل، إذ كما ترشح الاستعارة يرشح التشبيه وكذلك المجاز المرسل كما في الحديث، والحاصل أن الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية، بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل وللمجاز العقلي ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها التي هي التخيلية ويصح جعله في هذه الحالة ترشيحا للتخيلية الواقعة قرينة للمكنية؛ لأنها إما مصراحة كما يقوله السكاكي أو مجاز عقلي كما يقوله غيره وكل منهما يجوز ترشيحه، فضابط الترشيح أن يذكر ما يلائم المشبه به أو المتحوز عنه

كما أن أطولكن في قوله عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup> "أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً"  
أى نعمة.....

أو الأصل الذى حق الإسناد أن يكون له، ففى الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد  
قرينتهما وفى التشبيه والمجاز العقلى يعتبر مطلقاً، أما مثاله فى التشبيه فكما فى قولنا:  
أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلك فلاناً، وأما مثاله فى المكنى عنها فكأن يقال: أنشبت  
المنية أظفارها بفلان ولها لبد وزئير، وأما مثاله فى التصريحية فكما مر فى قوله:

لدى أسدٍ شاكى السلاحِ مقْدَفٍ      له لبدٌ أظفاره لم تُقْلَمِ<sup>(٢)</sup>  
وأما مثاله فى المجاز العقلى فكما فى قوله:

أخذنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا      وسالت بأعناقِ المطىِّ الأباطحِ<sup>(٣)</sup>

فإنه بعدما شبه السير بالسيان وعبر به عنه أسنده إلى الأباطح - جمع أبطح وهو  
المكان المتسع الذى فيه دقاق الحصى - إسناداً مجازياً، وأعناق المطى مناسب لمن ثبت له  
السير حقيقة وهم القوم، فهو ترشيح للمجاز العقلى، وأما مثاله فى المجاز المرسل فكما فى  
قوله ﷺ لأزواجه الطاهرات: "أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً"، فإن اليد مجاز مرسل عن  
النعمة لصدورها عن اليد، (وقوله: أطولكن) ترشيح لذلك المجاز؛ لأنه مأخوذ من الطول  
بالفتح وهو الإنعام والإعطاء وذلك ملائم لليد الأصلية؛ لأن الإنعام إنما يكون بها، وقد  
يقال: إن الإنعام والإعطاء كما يلائم اليد الأصلية؛ لأنه يكون بها يلائم النعمة أيضاً؛ لأنها  
متعلقة فيكون مشتركا بين الأصل والفرع فلا يكون ترشيحاً، ومعنى أطولكن: أكثركن  
طولاً أى: إنعاماً وإعطاءً وجعل أطولكن مأخوذاً من الطول بالضم وهو ضد القصير  
ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحاً يودى إلى خلو الكلام عن الإخبار بكثرة الجود  
المقصود اللهم إلا أن يقال: إنه استعير الطول بالضم للتساع فى العطاء وكثرته، فيكون  
ترشيحاً باعتبار أصله لما تقرر من أن الترشيح يجوز إبقاؤه على حقيقته لم يقصد منه إلا  
التقوية، ويجوز استعارته لملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ.

(١) رواه مسلم فى فضائل الصحابة (٢٤٥٢) بلفظ "لحاقاً".

(٢) سبق تحريجهما.

ترشيح للمجاز. هذا، ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو ألا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا: أظفار النية استعارة السبع للنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الأظفار لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو النية.....

(قوله: ترشيح للمجاز) أي: المرسل كما علمت (قوله: هذا) أي: افهم هذا (قوله: بما ذكره المصنف) أي: من أمثلة التشبيه المضمر في النفس (قوله: لا مستند له في كلام السلف) أي: لأنه لم ينقل عن أحد من السلف مثل ما ذكره المصنف (قوله: ولا هو مبني على مناسبة لغوية) أي: لأن إضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه حتى لأن يسمى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللغوي (قوله: هو ألا يصرح إلخ) أي: ذو ألا يصرح أي: اسم المشبه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به، فالاستعارة بالكناية عند السلف اللفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح (قوله: بل يذكر) أي: بل يصرح بذكر رديفه (وقوله: ولازمه) تفسير للرديف (قوله: لم نصرح بذكر المستعار) أي: بمذكور هو المستعار (وقوله: أعني السبع) أي: أعني لفظ السبع (قوله: على ذكر لازمه) أي: لازم مدلوله؛ لأن الأظفار إنما هي لازمة لمدلول لفظ السبع أعني الحيوان المفترس (قوله: لينتقل منه) أي: من ذلك اللازم إلى المقصود أي: إلى المقصود استعارته وهو السبع (قوله: كما هو شأن الكناية) أي: فإنه ينتقل فيها من اللازم المساوي إلى المألوم، والحاصل أن قولنا: أظفار النية نشبت بفلان يقصد بالأظفار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أننا لم نصرح بالمستعار الذي هو السبع، بل كنيته عنه ونبهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارته (قوله: هو لفظ السبع الغير المصرح به) أي: بل كني عنه برديفه.

قال صاحب الكشف: إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روافده فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه.....

(قوله: قال صاحب الكشف) هذا سند لما نقله عن السلف، وحينئذ فالمراد بهم صاحب الكشف ومن قبله ومن معه (قوله: إن من أسرار البلاغة إلخ) أى: إذا كان المقام مقتضيا للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذكي دون الغبي، فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي الإتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ، وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة؛ لأن التوصل إلى الجاز بالكناية أعذب وأقوى من ذكر نفس الجاز كما لا يخفى (قوله: عن ذكر الشيء) أى: اللفظ (قوله: ثم يرمزوا إلخ) أى: يشرروا وبابه ضرب ونصر (قوله: من روافده) أى: لوازمه أى: لوازم معناه (قوله: على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر لكان التامة أى: على كينونته ووجوده أى: ملاحظته في الذهن (قوله: نحو شجاع يفترس أقرانه) أى: فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضمرًا في النفس وادعى أنه فرد من أفراد واستعير له اسمه على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الافتراض تخيل، وهو عند صاحب الكشف مستعار لإهلاك الأقران فهو استعارة تحقيقية قرينة للمكنية (قوله: ففيه تنبيه) أى: ففي هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبت له الأسدية وأنه فرد من أفراد وقد رمز لذلك بشيء من روافده وهو الافتراض، إن قلت: المكنى عنه على هذا هو ثبوت معنى الأسد لا لفظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعارة بالكناية. قلت: الكناية بالأظفار مثلا عن ثبوت معنى الأسدية للمنية مثلا مسببة عن تبعية إطلاق لفظ السبع على المنية؛ فهذا الاعتبار كانت الأظفار كناية عن اللفظ أيضا لإشعارها به (قوله: وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك) أى: فصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكناية، إلا أنه يخالفهم في قرينتها؛ وذلك لأنها عند السلف يجب أن تكون تخيلية، وأما



عند صاحب الكشف فلا يجب أن تكون تخيلية، بل قد تكون تحقيقية فضابط قريبتها عنده أن يقال: إن لم يكن للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كانت القرينة تخيلية كما في أظفار المنية أى: مغالبها نشبت بفلان وإن كان للمشبه لازم يشبه رادف المشبه به كانت تلك القرينة استعارة تحقيقية كما في "ينقضون عهد الله" وشجاع يفترس أقرانه وعالم يفترس منه الناس، فالقرينة لاستعارة الحبل للعهد في الأول ولاستعارة الأسد للشجاع في الثاني ولاستعارة البحر للعالم في الثالث عند السلف تخيلية وهى إثبات النقض الذى هو من روادف الحبل للعهد وإثبات الافتراض الذى هو من روادف الأسد للشجاع وإثبات الاغتراف الذى هو من روادف البحر للعالم، وأما صاحب الكشف فيقول: قد شبه العهد بالحبل في النفس بجامع الربط في كل، فإن العهد يربط بين المتعاهدين كما يربط الشيطان بالحبل، وادعى أن العهد فرد من أفراد الحبل واستعير له اسمه في النفس على طريق المكنية وشبه لإبطال العهد بنقض طاقات الحبل واستعير النقض للإبطال، واشتق من النقض ينقضون بمعنى يطلون على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية، وفي المثال الثاني يقول: إنه شبه الشجاع بالأسد، وادعى أنه فرد من أفراد واستعير في النفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية وشبه ببطش الشجاع، وقتله لأقرانه بافتراس الأسد واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الافتراض يفترس بمعنى يبطش ويقتل على طريق التصريحية التحقيقية التبعية، وفي المثال الثالث: شبه العالم بالبحر بجامع الانتفاع بكل، وادعى أنه فرد من أفراد، واستعير في النفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية، وشبه انتفاع الناس بالعالم بالاغتراف من البحر، واستعير الاغتراف للانتفاع، واشتق من الاغتراف يفترس بمعنى ينتفع على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية، وكذا يقاس على ما ذكر ما يماثله. قال العلامة السيد: فإن قلت: إذا كان النقض ونظائره من الافتراض والاغتراف على مذهب صاحب الكشف استعارات مصرحاً بما قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الأصلية، فكيف تكون كنايات عن الاستعارات المكنى عنها مع استعمالها في معنى هو لازم للمشبه؟ قلت: هذه الاستعارات

وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي.

(وكذا قول<sup>(١)</sup> زهير:

صَحَا).....

من حيث إنها متفرعة عن الاستعارات الأخر المكنى عنها صارت كنايةات عنها، فإن النقص إنما شاع استعماله في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد حبلا، فلما نزلوا العهد منزلة الحبل وسموه به نزل إبطاله منزلة نقضه، فلولا استعارة الحبل لعهد لم يحسن، بل لم يصح استعارة النقص للإبطال، وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف، فإنها تابعة لاستعارة الأسد للشجاع والبحر للعالم، أو أنه لما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات المكنى عنها ولم تكن مقصودة في أنفسها، بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الأخر كانت كناية عنها، وهذا لا ينافي كونها في أنفسها استعارة على قياس ما عرف من أن الكناية لا تنافي لإرادة الحقيقة، فالافتراس مع كونه استعارة مصرحة بها كناية عن استعارة الأسد للرجل الشجاع.

بقي شيء آخر وهو أن ما أفاده كلام صاحب الكشف من أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك مشكل، وذلك أن اللفظ المستعار من أفراد المجاز اللغوي المعروف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والأسد المتروك أمر مضمحل في النفس لم يقع فيه استعمال في غير ما وضع له، اللهم إلا أن يقال: مرادهم بقولهم في تعريف المجاز: الكلمة المستعملة تحقيقاً أو تقديراً، فتأمل.

(قوله: وسيجيء إلخ) جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكناية هنا إلا لمذهب السلف ولم يتعرض هنا لمذهب السكاكي فيها، فأجاب الشارح بأن مذهبه فيها سيأتي الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليه هنا.

(قوله: وكذا قول زهير) هذا إشارة إلى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية، والتخييلية فيها مما يكون به قوام الوجه الذي هو أحد القسمين السابقين، وإنما أتى به مع تقدم مثال آخر للإشارة إلى أن من أمثلة المكنى عنها ما يصح أن يكون من التصريحية

(١) شرح المرشدي ٥٢/٢، ولزهير في ديوانه ١٢٤، والطراز ٢٣٣/١، والمصباح ١٣٢.

أى: سلا مجازاً من الصحو بخلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله).  
يقال: أقصر عن الشيء: إذا أقلع عنه - أى: تركه وامتنع عنه - أى: امتنع  
باطله عنه،.....

التحقيقية على ما يقرره بتأويل سيذكره فيه، والمراد بزهر المذكور زهير بن أبي سلمى  
بضم السين وسكون اللام، والد كعب صاحب بانث سعاد القصيدة المشهورة (قوله:  
أى سلا) هذا بيان المعنى المراد من اللفظ (وقوله: مجازاً) نصب على الحال والعامل فيه  
معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير، أى أفسره بسلا حالة كونه مجازاً، (وقوله: من  
الصحو) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو أى صحا مشتق من الصحو بخلاف السكر، وهذا  
بيان للمعنى الأصلي من اللفظ، وحاصل ما أراده الشارح أن صحا مشتق من الصحو  
الذى هو فى اللغة زوال السكر والإفاقة منه، أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذى هو  
زوال العشق من القلب والرجوع عنه، فشبه السلو الذى هو زوال العشق بالصحو  
الذى هو زوال السكر والإفاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المرشد والمصالح واستعار  
اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا، فصحا بمعنى سلا كما قال  
الشارح استعارة تصريحية تبعية، هذا والأولى للشارح أن يقول: من الصحو بمعنى  
خلاف السكر؛ لأن الصحو فى اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب  
الغيم، خلافاً لظاهر الشارح من قصره على الأول، فتأمل (قوله: عن سلمى) أى عن  
حب سلمى، أى رجع القلب عن حبها بحيث زال حبها منه، وأل فى القلب عوض عن  
المضاف إليه أى قلبى، وفى الأطول عن سلمى أى معرضاً عنها.

(قوله وأقصر باطله) اعلم أن المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة أن  
أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار التعدية بعن، قال فى الصحاح: أقصرت عن  
الشيء أى كففت عنه مع القدرة عليه، فإن عجزت عنه قلت: قصرت عن الشيء بلا  
ألف، باطل القلب ميله إلى الهوى فهو ليس ذا قدرة واختيار وحينئذ فكيف يصح إسناد  
أقصر إليه فى كلام الشاعر؟ وأجاب بعضهم بأن فى قول الشاعر: وأقصر باطله قلباً،  
والأصل وأقصرت عن باطله، فحق أقصرت أن يسند لذى القدرة ويتعدى لغيره كالباطل

وتركه بحاله: (وعُرِّى أفراس الصبا ورواحله)

(أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ما كان .....

بعن، فقلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد أن كان مجرورا والضمير مضافا إليه، وأجاب بجواب آخر وحاصله أنه لا حاجة لذلك القلب لجواز أن يراد بالإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه الحقيقى، فقول الشارح: يقال أقصر أى فلان عن الشيء (وقوله: أى تركه وامتنع عنه) أى مع القدرة عليه، وهذا إشارة لبيان المعنى اللغوى للإقصار، (وقوله: أى امتنع باطله عنه) أى انتفى باطل القلب عنه، تفسير قول الشاعر: وأقصر باطله تفسير مراد إشارة إلى أن المراد من الإقصار معناه المجازى وهو مطلق الامتناع، (قوله وتركه) أى وترك الباطل ذلك القلب ملتبسا بحاله الأصلى وهو الخلو من العشق تفسير لقوله: أى امتنع باطله عنه.

(قوله وعرى أفراس الصبا) يحتمل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب، وأفراس بالنصب مفعوله الثانى، أى عرى القلب أفراس الصبا ورواحل الصبا، والرواحل جمع راحلة وهو البعير القوى فى الأسفار، ومعنى تعرية القلب عن أفراس الصبا وعن رواحله أن يحال بينه وبين تلك الأفراس والرواحل بحيث تزال عنه، ويحتمل أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس، فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سمروجهما، عن راحلها التى هى آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه (قوله: أراد زهير إلخ) قد علمت أن البيت المذكور يحتمل أن تكون الاستعارة المعترة فيه بالكناية، وأن تكسون تحقيقية، فأشار المصنف إلى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية فى البيت، وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله: أراد إلخ، وأشار إلى تحقيق معنى الاستعارة التحقيقية فيه وإلى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد: ويحتمل إلخ، واعلم أنه عند حمل الاستعارة فى البيت على التحقيقية تنفى الاستعارة بالكناية عند المصنف وكذا عند القوم، لأنهم يقولون: إن المكنية والتخييلية متلازمان لا توجد إحداهما بدون الأخرى، وأما على مذهب صاحب الكشف من جواز كون قرينة المكنية تحقيقية فلا تنفى المكنية عند الحمل على التحقيقية (قوله: أن يبين) أى هذا الكلام

يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغنى، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه.

(قوله: يرتكبه) أى يفعله (قوله: زمن المحبة) أى في زمن المحبة، فهو منصوب على الظرفية، واعترضه العصام بأنه لا دلالة في الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة فهو منصوب على الظرفية واعترضه العصام بأنه لا دلالة في الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق، وإنما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلمى، وإلا أن يراد بسلمى جنس المحبوب، كما قد يراد بخاتم السخى، أو يجعل آل في المحبة للعهد أى محبة سلمى، تأمل (قوله من الجهل والغنى) بيان لما، والمراد بالجهل والغنى الأفعال التى يعد مرتكبها جاهلا بما ينبغى له في دنياه أو في آخرته، ويعد بسببها من أهل الغنى أى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من المعصية وما ينكره العقلاء (قوله: وأعرض عن معاودته) عطف على ترك، أى أنه ترك ما كان مرتكبا له زمن المحبة من الجهل والغنى، وأنه أعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع إليه، وهذا مستفاد من قوله: وأقصر باطله؛ لأن معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بحاله، ولو كان القلب قاصدا للمعاودة لما تركه لم يكن مهملا لآلاته بالكلية، فلم يكن باطله تاركا له على حاله الأصلى (قوله: فبطلت آلاته) أى فلما أعرض عما كان مرتكبا له زمن المحبة من الجهل والغنى بطلت آلاته التى توصل إليه، من حيث إنها توصل إليه من الحيل والمال والإخوان والأعوان، والمراد ببطلانها تعطلها، فهو من بطل الأجر بطالة أى تعطل، لا من بطل الشيء بطلانا بمعنى ذهب؛ لأن المترتب على الإعراض عن الشيء إنما هو تعطيل آلاته لا ذهابها، وليس قوله: فبطلت آلاته تفسيرا لقوله: "وعزى أفراس الصبا ورواحله" كما فهم بعضهم، والإلزام كون الأفراس والرواحل أو تعريتها استعارة حقيقية، كما يأتى في الوجه الثانى باحتماليه المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنى عنها فيه، بل لما كان ترك معاودة الشيء وهجرانه مستلزما لبطلان ما يوصل إليه من حيث إنه يوصل إليه، رتب قوله: فبطلت آلاته على ذلك الترك، وأما الأفراس والرواحل وتعريتها أو التعرى عنها فعلى حقيقتها؛ لأنها تخيل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم.

(فشبهه) زهير في نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير، كالحج والتجارة  
قضى منها) أى: من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلتها) ووجه الشبه: الاشتغال  
التأم وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبالٍ بمهلكة، ولا محترز عن معركة؛ وهذا  
التشبيه المضمّر في النفس استعارة بالكناية.

(فأثبت له) أى: للصبا بعض ما يخص تلك الجهة - أعنى: (الأفراس  
والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل استعارة  
تخييلية (فالصبا).....

(قوله: فشبهه زهير الصبا إلخ) أى أنه لما أراد أن يبين ما تقدم لزم أن يكون  
الصبا - بالكسر مع القصر - وهو الميل إلى الجهل الذى أهمله وأعرض عنه فتعطّلت  
آلاته - بمنزلة جهة من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر، فشبه في نفسه ذلك  
الصبا بجهة من الجهات التى يسار إليها لأجل تحصيل حاجة، كجهة الحج وجهة الغزو  
وجهة التجارة إلخ، فقول المصنف: كالحج إلخ على حذف مضاف كما علمت، وهذا  
بناء على أن المراد بالجهة ما يتوجه إليه المسافر لأجل تحصيل غرض.

وقال سم: المراد بجهة المسير الغرض الذى يسير السائر لأجله كالحج وطلب  
العلم والتجارة إلخ، وحينئذ فلا حاجة إلى تقدير (قوله: الوطر) أى الحاجة الحاملة على  
ارتكاب الأسفار لتلك الجهة (قوله: فأهملت) أى فلما قضى منها الوطر أهملت آلتها  
الموصلة إليها، مثل الأفراس والرواحل والأعوان والأقوات السفرية والقرب وغير ذلك  
(قوله: ووجه الشبه إلخ) أى فهو مركب من عدة أمور وفيه إشارة إلى أن وجه الشبه في  
المكنية قد يكون مركبا، قاله في الأطول.

(قوله: الاشتغال التأم) أى لأجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة (قوله:  
وركوب المسالك الصعبة فيه) أى في كل من السير والصبا (قوله: غير مبالٍ بمهلكة) أى من  
غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تنال فيه (وقوله:  
غير مبالٍ) حال من فاعل المصدر المحذوف، والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة  
غير مبالٍ (قوله: التى بها قوام جهة المسير) أى قوام المسير إلى الجهة، قاله سم، أو المراد التى

على هذا التقدير: (من الصبوة، بمعنى: الميل إلى الجهل والفتوة) يقال: صبا يصبو صبوة، وصبوا- أى: مال إلى الجهل والفتوة- كذا في الصحاح، لا مسن الصباء [بالفتح] يقال: صبي صباء- مثل: سمع سماعا- أى: لعب مع الصبيان.

بما قوام الجهة التي يسار إليها من حيث المسير إليها، إن قلت: كثيراً ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرواحل بل بالمشى، وحينئذ فالمناسب أن بما كما له لا قوامه، قلت: الكلام في السير المعتد به وهو الذى يتحقق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والرواحل، ولو باعتبار حمل زاد المسافر وماله، وأن قوله: التي بها قوام جهة المسير بناء على الغالب، في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها إلى المشاق وهي المشبه بما انعدام السفر فيها بانعدام الآلات، فينعدم قضاء الوطر فيعلم الوجه (قوله: على هذا التقدير) وهو أن يكون هو المشبه وجهة المسير مشبهها بما (قوله: من الصبوة) أى مأخوذ منها فيفسر بمعناها (وقوله: من الصباء) أى لا أنه مأخوذ من الصباء، بحيث يفسر بمعناه، وهو اللعب مع الصبيان، ثم إنه لما كان أصله من الصبوة يصدق بأن يراد به الكون صبياً كما فعل السكاكي، أتى المصنف بقوله: بمعنى الميل إلى الجهل إلخ رد عليه، كذا قرر شيخنا العلامة عطية الأجهوري.

(قوله: بمعنى الميل إلى الجهل) أى إلى الأفعال التي يعد مرتكبها جاهلاً بما ينبغي له في دنياه أو آخرته (قوله: والفتوة) أى الميل إلى الفتوة وهي المروءة والكرم وتستعمل في استيفاء اللذات وهو المراد هنا، اهـ - سرامى (قوله: يقال: صبا) بفتح الصاد والباء (قوله: وصبوا) بضم الصاد والباء وتشديد الواو (قوله: كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح، يقال: صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على ألسنة الأكثرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح كظريف وظراف، وللبعض الأدباء في استعارة هذا الكتاب مخاطب لبعض الرؤساء:

مولاي إن وافيتُ بأبك طالبا منك الصَّحاح فليس ذاك بمنكر

البحر أنت وهل يلام فقي سقى للبحر كي يلقى صحاح الجواهر

(قوله: بالفتح) أى بفتح الصاد مع المد (قوله: يقال: صبي) هو بكسر الموحدة

كسمع كما قال الشارح، وإنما كان الصبا في البيت على التقدير المتقدم وهو كونه

(ويحتمل أنه) أى: زهيرا (أراد) بالأفراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها، والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات، أو) أراد بها: (الأسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغنى إلا أوان الصبا) وعنفوان الشباب،.....

مشبها مأخوذا من الصبوة لا من الصباء؛ لأن المناسب تشبيه المقصر بالمقصر لا تشبيه حال الصبي بالمقصر، ولأن قوله: صحا القلب عن سلمى إلخ يدل على أن حاله المحبة والعشق لا اللعب مع الصبيان، إذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله: صحا القلب إلخ، ولا يناسبه الأفراس والرواحل ولا استعارتها، إلا أن يراد باللعب مع الصبيان فعل أهل الهوى والشبان، فيعود لمعنى التفسير الأول، فتأمل.

(قوله، ويحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها) أى فشبه دواعى النفوس، وشهواتها بالأفراس، بجامع أن كلا منهما آلة لتحصيل مالا يخلو الإنسان عن المشقة فى تحصيله، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية، وعطف الشهوات على دواعى النفوس فى كلام المصنف من قبيل عطف المرادف؛ لأن الدواعى هنا هى الشهوات (قوله: والقوى الحاصلة لها) أى للنفوس فى استيفاء اللذات إن أريد بالقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات ما يحملها على الاستيفاء، فهى الشهوات والدواعى المذكورة، وحيث أن العطف مرادفا وإن أريد بها ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف المغاير.

(قوله: أو أراد بها) أى بالأفراس والرواحل الأسباب الظاهرية فى اتباع الغنى مثل المال والأعوان، فشبه تلك الأسباب بالأفراس والرواحل، بجامع أن كلا يعين على تحصيل المقصود، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية (قوله: تتأخذ) ضبط بتشديد الخاء وتخفيفها مع مد الهمزة، أى تجتمع وتتفق مأخوذ من قولك: تأخذت هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعض (قوله: فى اتباع الغنى) أى عند اتباع أفعال الغنى، أى أن هذه الأسباب قل أن يعين بعضها على ارتكاب المفاسد إلا فى أوان الصبا فلها تدعو الشخص لذلك (قوله: وعنفوان الشباب) أى أوله



مثل: المال، والمئال، والأعوان (فتكون الاستعارة) أى: استعارة الأفراس والرواحل (تحقيقية) لتحقيق معناها عقلا- إذا أريد بها الدواعى- وحسًا- إذا أريد بها أسباب اتباع الغنى من المال- والمئال.

مثل المصنف بثلاثة أمثلة:

الأول: ما تكون التخيلية إثبات ما به كمال المشبه به.

والثاني: ما تكون إثبات ما به قوام المشبه به.

وأقواه وهذا تفسير للصبا فهو يشير إلى أن المراد بالصبا في البيت على هذا الاحتمال ثمايته، وهو أوان ابتداء الشباب، فإنه أوان اتباع الغنى لا الميل إلى الجهل كما في الاحتمال الأول، والحاصل أن الصبا في البيت على الاحتمال الأول بمعنى الميل إلى الجهل، فهو مأخوذ من الصبوة، وأما مع الاحتمال الثاني فهو مأخوذ من الصباء أى اللعب مع الصبيان، وحينئذ ففى البيت حذف مضاف، أى ثماية الصبا أى اللعب مع الصبيان، وهو أوان لا ابتداء الشباب، ووجه إرادة ابتداء الشباب من الصبا على الاحتمال الثاني أن الصبا صار على حقيقته، والأفراس والرواحل بمعنى الشهوات أو الأسباب المذكورة، وهى مناسبة لا ابتداء الشباب لا للميل للجهل؛ لأنه عين الشهوات فلا يصح أن يراد بالأفراس والرواحل الشهوات، وتضاف للصبا بمعنى الميل، بخلاف الاحتمال الأول فإنه شبه الصبا بجهة من جهات المسير، فالمناسب أن يراد بالصبا ما كان يرتكبه، والأفراس والرواحل على حقيقتها (قوله: مثل المال إلخ) تمثيل للأسباب، (وقوله: والمئال) بضم الميم أى ما يطلب وينال، وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص، وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله: ما تكون التخيلية) أى كلام تكون التخيلية فيه إلخ، فما نكرة موصوفة والعائد محذوف على حدّ (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ<sup>(١)</sup>) ولا يصح أن تكون ما موصولة؛ لأن العائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرورا به (قوله: والثاني: ما تكون إثبات إلخ) أى والثاني كلام تكون التخيلية فيه إثبات

(١) البقرة: ٤٨.

والثالث: ما تحمل التخيلية والتحقيقية.

فصل: في مباحث من الحقيقة، والمجاز، والاستعارة بالكناية، والاستعارة التخيلية وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف، والكلام عليها: [اعتراضات على السكاكي]:

(عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) أى: غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت هى له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله: من غير تأويل في الوضع.

---

إلخ (قوله: والثالث: ما تحمل إلخ) أى الثالث كلام تحمل الاستعارة فيه التخيلية والتحقيقية، ففاعل تحمل ضمير عائد على الاستعارة، والتخيلية بالنصب مفعوله. فصل عرف السكاكي إلخ:

(قوله: من الحقيقة إلخ) من بمعنى في، وفي الكلام حذف مضاف، أى في أحكام الحقيقة، وظرفية الفصل في المباحث من ظرفية الكل في أجزائه؛ لأن الفصل اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، والمراد بالمباحث القضايا؛ لأن المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث، وهو إثبات المحمولات للموضوعات، ومحل ذلك هو القضايا، وظرفية المباحث في أحكام الحقيقة وما معها من ظرفية الدال في المدلول، أو أن من باقية على حالها وهى للتبعيض، أى من جملة مباحث الحقيقة إلخ (قوله: وقعت في المفتاح) صفة لمباحث (قوله: والكلام عليها) عطف على مباحث أى وفي الكلام عليها من الاعتراضات (قوله: أى غير العقلية) أشار بهذا إلى أن المراد باللغوية ما قابل العقلية، التى هى إسناد الفعل أو معناه لما هو له، وحينئذ فتشمل العرفية والشرعية، وليس المراد باللغوية ما قابلهما (قوله: بالكلمة) هى جنس خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا، (وقوله: المستعملة) فصل خرج به الكلمة الموضوعية قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا (قوله: فيما) أى في المعنى الذى وضعت هى أى تلك الكلمة له، فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح، فإنه مجاز قطعاً أو غلط (وقوله: من غير تأويل في الوضع) أى الذى استعملت تلك الكلمة بسببه.

(عن الاستعارة على أصبح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى؛  
لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي، فيجب الاحتراز عنها.  
وأما على القول بأنها مجاز عقلي، واللفظ مستعمل في معناه اللغوى،....

فصل ثالث خرجت به الاستعارة؛ لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع  
التأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير  
تأويل في الوضع، وإلى هذا أشار بقوله: واحترز أى السكاكى بالقيد الأخير إلخ.  
(قوله: على أصبح القولين) متعلق باحترز، أى وهذا الاحتراز بناء على أصبح  
القولين، ويصح أن يكون حالا من الاستعارة، وحاصل ما في المقام أن الاستعارة  
موضوعة قطعاً على كل قول، وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوى، بمعنى أن التصرف في أمر  
لغوى وهو اللفظ؛ لأنه استعمل في غير ما وضع له ابتداءً، أو عقلي، بمعنى أن التصرف في  
أمر عقلي وهو جعل غير الأسد أسداً وأما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما  
سبق بيانه فعلى أنها مجاز عقلي فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها، وإنما يخرج به المجاز  
المرسل، وعلى أنها مجاز لغوى وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله: فيما  
وضعت له، إذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها، لكن وضعها للمشبه بتأويل، أى  
ادعاء أنه من جنس المشبه به الذى وضع له اللفظ أصالة، فلما بنى السكاكى تعريفه  
على هذا القول الأصح - وهو أنها مجاز لغوى - احتاج لزيادة قيد لإخراجها، وذلك  
القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء،  
وهو معنى قوله: من غير تأويل في الوضع.

(قوله: وأما على القول بأنها مجاز عقلي) أى مجاز سببه التصرف في أمور عقلية،  
أى غير ألفاظ كجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للفظ مثل جعل  
الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس الذى هو معنى متعارف للأسد، فليس المراد  
بكون الاستعارة مجازاً عقلياً على هذا القول أنها من أفراد المجاز العقلي المصطلح عليه  
فيما تقدم، وهو إسناد الفعل أو ما في معناه لغير من هو له (قوله: مستعمل في معناه  
اللغوى) أى وهذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلاً معنى لغوى للأسد بسبب الادعاء

فلا يصح الاحتراز عنها (فإنها) أى: إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراده قسمين: متعارفا، وغير متعارف.

(وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي

موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير.....

وجعل الأسد شاملا له (قوله: فلا يصح الاحتراز عنها) أى لوجوب دخولها في التعريف؛ لأنها من جملة المحدود على هذا القول، وإنما ضعف ذلك القول لأن الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضى ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء، وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالأصالة، فتأمل.

(قوله: بتأويل) أى بواسطة تأويل في الوضع، أو أن الباء للملابسة متعلقة

بوضعت أى فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل، وصرف للوضع عن الظاهر، فإن الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق.

(قوله: وعرف المجاز اللغوي) أراد به ما قابل الحقيقة اللغوية، التي عرفها أولاً

وحيثذا فالمراد به غير العقلي فيشمل الشرعى والعرفى (قوله: المستعملة في غير ما هي موضوعة له) أى: المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذى وضعت الكلمة له (قوله:

بالتحقيق) الباء للملابسة متعلقة بالموضوعة، أى: المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذى

وضعت له الكلمة وضعا ملابسا للتحقيق، أى لتحقيقه أى تثبيته وتقريره في أصله، بأن

يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذى هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسها،

فخرج بقوله: في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقيا،

وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل؛ لأنه إنما أخرج المستعملة

في المعنى الموضوع له وضعا تحقيقيا لا تأويليا، بأن تكون الكلمة مستعملة فيما هي

موضوعة له وضعا مصاحبا للتأويل، الذى هو كون اللفظ، بحيث يستعمل فيما أدخل

بالادعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق، (قوله: استعمالا في الغير) مفعول مطلق

لقوله: المستعملة وإنما صرح به مع فهمه من قوله: المستعملة في غير ما هي موضوعة له

بالنسبة إلى نوع حقيقتها،.....

توطئة ذكر الغير بعده، ليتعلق به قوله: بالنسبة إلخ، ولو حذفه وعلق قوله: بالنسبة بغير من قوله: في غير ما هي موضوعة له ما ضرر، لكنه صرح به لطول الفصل.

(قوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها) متعلق بالغير كما قال الشارح، وحينئذ فالمعنى: المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا حقيقيا، وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة إلى نوع حقيقتها - أى الكلمة - عند المستعمل، وأورد عليه أن الحقيقة هي اللفظ ويجب أن يكون نوعها لفظا آخر، وحينئذ فينحل كلامه إلى قولنا: المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، بالنسبة إلى نوع أى لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي، فأسد مثلا إذا استعمل في الرجل الشجاع كان مستعملا في غير ما وضع له، بالنسبة إلى كلمة أخرى حقيقة لتلك الكلمة أعنى لفظ أسد، فيكون لفظ أسد له كلمة أخرى حقيقة في ذلك اللفظ، هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد، لكن إن استعمل في معنى كالحيوان المفترس كان فيه حقيقة، وإن استعمل في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا، وأجيب بأن إضافة نوع إلى حقيقتها إضافة بيانية أى إلى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها، ومحمله أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وضعا حقيقيا، وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة إلى كونها حقيقة، أى بالنسبة إلى معناها الموضوع له عند المتكلم، فلفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء صدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له، ومغايرته لذلك بالنسبة إلى معناها الحقيقي عند الشرعي؛ لأن الدعاء مغاير للأقوال والأفعال، وكذا يقال في الأسد إذا استعمله اللغوي في الرجل الشجاع، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقي عنده، وإنما أتى بقوله: بالنسبة إلخ؛ لأن التعريف بدونه غير مانع وغير جامع.

أما كونه غير مانع فلدخول بعض أفراد الحقيقة فيه، كالصلاة يستعملها اللغوي في الدعاء، فإنه يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق؛ لأنها وضعت بالتحقيق لذات الأركان أيضا، فهي في الدعاء مستعملة في غير الموضوع له في

مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، وقوله: بالنسبة متعلق بالغير، واللام في الغير.....

الجملة وهي ذات الأركان، وكذا يقال في الصلاة إذا استعملها الشرعى في الأركان أى إنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق؛ لأنها وضعت بالتحقيق للدعاء أيضاً، فهي في الأركان مستعملة في غير الموضوع له في الجملة، ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقاً بما ذكر مع أنه من أفراد الحقيقة احتيج إلى إخراج مثل ذلك، بقوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها؛ وذلك لأن اللغوى إذا استعمل الصلاة في الدعاء وإن صدق عليه أن الصلاة كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة وهو الأركان، إلا أن تلك المغايرة ليست بالنسبة للمعنى الحقيقي للصلاة عند المستعمل، بل عند غيره وهو الشارع، وأما بالنسبة لذلك المستعمل فالصلاة مستعملة فيما وضعت له لا في غيره، وكذا يقال في الشرعى إذا استعمل الصلاة في الأركان.

وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلائنه لولا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعى في الدعاء؛ لأنه يصدق أنه كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة - أى في اللغة - ولما زاد هذا القيد دخل ذلك في التعريف؛ لأنه يصدق على الصلاة حينئذ أنها مشتملة في غير ما هي موضوعة له، بالنسبة لنوع حقيقتها عند المستعمل، وأما كونها مستعملة فيما هي موضوعة له، فذلك ليس بالنسبة إلى نوع حقيقتها عند المستعمل، بل عند غيره، فظهر لك أن هذا القيد مذكور في التعريف للإدخال والإخراج.

(قوله: مع قرينة إلخ) خرجت الكناية (قوله: في ذلك النوع) أى النوع الحقيقي عند المستعمل، لغوياً كان أو شرعياً أو من أهل العرف (قوله: متعلق بالغير) يحتمل وجهين. أحدهما: أن يكون التعلق على ظاهره، فيكون التقدير هكذا استعمالاً في معنى مغاير للأصل، بالنسبة إلى ذلك النوع من الحقيقة التى عند المستعمل.

ثانيهما: أن يكون التعلق معنوياً بأن يكون المجرور نعناً للغير، فيكون التقدير استعمالاً في غير كائنة مغايرته وحاصلة بالنسبة إلى ذلك النوع، وإلى ما ذكر أشار

للعهد أى: المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة، أو الشرع، أو العرف، غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فتكون مجازاً لغوياً؛ وعلى هذا القياس، ولما كان قوله: استعمالاً فى الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا: فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح.....

العلامة سم بقوله: قوله: متعلق بالغير أى تعلقاً معنوياً أو نحوياً لأنه بمعنى المغاير (قوله: للعهد) أى والغير المعهود هو غير ما وضعت له، ثم إن الغير المعهود هو ما غير أفراد الحقيقة، أعنى اللغوية والشرعية والعرفية، ولا نعني واحداً من تلك الأفراد، ولهذا أتى بقوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها، فإذا كانت الكلمة موضوعة فى عرف الشرع لمعنى ثم استعملت فى شىء آخر كانت مجازاً شرعياً، وإن كانت موضوعة فى اللغة لمعنى ثم استعملها اللغوى فى معنى آخر كانت مجازاً لغوياً وكذا إذا كانت موضوعة فى العرف لمعنى واستعملها أهل العرف فى غيره كان العرف عاماً أو خاصاً كانت مجازاً عرفياً (قوله: بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة) أى بالنسبة إلى نوع كون تلك الكلمة حقيقة (قوله: حتى لو كان إلخ) أى كما إذا استعمل اللغوى الصلاة فى الأركان فإن حقيقتها عنده الدعاء، فيكون قد استعملها فى غير ما وضعت له من حيث اللغة، فتكون مجازاً لغوياً (قوله: ولما كان هذا القيد) أى قوله: استعمالاً فى الغير بالنسبة إلخ، وإن كان محط القيدية قوله بالنسبة إلخ، وأما قوله: استعمالاً فى الغير فهو توطئة لذكر القيد، معلوم من قوله: المستعملة فى غير ما وضعت له، وهذا جواب عما يقال: إن السكاكى لم يقل فى اصطلاح به التخاطب فما نقلته عنه تقول عليه، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى، فورد عليه أنه لَمْ يَم نقل عنه اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إليه المصنف أوضح وأدل على المقصود.

(قوله بمنزلة قولنا: فى اصطلاح إلخ) وإنما كان بمنزلة لأن معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير المعنى الذى يقع به التخاطب والاستعمال، بمعنى أن المغايرة إنما هى بالنسبة إلى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل، فإن كانت حقيقتها شرعية وكان

وأدلّ على المقصود، أقامه المصنف مقامه آخذاً بالحاصل من كلام السكاكي فقال: (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته) أى: إرادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكي (بقيد التحقيق) حيث قال: موضوعه له بالتحقيق (لتدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على ما مرّ) من أنّها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، لا بالتحقيق. فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف؛.....

المعنى الذي استعملت فيه غيراً بالنسبة إليه عند المستعمل الذي هو المخاطب بعرف الشرع كان مجازاً شرعياً، وإن كانت حقيقتها لغوية وكان المعنى الذي استعملت فيه غيراً بالنسبة إليه عند المستعمل اللغوي كانت مجازاً لغوياً، وهكذا يقال في المجاز العرفي العام والخاص، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله: استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، لما علمت أن إضافة نوع لحقيقتها إضافة بيانية، وأن المعنى بالنسبة إلى حقيقتها من كونها شرعية أو لغوية أو عرفية، وهذا يرجع لقولنا: بالنسبة لما عند المستعمل من كونه لغوياً أو شرعياً أو عرفياً، فتأمل.

(قوله وأدلّ على المقصود) عطف علّة على معلول أو سبب على مسبب، وإنّما كان أدلّ؛ لأن قوله: بالنسبة إلى نوع حقيقتها ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص، أى كونها حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية، مع أن المراد ما هو أعم من ذلك، بخلاف قوله: في اصطلاح به التخاطب فإنه لا توهم فيه لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب، والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغوياً أو شرعياً أو عرفياً (قوله: في اصطلاح إلخ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضعت (قوله: وأتى السكاكي) أى في تعريف المجاز.

(قوله: لتدخل الاستعارة) أى لأن قوله: في غير ما وضعت له بالتحقيق، صادق باستعمالها في غير الموضوع له أصلاً، كما في المجاز المرسل، وباستعمالها في الموضوع له بالتأويل كما في الاستعارة، فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفى الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل، فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد؛ لأنّها لا يصدق



لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل. وظاهر عبارة المفتاح هاهنا فاسد لأنه قال: وقول بالتحقيق احتراز عن ألا تخرج الاستعارة، وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة، لا عن عدم خروجها، فيجب أن تكون لا زائدة، أو يكون المعنى: احترازاً لئلا تخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي

عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فظهر مما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لإدخالها (قوله: لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) أى: بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فمجرد قولنا: في غير ما وضعت له لا يدخلها (قوله: احتراز عن ألا تخرج إلخ) أى فظايره أن يحتز عنه والمتباعد عنه عدم خروجها، وإذا احتزنا بالقيد عن عدم خروجها كان تعريفها من التعريف ثابتاً؛ لأن يحتز عنه منفي عن التعريف، وإذا كان المنفي عن التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه، إذ لا واسطة بين التقيضين، ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته.

(قوله: وظاهر) أى من كلامهم (قوله: إنما هو عن خروج الاستعارة) أى لأنه إذا تحرز وتبوعد عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه (قوله: عن عدم خروجها) أى لأنه إذا تحرز عن عدم خروجها من التعريف كان الثابت للتعريف خروجها عنه، كما علمت وهذا خلاف المطلوب (قوله: فيجب أن تكون لا زائدة) أى على حد قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup> إذ المقصود ليعلم أهل الكتاب ﴿أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (قوله: أو يكون المعنى احترازاً لئلا تخرج إلخ) أى فعن في كلامه للتعليل وعلى هذا فصلة الاحتراز محذوفة، فالمعنى احترازاً عن خروج الاستعارة لأجل تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها.

(قوله: ورد ما ذكره السكاكي) أى رد مقتضى ما ذكره السكاكي من الاحتياج إلى زيادة قیدی التحقيق، ومن غير تأويل في الوضع، وحاصله أن السكاكي

(١) الحديد: ٢٩.

(بأن الوضع) وما يشتق منه كالموضوعة-مثلا-(إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل)؛ لأن السكاكي نفسه.....

ادعى أنه إنما زاد في تعريف المجاز اللغوي قيد بالتحقيق لأجل دخول الاستعارة فيه، وزاد في تعريف الحقيقة اللغوية قيد من غير تأويل في الوضع لأجل أن تخرج الاستعارة عنه، ومقتضى هذا أن قيد التحقيق محتاج إليه في تعريف المجاز، وأنه لو لم يزد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عن الاستعارة مع أنها مجاز لغوي وإن قيد من غير تأويل في الوضع محتاج إليه في تعريف الحقيقة وأنه لو لم يزد ذلك القيد في تعريفها لدخلت فيه الاستعارة، وحاصل الرد على السكاكي: أن ما اقتضاه كلامه من الحاجة إلى زيادة القيد المذكورين في التعريفين مردود بأنه لا يحتاج إلى زيادتهما أصلا، وذكرهما محض حشو، ودخول الاستعارة في تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقة لا يتوقف على شيء منها؛ وذلك لأن ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كافٍ في إخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة، وفي إدخالها في تعريف المجاز؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي، وحينئذ فلا يحتاج إلى زيادة التحقيق، لكون المنفى عن التعريف هو الوضع الحقيقي، فيبقى التأويل وهو الذي للاستعارة، فلا تخرج ولا إلى زيادة قوله: من غير تأويل لأجل خروج الاستعارة عن الحقيقة؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة لكن بالتأويل (قوله: كالموضوعة) أي التي عبر بها السكاكي في تعريف المجاز (وقوله: مثلا) أي كالفعل في قول السكاكي في تعريف الحقيقة وضعت له (قوله: إذا أطلق) أي عن التقييد بالتحقيق أو بالتأويل (قوله: لا يتناول إلخ) أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من الحقيقي والتأويلي، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو الحقيقي (وقوله: الوضع بالتأويل) أي بواسطة والمراد بالتأويل: ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما مر.

قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه، وقال: وقولى: بنفسه احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة، ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة؛ فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح، لا تميم الحد،

(قوله: قد فسر الوضع) أى المطلق (قوله: بإزاء المعنى) أى في مقابلته (قوله: بنفسه) أى ليدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله: بقرينة) أى حالة كون ذلك التعيين ملتبساً بقرينة (وقوله: ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع) يعنى على وجه الاستعارة، (قوله: إنما هو بالقرينة) أى: والتأويل، أى وحينئذ فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع إذا أطلق (قوله: فحينئذ) أى فحين إذ كان الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله: لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل) أى لإخراج الاستعارة؛ وذلك لأنه لا يقال إن الكلمة مستعملة فيما وضعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل، بأن استعملت فيما وضعت له تحقيقاً، فالاستعارة خارجة بقيد الوضع، وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له في إخراجها (قوله: وفي تعريف المجاز) أى ولا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق، يعنى لإدخال الاستعارة فيه؛ وذلك لأنه حيث قيل: كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له لا ينصرف لغير الوضع الحقيقي، فيكون الوضع الحقيقي منفياً، فيبقى التأويل وهو الذى للاستعارة، وحينئذ فالاستعارة داخلة في التعريف بقيد الوضع، ولا يحتاج لقيد التحقيق بعده لإدخالها فيه (قوله: اللهم إلخ) جواب أول من طرف السكاكى بالتسليم، وحاصله أنا لا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل لا يدل إلا على الوضع بالتحقيق، وأن السكاكى لاحظ ما ذكر لكنه زاد لفظ التحقيق وزاد قوله: من غير تأويل في الوضع، ليتضح المراد من الوضع كل الاتضاح، بمنزلة أن يقال: جاء الإنسان الناطق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق إليه إمكان حمله على معناه الحقيقي بادعاء قرينة تجوز مثلاً، وعلى هذا فقول السكاكى: وقولى بالتحقيق للاحتراز إلخ، معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع، لا أنه لأصل الاحتراز، وإلا كان ذلك القيد تميمًا للحد لا لزيادة الإيضاح.

ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور، وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور، لا المعنى الذى يستعمل فيه أحياناً - وهو الوضع بالتأويل -

(قوله: ويمكن الجواب إلخ) هذا جواب ثانٍ من طرف السكاكى بالمنع، وكان اللائق تقديمه على الجواب الأول؛ لأنه بالتسليم، وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من غير الاشتراك اللفظي، فأتى السكاكى بالقييد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع فى التعريفين الوضع التحقيقى، لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيقى والتأويلي، وعبر الشارح بالإمكان لعدم اطلاعه على مقصود السكاكى. قال " العلامة عبد الحكيم " : وفى هذا الجواب نظر إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقى، وإنما أطلق على التأويلي وضع تجوزاً.

(قوله: لم يقصد أن مطلق الوضع) أى لم يقصد أن الوضع المطلق الذى لم يقيّد بقيد (قوله: بالمعنى) أى المفسر بالمعنى الذى ذكره، وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه (قوله: يتناول الوضع بالتأويل) أى بحيث يكون الوضع المطلق المفسر بما ذكره من قبيل المتواطئ، حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم تناول (قوله: اشتراك) أى لفظي بين الأمرين المذكورين، بحيث إنه وضع لكل منهما بوضع على حدة (قوله: فقيده بالتحقيق) أى فى تعريف الجواز، وقيده بعدم التأويل فى تعريف الحقيقة (قوله: ليكون قرينة إلخ) أى ليكون قرينة على أن المراد بالوضع - أى الواقع فى التعريف - أحد معنييه وهو الوضع التحقيقى؛ لأن المشترك اللفظي إذا وقع فى التعريف لا بدُّ له من قرينة تعين المراد منه، (فقوله: على أن المراد بالوضع) أى الواقع فى التعريف (وقوله: معناه المذكور) أى الذى ذكره السكاكى وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه الذى هو الوضع التحقيقى.

(قوله: لا المعنى الذى يستعمل فيه أحياناً) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظي، وقد

يقال: الواجب عند عدم التقييد إرادة جميع معانى الوضع الشاملة للمعنى المذكور،

وهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر، وهو أن يقال: لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا؛ لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة - أعني: الوضع بالتحقيق - .....

وللمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط، وحيث أن الأولى للشارح أن يقول: لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا أيضا (قوله: وهذا) أى الجواب الثانى الذى هو بالمنع (قوله: يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تعريف المجاز، ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر، وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال: لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقييده بالتحقيق لأجل دخول الاستعارة، ولو سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستعارة من تعريف المجاز، إذ لم يقيّد الوضع بالتحقيق، لأن قوله: فى تعريفه هو الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له، لو اقتصر عليه ولم يزد قوله: بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المنفى الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه، ويفيد دخول الاستعارة فى المجاز، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه للتخصيص، وحيث فلا حاجة للتقييد المذكور، وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال: إن السكاكى لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذى هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى، ليدل عليه بنفسه، وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد (قوله: لو سلم تناول الوضع) أى المنفى المذكور فى التعريف (قوله: للوضع بالتأويل) أى بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ (قوله: فلا تخرج الاستعارة) أى من تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (وقوله: أيضا) أى كما لا تخرج عند زيادة القيد الأخير، أى وحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التأويلي، وعلى تقدير تناوله له، فلا حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها فى تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله: فى الجملة) أى بالنظر لبعض الأوضاع وهو الوضع

إذ غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل، لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة.

(و) رد أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح التخاطب).....

التحقيقي، لا باعتبار جميع الأوضاع؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلي.

(قوله: إذ غاية ما في الباب) أى ما في هذا المقام، وهذا علة للمعلل مع علته (قوله: لكن لا جهة) أى لا وجه ولا سبب، (وقوله: لتخصيصه) أى الوضع المنفى الواقع في تعريف المجاز (قوله: حتى تخرج الاستعارة) أى من تعريف المجاز، وهذا تفريع على تخصيصه بالوضع التأويلي، أى لكن لا وجه لتخصيص الوضع في تعريف المجاز بالوضع التأويلي، فتخرج الاستعارة من التعريف البتة، فيحتاج للتقييد بالتحقيق لإدخالها فيه، بل الوجه تخصيصه بالتحقيقي، وحينئذ تندخل الاستعارة في التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لإدخالها، لا يقال: تخصيص الوضع بالتحقيقي لا وجه له أيضا، بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويلي؛ لأننا نقول: المرجح لحمل الوضع على التحقيقي وتخصيصه به موجود، وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقة في التحقيقي.

(قوله: ورد أيضا ما ذكره) أى ورد مقتضى ما ذكره السكاكي في تعريف الحقيقة والمجاز، من جهة تقييد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح التخاطب، وعدم تقييد الاستعمال في تعريف الحقيقة بذلك القيد فإن صنعة هذا يقتضى الاحتياج لذلك القيد في تعريف المجاز، وعدم الاحتياج له في تعريف الحقيقة، وحاصل الرد عليه أن مسا اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد محتاج إليه في التعريفين معا؛ وذلك لأن وجه الحاجة إليه في تعريف المجاز هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فيما وضعت في الجملة، أى باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم مع أنها مجاز، وعند ذكر ذلك القيد تندخل في حد المجاز إذ يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له باصطلاح التخاطب، وإن كانت مستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح آخر مغاير

أو ما يؤدي معناه، كما لا بُدُّ منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء مجازاً.

كذلك (لا بُدُّ منه في تعريف الحقيقة) أيضاً ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح. ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية.....

لاصطلاح التخاطب، ووجه الحاجة إليه في تعريف الحقيقة هو أنه لو لم يذكر فيه لكان غير مانع؛ لأنه لو لم يذكر ذلك القيد في التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشرعي في الدعاء، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى وضعت له في الجملة مع أنه مجاز، وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة؛ لأنها وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في الجملة أي باعتبار وضع اللغة إلا أنها لم تكن مستعملة في المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح أهل الشرع، فظهر أن قيد اصطلاح التخاطب يحتاج إلى التقييد به في التعريفين، وحينئذ فما اقتضاه صنيع السكاكي من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود (قوله: أو ما يؤدي معناه) أي كالذي عبر به السكاكي.

(قوله: ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أي لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء (قوله: في الجملة) أي باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله: وإن لم يكن) أي والحال أنه لم يكن مستعملاً في المعنى الذي وضع له في هذا الاصطلاح أي الشرعي، وحينئذ فهو مجاز، فلولا زيادة ذلك القيد لكان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه.

(قوله: ويمكن الجواب إلخ) حاصله أن السكاكي استغنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب في تعريف الحقيقة؛ لأن الحيثية تفيد ما يفيد ذلك القيد والحيثية مرعية عرفاً ولو لم تذكر في تعريف الأمور الاعتبارية، وهي التي يكون مدلولها واحداً، وإنما اختلفت فيه بالاعتبار، ولا شك أن الحقيقة والمجاز والكناية من ذلك القبيل، فإن مدلول الثلاثة الكلمة المستعملة وإنما اختلفت بالاعتبار، فإذا قيل: المجاز هو الكلمة المستعملة في

مراد في تعريف الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والإضافات، ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز.....

غير ما وضعت له فقط كان المراد هو الكلمة من تلك الحيشة وهي كونها مستعملة في غير الموضوع له فقط، وهي بذلك الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر، وإذا قيل: الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، كان المراد أن الحقيقة هي الكلمة من تلك الحيشة، وهي كونها مستعملة في الموضوع له فقط، وهي بذلك الاعتبار تكون غير المجاز والكناية، وإن كان الجميع شيئاً واحداً في نفسه، وإذا قيل: الكناية هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادة المعنى الموضوع له، كان المراد أن الكناية هي الكلمة من تلك الحيشة، أي كونها مستعملة في الغير مع صحة إرادة الموضوع له، وهي بهذا الاعتبار تخالف نفسها حالة كونها موصوفة بغير معنى الكناية.

وإذا علمت أن قيد الحيشة مرعى في تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمجاز من ذلك القبيل، تعلم أن قول السكاكي في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخاطب، إذ مفاده حيث أنها هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له، فإن قلت: هلا اكتفى بقيد الحيشة بالنسبة للمجاز أيضاً، قلت: الأصل ذكر القيد، وأيضاً إذا اعتبرت الحيشة في تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، من حيث إنه غير ما وضعت له، واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث إنه غير الموضوع له بل من حيث إن بينه وبين الموضوع له نوع وعلاقة.

(قوله: مراد في تعريف الأمور التي تختلف إلخ) احتراز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول، وهي الأمور المتباينة التي لا تجتمع في شيء كالإنسان والفرس، فليس قيد الحيشة معتبراً في تعريفها، إذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها، فإذا عرفت الإنسان بالحيوان الناطق، والفرس بالحيوان الصاهل، لم يحتج إلى أن يراعى في الإنسان من حيث إنه ناطق لإخراج الإنسان الذي هو فرس من حيث إنه صاهل، ولا أن يراعى في الفرس من حيث إنه صاهل، إذ لا التباس بين الصاهل والناطق في الماصدق (قوله: والإضافات)



كذلك؛ لأن الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقة، وقد تكون مجازاً بحسب وضعين مختلفين، فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث إنها موضوعة له، لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى، كما يقال: الجواد لا يخيب سائله - أى: من حيث إنه جواد - وحيثئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعملة في عرف الشرع في الدعاء؛ لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء،.....

عطف مرادف (قوله: كذلك) أى مختلفان بالإضافة والاعتبار (قوله: لأن الكلمة الواحدة) أى كلفظ صلاة (وقوله: بالنسبة إلى المعنى الواحد) أى كالدعاء، (وقوله: قد تكون حقيقة) أى باعتبار وضع اللغة، (وقوله: وقد تكون مجازاً) أى باعتبار وضع الشرع، وكذلك لفظ صلاة بالنسبة للأفعال المخصوصة فإنه حقيقة باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغة.

(قوله: فالمراد إلخ) هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحيثية مسراد في تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمجاز منها، أى وإذا علمت ذلك فمراد السكاكي أن الحقيقة إلخ (قوله: لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم الاستعمال المأخوذ من مستعمله، والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله: وضعت وقوله: لهذا المعنى أى المراد المشار له بقوله: فالمراد إلخ وهذا تأييد لما ذكره من أن مراد السكاكي ما ذكر من اعتبار الحيثية، فكانه قال: ويؤيد ما ذكر من أن مراد السكاكي أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث إنها وضعت له، أنه علق الاستعمال بما يشعر بكونه علة له وهو الوضع؛ لأن الوضع يناسب الاستعمال، ضرورة أن اللفظ إنما يوضع لمعنى ليستعمل فيه، وتعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته.

(قوله: لا يخيب سائله) هو بالرفع فاعل يخيب محققاً أى أن سائله لا يرد خائباً من غير عطية، أو أنه بالنصب مفعول يخيب مشدد أى لا يرد سائله خائباً فقد علق الحكم وهو عدم الرد خائباً على الوصف وهو جواد، فيشعر بأن العلة في ذلك الحكم كونه جواداً لا كونه إنساناً، وإلا فهو من هذه الحيثية قد يخيب سائله لعروض البخل

بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له، وقد يجاب بأن قيد [اصطلاح التخاطب] مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن، وبأن اللام في الوضع للعهد- أى: الوضع الذى وقع به التخاطب- فلا حاجة إلى هذا القيد.....

بعد مفارقة الوصف، فتسليم القضية إنما هو باعتبار الوصف (قوله: بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له) أى وهى الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال أى وإذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث إنها موضوعة له، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذى وضعت له فتكون مجازا.

بقى شيء آخر وهو أن رعاية الحيثية في التعريف إحالة على أمر خفى، فإنه بعد تسليم أنه أمر عرقى يراعى ولو لم يذكر يكون خفياً إلا على الخواص أهل العرف، والمطلوب في التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحيثية في الحد وإلا كان معيياً بالإحالة المذكورة وقد يجاب بأن الأمر وإن كان كذلك، لكن الكلام مع من له دخل في العرف، وأيضاً هذا نهاية ما يمكن من الاعتذار، ولذا قال الشارح، ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جزماً. قاله اليعقوبى (قوله: وقد يجاب) أى بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو في اصطلاح التخاطب وإن كان متروكاً في تعريف الحقيقة إلا أنه مراد للسكاكى، فهو محذوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال: حيث اكتفى بذكر القيد في أحد التعريفين لدلالته على اعتباره في الآخر فهلا عكس وذكره في تعريف الحقيقة وحذفه من تعريف المجاز، لدلالة ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز.

(قوله: وبأن اللام إلخ) عطف على قوله: بأن قيد في (قوله: في فرق بين الشارح والمتمن) اصطلاح التخاطب مراد إلخ فهو جواب ثالث، وحاصله أن السلام في قوله: في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لام العهد، والمعهود هو الوضع الذى وقع بسببه التخاطب، والوضع الذى وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، وحينئذ فلا حاجة لزيادة قيد في اصطلاح التخاطب في تعريف الحقيقة.

وفي كليهما نظر.

واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط؛ لأن الفرس في: خخذ هذا الفرس-مشيرا إلى كتاب بين يديه-مستعمل في غير ما وضع له، والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي.

(قوله: وفي كليهما نظر) أى في كل من الجوازين الأخيرين وهما المتعاطفان نظر، أما النظر في الأول: فهو أن التعريفان يجب أن يكون كل واحد منها مستقلاً منقطعاً عن غيره، فلا دلالة لغيره على ما حذف منه، لكمال العناية فيها ببيان الماهية، فلا يجوز أن يترك قيد من تعريف ويتكل في فهمه على ما في تعريف آخر، وأما النظر في الثاني فحاصله: أن المعهود هو الوضع المدلول لقوله، فيما وضعت له، ولاشك أنه يدل على مطلق الوضع؛ لأن الاستعمال إنما يفتقر لمطلق الوضع الذى هو أعم من الوضع الذى روعى في اصطلاح التخاطب ومن غيره، فإذا كان ذلك هو المعهود وهو أعم فلا إشعار له بالأخص، الذى هو الوضع المرعى في اصطلاح التخاطب، فلا يخرج به ما ذكر، إذ معنى الكلام حينئذ أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت له من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق، ولاشك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها أما كلمة استعملت في مطلق ما وضعت له وهو اللغة، من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق الصادق باللغوى في الحالة الراهنة، فالعهدية التى وجدت في التعريف ليس فيها عهدية الوضع المعتمد في التخاطب، فلا بد من التصريح بما وإلا فالكلام على أصله فيبقى البحث. ١ هـ يعقوبى.

(قوله: واعتراض أيضا إلخ) المعارض هو المصنف في الإيضاح، فقد اعترض فيه على تعريف السكاكى للمجاز بأنه غير مانع؛ لأنه يتناول الغلط فكان على السكاكى أن يزيد بعد قوله: مع قرينة مانعة عن إرادته على وجه يصح بأن تكون القرينة ملاحظة لأجل إخراج ذلك، وأجيب عنه بأن قوله: مع قرينة على حذف مضاف أى مع نصب قرينة، ولاشك أن نصب المتكلم قرينة يستدعى اختياره في المنسوب والشعور به، لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة، وذلك مفقود في الغلط لأن الغلط لا

(وقسم) السكاكي (المجاز اللغوي) الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن

للفائدة.....

يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلاً، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعاً في تعريف المجاز واعلم أن الاعتراض بتناول تعريف المجاز للغلط إنما يراد إن كان المراد بالغلط سبق اللسان؛ لأن الغلط حينئذ قد استعمل لفظ الفرس في الكتاب وإن كان المراد به الخطأ في الاعتقاد فلا يرد بناءً على أن اللفظ موضوع للمعنى الذهني؛ لأن الغلط إنما أطلق الفرس على معناه. قاله سم.

(قوله: وقسم المجاز إلى آخر قوله: وعد التمثيل منها) القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد: وعد التمثيل منها؛ لأنه عطف الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له، واحترز بقوله: اللغوي من العقلي وبقوله: الراجع إلى معنى الكلمة من الراجع إلى حكمها، كما في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>(١)</sup> فالأصل وجاء أمر ربك، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز، ومدار المجاز الراجع لحكم الكلمة على اكتساء اللفظ حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها، أو لأجل إثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحاً، كالكاف في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup> (قوله: المتضمن للفائدة) بالنصب نعت للمجاز اللغوي بأن استعملت الكلمة في المعنى غير ما وضعت له، فتلك الكلمة التي هي مجاز فهم منها فائدة وهي المعنى المستعملة فيه واحترز بذلك عن اللفظ الدالّ على المقيد إذا استعمل في المطلق كـ مرسن فإنه أنسف السبعير يستعمل في أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به في الانبطاح، فإنه مجاز لم يتضمن فائدة لأن المعنى الأصلي للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن.

قال العلامة اليعقوبي: وفيه نظر لأنه إن عني فائدة مخصوصة كالمبالغة في التشبيه عند اقتضاء المقام إياه كما في الاستعارة، وكإطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) الشورى: ١١.

(إلى الاستعارة وغيرها) بأنه إن تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة، وإلا فغير استعارة.

(وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به) أى: بالطرف المذكور (الآخر) أى: الطرف المتروك.....

إقامته في مقامه للإشعار بأن لذلك الجزء خصوصية الكل وأنه لا يتم إلا به، كالعين يطلق مجازاً مرسلًا على الربيعة فهو مسلم ولا يفيد نفى مطلق الفائدة حتى يكون قسيما لكل ما يفيد هاتين الفائدةين أو غيرها، وإن أريد أنه لا فائدة فيه أصلا لم يسلم فإن المجاز مطلقا لا يخلو عن فائدة، ولو كانت تلك الفائدة هي أن دلالة على معناه كدعوى الشيء بالدليل المقيد للقرار في الذهن، حيث تضمن ملاحظة الأصل، إذ بذلك يحصل مع القرينة والعلاقة الانتقال منه إلى لازمه. اهـ (قوله: إلى الاستعارة) أى إلى مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكنية (قوله: بأنه) أى بسبب أنه أى المجاز اللغوي المتضمن لفائدة (إن تضمن المبالغة في التشبيه) كالأسد يستعمل في الرجل الشجاع فهو استعارة، وإن لم يتضمنها ولكن فيه فائدة أخرى كما تقدم في إطلاق العين على الربيعة فإنه يشعر بأن العين الذى هو العضو المعلوم جزؤه وأن الكل الذى هو الربيعة لا يتم إلا به فهو غير استعارة، بل هو مجاز مرسل، فالجهاز المرسل عنده ما تضمن فائدة غير المبالغة في التشبيه، وأما اسم المقيد المستعمل في المطلق، فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده، يسميه المجاز الخالي عن الفائدة.

(قوله: وعرف الاستعارة) أى التى هي أحد قسمي المجاز اللغوي المتضمن للفائدة (قوله: بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لا يخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى، وأن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ، وحيث قد فيجب أن يجعل في الكلام حذف مضاف أى: بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه، ولا يقال: إن المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه؛ لأن هذا يقتضى أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد الطرف الآخر (قوله: أى بالطرف المذكور) أى باسم الطرف المذكور (وقوله: أى الطرف المتروك) أى المتروك اسمه، وحاصله: أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد باسم ذلك

(مدَّعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول: في الحمام أسد- وأنت تريد به الرجل الشجاع- مدعيًا أنه من جنس الأسد؛ فثبت له ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه.

وكما تقول: أنشبت المنية أظفارها- وأنت تريد بالمنية السبع- بادِّعاء السبعية لها، فثبت لها ما يخص السبع المشبه به- وهو الأظفار-.....

الطرف المذكور الطرف الآخر المتروك اسمه، وكذا يقال في قوله الآتي: وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى الطرف المذكور اسمه هو المشبه به.

ومقتضى قوله: (بأن تذكر إلخ) أن مسمى الاستعارة نفس الذكر، وهو يوافق ما مر من أن الاستعارة تطلق على استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة معناها الأصلي، لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من أقسام المجاز، فيكون لفظا لأن المجاز لفظ (قوله: مدعيًا) حال من فاعل تذكر أى أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الطرف الآخر حالة كونك مدَّعيًا دخول المشبه في جنس ذلك المشبه به أى في حقيقته، وبذلك الدعوى صح إطلاق اسم المشبه به على المشبه في المصراحة، وصح إطلاق اسم المشبه على المشبه به في المكنية؛ لاشتراكهما في الجنس بالدعوى (قوله: كما تقول إلخ) لما كان قوله: أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر يشمل ما إذا ذكر اسم المشبه به وأريد به المشبه كما في المصراحة، ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به كما في المكنية عنده، مثل الشارح بمثالين الأول للأول والثاني للثاني (قوله: فثبت له ما يخص المشبه به) أى فلما ادَّعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع في جنس المشبه به وهو الأسد أثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه، أى اسم حقيقته الذي هو لفظ الأسد، فإنه اسم بجنسه وحقيقته الذي هو الحيوان المقترس.

(قوله: وكما نقول: أنشبت المنية إلخ) فأنت لم ترد بالمنية التي هي اسم المشبه معناها الحقيقي الذي هو الموت المجرد عن السبعية الادعائية، بل أردت بها معنى السبع الذي هو المشبه به، لكن لم ترد بها السبع الحقيقي بل السبع الادعائي وهو الموت الذي

ويسمى المشبه به-سواء كان هو المذكور أو المتروك-مستعاراً منه، ويسمى اسم المشبه به مستعاراً، ويسمى المشبه مستعاراً له.

ادعيت سبعيته، ولما أطلق لفظ المنية على السبع الادعائي - وهو الموت المدعى له السبعية- أثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الأظفار، هذا حاصل كلامه. وأنت خبير بأن هذا لا يلائمه قول المصنف: وتريد به الآخر؛ لأنه لم يرد بالمنية هنا الطرف الآخر الذي هو السبع الحقيقي، إلا أن يقال: إن قول السكاكي: أن تذكر أحد الطرفين وتريد الآخر معناه وتريد الآخر حقيقةً أو ادعاءً.

وحاصل تقرير الاستعارة بالكناية في أنشبت المنية أظفارها بفلان على مذهب السكاكي، أن تقول: شبهت المنية وهي الموت بالسبع وادعينا أنها فرد من أفرادها، وأن له فردين الفرد المعلوم وهو السبع الحقيقي أعني الحيوان المفترس، والفرد الادعائي وهو الموت المدعى سبعيته، ثم أطلقنا لفظ المنية على السبع الادعائي، ولما أطلقناه عليه أثبتنا له ما يخص السبع وهو الأظفار (قوله: ويسمى) بالبناء للفاعل، وفاعله ضمير عائد على السكاكي وكذا يقال فيما بعد (قوله: سواء كان هو المذكور) أى كما في المثال الأول (وقوله: أو المتروك) أى كما في المثال الثاني والمراد سواء كان مذكوراً اسمه أو متروكاً اسمه كما علمت (قوله: ويسمى اسم المشبه به مستعاراً) أى سواء كان اسم المشبه به هو المذكور كما في المثال الأول أو المتروك كما في المثال الثاني، ومعنى كونه مستعاراً مع أنه متروك أنه يستحق الاستعارة اللفظية، لكنها تركت مكناً عنها بلوازم المشبه به، هذا كلام السكاكي، وهو دالٌّ على أن المستعار في قولنا، أظفار المنية نشبت بفلان هو لفظ السبع والمستعار له المنية، وسيأتى له ما يخالف ذلك وهو أن المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المنية المعبر به عن الأسد الادعائي، وهو مقتضى قوله: أولاً أن تذكر اسم أحد الطرفين وتريد به الآخر؛ وذلك لأنه فسر الاستعارة بالذكر ومتعلق الذكر هو المستعار، فعلمت مما ذكر أن في كلام السكاكي بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضاً؛ لأن كلامه في بعض المواضع يفيد أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتروك، وفي بعض المواضع يفيد أنها لفظ المشبه المذكور.

(وقسمها) أى: الاستعارة (إلى المصرح بها، والمكنى عنها. وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرق التشبيه (هو المشبه به، وجعل منها) أى: من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية، وتخيلية) وإنما لم يقل: وقسمها إليهما؛ لأن المتبادر.....

(قوله: وقسمها إلى المصرح بها والمكنى عنها) يستفاد منه أقما لا يجتمعان، وهو كذلك من حيث المفهوم، وأما من حيث الصدق في مادة فقد يجتمعان، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾<sup>(١)</sup> فقد اجتمع الاستعارتان في لباس، فإنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع من أثر الضرر كالتحول والاصفرار من حيث الاشتغال باللباس واستعير له اسمه، ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع، فتكون استعارة مصرحة نظراً للأول ومكنية نظراً للثاني، وتكون الإذاقة تخيلاً (قوله: أن يكون الطرف المذكور) أى المذكور اسمه هو المشبه به، أى وعنى بالمكنى عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه، ولا يخفى ما في كلامه من التسامح؛ لأن كون الطرف المذكور اسمه مشبهاً أو مشبهاً به ليس هو المصرح بها أو المكنى عنها؛ لأن المصرح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور.

(قوله: وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخيلية) أى: ولم يجعل مثل ذلك في المكنية، ولعل ذلك أن المشبه به في التحقيقية لا يكون إلا ثابتاً في الحس أو العقل، والمشبه به في التخيلية لم يكن ثابتاً إلا في الوهم، والمكنية عند السكاكي لا يكون المشبه به فيها إلا تخيلاً، كالسبع الادعائي في أنشبت المنية أظفارها بقلان، فإن المشبه عنده المنية، والمشبه به السبع الادعائي، وهو الموت المدعى سبعيته، فلما كان المشبه به فيها عنده لا يكون إلا تخيلاً امتنع تقسيمها للتحقيقية والتخييلية، وأما على رأى المصنف في المكنية فامتناع تقسيمها إليهما ظاهر (قوله وإنما لم يقل) أى المصنف (وقسمها إليهما) المشعر بانحصارها في القسمين، بل عدل إلى قوله: جعل منها كذا وكذا، المشعر ببقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخييلية (لأن المتبادر إلخ) (قوله: لأن المتبادر



إلى الفهم من التحقيقية، والتخيلية ما يكون على الجزم؛ وهو قد ذكر قسما آخر سماه: المحتملة للتحقيق والتخيل؛ كما ذكر في بيت زهير.

إلى الفهم من التحقيقية إلخ) أى من إطلاق لفظ التحقيقية وإطلاق لفظ التخيلية (وقوله: ما يكون على الجزم) أى ما يكون استعارة تحقيقية جزما وما يكون استعارة تخيلية جزما لا على سبيل الاحتمال، وإنما كان المتبادر إلى الفهم ما ذكر؛ لأن الأصل إطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه، فتكون تسميته به جزما، وإطلاقه على ما يحتمل أن يوجد فيه معناه، فتكون التسمية به احتمالا بخلاف المتبادر (قوله: وهو قد ذكر) أى السكاكى، أى والحال أنه قد ذكر للمصرحة قسما آخر.

(قوله: كما ذكر في بيت زهير) أى وهو قوله سابقا:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَالصَّرَّ بَاطِلُهُ      وَغَرَى الْفَرَسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ<sup>(١)</sup>

فقد وجه فيه وجهين كما تقدم أحدهما: أن يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطر، وأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية، وعليه تكون الأفراس والرواحل تخيلا قرينة للمكنية.

والآخر: أن يكون شبه أسباب استيفاء اللذة أو أن الصبا بالأفراس والرواحل، فتكون الأفراس والرواحل تحقيقية، وذكر الصبا على هذا تجريد، والحاصل أنه لو قال المصنف: وقسمها إلى التحقيقية والتخيلية لاقتضى أن السكاكى حصرها في القسمين وهو لا يصح؛ لأنه ذكر للمصرحة قسما آخر وهو المحتملة للتحقيقية والتخيلية، فلهذا عدل عن قوله: وقسمها إلى قسمين وجعل منها إلخ، المقتضى أن ثم قسما آخر وهو قسم الاحتمال، ولا يقال قسم الاحتمال داخل في التحقيقية والتخيلية، لأننا إذا قلنا المصرحة تنقسم للتحقيقية والتخيلية، فمعناه للتحقيقية جزما أو احتمالا، وللتخيلية جزما أو احتمالا، لأننا نقول المتبادر من إطلاق لفظ التحقيق والتخيل ما يكون كذلك جزما لا احتمالا كما تقدم، وقد يقال: إن هذا التقسيم - أعني قولنا هذه الاستعارة مجزوم بتحقيقتها وهذه الاستعارة مجزوم بتخيليتها وهذه محتملة للتحقيقية والتخيلية -

(١) البيت من قصيدة لزهير في ديوانه ص ٥٥.

(والمفسر التحقيقية بما مر) أى: بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا، أو عقلا.  
(وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة؛ كما مر فى قولك: أراك تقدم رجلا  
وتؤخر أخرى.

(منها) أى: من التحقيقية مع القطع، قال: ومن الأمثلة استعارة وصف  
إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى.....

تقسيم فى الأمثلة، وليس كلامنا فى تقسيم الأمثلة إلى ما يجوز بأن الاستعارة فيه تحقيقية  
أو تخيلية أو محتملة، وإنما كلامنا فى تقسيم مفهوم الاستعارة المصرحة، ولاشك أنه  
منحصر فى نوعى التحقيقية والتخيلية، والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل  
(قوله أى بما يكون إلخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام من المسامحة، لأن الاستعارة التحقيقية  
ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا ولم يتقدم له هذا أصلا، فكان الأولى  
أن يقول: أى لفظ المشبه به المنقول للمشبه المتروك لفظه المتحقق حسا أو عقلا، والأول  
كلفظ أسد المنقول للرجل الشجاع فى قولك: رأيت أسدا فى الحمام، والثانى كلفظ  
الصراط المستقيم المنقول للدين القيم بمعنى الأحكام الشرعية فى قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا  
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(١)</sup> (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية، وتقدم أنها تسمى  
التمثيل على سبيل الاستعارة، وتسمى تمثيلا مطلقا، فحينئذ فلا حاجة لتقدير الشارح  
(قوله: على سبيل الاستعارة) قاله فى الأطول.

وقد يقال قصد الشارح بزيادته على سبيل الاستعارة الإيضاح بذكر الاسم  
الأعرف (قوله: أى من التحقيقية) أى التى هى قسم من أقسام المجاز المفرد، ولذا جاء  
الاعتراض الآتى (قوله: مع القطع) أى لا التحقيقية مع الاحتمال (قوله ومن الأمثلة) أى  
ومن أمثلة التحقيقية على القطع، وهذا مقول القول (قوله: التحقيقية مع القطع) صفة  
للاستعارة.

(قوله: استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة  
أخرى) فيه بحث؛ لأن المستعار أبدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها

(١) الفاتحة: ٦.

(ورد) ذلك (بأنه) أى: التمثيل (مستلزم للتركيب المتألف للإفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد؛ لأن تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات.....

كما يدل عليه ظاهر العبارة، فإن تأول ذلك بأن المراد بالوصف اللفظ بناء على أن اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل فى قوله: لوصف صورة أخرى؛ لأن المستعار له نفس المشبه لا لفظه، اللهم إلا أن يقدر مضاف وهو بيان، فكأنه قال: ومن الأمثلة استعارة لفظ إحدى صورتين متضزعتين من أمور لبيان الصورة الأخرى، فتكون اللام فى قوله: لوصف صورة أخرى، للغرض لا صلة لاستعارة اهـ فرى.

أو يقال: المراد بالوصف الهيئة وتكون إضافته لما بعده بيانية، ويجعل فى الكلام مضاف محذوف، والمعنى استعارة دال هيئة هى إحدى هئتين متضزعتين من عدة أمور بهيئة هى الهيئة الأخرى فتأمل.

هذا وكان الأولى للسكاكى أن يقول: لوصف الصورة، الأخرى بالتعريف؛ لأن التنكير يوهم أن المستعار له غير إحدى الصورتين المتضزعتين والفرض أن لفظ أحدهما استعير للأخرى لا لغيرها، كما تقدم فى استعارة اللفظ الدال على حالة الذى يريد الذهاب فيقدم رجلاً ثم يريد الرجوع فيؤخرها، وذلك اللفظ هو: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، لبيان حالة المتردد بين فعل الأمر وتركه، ومعنى بيانها الدلالة عليها، وقد تقدم أن تلك الحالة فى الطرفين انتزعت من متعدد وذلك ظاهر.

(قوله: ورد ذلك) أى عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التى هى قسم من المجاز المفرد (قوله: مستلزم للتركيب) أى لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع لها إلى حالة أخرى (قوله: المتألف للإفراد) أى الذى هو لازم للاستعارة التحقيقية، وذلك لأن الاستعارة من أقسام المجاز المفرد فهى مستلزمة للإفراد، إذ هو وصف غير مفارق لها كما أن التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه (قوله: فلا يصح إلخ) أى وإذا كان التركيب الذى هو لازم للتمثيل منافياً للإفراد اللازم للاستعارة فلا يصح إلخ (قوله: لأن تنافى اللوازم) أى كالأفراد والتركيب (وقوله: يدل على تنافى

وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عن وجود الملزوم. والجواب: أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية، لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد. وقسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا؛ كقولنا: الأبيض إما حيوان، أو غيره، والحيوان قد يكون أبيض، وقد لا يكون.

الملزومات أى كالتمثيل والاستعارة الحقيقية، فلا يجتمعان في شيء واحد، بأن يكون استعارة حقيقية وتمثيلا، فوجب أن التمثيل لا يكون استعارة حقيقية (قوله: وإلا لزم إلخ) أى: وإلا يدل تنافى اللوازم على تنافى الملزومات، بأن كان يمكن اجتماع الملزومات مع تنافى اللوازم لزم اجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب، ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه، واجتماع اللازمين المتنافيين - كالأفراد والتركيب - محال بالبداهة لأدائه؛ لاجتماع النقيضين وهو أفراد ولا أفراد وتركيب ولا تركيب.

(قوله: والجواب إلخ) هذا شروع في أجوبة خمسة أتى بها الشارح انتصارا للسكاكى.

وحاصل الأول: أن السكاكى عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية، ولا شك أن مطلق الاستعارة الحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب، ولم يعد التمثيلية من الاستعارة الحقيقية الإفرادية حتى يرد البحث (قوله: وقسمة المجاز المفرد إلخ) جواب عما يقال: السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائدة كما مر إلى استعارة وغيرها بعد أن سماه لغويا، وعرف اللغوى كما تقدم بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، فلزم أن يكون المتضمن للفائدة قسما من المفرد، وإذا كانت الاستعارة قسما من المتضمن لزم أن تكون مفردة، لأن قسم الشيء أخص منه، ولازم الأعم لازم للأخص، وإذا كانت الاستعارة يلزم أن تكون مفردة فيلزم على عد التمثيل منها كون المركب مفردا وهو باطل، فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله: لا توجب إلخ) أى بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه ليس أخص من القسم، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه، كما

على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذى جعله منقسما إلى أقسام...

في تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها، فإن المجاز والاستعارة يجتمعان في نحو الأسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة في التشبيه، وينفرد المجاز المفرد في نحو العين تطلق على الريشة مجازا مرسلا، وتنفرد الاستعارة عن المفرد في نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، وكما في تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره فإن الحيوان الذى - قسمت إليه الأبيض - بينه وبين الأبيض عموم وعصوص، من وجه يجتمعان في الحيوان الأبيض، وينفرد الأبيض في الجنس وينفرد الحيوان في الزنحى، وإذا صح كون الاستعارة ليست أحص من المفرد، بل بينها وبينه عموم وعصوص من وجه، صح تقسيمها للتمثيل وغيره، فيلزم التركيب في التمثيل ويلزم الأفراد في غيره، فيكون صدق المجاز المفرد عليها إنما هو في الفرد الذى تجتمع معه فيه، لا فيما تنفرد عنه، وإنما قلنا: بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه، أى من حيث ذاته، ليس أحص من المقسم إشارة إلى أنه من حيث إنه قسم لا بد أن يكون أحص؛ لأن الحيوان من حيث إنه قسم إنما يصدق على الحيوان الأبيض، لكن الذى يخر به عنه يجوز ألا يكون مفهومه أحص كما في المثال، وهذا اندفع ما يقال: محصل هذا الجواب الذى أشار له الشارح بقوله: وقسمة إلخ أن قسم الشيء قد يكون أعم منه وهذا حال عن التحقيق، إذ العقلاء مطبقون على أن قسم الشيء لا بد أن يكون أحص منه، والحاصل أنه ليس غرضه بقوله: كقولنا إلخ الاستدلال بأن قسم الشيء قد يكون أعم منه، بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة في المجاز المفرد، كما أن تقسيم الأبيض إلى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان في الأبيض فتأمل.

(قوله: على أن إلخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذى قسمه السكاكى للاستعارة وغيرها المجاز المفرد، وحاصله لا نسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال: كيف يجعل التمثيل الذى هو مركب من أقسام المفرد، بل المقسم في كلامه مطلق المجاز، فقسمه إلى الاستعارة وغيرها، ثم قسم الاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، وحينئذ فالمقسم صادق بالمركب الذى هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الأفراد من حيث إن

ليس هو المجاز المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز: إن المجاز عند السلف قسمان: لغوى، وعقلى.

واللغوى قسمان: راجع إلى معنى الكلمة، وراجع إلى حكم الكلمة.

والراجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمن لها.

والمتضمن للفائدة قسمان: استعارة، وغير استعارة.

وظاهر أن المجاز العقلى، والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز

بالمعنى المذكور؟.....

المقسم مفرد، والتركيب من حيث كون المقسم مركبا، والدليل على أن المقسم في كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد أنه قال بعد تعريف المجاز إلخ، وأما الجواب الأول فهو بتسليم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد ومنع كون القسم أخص من المقسم مطلقا فحاصله أنا نسلم أن المقسم هو المجاز المفرد، لكن لا مانع من كون قسم الشيء كاستعارة أعم منه، وحيث كان الجواب الأول بالتسليم والثاني بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثانى على الأول؛ لأن الجواب بالمنع يجب تقديمه صناعة في مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله: ليس هو المجاز المفرد) أى بل مطلق المجاز (قوله: لأنه قال بعد تعريف المجاز) أى بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور (قوله: أن المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المعروف بما ذكره أولا الذى هو المفرد (قوله: راجع إلى معنى الكلمة) وهو أن تنقل الكلمة عن معناها الأصلى إلى غيره (قوله: وراجع إلى حكم الكلمة) أى وهو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلى إلى إعراب آخر، بسبب نقصان كلمة أو زيادتها مع بقاء اللفظ على معناه كما سيحىء في الفصل الآتى (قوله: خال عن الفائدة) وهو اسم المطلق المستعمل في المقيد وعكسه، فهو عند السكاكى ليس بمجاز مرسل كما هو عند القوم.

(قوله: وغير استعارة) أى وهو المجاز المرسل (قوله: وظاهر إلخ) هذا من تنمة

الدليل الذى استدل به على أن المقسم - في كلام السكاكى مطلق المجاز لا خصوص

المجاز المفرد المشار له بقوله: لأنه قال إلخ، وحاصل كلامه أن السكاكى قد جعل من جهة

أقسام المجاز المجاز العقلي، والراجع إلى حكم الكلمة، وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له.

أما كون العقلي خارجاً عنه فلائه هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، فليس داخلاً في جنس الكلمة وأما كون الراجع إلى حكم الكلمة ليس داخلاً في ذلك المعروف بما ذكر؛ فلأن الإعراب الذي هو محل التجوز - سواء قلنا: إنه معنوي أو لفظي - غير داخل في جنس الكلمة قطعاً، أما على القول بأنه معنوي فظاهر وأما على القول بأنه لفظي؛ فلأن المراد باللفظ في تعريف الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا تحقق له إلا بتحقيق لفظ آخر كهذا، وإذا كان هذان القسمان - أعني المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة - ليسا داخليين في المجاز المعروف بالكلمة إلخ، وقد أدخلهما السكاكي في أقسام المجاز، وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمة، بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها لأجل صحة حصر المجاز في القسمين العقلي واللفوي، وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق بمجاز وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب لا المفرد فقط، وإلا كان الحصر في القسمين المذكورين باطلاً لأن اللفوي حيث لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركباً، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللفوي الراجع لمعنى الكلمة المركب اهـ تقرير شيخنا العدوي وهو مأخوذ من سم.

وقال عبد الحكيم: وتفصيل هذا أن السكاكي قال: المجاز عند السلف قسمان، فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الأصلي، سواء كان معنى أو إعراباً أو نسبة، ليدخل فيه المجاز العقلي والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة، ويكون المراد باللفوي ما ليس بعقلي أى أنه المجاز الذي له اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع، سواء كان في معنى اللفظ أو في حكمه، بخلاف العقلي فإن اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقلي كما في المفتاح.

واللفوي بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمة أى إلى معنى اللفظ مفرداً كان أو مركباً، ليصح الحصر بينه وبين الراجع إلى حكم الكلمة، والراجع إلى معنى اللفظ

فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح الحصر في القسمين.

وأجيب بوجوه أخرى:

الأول: أن المراد بالكلمة: اللفظ الشامل للمفرد، والمركب؛.....

قسمان متضمن للفائدة وغيره، والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة، فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من المجاز الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا، فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه.

وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكي بأحد أمرين، إما أن يلتزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد، فيحتمل الاستعارة التي جعلت قسما من المجاز المفرد مراد بها مطلق الاستعارة الشاملة للإفرادية والتركيبية، بناء على أنه قد يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينه وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول، أو لجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح، فنجعل التقسيم على أصله من الاستيفاء للأقسام، فيلزم أن يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما يعم المركب، فيكون تقسيم الاستعارة إلى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه.

(قوله: فيجب أن يريد إلخ) تفريع على ما لزم من قوله: وظاهر إلخ من وجوب كون المقسم أعم، أى وظاهر أن المجاز العقلي والراجع لحكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور، وإذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره كلمة أو غيرها، وجب أن يراد بالراجع لمعنى الكلمة أعم من المفرد والمركب، ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللغوي، إذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط. كان حصر المجاز في القسمين المذكورين باطلا، لأن اللغوي حيث لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوي الراجع لمعنى الكلمة المركب.

(قوله: وأجيب) أى عن هذا البحث الذى أورده المصنف على السكاكي (قوله:

أن المراد بالكلمة) أى الواقعة في تعريف المجاز (قوله: اللفظ) أى وحيث أريد بالكلمة



نحو: كلمة الله.

الثاني: أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي؛ وهو قد يكون طرفاه مفردين؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾... الآية.

اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم، وحينئذ سقط الاعتراض (قوله: نحو كلمة الله) أى من قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾<sup>(١)</sup> فإن المراد بكلمته تعالى كلامه؛ لأن قوله: ﴿هِيَ الْعُلْيَا﴾ أى في البلاغة، والبلاغة لا تكون في الكلمة بل في الكلام قاله يس.

ورد هذا الجواب بأن إطلاق الكلمة على اللفظ من إطلاق الأخص على الأعم وهو مجاز - يحتاج إلى قرينة، ولا قرينة هنا تدل عليه، والتعاريف يجب صوغها عن المجازات الخالية عن القرينة المعينة على أن التنظير بكلمة الله لا يناسب؛ لأن المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمركب، فالتنظير ما يقتضى تخصيصها في التعريف بالمركب، وقد يقال: إن التنظير ما من حيث إن الكلمة لم يرد ما في كل من الآية والتعريف معناها الحقيقي - وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى - تأمل.

(قوله: أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب؛ لأن الصورة المتزعة من متعدد لا تستدعى إلا متعددًا ينتزع منه، ولا تتمين الدلالة عليها بلفظ مركب، فيجوز أن يعبر عن الصورة المتزعة بلفظ مفرد مثل المثل (قوله: مبنية على التشبيه التمثيلي) أى وهو ما كان وجهه متزعا من متعدد، فحيثما صح ذلك التشبيه صححت الاستعارة التمثيلية لا بتناثها عليه؛ لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة (قوله: وهو) أى التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين، أى فكذا الاستعارة المبنية عليه (قوله: كما في قوله تعالى) أى كالتشبيه في قوله: تعالى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾<sup>(٢)</sup> فالمثل بمعنى الصفة لفظ مفرد وقد شبه حالة الكفار بحالة من استوقد النار، أى وكشبهه الثريا بعنقود الملاحية في قول الشاعر:

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) البقرة: ١٧.

وقد لاح في الصُّبح الثُّريا كما ترى كَعُنُقُودٍ مُلَاحِيَةٍ حِينَ نَوْرًا<sup>(١)</sup>

وإذا صحت الاستعارة التمثيلية فيما يصح فيه التشبيه المذكور، والتشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفاه مفردين، فيجوز أن ينقل لفظ المشبه به المفرد إلى المشبه بعد حذف لفظه، فيكون لفظ المشبه به استعارة تمثيلية، فصح عد الاستعارة التمثيلية من أقسام المجاز المفرد والندفع الاعتراض على السكاكي.

ورد هذا الجواب بأمر منها وإن كان مبطلا لكلام المعترض وهو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل، لكنه لا ينفع السكاكي المحاب عنه لأنه مثل للتمثيل بمركب وهو إلى أراك تقدم رجلا إلخ؛ لكونه يرى اشتراط التركيب في التمثيل، ومنها أن هذا الجواب مبني على أن مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما، وأن ذلك التشبيه يجري في المفردين، والذي نسب للمحققين أن كلا من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجريان في المفردين أصلا، وعليه فما تقدم من أن تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق، ولا ترد الآية المذكورة لاحتمال أن المراد بالمثل الهيئة واعلم أن الخلاف كون التمثيل يستلزم التركيب أو لا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة السيد أيضا، فذهب الشارح في حاشية الكشف إلى عدم الاستلزام وأنه أي التمثيل قد يكون تبعية، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَىٰ هٰذِهِ مِنْ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> قال صاحب الكشف: تمثيل الحالم مسن تلبسهم بالهداية، فقال الشارح في حاشيته، يريد أنه استعارة تمثيلية: ورده السيد بأن التبعية لا تكون إلا في المفردات ضرورة أنها لا تكون إلا في معنى الفعل ومتعلق معنى الحرف، والتمثيلية لا تكون إلا في المركب، فبينهما تناف، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن الاستعارة التمثيلية لا تكون إلا مركبة، بل مدارها على كون وجه الشبه منتزعا من متعدد ورده السيد بأن وجه الشبه منتزع من الطرفين وإذا كان كذلك فلا بد فيهما من التعدد: وأجاب الشارح بأنه بعد انتزاع وجه منهما لا مانع

(١) لأبي القيس بن الأسلت في ديوانه ص ٧٣، ولسان العرب (ملح) والتنبيه والإيضاح ٢٧٤/١.

(٢) البقرة: ٥.

الثالث: أن إضافة الكلمة إلى شيء، أو تقييدها واقتراحها بألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة. فالاستعارة في مثل: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هو التردد؛ فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له؛.....

من اعتبار التضام والتلاصق حتى تصير جميع الأشياء كالشيء الواحد ورده السيد بأن هذا بعيد من تقرير القوم في الاستعارة التبعية، من أن معنى الحرف لا بد أن يكون جزئيا، وتعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها في المطلقات، والشيء الجزئي لا ينتزع من متعدد، وإلا لزم التناقض، لأن الجزئي مفرد يوجد دفعة والمنتزع يوجد شيئا بعد شيء.

قال العلامة عبد الحكيم: والحق أن هذا تحامل من السيد على الشارح والإزام بما لا يلزم، إذ معنى الحرف نسبة جزئية وهي لا تعقل إلا بين متعدد أعني المنسوب والمنسوب إليه فهما داخلان في الموضوع له معنى الحرف، فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد، على أنا لو سلمنا ذلك فيؤخذ منه التعدد بطريق اللزوم وإن كان مفردا في حد ذاته فتأمل.

وذكر العلامة يعقوبي أن قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ يحتتم ثلاثة أوجه من التحوز، فإن قدر تشبيه الهدى بمركوب يوصل للمقصود تشبيها مضمرا في النفس وأتى معه بلوازمه الدالة عليه وهو لفظ على، كان ذلك التحوز من باب الاستعارة بالكنية، وإن قدر تشبيه تمسكهم بالهدى وأخذهم به بعلو راكب مركوبا له والتصاقه به، ثم استعملت فيه على التي هي من حروف الجر تبعا لذلك التشبيه، كان ذلك التحوز من باب الاستعارة التبعية، وإن قدر أن فيه تشبيه مجموع هيئة المهتدي والهدى وتمسكه به بهيمة راكب ومركوب فنقل لفظ إحدى الهيئتين للأخرى كان من التمثيل وكان الأصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئة المشبه بها، كأن يقال في غير القرآن: أولئك على مركوبهم الموصل للمقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن تلك الألفاظ بعلی لأنها تنبئ عن راكب ومركوب، وتقدير تلك الألفاظ لا في نظم الكلام بل في المعنى انتهى.

(قوله: الثالث أن إضافة إلخ) المراد بالإضافة اللغوية (فقوله: واقتراحها) عطف

تفسير، وحاصله أنا لا نسلم أن التمثيل فيه استعارة مركب وإنما فيه استعارة مفرد وكلمة

وفي الكل نظر أوردناه في الشرح.

(وفسر)-أى: السكاكى-الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا،

ولا عقلا، بل هو) أى: معناه (صورة وهمية.....

واحدة، وحيث لا تنافى بين الاستعارة التى هى قسم من المجاز المسمى بالكلمة وبين التمثيل لأن التمثيل كلمة على هذا أيضا، فقولهم: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى، المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقدم كلمة واحدة، وأما إضافته من جهة المعنى إلى الرجل واقتران تلك الرجل بكونها تؤخر مرة أخرى فلا يخرجها عن تسميته كلمة، فإن اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الأصلية، وأصل هذا الكلام التردد كتقدم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمة المفيدة للتردد، وأخذ منها الفعل تبعا، وهذا الجواب مردود؛ للقطع بأن مجموع اللفظ المركب هو المنقول عن الحالة التركيبية إلى حالة أخرى مثلها، من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار في الاستعارة دون بعض، وحيث فتقدم في قولنا: تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناها الأصلي، والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعنى صورة تردد من يقوم ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر تلك الرجل مرة أخرى، وهذا ظاهر عند من له معرفة بعلم البيان.

بقى شئ آخر وهو أن هذا الجواب الثالث بتسليم أن الكلمة الواقعة في التعريف باقية على حقيقتها، والجواب الأول من هذه الثلاثة الأخيرة بمنع ذلك، فكان الأولى تقدم هذا الثالث على الأول كما هو عادة النظر (قوله: وفي الكل) أى وفي كل من الأجوبة الثلاثة الأخيرة.

(قوله: بما لا تحقق لمعناه) أى بلفظ لا تحقق لما عنى منه عند التجوز لا في الحس؛ لعدم إدراكه بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، ولا في العقل لعدم ثبوته في نفس الأمر، ولما كان مالا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا تحقق له في الوهم أيضا أضرب عن ذلك بقوله: بل هو إلخ (قوله: صورة وهمية) أى اخترعتها المتخيلة بإعمال الوهم إياها؛ لأن للإنسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات، إذا استعملها العقل تسمى

محضة) لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسى (كلفظ الأظفار في قول الهذلي<sup>(١)</sup>:

وإذا المنية أنشبت أظفارها . . . ألفيت كل ثميمة لا تنفع  
(فإنه لما شبه المنية بالسبع - في الاغتيال - أخذ الوهم في تصويرها) أى:  
المنية (بصورته) أى: السبع (واختراع لوازمه لها) أى: لوازم السبع للمنية، وعلى  
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به.....

مفكرة، وإذا استعمالها الوهم تسمى متخيلة، ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له  
بإعمال الوهم إياها سمي استعارة تخيلية كذا في الأطول (قوله: محضة) أى خالصة من  
التحقق الحسى والعقلي (فقوله: لا يشوبها إلخ) تفسر لقوله: محضة، ونص كلامه في  
المفتاح: المراد بالتخيلية أن يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لا تحقق له إلا في مجرد  
الوهم، وهذا بخلاف اعتبار السلف، فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم  
الثبوت للمنية، فهناك اختلاط توهم وتحقيق، بخلاف ما اعتوره فإنه أمر وهمي محض لا  
تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته.

(قوله: فإنه) أى الهذلي (قوله: في الاغتيال) أى أخذ النفوس وإهلاكها بالقهر  
والغلبة (قوله: أخذ الوهم) أى شرع الوهم الذى من شأنه فرض المستحيلات وتقدير  
الأباطيل، بأعمال متخيلة في تصويرها بصورتها؛ لأن ذلك مقتضى المشاهدة والارتباط  
ولو لم يكن صحيحا في نفس الأمر، والمراد بالوهم القوة الواهمة.

(قوله: واختراع) عطف على تصوير، أى وفي اختراع لوازم لها مثل لوازمه  
كالأظفار (قوله: وعلى الخصوص) على معنى الباء وهو متعلق بيبكون بعده، وما يكون  
عطف على لوازم عطف تفسير (وقوله: به) مؤخره من تقدم أى أخذ الوهم في اختراع  
لوازمه، أى في اختراع ما يكون به قوام أى حصول اغتيال السبع للنفوس بالخصوص،  
وأشار بهذا إلى أنه ليس المراد مطلق اللوازم؛ لأن للسبع لوازم كثيرة كعدم النطق لكن  
ليست مرادة، بل المراد لوازم خاصة يكون بها قوام وجه الشبه، فإن قلت: جعله قسوام

(١) سبق تخريجه.

(فاخترع لها)-أى: للمنية- صورة (مثل صورة الأظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أى: على ذلك المثل؛ أعنى: الصورة التى هى مثل صورة الأظفار (لفظ: أظفار) فيكون استعارة تصريحية؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به؛ وهو الأظفار المحققة على المشبه؛ وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة إضافتها إلى المنية. والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية؛.....

الاغتيال بالأظفار يناق ما سبق للشارح من أن الأظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه؛ لأن الاغتيال قد يكون بالناب، بخلاف اللسان فإن به قوام الدلالة فى المتكلم قلت: فى الكلام حذف مضاف، والأصل: وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلا منافاة.

وفى الأطول إن ما هنا منقول عن السكاكى فهى عبارته ولم ينبه الشارح على فساده اعتمادا على ما سبق، فلا يقال أن ما هنا مناقض لما تقدم.

(قوله: فاخترع لها إلخ) أى فلما صور الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمى، وأثبت لها لوازم يكون بها قوام حصول وجه الشبه، اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية، مثل صورة الأظفار المختصة بالسبع فى الشكل والقدر (قوله: ثم أطلق عليه لفظ الأظفار) أى الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه (قوله: فيكون استعارة تصريحية) أى وتخييلية فتسمى بالاستعارة التصريحية التخييلية، أما كونها تخيلية فلأن اللفظ نقل من معناه الأصلى لمعنى متخيل، أى متوهم لا ثبوت له فى نفس الأمر. وأما كونها تصريحية فلأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية (قوله: وهو) أى المشبه به الأظفار المحققة (قوله: والقرينة) أى علسى أن الأظفار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله: إضافتها) أى الأظفار إلى المنية فإن معنى الأظفار الحقيقى ليس موجودا فى المنية، فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون إلا وهما لعدم إمكانه حسا أو عقلا.

(قوله: والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية) أى: وأما عند المصنف والقوم فهما متلازمان لا توجد إحداهما بدون الأخرى فالأظفار فى المثال المذكور

ولهذا مثل لها بنحو: أظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية، وقال المصنف: إنه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام (وفيه) أى: في تفسير التخيلية بما ذكر (تعسف).....

عندهم ترشيح للتشبيه، وأما الممكنية فإنها لا تكون بدون التخيلية - كما يأتي عند السكاكي وكذا عند القوم، خلافا لصاحب الكشف فإنه جوز وجود الممكنية بدون التخيلية (قوله: ولهذا) أى لتكون التخيلية توجد بدون الممكنية (قوله: مثل لها) أى للتخيلية المنفكة عن الممكنية (قوله: فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية) أى لأنه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها ممكنية؛ لبناء الاستعارة على تناسى التشبيه، فالتخيلية عنده أعم عملا من الممكنية (قوله: إنه) أى وجود التخيلية بدون الممكنية (قوله: لا يوجد له مثال في الكلام) أى البليغ، وإلا فقد وجد له مثال في الكلام غير البليغ كالمثال المذكور، وكقولك لسان الحال التشبيه بالمتكلم وزمام الحكم التشبيه بالناقة، فإن قلت: بل قد وجد له مثال في كلام البلغاء، كقول أبي تمام<sup>(١)</sup>

لا تَسْقِي ماءَ الملامِ لِمَاني صَبَّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ ماءَ بُكائي

فإنه لما أضاف الماء للملام أخذ الوهم في تصوير شيء للملام يناسب الماء، فاستعار لفظ الماء الموضوع للمحقق للصورة المتوهمة الشبيهة بالماء الحسى، استعارة تصريحية تخيلية وهي غير تابعة للممكنية.

قلت: قال في الإيضاح لا دليل في هذا البيت على انفراد التخيلية عن الممكنية، لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف شراب مكروه، لاشتماله على ما يكرهه الشارب لمرارته أو بشاعته، فتكون التخيلية مباينة للممكنية عنها - أو أنه شسبه الملام بالماء المكروه نفسه؛ لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء المكروه يسكن قليل الأوام، ثم أضاف المشبه به للمشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء،

(١) ديوان أبي تمام ص ١٤ ط دار الكتب العلمية وهي في مدح يحيى بن ثابت، و من بحر الكامل والإيضاح ص ٢٨١.

أى: أخذ على غير الطريق؛ لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل، ولا تمس إليها حاجة، وقد يقال: إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهيمية لا تخيلية. وهذا فى غاية السقوط؛ لأنه يكفى فى التسمية أدنى مناسبة. على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً.....

ومعنى البيت لا تسقى ماء الملامة فإن ماء بكائى قد استعذبت وحصل به الرى وانقطع به العطش.

(قوله: أى أخذ على غير الطريق) أى جرى على غير الطريق الجادة السهلة للإدراك (قوله: لما فيه) أى لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات، وهى تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهاً بالحققة ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها، وفيه مع المكث عنها اعتبار مشبهين ووجهين ولفظين، وقد لا يتفق إمكان صحة ذلك فى كل مادة أو قد لا يحسن، بخلاف ما ذكره المصنف فى تفسير التخيلية، فإنه خال عن تلك الأمور؛ لأنه فسرها بإثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه (قوله: ولا تمس إليها حاجة) أى ولا تدعو الحاجة إليها (قوله: وقد يقال) أى فى وجه التعسف (قوله: إن التعسف فيه) أى فيما ذكره السكاكى فى تفسير التخيلية (وقوله: أنه لو كان) أى من جهة أنه لو كان إلخ (وقوله: لوجب أن تسمى توهيمية) أى لأنها تقررت بالوهم، لما تقدم من أن المصور للمنية بصورة السبع، والمخترع لها صورة أظفار شبيهة بالأظفار المحققة، إنما هو الوهم أى القوة الواهمة.

(قوله: وهذا) أى توجيه التعسف المشار بقوله: وقد يقال إلخ (قوله: لأنه يكفى فى التسمية) أى فى تسمية شىء باسم (قوله: أدنى مناسبة) أى بين الاسم وذلك المسمى، والمناسبة هنا موجودة، وذلك لأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقر ما لا ثبوت له فى نفس الأمر، فهما مشتركتان فى المتعلق، وحينئذ فيجوز أن ينسب لأحد القوتين ما ينسب للآخرى، للمناسبة بينهما والحاصل أن تصوير المشبه بصورة المشبه به، واختراع لوازم للمشبه مماثلة للوازم المشبه به، وإن كان بالوهم لكنه نسب للخيال للمناسبة بينهما كما علمت، كذا فى سم والأحسن ما تقدم عن الأطول. وهذا إنما يحتاج



ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي، ولكن حكماً تخيلياً (ويخالف) تفسيره للتخيلية بما ذكر (تفسير غيره لها) أي: غير السكاكي للتخيلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال، إليه إن لم يتقرر في الاصطلاح تسمية حكم الوهم تخيلاً، لكنه قد تقرر ذلك وحيث فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السكاكي، بأنه يكفي في ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: على أنهم يسمون إلخ.

(قوله: ذكر في الشفاء) أي: ذكر الإمام أبو علي الحسن بن عبد الله بن سينا في الشفاء، وهذا دليل لما ذكره العلامة، وكأنه قال: وما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكي، قول أبي علي في الشفاء: أن القوة إلخ (قوله: هي الرئيسة) أي: الغالبة على الحيوان، كما قيل: ما قادن مثل الوهم (قوله: غير عقلي) أي: غير صحيح كأن تحكم على أن رأس زيد رأس حمار (قوله: ولكن حكماً تخيلاً) أي: فقد سمي صاحب الشفاء حكم الوهم تخيلاً.

(قوله: ويخالف تفسيره إلخ) عطف على قوله: وفيه تعسف، أو أنه عطف على تعسف، بأن يراد من الفعل مجرد الحدث فيكون اسماً أي: وفيه مخالفة لتفسير غيره لها، وحاصله أنه يعاب على السكاكي فيما ذهب إليه من تفسير التخيلية بأنها لفظ لازم المشبه به المنقول لصورة وهمية تخيل ثبوتها للمشبه من وجه آخر، وهو أن تفسيره التخيلية بما ذكر مخالف لتفسير غيره لها، بجعل الشيء الذي تقرر ثبوته لشيء آخر غير صاحب ذلك الشيء، كجعل اليد للشمال بفتح الشين، وهي الريح التي تهب من الجهة المعلوم، فاليد إنما هي للحيوان المتصرف وقد جعلت لشيء آخر مغاير لصاحب اليد وهو الشمال (قوله: بجعل الشيء) متعلق بتفسير، أي بجعل الشيء الذي هو لازم للمشبه به للشيء الذي هو المشبه (قوله: كجعل اليد للشمال) أي في قوله:

وَعِدَاةٌ رِيحٌ قَدْ كَشَفَتْ وَقْرَةً      إِذْ أَصْبَحَتْ يَدُ الشَّمَالِ زِمَامُهَا<sup>(١)</sup>

(١) هو لليد في ديوانه ص ٣١٥، وأساس البلاغة (يدي).

والأظفار للمنية..

قال الشيخ عبد القاهر: إنه لا خلاف في أن اليد استعارة، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد.....

أى: رب غداة ريح قد أزلت برودته بإطعام الطعام للفقراء وكسوتهم، وإيقاد السيران لهم، وقوله: ورقة بكسر القاف أى: برد شديد، عطف على ريح، وإذ ظرف لكشفت، وزمامها فاعل أصبحت (قوله: والأظفار للمنية) أى: وجعل الأظفار للمنية في قول الهدلى:

وإذا المنية أنشبت أظفارها      ألقيت كل قيمة لا تنفع

فعلى تفسير السكاكى يجب، أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخيلية، واستعمالا للفظ في غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات اليد للشمال، ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له، وكذا يقال في أظفار المنية على المذهبين.

(قوله: قال الشيخ عبد القاهر) هذا استدلال على ما ادعاه المصنف من أن التخيلية - عند غير السكاكى - جعل الشيء للشيء (قوله: لا خلاف في أن اليد استعارة إلخ) أى لا خلاف في أن اليد من حيث إضافتها للشمال، أو أن في الكلام حذف مضاف، أى: لا خلاف في أن إثبات اليد استعارة؛ ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى: (إذ ليس إلخ) فاندفع ما يقال: إن قول الشيخ حجة على المصنف لا له؛ لأن كون اللفظ استعارة يناق ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية والتجوز إنما هو في إثبات الشيء للشيء، فإن قلت: قول الشيخ: لا خلاف إلخ لا يصح؛ إذ كيف ينفى الخلاف مع وجود خلاف السكاكى قلت: الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكى، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكى، فنفى الخلاف منه صحيح (قوله: ثم إنك لا تستطيع إلخ) أى لا تقدر على ذلك، وهذا كناية عن عدم قبول ذلك لا أنه مستحيل، وإلا فقد ارتكبه السكاكى وهذا الذى قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم وإبطال لمذهب السكاكى، وإن كان الشيخ لم يقصد الرد عليه؛ لأن السكاكى متأخر عن الشيخ،

قد نقل عن شيء إلى شيء؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا. ولبعضهم في هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها في الشرح.....

ولا يتأتى أن المتقدم يقصد الرد على المتأخر (قوله: قد نقل عن شيء) كالجارحة إلى شيء، كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله: إذ ليس المعنى إلخ) أى: كما يقوله السكاكي (قوله: بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا) أى: ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له، فالاستعارة في إثبات اليد للشمال لا لفظ اليد.

(قوله: ولبعضهم) أى: وهو الشارح الخللحالى (قوله: كلمات واهية) زيف بما كلام المصنف واعتراضه على السكاكي وحاصلها: أن تفسير السكاكي، واعتباره الصورة الوهمية، وتشبيهها بلازم المشبه به، واستعارة لفظه لها، ومخالفته لغيره في تفسير الاستعارة التخيلية، لأجل أن يتحقق معنى الاستعارة في التخيلية، إذ لا يتحقق معناها إلا على مذهبه لا على مذهب المصنف؛ وذلك لأن الاستعارة كلمة استعملت فيما شبه بمعناها، ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء من غير توهم وتشبيه بمعناها الحقيقي، ولا يمكن أن يخصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية؛ لأن التخصيص المذكور يخالف لما أجمع عليه السلف، من أن الاستعارة التخيلية قسم من أقسام المجاز اللغوي، وحيث فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له إلخ، تفسير لنوع من المجاز اللغوي، الذي هو الاستعارة، فيشمل كل استعارة تكون من المجاز اللغوي، والتخيل استعارة ومجاز لغوي باتفاق، فلو خصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية - لزم أنها ليست قسما من المجاز اللغوي، وقد أجمع السلف على أنها منه.

(قوله: بينا فسادها في الشرح) وحاصله أنا نختار تخصيص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخيلية، وقولك: اتفق على أن التخيل مجاز لغوي باطل، إذ لم يتفق على أن التخيلية مجاز لغوي، بمعنى أنها كلمة استعملت فيما شبه بمعناها، وإلا لما تأتى الخلاف، وإنما اتفق

نعم، يتجه أن يقال: إن صاحب المفتاح في هذا الفن-خصوصا في مثل هذه الاعتبارات- ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره.

(ويقتضى) ما ذكره السكاكي في التخيلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخيلية)

على أنه مجاز كالمجاز العقلي، إذ فيه إثبات شيء لغير من هو له، وأنه استعارة بالمعنى السابق، وهو أن اللفظ المسمى بالتخييل منقول لغير من هو له، وأثبت له فيروز المستعير في العارية، ولما كان هذا محل الوفاق، تأتى الاختلاف في أنه هل هناك أمر وهمي مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل فيكون التخييل أطلق عليه مجازا لغويا، أو لا تشبيه فهو حقيقة لغوية؟ وهذا الاختلاف معنوي قطعاً، إذ ما يترتب على كونه حقيقة خصال ما يترتب على كونه مجازاً، فقد تبين أن تزيف كلام المصنف بما ذكره الخلل إلى فاسد.

(قوله: نعم إلخ) هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخيلية لتفسير غيره، وحاصله أن اعتراض المصنف على السكاكي بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه؛ لأنه ليس مقلدا لغيره، وإذا صح خروجه عن مرتبة التقليد في هذا الفن كان له مخالفة غيره، إذا صح ما يقول، لاسيما في الأمر الذي يرجع إلى اختلاف في اعتبار ولا يهدم قاعدة لغوية كما هنا، وقد يجاب بأن مخالفة الاصطلاح القديم من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بما لا يعتد به، ثم إنه يشكل على قول السكاكي ما إذا جمع بين المشبه والمشبّه به في الاستعارة بالكنية، كما تقول: أظفار المنية والسبع نشبت بفلان، فإن أظفار المنية عنده مجاز وأظفار السبع حقيقة، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، والبيانون يقولون بجوازه؛ وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور؛ لأن الأظفار حقيقة وإنما التحوز في إثباتها للمنية وإضافتها إليها قال الفنرى: ويمكن الجواب عن السكاكي بأنه يقدر في مثل هذا التركيب أظفار آخر، بأن يقول: التقدير أظفار المنية وأظفار السبع كما تقرر في نظائره.

(قوله: ويقتضى ما ذكره السكاكي في التخيلية) وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه

به، ويستعمل مع المشبه، في صورة وهمية شبيهة بالزم المشبه به (قوله: أن يكون الترشيح)

للزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخييلة من إثبات صورة وهمية (فيه) أى: في الترشيح؛ لأن في كل من التخييلة والترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه؛ فكما أثبت للمنية التي هي للمشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الأظفار - كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة؛ فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر هاهنا أيضا أمر وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح؛ ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخيليتين؛ إذ لا فرق بينهما.....

أى: ترشيح الاستعارة المصرحة، كما يدل عليه بيان الشارح - وإنما قال ذلك لأن في وجود الترشيح للاستعارة المكنية خلافا، والمتفق عليه إنما هو ترشيح المصرحة (قوله: للزوم مثل ما ذكره فيه) أى: فإما أن يلتزمه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفة الغير، وإما ألا يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال: إن هذا الاعتراض لازم للقوم أيضا، فكما قالوا: إن إثبات الأظفار تخييل، يلزمهم أن يقولوا: إن إثبات اللب في قولك رأيت أسدا له لب تد تخييل أيضا؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه، مع أنهم جعلوه ترشيحا، وحاصل اعتراض المصنف مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل (قوله: كذلك أثبت إلخ) أى فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء، واستعير له اسمه، واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا، وإثبات الربح والتجارة في قوله: ﴿فَمَا رَبَحْتَ بِتِجَارَتِهِمْ﴾ ترشيح.

(قوله: من الربح إلخ) بيان لما يخص المشبه به (قوله: هاهنا) أى: في الترشيح، (وقوله: أمر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح) أى: ويعتبر تشبيه ذلك الأمر الوهمي بالربح والتجارة المحققين واستعارة اسمهما للأمرين المتوهمين، والحاصل أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا كما أن لفظ لازم المشبه به في التخييل نقل لصورة وهمية، والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغة في التشبيه، والربط بين المشبهين ربطا يصح معه أن يكسو الوهم أحدهما بما يكسو به الآخر (قوله: إذ لا فرق بينهما)

إلا بأن التعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخص المشبه به؛ كالمنية-مثلا- فى التخيلية بلفظه الموضوع له؛ كلفظ النية، وفى الترشيح بغير لفظه؛ كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه، مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له؛ وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخيلية، وعدم اعتباره فى الترشيح. فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم.

والجواب: أن الأمر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخيلية بالمشبه؛ كالمنية-مثلا- جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه،.....

أى: لأنه لا فرق بينهما يقتضى عدم صحة قياس أحدهما على الآخر (قوله: إلا بأن إلخ) استثناء منقطع لكن هنا فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر وهو أن الترشيح غير فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم فى قوله:

لدى أسدٍ شاكى السلاح مُقَدَّفٍ له لبذ أظفارُهُ لم تَقْلَمِ

فقد أتى بلازم المشبه به وهو اللبد مع المشبه، لكن غير عنه باسم المشبه به وهو الأسد، وأما التخييل فقد عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم فى قوله: وإذا النية أنشبت أظفارها، فإن الأظفار أتى بها وهى اسم للآزم المشبه به مع المشبه، لكن غير عن ذلك المشبه باسمه.

(قوله: وهذا الفرق لا يوجب إلخ) إنما كان هذا الفارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر؛ لأن هذا تفريق بمجرد التحكم لا عبرة به، إذ المعنى الذى صحح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيهما معا كما علمت، فكما لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية التعبير عن المشبه بنفس لفظه فكذا لا يمنع من اعتبارها التعبير عنه بلفظ مصاحبه؛ لأن التعبير ليس ضدا للصورة الوهمية التى اقتضاها وجود المبالغة فى التشبيه المقتضية لاختراع اللوازم، وحيثئذ فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية فى كل من الترشيح والتخييل فلما أن يقدر فى كل منهما أو يسقط اعتبارها فى كل منهما، واعتبارها فى أحدهما دون الآخر تحكم (قوله: والجواب) أى: عن هذا الاعتراض الوارد على السكاكى المشار له بقول المصنف: ويقتضى إلخ، وحاصله أن المشبه فى صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما

وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به، ولم يحتاج إلى ذلك لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى إن المشبه به في قولنا: رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج إلى توهم صورة، واعتبار مجاز في الافتراس، بخلاف ما إذا قلنا: رأيت شجاعا يفترس أقرانه؛ فإننا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع؛ فليتأمل،.....

هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم متافيا للمشبه ومنافرا للفظه جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه؛ لأن إثبات ما ينافر حقيقة ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه، وفي صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يحتاج إلى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المنافرة مع إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه (قوله: وفي الترشيح لما قرن) أى: الأمر الذى هو من خواص المشبه به (قوله: لم يحتاج إلى ذلك) أى: إلى جعله مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه (قوله: كأنه هو هذا المعنى) أى: الحقيقي والكائنية منصبية على القيد أعني قوله: مقارنا، وإلا فالمشبه به هو هذا المعنى الحقيقي قطعاً، وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله: حتى إن المشبه به إلخ) حتى للتفريع بمنزلة الغاء أى: فالمشبه به في قولنا: رأيت أسداً يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فاستعير اسمه مقارنا للوازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع، فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمي يستعمل فيه الافتراس الذى هو الترشيح مجازاً.

(قوله: بخلاف ما إذا قلنا: رأيت شجاعا يفترس أقرانه) هذا التركيب فيه استعارة مكنية ويفترس تخييل، وقوله فإننا نحتاج إلى ذلك أى لتوهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس؛ لأنه لم يذكر في المكنية المشبه به حتى يقال: استعير اسمه مقارنا للوازمه، وإنما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متنافران، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبه به مستعملاً فيه هذا حاصله، وفي هذا الجواب بحث وهو أنه مبنى على أنه لا ترشيح إلا في المصرحة ولا ترشيح في المكنية، والحق جوازه فيها، وحيث لا فيشكل الأمر؛ لأن الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مغالب المنية نشبت

ففى الكلام دقة ما.

(وعنى بالمكفى عنها) أى: أراد السكاكى بالاستعارة المكفى عنها.....

بفلان فافترسته، فمقتضى ما ذكره من الجواب أنه لا بد من اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الترشيح كالتخييل، إلا أن يقال: التخييلية تكسر سورة الاستبعاد، فلا يحتاج إلى اعتبار صورة وهمية - كذا أجاب الفنرى، وحاصله أنه لما ذكر للمشبه به لازمان مع المشبه واعتبر فى أحدهما وهو التخييل استعماله فى صورة وهمية خفف أمر الترشيح فلم يجر فيه ما جرى فى الأمر الآخر الذى هو التخييل، فإن قلت إذا كان المشبه به فى قولنا: رأيت أسداً يفترس أقرانه - الأسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن للآزمه يلزم أن يكون الترشيح غير خارج عن الاستعارة وغير زائد عليها، مع أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وزائد عليها قلت: فرق بين المقيد والمجموع، فالمشبه به فى المرشحة هو الموصوف المقيد بالصفة، والصفة التى جعلت قيداً - وهى الترشيح - خارجة عنه، لا أن المشبه به هو المجموع المركب منهما كما فى التمثيلية - كذا أجاب الشارح فى المطول، ورده العلامة السيد بأن المشبه إذا كان هو الموصوف المقيد بالصفة يكون الوصف من تنمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنياً على تناسيه كما هو شأن الترشيح، ويمكن أن يقال: مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف فى نفس الأمر بالصفة المذكورة، لا أنه الموصوف من حيث إنه موصوف ولو سلم، فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله المستفاد منه كاف فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة من التشبيه ودالاً على تناسيه، ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته ألا ترى أن المشبه به فى قولك: رأيت بحراً تتلاطم أمواجه، البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى، وتعلق الرؤية مثلاً بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الأمواج فى إفادة المبالغة المطلوبة (قوله: ففى الكلام دقة ما) أى: ففى هذا الكلام الجواب به عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى دقة ما من جهة أن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل.



(أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على أن المراد بالمنية) في مثل: أنشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وإنكار أن يكون شيئا غير السبع (بقريئة إضافة الأظفار) التي هي من خواص السبع (إليها) أى: إلى المنية. فقد ذكر المشبه؛ وهو المنية، وأراد به المشبه به؛ وهو السبع. فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التحيلية؛.....

(قوله: أن يكون الطرف المذكور) أى: الطرف المذكور اسمه هو المشبه والمصنف لا يخالف في هذا (وقوله: ويراد به المشبه به) المصنف يخالف فيه، فهو محل النزاع، ثم لا يخفى أن المكنى عنها هي نفس اللفظ وتسمية كون المذكور استعارة مكنا عنها إنما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل للزوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر.

(قوله: على أن المراد) أى: وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية هو السبع أى: وأما عند المصنف، فالمراد به الموت حقيقة (قوله: بادعاء إلخ) لما كان إرادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح أشار إلى ما يصح به إرادة الطرف الآخر الذى هو السبع من المنية بقوله، وإنما صح إرادة السبع من المنية، مع أن المراد منها الموت قطعاً بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعية لها، وإنكار أن تكون المنية شيئا آخر غير السبع (قوله: بقريئة) أى: وادعاء ثبوت السبعية لها كائن ومتحقق بقريئة هي إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها، وتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على منعب السكاكى أن يقال: شبهنا - المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية - بالسبع الحقيقي وادعينا أنها فرد من أفرادها وأنها غير مغايرة له وأن للسبع فردين، فرد متعارف وهو الموت الذى ادعيت له السبعية، واستعير اسم المشبه وهو المنية لذلك الفرد الغير المتعارف، أعنى الموت الذى ادعيت له السبعية، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنية، الذى هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذى هو السبع في الجملة وهو الطرف الآخر.

(قوله: فالاستعارة بالكناية إلخ) هذا تفريع على قول المصنف بقريئة إلخ، وذلك لأن قوله: بقريئة إضافة الأظفار إليها يفيد أنه لا قريئة للمكنية إلا ما سماه

بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية؛ لأن في إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخيلية.

(ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى: في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية-مثلا-(مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لأنه قد فسرهما.....

تخيلا، وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينة لها إلا التخييل، حيث قال لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية (قوله: بمعنى أنه) أى الحسالى والشأن لا توجد إلخ، أى لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخيلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله: لأن في إضافة إلخ) أى لأن في خواص المشبه به المضاف للمشبّه استعارة تخيلية، وإنما أولنا العبارة بما ذكر لأنه المناسب لمذهب السكاكى.

(قوله: بأن لفظ المشبه فيها أى في الاستعارة بالكناية) اعترض على المصنف بأن لفظ المشبه نفس الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى، وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظرفاً له، فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعارة كان أحسن، وقد يجاب بأن جعله لفظ المشبه مظهروفا في الاستعارة باعتبار أنه أعم منها، وإن كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد، وكون الأخص ظرفا للأعم صحيح على وجه التوسع، كما يقال الحيوان في الإنسان بمعنى أنه متحقق فيه.

وحاصل ما ذكره المصنف من الرد إشارة إلى قياس من الشكل الثانى، تقريره أن يقال: لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعارة مستعمل فيما وضع له ولا شىء من الاستعارة. مستعمل فيما وضع له، ينتج المشبه ليس استعارة (قوله: والاستعارة ليست كذلك) - إشارة لكبرى القياس الذى ذكرناه، أى ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكى، لأنه جعلها من المجاز اللغوى، وفسرها بما ذكره الشارح وهو أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر. لا يقال قوله: وتريد الطرف الآخر أى

بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر. ولما كان هاهنا مظنة سؤال؛ وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي—فما معنى إضافة الأظفار إليها؟

أشار إلى جوابه بقوله: (وإضافة نحو: الأظفار—قرينة التشبيه) المضمرة في النفس؛ يعني: تشبيه النية بالسبع. وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي. وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ النية.....

حقيقة أو ادعاء، وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السكاكي؛ لأننا نقول عبارته صريحة في إرادة الطرف الآخر حقيقة، وأيضا لو حمل كلامه على ما ذكر لزوم إطلاق الآخر في كلامه على حقيقته ومحازه، وهو ممنوع لاسيما في مقام التعريف، وعلى تقدير جوازه فلا بد من قرينة التعميم وهي متفية (قوله: بأن تذكر أحد الخ) أي: بذكر أحد أي: بذى ذكر أو بذكر هو اسم أحد طرفي التشبيه ويراد به الآخر وإنما احتجنا لذلك؛ لأنه جعلها من المجاز اللغوي الذي فسرهُ بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له (قوله: مظنة سؤال) أي: من طرف السكاكي وارد على قوله: مستعمل فيما وضع له تحقيقا، وحاصله أنه إذا كان المراد بالمنية نفس الموت لا السبع فما وجه إضافة الأظفار إليها مع أنها معلومة الانتفاء عنها فلولا أنه أريد بالمنية معنى السبع لم يكن معنى لذكر الأظفار معها وإضافتها لها؛ لأن ضم الشيء لغير من هو له هدر ولغو يتحاشى عنه اللفظ البليغ.

(قوله: وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه) أي: لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ النية وإضافة الأظفار لها؛ لأن إضافة نحو الأظفار في الاستعارة المكنية إنما كانت لأنها قرينة على التشبيه النفسي؛ لأنها تدل على أن الموت ألحق في النفس بالسبع، فاستحق أن يضاف لها ما يضاف إليه من لوازمه فإضافة الأظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه المضمرة (قوله: المضمرة في النفس) أي: على مذهب المصنف (قوله: وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكي) لعل الشارح أخذ قوته عند المصنف من حيث اعتناؤه ببيان رده وكان في كلام الشارح محتملة للتحقيق والظن (قوله: وقد يجاب عنه) أي: عن رد المصنف على السكاكي، (وقوله: بأنه) أي: الحال والشأن

إلا أن المراد به السبع ادعاء؛ كما أشار إليه في المفتاح: من أنا نجعل هاهنا اسم  
المنية اسماً للسبع مرادفاً له بأن ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل  
أفراد السبع قسمين: متعارفاً وغير متعارف، ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن  
يضع اسمين؛ كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة.

ولا يكونان مترادفين فيأتى لنا بهذا الطريق.....

(قوله: إلا أن المراد به السبع ادعاء) أى: وهو الموت المدعى سبعيته، وحينئذ فليس لفظ  
المنية مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً حتى ينافى كونه استعارة فثبتت الصغرى (قوله: من  
أنا) بيان لما في قوله: كما، وإضافة اسم للمنية بيانية (قوله: مرادفاً له) أى: حالة كون  
اسم المنية مرادفاً لاسم السبع (قوله: بأن ندخل إلخ) هذا وما عطف عليه بيان للمرادفة،  
وأشار به إلى أن جعل اسم المنية مرادفاً لاسم السبع إنما هو بالتأويل، وليس بإحداث  
وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظي فتخرج عن الاستعارة، ثم إن  
عحصل ما أفاده أن السبع تحت فردان، والمنية اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضى الترادف؛  
لأن المترادفين اللفظان المتحدان مفهوماً وماصداً وهنا الأسد أعم من المنية؛ لأن المراد  
منها فرد من فردى الأسد، إلا أن يقال مراده بالترادف الصدق فكأنه قال من أنا نجعل  
اسم المنية اسماً للسبع الادعاءى وصدقا عليه - كذا قال يس وهو غير وارد؛ لأن هذا  
ترادف تخيلى كما أشار له بقوله ثم نخيل إلخ لا تحقيقى (قوله: ثم نخيل) ينبغى أن يضبط  
بصيغة المتكلم المعلوم عطفاً على ندخل أى: ثم بعد إدخال المشبه في جنس المشبه به  
نذهب على سبيل التخيل أى: على سبيل الإيقاع في الخيال أى: لا على سبيل  
التحقيق، إذ لا ترادف على سبيل الحقيقة؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء  
واحد (قوله: لحقيقة واحدة) أى: وهى الموت المدعى سبعيته، وقولسه كيف يصح  
استفهام إنكارى: بمعنى النفي أى: لا يصح ومصبه قوله: ولا يكونان مترادفين.

(قوله: ولا يكونان مترادفين) أى: والحال أنهما لا يكونان مترادفين أى: بل لا  
يضع الواضع اسمين لحقيقة واحدة إلا وهما مترادفان، فحينئذ يتخيل ترادف المنية والأسد  
(قوله: فيأتى لنا بهذا الطريق) أى: وهى ادعاء دخول المنية في جنس السبع، وتخيل أن

دعوى السبعة للمنية، مع التصريح بلفظ المنية؛ وفيه نظر؛ لأن ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق،.....

لفظيهما مترادفان (قوله: دعوى السبعة للمنية مع التصريح بلفظ المنية) أى: أنه يتأتى لنا بالطريق المذكورة أمران:

أحدهما ادعاء ثبوت السبعة للمنية؛ لأن ذلك لازم لإدخالها في جنسه فصح بذلك أن لفظ المنية إذا أطلق عليها إنما أطلق على السبع الادعائي فصار مستعملا في غير ما وضع له؛ لأن المنية إنما وضعت للموت الخالي عن دعوى السبعة له فيكون استعارة. ثانيهما: صحة إطلاق لفظ المنية على ذلك السبع الادعائي لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين فلا يرد أنه لا يناسب؛ لأن إدخالها في جنس السبع إنما يناسب إطلاق لفظ السبع عليها، والحاصل أنه بادعاء السبعة لها أطلقنا أحد الطرفين وعيننا الآخر في الجملة وبالترادف المتخيل صح لنا إطلاق المنية على المعنى المراد وهو السبع الادعائي من غير تناف ولا منافرة بين دعوى السبعة للمنية وبين التصريح بالمنية؛ لأن التصريح بها بعد دعوى المرادفة، فصارت المنية اسما للسبع فلا منافاة بين ما اقتضته الاستعارة من أن المنية من أفراد السبع وبين التصريح بالمنية؛ لأن التصريح بالمنية كالتصريح بالسبع، وحيث أن المنية مستعملة في غير ما وضعت له، ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن المنية أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكي أنفا (قوله: وفيه نظر) أى: وفي هذا الجواب نظر، وحاصله أن ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقة، فكما أننا إذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الأسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الأسد فيه بطريق الحقيقة، بل هو مجاز، فكذلك إذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله في الموت المدعى سبعيته مجازا حتى يكون استعارة، بل هو حقيقة، وادعاء السبعة للموت الذى أطلقت المنية عليه لا يخرجها عن إطلاقها على معناها حقيقة في نفس الأمر، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها، وهذا حاصل ما ذكره المصنف من الرد أولا (قوله: لأن ما ذكر) أى: من ادعاء السبعة للمنية أى: الموت لا يقتضى إلخ.

حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت، وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق، وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله في الموت استعارة.

ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة؛ أى: هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعه له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل: أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق؛ من حيث إنه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا: دنت منية فلان، بل من حيث إن الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل؛ وهذا الجواب وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازا،.....

(قوله: حتى تدخل إلخ) تفريع على: كون المراد إلخ يعنى أن كون المراد بالمنية غير ما وضعت له المتفرع عليه دخولها في تعريف الاستعارة لا يقتضيه ما ذكر من أن المراد بالمنية المنية المدعى سبعيتها (قوله: للقطع بأن المراد بها الموت) أى: وادعاء السبعية لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناها الحقيقى في نفس الأمر، إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها (قوله: وهذا اللفظ) أى: لفظ منية (قوله: لا يقتضى إلخ) أى: لأن تخييل الترادف وادعائه لا يقتضى الترادف حقيقة كما علمت (قوله: ويمكن الجواب) أى: عن أصل الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى (قوله: مثله) أى: مثل استعمال لفظ المنية في قولنا دنت منية فلان، فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، والحاصل أنك إذا قلت: دنت منية فلان فقد استعملت المنية في الموت من حيث إن اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق، وإذا قلت: أنشبت المنية أظفارها بفلان فإنما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فردا من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من حيث إنه وضع له، وأنت خير بأن هذا الجواب إنما يقتضى خروج لفظ المنية في التركيب المذكور عن كونه حقيقة لانتفاء قيد الحيثية، ولا يقتضى أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مرادا به الطرف الآخر كما هو المطلوب؛ لأنه

ومرادا به الطرف الآخر - غير ظاهر بعد.

(واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي تكون في الحروف،

والأفعال،.....

لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعتبر في المجاز عندهم، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع، بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازاً، ألا ترى أن اللفظ المهمل والغلط ليسا بحقيقة ولا بمجاز، وحيث فلم يتم هذا الجواب؛ ولذا قال الشارح: وهذا الجواب إلخ.

(قوله: ومراداً به الطرف الآخر) إنما ذكر ذلك؛ لأن قضية كونه استعارة أن يكون مجازاً وأن يكون مراداً به الطرف الآخر حقيقة كما يدل عليه تعريف الاستعارة ولا يكفى الادعاء (قوله: غير ظاهر بعد) أى: إلى الآن لجواز ألا يكون حقيقة ولا مجازاً، بل واسطة بينهما لا يقال إنه يدخل المجاز باعتبار قيد الحيثية في تعريفه بأن يقال: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أى: من حيث إنه غير ما وضعت له لعلاقة، لأننا نقول المنية في التركيب المذكور لم تستعمل في غير الموضوع له من حيث إنه غير، بل في الموضوع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع له بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملاً في الموضوع له من حيث إنه موضوع له لدخل في تعريفه، لكنه لم يعرفه بذلك فتأمل.

(قوله: واختار رد التبعية إلى المكنى عنها) لا بد من التقدير في أول الكلام أو في آخره أى: واختار رد قرينة التبعية إلى المكنى أو واختار رد التبعية إلى قرينة المكنى عنها، أو أن الحذف في أول الكلام وفي آخره والأصل واختار رد التبعية وقرينتها إلى المكنى عنها وقرينتها وهذا كلام يحمل بينه بقوله يجعل إلخ، والمجوز لارتكاب ما ذكر أنه لم يرد التبعية نفسها للمكنى عنها ولم يجعلها إياها كما هو ظاهر عبارة المصنف، ونص كلام السكاكي في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم المكنية - بأن جعلوا في نطقت

وما يشتق منها (إلى) الاستعارة (المكنى عنها-بجعل قرينتها)--أى: قرينة التبعية-  
استعارة (مكنيا عنها و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أى: قرينة الاستعارة  
المكنى عنها (على نحو قوله) أى: قول السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جعل  
المنية استعارة بالكناية، وإضافة الأظفار إليها قرينتها.

فى قولنا: نطق الحال بكذا-جعل القوم: نطق استعارة عن دلت بقرينة  
الحال، والحال حقيقة، وهو يجعل الحال.....

الحال بكذا الحال التى ذكروا أنها قرينة الاستعارة المصراحة استعارة بالكناية عن المتكلم  
بواسطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة  
كما تراهم فى قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن  
السبع ويجعلون إضافة الأظفار إليها قرينة الاستعارة - لكان أقرب إلى الضبط انتهى  
كلامه.

(قوله: وما يشتق منها) أى من مصادرها كاسم الفاعل واسم المفعول واسم  
الزمان والمكان والآلة (قوله: يجعل) متعلق برد أى: وهذا الرد بواسطة جعل أو بسبب  
جعل قرينتها إلخ، وأنت خبير بأن جعل قرينة التبعية مكنيا عنها إنما يمكن إذا كانت  
قرينتها لفظية أما إذا كانت قرينتها حالية فلا يمكن، إذ ليس هنا لفظ يجعل استعارة  
بالكناية، وهذا مما يضعف مذهب السكاكى، وذلك كما فى قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ  
يَتَّقُونَ﴾ فإن لعل استعارة تبعية لإرادته تعالى والقرينة استحالة الترجى لكونه علام  
الغيوب (قوله: على نحو قوله) أى: حالة كون ذلك الجعل آتيا على نحو أى طريقة قوله  
إلخ.

(قوله: وإضافة الأظفار إليها قرينتها) المناسب لمذهب السكاكى أن يقال:  
والأظفار المضافة إليها قرينتها؛ لأنها عنده استعملت فى صورة وهمية كما مر وكذا يقال  
فيما يأتى من قوله: ونسبة النطق إلخ ومن قوله ونسبة القرى إلخ أى: فالمناسب أن يقال  
فيهما والنطق المنسوب إليها قرينة الاستعارة بدل قوله: ونسبة النطق، وأن يقال:  
والقرى المنسوب إليها بدل ونسبة القرى (قوله: استعارة عن دلت) أى: استعارة تبعية



استعارة بالكناية عن المتكلم، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة، وهكذا في قولهم: نقرهم لهذميات؛ يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم، ونسبة القرى إليها قرينة الاستعارة، وعلى هذا القياس.

وإنما اختار ذلك إثارة للضبط، وتقليل الأقسام (ورد) ما اختاره السكاكي

لدلت، وقوله: بقرينة الحال أى: قرينة إسناد النطق للحال، وقوله: والحال أى: وجعلوا الحال حقيقة (قوله: استعارة بالكناية عن المتكلم) أى للمتكلم الادعائي ويشبه الحال بالمتكلم ويدعى أنه عينه، وأن للمتكلم فردين متعارفًا وغير متعارف وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائي (قوله: القرى) بالقاف المكسورة والقصر الضيافة (قوله: وعلى هذا القياس) أى: ففى قوله تعالى: ﴿قَبْضُ رُحْمٍ يُعَذِّبُ آلِهَم﴾<sup>(١)</sup> القوم جعلوا بشر استعارة تبعية للإندثار بواسطة التشبيه التهكمى والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الإنعام بواسطة التشبيه التهكمى ويجعل بشر قرينتها، وفي قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِزْلًا﴾ القوم يجعلون اللام استعارة تبعية للعداوة والحزن الجزئين بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن بالعلة الغائية للالتقاط كمطلق عجة وتبن وقرينتها العداوة والحزن، والسكاكى يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط بأن شبه العداوة والحزن بالهبة والتبني تشبيها مضمرًا في النفس وادعينا أن العداوة والحزن عين الهبة والتبني، ثم استعير العداوة والحزن للمحبة والتبني الادعائيين ولام التعليل التى يكون مدحولها باعًا قرينة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَاتُكُمْ فِي جُلُوعٍ النَّخْلِ﴾ يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف الادعائية، واستعمال في قرينة على ذلك والقوم يجعلون اللام استعارة تبعية والجذوع قرينة (قوله: وإنما اختار ذلك) أى: رد التبعية وقرينتها للمكنية وقرينتها (قوله: إثارة للضبط) أى: لأجل أن يكون أقرب للضبط لما فيه من تقليل الأقسام، فقوله: (وتقليل إلخ) عطف علة على معلول، وإنما قلت أقسام الاستعارة على ما اختاره؛ لأنه لا يقال عليه استعارة أصلية وتبعية بل أصلية فقط (قوله: ورد ما اختاره السكاكى) أى:

(بأنه إن قدر التبعية) كنطقت في: نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معناها الحقيقي (-لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية؛ لأنها) أى: التخيلية (مجاز عنده) أى: عند السكاكي؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا، ولا عقلا، بل وهما؛ فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق؛ فتكون مجازا. وإذا لم يكن للتبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المكفي عنها مستلزمة للتخييلية). بمعنى أنها لا توجد بدون التخيلية؛.....

من رد التبعية للمكفي عنها وجعلها داخلة فيها (قوله: بأنه) أى: السكاكي، وقوله: إن قدر التبعية حقيقة بالبناء للفاعل أى: إن جعل ويحتمل أن ضمير أنه للحال والشأن وقدر بالنساء للمفعول أى: إن فرض أن التبعية القائل بها القوم باقية على معناها الحقيقي بأن جعل نطقت التي هي التبعية عند القوم في نطقت الحال بكذا مثلا مرادا به معناها الحقيقي، وهو النطق وجعل الحال استعارة بالكناية للمتكلم الادعائي، ثم لا يخفى قبح هذا الترديد؛ لأنه لما قال: وجعل التبعية قرينتها - على نحو قوله: في المنية وأظفارها - لم يبق احتمال تقديرها حقيقة، وإلا لم يكن على نحو قوله: في المنية وأظفارها، فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد (قوله: لأنها أى التخيلية مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف أى: وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة فضلا عن كونها تخيلية (قوله: لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها) أى: التي هي من الجواز اللغوي (قوله: بذكر المشبه به) أى: بذكر اسم المشبه به (قوله: إلا أن المشبه فيها) أى: في التخيلية يجب أى عند السكاكي (قوله: بل وهما) أى: بل مما له تحقق بحسب الوهم لكونه صورة وهمية محضة كما مر (قوله: فلم تكن الاستعارة المكفي عنها) أى: على هذا التقدير مستلزمة للتخييلية، وإذا لم تستلزم المكفي عنها التخيلية صح وجود المكفي عنها بدون التخيلية كما في نطقت الحال بكذا، حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائي، وجعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي، لكن عدم استلزام المكفي عنها للتخييلية باطل باتفاق، فبطل هذا التقدير أى: جعله التبعية مستعملة في معناها الحقيقي (قوله: بمعنى أنها لا توجد) تفسير المنفى لا

وذلك لأن المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية في مثل: نطقت الحال بكذا؛  
على هذا التقدير.

(وذلك) أى: عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وإنما

الخلاف فى:.....

للفنى فلا يقال الصواب حذف لا، وأشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا، بل المراد به عدم الانفكاك فى الوجود؛ لأنه ليس المراد أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: بيان عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (قوله: على هذا التقدير) أى: تقدير كون التبعية حقيقة (قوله: بالاتفاق) أى: لاتفاق أهل الفن على أن التخييلية لازمة للمكنية (قوله: هل تستلزم المكنى عنها) أى: أو لا تستلزمها (قوله: فعند السكاكى لا تستلزم) أى: وعند غيره التخييلية تستلزم المكنية كما أن المكنية تستلزم التخييلية، فالتلزم عند السكاكى من الجانبين، وأما عنده فالمكنية تستلزم التخييلية دون العكس على ما قال المصنف (قوله: كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع) أى: فقد ذكر السكاكى أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخيلية، وليس فى الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعار له، وأما القوم فيقولون هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه، وليس فى الكلام لا مكنية ولا تخيلية (قوله: وهذا) أى: وباعتبار السكاكى التخييلية دون المكنية فى قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلك فلانا (قوله: ظهر فساد ما قيل) أى: ما قاله صدر الشريعة جوابا عن السكاكى وردا لاعتراض المصنف وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظ نطقت مثلا إذا استعمل فى حقيقته لم توجد الاستعارة التخييلية، وأما قولك لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية أى: عدم وجودها معها باطل اتفاقا فممنوع؛ لأن معنى قول السكاكى فى المفتاح: لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنية فمضى وجدت التخييلية وجدت المكنية لا العكس، وحاصل الرد على ذلك الجيب أن السكاكى بعدما اعتبر فى تعريف الاستعارة بالكناية

أن التخيلية هل تستلزم المكنى عنها؟

فعند السكاكى: لا تستلزم؛ كما فى قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع؛ وهذا ظهر فساد ما قيل: إن مراد السكاكى بقوله: لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية أن التخيلية مستلزمة للمكنى عنها، لا على العكس؛ كما فهمه المصنف. نعم، يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخيلية؛.....

ذكر شىء من لوازم المشبه به والترم فى تلك اللوازم أن تكون استعارة تخيلية، قال: وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه سياق كلام الأصحاب وهذا صريح فى أن المكنية تستلزم التخيلية، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخيلية توجد بدون المكنية كما فى قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً، فعلم من مجموع كلامه أن المكنية تستلزم التخيلية دون العكس، وأن معنى قوله: لا تنفك المكنى عنها عن التخيلية أن المكنى عنها مستلزمة للتخيلية لا العكس كما فهمه ذلك الجيب (قوله: أن التخيلية إلخ) خير إن (قوله: لا على العكس) عطف على قوله: إن التخيلية إلخ بتقدير أى: لا أن كلامه محمول على العكس وهو أن المكنية مستلزمة للتخيلية كما قرر بعضهم وقرر آخر أن قوله: لا على العكس عطف على قوله: مستلزمة للمكنية أى: لا كائنة على العكس ولو حذف على كما فى بعض النسخ كان أوضح لأن مراده العكس (قوله: كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس أى: كما فهمه المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكاكى، وغيره من أئمة الفن.

(قوله: نعم إلخ) هذا استدراك على قوله: ظهر فساد ما قيل، وذلك أن هذا القول الفاسد اعترض على المصنف، وإذا كان فاسداً فلا اعتراض عليه من تلك الجهة، ولما كان ينوهم أنه لا يعترض عليه من جهة أخرى استدرك على ذلك بقوله: نعم إلخ، وحاصله أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكنى عنها لا توجد بدون التخيلية، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشف مصرح بخلاف ذلك فى قوله تعالى ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وأن النقض استعارة تصريحية لإبطال العهد وهى

(١) البقرة: ٢٧.

لأن كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك. وقد صرح في المفتاح-أيضا- في بحث  
الجاز العقلي بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية، وقد تكون  
أمرا محققا؛ كالإنبات في: أنبت الربيع البقل، والهزم في: هزم الأمير الجند، إلا أن  
هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي؛ لأنه قد صرح في الجاز العقلي بأن نطقت  
في: نطقت الحال بكذا أمر وهمي جعل قرينة للمكنى عنها،.....

قرينة للمكنى عنها التي هي العهد، إذ هو كناية عن الحبل فقد وجدت المكنى عنها عنده  
بدون التخييلية؛ لأن النقض الذي هو القرينة ليس تخيلا، إذ التخيل إما إثبات الشيء  
لغير ما هو له كما عند الجمهور، وإما إثبات صورة وهمية كما عند السكاكي على ما  
تقدم بيانه والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية حقيقية (قوله: لأن كلام الكشف)  
سيذكره بعد (قوله: مشعر) أي: مصرح (قوله: وقد صرح في المفتاح إلخ) جواب عما  
يقال: لحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين السكاكي والمصنف، لا على  
اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشف، وحينئذ فلا يتوجه ذلك الاعتراض الوارد على  
المصنف من جهة حكاية الاتفاق، وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح؛ لأن  
السكاكي صرح أيضا بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث الجاز العقلي قرينة  
المكنى إلخ (قوله: قد تكون أمرا وهميا) أي: فتكون تخيلية وقد تكون أمرا محققا أي: فلا  
تكون تخيلية، إذ لا تخيل في الأمر المحقق عنده فقد أثبت المكنى عنها بلا تخيل (قوله:  
كالإنبات في أنبت الربيع البقل) فقد شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبيها مضمرًا في  
النفس وقرينتها الإنبات (قوله: والهزم في هزم الأمير الجند) أي فشبه الأمير بالجيش  
استعارة بالكناية وإثبات الهزم- الذي هو من توابع الجيش له- قرينتها (قوله إلا أن هذا)  
أي: ما صرح به في المفتاح في بحث الجاز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي أي:  
لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا؛ لأنه وإن دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل  
باتفاق- لا يدفع الاعتراض الآتي عليه وهو لزوم القول بالتبعية (قوله: أمر وهمي) أي:  
فيكون نطقت مستعملا في غير ما وضع له؛ لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له  
فيكون مجازا، ولا شك أن علاقته المشاهدة للنطق فيكون استعارة، ولا شك أنه فعل،  
والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية فقد اضطر إلى اعتبار الاستعارة التبعية.

وأیضا فلما جوز وجود المكنی عنها بدون التخیلیة؛ كما فی: أنبت الربیع البقل.  
ووجود التخیلیة بدوئها؛ كما فی: أظفار المنیة الشبیهة بالسبع. فلا جهة لقوله: إن  
المكنی عنها لا تنفك عن التخیلیة.

(والا) أی: وإن لم یقدر التبعية التي جعلها السكاکی قرينة المكنی عنها  
حقیقة، بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت الحال-مثلا-(استعارة)  
ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة. والاستعارة فی الفعل لا تكون إلا تبعية.

(فلم یكن ما ذهب إلیه) السكاکی من رد التبعية إلی المكنی عنها (مغنيا  
عما ذكره غیره) من تقسیم الاستعارة إلی التبعية، وغیرها؛ لأنه اضطر آخر الأمر  
إلی القول بالاستعارة التبعية، وقد یجاب.....

---

(قوله: وأیضا إلخ) هذا اعتراض علی السكاکی لازم له من كلامه أهمله  
المصنف، وحاصله أن السكاکی صرح فی هذا الباب بعدم انفكاك المكنی عنها عن  
التخیلیة وصرح فیة أیضا بعدم استلزام التخیلیة للمكنی عنها كما فی أظفار المنیة  
الشبیهة بالسبع، وصرح فی المجاز العقلي یجوز وجود المكنیة بدون التخیلیة كما  
فی: أنبت الربیع البقل، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخری فلا وجه لقوله: إن  
المكنی عنها لا تنفك عن التخیلیة؛ لأنها قد انفكت عنده فی أنبت الربیع البقل، وهزم  
الأمیر الجند.

(قوله: من رد التبعية) أی: من رد قرینتها (قوله: لأنه اضطر إلخ) أی: وإنما لم  
یكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غیره؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلی القول بالتبعية فقد فر من  
شیء وعاد إلیه؛ لأنه حاول إسقاط الاستعارة التبعية ثم آل الأمر علی هذا الاحتمال إلی  
إثباتها كما أثبتها غیره (قوله: وقد یجاب) أی: عن لزوم القول بالاستعارة التبعية،  
وحاصله أنا نختار الشق الثاني وهو أن التبعية التي جعلها قرينة للمكنیة لیست حقیقة، بل  
مجاز، وقولكم: فتكون استعارة فی الفعل، والاستعارة فیة لا تكون إلا تبعية ممنوع، لأن  
ذلك لا یلزم إلا لو كان السكاکی یقول: إن كل مجاز یكون قرينة للمكنی عنها یجب  
أن یكون استعارة فیلزم من كونها استعارة فی الفعل أن تكون تبعية، ولم لا یجوز أن

بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال؛ كما بين النطق والدلالة؛ فإنها لازمة للنطق، بل إنما يكون استعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة، وقصد المبالغة في التشبيه؛ وفيه نظر؛ لأن السكاكي قد صرح بأن: نطقت هاهنا أمر مقدر وهمي؛ كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار، ولو كان مجازاً مرسلًا عن الدلالة لكان أمراً محققاً عقلياً.....

يكون ذلك المجاز - الذي جعله قرينة للمعنى عنها - مجازاً آخر غير الاستعارة بأن يكون مجازاً مرسلًا، وحينئذ فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية؟ فللسكاكي أن يقول: هب أن نطقت في قولنا: نطقت الحال بكذا مجاز عن دلالة الحال أى: إلهامه للمقصود، لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقة الزوم مثلاً كما في دلالة الحال، فإنه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينقل لفظه لها ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود فيكون نطقت على الأول مجازاً مرسلًا وعلى الثاني استعارة (قوله: بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة إلخ) اعترض بأن المجاز الذي تكون علاقته المشابهة منحصر في الاستعارة فكيف يقول: لا يجب أن يكون استعارة، والجواب أن مراده كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتلاً لها ولغيرها بدليل بقية الكلام، وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل، وإلا لم يصح قوله: لا يجب إلخ تأمل (قوله: علاقة أخرى) أى: كالملزومية.

(قوله: فإنها لازمة للنطق) أى: فنطقت إذا قلنا إنه غير مستعمل في حقيقته، بسل في مجازة وهو الدلالة، نقول: إن استعماله فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة الملزومية لا على جهة الاستعارة، وحينئذ فقول المصنف فيكون<sup>(١)</sup> استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية (قوله: وفيه نظر) أى: في الجواب المذكور نظر، وحاصله أن هذا لا يصلح أن يكون جواباً عن السكاكي؛ لأنه صرح بأن نطقت أطلق هاهنا على أمر وهمي كأظفار المنية فإنها استعارة لأمر وهمي شبه بالأظفار الحقيقية، ومن المعلوم أن مقتضى

(١) كذا، وفي المتن: يكون.

على أن هذا لا يجرى في جميع الأمثلة؛ ولو سلم؛ فحينئذ يعود الاعتراض الأول؛ وهو وجود المكنى عنها بدون التخيلية.

ويمكن الجواب: بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية

أن التخيلية لا توجد بدونها.....

هذا الكلام كون نطقت استعارة من النطق الحقيقي للأمر الوهمي، لا أنه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على أمر محقق عقلي لا على أمر وهمي كما صرح به، وبالجملة فال التزام السكاكي أن قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح لمنافاة ذلك لما صرح به (قوله: على أن هذا) أى: كون قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يجرى في جميع الأمثلة؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة (قوله: ولو سلم) أى: جريانه في جميع الأمثلة يعود إلخ، وحاصله أنه لو سلم أن قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا في جميع الأمثلة، وألغى النظر عما اقتضاه قوله: إن نطقت نقل للصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ أن المكينة نخلت عن التخيلية؛ لأن التخيلية عنده ليست إلا تشبيه الصورة الوهمية بالحسية، فإذا كان ما ذكر من القرينة مجازا مرسلا فلا تخيل، إذ لا صورة وهمية شبهت بالمعنى الأصلي، وإذا انتفى التخيل بقيت المكينة عنها بدون التخيلية، والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق، واعلم أن الشارح قد جارى المصنف في ذلك وإن كان قد ناقشه في ذلك سابقا.

(قوله: ويمكن الجواب) أى: عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض الأول لا عن أصل الاعتراض؛ لأنه قد صرح بأن نطقت مستعمل في أمر وهمي فقد اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية، وحاصله أنا لا نسلم أن وجود المكينة بدون التخيلية ممنوع عند السكاكي، بل هو قائل بذلك وعبر ويمكن إشارة إلى أن هذا الجواب من عنده (قوله: بأن المراد) أى: مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكينة عنها عن التخيلية، وهذا توطئة للجواب ومعط الجواب قوله: وأما وجود إلخ (قوله: أن التخيلية لا توجد بدونها) أى: فتكون التخيلية هي التي حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكينة عنها، وأنت



فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نزاع في عدم شيوع مثل: أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وإنما الكلام في الصحة، وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع؛ على ما قرره صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، وصاحب المفتاح في مثل: أنبت الريح البقل؛ فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية؛ مثل: أظفار المنية، ونطقت الحال، وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ﴾<sup>(٢)</sup> أن البلع استعارة عن غور الماء في الأرض،.....

جدير بأن هذا الحمل يعكر على ما تقدم للشارح من أن قول القائل: إن قول السكاكي المذكور معناه استلزام التخييلية للمكنية مما تبين فساد، فقد جعل ذلك الحمل فاسدا فيما تقدم ومشى عليه هنا (قوله: فيما شاع) إشارة لجواب عما يقال كيف نقول: إن التخييلية لا توجد بدون المكنية مع أنها وجدت في قولك: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا؟ وحاصل الجواب أن المنفى الوجود الشائع الفصيح لا مطلق الوجود (قوله: إذ لا نزاع) أي: وإنما قيدنا بقولنا: فيما شاع؛ لأنه لا نزاع ولا خلاف في عدم شيوع إلخ (قوله: وإنما الكلام في الصحة) أي: وإنما الخلاف في صحة ذلك المثال فعند السكاكي هو صحيح وعند القوم لا يصح، إلا إذا جعل الأظفار ترشيعا للتشبيه لا على أنه تخيلية (قوله: فشائع) أي: وحيث فلا يصح الاعتراض بوجود المكنية بدون التخييلية (قوله: ينقضون عهد الله) أي فقد ذكر أن العهد مشبه بالحيل على طريق المكنية، وينقضون مستعار ليطلون استعارة تحقيقية قرينة للمكنية، فقد وجدت المكنية بدون التخييلية (قوله: أنبت الريح البقل) فقد ذكر أن الريح شبه بالفاعل الحقيقي على طريق المكنية، وأن الإنبات قرينة لها وهو حقيقة، فقد وجدت المكنية بدون التخييلية (قوله: فصار الحاصل من مذهبه) أي: من مذهب السكاكي في قرينة المكنية باعتبار ما ذكره في أماكن متعددة (قوله: ابلعي ماءك) أي: غوري ماءك (قوله: عن غور الماء) أي: لغور الماء وهو منقول عن إدخال الطعام للحوف من الحلق.

(٢) هود: ٤٤.

(١) البقرة: ٢٧.

والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، وقد تكون حقيقة؛ كما في: أنبت الربيع.  
[فصل]:

### في شرائط حسن الاستعارة:

(حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيلية) على سبيل الاستعارة

(قوله: استعارة بالكناية عن الغذاء) أى: الذى يأكله الحيوان؛ لأن البلع إنما يناسب بحسب أصله الطعام، ووجه الشبه في الاستعارتين ظاهر، أما في البلع فهو إدخال ما يكون به الحياة إلى مقر خفى أى: من ظاهر إلى باطن من مكان معتاد للإدخال من أعلى إلى أسفل، وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجه الشبه فيها، وأما في الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به، فالأرض يتقوى نباتها وأشجارها بالماء، والحيوان يتقوى بالغذاء، ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا، والحاصل أنه شبه الماء بالغذاء بجامع أن كلا منهما تقوم به الحياة ويتقوى به على طريق الاستعارة بالكناية، وابلغى مستعار لغورى بجامع أن كلا إدخال ما يكون به الحياة إلى مقر خفى (استعارة تحقيقية وهى قرينة للمكنية).

### فصل في شرائط حسن الاستعارة

(قوله: في شرائط إلخ) أطلق الجمع على ما فوق الواحد، إذ المشروط في حسنها شرطان: رعاية جهات التشبيه وعدم شمهائها لفظا، و(قوله: في شرائط حسن الاستعارة) أى: في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنها، ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج عن الحسن إلى القبح قاله في الأطول (قوله: التحقيقية) قد تقدم أنها هى التى تحقق معناها حسا أو عقلا وهى ضد التخيلية (قوله: والتمثيل على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لأجل الإيضاح لا للاحتراز عن مجرد التشبيه التمثيلى لما عرف من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الإطلاق وقد تقدم أن الاستعارة التمثيلية هى اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبه بمعناه، فإن خصصت التحقيقية بالإفرادية كان عطف التمثيلية على التحقيقية من عطف المبين، وإن كانت التمثيلية من التحقيقية بأن لم تخص التحقيقية بالإفرادية كان عطف التمثيلية

(برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين، والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض،.....

عليها من عطف الخاص على العام (قوله: برعاية جهات حسن التشبيه) خبر عن حسن أى: حسن الاستعارة حاصل بملاحظة جهات أى: أسباب حسن التشبيه أى: بملاحظة الأسباب المحصلة لحسن التشبيه؛ لأن بقاءهما عليه فيتبعانه في الحسن والقبح، فإذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة وإلا فات حسنهما بفوات حسن أصلها (قوله: كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التي يحسن التشبيه بمراعاتها، والمراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما وذلك كالشجاعة مثلا في زيد والأسد، فإذا وجد وجه الشبه في أحدهما دون الآخر فات الحسن كاستعارة اسم الأسد للجبان من غير قصد التهكم بعد تقرير تشبيهه به، وقد يقال: إن هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن، إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع، فالأولى إسقاط هذا أعني قوله: كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين، وجواب بعض أرباب الحواشي عن ذلك بأن المراد الشمول الحسى، إذ هو الشرط في الحسن، وأما الذى يكون شرطا في الصحة فمطلق الشمول الصادق بالادعائى لا وجه له؛ لأن الشمول الادعائى إن كان مقبولا كما في التهكم فإنما قبل لكونه في حكم الحسى فيكون شرط الصحة، وإلا فهو فاسد لانتفائه عن حكم الحسى فكيف يجعل الحسى من شروط الحسن مع أن الصحة إنما هي باعتباره كذا في ابن يعقوب؟<sup>١</sup> وقرر شيخنا العلامة العدوى أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما، فإن وجد في أحدهما بأن كان جزءا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازما له فات الحسن وذلك كما في استعارة الطيران للعدو في قوله عليه الصلاة والسلام: "كلما سمع هيمة طار إليها"<sup>(١)</sup> والجامع قطع المسافة بسرعة في كل وهو داخل في مفهوم أحدهما ولازم للآخر على ما مر الشارح، وعلى هذا يندفع الاعتراض فتأمل.

(قوله: والتشبيه وافيا) أى: وأن يكون التشبيه موفيا بالغرض الذى علق به أى: وقصد إفادته كبيان إمكان المشبه أو تشويبه أو تزيينه، وكغير ذلك مما مر في بيان الغرض

(١) أخرجه مسلم في الإمارة (١٨٨٩).

ونحو ذلك (والأ يشم رائحته لفظاً).....

من التشبيه، فإذا كان الغرض تزيين وجه أسود فيشبه بمقلة الظبي، ثم استعار له لفظ المقلة فهذا واف بالغرض، ولو شبه لإفادة هذا الغرض بالغراب واستعير لفظ الغراب له فات الحسن، وإذا كان الغرض إفادة تشويه وجه منقب بالجدري فيشبه بالسلحة التي نقرتها الديكة، ثم يستعار له لفظها فهذا واف بالغرض، ولو شبه لإفادة هذا الغرض بشيء آخر منقب واستعير له لفظه فات الحسن (قوله: ونحو ذلك) أى: مثل ذلك كون وجه الشبه غير مبتذل بأن يكون غريباً لطيفاً لكثرة ما فيه من التفصيل، أو نادر الحضور في الدهن كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، وتشبيه البنفسج بأوائل النار في أطراف كبريت، ثم يستعار كل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه الجميل بالشمس، ثم يستعار له وتشبيه الشجاع بالأسد ثم يستعار له، فإن ذلك مما فات فيه الحسن لفوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتذال (قوله: والأ يشم رائحته إلخ) يشم بضم أوله مبنيًا للمفعول من أشم ورائحته نائب الفاعل، وأما قول الشارح: أى: وبالأ يشم إلخ: فهو بفتح أوله وضم ثانيه مبنيًا للفاعل.

(قوله: أى وبأن لا يشم إلخ) أشار بهذا إلى قول المصنف: والأ يشم عطف على رعاية أى: حسن الاستعارة حاصل برعاية الجهات المحصلة لحسن التشبيه، وحاصل بعدم شمه رائحة التشبيه، وأشار بقوله: من جهة اللفظ إلى أن لفظاً في كلام المصنف نصب على التمييز وهو محول عن المضاف إليه أى: والأ يشم شيء منها رائحة لفظ التشبيه، ويحتمل نصبه على نزع الخافض أى: ألا يشم رائحة التشبيه بلفظ يدل عليه، وإنما قال لفظاً؛ لأن شم التشبيه معنى موجود في كل استعارة بواسطة القرينة؛ لأن الاستعارة لفظ أطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به بواسطة المبالغة في التشبيه فلا يمكن نفى إشمام الرائحة مطلقاً أى: من جهة اللفظ والمعنى؛ لأن المعنى على التشبيه قطعاً.

واعلم أن شم رائحة لفظ التشبيه إما أن يكون ببيان المشبه كما في قوله تعالى:

﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾<sup>(١)</sup> فإن قوله: من الفجر

أى: وبالأ يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة؛ أعني: ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه (ولذلك).....

هو المشبه بالخيوط الأبيض، والكلام وإن لم يكن على صورة التشبيه، لكن لما فسر الخيط الأبيض بالفجر كان التشبيه مقدراً فهو في تقديره حتى يتبين لكم الفجر الذي هو شبيه بالخيوط الأبيض، وإما أن يكون بذكر وجه الشبه نحو رأيت أسداً في الشجاعة؛ لأن ذكر الوجه ينبئ عن التشبيه ويهdy إليه في التركيب، وإما أن يكون بذكر الأداة نحو زيد كالأسد، وإما أن يكون بذكر الشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه كما في قوله: قد زُرُّ أزراره على القمر، فإنه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب، لكن ليس على وجه ينبئ عن التشبيه كما تقدم بيانه فإشمام رائحة لفظ التشبيه في الثلاثة الأول مبطل للاستعارة، وأما إشمام رائحته على الوجه الرابع فلا يطلها، إلا أنها تكون قبيحة إذا علمت هذا: تعلم أن شرط الحسن هو انتفاء الإشمام الذي لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كما في القسم الرابع، وأما ما يخرج به الكلام عن الاستعارة فهو شرط في الصحة فمراد المصنف الأول لا الثاني (قوله: أى وبالأ يشم شيء) المناسب لقول المتن حسن كل أن يقول أى: وبالأ يشم كل من التحقيقية إلخ فيبدل شيء بكل (قوله: لأن ذلك إلخ) أى: شم رائحة التشبيه لفظاً أى: وإنما اشترط في حسن الاستعارة عدم شبهها لرائحة التشبيه؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، وفيه أن هذا يقتضى أنه من شرائط صحتها لا من شرائط حسنها؛ لأنه إذا بطل الغرض من الاستعارة انتفت وعاد الكلام تشبيهاً، إلا أن يقال: إن في الكلام حذف مضاف أى: لأن ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الغرض من إيجاد الشيء حسنه ونقصانه قبحه (قوله: أعنى) أى: بالغرض من الاستعارة (قوله: لما في التشبيه إلخ) علة للعللة أعنى قوله: لأن ذلك يبطل إلخ أى: وإنما كان شم رائحة التشبيه مبطلاً لكمال الغرض من الاستعارة لما في التشبيه إلخ، وحاصل ما ذكره أن شم رائحة التشبيه إنما أبطل كمال الغرض من الاستعارة، لأن الغرض منها إظهار المبالغة في التشبيه، ويحصل ذلك الإظهار بادعاء دخول

أى: ولأن شرط حسنه ألا يشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه)  
أى: ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه.....

المشبه في جنس المشبه به وادعاء أنهما مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما، وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة، إلا أن أحد الفردين متعارف والآخر غير متعارف، ومقتضى هذا الغرض استواءهما في ذلك الجامع الذى جعل كالحقيقة الجامعة؛ لأن استواء الأفراد في الحقيقة هو الأصل، ولاشك أن إشمام رائحة التشبيه فيه إشعار ما بأصل التشبيه، والإشعار بأصله يتضمن الإيحاء إلى ما علم من الأصل في التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به أقوى من المشبه في الجامع وكونه أقوى منه ينأى الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض، فقله: لما في التشبيه أى: الذى أشم رائحته من الدلالة على أن المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه أى: والغرض من الاستعارة يقتضى مساواتهما فيه، وبقولنا: لأن استواء الأفراد في الحقيقة هو الأصل يندفع قول سم: لا نسلم أن الغرض المذكور يقتضى مساواة المشبه، والمشبه به في الجامع الذى هو جعل كالحقيقة الجامعة بدليل المشكك، فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها، وحينئذ فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس فتأمل.

(قوله: أى ولأن شرط حسنه) أى: ولأجل ما قلنا من أن من شروط الحسن في كل من الاستعارتين ألا يشم رائحة التشبيه لفظا فضمير حسنه راجع لكل من الاستعارتين.

(قوله: يوصى) بالبناء للمفعول أى: يوصى البلغاء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعارة لوجود هذا الشرط وهو عدم إشمام رائحة التشبيه لفظا (قوله: أى ما به المشابهة) أى: وهو وجه الشبه فكأنه قال: ولذلك يوصى البلغاء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه، وإنما رتب التوصى المذكور على ذلك الشرط وهو عدم إشمام رائحة التشبيه لفظا لا باشتراط رعاية جهات حسن التشبيه؛ لأن التوصى إنما يحتاج إليه؛ لأنه هو الذى له دخل في الخفاء وضرورة الاستعارة لغزا بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه، فإنه لا دخل له في ذلك كما يعلم مما يأتي (قوله: جليا بنفسه) أى: لكونه يرى

أو بواسطة عرف، أو اصطلاح خاص (لتلا تصير) الاستعارة (إلغازاً) وتعمية إن روعى شرائط الحسن، ولم تشم رائحة التشبيه، وإن لم يراع فات الحسن.  
يقال: ألغز في كلامه: إذا عمى مراده؛ .....

مثلاً كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية (قوله: أو بواسطة عرف) أى: عام كما في تشبيه زيد مثلاً بإنسان عريض القفا في البلادة، فإن العرف حاكم بأن عرض القفا معه البلادة وكما في تشبيه الرجل بالأسد في الجراءة، فإن وصف الجراءة ظاهر في الأسد عرفاً (قوله: أو اصطلاح خاص) أى: أو بواسطة اصطلاح خاص كما في تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع، فإن الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح النحاة فيشبه به عندما يحتاج المعلم للتشبيه مثلاً (قوله: لتلا تصير إلخ) أى: وإنما يوصى بكون وجه الشبه جلياً في الاستعارة التي فيها عدم إشماع رائحة التشبيه لتلا تصير تلك الاستعارة إلغازاً أى: سبب إلغاز أو ملفزة فالإلغاز: بكسر الهمزة مصدر ألغز في كلامه إذا عمى مراده وأخفاه أطلق على اسم المفعول أو على حذف مضاف كما علمت، وذلك لأنه إذ لم يكن وجه الشبه ظاهراً - بل كان خفياً، وانضم ذلك لخفاء التشبيه بواسطة عدم شم رائحته - لاجتماع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لغزاً كما قال (قوله: إن روعى إلخ) شرط في قوله لتلا تصير الاستعارة إلغازاً.

(قوله: ولم تشم رائحة التشبيه) من عطف المبين إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه؛ لأن عدم إشماع رائحة التشبيه ليس من شرائط حسن التشبيه كما لا يخفى، لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف وغيره لا مدخل له في التعمية، وإن كان من شرائط حسن الاستعارة ومن عطف الخاص على العام إن أريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعارة أتى به بعد العام اهتماماً به إشارة إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص، لأن مناط التعمية والإلغاز عليه عند خفاء الوجه (قوله: وإن لم يراع إلخ) مقابل لقوله: إن روعى إلخ أى: وإن لم يراع عدم الإشماع بأن حصل إشماع رائحة التشبيه لفظاً فات الحسن ولم تكن الاستعارة لغزاً فقوله: وإن لم يراع بالياء التحتية والضمير لعدم الإشماع أو بالثناة فوق، والضمير لشرائط الحسن، والحاصل أنه إذا خفى وجه الشبه

ومنه اللغز، وجمعه: ألغاز؛ مثل: رطب وأرطاب (كما لو قيل) في التحقيقية  
(رأيت أسدا، وأريد به إنسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفى (و) في التمثيل  
(رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة؛ وأريد به الناس).....

إنما تكون الاستعارة إلغازا عند عدم إشمام رائحة التشبيه؛ لأن عدم الإشمام يبعد عن  
الأصل وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدا، وإذا انتفى عدم إشمام الرائحة بوجود إشمامها  
فذلك مما يقرب إلى الأصل، لكن يفوت الحسن (قوله: ومنه اللغز) بضم اللام وفتح  
الغين وهو المعنى المألوف فيه أو اللفظ المستعمل في المعنى المذكور (وقوله: ومنه) أى: ومن  
هذا الفعل وهو ألغز في كلامه أى: من مصدره (قوله: وجمعه) أى: جمع اللغز (وقوله  
ألغاز) أى: بفتح الهمزة (قوله: مثل رطب وأرطاب) أى: مثله في وزن المفرد والجمع  
(قوله: كما لو قيل في التحقيقية) أى: التى خفى فيها وجه الشبه (قوله: وأريد إنسان  
أبخر) أى: منتن رائحة الفم (قوله: فوجه الشبه) أى: هو البخر بين الطرفين أى: الأسد  
والرجل المنتن الفم خفى أى: وحيث فلا ينتقل من الأسد مع القرينة المانعة ميسر إرادة  
الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر، إذ لا ينتقل من الأسد مع القرينة المذكورة إلا  
إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشهور وهو الشحاعة، والانتقال إلى الرجل بدون  
الوصف لا يفيد في التحوز (قوله: مائة لا تجد فيها إلخ) يحتمل أن تكون جملة استثنائية  
أى: مائة منها لا تجد فيها راحلة فهى جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل على أى حال  
رأيتهم؟ فقول: مائة منها لا تجد فيها راحلة، ويحتمل أن يكون مائة نعنا للإبل وما بعده  
وصف للمائة أى: إبلا معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف بأنك لا تجد فيها راحلة  
(قوله: وأريد) أى: بالإبل الموصوفة بالأوصاف المذكورة حال الناس من حيث عزة  
وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه، ولاشك أن وجه الشبه المذكور خفى، إذ لا ينتقل  
إلى الناس من الإبل من هذه الحيثية، وإنما كانت هذه استعارة تمثيلية؛ لأن الوجه منتزع  
من متعدد؛ لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو  
من جنس الكامل، واعترض على المصنف في التمثيل بما ذكر بأن الكلام إذا كان هكذا  
كان الخفاء فيه من عدم ذكر القرينة المانعة عن إرادة الأصل لا من جهة خفاء وجه الشبه،



من قوله - عليه الصلاة والسلام-: "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة"<sup>(١)</sup>.

وفي الفائق: الراحلة: البعير الذي يرتحمه الرجل؛ جملا كان أو ناقة؛ يعنى: أن المرضى المنتخب من الناس في عزة وجوده؛ كالنحبة المنتخبة التي لا توجد في كثير من الإبل. (وهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا).....

إذ لو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجد إبلا مائة لا تجد فيها راحلة تبين المراد فالأولى في التمثيل أن يقال: رأيت يوم الجمعة في المسجد والإمام يخطب إبلا مائة لا تجد فيها راحلة، فإن هذه صورة التحوز مع الخفاء إذ المفهوم أن الناس المرتين في المسجد كالإبل والمتبادر أنهم كالإبل في كثرة الأكل، وقلة الفهم وكبر الأعضاء وطولها مثلا، إذ هذا هو المتبادر، أو أنهم كالإبل في غاية الصبر، لأن الإبل مشهورة بالصبر؛ على ما تستعمل، وأما عزة الكمال مع كثرة أفراد الجنس فلا تفهم، وإنما كان الأولى ذلك الذي قلناه من المثال؛ لأن كلامنا فيما تحقق فيه التحوز مع الخفاء ولا يتحقق التحوز إلا بالقرينة ولو ذكرت القرينة في المثال مع الإيماء للوجه اتفى الخفاء - اهـ يعقوب.

(قوله: من قوله) أى: وهذا المثال مأخوذ من قوله -عليه الصلاة والسلام- لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث (قوله: يرتحمه الرجل) أى يعده للارتحال عليه - كذا قال بعضهم - وفي الأطول أى: يعده لوضع رحله وحمل الأثقال عليه (قوله: المنتخب من الناس) أى: المختار منهم لحسن خلقه وزهده، وقوله: في عزة وجوده<sup>(٢)</sup> أى: في قلة وجوده مع كثرة أفراد جنسه، وهذا وجه الشبه (قوله: المنتخبة) أى: المختارة لحمل الأثقال لقوتها وهي مرادفة للراحلة، وأشار بقوله: التي لا توجد في كثير من الإبل إلى أن المراد من العدد الكثرة (قوله: وهذا) أى: بما ذكر - وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا تنبى فيه الاستعارة لقلا تصير إلغازا وتعمية - ظهر أن التشبيه أعم أى: من الاستعارة أى: عموما مطلقا؛ لأن العموم إذا أطلق إنما ينصرف له ونبه بقوله: محلا على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق، إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة كما أن الاستعارة لا تصدق على التشبيه، ثم إنه لم يعلم مما مر إلا أن التشبيه يفرد عن الاستعارة

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٣٥/١٠ بلفظ (الناس كإبل مائة لا تجد الرجل فيها راحلة).

(٢) كذا، وفي المتن: وجود.

إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى فتصير الاستعارة إلغازاً؛ كما في المثالين المذكورين؛ فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جعلتها: أن يكون وجه التشبيه بعيداً غير مبتذل. فاشتراط جلالته في الاستعارة يناق ذلك.

قلنا: الجلاء، والخفاء مما يقبل الشدة والضعف؛ فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير إلغازاً، ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلاً.

فتضم له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعارة، فبذلك يثبت أن التشبيه أعم مطلقاً واعلم أن ما ذكر هنا من العموم المطلق باعتبار المحل منظور فيه للنسبة بين التشبيه مطلقاً، سواء كان حسناً أو لا وبين الاستعارة الحسناء وما سيأتى عند قوله: ويتصل به إلخ، مما يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهى، فذلك منظور فيه للنسبة بين التشبيه الحسن والاستعارة الحسناء فيتصادقان حيث لا خفاء ولا اتحاد وتنفرد الاستعارة حيث الاتحاد كما في مسألة العلم والنور الآتية وينفرد التشبيه حيث الخفاء، وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتى (قوله: إذ كل ما يتأتى) أى: إذ كل محل تتأتى فيه الاستعارة أى: الحسناء يتأتى فيه التشبيه، وذلك حيث لا خفاء في وجه الشبه ولم يقو الشبه بين الطرفين بحيث يصيران كأنهما متحدان.

(قوله: كما في المثالين المذكورين) أى: في المتن وهما رأيت أسداً مريداً به إنساناً أبخر ورأيت إبلاً إلخ، فتمتنع فيها الاستعارة الحسناء، ويجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة إلحاق الناس بالإبل كما في الحديث الشريف، ويؤتى بالتشبيه في صورة إلحاق الرجل بالسيح في البحر، ويفرق بأن التشبيه يتصور فيه إجمال لما يتعلق الغرض به في بعض التراكيب، والجاز ليس كذلك وإن كانا مستويين في الامتناع عند الخفاء إذ لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه، وإذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالين دون الاستعارة كان أعم محلاً (قوله: يناق ذلك) أى: لأن من لوازم كون الشبه بعيداً غير مبتذل أن يكون غير جلى، فكأنهم اشترطوا في حسنها كون وجه الشبه جلياً وكونه غير جلى وهذا تناف (قوله: فيجب أن يكون) أى: وجه

(ويتصل به) أى: بما ذكرنا من أنه إذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة، ويتعين التشبيه (أنه إذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا؛ كالعلم والنور، والشبهة والظلمة- لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. فإذا فهمت مسألة تقول:.....

الشبه ملتبسا بحالة من الجلاء هى ألا يصير إلغازاً وأن يكون ملتبسا بحالة من الغرابة هى ألا يصير مبتذلاً فالمطلوب فيه أن يكون متوسطاً بين المبتذل والخفى (قوله: ويتصل به) أى: وينبغى أن يذكر متصلاً بما ذكرنا وعقبه أنه إذا قوى إلخ، وذلك للمناسبة بينهما من حيث التقابل؛ لأن كلا منهما يوجب عكس ما يوجه الآخر، وذلك لأن ما ذكر سابقاً من خفاء الوجه يوجب حسن التشبيه، وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه - كذا فى اليعقوبى - وذكر بعضهم أن قوله: ويتصل به معناه ويناسب ذلك من حيث قياسه عليه قياس عكس (قوله: أى بما ذكرنا من أنه إلخ) فيه أنه لم يصرح فيما مر بذلك، لكنه يفهم من قوله: ولذلك إلخ: أن الاستعارة لا تحسن إذا كان وجه الشبه خفياً، وإذا لم تحسن تعين التشبيه، فالمراد ما ذكرنا ضمناً لا صريحاً (قوله: إذا خفى التشبيه) أى: وجه الشبه (قوله: ويتعين التشبيه) أى: عند البلغاء لأنهم يحترزون عن غير الحسن، لا أنه لا تصح الاستعارة فيكون منافياً لما تقدم من أن كل ما تنأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (قوله: أنه) أى: الحال والشأن (قوله: إذا قوى التشبيه) أى: وجه الشبه، وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه (قوله: حتى اتحدا) أى: صاراً كالتحدين فى ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد أنهما اتحدا حقيقة، والكلام محمول على المبالغة.

(قوله: كالعلم والنور والشبهة والظلمة) أى: فقد كثر تشبيه العلم بالنور فى الاهتداء، والشبهة بالظلمة فى التحير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود فى المشبه بهما فصارا كالتحدين فى ذلك المعنى، فيختل اتحادهما، وفى الحقيقة لا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر، لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه (قوله: وتعينت الاستعارة) أى: بنقل لفظ المشبه به للمشبه، ثم إن هذا يناقى قوله سابقاً: إن التشبيه أعم محلاً؛ لأنه

حصل في قلبي نور، ولا تقول: علم كالنور، وإذا وقعت في شبهة تقول: قد وقعت في ظلمة، ولا تقول: في شبهة كالظلمة.

(و) الاستعارة (المكفي عنها؛ كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات

حسن التشبيه؛.....

هنا قد تعينت الاستعارة ولم يصح التشبيه، والجواب أن المراد تعينت الاستعارة عند إرادة الإتيان بالحسن لا أن التشبيه ممتنع، ويجب الاستعارة، بل التشبيه في تلك الحالة جائز إلا أنه غير حسن كما يدل لذلك قوله: لم يحسن التشبيه، فتحصل أن الاستعارة والتشبيه الحسنيين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعارة حيث يوجد الاتحاد كما في مسألة العلم والنور، وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما في الإبل والناس، وأما مطلق الاستعارة ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا، وأما التشبيه مطلقا والاستعارة الحسنة فبينهما العموم المطلق، وأن التشبيه أعم محلا - وهو يحمل بقول المصنف سابقا، بهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوي.

(قوله: حصل في قلبي نور) أي: مستعيرا للعلم الحاصل في قلبك لفظ النور (قوله: ولا تقول علم كالنور) أي: ولا تقول حصل في قلبي علم كالنور مشبها للعلم بالنور بجامع الاهتداء في كل، إذ هو كشبيه الشيء بنفسه لقوة الوجه في العلم وهو الاهتداء به كما في النور (قوله: وإذا وقعت في شبهة) أي: وإذا وقع في قلبك شبهة (قوله: وقعت في ظلمة) أي: وقع في قلبي ظلمة مستعيرا لفظ الظلمة للشبهة (قوله: ولا تقول في شبهة كالظلمة) أي مشبها للشبهة بالظلمة لقوة وجه الشبه في الشبهة وهو عدم الاهتداء والتحير كما في الظلمة، فيصير ذلك التشبيه كشبيه الشيء بنفسه.

(قوله: برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل وبألا تشم رائحة التشبيه لفظا لعدم تأتبه؛ لأن من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر في خفاء وجه الشبه هناك، وأما القرينة الموجودة في الاستعارة مطلقا فهي وإن ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورهما لا

لأنها تشبيه مضمرة (و) الاستعارة (التخييلية) حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها، وليس لها في نفسها تشبيه، بل هي حقيقة؛ فحسنها تابع لحسن متبوعها.

يقال يلزم أن يكون في ترشيح التحقيقية إشمام لرائحة التشبيه؛ لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ؛ لأننا نقول الفرق أن المذكور في المكنية لفظ المشبه فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه وبما علمت من أن حسن المكنية إنما هو برعاية جهات حسن التشبيه فقط بخلاف التحقيقية والتمثيلية، فإن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وعدم شم رائحة التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمة تكلم المصنف على حسن الاستعارة التحقيقية والتمثيلية أولا، ثم تشبيه المكنية بالتحقيقية ثانيا ولم يذكر المكنية معهما أولا، إذ لو كان ما ثبت للتحقيقية من اشتراط الأمرين المذكورين في حسنهما ثابتا للمكنية لم يكن لصنيع المصنف وجه، وكان الأولى أن يذكرها أولا، مع التحقيقية والتمثيلية (قوله: لأنها تشبيه مضمرة) هذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به المضمرة في النفس الرموز إليه بذكر لوازمه (قوله: حسنها بحسب حسن المكنى عنها) أى: حسنها في حساب المكنى عنها بمعنى أنه يعد بعد عد حسن المكنى عنها تابعا له، وإذا حصل عد حسنها بعد عد حسن المكنى عنها كان حسنها تابعا لحسنها؛ لأن ما يقال فيه إنه معدود في عد الشيء الفلان، أو بعد الشيء الفلان إنما ذلك إذا كان ذكر ذلك الأمر عند قصده يفنى عنه الشيء الفلان، ومن لازم هذا المعنى عرفاً التبعية وهي المرادة هنا بهذه العبارة، فالحسب على هذا بمعنى الإحساب والعد ويحتمل أن يكون اسما من الإحساب وهو الكفاية فيكون المعنى والتخييلية يستغنى عن ذكر حسنهما بكفاية حسن المكنى عنها، ولا شك أن كفاية الثانية عن الأولى تفيد التبعية، فالمعنى أن التخييلية تابعة في الحسن والقبح للمكنى عنها. اهـ يعقوب.

(قوله: بل هي حقيقة) أى: عند المصنف؛ لأنها مستعملة في الموضوع له، وأما

عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكنى عنها، فيقول إن كانت تابعة لها

## [فصل]:

في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه:  
(وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها) أى: حكمها الذى هو الإعراب  
على أن الإضافة للبيان؛.....

كما في أظفار المنية نشبت بفلان حسنت بحسنها وقبحت بقبحها، وإن كانت غير تابعة لها فقلما تحسن وهو محتمل لأن يكون المعنى فلا تحسن فقلما في كلامه للنفى، ويحتمل أنه أشار بذلك للقلّة على الأصل ليفيد أنه لا يمتنع أن تحسن إذا ناسب المقام إفهام الصورة الوهمية لتذكّر الأصل كأن يكون في إحضار صورته التأكيد لما سيقّت له من التشبيه مثلاً، ولقائل أن يقول: إذا كانت التخيلية عنده استعارة مصرحة مقصودة في نفسها مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحققة فينبغى أن يكون حسننها برعاية جهات حسن التشبيه، وكونها في بعض الصور تابعة للمكفى عنها لا يقتضى أن يكون حسننها تابعا لحسنها نعم يقتضى أن يكون حسن المكفى عنها موجبا لمزيد حسننها الذى هو في نفسها فتأمل.

## (فصل: وقد يطلق المجاز إلخ)

(قوله: في بيان معنى آخر) أى: وهو الكلمة التى تغير إعرابها الأصلي (قوله: على سبيل الاشتراك) أى: اللفظى بأن يقال: إن لفظ مجاز وضع بوضعين أحدهما للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة، والثاني للكلمة التى تغير حكم إعرابها الأصلي فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال (قوله: أو التشابه) أى: مشابهة الكلمة التى تغير إعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل في كل، واستعير اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال فإطلاق لفظ مجاز على الكلمة التى تغير إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة (قوله: وقد يطلق المجاز) أى: قد يطلق هذا اللفظ يعنى على سبيل الاشتراك أو التشابه كما علمت، وأشار بقدر لقلّة ذلك الإطلاق؛ لأن الإطلاق الشائع هو ما مر (قوله: على أن الإضافة للبيان) هذا

أى: تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر (بم حذف لفظ، أو زيادة لفظ) فالأول: (كقوله تعالى: «وَجَاءَ رِبُّكَ»<sup>(١)</sup>)، «وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ»<sup>(٢)</sup> (و) الثاني مثل (قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup> أى: جاء (أمر ربك) لاستحالة المجيء على الله تعالى (و) اسأل (أهل القرية).....

غير متعين لجواز أن تكون الإضافة حقيقية، ويراد بحكم الإعراب ما يترتب عليه من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك (قوله: أى تغير إعرابها من نوع) أى من أنواع الإعراب إلى نوع من أنواعه، وذلك بأن زال النوع الأصلي الذى تستحقه الكلمة وحل محله نوع آخر (قوله: بم حذف لفظ إلخ) الباء سببية متعلقة بتغير أى: إن ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحقت نوعا من الإعراب، فلما حذف حدث نوع آخر، أو بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحقت قبله نوعا من الإعراب فحدث بزيادته نوع آخر من الإعراب، وخرج بقوله: بم حذف لفظ إلخ تغير إعراب غير فى: جاءنى القوم غير زيد، فإن غيرا كان مرفوعا صفة فغير إلى النصب على الاستثناء، لا بم حذف ولا زيادة، بل بنقل غير من الوصفية إلى كونها أداة استثناء، وخرج أيضا ما إذا لم يتغير حكم الإعراب بالزيادة كما فى قوله تعالى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup> وما إذا لم يتغير بالنقص كما فى قوله تعالى: «أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ»<sup>(٥)</sup> أى: كذوى صيب فلا تسمى الكلمة مجازا، وقد دخل فى تعريفه الملاكور ما ليس بمجاز نحو إنما زيد قائم فإنه تغير حكم إعراب زيد بزيادة ما الكافة وإن زيد قائم، فإنه تغير إعراب زيد من النصب إلى الرفع بم حذف إحدى نوني إن، ودخل فيه أيضا نحو: ليس زيد بمنطلق، وما زيد بقائم، مع أن هذه ليست بمجاز كما صرح به فى المفتاح فهو تعريف بالأعم بناء على جوازه (قوله: فالأول) أى: وهو التغير الذى يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله: والثاني) أى: وهو التغير الذى يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا (قوله: لاستحالة)

(٢) يوسف: ٨٢.

(٤) آل عمران: ١٥٩..

(١) الفجر: ٢٢.

(٣) الشورى: ١١.

(٥) البقرة: ١٩.

للقطع بأن المقصود هاهنا سؤال أهل القرية، وإن جعلت القرية مجازاً عن أهلها  
 علة لمحدوف أى: وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء على الله تعالى؛ وذلك  
 لأن المجيء عبارة عن الانتقال من حيز إلى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحى الذى له  
 رجل، ومطلق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فضلاً عن الجسمية المخصوصة، فإذا لم  
 يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجب حمله على وجه يصح، فقدر المضاف وهو  
 الأمر ليصح هذا الكلام الصادق، والقرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلى، فإن قلت كما  
 يستحيل المجيء على الرب يستحيل أيضاً مجيء أمره، لأن المراد بأمره حكمه المحكى عنه  
 وهو معنى من المعاني، وقد علمت أن المجيء مخصوص بالجسم الحى قلت: الأمر وإن كان  
 المجيء محالاً عليه أيضاً، إلا أنه يصح إسناد المجيء إليه مجازاً ليكون كناية عن بلوغه  
 للمخاطبين، فيقال على وجه الكثرة، جاء أمر السلطان إلينا أى: بلغنا وإن كان الجائي في  
 الحقيقة حامله، وهذا الإسناد كثير حتى قيل: إنه حقيقة عرفية بخلاف إسناد المجيء إليه  
 تعالى، فإنه لا يصح حقيقة ولا مجازاً لاستحالة بلوغه إلينا فوجب أن يكون الكلام بتقدير  
 المضاف ليصح الكلام ولو بالتجاوز في المقدر أيضاً كذا قال بعضهم، وأورد عليه أن امتناع  
 وجه من التجوز وهو كون الإسناد إليه تعالى كناية عن البلوغ لا يقتضى امتناع تجوز آخر  
 فلا يتعين الإضمار، إذ يمكن أن يقال: أسند المجيء إليه تعالى لكونه آمراً بالأمر وبإبلاغه فهو  
 كالإسناد إلى السبب الأمر فيكون من المجاز العقلى، وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصدد  
 اهـ يعقوبى<sup>(١)</sup>.

(قوله: للقطع إلخ) أى: وإنما حمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود مسن  
 الآية سؤال أهل القرية لا سؤالها نفسها؛ لأن القرية عبارة عن الأبنية المجتمعة وسؤالها  
 وإجابتها خرق للعادة، وإن كان ممكناً لكن ليس مراداً في الآية، بل المراد فيها سؤال  
 أهلها للاستشهاد بهم فيحييوا بما يصدق أو يكذب؛ لاسؤالها؛ لأن الشاهد لا يكون جماداً

(١) والذي عليه أهل السنة والجماعة في هذا الأمر أن المجيء على حقيقته لكنه تعالى مجيء بجمعاً يليق بجلاله  
 وكماله، بلا تعطيل ولا تكييف.



لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله) لأن المقصود نفى أن يكون شيء مثل الله تعالى، لا نفى أن يكون شيء مثل مثله. فالحكم الأصلي لـ **﴿رَبُّكَ﴾**، و**﴿الْقُرْبَى﴾** - هو الجر؛ وقد تغير في الأول إلى الرفع، وفي الثاني: إلى النصب بسبب حذف المضاف. والحكم الأصلي في **﴿مثله﴾** هو النصب؛ لأنه خبر **﴿ليس﴾**، وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف.

فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي؛ كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي. وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب.

(قوله: لم يكن من هذا القبيل) أى: بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة؛ لأنها حينئذ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال (قوله: لأن المقصود إلخ) علة لمحذوف أى: وإنما حمل على زيادة الكاف؛ لأن المقصود إلخ (قوله: لا نفى أن يكون شيء مثل مثله) أى: لأنه لا مثل له تعالى حتى ينفى عن ذلك المثال من يكون مثله (قوله: لأنه خبر ليس) أى: وشيء اسمها وإنما صح الإخبار بمثل عن النكرة مع أنها مضافة للضمير؛ لأن مثل لتوغلها في الإهام لا تتعرف وحينئذ فالإخبار حاصل بنكرة عن مثلها، فاندفع ما يقال: إنه يلزم على هذا الإعراب الذى ذكره الشارح الإخبار بالمعرفة عن النكرة، لأن اسم ليس نكرة وبغيرها معرفة بالإضافة للضمير وهو ممنوع (قوله: وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف) أى: لأن الكاف إما حرف جر، أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يقتضى الجر (قوله: كذلك وصفت به إلخ) هذا صريح في أن المسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرينة ولفظ المثل، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير وهو ما قاله المصنف (قوله: هو نفس الإعراب) أى: المستعمل في غير محله الأصلي، فالنصب في القرينة يوصف عنده بأنه مجاز لأنه تجوز فيه بنقله لغير محله؛ لأن القرينة بسبب التقدير محل الجر، وقد أوقع فيها النصب، وقوله وظاهر عبارة المفتاح أى: لأنه قال في قوله تعالى **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** الحكم الأصلي في الكلام لربك هو الجر، وأما الرفع: فمجاز، وصرح أيضا بأن النصب في

وما ذكره المصنف أقرب، والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أخذ بالظاهر، ويحتمل ألا تكون زائدة، بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ؛.....

القرية في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(١)</sup> والجر في كمثله مجاز وإنما قال ظاهر عبارة المفتاح لإمكان تأويل الرفع بالرفع وهكذا (قوله: وما ذكره المصنف) أى: من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الكلمة التي تغير إعرابها أقرب مما ذكره السكاكي من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع الإعراب المستعمل في غير محله وذلك لوجهين أحدهما أن لفظ الجواز مدلوله في الموضعين هو الكلمة بخلاف إطلاقه على الإعراب، فإنه يقتضى تخالف مدلوليه في الموضعين هنا وما تقدم؛ لأن مدلوله في أحد الموضعين الكلمة ومدلوله في الموضع الآخر كيفية الكلمة وهو الإعراب، والثاني أن إطلاق الجواز على الإعراب لكونه قد وقع في غير محله الأصلي وإنما يظهر في الحذف؛ لأن المقدر كالمذكور في الإعراب، فانتقل إعراب المقدر للمذكور، وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعا في غير محله؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور وله مقتضى أوقع إعرابا آخر في محل مقتضاه، وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع في محله، فتقدير المقتضى للتصعب هو ليس لا الإسقاط وليس لا يعتبر لها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير (قوله: ويحتمل أن تكون) أى: الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ زائدة، و(قوله: بل يكون) أى: الكلام نفيا أى مسوقا لنفي المثل (قوله: التي هي أبلغ) أى: من الحقيقة التي هي مقتضى زيادتها ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشيء بالبينة، فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي المثل، وتوضيح ما ذكره الشارح من الكناية أن تقول إن الشيء إذا كان موجودا متحققا فمضى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشيء الموجود المتحقق مثلا لذلك المثل؛ لأن المثلية أمر نسبي بينهما، فإذا نفى هذا اللازم وقيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفي الملزوم وهو مثل ذلك المتحقق؛ لأنه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم

(١) يوسف: ٨٢.

لأن الله تعالى موجود، لزم نفى مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو - أعني الله تعالى - مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله؛ كما تقول: ليس لأخي زيد أخ، أي ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه، والله أعلم.

وهو باطل، فالله تبارك وتعالى متحقق موجود فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض، فإذا نفى مثل ذلك المثل الذي هو لازم كان مقتضيا لنفى الملزوم وهو وجود المثل، فصح النفي لمثل المثل، والحاصل أنه لو لم يتف المثل عند نفى مثل المثل لم يصح نفى مثل المثل؛ لأن الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا فلا يصح نفى حيث، لكن النفي صحيح لوقوعه في كلام المولى، فتعين أن يكون المراد من نفى مثل المثل نفى المثل ليصح النفي، فقد ظهر أن نفى مثل المثل توصل به إلى نفى المثل وهو معنى الكناية؛ لأنه أطلق نفى اللازم وأريد نفى الملزوم (قوله: لأن الله تعالى موجود) أي ولا يمكن نفى الموجود (قوله: فإذا نفى مثل مثله) أي: الذي هو اللازم (قوله: لزم نفى مثله) أي: الذي هو ملزوم (قوله: فلم يصح نفى مثل مثله) أي: على تقدير وجود المثل، لكن النفي لمثل المثل صحيح لوقوعه في كلام الصادق فليكن المثل منفيا وهو المطلوب (قوله: كما تقول) أي: في شأن زيد الذي لا أخ له قصدا لإفادة نفى أخ له وتوضيح ما ذكره من الكناية أنه إذا فرض أن لزيد الموجود أخا، لزم أن يكون زيد أخا لذلك الأخ المفروض وجوده، فلما استلزم وجود الأخ وجود الأخ لذلك الأخ وهو زيد، لم يصح نفى الأخ عن ذلك الأخ المفروض، وإلا لزم وجود الملزوم وهو الأخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت أخ له، فظهر أن قولنا: ليس لأخي زيد أخ نفى للملزوم وهو أخو زيد بنفى لازمه وهو أخو أخيه؛ لأن نفى الملزوم لازم لنفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية. واعلم أن في تقرير الكناية في الآية الشريفة طريقتين:

إحدهما: ما ذكره الشارح وحاصله: أنه أطلق نفى مثل المثل وأريد منه نفى المثل ضرورة أن الله تعالى موجود، فلو كان له مثل لزم أن يكون تعالى مثلا لذلك المثل، فإذا انتفى أن يكون لمثله مثل لزم انتفاء المثل، وإلا لم يصح النفي.

## الكناية

تعريف الكناية:

في اللغة: مصدر كنيت عن كذا بكذا، أو كنوت إذا تركت التصريح به،  
وفي الاصطلاح: (لفظ أريد به لازم معناه.....)

وثانيتها: أنه من باب نفى الشيء عمن هو مثلك أو على أخص أوصافك  
فيلزم عرفاً نفية عنك، وإلا لزم التحكم في ثبوت الشيء لأحد المثليين دون الآخر، فالمثل  
المفروض نفى عنه المماثل له، فيلزم أن يتنفى المماثل عن الله تعالى كما نفى المماثل عن  
مفروض المماثلة له تعالى وكلا الوجهين مذكور في المطول.

### (الكناية)

(قوله: أو كنوت) أى: بكذا عن كذا حذفه من هنا لدلالة الأول عليه، وأوفى  
كلامه للشك فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء، وعلى الثاني تكون واو  
والمضارع على الأول يكفى فهو كرمى يرمى، وعلى الثاني يكتفى فهو كدعا يدعو ويرد  
على الاحتمال الثاني قولهم في المصدر كناية ولم يسمع كناوة بالواو، ولا يقال: إن الواو  
قلبت ياء في المصدر لكسر فائه؛ لأننا نقول الكسرة في نحو ذلك لا توجب قلبا كما في  
علاوة، فالتزام الياء في المصدر يدل على أن اللام ياء وأن الواو في كنوت قلبت عن الياء  
سماعاً فتأمل.

(قوله: إذا تركت التصريح به) أى: بمدخول عن وهو راجع لكنيت وكنوت  
فهى لغة ترك التصريح بالشيء (قوله: وفي الاصطلاح لفظ إلخ) إطلاقها على اللفظ في  
الاصطلاح كثير، وقد تطلق فيه أيضا على المعنى المصدرى أعني الإتيان بلفظ أريد به  
لازم معناه مع جواز إرادته معه وهى بهذا المعنى أخص من معناها لغة.

(قوله: لفظ) خرج عنه ما دل مما ليس بلفظ كالإشارة والكتابة (قوله: أريد به  
لازم معناه) أى: لاستعماله فيه، والحاصل أن الكناية لفظ له معنى حقيقى أطلق ولم يرد  
منه ذلك المعنى الحقيقى، بل أريد به لازم معناه الحقيقى، وخرج بقوله: (أريد به) لفظ  
الساهى والسكران والنائم، وخرج بقوله: (لازم معناه) اللفظ الذى يراد به نفس معناه

مع جواز إرادته معه) أى: إرادة ذلك المعنى مع لازمه؛ كلفظ: طويل النجاد المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز.....

وهو الحقيقة الصرفة، وقد تقدم أن المراد باللزوم هنا مطلق الارتباط ولو بعرف لا اللزوم العقلي (قوله: مع جواز إرادته معه) أى مع جواز إرادة معناه الحقيقي مع لازمه فمن قيودها أنها بعد إرادة اللازم بلفظها لا بد أن تصبحها قرينه تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، وحينئذ فتحوز إرادته من اللفظ مع لازمه، وهذا القيد أعنى قوله: (مع جواز إلخ) مخرج للمجاز، إذ لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف لاشتراطه في قرينته أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وقد علم مما ذكره المصنف أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وليست حقيقة؛ لأن اللفظ لم يرد به معناه، بل لازمه، ولا مجازاً؛ لأن المجاز لا بد له من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقيل: إنما لفظ مستعمل في المعنى الحقيقي لينتقل منه إلى المجازى وعلى هذا تكون داخله في الحقيقة؛ لأن إرادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة أعم من أن تكون وحدها كما في التصريح أو مع إرادة المعنى كما في الكناية، وقوله مع جواز إرادته معه أى: من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملاً فيهما معاً، ولا يرد أن المصنف لا يجوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه؛ لأن محل عدم التجويز إذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعاً وهو المعنى الحقيقي، وإلى هذا يشير قوله: معه، ففائدته التنبيه على إرادة اللازم أما إرادة المعنى بتبعية إرادة اللازم كما يفهم من قولنا: جاء زيد مع الأمر، ولا يقال جاء الأمر مع زيد؛ لأن مع تدخل على المتبوع لا على التابع (قوله: كلفظ طويل النجاد) الحاصل أن النجاد حمائل السيف فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النجاد فالمراد: أنه طويل القامة فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف وطويل القامة بأن يراد بطويل النجاد معناه الحقيقي واللازمي (قوله: فظهر) أى: مما ذكر وهو أن الكناية يصحبها جواز إرادة المعنى

من جهة إرادة المعنى) الحقيقي (مع إرادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة؛ بخلاف المجاز فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وقوله: (من جهة إرادة المعنى) معناه: من جهة جواز إرادة المعنى.....

الأصلي (قوله: من جهة إرادة المعنى الحقيقي) أى فيها و(قوله: مع إرادة لازمه) أى لازم المعنى الحقيقي (قوله: بخلاف المجاز) أى: فإنه وإن شارك الكناية فى إرادة مطلق اللازم إلا أنه لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي وإن وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه للمعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال، والحاصل أن الكناية والمجاز يشتركان فى إرادة اللازم ويفترقان من جهة أن الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الأصلي، والمجاز لا يجوز فيه إرادة ذلك؛ لأن الكناية لا بد ألاّ تصحبها قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينة تمنع من إرادته واعترض هذا العصام بأنهم إن أرادوا أن المعنى الحقيقي تجوز إرادته فى الكناية لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع؛ إذ إرادة المعنى الحقيقي لذاته كما لا تجوز فى المجاز لا تجوز فى الكناية، وإن أريد أنه تجوز إرادته للانتقال منه لللازم المراد فهذا جائز فى كل من الكناية والمجاز مثلاً جاعق أسد يرمى لا تمنع فيه القرينة أى: يراد بالأسد السبع المخصوص لينتقل منه إلى الشجاع، وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز، وأجيب باختيار الشق الأول لكن إرادته لذاته لا من حيث إنه الغرض المهم، بل الغرض المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا أن المعنى الحقيقي يجوز إرادته للانتقال منه للمراد فى كل من الكناية والمجاز ويمتنع فيهما إرادة المعنى الحقيقي بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات وأما إرادته مع لازمه على أن الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز فى الكناية دون المجاز فتأمل.

(قوله: وقوله من جهة إلخ) هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف، وحاصله أن فى كلامه تناقياً بين التفريع والمفرع عليه؛ وذلك لأن المفرع عليه يقتضى أن إرادة كل من اللازم والملزوم فى الكناية جائزة والتفريع يقتضى أن إرادتهما معا واقعة

ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية، ولأن الكناية كثيرا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي للقطع بوضحة قولنا: فلان طويل النجاد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل، وإن لم يكن له نجاد، ولا كلب، ولا فصيل. ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى، وهاهنا بحث لا بد من التنبيه له؛ وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية.....

وهذا تناف، وحاصل ما أجاب به الشارح أن في التفريع حذف مضاف، والأصل من جهة جواز إرادة المعنى منها مع إرادة لازم (قوله: ليوافق إلخ) أى: وإنما قدرنا ذلك المضاف لأجل أن يوافق كلامه هنا ما ذكره في تعريف الكناية إذ لم يشترط في تعريفها إلا جواز الإرادة لا وقوعها (قوله: طويل النجاد) كناية عن طول القامة؛ لأنه يلزم من طول النجاد أى: مماثل السيف طول القامة (قوله: وجبان الكلب) كناية عن الكرم؛ لأن جبن الكلب أى: عدم جراته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين عليه؛ لأن جبنه إنما نشأ من ذلك وكثرة الواردين عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله: ومهزول الفصيل) كناية عن الكرم أيضا؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود لبن في أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيغان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم وكثرة الضيغان تستلزم الكرم (قوله: وإن لم يكن له نجاد إلخ) أى: وإذا صحت الكناية بنحو هذه الألفاظ ووقعت بها مسع انتفاء أصل معناها لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي، وإنما يصدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقي، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف، فإن قلت: عند انتفاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز أيضا؛ لأن معنى صحة الإرادة للشيء صحة صدق الكلام في ذلك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء، قلت: لا نسلم عدم الانتفاء ضرورة أن الموصوف بهذه الكناية يصح أن توجد له تلك الأمور بمعنى أنها جائزة في حقه، وإذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها وإذا جاز الصدق جازت إرادة ما يصح فيه الصدق - نعم لو كانت هذه المعاني مستحيلة ورد ما ذكر (قوله: ومثل هذا) أى: القول المتقدم في عدم إرادة المعنى الحقيقي لعدم وجوده (قوله: وهاهنا بحث) هذا جواب عما يقال: إن التعريف غير جامع؛ لأنه لا يشمل الكناية التي تمتنع فيها إرادة المعنى الحقيقي (قوله: وهاهنا بحث) أى: قائلة ينبغي التنبيه عليها،

من حيث إنها كناية لا تنافي ذلك؛ كما أن المجاز ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة؛ كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى: **(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)** <sup>(١)</sup> أنه من باب الكناية؛ كما في قولهم: مثلك لا ييخل؛ لأنهم إذا نفوه عمن يماثله، وعمن يكون على أحص أوصافه.....

وحاصلها اعتبار الحيثية في التعريف، فقولهم في تعريف الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه أى: من حيث إن اللفظ كناية، وأما من حيث خصوص المادة فقد يمتنع إرادة المعنى الحقيقي لاستحالته، والحاصل أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث إنها كناية - أى: لفظ أريد به لازم معناه بلا قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي - لا تنافي جواز إرادة المعنى الحقيقي نعم قد تمتنع تلك الإرادة في الكناية من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى، فجواز الإرادة من حيث إنها كناية - ومنعها من حيث خصوص المادة بتعريف الكناية - صادق على هذه الصورة أيضاً (قوله: من حيث إنها كناية) أى: لا من حيث خصوص المادة و(قوله: لا تنافي ذلك) أى إرادة المعنى الحقيقي، و(قوله: كما أن المجاز ينافيه) تنظير في المنفى.

(قوله: لكن قد يمتنع ذلك) أى إرادة المعنى الحقيقي وهذا الاستدراك مفهوم الحيثية السابقة فكان الأنسب أن يقول: وأما من حيث خصوص المادة فقد يمتنع في الكناية ذلك، إذ لا وجه للاستدراك (قوله: من باب الكناية) أى: من حيث إن سلب الشبهة عن مثل مثله يستلزم سلبها عن مثله والإلزام التحكم في نفى الشبهة عن أحد المثليين دون الآخر (قوله: كما في قولهم مثلك لا ييخل) هذا نظير للآية من حيث إن كلاً كناية؛ لا من حيث امتناع إرادة المعنى الحقيقي مع لازمه، ويحتمل أن يكون نظيرها في ذلك أيضاً؛ لأن القصد من قولهم: مثلك لا ييخل نفى البخل عمن المخاطب، ولا يصح أن يراد نفى البخل عن مثله أيضاً؛ لأن إثبات مثله للمخاطب نقص في المدح - كذا قرر شيخنا العدوى (قوله: لأنهم إذا نفوه) أى: البخل وقوله: عمن يماثله أى: عمن يماثل المخاطب (قوله: وعمن يكون على أحص أوصافه) أى: على



فقد نفوه عنه؛ كما يقولون بلغت أترابه؛ يريدون بلوغه، فقولنا: ليس كالله شيء،  
وقولنا: ليس كمثله شيء - عبارتان متعاقبتان على معنى واحد؛ وهو نفى المماثلة  
عن ذاته؛ لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكناية من المبالغة، ولا يخفى هاهنا امتناع  
إرادة الحقيقة؛ وهو نفى المماثلة عمن هو مماثل له، وعلى أخص أوصافه.....

أوصافه الخاصة ملتبسًا بما كالعلم والكرم لا العامة كالحَيَوَانِيَّة أو الناطقية وهذا العطف  
تفسيرى؛ لأن المماثل هو من كان مشاركًا في الأوصاف الخاصة كلها (قوله: فقد نفوه) أى  
البعث عنه أى: عن المعاطب وإلا لزم التحكم في نفى الشيء عن أحد المثليين دون الآخر  
(قوله: بلغت أترابه) جمع ترب بكسر التاء أى: أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة  
الجميع في زمن واحد وقوله: بلغت أترابه أى: بالسن (قوله: يريدون بلوغه) أى: يريدون  
بلوغه بالسن فإنه يلزم من بلوغ أقرانه بالسن بلوغه بالسن وإلا لزم التحكم - اهـ. سم

(قوله: متعاقبتان على معنى واحد) أى: واردتان على معنى واحد على وجه  
المعاقبة والبدلية - فنفى المماثلة عن ذاته تعالى - تارة يؤدي بالعبارة الأولى على وجه  
الصراحة وتارة يؤدي بالعبارة الثانية على وجه الكناية؛ وذلك لأن موداها بالمطابقة نفى  
أن يكون شيء مماثلاً لمثله، ويلزم من نفى كون الشيء مماثلاً لمثله نفى كونه مماثلاً له  
تعالى، إذ لو كان ثم مماثلاً له تعالى كان الله مماثلاً لمثله ضرورة أن ما ثبت لأحد المثليين  
فهو ثابت للآخر وإلا افتقرت لوازم المثليين فثبت أن مفاد العبارتين واحد (قوله: إلا ما  
تعطيه الكناية) أى: وهى العبارة الثانية و(قوله: من المبالغة) أى: لإفادتها المعنى بطريق  
اللزوم الذى هو كادعاء الشيء ببيته، ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله:  
ليس كمثله شيء أوكد في نفى المثل من ليس كالله شيء (قوله: ولا يخفى هاهنا) أى:  
في الآية وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب الكشف استدلالاً على قوله: لكن قد  
يمتنع إلخ، وإنما امتنع في الآية إرادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته - اهـ. سم.

فإن قلت: حيث كان يمتنع في الآية إرادة المعنى الحقيقي لاستحالة فما المانع من  
جعل الآية من قبيل المجاز المرسل وقرينته حالية وهى استحالة إرادة المعنى الحقيقي ولا تكون  
من قبيل الكناية؟ قلت: لعلمهم جعلوا الآية من قبيل الكناية لا من قبيل المجاز المرسل

(و الفرق) بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أى: فى الكناية (من اللزوم) إلى الملزوم؛ كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة.

(وفيه) أى: فى المجاز الانتقال (من الملزوم) إلى اللزوم؛ كالانتقال من الغيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع. (ورد) هذا الفرق (بأن اللزوم).....

نظرا إلى أن الاستحالة إنما تكون قرينة للمجاز إذا كانت ضرورية لا نظرية كما هنا - فتأمل. (قوله: و الفرق) بالبناء للمفعول وهو الأقرب كما قال اليعقوبى لعدم تقدم الفاعل فيما مر - وإن كان الفرق الذى سيذكره للسكاكى وغيره، ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل والفاعل ضمير عائد على السكاكى للعلم به من أن الكلام فى المباحثة غالبا معه، والحاصل أن المصنف لما قدم الفرق المرضى عنده بين المجاز والكناية - وهو أن الكناية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقى لعدم نصب القرينة المانعة، والمجاز لا يجوز فيه ذلك - أشار إلى فرق آخر بينهما للسكاكى وغيره لأجل الاعتراض الذى أورده عليه (قوله: كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة) فطول القامة ملزوم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة، لا يقال: طول القامة لا يستلزم طول النجاد؛ لصحة ألا يكون لطول القامة نجاد أصلا فكيف يكون ملزوما؟ لأننا نقول اللزوم عرقى أغلى وذلك كاف مع وجود القرينة فإن قلت: مقتضى تمثيل الشارح هذا المثال عند قول المصنف لفظ أريد به لازم معناه أن طول القامة لازم لطول النجاد ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا قلت: كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم: لأن كلا منهما مساو للآخر، وحينئذ فالتمثيل بهذا المثال هنا لا يناق التمثيل به فيما تقدم.

(قوله: أى فى المجاز) سواء كان مرسلا أو كان بالاستعارة ولذا عدد الشارح الأمثلة (قوله: كالانتقال من الغيث إلى النبت) أى: فإنه لازم للمطر بحسب العادة والمطر ملزوم له وكذلك الشجاعة لازمة للأسد [والأسد]<sup>(١)</sup>

ملزوم لها لكن لما ناسبت الشجاعة الرجل أيضا انتقل من الأسد بواسطة القرينة إلى الرجل المقيد بالشجاعة فصار الأسد

(١) زيادة اقتضاها السياق.

ما لم يكن ملزوماً) بنفسه، أو بانضمام قرينة إليه (لم ينتقل منه) إلى الملزوم؛ لأن  
اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم، ولا دلالة للعام على الخاص.  
(وحيث) أى: وحين إذ كان اللازم ملزوماً (يكون الانتقال من الملزوم إلى  
اللازم) كما في المجاز؛ فلا يتحقق الفرق،.....

ملزوماً والرجل الشجاع لازماً بانضمام القرينة (قوله: ما لم يكن ملزوماً) مصدرية  
ظرفية أى: مدة كونه غير ملزوم بأن بقى على لازميته ولم يكن ملزوماً للملزوم لكونه  
أعم من ملزومه (قوله: من حيث إنه لازم) أى: من حيث إنه يلزم من وجود غيره  
وجوده (قوله: يجوز أن يكون أعم) أى: من ملزومه ضرورة أن مقتضى لازميته أن  
وجود غيره لا يخلو عنه فغيره إما مساو أو أخص، وأما كون وجوده لا يخلو عن وجود  
غيره حتى يكون هو مساوياً أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كالحَيوان  
بالنسبة للإنسان فلا يخلو الإنسان من الحيوان، وقد يخلو الحيوان من الإنسان وإذا صح  
أن يكون اللازم أعم فلا ينتقل منه للملزوم، إذ لا دلالة للأعم على الأخص حتى  
ينتقل منه إليه، وإنما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوماً  
لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساوياً إما بنفسه كالناطق بالنسبة للإنسان فإنه وإن  
كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان هو ملزوم له لمساواته له فيلزم من وجوده وجود  
الإنسان أو بواسطة انضمام قرينة إليه كالعرف، كقولنا كناية عن المؤذن: رأيت إنساناً  
يلزم المنار فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن، ويصح أن يكون أعم  
منه لجواز أن تكون ملازمته للمنار لا للأذان، لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن لأن  
ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفاً فهذا لازم أعم صار ملزوماً  
بالقرينة.

(قوله: أى وحين إذ كان اللازم ملزوماً) الأولى أن يقول: أى وحين إذ كان لا  
ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوماً (قوله: فلا يتحقق الفرق) أى بين المجاز والكناية؛  
لأن الانتقال في كل منهما من الملزوم إلى اللازم؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا  
يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوماً فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا

والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه، وما يقال إن مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه فمما لا دليل عليه، وقد يجاب.....

من حيث إنه لازم (قوله: والسكاكى أيضًا معترف إلخ) أى: وحيثذ فيؤكد هذا الرد عليه، وكان الأولى للشارح أن يقدم هذا على قول المصنف: وحيثذ يكون إلخ؛ لأجل أن يكون سند القول المتن ورد بأن اللازم إلخ وكان يقول: ورد بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه والسكاكى معترف بذلك (قوله: وما يقال) أى: فى الجواب عن الاعتراض على السكاكى وتصحيح فرقه، وحاصله أن مراد السكاكى بقوله: الانتقال فى الكناية من اللازم إلى الملزوم المساوى للمزومه اللزوم بين الطرفين من خواصها ومراده بقوله: والانتقال فى المجاز من الملزوم إلى اللازم مطلقاً؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط فى المجاز، وحيثذ فصح تعبيره فى جانب الكناية بالانتقال من اللازم ولم يصح التعبير به فى المجاز فتم ما ذكره من التفرقة بينهما (قوله: أو شرط لها) هذا تنويع فى التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله: فمما لا دليل عليه) أى: فيقال عليه إنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللزوم فيها أعم كما يكون مساويا وكذا المجاز، وحيثذ فالجواب المذكور ضعيف؛ لأن فيه حمل السكاكى على ما هو تحكم محض (قوله: وقد يجاب) أى: عن الاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى، وكان الأولى أن يزيد أيضًا، لأن هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور، وحاصله أن مراد السكاكى باللازم فى قوله: إن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعاً عن اعتبار الغير: كطول السجاد التابع وجوده فى الغالب لطول القامة، وكنفى مثل المثل التابع اعتباره وجريانه فى الألسن لنفى المثل فإنهما وإن تلازما فى نفس الأمر إلا أن الأول منهما أكثر اعتباراً وأسبق ملاحظة ومراده بقوله: إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم أى من المتبوع فى الوجود الخارجى، أو فى الاعتبار إلى التابع فيه فصحت التفرقة التى ذكرها بينهما، والحاصل أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه

بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية؛ كطول النجاد التابع لطول القامة؛ ولهذا يجوز كون اللازم أخص؛ كالضاحك بالفعل للإنسان. فالكنائية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف؛ ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس؛ وفيه نظر.....

عليه الاعتراض، بل مراده بمما التابع والمتبوع وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي كطول النجاد لطول القامة وكالضحك بالفعل للإنسان (قوله: بأن مراده) أى السكاكى (وقوله: باللازم) أى فى جانب الكناية وفى جانب المجاز (قوله: ما يكون وجوده) أى فى الخارج أو فى الاعتبار، و(قوله: على سبيل التبعية) أى لوجود الغير، أو لاعتبار الغير. (قوله: ولهذا) أى: لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف يجوز أى السكاكى كون اللازم المتنقل منه للمعنى الكنائى أخص؛ لأن اللازم بمعنى التابع فى الوجود لوجود غيره أو فى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم المتعارف، فإنه إنما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص، وإلا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال.

(قوله: فالكنائية إلخ) مفرع على الجواب المذكور أى: فالكنائية على هذا أن يذكر إلخ (قوله: ورديف) عطفه على التابع إما من عطف المرادف إن أريد به نفس التابع أو من عطف المغاير إن أريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير: كطول النجاد لطول القامة، والضحك بالفعل للإنسان، وبالرديف ما يعتز بعد الآخر ولو تحقق معناه من الآخر كنفى مثل المثل لنفى المثل؛ لأن اعتبار الثانى واستعماله قبل الأول؛ لأنه أصرح وأكثر دورا على الألسنة فيسمى رديفاً لاستناده للآخر مع مساواته له فى الصحة والتحقيق فى نفس الأمر و(قوله: أن يذكر من المتلازمين) المراد بمما ما بينهما لزوم ولو فى الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقى فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل أنه قد يتنقل من الأخص إلى الأعم (قوله: والمجاز بالعكس) أى فيقال هو أن يذكر من المتلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله: وفيه نظير) أى: وفى هذا الجواب نظر بالنسبة لقوله والمجاز بالعكس؛ لأن المجاز قد يتنقل فيه من التابع فى الوجود الخارجى إلى المتبوع فيه كإطلاق النبات على الغيث فى أمطرت السماء نباتا،

ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم هاهنا امتناع الانفكاك.  
أقسام الكناية:

(وهي) أى: الكناية (ثلاثة أقسام؛ الأولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن  
الكناية (المطلوب بها غير صفة، ولا نسبة).....

والحاصل أن نحو النبات مما يكون تابعاً مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازاً مرسلًا  
كما نصوا عليه في قولك: أمطرت السماء نباتاً فلو اختصت الكناية بالانتقال من التابع  
كان مثل ذلك من الكناية، مع أنهم مثلوا به للمجاز ونصوا على أنه منه، وقد يجاب عن  
ذلك برعاية الحيثية في نحو النبات يستعمل في الغيث، وذلك بأن يقال إذا استعمل  
النبات في الغيث مثلاً من حيث إنه رديف للغيث، وتابع له في الوجود غالباً كان كناية،  
وإن استعمل فيه من حيث اللزوم الغالب كان مجازاً نظير ما تقدم من أن اللفظ الواحد  
يجوز أن يكون مجازاً مرسلًا واستعارة باعتبارين، ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق  
التحكم؛ لأن تخصيص الكناية بالتبعية والمجاز باللزوم مما لم يظهر عليه دليل، إلا أن  
يدعى أن ذلك تقرر بالاستقراء وقرائن أحوال المستعملين - ا. هـ يعقوبي.

(قوله: ولا يخفى إلخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم ما يكون  
وجوده على سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره.

(قوله: هاهنا) أى: في الكناية (قوله: امتناع الانفكاك) أى: الذى هو اللزوم  
العقلي، بل المراد باللزوم هاهنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كما تقدم غير مرة  
(قوله: وهي ثلاثة أقسام) أى: بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات كذا في شرحه  
للمفتاح، فاختصاص القسم الثاني بالقسمة إلى القرينة والبعيدة الواضحة والخفية دون  
القسم الأول والثالث بالنظر إلى الاستقراء وإلا فالعقل يجوز قسمة كل منهما للأقسام  
المذكورة (قوله: تأنيثها) أى: هذه الكلمة وهي الأولى مع أن الظاهر تذكيرها؛ لأن  
لفظ قسم مذكر (قوله: باعتبار كونها عبارة عن الكناية) أى: باعتبار كونها معبرا  
بها أى: بلفظها عن الكناية (قوله: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أى: ولا نسبة  
صفة لموصوف وذلك بأن كان المطلوب بها موصوفاً، ولو قال المصنف: الأولى

فمنها) أى: فمن الأولى (ما هى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف....

المطلوب بها الموصوف لكان أحسن، والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ الكناية أى: الذى يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه إما أن يكون موصوفاً أو يكون صفة والمراد بها الصفة المعنوية كالجود والكرم لا النحوية، وإما أن يكون نسبة صفة لموصوف، والمصنف قسم القسم الأول إلى قسمين، والثانى إلى أربعة، والثالث لم يقسمه والمرجع فى ذلك كله للاستقراء كما علمت، وفى بعض الحواشى لم يقل المطلوب الموصوف كما فى المفتاح مع أنه أخصر لأجل أن يشمل ما إذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة، فالحاصل أن المراد بقوله: غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة كما فى قوله تعالى: **(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)** فإن المكنى عنه نفى المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد من إدخاله (قوله: فمنها ما هى معنى واحد) الأولى أن يقول وهى قسمان الأول كذا والثانى كذا إذ قوله: فمنها كذا ومنها كذا لا يقتضى حصر أفراد الأولى فى هذين القسمين وأن لها أفراداً أخرى وليس كذلك (قوله: ما هى معنى واحد) أى فمنها لفظ وكناية وهى دالٌ معنى واحد أو هى مدلولها معنى واحد؛ لأن الكتابة ليست المعنى الواحد بل دالة عليه والمراد بوحدة المعنى هنا ألا يكون من أجناس مختلفة، وإن كان جمعا كما فى الأضغان فى المثال الآتى وليس المراد بوحدة ما قابل التقنية والجمعية الاصطلاحية (قوله: مثل أن يتفق فى صفة من الصفات) أى: كالجامع فى المثال الآتى، و(قوله: اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقى كالواجب والقدسم وغير الحقيقى، كما إذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلاً وصار كاملاً فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره، ثم الصفة من حيث هى صفة لا تدل على معين بل على موصوف ما فىكون اختصاصها بموصوفها لأسباب خارجة عن مفهومها فىكون عارضا (قوله: فتذكر تلك الصفة) أى: لفظ تلك الصفة، و(قوله: ليتوصل بها) أى: يتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة إلى ذات ذلك الموصوف لا إلى أوصافه ولا إلى نسبة من النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذى

(كقوله:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَيْضٍ مَخْذَمٍ (وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ)

المخذم: القاطع، والضغن: الحقد، ومجامع الأضغان: معنى واحد كناية عن القلوب.

(ومنها ما هو مجموع معان).....

جعلناه كناية غير الصفة وغير النسبة، إذ هو ذات الموصوف وإنما اشترط في الصفة المكنى بها الاختصاص ولو بأسباب خارجة لما علمت أن الأعم لا يشعر بالأخص، وإنما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون أعم لوجوده في غيره (قوله: كقوله الضارِبِينَ إلخ)<sup>(١)</sup> قال في شرح الشواهد: لا أعلم قائله (قوله: بكل أبيض) أى: بكل سيف أبيض والضارِبِينَ نصب على المدح أى: أمدح الضارِبِينَ بكل سيف أبيض مخذم أى: قاطع والمخذم بضم الميم وكسر الذال المعجمة وبينهما خاء ساكنة - اهـ - حفى.

(قوله: والطاعِنِينَ) أى: وأمدح الطاعِنِينَ أى: الضارِبِينَ بالرمح مجامع الأضغان فمجامع الأضغان كناية عن القلوب كأنه يقول: والطاعِنِينَ قلوب الأقران لأجل إخراج أرواحهم بسرعة ومجامع الأضغان معنى واحد إذ ليس أجساماً ملتزمة وإن كان لفظه جمعاً وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب؛ لأن مدلولها جمع الأضغان، ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلوب، إذ لا تجتمع الأضغان في غيرها، فإن قلت إن مصدوق قولنا: بجمع الضغن هو القلب وإطلاق اللفظ على مصدوقه حقيقة فليس هذا من الكناية قلت: إن مجامع وإن كان مشتقاً لم يرد منه الذات الموصوفة بالصفة، بل المراد منه خصوص الصفة وهى جمع الضغن، وهذه لا تطعن، وحيث أن الشاعر أطلق الصفة التى هى لازم وأراد محلها وهو الموصوف كناية (قوله: ومجامع الأضغان معنى واحد) أى: أن المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد وهو جمع الأضغان وهو مختص بالقلب، فيصح أن يكنى به عنه، وأما مجامع وحده فالمعنى الدال عليه وهو الجمع غير مختص بالقلب (قوله: ومنها ما هو) أى: قسم هو مجموع معان وفى بعض النسخ ما هى أى: كناية هى مجموع معان أى هى لفظ دال على مجموع معان بأن تكون تلك

(١) انظر معاهد التنصيص ص ٢٦، الموازنة ص ٢٧٩، الإشارات ص ٢٤٠.



بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر، وآخر لتصير جملة مختصة بموصوف؛ فيتوصل بذكرها إليه (كقولنا -كناية عن الإنسان- حي مستوى القامة عريض الأظفار) وهذا يسمى خاصة مركبة. (وشرطهما) أى: وشرط هاتين الكنايتين: (الاختصاص بالمكنى عنه).....

المعاني جنسين أو أجناسا متعددة (قوله: بأن تؤخذ صفة) أى: كحى مثلا، و(قوله: فتضم إلى لازم) أى: كمستوى القامة، و(قوله: و آخر) أى: وإلى لازم آخر مثل عريض الأظفار وتعبره أولا بالصفة وثانيا باللازم لمجرد التفتن ولو عبر بالصفة أولاً وثانياً أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله: لتصير جملة مختصة بالموصوف) أى: وإن كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به ألا ترى أن حى في المثال ليس خاصا بالإنسان لوجوده في الحمار وكذلك مستوى القامة فإنه موجود في النخل وعريض الأظفار موجود في الفرس، وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالإنسان وحيث يتوصل بمجموع ذكرها إليه، وذلك بأن ينتقل من مفهومها الذى هو غير مقصود بالذات إلى ذات الموصوف كما مر (قوله: كناية عن الإنسان) حال من قولنا بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف، وحيث فكناية بمعنى مكنا به أى: كقولنا: حى مستوى إلح حالة كون ذلك مكنا به عن الإنسان، وحيث فقوله: حى مستوى القامة عريض الأظفار بدل من القول أو بيان له، ويجوز أن يكون فاعلاً لمحذوف أى: بدا لنا حى مثلا فلو كنى عن الإنسان باستواء القامة وحده شاركه فيه النخل ولو كنى عنه بالحى شاركه فيه الحمار، ولو كنى عنه بهما لساواه التمساح كما قيل، ولو كنى عنه بعريض الأظفار وحده أو بعريض الأظفار مع الحى ساواه الحمل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة فإنها يختص بها الإنسان فكانت كناية نعم عرض الأظفار مع استواء القامة يغنى عن حى، بل قيل الحى مع استواء القامة يغنى عن عرض الأظفار إذ لا يوجد حى كذلك خلاف ما قيل في التمساح والثعبان؛ لأن المراد بالقامة ما كان ممتداً إلى أعلى لا ما يمتد على الأرض (قوله: وهذا) أى مجموع الصفات المختصة بالموصوف الذى ينتقل منها، إليه يسمى عند أصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة كما أن الصفة الواحدة التى لها اختصاص بموصوف، وينتقل منها إليه تسمى خاصة بسيطة لعدم تركيبها (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) أى:

ليحصل الانتقال.

وجعل السكاكي الأولى منهما-أعنى: ما هي معنى واحد-: قريبة؛ بمعنى: سهولة المأخذ، والانتقال فيها لبساطتها، واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر، وتلفيق بينهما، والثانية: بعيدة بخلاف ذلك، وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيحىء.

أن يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالمكنى عنه وأن يكون مجموع المعاني المكنى بها مختصا بالمكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى، بل كل كناية كذلك إذ لا يدل الأعم على الأخص، ولا ينتقل منه إليه على أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم مما مر أن الكناية الانتقال فيها من الملزوم لل لازم والملزوم مختص قطعاً باللازم المكنى عنه، ولعله نص على ذلك الشرط فيهما تذكراً لما علم لثلاً يفغل فيتوهم أن مجموع الأوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله: ليحصل الانتقال) أى: منهما للمكنى عنه.

(قوله: وجعل السكاكي) أى: سمي السكاكي (قوله: بمعنى سهولة المأخذ) أى: الأخذ يعنى أن يحاول الإتيان بما يسهل عليه الإتيان بما يسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها إلى ضم وصف لآخر والتأمل في المجموع ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص (قوله: وتلفيق) أى: تأليف بينهما والعطف مرادف (قوله: والثانية بعيدة) أى: وجعل الثانية أعنى ما هي مجموع معان بعيدة أى: سماها بذلك الاسم (قوله: بخلاف ذلك) أى: وهي ملتبسة بخلاف ذلك أى: أنها بعيدة. بمعنى أنها صعبة الأخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصاً بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج إلى التأمل في عموم مجموع الأوصاف وخصوصه ومساواته، وكلما توقف الإتيان أو الانتقال على تأمل كان بعيداً (قوله: غير البعيدة بالمعنى الذي سيحىء) أى: وهي ما كان فيها وسائط، والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لأجل البساطة والمراد بالبعد صعوبتهما لأجل التركيب؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالباً، وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه، وبالبعد وجودها

(الثانية) من أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات؛ كالجود، والكرم، ونحو ذلك. وهى ضربان: قريبة، وبعيدة (فإن لم يكن الانتقال) من الكناية.....

كما سيأتى، فالتقرب والبعيد هنا مخالفان لهذا المعنى الآتى وإن كان يمكن مجامعتهما لصحة وجود البساطة وعدم الوساطة ووجود التركيب مع الوسائط (قوله: المطلوب بها صفة من الصفات) يعنى أن يكون المقصود إفادته وإفهامه بطريق الكناية هو صفة من الصفات ونعنى بها المعنوية وهى المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامة لا خصوص مدلول النعت النحوى ومعنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة: أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقام تلك الصفة فصار تصور المثبتة أعنى: المكنى عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها، لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها، وذلك كأن يذكر جن الكلب، أو كثررة الرماد لينتقل منه للحدود، وأما طلب النسبة بالكناية دون الصفة ففيما إذا صرح بالصفة وقصد الكناية بإثباتها لشيء عن إثباتها للمراد فيصير الإثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات، وأما طلب النسبة والصفة معا بالكناية ففيما إذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما، والحاصل أن النسبة إن كانت معلومة أو كالمعلومة للتعرض لها فى ضمن صفة كنى بها عن أخرى كان المطلوب تصور الأخرى التى أثبتت فى ضمن إثبات ما أفهمها، وحينئذ فتكون الكناية لطلب الصفة، وإن كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكنى بإثباتها لشيء لينتقل لإثباتها للمراد كان المطلوب ذلك الإثبات وتكون الكناية لطلب النسبة، وإن جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هما معا، وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة معا على ما سيأتى فالصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة، ولكن اختلفا فى الاعتبار والقصد الأولى وعدمه فافهم ففى المقام دقة — ا — يعقوبى.

(قوله: وهى ضربان إلخ) حاصل ما ذكر من الأقسام أن الكناية المطلوب بها صفة إما قريبة أو بعيدة والقريبة إما واضحة أو خفية والواضحة إما ساذجة أو مشوبة

إلى المطلوب (بواسطة-فقريية) والقرية قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم- كناية عن طول القامة:- طويل نجاده، وطويل النجاد، والأولى) أى: طويل نجاده- كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفى الثانية) أى: طويل النجاد.....

بالتصريح فجملة الأقسام أربعة (قوله: إلى المطلوب) أى: الذى هو الصفة المكنى عنها؛ لأن الكلام فى الكناية المطلوب بها صفة (قوله: بواسطة) أى: بين المنتقل عنه والمنتقل إليه، وإنما يكون الانتقال المكنى عنه غير محتاج لواسطة إذا كان إدراك المكنى عنه يعقب إدراك المعنى الأصلي للفظ الكناية المشعور به منه (قوله: فقريية) أى: فتلك الكناية تسمى قرية لانتهاء الوسائط التى يعد معها غالبا زمن إدراك المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الأصلي (قوله: والقرية قسمان واضحة أو خفية) قد علمت أن المراد بالقرب هنا عدم الوسائط وعدم الوسائط يجمع كون المعنى المكنى عنه خفيا بالنسبة للأصل ويجمع كونه واضحا فلذا انقسمت القرية للواضحة والخفية كما ذكر المصنف (قوله: يحصل الانتقال منها بسهولة) أى: لكون المعنى المنتقل إليه يسهل إدراكه بعد إدراك المنتقل عنه لكونه لازما يينا بحسب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته (قوله: كناية) حال من القول مقدم عليه أى: كقولهم: فلان طويل نجاده كون القول كناية عن طول القامة، ولا شك أن طول النجاد اشتهر استعماله عرفا فى طول القامة ففهم منه اللزوم بلا تكلف، إذا لا يتعلق بالإنسان من النجاد إلا مقداره وليس بينه وبينه واسطة، فلذا كانت تلك الكناية واضحة قرية وكانت كناية عن الصفة؛ لأن النسبة هنا مصرح بها وإنما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف؛ فلذا كانت كناية مطلوبا بها صفة (قوله: طويل نجاده) برفع النجاد على أنه فاعل طويل، والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف، والنجاد بكسر النون حمائل السيف (قوله: وطويل النجاد) أى: ومثل قولنا فلان طويل نجاده فى كونه كناية مطلوبا بها صفة هي قرية واضحة فى<sup>(١)</sup>

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(تصريح ما لتضمن الصفة) أى: طويل (الضمير) الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه؛ فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول: هند: طويلة النجاد، والزيدان طويلا النجاد، والزيدون طوال النجاد؛ فتوثق، وتثني، وتجمع الصفة البتة لإسنادها إلى ضمير الموصوف، بخلاف: هند طويل نجادها، والزيدان طويل نجادها، والزيدون طويل نجادهم. وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصريحاً للقطع بأن الصفة.....

من شائبة التصريح بالمعنى المقصود وهو المكنى عنه، فقول الشارح: لا يشوبها شيء من التصريح أى: بالمعنى المقصود تفسير لقوله ساذجة وإنما كانت خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود؛ لأن الفاعل بطويل هو النجاد لينتقل منه إلى طول قامة فلان (قوله: تصريح ما) أى: نوع تصريح بالمقصود الذى هو طول القامة المكنى عنه فلذا كانت كناية مشوبة بالتصريح (قوله: لتضمن إلخ) أى: وإنما كان فيها تصريح ما لتضمن الصفة التى هى لفظ طويل الضمير الراجع للموصوف لكونها مشتقة والضمير عائد على الموصوف فكأنه قيل: فلان طويل ولو قيل ذلك لم يكن كناية، بل تصريحاً بطوله الذى هو طول قامته ولما لم يصرح بطوله لإضافته للنجاد وأومئ إليه بتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم نجعل تصريحاً حقيقياً.

(قوله: ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه) أى: لمشايتها للفعل فى الاشتقاق، والفعل محتاج إلى مرفوع مسند إليه فإن كان موجوداً فى اللفظ فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفة (قوله: فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى: وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة (قوله: والدليل على تضمنه الضمير) أى: تضمن طويل ولو قال تضمنها أى الصفة كان أولى إلا أن يقال الضمير فى تضمنه للصفة وذكر الضمير باعتبار أنها وصف أى والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظاً، لا أنها مضافة لفاعلها لفظاً، بل لفاعلها فى المعنى أنك تقول: هند طويلة النجاد بتأنيث الصفة نظراً لهند والزيدان طويلا النجاد بتثنيتهما نظراً للزيدين والزيدون طوال النجاد بجمعها نظراً للزيدين فقد أنشأ الصفة وتثنيها وجمعناها

في المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبار الضمير رعاية لأمر لفظي؛ وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة؛ وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية (كقولهم -كناية عن الأبله- عريض القفا) فإن عرض القفا، وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على البلاهة؛ فهو ملزوم لها

لزوما وجعلناها مطابقة للموصوف، وما ذاك إلا لإسنادها لضميره بخلاف ما إذا خلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه وأسندت لاسم ظاهر فإنما لا تطابق ما قبلها، بل يجب فيها الأفراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكير الفاعل وهو الاسم الظاهر الذي أسندت إليه وتوثت لتأنيته، وبالجمله فالصفة كالفعل إن أسندت لضمير ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وإن أسندت لاسم ظاهر وخلت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الأفراد ولو كان الموصوف بها لفظا مثنى أو مجموعا، وذكرت لتذكير الفاعل ولو كان الموصوف بها مؤنثا وأنت لتأنيث الفاعل ولو كان الموصوف بها مذكرا (قوله: في المعنى) أى: في الحقيقة ونفس الأمر (قوله: عطف على واضحة) أى: أن الكناية المطلوب بها صفة إن لم يكن الانتقال فيها للمطلوب وهو الصفة بواسطة فهمي: إما واضحة لا تحتاج في الانتقال للمراد إلى تأمل، أو خفية يتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وإعمال روية أى: فكر، وذلك حيث يكون اللزوم بين المكنى به وعنه فيه غموض ما فيحتاج إلى إعمال روية في القرائن وسير المعاني ليستخرج المقصود منها، وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط؛ لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة.

(قوله: عن الأبله) أى: البليد وقيل هو الذي عنده خفة عقل (قوله: عريض القفا) القفا بالقصر مؤخر الرأس وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط كما نبه عليه الشارح؛ لأنه الدال على البلاهة، وأما عظمها من غير إفراط، بل مع اعتدال فيدل على الهمة والنباهة وكمال العقل (قوله: فإن عرض القفا) العرض بالفتح<sup>(١)</sup>؛ لأن المراد به ما قابل الطول، وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب، وقوله: وعظم الرأس من عطف اللازم على الملزوم لا أنه مثال آخر (قوله: فهو) أى:

(١) غير واضحة في المطبوعة.

بحسب الاعتقاد، لكن في الانتقال منه إلى البلاء نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد، وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وإن كان الانتقال) من الكناية إلى المطلوب بما (بواسطة بعيدة) كقولهم: كثير الرماد؛ .....

العرض ملزوم لها أى: البلاءه وهى لازمة له فقد انتقل من الملزوم للازم (قوله: بحسب الاعتقاد) أى: عند من له اعتقاد في ملزومته للبلاء، فإن قلت: من له اعتقاد لا خفاء بالنسبة إليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره؛ إذ لا يفهم المراد أصلاً، وحينئذ فجعل الكناية في هذا المثال خفية لا يظهر - قلت: لا يلزم من تقدم اعتقاد اللزوم حضوره حال الخطاب، إذ يجوز أن يكون بعض المعاني المخزونة يدرك لزومه بمطلق الالتفات فلا تخفى الكناية عنها على المتكلم عند دوام إيجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها، ويجوز أن يكون إدراك لزومها يحتاج إلى تصفح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم في إيجادها إلى تأمل والسامع في فهمها إلى روية وفكر، وما هنا من هذا القبيل فانهم.

وظهر من هذا أن اعتقاد لزوم البلاء لعرض القفا ليس مشتركاً بين الناس، بل قد يخص به واحد دون آخر، إذ لا سبيل إليه إلا بعد التأمل، فإن قلت: كون عرض القفا كناية عن الأبله بلا واسطة لا يظهر؛ لأن الأطباء يقولون إنما استلزم عرض القفا البله؛ لأنه يدل على قوة الطبيعة البغمية المستلزمة للبرودة المستلزمة للغفلة والبله قلت: ما ذكر تدقيق لا يعتبره أهل العرف ولا يلاحظونه، وإنما ينتقلون منه أولاً إلى الأبله وحينئذ فكون عرض القفا كناية عن البله بلا واسطة واضح باعتبار العرف؛ لأن اللزوم بينهما متقرر حتى قيل إنه الآن لا خفاء فيه أصلاً وأن الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله: لا يطلع عليه) أى: لا يدركه كل أحد وإنما يدركه من عمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزومية واعتقدها.

(قوله: وليس الخفاء إلخ) دفع به ما يتوهم من قوله: لا يطلع عليه كل أحد أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط (قوله: إلى المطلوب) أى: وهو الصفة (قوله: بعيدة) أى: فتلك الكناية تسمى في الاصطلاح بعيدة وذلك لبعد زمن إدراك المقصود

كناية عن المضيف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها) أى: ومن كثرة الإحراق (إلى كثرة الطبخ، ومنها إلى كثرة الأكلة) جمع: أكل (ومنها إلى كثرة الضيفان) بكسر الضاد؛ جمع: ضيف (ومنها إلى المقصود) وهو المضيف؛.....

فيها لاحتياجها في الغالب إلى استحضار تلك الوسائط وظاهره أنها تسمى بعيدة ولو كانت الوسائط واحدة وهو كذلك؛ لأن فيها بعدا ما باعتبار مالا واسطة فيها أصلا (قوله: كناية) أى: حالة كون ذلك القول كناية (قوله: عن المضيف) هو كثير الضيافة التي هي القيام بحق الضيف، فكثرة الرماد كناية عن المضيفية بسبب كثرة الوسائط، والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن المضيف أن تكون كثرة الرماد كناية عن المضيفية وهذه الكناية اللازمة هي المقصود بالتمثيل؛ لأن أصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات - فتأمل.

(قوله: فإنه ينتقل إلخ) أى: إنما قلنا إن كثرة الرماد كناية عن المضيفية لكثرة الوسائط؛ لأنه أى الحال والشأن ينتقل من كثرة الرماد (قوله: إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر) أى: ضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق وربما كان مجرد كثرة الإحراق لا يفيد، وليس بلازم في الغالب؛ لأن الغالب من العقلاء أن الإحراق لا يصدر منهم إلا لفائدة الطبخ، وإنما يكون الطبخ إذا كان الإحراق تحت القدر زاده ليفيد المراد ويتحقق الانتقال.

(قوله: الطباخ) جمع طابخ أى: ما يطبخ (قوله: إلى كثرة الأكلة جمع أكل) أى: إلى كثرة الآكلين لذلك المطبوخ؛ وذلك لأن العادة أن المطبوخ إنما يطبخ ليؤكل فإذا كثر الآكلون له (قوله: إلى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف)؛ وذلك لأن الغالب أن كثرة الأكلة إنما تكون من الأضياف إذا الغالب أن الكثرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال.

(قوله: ومنها إلى المقصود) أى: وينتقل من كثرة الضيفان إلى المقصود وهو المضيفية، فقول الشارح: وهو المضيف أى: مضيفية المضيف بدليل أن الكلام في المطلوب



وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحاً، وخفاء.

(الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) أى: إثبات أمر لأمر، أو

نفيه عنه؛ وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام.....

بها صفة، والفرق بين كثرة الضيفان والمضيافية حتى ينتقل من أحدهما للآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للأضياف والمضيافية وصف للمضيف بكسر الياء، إذ هي القيام بحق المضيف كما تقدم وهما متلازمان ولشدة اللزوم بينهما ربما يتوهم اتحادهما فيقال: ليس هناك انتقال، وقد ذكر المصنف أربع وسائط بين الكناية والمقصود، وزاد بعضهم بعد كثرة الرماد كثرة الجمر فكانت الوسائط خمسة (قوله: وبحسب قلة الوسائط وكثرتها إلخ)؛ وذلك لأن كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدلالة وقتلتها من شأنها وضوحها وإذا انتفت رأساً ظهرت شائبة الوضوح؛ لأن أول ما يدرك في الغالب عند الالتفات إلى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة، إذ اللازم الملاصق للملزم أظهر، وإنما قلنا: إن الشأن في كل منهما ما ذكر إشارة إلى أن كلا منهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في الكناية المنتفية الوسائط الخفاء كما تقدم في عرض القفا وفي كثرتها الوضوح لمرور الذهن بسرعة إلى المقصود إما مع إحضارها لظهورها وإما بدون الإحضار لكثرة الاستعمال فيسرع الانتقال، ولا يقال إذا أسرع الذهن للانتقال بدون إحضار فلا واسطة؛ لأننا نقول يكفي في كون الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الأمر مع إمكان إحضارها عرفاً فتأمل. اهـ يعقوبى.

(قوله: المطلوب بها نسبة) ضابطها أن يصرح بالصفة ويقصد بإثباتها لشيء

الكناية عن إثباتها للمراد وهو الموصوف بها (قوله: أى إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه) أى: إثبات صفة لموصوف أو نفي صفة عن موصوف (قوله: وهو) أى: إثبات أمر لأمر إلخ المراد بالاختصاص في هذا المقام أى: القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصر، والحاصل أن الاختصاص المعبر به في هذا القسم في كلام المصنف وغيره المراد به مجرد ثبوت أمر لأمر كان على وجه الحصر أولاً لا خصوص الحصر فقول للمصنف: فإنه أراد أن يثبت اختصاص إلخ مراده بالاختصاص مجرد الثبوت؛ ولذا قال الشارح: أى:

(كقوله: إن السماحة والمروءة) هى كمال الرجولية (والندى... فى قبة ضربت على ابن الحشرج؛.....)

ثبوتهما له لأنه ليس فى البيت أداة حصر، وإنما عبر بالاختصاص عن مجرد الثبوت وإن كان مجرد الثبوت أعم؛ لأن من ثبت له شىء لا يخلو من الاختصاص به فى نفس الأمر ولو لم تقصد الدلالة عليه، إذ لا بد من تحقق من ينتفى عنه ذلك الشىء فى نفس الأمر.

(قوله: كقوله) أى الشاعر وهو زياد الأعجم من آيات من الكامل قالها فى: عبد الله بن الحشرج، وكان أميراً على نيسابور فوفد عليه زياد فأمر بإنزاله، وبعث إليه ما يحتاجه فأنشده البيت وبعده<sup>(١)</sup>:

مَلِكٌ أَغْرُ مَوْجٌ ذُو نَائِلٍ      لِلْمُعْتَقِينَ يَمِينُهُ لَمْ تَشْجِ

يَا خَيْرَ مَنْ صَعِدَ الْمُنَابِرَ بِالتَّقَى      بَعْدَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُتَحَرِّجِ<sup>٢</sup>

لَمَّا أُتِيكَ رَاجِيًا لِنَوَالِكُمُ      أَلْفَيْتُ بَابَ نَوَالِكُمُ لَمْ يُرَجِّجْ

فأمر له بعشرة آلاف درهم، وكان عبد الله بن الحشرج سيداً من سادات قيس وأميراً من أمرائها، وولى عمالة خراسان وفارس وهمذان (قوله: إن السماحة) هى بذل مالا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبدول قليلاً أو كثيراً، والندى: بذل الأموال الكثيرة لاكتساب الأمور الجليلة العامة كثناء كل أحد ويجمعهما الكرم، والمروءة فى العرف: سعة الإحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن الجناية وتفسير بكمال الرجولية كما قال الشارح، لكن يرد عليه أنه يقتضى اختصاصها بالرجل دون المرأة مع أنها تتصف بالمروءة إلا أن يقال المراد بالرجولية الإنسانية الشاملة للذكر والأنثى، وتفسر أيضاً بالرغبة فى المحافظة على دفع ما يعاب به الإنسان وعلى ما يرفع على الأقران وهذا قريب مما قبله.

(قوله: فى قبة ضربت على ابن الحشرج) فى جعل هذه الصفات الثلاثة فى قبة

مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتهما له؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل

(١) الشعر لزياد الأعجم فى الأغاني ج ١٢ ص ٤١.

(٢) وفى المطبوع: المستخرج مكان المتخرج وما أثبت كما فى الأغاني ودلائل الإعجاز.

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات) أى: ثبوتهما له (فترك التصريح) باختصاصه بما (بأن يقول: إنه مختص بما، أو نحوه) بمرور عطفاً على: أن يقول، أو منصوب عطفاً على: أنه مختص بما؛ مثل أن يقول: ثبتت سماحة ابن الحشر، أو السماحة لابن الحشر، أو سمح ابن الحشر، أو حصلت السماحة له، أو ابن الحشر سمح؛ كذا في المفتاح، وبه يعرف أن المراد بالاختصاص هاهنا الحصر (إلى الكناية) أى: ترك التصريح،.....

وحيزه فقد أثبت له (قوله: فإنه) أى: الشاعر وهذا علة لكون البيت المذكور مثالا للكناية المطلوب بما النسبة (قوله: أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات) أى: أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشر لهذه الصفات (قوله: أى ثبوتهما له) هو بالنصب تفسير للاختصاص، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت، والحصول وأن في عبارة المصنف قلباً، وأن المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشر (قوله: باختصاصه بما) أى ثبوتهما له.

(قوله: بأن يقول إلخ) تصوير للتصريح بالاختصاص بما، وقوله: إنه أى: ابن الحشر، وقوله مختص بما أى: بهذه الأوصاف الثلاثة (قوله: عطفاً على أن يقول) أى: فالعنى ترك التصريح المصور بذلك القول ونحوه (قوله: عطفاً على أنه مختص) أى: فالعنى حينئذ بأن يقول: إنه مختص، أو يقول نحوه أى: نحو أنه مختص بما من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كإضافتها له إضافة بتقدير اللام نحو: ثبتت سماحة ابن الحشر؛ لأن إضافتها له تفيد كونها ثابتة له وكإسنادها إليه في ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشر وكنسبتها إليه نسبة تشبه الإضافة مع الإخبار بالحصول كأن يقال: حصلت السماحة لابن الحشر أو السماحة لابن الحشر حاصلة وكإسنادها إليه على أنها محصورة في ضمن الوصف كأن يقال ابن الحشر سمح بسكون الميم، وكذا يقال في الندى والمروءة (قوله: وبه يعرف) أى: وبما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص - المعبر به في كلامهم هاهنا أى: في هذا القسم - الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف سواء كان على وجه الحصر أم لا (قوله: وبه يعرف إلخ) استدلال على ما

ومال إلى الكناية (بأن جعلها) أى: تلك الصفات (فى قبة) تنبيهها على أن محلها ذو قبة؛ وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى: على ابن الحشرج، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل، وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى: مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به، ويشتمل عليه (قولهم: المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه).....

قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص فى هذا القسم الحصر، وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم (قوله: ومال إلى الكناية) إتيان الشارح بمال يحتمل أنه إشارة إلى أن ترك فى كلام المصنف مضمن معنى مال، فيكون العطف فى كلام الشارح تفسيرياً أى ترك التصريح ومال عنه إلى الكناية، ويحتمل أنه إشارة إلى أن قول المصنف: إلى الكناية متعلق بمحذوف عطفاً على قوله: ترك التصريح (قوله: فى قبة) أى: حاصلة وواقعة فى قبة (قوله: تنبيهها) علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح وميله للكناية بأن جعلها واقعة فى قبة مضروبة على الممدوح أى لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات وهو الممدوح ذو قبة وأنه من الرؤساء (قوله: وهى تكون إلخ) أى: والقبة مأوى يشبه الخيمة إلا أنها تكون فوق الخيمة فى العظم والانتساع وهى التى تسمى الآن بالصوان (قوله: فأفاد) أى: الشاعر يجعل الصفات فى قبة مضروبة على الممدوح لإثباتها له والحاصل أن المصرح به نسبة الصفات للقبة حيث جعلت فيها وهى صفات لا تقوم بنفسها، بل بغيرها ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة لصلاحيته لها وعدم مشاركة غيره له فى تلك القبة فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة الصفات وثبوتها له فهذا هو المكنى عنه.

(قوله: لأنه إذا أثبت الأمر) أى: الذى لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله: فقد أثبت له) أى: لاستحالة قيام ذلك الأمر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح أن يكون قائماً بمحل الرجل وحيزه فيتعين إثباته للرجل؛ لأن الأصل عدم مشاركة الغير لذلك الرجل فى مكانه وحيزه (قوله: بأن تجعل) أى: بسبب جعل الصفة (قوله: فيما يحيط به) أى: بالموصوف فينتقل من ذلك لإثباتها للموصوف (قوله: المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه)

حيث لم يصرح بثبوت المجد له، بل كفى عن ذلك بكونهما بين برديه، وبين ثوييه.  
فإن قلت: هاهنا قسم رابع؛ وهو أن يكون المطلوب بما صفة ونسبة معا؛ كقولنا:  
كثر الرماد في ساحة زيد؛ قلت: ليس هذا كناية واحدة، بل كناتان؛ إحداهما:  
المطلوب بما نفس الصفة؛ .....

المجد الشرف والكرم صفة ينشأ عنها بذل المال عن طيب نفس، والثوبان والبردان  
متقاربان، وثناهما بالنظر إلى أن الغالب في الملابس تعدده وهما على تقدير المضاف أى:  
بين أجزاء برديه وثوييه، وإنما قدرنا ذلك لأن الشخص الممدوح حل في بينة أجزاء  
البردين والثويين؛ لأن كلا منهما محيط بكله أو بعضه على وجه الاشتمال (قوله: حيث  
لم يصرح) أى: وإنما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت في كون الكناية لنسبة الصفة  
للموصوف؛ لأنه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للممدوح بحيث يقال: ثبت الكرم والمجد  
له أو هما مختصان به، بل كفى إلخ، فالحيثية في كلامه للتعليل (قوله: بل كفى عن ذلك)  
أى: عن ثبوتهما له بكونهما بين برديه وثوييه أى: لأن من المعلوم أن حصول الكرم  
والمجد فيما بين الثويين لا يخلو عن موصوف هما هنالك وليس إلا صاحب الثويين؛ لأن  
الكلام في الثويين الملابس فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجد  
مذكوران فلا يطلبان، وإنما طلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكناية هنا بما طلب هما  
النسبة (قوله: فإن قلت إلخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهى ثلاثة أقسام  
(قوله: هاهنا) أى: في الكناية (قوله: كثر الرماد في ساحة زيد) الساحة هى الفسحة  
التي بين بيوت الدار وقدام بابها والمثال المذكور كناية عن المضافية وإثباتها لزيد، أما  
الإثبات، فلأننا لم نثبت كثرة الرماد لزيد ولا لما أضيف لضميره كما في طويل بجاده حتى  
تكون النسبة معلومة، وإنما أثبتناها في ساحته لينتقل من ذلك إلى ثبوتهما له، وأما  
المضافية فلأننا لم نصرح بما حتى يكون المطلوب نفس النسبة، بسل كنيها عنها  
بكثرة الرماد (قوله: قلت ليس هذا كناية واحدة، بل كناتان إلخ) حاصله أنا لا نسلم  
أن هذا المثال كناية طلب ما الصفة والنسبة معا بل كناتان إحداهما طلب ما النسبة  
وهى إثبات الكثرة في الساحة والأخرى طلب ما نفس المضافية وهى التصريح بكثرة  
الرماد لينتقل ما إلى المضافية لاستلزامها إياها، ولك أن تسمى مجموع الكناتين

وهي كثرة الرماد؛ كناية عن المضيافة، والثانية: المطلوب بها نسبة المضيافة إلى زيد؛ وهو جعلها في ساحته؛ ليفيد إثباتها له.

الكناية العرضية:

(والموصوف في هذين القسمين) يعنى: الثانى، والثالث (قد يكون)

مذكورا؛ كما مر، وقد يكون (غير مذكور)؛ .....

قسما آخر، إذ لا حرج في الاصطلاح لكن لو فتحنا هذا الباب لحدث لنا كناية خامسة وهي التي يطلب بها الصفة والنسبة وغيرها وهو الموصوف كقولنا: كثر الرماد في ساحة العالم حيث دل الدليل كالشهرة على أن المراد بالعالم زيد، فتكون كثرة الرماد كناية عن الصفة وهي المضيافة لاستلزامها إثباتها في الساحة كناية عن نسبتها للموصوف، وذكر العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم في الكناية بالصفة عن الموصوف (قوله: وهي كثرة الرماد) الضمير هي راجع لإحدهما لا إلى الصفة، وإحدهما نفس الكناية (قوله: يعنى الثانى) أى: من أقسام الكناية وهو المطلوب به صفة والثالث هو المطلوب به نسبة صفة لموصوف (قوله: قد يكون غير مذكور) أى: لا لفظا ولا تقديرا؛ لأن المقدر في التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور، وإنما قال والموصوف في هذين؛ للاحتراز عن الموصوف في القسم الأول من أقسام الكناية، فإنه لا يتصور إلا كونه غير مذكور، لأنه نفس المطلوب بالكناية بخلاف القسم الثانى والثالث من أقسام الكناية، فإن الموصوف فيهما قد يذكر وقد لا يذكر؛ فمثال ذكره في القسم الأول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفة قولهم: زيد طويل نحاده فالموصوف بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر، ومثال ذكره في الثانى وهو المطلوب بها نسبة قوله: إن السماحة والمروءة البيت فإن الموصوف بنسبة السماحة والمروءة إليه وهو ابن الحشرج قد ذكر وأما مثال عدم ذكره في المطلوب بها صفة والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة استحالة نسبة لغير منسوب إليه أى: حكم على غير محكوم عليه ملفوظ أو مقدر، وحينئذ فمضى كان المطلوب بها صفة وكانت النسبة موجودة فلا بد من ذكر الموصوف لفظا أو تقديرا فذكره لفظا كما في: زيد كثير الرماد وذكره تقديرا كأن

كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"<sup>(١)</sup> فإنه كناية عن نفى صفة الإسلام عن المؤذى؛ وهو غير مذكور في الكلام، وأما القسم الأول؛ وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة،.....

يقال: كثير الرماد في جواب هل زيد كريم؟ وأما مثال عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فموجود كقولك: كثير الرماد في هذه الساحة، فإن كثرة الرماد كناية عن صفة المضيافة وإيقاع الكثرة في الساحة كناية عن ثبوت المضيافة لصاحب الساحة وهو لم يذكر (قوله: كما يقال) الأولى كقوله - عليه الصلاة والسلام؛ لأنه حديث كما في البخاري، و(قوله: في عرض من يؤذى) العرض بالضم الناحية والجانب، والمراد به هنا التعريض أى: في التعريض. من يؤذى المسلمين (قوله: كما يقال) مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المكنى عنها هنا نفى الصفة لا ثبوتها؛ لأن نسبة الصفة يكى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية وهى هنا سلبية، إذ هى سلب الإسلام عن المؤذى (قوله: عن نفى صفة الإسلام) الإضافة لليان، و(قوله: وهو) أى: المؤذى (غير مذكور في الكلام) ووجه الكناية هنا أن مدلول الجملة حصر الإسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه إلا بانتفاله عن المؤذى فأطلق المألوم وأريد اللازم (قوله: وأما القسم الأول) أى: من هذين القسمين الآخرين وهو الثانى فى المتن وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة المذكورة فى المتن كما توهم وهذا مقابل المحذوف أى: أما كون القسم الثانى من هذين القسمين تارة يكون الموصوف فيه مذكورا وتارة يكون غير مذكور فظاهر فى جميع أنواعه، وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور فى جميع أنواعه والقصد بذلك - أى: بقوله وأما القسم الأول إلخ - تقييد كلام المصنف، فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورا، وتارة يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة أم لا، مع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف فيقيد كلام المصنف بالنسبة للقسم الأول. ما إذا

(١) أخرجه البخارى (ج ١، ص ٢١٤).

وتكون النسبة مصرحا بها، فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكورا لا محالة؛ لفظا، أو تقديرا. وقوله: (في عرض من يؤذى) معناه: التعريض به؛ يقال: نظرت إليه من عرض-بالضم- أى: من جانب وناحية. قال (السكاكي): الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة) وإنما قال: تتفاوت، ولم يقل: تنقسم؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط، بل هو أعم؛ كذا في شرح المفتاح؛ وفيه نظر، والأقرب أنه قال ذلك لأن هذه الأقسام.....

لم يصرح بالنسبة (قوله: وتكون النسبة مصرحا بها) أى: والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها وهذا إشارة إلى قسم للقسم الثانى لا إلى جملة القسم الثانى (قوله: أى من جانب وناحية) أى: ولما كان المعنى المعرض به منظورا له من ناحية المعنى المستعمل فيه اللفظ قيل للفظ المستعمل فى ذلك المعنى تعريض (قوله: تتفاوت) أى: تتنوع (قوله: وإشارة) عطف مرادف، لأن الرمز والإشارة شيء واحد، وحينئذ فالأنواع أربعة لا خمسة (قوله: وأمثاله) أى: من التلويح والرمز والإيماء (قوله: بل هو) أى: ما ذكر من التعريض وأمثاله أعم من الكناية؛ لأن هذه الأمور لا تختص بالكناية؛ لأن التعريض مثلا يكون كناية ومجاز و التلويح والرمز والإشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحا ولغة فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكناية، إذ أقسام الشيء أخص منه (قوله: كذا في شرح المفتاح) أى: للراى (قوله: وفيه نظر) أى: من وجهين أحدهما أن تعدية التفاوت إلى إنما تصح بتضمينه معنى الانقسام فقد عاد الأمر إلى الانقسام ثانيهما أن أقسام الشيء لا يجب أن تكون أخص منه لصحة أن يكون بعض الأقسام أو كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما مر فى تقسيم الأبيض إلى حيوان وغيره، والحال أن بين الحيوان والأبيض عموما من وجه لصدقهما فى الحيوان الأبيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الأدهم، واختصاص الأبيض بنحو العاج، وكذا غيره وإذا صح أن يكون قسم الشيء أعم منه فلا ضرر حينئذ فى التعبير بتنقسم ولا نسلم أنه يقتضى أن هذه الأشياء لا تخرج عن الكناية لما علمت أنه يصح أن يكون قسم الشيء أعم منه هذا محصل كلام الشارح وهو



قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات: من الوضوح والخفاء، وقلة الوسائط وكثرتها.

مبنى على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من المقسم والمحققون على خلافه؛ لأن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا أخص وعمومه إنما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله: قد تتداخل) أى: يدخل بعضها في بعض فيمكن اجتماع الجميع في صورة واحدة باعتبارات مختلفة لجواز أن يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسامع يفهم أن إطلاقه على ذلك الغير بالسياق، وقد يكون تلويحا بالنظر لسامع آخر لفهمه كثرة الوسائط ولم يفهم المعرض به، وقد يكون رمزا بالنسبة لسامع آخر يخفى عليه اللازم، والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقة مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكي عن التعبير بـ تنقسم لتلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها (قوله: وتختلف إلخ) عطف على تتداخل من عطف السبب على السبب؛ لأن دخول بعضها في بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات أى: المعترات وبين الاعتبارات بقوله: من الوضوح والخفاء إلخ، وبعد هذا كله فيقال للعلامة الشارح: إن هذا الوجه الذى استقر به إنما أفاد وجه العدول عن التعبير بالانقسام، وأما وجه التعبير بخصوص التفاوت المشعر بالاختلاف في الرتبة مع التساوى في شيء يعم فلم يظهر على أن هذا الوجه الذى استقر به قد يقال عليه: إن الأمور الاعتبارية التى وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يكفى اعتبارها في كونها أقساما متباينة؛ لأن صدق كل منها في صورة الاجتماع المذكور إنما هو باعتبار يخالف به الآخر فهى أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار، وإن اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت أيضا فلعل الأولى أن يقال: إنما عبر السكاكى بالتفاوت للإشارة إلى أن هذه الأقسام وإن استوت في كونها كناية يقع التفاوت فيها في جملة أى: أنه يفوق بعضها بعضا في رتبة دقة الفهم وظهوره وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يودى إلى التفاوت في الأبلغية؛ لأن الخطاب بها يختلف

(والمناسب للعرضية التعريض) أى: الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور. كان المناسب أن يطلق عليها اسم: التعريض؛ لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود؛ يقال عرضت لفلان:.....

يناسب بعضها الذكى وبعضها الغي وما يكون خطابا لذكى يفوق ما كان خطابا لغيى فى الأبلغية، وإن كان كل فى مقامه بليغا- فتأمل اهـ يعقوبى.

(قوله: والمناسب إلخ) هذا من كلام السكاكى قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة و(قوله: والمناسب للعرضية) أى: لكون الكناية عرضية و(قوله: التعريض) أى: إطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله: مسوقة لأجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير العرضية، وحينئذ ففى الكلام حذف حرف التفسير وهو أى: المسوقة لأجل إثبات صفة لموصوف غير مذكور كما إذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفى الإيمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد لفرد معين (قوله: لأنه) أى التعريض وهذا تعليل لكون تسمية الكناية العرضية بالتعريض مناسبا، وحاصله أنه إنما ناسب لوجود معنى التعريض فيها.

(قوله: إمالة الكلام) أن توجيهه و(قوله: إلى عرض) بالضم أى: جانب وناحية، و(قوله: يدل) - أى: ذلك العرض بمعنى الجانب- على المقصود ويفهم منه وذلك الجانب هو محل استعماله الكلام وسياقه والقرائن كذا كتب بعضهم، وقرر شيخنا العدوى أن قوله: إمالة الكلام إلى عرض أى: جانب وهو المعنى الكنائى، وقوله: يدل أى ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلا قولك: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، معناه الصريح: حصر الإسلام فى غير المؤذى ويلزم منه نفى الإسلام عن كل مؤذ وهذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق نفى الإسلام عن المؤذى المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه، بل مستعمل فى المعنى الكنائى، فالمعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كنائيا، وإذا علمت ما ذكر ظهر لك أن الكناية العرضية غير التعريض إلا أن المناسب كما قال السكاكى: تسميتها به لوجود معناه فيها (قوله: عرضت لفلان) أى: ارتكبت التعريض

وبفلان-إذا قلت قولاً لغيره وأنت تعنيه؛ فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانباً آخر.

(و) المناسب (لغيرها) أى: لغير العرضية ((إن كثرت الوسائط).....

لأجل إظهار حال فلان فاللام للتعليل (قوله: وبفلان) الباء للسببية أى: عرضت بسبب إظهار حال فلان (قوله: وأنت تعنيه) أى: تعنى فلانا وتقصده فالقول ليس مستعملاً فيه وإنما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وأنت تعنيه منه (قوله: فكأنك أشرت إلخ) أى: فكأنك لما قلت قولاً له معنى أصلى وأردت معنى آخر وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذى هو حال فلان أشرت بالكلام إلى جانب حسى وأردت به جانباً آخر، وإنما عبر بقوله: فكأنك ولم يقل: فقد أشرت إلخ بلا تشبيه للإشارة إلى أن الجانب هنا لا يراد به أصله الذى هو الحسى وإنما يراد به ما شبه به وهو المعنى أو أن الكناية للتحقيق أى: إذا قلت قولاً وعנית به فلانا فقد أشرت تحقيقاً إلى جانب وهو المعنى الأصلى الموضوع له اللفظ وأردت به جانباً آخر وهو المعنى المعرض به الذى قصد من سياق الكلام وقد يقال: قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضاً مطلقاً من غير تقييد بكونها عرضية أى: مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى فى الجميع، إذ كل كناية أطلق فيها اللفظ الذى له جانب هو معناه الأصلى، وأريد به جانب آخر بخلاف أصله، ويمكن الجواب بأن اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف أظهر؛ لأنه أشير بالكلام لغير مذكور ولا مقدر فكان إطلاق اسم التعريض الذى هو إرادة جانب آخر عليه أنسب، واعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية؛ لأن الحقيقة هو اللفظ المستعمل فى معناه الأصلى والمجاز هو المستعمل فى لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل فى اللازم مع جواز إرادة الأصل والتعريض أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقرائن من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً، ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة يكون مجازاً وتارة يكون كناية، فالأول كما إذا قيل: لست أتكلم أنا بسوء فيمقتنى الناس ويريد إقحام أن فلاناً ممقوت؛ لأنه كان يتكلم بسوء فالكلام حقيقة ولما سيق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه

بين اللازم والملزوم؛ كما في: كثير الرماد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل (التلويح) لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد.

تعريض بمقته، ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع، والثاني كما إذا قيل لك: رأيت أسوداً في الحمام غير كاشفين العورة فما مقتوا، ولا عيب عليهم تعريضاً بمن كان حاضراً أنه كشف عورته في الحمام فمقت وعيب عليه، فالكلام مجاز، ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لا من المعنى المجازي، والثالث كما إذا قلت: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض الذي هو الإفهام بالسياق أن فلانا المعين ليس بمسلم فقولهم: إن الكناية تكون تعريضاً معناه أن اللفظ قد يستعمل في معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقرائن، والسياق كما في هذا المثال فإن حصر الإسلام فيمن لا يؤدي من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤذى، فإذا استعمل هذا اللفظ في هذا اللفظ في هذا اللازم كناية فإن لم يكن ثم شخص معين أدى كان اللفظ كناية وإلا جاز أن يعرض بهذا الشخص المعين أنه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذي استعمل فيه اللفظ وهو أن مطلق المؤذى غير مسلم (قوله: بين اللازم) أى: الذى استعمل لفظه وبين الملزوم أى: الذى أطلق اللفظ عليه كناية، وإنما فسرنا اللازم والملزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكي لأن أصل الكلام له (قوله: كما في كثير الرماد) أى: فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هي فيها وسائط وهي كثرة الإحراق وكثرة الطباخ وكثرة الأكلة وكثرة الأضياف (قوله: وجبان الكلب) أى: فإن بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم جراءة الكلب وأنس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الأضياف (قوله: ومهزول الفصيل) أى: فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الأضياف (قوله: التلويح) أى: إطلاق اسم التلويح عليها وتسميتها به (قولسه: لأن التلويح إلخ) علة لمخدوف أى: وإنما سميت الكناية الكثيرة الوسائط كما ذكر تلويحاً؛ لأن التلويح في الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد أى وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالباً

(و) المناسب لغيرها (إن قلت) الوسائط (مع خفاء) في اللزوم؛ كعريض القفا، وعريض الوسادة (الرمز) لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته الإشارة بالشفة أو الحاجب.

(و) المناسب لغيرها إن قلت الوسائط (بلا خفاء) كما في قوله:

أوما رأيت المجدد ألقى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول

(قوله: والمناسب لغيرها) أى: لغير العرضية (قوله: إن قلت الوسائط) المراد بقلتها ألا تكون كثيرة وهذا صادق بانعدامها رأسا وبوجودها مع القلة (قوله: مع خفاء في اللزوم) أى: بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الأصلي للفظ (قوله: كعريض القفا وعريض الوسادة) الأول مثال لما عدت فيه الوسائط، وذلك لأنه يكفى عن البله بعرض القفا فيقال فلان عريض القفا أى: أنه أهله وليس بينهما واسطة عرفاء؛ وذلك لأنه يكفى بعرض الوسادة عن البله وليس بينهما إلا واسطة واحدة؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا يستلزم البله (قوله: الرمز) أى: إطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله: لأن الرمز إلخ) علة لمحذوف أى: إنما سميت هذه رمزا؛ لأن الرمز في الأصل إلخ (قوله: لأن حقيقته إلخ) أى: وإنما قيدنا بقولنا على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته الإشارة بالشفة والحاجب أى: والغالب أن الإشارة بما إنما تكون عند قصد الإخفاء.

(قوله: والمناسب لغيرها) أى: لغير العرضية إن قلت الوسائط بلا خفاء الإيماء والإشارة أى: إطلاق الإيماء والإشارة عليها وتسميتها بما وذلك لأن أصل الإشارة أن تكون حسية وهي ظاهرة ومثلها الإيماء (قوله: كما في قوله: أو ما رأيت المجدد إلخ) وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاء أن تقول: إن إلقاء المجدد رحله في آل طلحة مع عدم التحول هذا معنى مجازى، إذ لا رحل للمجدد ولكن شبه برجل شريف له رحل يخصص بنزوله من شاء ووجه الشبه الرغبة في الاتصال بكل وأضمر التشبيه في النفس على طريق المكنية واستعمل معه ما هو من لوازم المشبه به وهو إلقاء الرحل أى: الخيمة والمنزل تخيلا، ولما جعل المجدد ملقيا رحله في آل طلحة بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه

(الإيماء والإشارة، ثم قال:) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازاً؛ كقولك: آذيتنى فستعرف؛ وأنت تريد) بناء الخطاب (إنساناً مع المخاطب دونه) أى: لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملاً فى غير ما وضع له فقط؛ فيكون مجازاً

آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم، وذلك بواسطة أن المجد ولو شبه بذى الرجل هو صفة لا بد له من موصوف ومحل وهذه الوسطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والوسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور، ثم إن مراده بقله الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالوسطة الواحدة مع الظهور كما مر فى البيت وكما فى عرض الوسادة بناء على أنه ظاهر عرفاً فى البله وليس بينهما إلا واسطة واحدة ويصدق بعدم الوسطة أصلاً مع الظهور كعرض القفا فى البله بناء على ظهوره عرفاً فيه كما قبل (قوله: ثم قال إلخ) أى: انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض إلى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين الباحثين، وإلا فلا تراخى بين كلامى السكاكى، والحاصل أن السكاكى بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضاً انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضى، فذكر أنه تارة يكون مجازاً، وتارة يكون كناية، فقوله والتعريض أى: الكلام التعريضى أى: المعرض به (قوله: قد يكون مجازاً) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم صحة إرادة المعنى الحقيقى.

(قوله: وأنت تريد إنساناً مع المخاطب) جملة حالية أى: وإنما يكون هذا الكلام التعريضى مجازاً، فى حال كونك تريد بناء الخطاب إنساناً مع المخاطب، أى: تريد به تهديد إنسان مصاحب للمخاطب دون المخاطب، فلا تريد تهديده أى تخويله. (قوله: بناء الخطاب) أى فى قولك: آذيتنى فستعرف. (قوله: مع المخاطب) صفة لإنسان أى حاضراً مع المخاطب، فهو مصاحب له فى الحضور والسماع لا فى الإرادة (قوله: أى: لا تريد المخاطب) أى لا تريد تهديده، وحيث أردت بهذا الكلام تهديد غير المخاطب فقد صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها الذى هو المخاطب، وإنما أريد بها ذلك الإنسان بمعونة أن التهديد له، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما أردت غيره للعلاقة كان هذا التعريض مجازاً؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم دون المألوم.

(وإن أردتهما أى: أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا (كان كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معه، والمجاز ينافى إرادة المعنى الأصلي (ولا بد فيهما) أى: في الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا، وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية، وتحقيق ذلك أن قولك: آذيتنى فستعرف- كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء؛ إما تحقيقا، وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازا.

(قوله: وإن أردتهما كان كناية) أى: وإن أردتهما بقاء الخطاب بقرينة قوله قبل: وأنت تريد بقاء الخطاب- يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كناية، حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلي، بل قامت على إرادة الأصلي وغيره، وذلك كقولك: آذيتنى فستعرف، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانا آخر معه، فحيث أردتهما بهذا الخطاب كان كناية؛ لأن الكناية هي اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم، وأنت خبر بأنه إذا أريد بقاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا في المعنى الحقيقي والمعنى المجازى، وهو ممنوع عند البيانين، إلا أن يقال: إرادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال لغوه، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما في سم.

(قوله: ولا بد فيهما من قرينة) أى: وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد في الصورتين السابقتين وهما صورة المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز إحداها من الأخرى، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا في الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد هو غير المخاطب فقط - كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ- كان اللفظ مجازا، وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هددا معا- كأن يكونا معا علوين للمتكلم ومؤذين له، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر- كان اللفظ كناية. (قوله: وتحقيق ذلك) أى: ويبان ذلك الكلام على الوجه الحق، وهذا جواب عما يقال: لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)

(وإن أردتهما) أى: أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا (كان كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معه، والمجاز يناق إرادة المعنى الأصلي (ولا بد فيهما) أى: في الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا، وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية، وتحقيق ذلك أن قولك: آذيتنى فستعرف- كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء؛ إما تحقيقا، وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازا.

(قوله: وإن أردتهما كان كناية) أى: وإن أردتهما بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل: وأنت تريد بتاء الخطاب- يعنى أن الكلام التعريضى قد يكون كناية، حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلي، بل قامت على إرادة الأصلي وغيره، وذلك كقولك: آذيتنى فستعرف، والحال أنك أردت تهديد المخاطب وإنسانا آخر معه، فحيث أردتما بهذا الخطاب كان كناية؛ لأن الكناية هى اللفظ الذى يجوز أن يراد به المعنى الحقيقى ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم، وأنت خبير بأنه إذا أريد بتاء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملا في المعنى الحقيقى والمعنى المجازى، وهو ممنوع عند البيانيين، إلا أن يقال: إرادة المعنى الحقيقى هنا للانتقال لغيره، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك كما في سم.

(قوله: ولا بد فيهما من قرينة) أى: وإذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد في الصورتين السابقتين وهما صورة المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز إحداهما من الأخرى، حيث اتحد لفظهما وإنما اختلفا في الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد هو غير المخاطب فقط - كأن يكون المخاطب صديقا وغير مؤذ- كان اللفظ مجازا، وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هددا معا- كأن يكونا معا علوين للمتكلم ومؤذين له، ويعلم عرفا أن ما يعامل به أحدهما يعامل به الآخر- كان اللفظ كناية. (قوله: وتحقيق ذلك) أى: ويبان ذلك الكلام على الوجه الحق، وهذا جواب عما يقال: لا نسلم أن (آذيتنى فستعرف)



عن الدلالة الأصلية إن استعمل اللفظ فيه وأخذه كان مجازاً، وإن كان يسمى تعريضاً وإن استعمل فيه مع المعنى الأصلي كان كناية؛ وإن كان يسمى تعريضاً، فيكون التعريض فرداً من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجوه، والمحققون على أن له مفهوماً مخالفاً، فجعله لا يخرج عن أحدهما مخالف لما عليه المحققون، وإن أيد هذا بأنه إن لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية فالحق ما قاله الشارح العلامة في شرح المفتاح من أن معنى كون التعريض مجازاً أو كناية أن يرد على طريق أحدهما في إفادة معنى كإفادة ذلك الأحد، وأما معناه المعرض به فليس التعريض فيه مجازاً ولا حقيقة لأنه إنما دل عليه بالسياق والقرائن، ولا عجب في ذلك فإن التراكيب كثيراً ما تفيد المعاني التابعة لمعانيها ولم تستعمل فيها لا حقيقة ولا مجازاً، كدلالة إن زيدا قائم مثلاً على حال الإنكار، فمعنى كون التعريض مجازاً على هذا أن قولك: أذيتني فستعرف يبدل على تهديد المخاطب مطابقة، ويبدل على تهديد كل ما سواه لزوماً، ويفيد بالتعريض تهديد معين عند المخاطب بقرائن الأحوال، فلما قامت القرائن على إرادة ذلك المعين فقط وأنه هو المقصود بالذات دل على غير الأصل، وكانت دلالاته على طريق المجاز من جهة دلالة كل على غير الموضوع له فقط، وليس التعريض باعتبار ذلك المعين المعرض به مجازاً؛ لأن الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ إلى اللازم والملزوم، كونه مقصود فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن أصله، ألا ترى إلى المجاز الذي صار حقيقة عرفية فإن صيرورته حقيقة في العرف لا تخرجه عن كونه مجازاً باعتبار أصل اللغة، فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الأصلي من أن دلالاته اللفظية على غير المعرض به يكون دلالاته الفرعية السياقية على المعرض به، ومعنى كونه كناية أن يراد الأصل والمعرض به معاً، فيكون على طريق الكناية في إرادة الأصل والفرع، إلا أن إرادة الأصل لفظية وإرادة الفرع سياقية، وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فلينبههم. انتهى.

## [فصل]: الموازنة بين المجاز والحقيقة:

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛.....

فصل: تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح في الجملة

(قوله: أطبق البلغاء) أى: اتفق أهل فن البلاغة الشاملة للمعانى والبيان، فالمراد بالإطباق: الإجماع والاتفاق، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلاني: أجمعوا عليه، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغة؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع، ويمكن أن يسراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقة، ويكون إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقة والمجاز والتشبيه في موارد الكلام، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة.

(قوله: على أن المجاز والكناية) أى: الواقعين في كلام بلغاء العرب ومن تبعهم، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله: أبلغ مسن الحقيقة) قيل عليه: إن أبلغ إن كان مأخوذاً من بُلغ بضم اللام بلاغة ففيه أن البلاغة لا يوصف بها الفرد والكناية كلمة مفردة، والمجاز قد يكون كلمة، وأيضاً الحال إن اقتضى الحقيقة كانت البلاغة في الإتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية أو مجاز، وإن اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة في الإتيان بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة، وإن كان مأخوذاً من بالغ مبالغة ففيه أن أفعّل التفضيل لا يصاغ من الرباعى، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن؛ (فقوله: أبلغ من الحقيقة) أى: أفضل وأحسن منها، ويصح إرادة الثانى بناء على مذهب الأخفش والمبرد الجوزين لصوغ أفعّل التفضيل من الرباعى، والمعنى أنهما أكثر مبالغة في إثبات المقصود. (قوله: من الحقيقة والتصريح) لف ونشر مرتب؛ فقوله: من الحقيقة يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكناية، وحيث أن المعنى المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح، وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح أن الكناية ليست من المجاز؛ لأن التصريح حقيقة قطعاً فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تناقض، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

## [فصل]: الموازنة بين المجاز والحقيقة:

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛.....)

فصل: تكلم فيه على افضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح في الجملة

(قوله: أطبق البلغاء) أى: اتفق أهل فن البلاغة الشاملة للمعانى والبيان، فالمراد بالإطباق: الإجماع والاتفاق، مأخوذ من قولهم أطبق القوم على الأمر الفلاني: أجمعوا عليه، والمراد بالبلغاء أهل فن البلاغة؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع، ويمكن أن يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من أرباب السليقة، ويكون إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى أى الحقيقة والمجاز والتشبيه في موارد الكلام، وإن لم يعلموا بالاصطلاحات أى بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة.

(قوله: على أن المجاز والكناية) أى: الواقعين في كلام بلغاء العرب ومن تبعهم، ويشمل قوله المجاز العقلى إلا أن العلة توجب قصره على المجاز اللغوى. (قوله: أبلغ من الحقيقة) قيل عليه: إن أبلغ إن كان مأخوذاً من بُلغ بضم اللام بلاغة ففيه أن البلاغة لا يوصف بها الفرد والكناية كلمة مفردة، والمجاز قد يكون كلمة، وأيضاً الحال إن اقتضى الحقيقة كانت البلاغة في الإتيان بما ولا عبرة بغيرها من كناية أو مجاز، وإن اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة في الإتيان بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة، وإن كان مأخوذاً من بالغ مبالغة ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى، وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن؛ (فقوله: أبلغ من الحقيقة) أى: أفضل وأحسن منها، ويصح إرادة الثانى بناء على مذهب الأخفش والميرد الجوزين لصوغ أفعل التفضيل من الرباعى، والمعنى أنهما أكثر مبالغة في إثبات المقصود. (قوله: من الحقيقة والتصريح) لف ونشر مرتب؛ فقوله: من الحقيقة يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكناية، وحيث أن المعنى المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح، وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح أن الكناية ليست من المجاز؛ لأن التصريح حقيقة قطعاً فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تناقض، ويحتمل أن يكون الأمر كذلك

لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بيينة) فإن وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه.....

ويكون ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الأهمية؛ لأن السبب الموجب لأكثرية المبالغة في الكناية مع التصريح فيه خفاء، حيث قيل إن الكناية يراد بها المعنيان معا فلا تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح، ويحتمل أن يراد بالمجاز ما سوى الكناية من أنواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الأقرب.

(قوله: لأن الانتقال فيها) أى: في المجاز والكناية من الملزوم إلى اللازم، فلا يفهم المعنى المراد من نفس اللفظ، بل بواسطة الانتقال من الملزوم إلى اللازم، أما في المجاز فظاهر أنه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك: رأيت أسدا في الحمام، بل بواسطة الانتقال من الحيوان إلى لازمه وهو الشجاع، وأما في الكناية فلأن اللازم الذى قيل إن الانتقال فيها منه إلى الملزوم قد تقدم أنه ما دام غير ملزوم لم ينتقل منه، فصح أن الانتقال فيها من الملزوم أيضا، فالمراد بالملزوم بالنسبة لها الملزوم في الدهن، ومن كان لازما في الخارج (قوله: فهو كدعوى الشيء بيينة) أى: وإذا كان الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فذلك اللازم المنتقل إليه من الملزوم كالشئ المدعى ثبوته المصاحب للبينة، أى الدليل، بخلاف الحقيقة والتصريح فإن كلا منهما دعوى مجردة عن الدليل، فإذا قلت: فلان كثير الرماد كأنك قلت: فلان كريم لأنه كثير الرماد، وإذا قلت: رأيت أسدا في الحمام فكأنك قلت: رأيت شجاعا في الحمام لأنه كالأسد، كذا قرر شيخنا العلامة العدوى.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أن المراد بالبينة الشاهدان حيث قال: ووجه كونهما كالدعوى بالبينة أن تقرر الملزوم يستلزم تقرر اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم، فصار تقرر الملزوم مشعرا باللازم والقرينة مقررة له أيضا، فصار كأنه قرر مرتين مثل الدعوى التى أثبتت بشاهدين من جهة أن فى كل تأكيد الإثبات، وبهذا يعلم وجه كون الأبلغية فى كلام المصنف مأخوذة من المبالغة، وإنما قال: كدعوى ولم يقل: أن فيهما

أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح، بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به، وليس بقاصر فيه؛ كما يفهم من التشبيه، والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ؛ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: [ليست مزية قولنا: [رأيت أسدا] على قولنا: [رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة] أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني،.....

والتشبيه، أن كل واحد من تلك الثلاثة الأول يفيد تأكيد الإثبات وهذا لا يفيد خلافها، وليس السبب في كون كل واحد من الثلاثة الأول أبلغ من خلافه أنه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد، كالكرم والشجاعة مثلا لا يفيد خلافه، فقول الشارح: وليس معنى كون المحاز والكناية أى والاستعارة (وقوله: أبلغ) أى: من الحقيقة والتصريح والتشبيه (وقوله: أن شيئا منهما) أى: ومن الاستعارة (وقوله: يوجب أن يحصل) أى: يثبت في الواقع ونفس الأمر، ولو قال أن شيئا منهما يفيد زيادة في نفس المعنى لا تفيد الحقيقة والتصريح لكان أوضح.

(قوله: بل المراد) أى: من كون المحاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه (قوله: أنه) أى ما ذكر من كل من المحاز والكناية والاستعارة (قوله: زيادة تأكيد) الإضافة بيانية (قوله: أن الوصف) أى الذى هو وجه الشبه (قوله: حد الكمال) أى مرتبة الكمال (قوله: وليس بقاصر) أى وليس الوصف بقاصر في المشبه (قوله: كما يفهم إلخ) راجع للمنفى (قوله: بأن يعبر) أى بسبب أن يعبر عنه بعبارة أبلغ كالمحاز والكناية والاستعارة، أى: أن التعبير بما ذكر لأجل إفادة تغير المعنى في نفس الأمر منتف (قوله: وهذا) أى: المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: إلخ، خلافا للمصنف فإنه حمل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه وأجاب عن اعتراضه انظر ذلك في المطول.

(قوله: ليست مزية) أى فضيلة (قوله: أن الأول إلخ) هذا خبر ليس والمراد بالأول رأيت أسدا، والمراد بالثاني رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة (قوله: في مساواته)

بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني. والله أعلم.

كمل القسم الثاني، والحمد لله على جزيل نوالسه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

في بمعنى على أى ليست فضيلة التركيب الأول المشتغل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوى على التشبيه، أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للأسد في الشجاعة ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة.

(قوله: بل الفضيلة) أى فضيلة الأول على الثاني (قوله: لإثبات تلك المساواة له) أى: للأسد (وقوله: لم يفده) أى ذلك التأكيد التركيب الثاني، ويبان ذلك أن التركيب الأول أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به؛ لأن ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة التنصيص على المساواة، كما في التركيب الثاني، فإنه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض، والاتحاد الذى أفاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواة في الحقيقة المتضمنة للشجاعة، وفيها تأكيد الإثبات أيضا من جهة أن الانتقال إلى الشجاعة المفاد بطريق المجاز كإثبات الشيء بالدليل، وهذا أى إفادة تأكيد الإثبات بالانتقال من المألوف إلى اللازم هو الجارى في الكناية والمجاز المرسل كما مر، فثبت أن كلا من المجاز المرسل والكناية والاستعارة لا يدل على مزيد مما تدل عليه الحقيقة، وأن الفضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادته تأكيد الإثبات الذى لا تفيد الحقيقة.

هذا وقد تم الفن الثاني